

مَكَتبَةُ الشَّافِيَّةُ

الكتاب الأول

الشافعية

في علم التصريف والخط

لابن الحاج

جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدويسي
(٦٤٦ - ٥٧٠)

دراسة وتحقيق

د. حسن أحمد العثمان

الشافعيجي

المكتبة المكية

الشافية في علم التصريف والخط

لابن الحاچب
جمال الدين أبي عمر وعثمان بن أبي بكر الدويني
(٦٤٦-٥٧٠)

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن أحمد العثمان
الشافيجي

الطبعة الثانية
مصححة

بِمَيْعُ الْحَقْدَةِ تَحْفَظُهُ

الطبعة الثانية

م ١٤٣٥ - هـ ٢٠١٤



السابق

المكتبة الملكية

المملكة العربية السعودية - مكتبة الملكية - البرادة : ٥٣٠٣٦٦
فاكس : ٥٣٠٥٣٤٨ - فرع الموزعية : ٥٥٠٨٤٢ - فرع المفلحة : ٥٣٠٥٣٤٨

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

812512
F. C. W.

812512
F. C. W.

تقديم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا
للطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين،
سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد^(١) فقد عُني التّحّاة منذ بدأ التّفكير في وضع قواعد العريّة
بوصف أبینتها عنایتهم بوصف تراکيبيها، واستطاعوا أن يخرجوها في
وقت مبگر بقياساتٍ لهذه الأبنية فيما يتصل بهيئتها وما يعتريها من
تغييرات، ونشأ بهذا إلى جانب علم التّحوّل يُسمى علم الاشتراق.
وقد تبيّن للتحّاة من خلال استقراءهم أنّ هناك أبنية انفرد بها الصّحيح
دون المعتلّ، والمتعلّ دون الصّحيح، وكأنّ التّحّاة قد نظروا في الأبنية
الّتي تفرّد بها الصّحيح ولم يرد المعتلّ عليها باختين عن السّبب في
ذلك، فوجدوا - مثلاً - أنّ الصّحيح قد تفرّد ببناء فغلولٍ، نحو: بُهلوٌ
وغضّفُورٍ، فأرادوا أن يبنوا من المعتلّ هذا البناء، فبنوه من رَمَى مثلاً،

(١) المراجع: كتاب سيبويه (٤/٢٤٢، ٣٦٠ - ٣٩٥)، والمنصف (١/٢١، ٩٥، ٩٦)،
ومقدمة دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٢٩)، ومجالس
العلماء للزجاجي (١٧١)، والرّؤُد على التّحّاة لابن مضاء، ودراستنا عنه (٤٣).

فأدّاهم التّصوّر إلى رُمِيٍّ . وقد مضى النّحاءُ في صنيعهم هذا يبنون من المعتلَ ما لم تتكلّمُ العرب به قائلين: إِنَّ الْمُشْتَغَلَ بِهَذِهِ الْأَبْنَى يُحَكِّمُ صنعة الإعلال والإدغام . ونشأ بذلك فنٌ جديـد دُعـيـ من أـوـلـ الـأـمـرـ يـقـنـ فـيـ التـصـرـيفـ ، قال سـيـبوـيـهـ ، وـهـوـ يـتـحدـثـ عـنـ بـابـ «ـماـ قـيـسـ مـنـ الـمـعـتـلـ الـذـيـ لـاـ يـتـكـلـمـ بـهـ ، وـلـمـ يـجـنـ فـيـ كـلـامـهـ إـلـاـ نـظـيرـهـ مـنـ غـيرـ بـابـ»ـ ، قال: «ـوـهـوـ الـذـيـ يـسـمـيـهـ التـحـويـونـ التـصـرـيفـ وـالـفـاعـلـ»ـ .

هـذـاـ هوـ مـوـضـوـعـ التـصـرـيفـ أـوـلـ الـأـمـرـ ، وـهـوـ كـمـ رـأـيـنـاـ . وـلـيـدـ عـلـمـ الـاشـتـقـاقـ .

ولقد سار المازنيُّ على نهج سـيـبوـيـهـ عندما وضع كتاباً في التـصـرـيفـ، فإذا كان سـيـبوـيـهـ قد مـهـدـ لـلـتـصـرـيفـ بـذـكـرـ أـبـنـيـةـ الـأـفـعـالـ وـالـأـسـمـاءـ الصـحـيـحةـ وـالـمـعـتـلـةـ فقد صـدـرـ المـازـنـيـ كـاتـبـهـ بـذـلـكـ ، مـبـتـهـاـ عـلـىـ أـنـ هـذـهـ الـأـبـنـيـةـ لـيـسـ مـنـ عـلـمـ التـصـرـيفـ ، فـقـالـ: «ـإـنـمـاـ كـتـبـتـ لـكـ فـيـ صـدـرـ هـذـاـ الـكـتـابـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ لـتـعـلـمـ كـيـفـ مـذـاـبـ الـعـربـ فـيـمـاـ بـئـتـ مـنـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ ، فـإـذـاـ سـُـبـلـتـ عـنـ مـسـأـلـةـ فـانـظـرـ: هـلـ بـنـتـ الـعـربـ مـثـالـهـ؟ـ فـإـنـ كـانـتـ بـئـتـ مـثـالـهـ ، مـثـلـ مـاـ بـئـتـ ، وـإـنـ كـانـ الـذـيـ سـُـبـلـتـ عـنـهـ لـيـسـ مـنـ أـبـنـيـةـ الـعـربـ فـلاـ تـبـيـنـ ، لـأـنـكـ إـنـمـاـ تـرـيـدـ أـمـثـلـهـمـ وـعـلـيـهـاـ تـقـيـسـ»ـ .

ولـمـاـ كـانـ سـيـبوـيـهـ قدـ أـتـيـعـ حـدـيـثـهـ عـنـ الـأـبـنـيـةـ بـذـكـرـ أـحـوالـ حـرـوفـ الـعـلـةـ وـالـهـمـزةـ فـكـذـلـكـ صـنـعـ المـازـنـيـ ؛ـ لـحـاجـةـ الـمـصـرـفـ إـلـيـهـ ، وـقـالـ: «ـوـاعـلـمـ أـنـ الـهـمـزةـ وـبـنـاتـ الـوـاـوـ وـالـيـاءـ فـيـهـنـ مـسـائـلـ التـصـرـيفـ ، فـانـظـرـ

كيف صنعت العرب في الياءات والواوات والهمزات اللّواتي هُنَّ فاءاتُ الفعل وعيناته ولاماته، وما أُلْحق باللاماتِ من الياء، وكيف أجروهُنَّ، وكيف أُلزموهُنَّ الحذف والتغيير والإبدال حتّى يسهل عليك النّظر إن شاء الله».

ولما تقدّم أحسب أَنَّه لو لا هذه المُصرّفة ما نشأ في العربية من العلوم ما يُدعى بالتصريف، ولَكُنَّا أمام عِلمين فقط هما علم النّحو وعلم الاشتقاق، الأوَّل يُعنى بِكيفيّات التّراكيب، والثّانِي بالأبنة المسمومة ذات الأصول وما يعرض لها من تغييرات.

وقد وازن ابن جنّي بين التّصريف والاشتقاق من جهة، وبينه وبين النّحو من جهة أخرى، فذكر أَنَّ التّصريف والاشتقاق تجيءُ بهما المادّة على وجوهٍ شتّى، وأنَّ التّصريف والنّحو يُقاسُ فيها ما لم يُسمع على ما سمع.

لا نجدُ إِذَا في كتب التّصريف الأولى حديثاً عن الأبنية المقيسة، ولا عن المضمر والمنسوب وأبنية الجموع، وذلك بِيَنْ في تصريف المازني . على أَنَّ هذا المنهج تعرّض للنّقد، وعُرِفَ عن بعض الأوائل رفضهم للتصريف، فقد أَخِذَ على أبي عمرو بن العلاء أَنَّه لم يكن يعرفُ التّصريف، واعتذر عنه اليزيديُّ بقوله: «ليس التّصريفُ من النّحو في شيءٍ، إنَّما هو شيءٌ ولَدَنَا نحن واصطلحنا عليه، وكان أبو عمرو أَبَلَّ من أَنْ ينظر فيما وَلَدَ النّاسُ». ولقد حكى الإمام عبد القاهر ما وُجِه

إلى التَّصْرِيفِ مِنْ نَقْدٍ، فَقَالَ: «فَإِنْ بَدُوا فَذَكُرُوا مَسَائلُ التَّصْرِيفِ الَّتِي يَصْنَعُهَا النُّحَا لِلرِّيَاضَةِ وَلِضَرْبِهِ مِنْ تَمْكِينِ الْمَقَائِيسِ فِي النُّفُوسِ ...» وَيَرِدُ عَبْدُ الْقَاهِرِ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «أَمَّا هَذَا الْجِنْسِ فَلَسْنَا نَعْيِكُمْ إِنْ لَمْ تَنْظُرُوا فِيهِ، وَلَمْ تُعْنُوا بِهِ، وَلَيْسْ يَهْمُنَا أُمُرُهُ، فَقُولُوا فِيهِ مَا شَتَّمْ، وَضَعُوهُ حِيثُ أَرْدَتُمْ». وَقَالَ ابْنُ مَضَاءَ: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ مِنَ النُّحَا: ابْنُ مِنْ كَذَا عَلَى مِثَالِ كَذَا، كَوْلَهُمْ: ابْنُ مِنَ الْبَيعِ عَلَى مِثَالِ قُتْلُ، فَيَقُولُ قَاتِلٌ: بُونُغُ ...» وَيَبْدُوا أَنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ الْمُتَقَدِّمَ كَانَ وَرَاءَ تَطْوُرِ مَوْضِعِ عِلْمِ التَّصْرِيفِ، فَقَدْ أَخْذَتِ الْأَبْنِيَةِ الْمَقِيسَةِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ قَوَاعِدُ التَّغْيِيرِ فِي الْأَبْنِيَةِ، تَنْدَرِجُ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ، وَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّكْمِيلَةِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّا أَصْبَحَنَا نَدَرِسَ فِي التَّصْرِيفِ مَا كَانَ الْأَوَّلُونَ يَدْعُونَهُ مِنْ عِلْمِ الْاشْتِقَاقِ، وَمَضَى الرَّءْمَنُ عَلَى ذَلِكَ .

هَذَا وَتُعَدُّ مَقْدِمَةً ابْنِ الْحَاجِبِ فِي التَّصْرِيفِ أَجْمَعَ مَا كُتِّبَ فِي هَذَا الْعِلْمِ عَلَى مَنْهَجِ الْمُتَأْخِرَيْنِ، وَلَذِكَ عُنُوا بِهَا، وَشَرَحَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ، كَمَا شَرَحَهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَعْلَامِ النُّحَا .

هَذَا وَقَدْ كُثِّرَ نَأْمَلُ أَنْ تَحْظَى هَذِهِ الْمَقْدِمَةِ بِتَحْقِيقٍ يُجَلِّي نَصَّهَا، وَيُرِيَلُ مَا عَلِقَ بِهَا مِنْ بَعْضِ الْأَوْهَامِ فِي شَرْوَحِهَا الْمُخْلِفَةِ، إِلَى أَنْ وَقَنَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْغَايَةِ بِالْحَثَّ وَقَفَّ نَفْسَهُ عَلَى عِلْمِ الْصَّرْفِ، مُنْتَهِيًّا عَنْ مَخْطُوطَاتِهِ، كَاشِفًا عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَخْبَارِ أَعْلَامِهِ، وَهُوَ الشَّابُ الْطَّلَعَةُ

حسن أحمد العثمان، الذي نعتقد - إن شاء الله تعالى - أنه قد أوفى على الغاية في عمله، فجزاه الله خيراً، ونفع به، والحمد لله رب العالمين .

د/ محمد بن إبراهيم البنا
 الأستاذ في قسم الدراسات العليا
 بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة
 ١٤١٥ - ١٩٩٥ م

52
53

54

مقدمة الطبيعة الثانية

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَهْدِيهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُوْنَانِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضَلٌّ لَهُ، وَمِنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا مِبَارَكًا، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَأَتَابَاعِهِ أَجْمَعِينَ . أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ التَّصْرِيفِ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ وَأَشْرَفُهَا، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْأَدْبَرِ وَالْأَطْفَلَهَا، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَتَمْ حَاجَةً، وَبِهِمْ إِلَيْهِ أَشَدُّ فَاقَةً، وَالْمُمْلَقُ مِنْهُ مُمْلَقٌ مِنْ حَقِيقَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَإِذَا كَانَتْ صَنَاعَةُ الْعَرَبِيَّةِ مَرْفَأً إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ، لَا يُتَوَلَّ فِيهَا إِلَّا مِنْ أَبْوَابِهَا، وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَى اقْتِطَافِ زَهَرَاتِهَا إِلَّا بِأَسْبَابِهَا، فَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ الْمُتَّصِلِّينَ تَحْصِيلُ أَصْوَلِهَا، وَحَتَّمَ عَلَى الشَّادِينَ الْبَحْثَ عَنْ أَسْرَارِهَا وَتَعْلِيلِهَا .

ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُوسُومَ بِالشَّافِيَّةِ مَعَ صَفْرِ حَجَمهِ وَوِجَازَةِ نَظْمِهِ قَدْ جَمِعَ فِي أُورَاقِهِ الْقَلِيلَةِ زِبْدَةُ فَنَّ التَّصْرِيفِ، وَلَمْ يَتَرَكْ شَيْئًا مَمَّا يَجِبُ عِلْمُهُ، وَلَا يَجْمَلُ بِالْمَتَّدُّبِ جَهَلَهُ .

وكم كنت أود لو أنَّ الله تعالى قَيَضَ لنا من تبعُث همَّته إلى نشره على وجه يرضى به الإنْصافُ وعرفانُ الجميلِ، حتَّى بدا لي أنَّ أقوم بخدمته، فجَمِعْت همَّتي، وأقدمت مستعيناً بالله متوكلاً عليه، فانتخبَت نسخة، وراجعت أصوله، وضبطت مبهماته، وشرحَت مفرداته، وعلَّقت على مسائله، وقدَّمت له بدراسة وافية، وذيلته بفهارس شافية.

وكان من منهجي في الدراسة والتحقيق:

١. أثبتُ أوائل وأواخر غير المطبوع من الشروح والدراسات المتعلقة بالشَّافية ليساعد هذا على التعرُّف على ما جاء غفلاً من اسم المؤلِّف أو العنوان أو مبتور الأوَّل أو الآخر مما له علاقة بالشَّافية من شرح أو نظم أو غيرهما .
٢. أثبتُ عدداً من التقول عما تذرَّ علينا الوصول إليه من شروح الشَّافية مما هو في حكم المفقود؛ لذات العلة التي ذكرت .
٣. ذكرت عدد أوراق المخطوط وأسطر كلَّ صفحة وكلمات كلَّ سطر فيه ليتعرَّف بهذا على مقداره .
٤. شرحت الغريب عند أوَّل ذكرِ له، وغالباً ما كنت أشرح غريب كلَّ فقرة مجتمعاً كيلا تكثر الإحالات والحواشي فيتشتت القارئ .
٥. أغناني عن ذكر اسم المرجع المعتمد في شرح كلَّ غريب أني

رجعت إلى الصحاح والقاموس واللسان والتاج دون غيرهن،
فإن أخذت عن غيرهن صرحت باسمه .

٦. فهرست لكل ما ورد من أشعار وأرجاز في كل من المتن
والحاشية .

٧. لم أذكر في فهرس اللغة ما تعلم مظانه بداعه، أو يعلم وجوده
يقيتاً، كدحْرَج مثلاً فهي بداعه في باب أبنية الفعل الرباعي
المجرّد، ومعلوم يقيتاً وجودها في كل كتاب صرفٍ هناك .

٨. تعمّدت الاختصار في أسماء ما يكثر ذكره من المراجع، وتتمام
اسمها وتفصيله في ثبت المصادر والمراجع .

٩. أهملت ذكر ما كان خطأً واصحًا من النسخ، وما لا غنى فيه
من فروق النسخ .

١٠. استعنت في ضبط النص بما توافر لدى من شروح للشافية وهي
كثيرة، واستأنست بالنسخ الخطية الكثيرة مما جمعته للشافية .

وقد اعتمدت في تحقيقي للشافية ثلاثة نسخ، هنـا وصفـها:

الأولى: نسخة مكتبة شهيد علي باشا ضمن المكتبة السليمانية في
استانبول برقم ٢٥٥٨ تقع في: (٤٢ ص، ٢١ س، ١٢ ك) ضمـ هذا
المتن مع شرحه لمصنفـه في مجلـد واحد، وناسـخـهما واحدـ أيضـاً، وقد
فرغـ من نسـخـهما كما جاءـ في آخرـ الشـرحـ سنةـ (٧١٦) .

وهذه النسخة تامة مشكولة متقنة جداً . وقد جعلتها أصلًا .

الثانية : نسخة المكتبة الظاهرية في دمشق برقم ١٧٩٩ ، تقع في (١٠٢ ص، ١٣ س، ٧ ك) . تامة مشكولة متقنة، عليها كثير من الشرح والتعليقات، نسخت سنة ٧٣٨ . وقد جعلتها نسخة ثانية ورمزت لها بالرمز (ظ) .

الثالثة : نسخة مكتبة أبياصوفيا ضمن المكتبة السليمانية في استانبول برقم ٤٦٠٩ وهي كسابقتها في الجودة والإتقان، تقع في (١٠٢ ص، ١٥ ص، ٦ ك) نسخت عام ٧٦٤ . ورمزت لها بالرمز (ص) .

هذا، وقد كنت جمعت عدداً غير قليل من السخن الخطية، فاستأنست في كثير من المواضع المشكلة بما عدا هذه الثلاثة، وبما جاء في شروح الشافية، بالقدر الذي يرفع الإشكال.

وبعد: فإن جاء هذا العمل وافياً بما قصدت إليه، مؤدياً الغرض الذي رجوت أن يؤديه، كان ذلك غاية أملني ومتنهي سؤلي، وإن تكون الأخرى فهذا جهد المُقلّ، وحسبك من غنى شبع وري، وحسبي أنني أخلصت إليه وبذلت الوسع، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه

د/ حسن أحمد العثمان

(الشَّائِيْجِي)

مكة المكرمة ١٤٣٥/٤/٩ هـ

القسم الأول:

الدراسة

وفيها مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب.

المبحث الثاني: الشافعية وأثرها في التأليف
الصوري.

201

$$\varphi(\mathcal{B}) = \varphi(\mathcal{C})$$

المبحث الأول

ترجمة ابن الحاجب

هو^(١): جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن

- (١) ترجم له: أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥ هـ) في ذيل الرؤostين (١٨٢)، وابن خلkan (ت: ٦٨١ هـ)، والذهباني (ت: ٧٤٨ هـ) في معرفة القراء (٢٦٤ - ٦٤٨)، والعبير (١٨٩/٥)، والسير (٢٣/٢٦٤ - ٢٦٦)، وعد الباقى البيانى (ت: ٦٤٩ هـ) في إشارة التعین (٢٠٤ - ٢٠٥)، والأدفوی (ت: ٧٤٨ هـ) في الطالع السعيد (٣٥٢)، واليافعي (ت: ٧٦٨ هـ) في مرآة الجنان (١١٤/٤)، وابن كثیر (ت: ٧٧٤ هـ) في البداية والثهاية (١٨٨/١٣)، وابن فرحون (ت: ٧٩٩ هـ) في الديجاج المذهب (٢٨٦ - ٨٦)، والقزويني (ت: ٨١٧ هـ) في البلقة الدارس (٣٢ - ٥)، وطاش کبری (ت: ٩٦٨ هـ) في مفتاح السعادة (١٣٨/١)، وابن قاضی شهبة (ت: ٨٥١ هـ) في طبقات الشحنة (٤٠٢ - ٤٠٢)، وابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ) في التجوم الزاهمة (٣٦٠/٦)، والسيوطی (ت: ٩١١ هـ) في هدية العارفين (٦٥٤/١)، وسرکس في معجم المطبوعات (٧١/١)، وابن العماد (ت: ١٠٨٩ هـ) في الشذرات (٢٣٤/٥)، والخوانساري (ت: ١٣١٣ هـ) في الرؤostات (١٨٤/٥ - ١٨٨)، والبغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ) في هدية العارفين (٦٥٥ - ٦٥٤)، ومحمَّد مخلوف في شجرة الثور الزكية (١٦٧ - ١٦٨)، والمراغي في الفتح المبين (٢٦٦ - ٦٥)، وعمر فزوح في تاريخ الأدب العربي (٣٥٩/٣)، وطارق عبد عون الجنابي في كتابه (ابن الحاجب النحو)، وبسام

يونس، الكردي، الدويهي الأصل، نسبة إلى (دوين)، وهي بلدة من نواحي آران في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس؛ منها ملوك الشام بنو أيوب^(١)، والإسنائي المولد، نسبة إلى (إسنا)، وهي بلدة صغيرة من الأعمال القوچية بالصعيد الأعلى من مصر، على شاطئ النيل^(٢)، والقاهري المنشأ، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، التحوي.

كان أبوه حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحي بقوص، ولذا يقال في كنيته ابن الحاجب.

مولده بإسنا سنة سبعين وخمسماة، ووفاته بالإسكندرية سنة ست وأربعين وستمائة.

علي في أطروحته (الفكر الأصولي عند ابن الحاجب) وهي رسالة للماجستير في جامعة أم القرى، وهاشم عبد الدائم في مقدمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب، في رسالته الدكتوراه من جامعة أم القرى، وهادي حسن حمودي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الأمالي) لابن الحاجب أيضاً، وعصام نور الدين في كتابه: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، وطارق نجم عبد الله في مقدمته لكتاب ابن الحاجب: الكافية، والتضييد الموشحة بالأسماء المؤثنة السمعية، وكلاماً بتحقيقه، وموسى بناء العليلي في مقدمة تحقيقه لشرحه الواقية نظم الكافية لابن الحاجب، وأسامي طه الرفاعي في مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي، وحسن العثمان في مقدمة تحقيقه لشرح الشافية للبيزدي.

(١) معجم البلدان (٤٩١/٢).

(٢) معجم البلدان (١٨٩/١).

شيوخه:

١- القاسم بن فُيّرة الشَّاطِبِي (٥٣٨ - ٥٩٠ هـ) ^(١):

أبو محمد، القاسم بن فُيّرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعيني
الشَّاطِبِي المقرئ النَّحوي الفَرَّير.

قرأ عليه أبو عمرو ببعض الرَّوَايَاتِ، وسمع منه التَّيسِيرُ، والشَّاطِبِيَّةُ،
والْحَدِيثُ، وتأدب عليه ^(٢).

٢- أبو الفضل الغزنوی (٥٢٠ - ٥٩٩ هـ) ^(٣):

أبو الفضل، بهاء الدِّين، محمد بن يوسف بن علي شهاب الدين
الغزنوی المقرئ الحنفي النَّحوي.

قرأ عليه أبو عمرو القراءات جميعها بطريق المبهج ^(٤).

(١) معجم الأدباء (٢٩٣/٦ - ٢٩٦)، ومعرفة القراء الكبار (٥٧٣/٢ - ٥٧٥)، وفتح
الطيب (٢٢/٢ - ٢٥).

(٢) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام الثَّبَلَاءِ (٢٦٥/٢٣)، والطالع السعيد
(٣٥٣)، وغاية النهاية (٥٠٨/١).

(٣) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وغاية النهاية (٢٨٦/٢).

(٤) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وسير أعلام الثَّبَلَاءِ (٢٦٥/٢٣)، وغاية النهاية
(٥٠٨/٢).

وقوله: بطريق المبهج يريد به كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش
وابن محيسن وخلف واليزيدي للشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بسبط
الخياط البغدادي (ت: ٥٤١ هـ).

٣- أبو الجود اللخمي (٥١٨ - ٦٠٥ هـ) ^(١)

غيلاث بن فارس بن مكى، أبو الجود اللخمي المنذري الأستاذ المقرئ الفرضي التحوى العروضي الضرير.

تلا عليه أبو عمرو القراءات السبع ^(٢).

٤- ابن البنا (؟ - ٥٩١ هـ) ^(٣):

محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البنا، أبو عبد الله الشافعى المقرئ. تأدب أبو عمرو به ^(٤).

٥- أبو منصور الأبياري:

أخذ عنه أبو عمرو الفقه ^(٥).

٦- أبو الحسن الأبياري (٥٧٧ - ٦١٨ هـ) ^(٦):

شمس الدين، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن عطية الصنهاجى

(١) معرفة القراء (٥٨٩/٢)، وغاية النهاية (٣/٤)، وبغية الوعاء (٢٤١/٢).

(٢) معرفة القراء (٥٧٩/٢)، وسير أعلام الثلبة (٢٦٥/٢٣)، والظالع السعيد (٣٥٣)، وغاية النهاية (١/٥٠٨)، والديباج المذهب (٢/٨٧).

(٣) الخطط المقريزية (٤/٢٦٥).

(٤) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وطبقات النحاة لابن قاصي شهبة (٤٠٢)، وبغية الوعاء (١٣٤/٢).

(٥) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والسيئر (٢٢٣/٢٦٥)، والظالع السعيد (٣٥٣).

(٦) الديباج المذهب (٢/١٢١ - ١٢٣)، وحسن المحاضرة (١/٤٥٤ - ٤٥٥)، والفتح المبين (٢/٥٢).

الأبياري، الفقيه الأصولي المحدث .

أخذ عنه أبو عمرو أصول الفقه، وكان عليه اعتماده فيه ^(١) .

٧- أبو الحسين بن جُبَير (٥٤٠ - ٥٦٤ هـ) ^(٢) :

أبو الحسين، محمد بن أحمد بن جبير الكناني اللبناني الثقة الرواية
العالم المتقن الفاضل الورع الجليل القدر الشَّيخ الكامل الرحَّال الشَّاعِر
الأربِيب الأخباري .

قرأ عليه أبو عمرو أصول الفقه ^(٣) .

٨- أبو الحسن الشَّاذلي (٥٩١ - ٦٥٦ هـ) ^(٤) :

تقي الدين، أبو الحسن، علي بن عبد الله بن عبد العجبار بن يوسف
بن هرمز الشَّاذلي المغربي، رأس الطائفة الشَّاذلية، من المتصوفة .

قرأ عليه أبو عمرو كتاب الشَّفَا بتعريف حقوق المصطفى ^{عليه السلام}
للقاضي عياض، وغيره ^(٥) .

(١) شجرة النور (١٦٧) .

(٢) شجرة النور (١٧٤ - ١٧٥)، ومعجم المؤلفين (٥٦/٣) .

(٣) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٢/٦٥) .

(٤) ترجمته في الأعلام (٤/٣٠٥) .

(٥) شجرة النور (١٦٧)، والفتح المبين (٢/٥٦) .

٩- أبو القاسم البوصيري (٥٠٦ - ٥٩٨ هـ) ^(١) :

أبو القاسم، هبة الله بن علي بن مسعود الأنباري الكاتب الأديب
مسند الدُّيار المصرية .

سمع منه أبو عمرو الحديث ^(٢) .

١٠- أبو عبد الله الأرتاحي (٥٠٧ - ٦٠١ هـ) ^(٣) :

أبو عبد الله، محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غيات الأنباري
الأرتاحي .

سمع منه أبو عمرو الحديث ^(٤) .

١١- إسماعيل بن ياسين (. . . - ٥٩٦ هـ) ^(٥) :

أبو الطَّاهر، إسماعيل بن صالح بن ياسين السَّاعي المقرئ الصَّالح،
سمع منه أبو عمرو الحديث .

(١) الوفيات (٦٧/٦ - ٦٩)، وشذرات الذهب (٤/٣٣٨) .

(٢) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والستير (٢٦٥/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وطبقات
النُّحَا لابن قاضي شهبة (٤٠١) .

(٣) الطالع السعيد (٣٥٣)، وشذرات الذهب (٥/٦) .

(٤) الطالع السعيد (٣٥٣) .

(٥) شذرات الذهب (٤/٤)، والطالع السعيد (٣٥٣) .

١٢ - القاسم بن عساكر (٥٢٧ - ٥٦٠٠ هـ) ^(١) :

أبو محمد، بهاء الدين، القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر، المحدث الدمشقي الشافعى.

سمع منه أبو عمرو الحديث بعد دخوله دمشق ^(٢).

١٣ - أبو الثناء الحراني (٥١١ - ٥٩٨ هـ) ^(٣) :

أبو الثناء، حمّاد بن هبة الله بن حمّاد بن فضيل الحراني، المؤرّخ المحدث الحافظ الحنفي التاجير السفار.

سمع منه أبو عمرو الحديث ^(٤).

١٤ - فاطمة بنت سعيد الخير (٥٢٢ - ٦٠٠ هـ) ^(٥) :

أم عبد الكرييم، فاطمة بنت سعيد الخير بن محمد بن عبد الكرييم بن سهل الانصارية، فقيهة محدثة.

سمع منها أبو عمرو الحديث ^(٦).

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٢/٤٣ - ٤٣/٤٢)، وتنزكرة الحفاظ (٤/١٣٦٧ - ١٣٧٠).

(٢) السير (٢٢٥/٢٦٥)، وغایة النهاية (٢/٥٠٨ - ٥٠٩).

(٣) البداية والنهاية (١٣/٣٧)، وشذرات الذهب (٤/٣٣٥).

(٤) الصلة: وفيات (٤٦٤).

(٥) شذرات الذهب (٤/٣٤٧)، والأعلام (٥/١٣١).

(٦) الصلة: وفيات (٤٦٤)، والسير (٢٢٣/٢٦٥).

١٥ - أبو العباس الحُوَيْيِّ (٥٨٣ - ٦٣٧ هـ) :

أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي، كان نحوياً بارعاً فقيهاً أصولياً متكلماً مناظراً ديناً ورعاً ذا همة عالية، حفظ القرآن على كبر.

سمع منه ابن الحاجب ^(١).

١٦ - ابن ياسين (. . . - ٦٣٦ هـ) ^(٢) :

عليّ بن عبد الله الكتاني العسقلاني النّي المصري المقرئ النحوّي، كان حاذقاً في العربية، قارئاً للقرآن.

قرأ عليه ابن الحاجب جميع القراءات.

تلاميذه:

١ - المؤّق بن أبي العلاء (٦١٧ - ٦٩٥ هـ) :

مؤق الدّين، أبو عبد الله، محمد بن أبي العلاء محمد بن علي بن

(١) طبقات الشافعية للسبكي (١٦/٨).

تنبيه: ما نقله الدكتور عصام نور الدين في كتابه أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (ص: ٣٠) عن نيل الابتهاج بتطریز الديباچ (١٨٨ - ١٨٩) لأحمد بابا التنبکي المطبع بهامش الديباچ أَنَّ من شيوخ ابن الحاجب كذلك في الفقه عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الوشنريسي وَهُمْ؛ إذ هذا من وفيات (٩٥٥)، وإنما له شرح على مختصر ابن الحاجب في الفقه.

(٢) غایة النهایة (١/٥٠٨).

البارك الأنباري النصبي الشافعى المقرئ المحقق الصوفى .
قرأ على ابن الحاجب بالسبعين ، وأخذ عنه العربية ، وسمع منه مقدمته
في التَّحْوِى^(١) .

٢- ابن المُتَّيْر (٦٢٠ - ٦٨٣ هـ) :

ناصر الدين ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن منصور بن أبي
القاسم بن مختار بن أبي بكر الجروي الجذامي الإسكندرى الفقيه
المالكى الأصولي قاضى القضاة .

أخذ الفقه والأصول عن ابن الحاجب وأجاز له بالإفتاء^(٢) .

٣- الرَّضِيُّ الْقُسْطَنْطِينِيُّ (٦٠٧ - ٦٩٥ هـ) :

رضي الدين ، أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم القسطنطيني التَّحْوِى
الشافعى .

أخذ التَّحْوِى عن ابن الحاجب^(٣) .

٤- ابن الرِّعَادِ الْمَحْلَى (? - ٧٠٠ هـ) :

زين الدين ، ابن الرِّعَادِ مُحَمَّدُ بْنُ رِضْوَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
العذري المحلى .

(١) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، والسير (٦٤٨/٢٢)، (٢٦٦/٢٢)، (٥٠٩، ٢٤٥ - ٢٤٤/٢)، وغاية التهابه (٢).

(٢) الديباج المنصب (٢٤٣/١ - ٢٤٦)، بغية الوعاة (٣٨٤/١)، والفتح المبين
(٨٤ - ٨٥)، وشجرة الثور (١٦٧).

(٣) السير (٢٦٦/٢٢)، وبغية الوعاة (٤٧٠/١ - ٤٧١)، وشنرات الذهب (٤٣٤/٥).

أخذ العربية عن ابن الحاجب ^(١).

٥- الملك الناصر داود (? - ٦٥٥هـ) :

الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى، صاحب الكرك،
سلطان أيوبي عالم فاضل أديب شاعر.

ألف له ابن الحاجب الكافية، ثم نظمها له، ثم شرح له النظم ^(٢).

٦- شهاب الدين القرافي (? - ٦٨٤هـ) :

شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
القرافي الصنهاجي الفقيه المالكي الأصولي.

أخذ الفقه عن ابن الحاجب ^(٣).

٧- زين الدين بن المُتّير (? - ٦٩٥هـ) :

زين الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن المُتّير، قاضي القضاة،
الفقيه المحدث الرأوية العالم المتنقّل البحري، أخو ناصر الدين المتقدم ذكره.

أخذ الفقه عن ابن الحاجب ^(٤).

(١) الدرر الكامنة (٤/٦٠ - ٦١)، وينية الوعاة (١٠٣/١).

(٢) البداية والنهاية (١٣/٢١١)، والجُمُوم الرَّاءُمِرَةُ (٦/٣٢٦ - ٣٢٧)، ومقدمة شرح
الواحة بتحقيق الدكتور موسى بناني العليلي (١٦ - ١٨).

(٣) الديباج المذهب (١/٢٣٦ - ٢٣٩)، وشجرة الثور (١٨٨ - ١٨٩)، والفتح العين
(٨٦ - ٨٧).

(٤) الديباج المذهب (٢/١٢٣ - ١٢٤)، وشجرة الثور (١٦٧ - ١٨٨).

٨- نجم الدين بن ملي (٦١٧ - ٦٩٩ هـ) :

نجم الدين، أحمد بن محسن، الأنصاري البعلبكي الشافعى .

أخذ النحو عن ابن الحاجب في دمشق^(١) .

٩- ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) :

قال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل^(٢): «ونقل التبريزى في أواخر شرح الحاجية أنه - أي ابن مالك - جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه» .

١٠- أبو علي، ناصر الدين الزواوى (٦٣١ - ٧٣١ هـ) :

وهو أول من أدخل المختصر الفرعى إلى بجاية^(٣)، ومنها انتشر في المغرب^(٤) .

١١- الحافظ المنذري (٥٨١ - ٥٦٦ هـ) :

زكى الدين، أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله المنذري، صاحب التكملة لوفيات التقلة^(٥) .

(١) شذرات الذهب (٥/٤٤٤ - ٤٤٥) .

(٢) حاشية الخضرى (١/٧) .

(٣) بجاية: بالكسر، وتخفيف الجيم، مدينة على ساحل البحر بين إفريقيا والمغرب. معجم البلدان (١/٣٣٩) .

(٤) شجرة الثور (١٦٧) .

(٥) معرفة القراء (٢/٦٤٨)، والسير (٢٢٦/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وغاية

١٢ - شرف الدين ابن التلمساني (؟ - ٦٤٤هـ) :

عبد الله بن محمد بن علي الفهري، شرف الدين، أبو محمد.

جاء في حاشية نسخة من نسخ طبقات الشافعية للسبكي أمام ترجمته:
«أحد أئمة الكلام، قرأ على العز بن عبد السلام، وابن الحاجب»^(١).

١٣ - أبو شامة المقدسي (؟ - ٦٦٥هـ) :

عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الشافعية،
أبو محمد المعروف بأبي شامة . قال في ذيل الرؤوضتين في وفيات سنة
(٦٢٨هـ): «وفيها توفي الزين الكردي أبو عبد الله محمد المقرئ،
وكان من أصحاب الشيخ أبي القاسم الشاطئي، توفي بدمشق، وأخذ
مكانه في الجامع شيخنا أبو عمرو بن الحاجب»^(٢).

١٤ - ابن العمادية (٦٠٧ - ٦٧٧هـ) :

الإمام الحافظ الرحالة، وجيه الدين، أبو المظفر، منصور بن سليم
بن منصور الإسكندراني .

روى الحديث عن ابن الحاجب^(٣).

النهاية (١/٥٠٩)، والفتح المبين (٢/٧٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/٢٥٩).
-

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/١٦٠).

(٢) انظر: الذيل على الرؤوضتين (١٦٠).

(٣) الطالع السعيد (٣٥٣).

١٥- زين الدين الزواوي (٥٨٩ - ٥٦٨١ هـ) :

عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس، شيخ القراء بدمشق في زمانه، وشيخ المالكية ومفتihهم وقاضيهم .

أخذ العربية عن ابن الحاجب، واشتغل عليه ^(١).

١٦- ابن ينة الهواري (٦١٧ - ؟ هـ) :

عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز بن أحمد بن ينة الهواري .

أجازه ابن الحاجب ^(٢).

١٧- الحافظ الدمياطي (٦١٣ - ٥٧٠ هـ) :

شرف الدين، أبو محمد، عبد المؤمن الدمياطي ^(٣) .

١٨- عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبي (٦١١ - ٦٦٨٨ هـ) :

قرأ التحجو على ابن الحاجب ^(٤).

١٩- جمال الدين، أبو إسحاق الفاضلي ^(٥) .

(١) معرفة القراء الكبار (٦٧٦/٢)، والبداية والنهاية (٢٨٥/١٣).

(٢) برنامج الوادي آشي (١٤٧).

(٣) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام الثلّاء (٢٦٦/٢٣)، والطالع السعيد (٣٥٣)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٠٢/١٠).

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣٢٠ - ٣١٩/٢).

(٥) معرفة القراء (٦٤٨/٢)، وسير أعلام الثلّاء (٢٦٦/٢٣).

- ٢٠- أبو علي الحسن بن الخلال^(١) .
- ٢١- أبو الفضل الذهبي^(٥) .
- ٢٢- أبو الحسن بن البقال^(٦) .
- ٢٣- أبو محمد الجزائري^(٢) .
- ٢٤- ياقوت الحموي، صاحب المعجمين المشهورين^(٣) .
وروى عن إجازة جماعة منهم:
- ٢٥- العماد البالسي^(٣) .
- ٢٦- يونس الدبوسي^(١) .
- ٢٧- أم محمد، وجيهة بنت علي بن يحيى بن سلطان الإسكندرية^(٤) .

آثاره:

١- الأدلة النحوية :

كتاب في غاية الإفادة والتحقيق^(٥) ، يطلعك على منزلة صاحبه الرفيعة، ومكانته العلمية، وعلى ما حباه الله به من عظم الذهن، وحسن التصور^(٦) .

(١) معرفة القراء (٦٤٨/٢).

(٢) السير (٢٦٦/٢٣)، ومعرفة القراء (٦٤٨/٢).

(٣) بغية الوعاة (١٣٥/٢).

(٤) الطالع السعيد (٣٥٤).

(٥) الدبياج المنذوب (٢/٨٨)، وبغية الوعاة (١٣٥/٢).

(٦) غاية النهاية (٥٠٩/١).

وهو إملاءات أملاها في القاهرة وغزة والقدس ودمشق^(١) على:

١. آيات من القرآن الكريم .

٢. مواضع من المفصل .

٣. وسائل خلافية، ومواضع من كافيه، وعلى أشعار متفرقة .

٤. وعلى مسائل أخرى نثرية تتعلق بالتحو والصَّرف .

طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي، وأخرجه في مجلدين في أربعة أجزاء، خص كل قسم من الأقسام الأربعة بجزء خاص .

٤- الكافية :

طبع طبعات عديدة، آخرها في جدة سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله .

٣- الشافية :

طبعت مع مجموعة مهام المتن، ومفردة مرات كثيرة - إلا أنَّ أيًّا منها لم تكن محققة .

وكان لي شرف إصدار أول طبعة علمية محققة لها سنة ١٤١٥هـ.

٤- الإيضاح شرح المفصل :

طبع في مطبعة العاني في بغداد سنة (١٤٠٢هـ) بتحقيق الدكتور موسى بناني العليلي في مجلدين، وحقق عدّة رسائل دكتوراه في العراق ومصر.

(١) انظر مثلاً: الإملاءات (١٠ - ٢٩ - ٣٠ ، ٤٢ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٦٩) من الجزء الأول .

٥- شرح الوافية نظم الكافية :

طبع في مطبعة الآداب في النَّجف الأشرف في العراق سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق الدكتور موسى بناني العليلي في مجلد واحد .

٦- شرح الكافية :

طبع في دار الطِّباعة العامرة في إسطانبول سنة (١٣١١هـ) وحققه رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر الدكتور جمال مخيم، وطبع بتحقيقه في مَكَّة المكرَّمة - مكتبة نزار مصطفى الباز - ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٧- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السَّماعيَّة :

طبع في مكتبة المنار في الزرقاء في الأردن سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، وهي ثلاثة وعشرون بيتاً من الكامل .

٨- متهى السُّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

طبع في إسطانبول سنة (١٣٢٦هـ)، وفي بيروت سنة (١٩٨٥م) .

٩- مختصر متهى :

أي مختصر متهى السُّؤل، طبع في بولاق سنة (١٣١٦هـ) .

١٠- رسالة في العَشْر :

رسالة تبحث في تركيب العَشْر مع الْأَوَّل والأُخْر في قولهم: العَشْر الْأَوَّل والعَشْر الأُخْر، قرابة أربعين سطراً، وقد طبعت مع **الأَمَالِي التَّحْوِيَّة** في آخر الجزء الرابع^(١) .

(١) **الْقَلْبَة** التي بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي .

هذا هو المطبوع من مصنفاته، أمّا المخطوط فهو:

١١- شرح الشافية :

حققه على ثلاث نسخ قديمة.

١٢- جامع الأئمّات :

مختصر فقهي، منه عدّة نسخ في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة الأزهرية.

١٣- الواقية نظم الكافية :

نسخه الخطية كثيرة، ومنه نسخة في الإسکوريال.

١٤- المقصد الجليل في علم الخليل :

قصيدة في العروض، لامية، من البسيط. منه عدّة نسخ في السليمانية، إحداها في مكتبة «الله لي» برقم (٣٧٤٠) مجامي.

١٥- شرح المقدمة الجزولية :

ذكره بروكلمان^(١)، ومنه نسخة في خزانة جامعة القرويين برقم (٣٢٩)، وهي غفل من النّاسخ وتاريخ النّسخ، وليس عليها سوى اسم (ابن الحاجب)، وهذا لا ينهض ليثبت بشكل قاطع صحة نسبة هذا الكتاب لابن الحاجب^(٢).



(١) الدليل (٥٤١/١).

(٢) انظر: ابن الحاجب التحوي (١١٥).

وذكروا ابن الحاجب كتاباً آخر، إلّا أنّي لم أتمكن من الوقوف
عليها ومعرفة أماكنها، وهي:

١٦ - جمال العرب في علم الأدب :

ذُكر في كشف الظنون^(١)، وهدية العارفين^(٢).

١٧ - المكتفي للمبتدئ شرح إيضاح أبي علي :

ذُكر في كشف الظنون^(٣)، وهدية العارفين^(٤).

١٨ - شرح كتاب سيبويه :

ذُكر في كشف الظنون^(٥).

١٩ - عيون الأدلة :

مختصر لمعنى السؤال غير الأول . ذكره بروكلمان^(٦).

٢٠ - عقيدة ابن الحاجب :

ذُكر في كشف الظنون^(٧)، وبروكلمان^(٨)، هكذا دون تحديد هل

(١) (٥٩٣/١).

(٢) (٦٥٥/١).

(٣) (٢١٢/١).

(٤) (٦٥٥/١).

(٥) (١٤٢٧/٢).

(٦) بروكلمان (٥٤١/٥).

(٧) (١١٥٦/٢).

(٨) (٣٤١/٥).

المراد بابن الحاجب: أبو الفتح، أو أبو عمرو؟ فإذا انتَصَحَّ أَنَّ أكثرَ من عالم كنيته ابن الحاجب تعذر القطع بنسبة هذا الكتاب لأبي عمرو بن الحاجب صاحب الكافية والشافية دون غيره، وإنْ كُنْتَ أَرْجُحَ أَنْ يكون كتاب العقيدة هذا لأبي حفص عمر بن محمد بن منصور الأميني المحدث، المشهور بابن الحاجب أيضًا^(١).



(١) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٦٢/٥).

المبحث الثاني الشافية وأثرها في التأليف الصرفي

الشافية أول مؤلف ضم جميع أبواب التَّصْرِيف بين دفتَيه في كتاب منفصل عن النَّحُو، فتوافر العلماء عليه، شرحاً له أو للغته أو لأبنيته، وتحشية، وتعليقًا، وتقيداً، ونظمًا، وتخميساً، وترجمة، وغير ذلك . وهذا ذكر لما وقفت عليه من ذلك:

١ - شرح المصطف (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) :

وقد فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة، وهو قيد الطَّباعة .
أوله: «قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، أمعن الله روحه بالجنة، إملاء على مقدمته في التَّصْرِيف: قوله: (التَّصْرِيف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) . قال: لا يمكن حدّ نوع من العلم إلَّا باعتبار متعلقه، فلذلك قيل: (علم بأصول)، وإنما قال: (أحوال) ولم يقل: أبنية الكلم، كما قال بعضهم، لئلا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض ...» .

وآخره: «وأماماً الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى، وإلى،

وعلى، وحتى)، أمّا (إلى، وعلى)، فلقولهم (إليك، وعليك)، وأمّا (بلي) فلقوة إماتتها لكونها مستقلّ غالباً، وأمّا (حتى) فللحمل على (إلى) لأنّها بمعناها الأصلي في الغاية، والحمد لله على التمام».

تقع إحدى نسخه في (١٨٢ ص، ٢١ س، ١١ ك)^(١)؛ وإنما أذكر هذا ليعرف حجم الكتاب .

٢- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك : (٦٨٦ هـ) :

حقّقته للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونقوشت الرسالة عام (١٤١٠ هـ).

أوله : «قال المصطفى : (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب). أحوال أبنية الكلم ما لحروفها من أصلّة وزيادة وصحّة وإعلال، ونحو ذلك، كالقلب والإملاء والإدغام والمحذف . وهذا التعريف غير مانع ...» .

وآخره : «المجمع على استثنائه مما حقّه أن يكتب بالألف لأنّ قبل آخره ياء هو يحيى العَلَم، جعلوا ذلك فرقاً بينه وبين يحيى مصارع حبي الفعل، وقاد أبو العباس المبرّد على يحيى كلّ علم مثله، نحو ربي اسماً امرأة، وفيه نظر، وأمّا ربي صفة فلم يكتبه أحد بالألف . والله أعلم» .

(١) ص: للمنفحة، س: للسطر، ك: للكلمة .

له نسخ تقع إحداها في (٧٥ ص، ١٩ س، ١٤ ك).

٣- شرح نجم الأئمة، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (٦٨٦هـ) :

مطبوع مشهور متداول، طبع مرات عديدة، آخرها وأجودها بتحقيق الأفضل: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محبي الدين عبد الحميد. في ثلاثة مجلدات.

أوله: «أما بعد حمد الله على تواли نعمه، والصلوة والسلام على رسوله محمد وعترته المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإن الشرح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب، وهذا، مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد، بعيد عن الصواب».

وآخره: «قوله: (لا حتمالها) لأنَّ قلبهما في كلتا ناءً مشعرٌ بكون اللام وأواً كما في أخت . قال المصطفى: وإمالتها تدل على الياء؛ لأنَّ الكسرة لا تُمال لها ألف ثلاثة عن واو، وقد مر الكلام عليه في باب الإمالة . قوله: (غير بلِي) وذلك لإمالتها . قوله: (إلى وعلى) وذلك لقولهم: إليك وعليك، وأما حتى فللتحمل على إلى . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمأب، وصلَّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي العربي وآلِه الأطياط، وسلم تسليماً كثيراً».

٤- شرح السيد الشريف ركن الدين الأسترابادي (؟ - ٧١٧ هـ) :

أوله : « ... أمّا بعد حمد الله على توالى نعمه ونواله، وتواتر كرمه وإفضاله، والصلة على خير خلقه محمد وآلها وصحبه فالتمس مني جماعة أن أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى المولى العالم العلامة جمال العرب وترجمان الأدب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي تغمده الله برضوانه، وأسكنه في روضة من جنانه شرحا سهلاً يأخذ قريباً المتناول، تصل بواسطته إلى مطالبياً أفهام المحصلين بسهولة، وتقف على مقاصداتها أذهان المبتدئين بلا صعوبة، مع حل مشكلاتها، وفسر معضلاتها، فاستخرت الله ... ».

وآخره : « أمّا كتابة إلى وعلى بالياء فلقلب ألفها ياء مع الضمير نحو : إليك وعليك، وأمّا كتابة حتى بالياء فلتحملها على إلى لكونها بمعنىها الأصلي، وهو انتهاء الغاية، وأمّا كتابة بلى بالياء فلقوله إماتها، واستقلال الإمامة في الدلالة على الياء غالباً . والله أعلم ».

منه نسخة في برلين برقم (٦٦٠٤)، وثانية في السليمانية-رشيد أفندي برقم (٩٣٦)، وثالثة في ظاهرية دمشق برقم (١٦٢٢)، وعدة نسخ في صنعاء، وفي غيرها، إحداها تقع في (١٣٧ ص، ٤١ س، ١٣ ك).

حققه عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونوقشت رسالته عام (١٤١٤ هـ) .

وطبع بتحقيق الدّكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود في مجلدين عن مكتبة الثقافة الدينيّة بالقاهرة، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) .

٥- شرح الحسن بن أحمد الجزارِي، فخر الدين (؟ - ٧٤٦ هـ) : مطبوع مشهور متداول، طبع مرات كثيرة، إحداها مع مجموعة التصريف في مطبعة دار الطباعة العامرة في إستانبول (١٣١٠ هـ)، وعن هذه الطبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثالثة سنة (٤١٤٠٤ هـ) .

أوله : «نحمدك يا من يدرك الخير والوجود، وليس في الحقيقة غيره بموجود، ونصلّى على رسولك محمد طيب العرق والعود، الموعود بالبعث في مقام محمود ...» .

وآخره : « وإنما كتبوا الدي بالياء لانقلابها ياء في لديك، وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها، فإنَّ الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة، ولم يكتب شيء من الحروف بالياء غير هذه، وهي بلى لإمالتها، وعلى لقولهم عليك، وإلى لقولهم إليك، وحتى حملًا عليها لأنَّها بمعناها في الغاية والانتهاء» .

حققه رفعت عبد الحميد الليثي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، فرع أسيوط .

وعلى هذا الشرح عدة شروح وحواشي، منها:

٦ - أ : حاشية للجاريبردي نفسه ^(١).

وَجَدْ حُسْنِ الْكَمَالاتِي الرَّوْمِيُّ الْأَتَى ذِكْرَهُ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُحَشِّنِينَ عَلَى شَرْحِ الْجَارِبَرْدِيِّ، نُسْخَةٌ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ عَلَيْهَا هَذِهِ الْحَاشِيَةُ بِخَطِّ الْجَارِبَرْدِيِّ، وَقَدْ اَطْلَعَتْ عَلَى هَذِهِ النُّسْخَةِ أَتَى أَشَارَ إِلَيْهَا الْكَمَالاتِي مَحْفُوظَةً فِي مَكْبَثَةِ نُورِ عُثْمَانِيَّةِ بِإِسْتَانْبُولِ.

٧ - ب : حاشية لحسين الكمالاتي الرومي، فرغ من تأليفها سنة (٧٨٥هـ)، وسمّاها الدرر الكافية في حل شرح الشافية ^(٢).

قرأت على غلاف النسخة المحفوظة في مكتبة نور عثمانية لهذه الحاشية أنَّ الكمالاتي وَجَدَ نسخةً مِنْ شَرْحِ الْجَارِبَرْدِيِّ عَلَيْهَا حَاشِيَةً للْجَارِبَرْدِيِّ نَفْسَهُ حَشَّى بِهَا عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ شَرْحِهِ، فَقَامَ الْكَمَالاتِي بِالتَّحْشِيَةِ عَلَى مَا تَرَكَهُ الْجَارِبَرْدِيِّ.

٨ - ج : حاشية لمحمد بن القاسم الغزوي، المعروف بابن الغرابيلي (٨٥٩هـ).

أَوْلَاهَا: «أَحَمَدَ اللَّهُ عَلَى نَعْمَهُ، وَأَسْأَلَهُ الْمُزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرْمِهِ، وَأَصْلَى وَأَسْلَمَ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدَ خَاتَمُ النَّبِيِّنَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدَ: فَهَذِهِ نَكْتَ لَطِيفَةٍ، وَحَوَاشِي شَرِيفَةٍ عَلَى الشَّرِحِ

(١) كشف الظنون (١٠٢١/٢).

(٢) بروكلمان (٣٢٩/٥).

المشهور للشافعية ...» .

وآخرها : «على هذا لا حاجة إلى ما ذكره ابن الأنباري من قصد الفرق ، وما ذكره الشارح من الحمل على إلى لكونها بمعناها في الغاية والاتهاء ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده ، أحمسه على المعاونة والإتمام ، وعلى الإفضال والإنعم ...» .

وقد طبعت هذه الحواشي الثلاث أسفل شرح الجاربردي بطبعته المشار إليها ، وميز رجال دار الطباعة العاملة بين هذه الحواشي بالآتي :

- ميزوا حاشية الجاربردي عن اختيابها بأنّها تبدأ هكذا: قوله: (...)

بلغفظة (قوله) بحجم أكبر من باقي الكلمات ، ويقوس في نهاية الكلام فقط ، يتلوه الحرف (ض) .

- ومثلها حاشية الكمالاتي دون الحرف (ض) في آخر الكلام .

- وأمّا حاشية الغزّي فإنّها تبدأ هكذا: (قوله: ...) الكلام بين قوسين ، ولغفظة (قوله) موافقة في الرسم لباقي الكلمات .

بقي أن أتبّه هنا إلى أمرتين :

الأول : قد نسبت هذه الحواشي الثلاث الموجودة مجتمعة أسفل شرح الجاربردي إلى ابن جماعة ، على الرغم من وضع العلامات الفارقة بين كلام كلّ حاشية وتاليتها ، وقد استقرّ في أذهان الباحثين والدارسين الصرفيين أنّ الحواشي الثلاث هي حاشية واحدة لابن جماعة .

الثاني : قد قام بتحقيق حاشية الغزّي الصديقان ناصر بن علي الغامدي ، وعبد الله بن سرحان القرني ، ونالا بذلك درجة الماجستير من جامعة أم القرى ، وقاما بتصحيح هذا الخطأ المشهور وال نسبة المغلوطة .

وعلى شرح الجاربردي حواشى أخرى غير الثلاث المتقدمة ، وهي :

٩- د : حاشية لتابع الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (٦٨٢ - ٧٤٩ هـ) .

١٠- هـ : حاشية لعمّ الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن جماعة (... - ٨١٩ هـ) سماها : الدرر الكافية في حلّ شرح الشافية ^(٢) :

أولها : «نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان» ذكر فيها أنه وجد نسخة الشارح وعليها هامش منه وقد ترك تفصيل مجملاته وتفسير مهماته لغاية وضوحها عنده فأخذها بعينها وأضاف الفوائد إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبية وتحرير وإيضاح وتقرير ^(٣) .

١١- و : حاشية لبدر الدين ، محمود بن أحمد العيني (٩ - ٨٥٥ هـ) ^(٤) .

١٢- ز : حاشية للسيوطى ، سماها : (الطراز الأَزَوْذِي في حواشى الجازري) ^(٥) :

ذكرها السيوطى في كتابه النكت ، ومنها نسخة في برلين برقم

(١) جامع الشروح والحواشى (١٠٧٠ / ١) .

(٢) كشف الظنون (١٠٢١ / ٢) .

(٣) النكت (٢٢٣) ، وكشف الظنون (١٠٢١ / ٢) ، وهدية العارفين (٥٤٠ / ١) .

(٢/٦٦١٢)، وأخرى في الأحمدية في حلب برقم (١٠٠٤)، لدى مصوّرة عنها، ناقصة وصل فيها ناسخها إلى باب الجمع.

أولها: «الحمد لله الذي له الحكم والتصريف، والصلة والسلام على رسوله محمد المخصوص بمزايا التّشريف، هذه حواش مفيدة علقتها على شرح الشافعية للعلامة فخر الدين الجاربردي سميتها الطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي، والله الموفق، ترجمة المؤلّف...».

١٣- ح : حاشية لعصام الدين الإسفلاني (٨٧٩ - ٩٥١ هـ)^(١) :

١٤- ط : حاشية لعنابة الدين محمد بن مؤمن بن محمد بن باقر الأصفهاني (. . . - ١٠٧٤ هـ)^(٢) :

١٥- ي : حاشية لعلي قلبي بن محمد الخلخالي الأصفهاني (. . . - ١١١٥ هـ)^(٣) .

١٦- ك : حاشية لأبي عبد الله بن محمد بن عبد السلام محمد البناي (. . . - ١٢١٤ هـ)^(٤) .

١٧- ل : حاشية لأبي طالب سبط الفندرسكي^(٤) .

(١) بروكلمان (٣٢٩/٥).

(٢) الدررية (٦/١٠٥)، وجامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٠).

(٣) شجرة الثور (٣٧٤)، وجامع الشروح والدواش (٢/١٠٧٠).

(٤) الدررية (٦/١٠٥)، وجامع الشروح والدواش (٢/١٠٧٠).

١٨ - م : حاشية لمصطفى بن محمد هادي بن المهدى بن دلدار على (... - ١٣٢٣هـ) ^(١).

١٩ - ن : ولمصطفى صدقى الأشتبى ، اختصار لشرح الجاربردى سماه (التسهيل) :

اطلعت على ثلاثة نسخ منه في السليمانية ، الأولى في مكتبة (حميدية) برقم (١٣٤٣) ، والثانية في مكتبة (هربيوت) برقم (٧٤٨) ، والثالثة في مكتبة (فاتح) برقم (٧٧٤) .

أوله : «بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ، والصلوة والسلام على نبيه محمد ، وآله أجمعين ، وبعد : لما رأيت شافية ابن الحاجب أوصله الله إلى أعلى الجنان بلا حاجب كتاباً وافياً في علم الصرف ، وتبعثر شروحها فلم أجده من بينها أفعى وأبلغ من شرح الفاضل الجاربردي» .

وآخره : «(كلا) يكتب على الوجهين لاحتماله ، أي لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو ، بدليل قلبها تاء في (كلنا) ، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها فإنَّ الألف الثالثة غير الواو لا يمال بلا كسرة ، أمَّا الحروف فلم يكتب شيء منه بالياء غير هذه ، وهي (بل) لإمالتها ، و (على) لقولهم (عليك) و(إلى) لقولهم (إليك) ، و(حتى) حملاً عليها ، لأنَّها بمعناها في الغاية والانتهاء ، والله أعلم بالصواب» .

(١) الدرية (١٢٣/٦) ، وجامع الشروح والحوashi (١٠٧٠/٢) .

وليس للأشتبه في كتابه هذا من عمل يذكر، باستثناء اختصارات بسيرة لا تتجاوز عدّة كلمات بعد كلّ عدّة أسطر من كلام الجاربردي، ولربما استبدل كلمة أو أكثر بما يرادفها، حتّى ليكاد يعدّ كتاب الاشتبه نسخة إضافية لشرح الجاربردي .

تقع النسخة الأولى في (٣٦٤ ص، ٢٣ س، ١١ ك) .

٢٠- شرح الخضر اليزدي (؟ - بعد ٧٢٠ هـ) :
فرغ منه سنة (٧٢٠) .

أوله : «اعلم أنّ ذكر الجنس أولاً، ثمّ ذكر الفصل ثانياً، واجب في صناعة التّحديد، فقوله (علم) جنس شامل لجميع العلوم، و قوله

(١) زعم بعضهم أنّ هذا الكتاب، أقصد شرح الخضر اليزدي، قد حققه الطنطاوي الطنطاوي جيريل، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فشددت الرحال، من مكة إلى مكتبة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر في القاهرة؛ لأنّ تحقق من هذا الأمر، وما إن تصفحت هذا العمل (العلمي !!) المزعوم أنّه شرح الشافية للخضر اليزدي، وما إن نظرت في الدراسة الألوبية التي صنعها الطنطاوي لهذا الشرح المزعوم المكذوب المزور، والترجمة الأكذوبة التي ادعى أنها ترجمة اليزدي وليس غيره، حتّى تزاحم على لساني عدد من مأثور كلام العرب، وصررت وأنا أقلب صفحات هذه الرّسالة أسئلة عن علاقة عنوانها بما تحته، وما من علاقة أبداً أبداً، وأغلقت الرّسالة !!! وأنا أقول: إنّ هذا الطنطاوي طنطاوي جريء، وعش رجباً تر عجباً، وإن أردتم مزيداً من الإيضاح قلت: من أمّ العقوبة أساء الأدب، وإن الليب من الإشارة يفهم، وحسبك من شرّ سماعه، ووراء الأكمة ما وراءها، وعند جهينة الخبر اليقين، وما زالت في الكثانة سهامها .

(بأصول) يخرج علم الخلاف، فإنه ليس علمًا بقواعد، بل بجزئيات».

وآخره: «وهذه غاية هذا الكتاب، والحمد لله المتم النور، المتمم بالأمور، والصلة والسلام على سيدنا محمد الشفيع المشفع يوم التشور، وعلى آله وصحبه الذين وعدهم الله بالجنة والسرور، والسلام على أهل القبور».

صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ عن مؤسسة الريان في بيروت، بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، وهو في الأصل رسالة دكتوراه للمحقق نوقشت في جامعة أم القرى.

٢١- شرح نظام الدين النيسابوري الأعرج (؟ - بعد ٧٢٨هـ) :

طبع في إيران طبعة حجرية سقيمة، ولدي نسختان خطيتان مصورةتان عنه . نسخة كبيرة، منه نسخة في السليمانية - رشيد أفندي - برقم (٩٣٩)، وثانية في السليمانية - محمد مراد - برقم (١٧١٣)، وثالثة في السليمانية كذلك - هربوت - برقم (١٦٥٥/٢)، ورابعة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة برقم (٤١٤/٢٧). قامت بتحقيقه ثريا مصطفى عقاب رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بإشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا .

أوله: «أحمدك اللهم على أن وقني لصرف ريعان الشباب في إنشاء العلوم والأداب، وأسألك يا ذا المن أن تشتنني على كلمة هي للنّجاة باب، ثمّ على فعل الخيرات التي فيها كمال الإنسان بلا شك، أو ارتياض، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف، وعزمت عليك

بوجهك الكريم الذي لا يسعه طرف أن يجعل مستقبل أمري خيراً مما مضى».

وآخره: «وأئمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلـ) وذلك لمجيء الإملالة فيه، وإلى، وعلى) لقولهم: (إليك، وعليك)، و(حتى) لكونه بمعنى (إلى). قال المفترق إلى عفو ربه الكريم؛ الحسن بن محمد النيسابوري، المعروف بنظام، نظم الله أحواله في أولاه وأخراه: هذا آخر ما قصدته من إبراد أمال لي بها في الدارين آمال، فخذها أيها الطالب الحاذق، والراغب الصادق تُحفة تروع النظر مرآها، وجَزْئَةٌ تَضَرَّعُ في الأقطار رياها، وفرائد فوائد لم تَجُدِ الأيام بشرؤها، وسائل مسائل لم يتيسر لأحد خطبها، ولو تمنتها ولتي الدواعين من تولاؤها، ... إليه تكن حدياها، والمؤمل من حضرة العلَّام أن يديم بهجتها على وجه الأيام، ويُمْتَنَعُ بِمِيَانَهَا الخاص والعام، ويرحم الله عبداً قال أميناً».

تقع نسخة منه في (٢٣٧ ص، ١٧ س، ١٢ ك).

٤٤- شرح محمد بن علي الإربيلي :

أبو المعالي، بدر الدين محمد بن علي بن أحمد الإربيلي الموصلي التحوي المشهور بابن الخطيب (٦٨٦ - ٧٧٢٩هـ)^(١).

(١) الدرر الكامنة (٤/٥٧)، وبنية الوعاة (١/١٧٥)، وروضات الجنات (١/٣٣٥).

٢٣- شرح لـمحمود بن محمد بن علي الأراني الساكناني (؟ - بعد ١٧٤٣هـ) ^(١):

منه نسخة بخطه في مكتبة العلامة خير الدين الزركلي صاحب الأعلام والمهدأة إلى جامعة الملك سعود بالرياض، وعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي.

أوله: «الحمد لله الذي أبدع بقدرته الألفاظ والحركات، ووضع بمشيئته فيها التعبير لإدراك المرادات، ثم الصلاة التامة على سيد المكبات محمد...».

وآخره: «غير بلى وإلى وعلى وحتى لما تقدم من صحة إماتها، ولثبوت إليك وعليك، وما سوى ذلك يكتب بالألف، وذلك ظاهر. والله أعلم بحقيقة الظاهر. هذا آخر كلامنا في شرح الشافية، والحمد لله أولاً وأخراً، والصلوة على نبيه محمد وآلله ظاهراً وباطناً. فرغ مؤلفه من تعليقه أول وقت العصر من يوم الأربعاء من التاسع عشر من الشهر المبارك شوال من شهور أربع وثلاثين وسبعيناً».

تقع هذه النسخة في (١٤٦ ص، ٢٣ س، ١٦ ك).

(١) الأعلام (١٨٢/٧).

٤٤ - شرح تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي (٦٨٢ - ٧٤٩ هـ)^(١).

٤٥ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح لابن هشام (؟ - ٧٦١ هـ)^(٢):

نقل السيوطي عنه في النكث^(٣) عدّة نقول، ومنها:

(٤١/ب): «قول ابن الحاجب في الشافعية: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع) إلى قوله: (وقد تكون للتتوسيع كالمحصور، والممدود، وذي الزيادة) قال ابن هشام: (فيه نظر من وجوهين: الأول إن الممحصور لا توسيعة فيه؛ لأن معنى التوسيعة الفتن في الكلام بالزيادة والحدف، والممحصور خارج عن ذلك، والثاني: إن الممدود داخل تحت ذي الزيادة»).

(٤٠ - ٤١/أ): « قوله - أي في الشافعية: (الممحصور ما آخره ألف مفردة، والممدود ما بعدها فيه همزة) فيه أمور الأول: قال ابن هشام: (كان الصواب أن يقال فيها: الاسم المعرب، لئلا يدخل نحو

(١) فيض نشر الاقتراح للفاسي (٨٦٥/٢)، وفيه ترجمة لمصنفاته، وكشف الظنون (١٠٢١ - ١٠٢٢)، وأسماء الكتب لرياضي زاده (١٥٩)، وقد تقدم برقم (٩) أنه حاشية على الجاربردي.

(٢) كشف الظنون (١٠٢١ - ١٠٢٢)، وهدية العارفين (٤٦٥/١).

(٣) النكث على الألية والكافية والشافعية وزهرة الطرف وشذور الذهب، للسيوطى - مخطوط في السليمانية - (لاله لي) برقم (٣٥٢٧).

(يخشى، وما، وإلى، وحتى، وحاشا)، وهذه تخرج بقولنا (الاسم)، و(إذا، وهؤلاء، والألى) وهذه تخرج بقولنا (المعرب) ... الثاني: قوله: (مفردة)، أي: ليس لي بعدها همزة . قال ابن هشام: (ترك قيداً، ذكر ما لا يحتاج إليه . أمّا الأولى فلأنّ الأسماء السبعة حالة التصب آخرها ألف مع أنّها أسماء معرفة وليس مقصورة، وكان ينبغي أن يقول: (ألف لازمة) . وأمّا الثانية: فلأنّ نحو (صحراء) لا يصدق عليه أنّ آخره ألف، بل آخره همزة، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه لأنّه لم يدخل) ... الثالث: قوله في الممدود: (ما كان بعدها) . قال ابن هشام: (أي بعد ألف، والألف التي يعود عليها الضمير هي المتقدمة، وهي مقيدة بقيد الإفراد، فيبقى التقدير: ما بعد ألفه المفردة غير الهمزة همزة الضمير هي المتقدمة وهذا باطل) .

وذكره الأزهري في التصريح (١/٥) في ترجمته لابن هشام .

- ٢٦- شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار (؟) .
٧٧٦ هـ .

طبع في مطبعة أحمد كامل في إسطنبول، كما طبع مع مجموعة التصريف المتقدّم ذكرها، والطبعة الأولى أجود .

أوله: «الحمد لله الذي علا، ودنا بطوله، مانع كل غنية وفضل، وكاشف كل عظيمة وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علمًا بتصريف السنين والشهور، وتقليل الأيام والذّهور» .

وآخره: «وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه وعلى إلى لانقلاب ألفهما إلى ياء في إليك وعليك وغير حتى فإنه يكتب بالياء حملًا لها على إلى» .

-٢٧- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية للنجراني (؟ - ٧٩٤هـ) : إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني اليمني ^(١) .

-٢٨- شرح ليوسف بن حسن بن محمد السراني الحلواي التبريزى (. . . - ٨٠٣هـ) ^(٢) :

-٢٩- الواقفية في شرح الشافية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد كان حيًّا سنة (٨١٣هـ) :

وهذه السنة هي تاريخ تأليف هذا الشرح .

أوله : «الحمد لله الذي تنتزه ذاته عن التَّصْرِيف والانتساب والانتقال، وتقدس عن التحوّل والعيوب والاعتلال . . .» .

وآخره : «وكلا يكتب على الوجهين، أي بالآلف تارة وبالياء أخرى (لاحتماله) أي: لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو وبدليل قلبها تاء في كلتا، واحتمال كونها عن ياء لإمالتها (وأما الحروف فكم يكتب منها بالياء غير بلى) وذلك لمجيء الإمالة فيه، وغير (إلى وعلى) لقولهم

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٣٧٦)، والروض الأغن (١٠١/١)، وجامع الشروح والحواشي (١٠٧١/٢) .

(٢) جامع الشروح والحواشي (١٠٧١/٢) .

إليك وعليك (وحتى) لكونه بمعنى إلى» .

وليس هذا ابن الملا الحلبي الآتي ذكره، ويبدو أنه أعمجي .

اطلعت على نسخة منه في جامعة الملك سعود برقم ٦٤٦ ، تقع في ١٤٦ ص مصورة عن جامع الزيتونة برقم (٧٦٩٢)، حققه الطالبان عبد الله بن أحمد القرني ، وعارف شجعان العصيمي . ونالا به درجة الماجستير من جامعة أم القرى .

٣٠- الصافية، شرح لسان الدين يوسف بن عبد الملك بن بخشاشيش الرومي ، المعروف بقره سنان (؟ - ٨٥٢هـ) أتمَ تأليفها سنة (٨٣٨هـ) :

منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (١٦) عن المكتبة الأحمدية في حلب برقم (١٠١٨)، وثانية في السليمانية - هربوت - برقم (١٦٥٥/٤) .

أوله : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَدْهُ الشَّتَابِ
وَالْتَّصْرِيفِ ، وَحَفَظَ كَلَامَ الْقُرْآنَ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ ، أَنْزَلَهُ عَلَى أَشْرَفِ
الْعَالَمِينَ وَأَفْصَحَ الْإِنْسَانَ ، وَوَعَدَ الْعَالَمِينَ الْعَالَمِينَ بِهِ الْإِحْسَانِ» .

وآخره : «وَإِنَّمَا كَتَبُوا (لَدِي) بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ لِقُولِهِمْ
(لَدِيكَ) ، بِانْقِلَابِهِ يَاءً ، وَ (كَلَا) يَكْتُبُ عَلَى الْوَجْهِينَ ، عَلَى الْأَلْفِ
لَا حَتَّى يَكُونَ أَلْفَهُ عَنْ وَأَوْ بَدْلِيلِ قَلْبِهِ تَاءٌ فِي (كَلَتَا) ، وَعَلَى الْيَاءِ
لَا حَتَّى يَكُونَ أَلْفَهُ عَنْ يَاءِ لِإِمَالَتَهُ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ الْثَّالِثَةِ غَيْرُ وَأَوْ لَا يَمَالِ

للكسرة، وأئمَّا الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لإمالتها، وغير (على) لقولهم (عليك)، و(إلى) لقولهم (إليك)، و(حتى) حملًا على (إلى) لأنَّها بمعناها في الغاية والانتهاء، والحمد لله رب العالمين، وصَلَّى الله تعالى على رسوله الأفضل محمد وعلى آله وصحبه أجمعين».

تقع الصَّفحة الأولى في (٢١٠ ص، ٢٥ س، ١٠ ك)، ومنه ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية برقم (٣٣، ٣٤، ١٢٤).

حققته الطالبة تهاني الصُّفدي ونالت به درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة (١٤١٣ هـ).

٣١- شرح لشمس الدين أحمد، المشهور بدِيكُورُز (؟ - بعد ٨٥٥ هـ)^(١): جاء في هامش نسخة للشافية اطلعت عليها في مكتبة أبي صوفيا في السليمانية برقم (٤٦١٠) نقول عن شرح دِيكُورُز، منها:

«مثلاً إذا أعلَّ أدُورُز بنقل الحركة وقيل أدُورُز التبس بمتكلِّم مصارع دار يدور، وكذا أعني إذا أعلَّ بنقل الحركة وكسر العين صيانته للباء وقيل أعين التبس بمتكلِّم مصارع عان يعين إذا أصحابه العين».

«ولا يعلَّ الحَيَوان حتَّى تدلَّ حركته على اضطراب معناه؛ لأنَّ في معناه اضطرابًا وحركة، فلم يوجد الشرط الرابع، وهو عدم وجود

(١) ترجمته في الشَّفائق التَّعْمَلِيَّة لطاش كبرى (١/٣٢٣ - ٣٢٤)، وكشف الظُّنون (١/٣٩)، ومعجم المؤلفين (١/١٣٨).

الاضطراب في معنى الكلمة، ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والثُّون، والمَوَّان محمول عليه، أي على الحيوان في عدم الإعلال، وإن لم يوجد في معناه اضطراب؛ لأنَّ نقيضه، والتَّقْيِض يحمل على التَّقْيِض».

٣٢- شرح لأبي التجا خلف بن محمد المعربي (أو المصري) نزيل فوه (توفي بعد ٨٩٦ هـ)^(١).

٣٣- النكت على الألفية، والكافية، والشافية، ونزة الطرف، وشذور الذهب للسيوطى (؟ - ٩١١ هـ) :

اطلعت على ثلاث نسخ منه في السليمانية، الأولى في (جارلولو علي باشا) برقم (٤٢٤)، والثانية في (شهيد علي باشا) برقم (٢٥٤٢)، والثالثة في (لاله لي) برقم (٣٥٢٧)، تقع واحدة منها في (٢٨٤ ص، ٣١ س، ١٥ ك)، وتکاد تكون الأوراق الأخيرة منه (١١٧ - ١٤٢) خاصة بالشافية، كلها استدراك، أو تصويب، أو اعتراض، ذكر السيوطى كثيراً من التقول عن عدد من شروح الشافية المفقودة .

حق في دمشق رسالة ماجستير، وطبع في بيروت في مجلدين .

٣٤- شرح للسيوطى : غير الحاشية السابقة، وأظنه إياها^(٢) .

(١) كشف الظنون (٢/١٠٢٢)، وجامع الشروح والحوashi (٢/١٠٧٢).

(٢) ذيل مؤلفات السيوطى (١١٨)، وجامع الشروح والحوashi (٢/١٠٧٢).

٣٥- المناهج الكافية في شرح الشافية، لشيخ الإسلام زكرياً الأنصاري (٩٢٦هـ) :

طبع أسفل شرح نقره كار مع مجموعة التصريف، ونسخه الخطية
كثيرة جدًا، ولا يكاد يختلف هذا الشَّرْح عن شرح السيد عبد الله
نقره كار بشيء، إلَّا بشيء لا قيمة له، وكأنَّه نسخة ثانية من شرح
السيد نقره كار .

أوله: «الحمد لله الذي تفضل وتكرَّم، والصلوة والسلام على
رسوله محمد ، وبعد: فهذا شرح وضعته على الشَّانفَيَّة في علمي
التصريف والخط تأليف الإمام والجبر الهمام جمال الدين أبي عمرو
عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب المصري المالكي
يحلُّ ألفاظها، ويبرز دقائقها، ويحقق مسائلها، ويحرر دلائلها ...».

وآخره: «فلا يكتب بالياء في الرفع لثلا يتبس بالجز والتصب،
ولا بالألف فيما لثلا يتبس بالرفع، وأمَّا الحروف فلم يكتب منها
بالياء غير بلي لإمالة ألفه، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير
في إليك وعليك، حتى حملًا على إلى لأنَّها بمعناها» .

حقَّقه لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة محمد
إبراهيم محمد عبد الله .

وقد طبع بتحقيق الدكتورة رزان خدام، وصدر عن مجلة الحكمة
- بريطانيا - ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٣٦ - ولأبي بكر بن إسماعيل الشَّوَّانِي المُصْرِي الشَّافعِي (١٠١٩هـ) :
 (المناهل الصَّنَافِيَة على المَناهِجِ الْكَافِيَة)، وهو حاشية على شرح
 الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ، وصلَ فِيهِ إِلَى قُولِ الْمُصْنَفِ فِي التَّصْغِيرِ: «وَذَوَا
 الرِّبَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الْثَّلَاثَيْنِ تُحَذَّفُ أَقْلَهُمَا فَائِدَة» اطْلَعْتُ عَلَى نسختَيْنِ
 مِنْهَا فِي دَارِ الْكِتَابِ الْمُصْرِيَّةِ بِرَقْمِ (٤٥، ٤٦)^(١).

أَوْلَهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَرَفَ قُلُوبَنَا لِتَصْرِيفِ الْبَيَانِ فِي إِيَضَاحِ
 الْمَعْانِي ...» .

٣٧ - شرح عصام الدين الأسفرايني (٨٧٩ - ٩٥١هـ) :
 طبع بحاشية شرح نقره كارطبعة أحمد كامل بـإستانبول سنة (١٢٨٥هـ)،
 ونسخه كثيرة جدًا في السليمانية - هربوت - برقم (٢/١٦٥٥)، وفيها
 - محمد مراد - برقم (١٧٠٨)، وفيها - لاله لي - برقم (٣١٢٢)، وغيرها .

أَوْلَهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْعَاقِبةُ لِلْمُتَقِّنِ، الْعَاقِبةُ آخِرُ كُلِّ
 شَيْءٍ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْعَالَمِينَ، أَيْ رَبُّ الْعَاقِبةِ
 لِلْمُتَقِّنِ، وَجَاعَلَ آخِرَ أَمْرِهِمْ خَيْرًا مِنْ أَوْلَهُ ...» .

وآخره : «يعني الَّذِي ذُكِرَنَاهُ إِلَى هَذَا تَعْرِفُ بِهِ مَجْهُولٌ مَا يَجْرِيُ فِيهِ
 شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَنَاهُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الإِمَالَةُ فَالْيَاءُ نَحْوُ مَتَى، وَإِلَّا
 فَالْأَلْفُ نَحْوُ مَنَا، وَهُوَ الْقَدْرُ، كَذَا فِي الشَّرْحِ . هَذَا آخِرُ مَا جَرَى فِيهِ
 الْقَلْمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» .

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٢).

٣٨- كفاية المُقرّطين، شرح لجمال الدين محمد طاهر بن علي المولوي، الفتنى الكجوراتي الصدّيقى (٩١٣ - ٩٨٦هـ)^(١): منه نسخة في الإسکوريال برقم (٢٠)، وثانية بدار الكتب المصرية برقم (٤١)، وقد طبع بدهلي سنة (١٢٨٣هـ).

٣٩- شرح أحمد بن محمد بن علي الحصكيني، المعروف بابن الملا الحلبى (٩٣٧ - ١٠٠٣هـ)^(٢): جاءت في حاشية نسخة للشافية في مكتبة حميدية في السليمانية برقم ١٣٣٩ تُقول عن شرح ابن الملا، منها:
الثَّبَتُ بفتح الباء، قال الجوهرى: تقول لا أحكم بهذا إِلَّا بثَبَتْ، أي بحَجَّةَ .

ففي القاموس أن ظهراناً جمع لظهر، وهو الجانب القصير من الريش، وبطناناً جمع بطن، وهو الشق الأطول، وفي الصحاح نحوه فيما . وإنما كان ذيل: فَعَلَ دون فَيَعَلَ كَبِيرَةً مع تجويز أبي البقاء فيه الوجهين لما أفاده ابن هشام من أنَّ صوابه الأوَّل، لمجيء مصدره على تذليل، وإِلَّا لقليل ذُرْتَهُ كسيطرة .

(١) إيضاح المكنون (٣٧٤/٢)، ومعجم المطبوعات (١٦٦٩)، وبروكلمان (٣٣٠/٥)، ومعجم المؤلفين (٣٦٥/٣)، ومعجم المطبوعات بالهند (٤٢٦)، وجامع الشرح والحاوashi (١٠٧٤/٢) .

(٢) كشف الظنون (١٠٢١/٢ - ١٠٢٢) .

ولست أدرى هل المراد بابن الملا هذا الرَّجُل أم ابنه الآتي ذكره .
 ٤٠ - كنز الطَّالب في شرح شافية ابن الحاجب، شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي المعروف بالماغوشي (٩٥٠ - بعد ١٠١٦ هـ) ^(١) :

يعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الباحثون: عبد الله مبارك النخار، ومبارك لافي الجهني، وعبد الله اليتيمي .

٤١ - شرح الخضر بن حسين الماردبي (المتوفى سنة ١٠٢٣ هـ) ^(٢) :
 ٤٢ - الغنية الكافية من بغية حل الشَّافية، شرح لإبراهيم بن أحمد بن المُلَّا العلبي (? - ١٠٣٢ هـ) :

ابن المتقدم ذكره، وصل فيه إلى مقدمة الخط ^(٣) .

٤٣ - المناهل الصَّافية إلى كشف معاني الشَّافية، للطَّفِ الله بن محمد بن الغياث (٩٧٨ - ١٠٣٥ هـ) : اختصر فيه شرح الرضي، واعتمد كثيراً على شرح الجاربردي ^(٤) :

(١) بروكلمان (٥/٣٢٩ - ٣٣١)، والإسکوريال (ثان ٢٠)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٣/٢).

(٢) فهرس برلين (٦/٨٤)، وجامع الشُّروح والحواشي (١٠٧٣/٣).

(٣) كشف الظنون (٢/١٠٢١ - ١٠٢٢).

(٤) البدر الطَّالع للشُّوكاني (٢/٧٢).

منه عدّة نسخ في جامع الغريّة بصناعة، ونسخة في المكتبة الأحمدية في حلب برقم (١٠٣٨)، طبع في مصر سنة ١٩٨٤ م بتحقيق الدكتور عبد الرحمن شاهين في جزأين .

أوله: «اعلم أنّها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألقوا في فنَّ من فنون العلم أن يقدموا قبل الشروع فيه مقدمة تعين الطالب، ويكون بها على بصيرة في الشروع كما قرره في مظانه» .

وآخره: «العدم المقتضي لكتابتها بالياء، وتلك الأربعة هي بلى لإماتتها إلى وعلى لقولهم إليك وعليك، وحتى للحمل على إلى لاشتراكهما في كونهما حرفٍ جرٌ وفي معنى الاتهاء . والله سبحانه أعلم بالصواب» .

٤٤- شرح لأحمد بن محمد بن لقمان (؟ - ١٠٣٩هـ) :
أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد، اليمني، كان من أرأس العلماء في عصره ^(١) .

٤٥- التَّوضيغ، شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زاده الرومي الحنفي (؟ - ١٠٥٠هـ) :

منه نسخة في السُّليمانية - شهيد علي باشا ^(٢) - برقم (٢٥٦٦) .

(١) ترجمته في خلاصة الأثر (٣٠٢/١).

(٢) انظر: فهرس هذه المكتبة (٥١٥)، وفي جامع الشرح والحوashi (١٠٧٣/٢) أن اسمه الصنافية .

٤٦- شرح أحمد بن يحيى (؟ - ١٠٦١ هـ) :

وهو أحمد بن يحيى حابس الصعدى اليماني، أحد مشاهير علماء الزيدية^(١).

٤٧- شرح قطعة من الشافية للغزوي (٩٧٧ - ١٠٦١ هـ) :

نجم الدين، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو المكارم^(٢).

٤٨- شرح أبيات شواهد شرحي الشافية للترضي والجاريدي، للعلامة عبد القادر البغدادي (؟ - ١٠٩٣ هـ) :

مطبوع بتحقيق الأفضل: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محبي الدين عبد الحميد.

٤٩- الصافية شرح الشافية لمحمد بن عبد الرسول بن قلندر البرزنجي (المتوفى سنة ١١٠٢ هـ)^(٣) :

٥٠- شرح كمال الدين، محمد بن معين الدين الفسوسي، الشهير بميرزا كمالا، كان حياً سنة (١١٠٨ هـ)^(٤):

منه عدة نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٢٣٦ ، ١٢٤١ ،

(١) البدر الطالع (١٢٧/١)، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٩).

(٢) خلاصة الأثر للمحيي (١٩٣/٤).

(٣) هدية العارفين (٣٠٢/٢)، وجامع الشرح والحاوشى (١٠٧٤/٢).

(٤) انظر: روضات الجنات (١/٣٣٥ و ٥/٣٨٠ - ٣٨١)، والكشف عن الخزائن والأوقاف (١٩٣)، وابن الحاجب النحوى (٧٨).

١٤٣٩، ١٥٤٢، وعدة نسخ في دار الكتب المصرية برقم ١١٢ (صرف ٤٤٤ صرف، ١٨٤ صرف)، اطلعت على الأولى منها، وتقع في (٥٢٨ ص، ٢٠ س، ١٢ ك).

أولها : «الحمد لله الذي أمال قلوبنا برحمته إلى صرف الهمم نحو اقتناه الكمال، وتفضل علينا برأفتته بإدغام النعم في النعم على كل حال، والصلة على من ختم به الرسالة وحفظ شريعته عن تطرق التسخن والإبدال، وأيده ...» .

وآخرها : «ول يكن هذا آخر العجالة التي قصد تعليقها على هذه الرسالة مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة، والعذر عما فيه من السهو والخلل قلة البصاعة وكثرة الشواغل وتوفيق الدواعي إلى العجل، واتفق تعليقها على يد مؤلفها المذنب الراجي عفوريه ومولاه، وشفاعة من شفاعتهم غاية مناه، والخلوص في ولائهم ذخره لأولاه وأخراه في عدة أشهر خاتمتها شهر رمضان المبارك من السنة الثامنة من المائة الثانية من الألف الثاني من الهجرة، والحمد لله محمود في أفعاله، والصلة على سيد رسله وأله» .

طبع في إيران بتحقيق سعدي محمودي هوراماني، طبعة الأولى كانت سنة ١٤١٧ هـ، والثانية سنة ١٤٢٨ هـ . وهو من أجمل شروح الشافية المختصرة المباشرة .

٥١- الفوائد الشافية، لحسين بن أحمد زيني زاده (؟ - حوالي

: ١١٥٠ هـ^(١)

نشر في بكتبور سنة (١٢٩١ هـ)^(٢).

٥٢- المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشافية لمفتى زاده (؟ -

: ١١٥٠ هـ^(٣)

حسين بن مصطفى بن حسين الموردي، مفتى زاده، منه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٨٧٤ - مجاميع)، اطلعت عليها تقع في (٣١٤ ص، ١٥ س).

أوله : «الحمد لمن فوق السماء عرشه، والشكير لمن تحت الثرى علمه ...».

٥٣- العافية شرح الرضي محمد أمين القراشي الهندي (المتوفى سنة ١١٥٤ هـ) :

فرغ من تأليفه سنة ١١٥٤ هـ، منه نسخة خطية في آصفية^(٤).

٤- شرح الشَّيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسرى، الشَّهير بالصالحي (؟ - ١١٩٦ هـ)^(٤).

(١) بروكلمان (٥/٣٣١).

(٢) انظر: ذيل كشف الطُّنون (٩١/٢)، وبروكلمان (٣٢٨/٣).

(٣) انظر: ذيل كشف الطُّنون (٩١/٢)، وبروكلمان (٣٢٨/٣).

(٤) ذيل كشف الطُّنون، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (٧٨).

٥٥- شرح فتح الله بن عمر الزكي بن محمد الأمين، الأدمي،
الأفندى^(١):

منه نسخة في الظاهرية برقم (٩٥١٠)، لدى مصورة عنها.

أولها : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... ، قَالَ شِيخُنَا وَأَسْتَاذُنَا الْعَالَمِ الْعَالَمِ،
مَفِيدُ الطَّالِبِينَ؛ رَحْلَةُ الرَّاغِبِينَ، فَتْحُ اللَّهِ أَفْنَدِي الْأَمْدِي، فَسْحَ اللَّهِ فِي
حَيَاتِهِ وَأَعْدَ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ، أَمِينٌ :

يَا حَبْذَا السَّعْدَ بِالْأَلَاءِ مَقْتَرَنَ حَمْدِي يَقْبَلُ إِذْ تُرْبَوْ لِمَنْ شَكَرَا
يَا رَبِّ زَدْنَا بِنِعْمَكَ الَّتِي اخْتَطَفَتْ عُقُولَ مَنْ سَكَبَوْ فِي حَبْكَ الْعَبْرَا
وَاجْعَلْ لِإِعْلَانِنَا الْأَلَطَافَ شَافِيَةً وَاحْذِفْ خَطَانَوْ زَدْنُورَانَفِي الْضَرْرَا

وآخرها : «وَأَمَّا الْحَرُوفُ فَلَمْ يَكْتُبْ مِنْهَا بَالِيَاءَ غَيْرَ (بَلِي) لِشُوتِ
إِمَالَتِهِ، وَغَيْرَ (إِلِي)، وَعَلَى) لِقَوْلِهِمْ: (إِلِيَكَ، وَعَلَيْكَ)، وَغَيْرَ (حَتَّى)
لِكُونِهِ بِمَعْنَى (إِلِي) لِلانتِهَا وَالْغَايَا . لَقَدْ تَمَّ التَّسْوِيدُ، بِيَضْنِ اللَّهِ قَلْبِنَا بِنُورِ
الْتَّوْحِيدِ، وَوَجَهْنَا يَوْمَ الْوَعِيدِ، وَأَسْعَدْنَا بِتَقْوَاهِ، وَلَطْفَنَا فِي تِيسِيرِ
كُلِّ عَسِيرٍ، وَوَفَقْنَا لِمَا يَحْبَهُ وَيَرْضَاهُ، بِجَاهِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ
صَلَةِ الْمُصَلَّيْنَ، وَأَزْكَى سَلَامَ الْمُسْلِمِينَ . وَوَقْعَ الفَرَاغِ فِي شَهْرِ شَوَّال
سَنَةِ ثَمَانِ وَأَرْبَعِينِ وَمَائِتَيْنِ وَأَلْفِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ» .

تقع هذه النسخة في (١٢٤ ص، ٢٥ س، ١٠ ك).

(١) معجم المؤلفين (٦١٣/٢).

٥٦- شفاء الشافية، شرح عبد الباسط بن رستم بن علي بن علي أصغر الصدّيقي القُوْجي (؟ - ١٢٢٣ هـ) ^(١) :
أوله: «الحمد لله الذي خلق الورى». منه نسخة خطية في بوهار (١٣٧٥ هـ).

٥٧- شرح محمد بن صالح حُرَيْبَة السَّمَاوِي (؟ - ١٢٤١ هـ) :
أحد علماء اليمن ^(٢).

٥٨- فتح اللطيف بشرح مقدمة التصريف للأهدل (١١٧٩ - ١٢٥٠ هـ) :
عبد الرَّحْمَن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل، مؤرّخ، من علماء الشافعية في زبيد اليمن ^(٣).

٥٩- العبارات الواقية شرح الشافية بالعبارات الواقية، لأحمد بن عبد الكريم الحاج عيسى التَّرْمَانِي (١٢٠٨ - ١٢٩٣ هـ) :

أكمله سنة (١٢٨٢ هـ). منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦)، عن نسخة بخط المؤلّف في دار الكتب المصرية، برقم (١٥٨)، ساقطة الأول، وآخرها: «وأماماً العروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلي) لإمالتها، وغير (حتى) حملأ على (إلى) لأنّها بمعناها . تم والحمد لله رب العالمين في تسعه أشهر وثمانية

(١) بروكلمان (٣٣١/٥)، وجامع الشروح والحوashi (١٠٧٤/٢).

(٢) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤١٩).

(٣) مصادر الفكر (٤٣٦)، وترجمته في حلية البشر (٨٢٦/٢)، والأعلام (٣٠٧/٣).

أيام آخرها ثانٍ يوم من جمادى الثانى من سنة اثنين وثمانين هجرية ، والحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى باقي الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين» .

اعتمد فيه كثيراً على شرح الشّيخ الأنصاري ، وهذه النسخة باللغة السوء ، مضطربة النسخ .

٦٠ - شرح عبد الرّحيم بن علي البرزاني المتوفى سنة ١٣٠٢ هـ^(١) .

٦١ - شرح لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ^(٢) .

٦٢ - الصافية شرح الشافية لصديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ^(٣) .

٦٣ - شرح أبي الحسن علي الكيلاني^(٤) .

٦٤ - مفتاح الشافية ، شرح لعرفان الدين السورتي :

نشره محمد سعيد داغبني في دهلي سنة ١٣١٢ هـ^(٥) .

٦٥ - تحفة الطالب لحفظ التصريف لابن الحاجب لخالد الموسوي^(٦) .

(١) جامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٥) .

(٢) جامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٥) .

(٣) جامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٥) .

(٤) بروكلمان (٥/٣٣١) .

(٥) بروكلمان (٥/٣٣١) .

(٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية لهادي حسن حمودي (٤٧) .

٦٦ - شرح للعلوي اليماني :

ذكر في فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، ولم أستطع معرفة العلوي صاحب الشرح، فأصحاب هذه النسبة ممَّن يحتمل أن يكون هو الشارح كثُر^(١).

٦٧ - ؟ شرح لعمر بن داود بن الشيخ سليمان الفارسي :

منه نسخة في مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٦٣٦٩)، لدى مصورة عنها.

أوله: «قال **الشيخ الإمام العلامة** وحيد عصره وفريد دهره زين الفضلاء، شرف العلماء، عمر بن داود بن **الشيخ سليمان الفارسي**: الحمد لله رب العالمين وصلوانه على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين (سألني من لا ي يعني مخالفته)، وهو الأمير المعتمر الكبير ذو الفضل الغزير العالم الفاضل والسيد الكامل عماد الملة وعزيز الأمة نادرة دهره، وبديع عصره، مولانا الأمير عماد الدين إسماعيل بن الملك المظفر بن شاهنشاه التقوى وقاه الله تعالى ...».

تقع هذه النسخة في (٨٠ ص، ١٣ س، ٨ ك)، مبتورة الآخر، وآخرها شرح قول ابن الحاجب في باب الزِّيادة: «إنسان فعلان من الإنس» ولست أدرى أصحابها لم يتمتها أم ناسخها؟ وعلى كل حال لا قيمة علمية لهذا الشرح.

(١) انظر: الفهرس المذكور (٥١٥).

٦٨- مفتاح الشافعية لأحمد حي بن محمد شاه كل الرحيمي الفشاوري .
طبع بدلهمي سنة (١٣١٢هـ) ^(١).

٦٩- الصافية شرح الشافعية لمحمد علي بن موسى الإله أبادي ^(٢) .

٧٠- المتنقى من الصَّرِيف في شرح كافية التَّصْرِيف :

منه نسخة في مكتبة حاكم أوغلو باشا في السليمانية برقم (٨٧٧)
قرأتُ فيها ولم أستطع معرفة مصنفتها .

أوله : «الحمد لله العلي العليم القوي الرحيم الوفي الكريم الذي
عجز عن كنه إدراك حقيقته ذو الطبع السليم والعقل المستقيم وما هو
آخرى برسيل حمده والصميم صلوات الله والسلام على رسوله محمد
مؤيد بالدين القويم والشرع العظيم وعلى آله وأصحابه ذوى الثقى
والتقى . أما بعد فإنَّ كتاب تصريف الكافية للحجر الفاضل والإمام
المحقق الكامل جمال الدين أبي عمرو بن الحاجب مع زارة حجمه
ووجازة نظمه وخلاصة علمه يحتوي على ...» .

وآخره : «وذلك أن يبني ثلثي من ثلثي أو ربعي من رباعي
أو خماسي من خماسي ، فالثلثي كبنائه من ضرب مثل علم فتقول
ضَرِبٌ ، ومثل طَرَبٍ فتقول ضَرِبٌ ، والرابعي أن يبني من درج مثل
سِبَطٍ فتقول دَحْرَجٌ ومثل هِجْرَعٍ فتقول دَحْرَجٌ ، والخماسي أن يبني من

(١) جامع الشرح والحوashi (١٠٧٤/٢) .

(٢) معارف المعارف (٢٥) ، وجامع الشرح والحوashi (١٠٧٥/٢) .

سفرجل مثل جردخل فتقول سِفْرَجُلُ .

كتب في آخره: يتلوه إن شاء الله تعالى مبحث الخطط .

تقع هذه النسخة في (٤٣٢ ص، ١٩ س، ١٠ ك) .

٧١- تعليلات للوزير أحمد جودت باشا (١٣١٢ هـ) :

أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل^(١) .

أولها: «الحمد لمن صرف حالنا إلى أحسن الأحوال، والصلة على من أوتي جوامع الكلم وأصح المقال» .

تقع في (٤١ ص) من القطع الصغير، وقد طبعت في الآستانة سنة (١٢٩٤ هـ) . ومنها نسخة في مكتبة فيض الله بإسطنبول برقم (٣٩٦٤)، وثانية في المكتبة الأزهرية برقم [٣٤٣] (١١٦٠٣) .

٧٢- شرح لمجهول :

جاء في شرح اليزدي نقول لم أجدها فيما بين يديّ من شروح الشافعية، منها:

- ما ذكره اليزدي في حديثه عن الميزان الصرفي^(٢) :

«وهذا القلب شاذٌ كقلب طاني . واستدلال بعض الشارحين في القلب بفتحه ما قبل الواو خطأ؛ إذ افتتاح ما قبل حرف العلة مع انضمام

(١) الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية (٦١/٦٢ - ٦٢) .

(٢) شرح اليزدي (١٥٢/١) .

تحرّكها علة لقلبها ألفاً، فهو جزء العلة، وجزء العلة لا يكون علة، فلا علة».

- وفي تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل قال^(١):

«أورد عليه بعض الشارحين أنَّه لم يذكر المعتل بالفاء والعين واللام كاللواو ويئِتُ، وقال: كأنَّه لم يخطر بباله هذا».

- وفي أبنية الاسم رباعي قال^(٢):

«اعلم أنَّ بعض الشارحين ذكر أنَّ القسمة تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناء؛ بل إحدى وخمسين بناء، ولم أدر معنى هذا الإضراب، والظاهر أنَّه غلط في الحساب».

- وفي معاني صيغة فاعل قال^(٣):

«بعض الشارحين فسّر الأمرين بالكرم الذي صدر من زيد، والكرم الذي صدر من عمرو، وقال: حصول الكرم من زيد أمرٌ، وحصوله أيضًا من عمرو أمرٌ. وهو غلط فاحشٌ كما ترى. وليت شعري ما يفعل بقوله أصله؛ إذ الأصل هو الكرم الذي نسب إلى أحد الأمرين، فكيف يكون هو عين الأمرين؟ ومثل هذا التّقسيم من باب تحرير الكلم عن مواضعه، فتنبه».

(١) شرح البزدي (١٦٧/١).

(٢) شرح البزدي (١٨٢/١).

(٣) شرح البزدي (٢١٥/١).

- وفي معرض حديثه عن مضارع طاح وتأه قال^(١):

«شرح شارح هذه المسألة شرحاً عجيباً، وقال: أطروح وأ-tone مستقبل مفتوح العين . وأظنه كان بمعزلٍ عن هذا الفن» .

- وفي النسبة إلى ذات من قوله ذلك ذات مال قال^(٢):

«وتقول في دُو، من قوله ذو مال علمتا: دَوْوِيٌّ؛ لأنَّ أصله: فَعَلٌ . قال سيبويه: يدلُّك على ذلك قولهم: دَوَاتَا» ، وقال: «و كذلك الإضافة إلى ذات: دَوْوِيٌّ» أراد ذاتٌ في ذاتٍ مالي، وأما الإضافة إلى الذات بمعنى الماهية فذاتي، وقال شارح: «قولهم: ذاتي خطأ، وهو غلط، وقد اشتبه عليه ذات التي هي مؤنث ذا، والذات بمعنى نفس الشيء» .

جاء في شرح الشافعية للساكناني (٥٢/أ): «قال الشارحون: ذاتي خطأ، والقياس ذووي، وهذا غلط منهم» .

ولست أدرى بهذه التقول عن شرح واحد أو أكثر؟

٧٣- شرح لغة الشافعية لمرتضى بن محمد الشيرازي:

منه نسخة في جامعة الملك سعود برقم (٢٤٩٦ م) تقع في (٤٢ ص)، لدى مصورة عنها .

(١) شرح البزدي (٢٤٥/١).

(٢) شرح البزدي (٣٩٥/١).

أولها : «وَسِعَهُ الشَّيْءُ بِالْكَسْرِ يَسْعُهُ سَعَةً» ، يقال : لا يسعني شيءٌ
ويضيق عنك ، أي : وأن يضيق عنك ، تقول : متى وسعني شيءٌ
وسعك

وآخرها : «القُنْيٌ : جَمْعُ قَنَّةٍ ، وَهِيَ الرَّمْحُ ، يَجْمِعُ عَلَى قَنَوَاتٍ
وَقَنَى . الْوَغْنٌ : الْجَلْبَةُ وَالصَّوْتُ ، وَمِنْهُ قَيلُ لِلْحَرْبِ وَغَنِّ لِمَا فِيهَا
مِن الصَّوْتِ وَالْجَلْبَةِ . وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوْبَابِ . ثُمَّ شَرَحُ لِغَاتِ كَافِيَةٍ^(١)
بِحَمْدِ اللهِ وَحْسَنِ تَوْفِيقِهِ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
الْأَخِيَارِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا» .

٧٤- شرح غريب الشافية :

لم أعلم صاحبه ، انتهيت من تحقيقه على نسخة وحيدة في مكتبة
شهيد علي في السليمانية برقم (٢٥٨٢) ، تقع هذه النسخة في (٦)
ص ، ١٥ س ، ١٠ ك) .

أولها : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا شَبَهَ لَهُ وَلَا مِثْلُ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى نَبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٌ عَدْدُ الْحَصْنِ وَالرَّمْلِ ، وَعَلَى آلِهِ أُولَى الْعِلْمِ
وَالْفَضْلِ ، وَبَعْدَ : ...» .

وآخرها : «حِمْصِيَّةٌ : نَوْعٌ مِنَ الثَّمَارِ يُسَمَّى زِرْشُكُ ، حِلْبَلَابٌ : نَوْعٌ
مِنَ النَّبَاتِ ، سَبَطَرٌ : مُبَسِّطٌ» .

(١) كذا ، وأظنه خطأ من التأسيخ ، وقد جاء على الغلاف أيضًا : شرح اللغات التي في
الكافية من التصريف تصنيف الشيخ الأديب المحقق البخاري محدثاً والشيرازي مولداً .

٧٥- شرح لغة الشافية لمجهول :

جاء في شرح البزدي نقول عن شروح اللغة الشافية . ليست راجعة إلى الشرحين اللذين تقدما ، منها :

- جاء في باب الزيادة في ثبوت فوعالي أو عدمه ^(١) : «وتعلم أنه لا يجوز أن تكون رباعية لن دور فعال، وفعالي فرع عليه . ونظير حولايا: روعالي ، وهو النشاط وقال شارح اللغة؛ أعني لغة هذا الكتاب: لم أجده له مثلاً» .

- وفي باب الإمالة قوله ^(٢) :

«والكبا بالكسر والقصر: الكناة ، وهي التراب المكون من البيت ، والمكا بالضم والقصر: الصغير ، وقد يمدد أيضاً ، ولكن لا يعني به في هذا الموضع؛ لأن ألفه حالة المد لا تكون منقلبة عن الواو؛ بل زائدة ، والعشا بالفتح والقصر: مصدر عشي فهو أعشى ، إذا لم يصر في الليل . وقال شارح اللغة: «المكا بالفتح مقصور: جحر التعلب والأربب» ، وهذه لغة أخرى جائز أن يمثل بها ه هنا ، وقال أيضاً: «العشاء بالفتح والمد: الطعام بعينه ، وهو خلاف العداء» ، وهذا لا يوافق ما قاله المصنف؛ لأن يستلزم فساد كلامه؛ لأن ألفه في حال المد لا تكون منقلبة؛ بل زائدة ، كما دريت في المكان الممدود ، والصحيح أن يفسر قوله بما ذكرناه» .

(١) شرح البزدي (٦٨١/٢) .

(٢) شرح البزدي (٧٢٢/٢) .

ولست أدرى كذلك أهذان التقلان عن شرح واحد أو عن اثنين .

* وشرح الشافية بالفارسية :

٧٦- محمد علي كربلاطي^(١) :

من شرحة ، واسمه (المناهج) ، عدّة نسخ في السليمانية . نظرت في نسخة منها في مكتبة (الله لي) برقم (٣٠٨٤) تقع في (٤٢٨ ص ، ٢١ ص ، ١١ ك) .

٧٧- وعلاء الدين علي بن محمد السمرقندى الرومي ، المعروف بقوشچي (؟ - ٨٧٩ هـ)^(٢) .

٧٨- والأقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السروي المازندي^(٣) الأصفهاني (؟ - حوالي ١٠٨٨ هـ) .

والذى فهمته من كلام صاحب الروضات أن للأقا هادي شرحين على الشافية أحدهما بالعربية والثاني بالفارسية ، ولم يذكر بروكلمان غير الشرح الذى بالفارسية .

(١) بروكلمان (٣٣١/٥)، وانظر: جامع الشروح والحواشي (١٠٧٥/٢) .

(٢) كشف الظنون (١٠٢١/٢) .

(٣) روضات الجئات (٣٣٥/١)، وبروكلمان (٣٣٠/٥)، وجامع الشروح والحواشي (١٠٧٣/٢)، والجمية الآسية بالبنغال (٥٥٩/٢)، وبنكبور (٧٧٩/٥)، وطبع بالحجر بطهران سنة ١٢٦٨ هـ .

٧٩- غلام محمد بن عبد الله يار المريدي الأمروهاوي
ـ (١٠٩٨هـ) ^(١).

٨٠- محمد سعد غالب (ـ حوالى ١١٠٨هـ) ^(٢):

واسم شرحه: العافية، وطبع في إسطنبول سنة (١٣٠٢هـ)، وفي
بنكبور سنة (١٢٧٨هـ).

٨١- محمد ظهور الله بن محمد نور الله ^(٣).

٨٢- ظهور الدين بن نور الله اللكهنو ^(٤):

* وشرحها بالتركية:

٨٣- المولى سودي (ـ حوالى ١٠٠٠هـ) ^(٥):

ووجدت في مكتبة أسعد أفندي في السليمانية برقم (٣١٢٦) شرحا
بالتركية يتلوه نص الشافعية وقد كتبها سنة (١٢٤٩هـ)، فلعله يكون شرح
سودي المذكور.

(١) بروكلمان (٥/٣٣٠ - ٣٣١)، والجمية الآسيوية بالبنغال (٢/٦٠١)، وجامع
الشرح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٢) الأصفية (٢/٨٩٨)، وبنكبور (٩/٧٧١).

(٣) بروكلمان (٥/٣٣٠ - ٣٣١)، والجمية الآسيوية بالبنغال (٢/٦٠١)، وجامع
الشرح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٤) معارف المعارف (٥/٢٥).

(٥) كشف الطُّنون (٢/١٠٢١ - ١٠٢٢).

-٨٤- وقرد أفندي :

ووجدت من شرحه هذا نسخة في السليمانية - بكداش وهبي - برقم (١٨٤٠).

-٨٥- وجاؤش زاده :

اطلعت على نسخة من شرحه هذا في السليمانية - شهيد علي - برقم (٢٥٦٦).

* ونظمها :

-٨٦- الشَّيْخُ أَبُو النَّجَا خَلْفُ الْمَعْرِيِّ الْمُولُودُ سَنَةُ (٨٧٩٦هـ) (١) :

وقد سبق ذكره برقم (٣٢) على أنه شرح، وأنظمه نظماً وليس شرحاً.

-٨٧- وإبراهيم بن حسام الدين الكرمياني، المتخلص (الملقب) بشريفي (؟ - ١٠١٦هـ) :

نظمها تائياً، وسمى هذا النَّظَمَ (الفرائد الجميلة).

-٨٨- ثم شرح نظمه وسمى الشرح (الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة).

اعتمد فيه كثيراً على شعر الرضي والجاربدي، وهذا الشرح مطبوع في آخر مجموعة التأصريف الجزء الثاني، ومن المنظومة نسخة في الطاهيرية برقم (٦٨٥٠)، لدى مصورة عنها، وأخرى في السليمانية

(١) كشف الظنون (١٠٢١/٢ - ١٠٢٢).

- عاشر أفندي - برقم (١٠٧٥)، وأول المنظومة:

لمن أوجد الأشياء حمدي ومدحتي على ما علا نعماؤه وتوالت
على سيد الخلق النبـيـة وأصحابـهـ الأشرافـ خـيرـ تحـيـةـ

وآخرها :

وأهـدـيـ صـلـاةـ لـلـرـسـوـلـ مـحـمـدـ وـلـلـآلـ وـالـاصـحـابـ أـهـلـ السـعـادـةـ
وـلـمـاـ اـنـتـهـىـ نـظـمـيـ وـبـسـطـ مـقـالـيـ لـتـارـيـخـ خـتـمـيـ قـلـتـ فـالـآنـ تـمـتـ

وأـوـلـ الشـرـحـ : «الـحـمـدـ لـلـهـ الـكـبـيرـ الـمـتـعـالـ ، وـاسـعـ الـمـغـفـرـةـ كـثـيرـ النـوـالـ ،
الـذـيـ تـقـدـسـ مـلـكـهـ عنـ التـصـاقـ الـاـخـتـالـلـ وـالـاعـتـدـالـ ، وـتـنـزـهـ مـلـكـوـتـهـ عنـ
الـتـسـاقـ الـمـاضـيـ وـالـحـالـ وـالـاسـتـقـبـالـ . وـآخـرـهـ هـوـ آخـرـ الـمـنـظـومـةـ .

٨٩- وأحمد بن محمد بن لقمان (؟ - ١٠٣٩ هـ) ^(١):

تقدـمـتـ تـرـجـمـتـهـ .

٩٠- وعبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي العنبلـيـ (١٠٧٩ -

١١١٩ هـ) ^(٢):

وأـوـلـ منـظـومـتهـ :

حـمـدـاـ لـأـهـلـ الـحـمـدـ فـيـاضـ النـعـمـ ماـ دـامـ مـقـدارـ الـعـلـومـ فـيـ عـظـمـ
وـدـامـ صـرـفـ الـقـلـبـ نـحـوـهـاـ لـمـنـ وـفـقـهـ مـوـلـاهـ منـ ذـوـيـ الـفـطـنـ
فـانـفـقـواـ رـيـانـ عـرـمـهـمـ عـلـىـ إـبـرـازـ مـكـوـنـاتـهـ إـلـىـ الـجـلـاـ

(١) مـصـادـرـ الـفـكـرـ الـعـرـبـيـ الـإـسـلـامـيـ فـيـ الـيـمـنـ (٤٢٨ـ).

(٢) سـلـكـ الدـرـرـ (٢٣٥/٢ـ)، وـابـنـ الـحـاجـبـ التـحـويـ (٧٨ـ).

وآخرها :

«وَذَا خَتَامِ مَا أُرِيدَ جَمْعَهُ نَظَمًا يَعْمَلْ طَالِبِيهِ نَفْعَهُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ حَمْدًا يَزِيدُ الشَّاكِرِينَ أَنْعَمًا
ثَمَ الصَّلَاةَ مَعَ سَلَامٍ عَطْرٍ عَلَى النَّبِيِّ الْمُجْتَبِيِّ الْمُطَهَّرِ
وَاللَّهُ وَصَاحِبُهُ وَالشَّالِيِّ آثَارَهُمْ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ
وَأَخْتَمُ الْتَّلْمِيمَ بِحَمْدِ الْمَبْدِيِّ مَؤْرِخًا خَتَامَهُ بِحَمْدِيِّ»

٩١- الموارد العذبة الصافية في شرح نظم الشافية، لعبد الجليل بن أبي

الموهاب محمد بن عبد الباقى الحنبلي :

شرح فيه منظومته للشافية، من شرحه نسخة في برلين برقم (٦٦١١)،
لديّ مصورة عنها .

وأول شرحه : «أَحْمَدَ اللَّهُ الَّذِي عَزَّ اسْمُهُ، وَتَنَتَّ كَلْمَتَهُ، وَعَمِّتَ
الْبَرِّيَّةَ أَلَاوَهُ وَنَعْمَهُ، وَخَصَّتْ بَعْضَهُمْ بِالْفَضَائِلِ وَالْمَزاِيَا قَسْمَهُ، وَحَمَّتْ
فِي تَصَارِيفِ أَفْعَالِهِ وَأَقْدَارِهِ حَكْمَهُ، وَأَصْلَى...». .

وآخره : «وَمَا التَّوْفِيقُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَيْسَ الْمَأْمُولُ إِلَّا إِيَّاهُ، وَحِينَ كَمَلَتْ
تَلْكَ الْأَرْجُوزَةَ لَمْ أَتَبْعَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ قَوْلِي :
وَذَا خَتَامِ مَا أُرِيدَ جَمْعَهُ نَظَمًا
الأَيَّاتِ» .

٩٢- وقام الدين محمد بن محمد مهدي الحسيني السيفي القزويني المتوفى سنة (١١٥٠ هـ) ^(١):

واسم منظومته الوافية، وتسمى أيضاً: التحفة القوامية، أولها:
 الحمد لله الذي يصرف بطنه الرابع حين تعصف
 ما صرفت أمثلة المباني وصرحت بنطقها المعانى
 وأخرها:

تم بعون الله صرف الشافية ورخته فقلت: نظمي الوافية
 أبياتها بلغة علية عدتها منظومة قوية
 نظمها في سلوكها قوام والحمد كالمسك لها خاتم
 وبحساب جملة (نظمي الوافية) يتضح أنَّ نظمها قد فرغ منها
 سنة (١١٣٣ هـ).

بلغت أبياتها (١١٦٢).

طبعت بتحقيقي ملحقة بالشافية في طبعتها الصادرة عن دار البشائر
 ال بيروتية عام ١٤١٥ هـ.

٩٣- ولقوم الدين القزويني أيضاً: (رُمع الخط) نظم فيه قسم الخط
 من الشافية ^(٢).

(١) جامع الشروح والحواشي (٢/١٠٧٥).

(٢) الدرية إلى تصنیف الشیعة.

٩٤- وله أيضًا: (تقويم الخط)، وهو شرح لـ (رمح الخط) الذي نظم فيه قسم الخط^(١).

٩٥- وللملا محسن (توسيع الوافية)^(٢)، وهو شرح لمنظومة شيخه قوام الدين القزويني للشافية والمسماة (الوافية)، والتي تقدم ذكرها برقم (٩٣).

٩٦- وحسين بن حسن بن محمد الحوثي اليمني (١١٠٤ - ١١٥٠ هـ)^(٣).

٩٧- وحسين بن يحيى بن إبراهيم الدماري الديلمي (١١٤٩ - ١٢٤٩ هـ)^(٤).

٩٨- ومصطفى بن محمد بن إبراهيم بن ذكري الطرابلسي الشاعر : (١٢٦٩ - ١٣٣٥ هـ)

واسم منظومته نزهة الألباب، وقد طبعت ملحقة بديوانه المنشور بالقاهرة سنة (١٣١٠ هـ)^(٥).

٩٩- ومحمد بن أحمد بن قاسم حميد الدين اليمني (١٣١١ - ١٣٥٩ هـ)^(٦).

١٠٠- وعلى الينعي الطالبي :

منه نسخة في السليمانية - لاله لي - برقم (٣١٤١) لدى مصورة عنها.

أولها :

تقدست إلينا أسماؤكا وعظمت يا ربنا نعماؤكـ

(١) مصادر الفكر (٤٢٨)، ونشر العرف (٥٥٣/١).

(٢) مصادر الفكر (٤٣٣).

(٣) بروكلمان (٥/٣٣١)، والأعلام (٧/٢٤٤).

(٤) مصادر الفكر (٤٤١ - ٤٤٠).

وآخرها :

وآله من بعده الأبرار والتابعين ثم الأنصار
ما هب لطفاً من نسيم السحر وناح طير فوق غصن الشجر

١٠١ - ومحمد الطيب بن إسحاق التبكري المتوفى سنة (١٣٦٢هـ) ^(١)
واسم نظمه : التحفة البكرية بنظم الشافية .

* وترجمتها :

١٠٢ - إلى الفارسية : الآقا هادي بن محمد صالح بن أحمد السّريوي
المازناري الأصفهاني ^(٢) .

١٠٣ - وإلى التركية : قورد أفندي ، ويعقوب عبد اللطيف :
وذلك بطلب من الوزير محمد باشا ^(٣) .

ووجدت نسخة في السليمانية - أيا صوفيا - برقم (٤٦٠٤)، غفلاً من
اسم المترجم ، أو تاريخ النسخ ، ولعلها تكون هي .

تنبيه :

إنَّ محمد بن عبد الله بن محمود ، المتوفى سنة (٨١٩هـ) ، له كتاب
في النحو ، وآخر في الصرف .

(١) تشنيف الأسماع (٢٥٥)، وجامع الشروح والحوashi (١٠٧٦/٢).

(٢) روضات الجنات (٤) (١١٩).

(٣) كشف الظنون (١٠٢٢/٢).

أما الأوّل فهو بعنوان (الهداية في النحو) وقد طبع في الهند طبعة تجاوز عمرها المائة عام .

وأما الثاني، أقصد الصرفي، فقد طبعته دار ابن حزم في بيروت بمجلد واحد بتحقيق إسحاق محمد يحيى جاد الله الجعبري، ط ١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)، بعنوان (الكافية في النحو)، ولست أدري لم قيل: (في النحو)، وهو كله في الصرف، فهو خطأ من الناشر وجده المحقق هكذا على غلاف النسخة الوحيدة التي حقق الكتاب اعتماداً عليها، أم غير ذلك؟

والذى يعنينا من هذين الكتايب أنَّ نحوهما لا يكاد يخرج عن كافية ابن الحاجب، وأنَّ صرفهما لا يكاد يخرج كذلك عن شافعية، فهما في الحقيقة الكافية والشافعية مع شيء لا يكاد يذكر من التصرف، وإذا كان المؤلف لم يشير أبداً في كتابه الصرفي (الكافية) إلى أيَّ صلة بينه وبين الشافعية، إلَّا أنَّه أشار إلى هذه الصَّلة بين الكافية وكتابه التحوي (الهداية) في مقدمة الهداية .



$$\mathbf{P}^{\mathcal{C}}_{\mathcal{A},\mathcal{B}}(\mathcal{E}_N)$$

$$e^{i\pi/2}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{sym}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{skew}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{diag}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{aff}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{aff}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}^{\text{aff}}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}$$

$$\mathcal{O}_{\mathbb{R}^d}$$

القسم الثاني:

الشافية
في علية التصريف والخط

لابن الحاجب

卷之三

卷之三

卷之三

[المقدمة]

ربٌّ تَمَّ بِالْخَيْرِ .

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين،
وعلى آله وصحبه أجمعين ^(١) .

سألني من لا يسعني مخالفته ^(٢) أن الحق بمقدمي في الإعراب
مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط، فأجبته سائلاً
مُتضرراً عما ينفع ^(٣) بهما، كما نفع ^(٤) بأختهما، والله الموفق .

(١) أول ظ: بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين، والصلوة على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد: فقد سألني ...

وأول ص: بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين، والصلوة
والسلام على محمد وآله أجمعين . قال حادي زمانه، جمال الدين، أبو عمرو،
عثمان بن عمر بن أبي بكر، رحمه الله، وبعد: فقد سألني ...

(٢) هو الأمير عماد الدين إسماعيل بن الملك الأفضل بن الملك المنصور بن الملك
المظفر بن شاهنشاه التقوى . انظر: تعلقة عمر بن داود بن سليمان الفارسي على
الشافية (ل: ٢/أ) .

(٣) ص: (يُنفع) بفتح الياء، وبالفتح والضم في ظ .

(٤) الأصل: يُنفع . ويقصد بأختهما المقدمة النحوية (الكافية) .

[تعريف التصريف]

التصريفُ عِلْمٌ بِأَصْوَلٍ يُعْرَفُ^(١) بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَعْرَابٍ.

[أنواع الأبنية]

وأَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْأَصْوَلُ: ثَلَاثَيَّةٌ، وَرِبَاعِيَّةٌ، وَخَمَاسِيَّةٌ^(٢).

(١) ص: يُعْرَفُ .

(٢) مذهب سيبويه وجمهور النحاة أنَّ أَبْنِيَةَ الْأَسْمَاءِ الْأَصْوَلُ ثَلَاثَيَّةٌ وَرِبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ، وزعم الكوفيون أنَّ نِهايَةَ الْأَصْوَلِ ثَلَاثَةٌ، فَكُلُّ اسْمٍ زادَ حِروْفَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ فَقِيهِ زِيَادَةً، فَإِنْ كَانَ خَمَاسِيًّا فَالْأَخِيرَانِ زَادَانِ، وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا قَالَ الْكَسَانِيُّ: الزَّائِدُ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الزَّائِدُ هُوَ الْحَرْفُ الْآخِرُ . وَلَقَدْ ناقضَ الْكَسَانِيُّ وَالْفَرَّاءُ مَذَهِبَيْهِمَا بِنَقْطَاهُمَا مَعَ الْمُصْرِيِّينَ بَأنَّ وَزْنَ جَعْفَرَ وَجَمْرَشَ مُثُلًا هُوَ فَعَلْلٌ وَفَعَلَلٌ ، وَكَانَ بَنَاءُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْفَرَّاءِ أَنَّ يَقُولُ فِي جَعْفَرٍ: فَعَلْلٌ ، وَعَلَى الْكَسَانِيِّ أَنَّ يَقُولُ فِيهِ: فَعَلْلٌ ، وَأَنَّ يَقُولَا فِي جَمْرَشِ: فَعَلَلَرُشُّ؛ إِذْ مَعْلُومٌ اتِّفَاقُ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَكْرِيرًا يَوْزُنُ بِلَفْظِهِ، وَمِنْ أَمْلِ الْكَوْفَةِ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ ثَلَاثَةٌ، وَوَزْنُ مَا عَدَاهَا بِلَفْظِهِ، فَقَالَ فِي جَعْفَرٍ: فَعَلَلٌ، وَفِي جَمْرَشِ: فَعَلَلَرُشُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى بِزِيَادَةِ مَا عَدَ الثَّلَاثَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَوْزُنُ، فَإِنْ قِيلَ: مَا وَزْنُ جَعْفَرَ وَفَرِزَدْقَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي ! انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (٧٩٣/٢)، الْمَسَالَةُ (١١٤)، وَالْمُمْتَنَعُ (٣١١/١)، وَالرَّضْيَةُ (٤٧/١)، وَالْمَسَاعِدُ (٤/٣٠)، وَالْأَرْتَشَافُ (١٧/١).

وأبنية الفعل: ثلاثة، ورباعية^(١).

[الميزان الصربي]

ويُعتبر عنها بالفاء والعين واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويُعتبر عن الرائد بلفظِه، إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنَّه بالباء^(٢)، إلّا المكرر

(١) إنَّ ابتداء ابن الحاجب، رحمة الله، أصول الاسم والفعل بالثلاثة، نصٌّ، من غير تصريح، بأنَّ أقلَّ أصولهما الثلاثة، وهذا مذهب البصريين، ولا تنقص الأصول عن ذلك؛ لأنَّ الحاجة تدعو إلى حرف يبتداً به، وحرف يُوقف عليه، وحرف يُفصل بينهما؛ لتألَّق الابتداء الوقف، لأنَّ المجاورين كالشيء الواحد، والابتداء والوقف متضادان، كما يجب أن يكون المبدل بـ متجرِّد، والموقوف عليه ساكتاً، فلما تناطلا في الصفة لهذين الوجهين كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما.

وذكر أبو الفتح نصر بن أبي الفتون البغدادي، تلميذ أبي البركات بن الأنباري، أنَّ مذهب الكوفيين أنَّ أقلَّ ما يكون عليه الاسم حرفاً، حرف يبتداً به، وحرف يُوقف عليه.

انظر هذه المسألة في اللباب للعكبرى ٢١١/٢، وشرح الملوكي لابن عييش ٤٢، والهمج للسيوطى ٦/١٥، إضافة إلى مراجع الحاشية السابقة.

(٢) مذهب الرضي أن يُعتبر عن الرائد المبدل منه بالبدل، لا بالبدل منه، فوزن اضطراب وزدرع عنده: افتعل وافتعل، وليس افتتعل كما هو مذهب الجمهور، وأجاز ذلك عبد القاهر الجرجاني في الحرف الأصلي، فتقول على مذهبه: إن قال على وزن فال، واستقام على وزن استفال. انظر: الرضي (١/١٨)، والمفتاح للجرجاني (٢٨).

للإلحاق أو لغيره^(١) فإنَّه بما تقدَّمه، وإنْ كان من حُروفِ الزِيادةِ، إلَّا بثَبَت^(٢) ، ومن ثُمَّ كان حَلْيَتُ^(٣) فَعُلِّنَّا لَا فِعْلِيَّنا، وسُخْنُونَ وعُثْنُونَ فَعُلُولًا لَا فُعْلُونَا؛ لذلك ولِعَدَمِ^(٤) ، وسَخْنُونَ إِنْ صَحَّ الفَتْحُ فَعُلُولُونَ لَا فَعُلُولُ كَحْمَدُونَ، وهو مختصٌ بالعلم^(٥) ؛ لندور فَعُلُولٍ وهو صَفْقُوقٌ^(٦) ،

(١) ص: وغيره .

(٢) الْجَبْتُ: الْحَجَّةُ وَالْبَيْتُ . اللسان (ثبات) .

(٣) الحَلْيَتُ: بَثَتْ يَسْداوِي بِهِ، وهو صمع الأنجدان .

انظر: قصد السَّبَيل للمحتبي (٢١٤/١)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (ص ٥١)، والأدوية المفردة للملك المظفر (ص ١٠٠)، وشرح غريب الشافية (١/١) . وهو نبات يقاوم السموم .

(٤) سُخْنُونَ: بضم السين طائر، وبالضم والفتح: عَلَم . والعُثْنُونُ: اللَّحْيَةُ، أو ما فَضَلَّ منها بعد العارضين، أو ما تَبَثَّ على الذقن وتحته سِفَلًا، أو هو طُولُها، والعُثْنُونُ: شعيرات طوال تحت حنك البعير، ومن الرَّبِيع والمطر أولئماً، أو عام المطر، أو المطر ما دام بين السماء والأرض . وقول ابن الحاجب بعدم فَعُلُولُونَ ليس محل إجماع، فقد أثبته ابن الأَنْاطِم وغَيْرُه . وانظر: بغية الطَّالب لابن الأَنْاطِم (١٨) واللسان والقاموس (سحن، عنن).

(٥) يرى أبو علي أنَّ رَثِيُّونَ فَعُلُولُونَ، واختاره ابن جَنِي، ورجحه الزَّبِيدي، وأجاز أبو علي كذلك في كَهُونَ أن يكون فَعُلُولُونَ من باب كِمْ، أو فَعُولًا كَسْلُونَ . فترى أنَّ فَعُلُولُونَ ليس مختصاً بالعلم كما قال . ولو قال: وهذا الوزن في العلم أكثر منه في غيره لكان أَسْدَ وأَصْوبَ .

انظر: الخصائص (١٠٣/٣)، والاستدراك للزَّبِيدي (١٢٧)، وسفر السعادة (٢٩٥/١)، والممتع (١٢٥/١) .

(٦) قال الجواليفي: «صَفْقُوقَ اسم أَعْجَمِيٌّ، وقد تكلَّمَ به الْعَرَبُ، يقال: بُنُو صَفْقُوقَ لَحَوْلٍ، أي خدم، باليَّامَة . قال العجاج:

وَخَرْنُوبٌ ضعيفٌ^(١)، وَسَمْنَانُ فَعْلَانُ^(٢)، وَخَرْعَالٌ نادر^(٣)، وَبُطْنَانُ فَعْلَانُ^(٤)، وَقُرْطَاسٌ ضعيفٌ معَ أَنَّهُ نقِيسٌ ظَهِيرَانٍ.

ها فَهُوَا فَقْد رِجَا النَّاسِ الْيَيْزِ منْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدِيكِ وَالثُّوزِ
مِنْ آلِ صَفْقوْقِ وَأَتَابَعِ أَخْزِ منْ طَامِعِينِ لَا يَنْالُونَ الْغَمَرَ»
المَعْرُبُ (٢١٩). وَالْمُشْهُورُ فِي صَفْقوْقِ فَتْحِ الصَّنَادِ، وَجَاءَ فِي التَّهْذِيبِ
وَالْقَامُوسِ وَالتَّاجِ (صَعْفَق) أَنَّ بَعْضَهُمْ يَسْتَهِنُّ، وَفِي الْاِتْقَاضَابِ (٣٢٨/٢) أَنَّ أَبَا
عُمَرَ الْشَّيْبَانِي قدْ مَنَعَ فِي نَوَادِرِهِ الضَّمَّ. وَانْظُرْ: الْجَمَهُرَةُ (٣٤٥/٣).

(١) فِي الْقَامُوسِ وَالتَّاجِ (خَرْب) أَنَّ الْخَرْنُوبَ، بِالْفَتْحِ، لُعْنَةُ فِي الْخَرْنُوبِ، وَفِي
الصَّحَاحِ (صَعْفَق) وَتَقْوِيمِ الْلِسَانِ (١٠٢)، وَالْمَزَهُرُ (٥٨/٢) أَنَّ الْفَتْحَ لِغَةُ الْعَامَةِ
وَلِحَمْهُمْ. وَالْخَرْنُوبُ: شَجَرُ الْبَيْتُوتِ، وَهُوَ الْخَسْخَاشُ.

وَقَدْ ذَهَبَ عَدْدُ مِنَ الْتَّصْرِيفِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْخَرْنُوبَ: فَعْلَانُ.

(٢) سَمْنَانُ: مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ تَمِيمٍ قَرْبِ الْيَمَامَةِ، وَشَعْبُ لَبَنِي رِبِيعَةِ الْجَوَعِ، أَوْ مَاءُ
لَهُمْ، وَمَوْضِعُهُمْ إِلَى رَأْسِ الْكَلْبِ ثَمَانِيَّةِ فَرَاسِخٍ، وَعَلَمُهُمْ عَلَى رَجُلٍ. اِنْظُرْ: مَعْجمُ
الْبَلَدَانِ (٢٥١/٣)، وَشَرْحُ الْبَرِيْدِيِّ (١٤٨).

(٣) مَمَّا ذُكِرَ عَلَى (فَعْلَانِ) مِنْ غَيْرِ الثَّانِيِّ الْمُكَرَّرِ: خَرْعَالٌ: وَهُوَ الْعَرْجُ . عَنِ الْفَرَاءِ،
وَقَهْفَارٌ: لِلْحَجَرِ . زَادَ ثَلْبٌ، وَقَسْطَالٌ وَقَسْطَالٌ: وَهُوَ الْبَارِ . زَادَ أَبُو مَالِكِ،
وَدَادَاءٌ: لِآخِرِ الشَّهْرِ . ذَكْرُهُ الشَّتَمِيُّ . وَقَنْتَامٌ: لِلْعَنْكِبُوتِ . وَبَنْدَادٌ (بَغْدَادِ)
بَغْدَادٌ) ذَكْرُهُمَا إِنَّ الْقَطَاعِ . وَخَرْطَالٌ: لِنَوْعِ الْحَبَّ . زَادَ الْفِيروزَبَادِيِّ . وَأَمَا
بَهْرَامٌ وَشَهْرَامٌ فَاسْمَانُ أَعْجَمِيَّاتٍ . وَالْبَصَرِيُّونَ لَمْ يَبْثُوا هَذِهِ الزَّنَةِ فِي غَيْرِ الثَّانِيِّ
الْمُكَرَّرِ . اِنْظُرْ: الْكِتَابِ (٢٥٧/٤)، وَالْمَعَارِفِ (٥٩٠، ٦٥٥)، وَدِيوَانِ الْأَدَبِ
(٥٩/٢)، وَالصَّحَاحِ (خَرْعَلِ)، وَنَكْتُ الشَّتَمِيِّ (١١٧٣/٢)، وَأَبْنِيَةِ إِنَّ الْقَطَاعِ
(٢٩٧)، وَبِغَيْةِ الْطَّالِبِ (١٩)، وَالْقَامُوسِ (خَرْطَلِ، بَهْرَمِ).

(٤) الْبُطْنَانُ: اِسْمُ لِبَاطِنِ الرِّيشِ، وَالْظَّهِيرَانُ: اِسْمُ لَظَاهِرِهِ، فَهُمَا اسْمَانُ مَفْرَدَانِ . وَقِيلَ:
بَلْ هُمَا جَمِيعًا بَطْنٌ وَظَهِيرَانٌ . اِنْظُرْ: الصَّحَاحِ وَالْلِسَانِ وَالْقَامُوسِ وَالتَّاجِ (ظَهِيرَانِ)، =

* [مراعاة القلب المكاني في الميزان]

ثم إن كان قلباً في الموزون قلب الزنة مثله، كقولك في آدر^(١):
أَغْفَلْ .

* [ما يُعرف به القلب المكاني]

ويُعرَفُ القلب بِأصلِهِ، كناءٌ يَنَاءُ مَعَ النَّائِي، وبِمِثْلَةِ اشتِيقاَهِ، كالجاه والحادي والقسي، ويصْحَّهُ، كأَيْسَ، ويفَلَّهُ استِعماله، كآرَام^(٢) وآدُر، وبِأَدَاءِ تَرْزِكَهُ إِلَى هَمْزَتَيْنِ عَنْدَ الْخَلِيلِ، نَحْوُ جاءَ^(٣)، أو إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ يُغَيِّرُ عِلْوَةَ عَلَى الْأَصْحَاحِ، نَحْوُ أَشْيَاءَ، فَإِنَّهَا لَفْعَاءُ، وَقَالَ الْكَسَانِيُّ: أَفْعَالُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ، وَأَصْلُهَا أَفْعَلَاءُ^(٤) .

= بطن)، وشرح المصنف (٢/١)، والرضي (١٦/١)، والجاربدي (٢٠).

(١) آدر: مقلوبٌ أدُور جمع دار على زنة أَغْفَلْ .

(٢) آرام: أَفْعَالٌ مقلوبٌ أَزَام جمع رِثْمٌ على أَفْعَالٍ، وهي الظباء البيضاء الخالصة للبياض . انظر: اللسان (رثم) .

(٣) هذه مسألة خالفة فيها سيبويه شيخه الخليل، رحمهما الله، والجمهور على مذهب سيبويه، وكان أبو علي يقوي مذهب الخليل . وما نسب إلى سيبويه وأتباعه حكاه سيبويه عن الخليل، فقد نقل عنه أنه قال: «إنِّي رأيتُمْ حين أرادوا أن يبدلو إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في الكلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جاءَ وآدُمُ». انظر المسألة في: الكتاب ٥٤٩/٣، المقتصب ١١٥/١، والأصول ٢٩٧/٣، والتكميلة ٥٩٥، والمنصف ٥٢/٢، وشرح المنفصل لابن يعيش ١١٧/٩، والممتع ٥٠٩/٢، والارتشاف ١٦١/١، وشرح الشافية للزيدي ١٣٨، ٧٨٤، ١٥٥ .

(٤) في أشياء أربعة مذاهب:

* [مراعاة الحذف في الميزان]

وكذلك الحذف ، كقولك في قاضٍ: فاعٌ، إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهِما .

[الصَّحِيحُ وَالْمُعْتَلُ مِنَ الْأَبْيَاتِ]

وتنقسم إلى صحيح ومحتمل ، فالمحتمل ما فيه حرف علة ، والصحيح بخلافه^(١) ، فالمحتمل بالفاء مثالٌ ، وبالعين أجوف ذو الثلاثة ، وباللام

أولها: مذهب الخليل وسيبوه ومن تبعهما ، قالوا: هي اسم جمع ، لا جمع ،
أصلها: شَيْئاً على زنة: فَعَاء ، فحصل فيها قلب مكاني بتقديم اللام على الفاء ،
فصارت: أشياء ، على زنة: فَعَاء ، ممنوعة من الصرف .

وثانيها: مذهب الكسائي ، قال: هي أفعال ، جمع شَيْء ، جمع فَلَة ، كيت
وأبيات ، منعت من الصرف بغير علة .

وثالثها: مذهب الأخفش والفراء ، قالا: هي في الأصل: أَشْيَاءُ على زنة أَفْعَاء ،
ثم حذفت اللام ، فبني وزنها: أَفْعَاء ، جمع شَيْء شذوذًا على رأي الأخفش ، أو
جمع شَيْء المخفف من شَيْء على رأي الفراء .

ورابعها: المذهب الذي تفرد به اليزيدي ، وذكر أنه مستفاد من مذهب الكسائي ،
وأن وزنها لففاء مقلوبة من أفعال .

انظر تفصيل الأقوال والمذاهب فيها في: المنصف (٢/٩٤ - ٢/١٠٢) ، وشرح
الملوكي لابن عييش (٣٧٦ - ٣٨٢) ، والممتع (٢/٥١٣ - ٢/٥١٨) ، وشرح الرضي
(١/٨) ، وشرح اليزيدي على الشافية /١٥٨ ، والإنساف (٢/٨١٢) .

(١) اختلف في الهمزة والتضييف ، هل يلحقان بأحرف العلة أم لا ؟

أيّاً من الحق التضييف بأحرف العلة فلأنه ، أقصد التضييف ، يُبدل منه حرف =

منقوصٌ ذو الأربعَةِ، وبالفاءِ والعينِ، أو بالعينِ واللامِ، لفيفٌ مقرُونْ،
وبالباءِ واللامِ لفيفٌ مقرُونْ^(١).

= العلة، نحو: تَطَّلَّتُ فِي تَطَّلُّتِي، وَخَرَجْنَا تَنَاهَى، أي: تَنَاهَى، أي: نَأْخُذُ اللَّمَاعَ،
وهو أول التبت، فكروا ثلاث عينات فأبدلوا الآخرة باءً، ومثله قول العجاج:
تضئي البازى إذا البازى كسر

يريد: تقضَّصْ .

وأما الهمزة فحجة من الحقها بحرف العلة أنها تلين، يقول: (سال، وقرا،
وبير) في تحفيف: (سآل، وقرآن، وبير)، وأنها تمحَّفِفَ، كما في (خُذْ، وسلَّ)، كما
تبَدَّلَ كثِيرًا، كما في (آدم، وإيمان، وخطايا)، وهكذا شأن حروف العلة لا تسلم
ولا تصحَّ ولا تبقى على حالها في كثير من الموضع، بل تتغيَّر بالقلب والإسكان
والمحَّفِفَ، فلما شاركت الهمزة حروف العلة في هذا الحقَّت بها .

وفي عَدَ الهمزة من أحرف العلة مذاهب:

أولها: هي حرف علة . وإلى هذا ذهب الفارسي، والميداني، وابن الناظم،
وعلى ذلك جماعة من التصريفيين .

وثانيها: هي حرف صحيح . وعلى ذلك جمهور التصريفيين .
وثالثها: أنها شبيه بحرف العلة .

انظر هذه المسألة في: نزهة الطرف للميداني (١٢٥)، وشرح الشافية للرضي
(٣٣/١)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٠)، وللأشموني (٢٩٢/٤)، وشرح
مختصر التصريف العزي للفتازاني (١٠٥) .

(١) قال اليزدي في شرحه على الشافية ١٦٥: إنَّ المصطف لم يتعرَّض لذكر المضاعف
ولا المهموز، فكانهما عنده من قبيل الصَّحيح، وفيه خلافُ ما عليه الجمهور،
وأيضاً لا شكَّ في أنَّ لهما أحكاماً مخصوصة، فلا يجوز عَدُّهما من الصَّحيح . كما
لا يجوز عَدُّ المعتلات من الصَّحيح؛ إذ لها أيضاً أحكاماً مخصوصة .

[أُبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ]

* [أُبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ الْثَلَاثِيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ]

ولالاسم **الثَلَاثِيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ** عَشَرَةُ أُبْنِيَّة، والقسمة تقتضي اثنى عَشَرَ، سَقَطَ منها فُعْلٌ وَفَعْلٌ اسْتِقْلًا، وَجُعِلَ الدُّهُلُ مَنْفُولاً^(١)،

= فإن قلت: الصَّحِيحُ عِنْدَهُ ينقسمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ .

قلت: يَكُونُ اصطلاحَهُ وَحْدَهُ، وَلِكُلِّ مَا اصْطَلَعَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِي الْخَلَافِ الْمَذَكُورِ .

(١) الدُّهُلُ: عَلِمَ عَلَى قَبْلَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَدُوْيَّةُ شِبِيهَةِ بَابِ عِزْنِيِّ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي (الْدُّهُلِ) بِاعتِبَارِهِ عَلَمًا أَوْ اسْمًا جَنِسِيًّا عَلَى أَقْوَالِ:

١ - إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَيَّنَةِ لِلْمَفْعُولِ إِلَى الْأَعْلَامِ .

٢ - إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَيَّنَةِ لِلْفَاعِلِ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَلَمَّا نُقْلِ إِلَى مَعْنَى الْأَسْمَاءِ غَيْرِ لِفَظِهِ مِنْ صِيَغَةِ الْمُبَنِّيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَى صِيَغَةِ الْمُبَنِّيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ لِتَكُونَ الصِّيَغَةُ الْمُخْصَّةُ بِالْفَعْلِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ كَانَ فَعْلًا .

٣ - إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ ابْتِداً إِلَى الْأَعْلَامِ، لَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا . وَقَالَ الْمَرَادِيُّ: «فِي عَدْمِ الاعْتِدَادِ بِ(دُهُلِ)، وَإِثْبَاتِ هَذِهِ الرِّزْنَةِ فِي زَنَاتِ الْأَسْمَاءِ الْثَلَاثِيَّةِ، لَا أَنَّ سَيِّبَوْهُ أَثْبَتَ بَنَاءً (فُعْلِ)، بِكَسْرَتَيْنِ، بِلِفَظِ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِبْلٌ» .

وَقَالَ أَبْنِي مَالِكَ: «أَكْثَرُ النَّحْوِينَ لَمْ يَعْتَدُوا بِهَذَا الْبَنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ، لَعَلَّمُوهُمْ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَقْصُودٌ بِاِخْتِصَاصِ الْفَعْلِ الَّذِي لَمْ يُسْمَّ فَاعِلُهُ، وَاعْتَدُوا بِمَوَازِنِ (فُعْلِ) عَلَى قَلْتِهِ، لَا أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ؛ إِذَا الْكَسْرَتَانِ أَقْلَى نَقْلًا مِنَ الضَّمَتَيْنِ، وَذُو الضَّمَتَيْنِ فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ، فَذُو الْكَسْرَتَيْنِ حَقِيقٌ بَكْثَرَةٌ =

والجُبُكُ^(١)

= النَّظَارِ، إِلَّا أَنَّهُ قَلَّ نَظَارُهُ اتِّفَاقًا، فَلَمْ يَسْعَ إِلَّا التَّسْلِيمُ .

علمًا بِأَنَّ ابْنَ مَالِكَ قَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَى هَذَا الْبَنَاءِ مَثَلِينَ آخَرِينَ، وَهُمَا (رُبَّمْ)
لِلَّاسْتِ، وَ (وُعْلُّ) لِغَةُ فِي الرَّوْعِ عَلَيْهِ تِبْيَانُ الْجَبَلِ .

انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠٢١، ونظم الفرائد له (٦/١)،
 وإيجاز التعريف له (٧)، وشرح الألفية لابن التّاظم ٨٢٢، وبعثة الطّالب له أيضًا
الارشاف ١٩/١، والمزهر ٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٧/٥ .

(١) وردت قراءة في قوله تعالى في الآية ٧ من سورة الذاريات: «رَأَمَاهُ دَائِيَ الْحُبُكِ» .
وخرجت هذه القراءة بما يلي:

١ - سهوٌ من القاريء: هذا التوجيه ذكره ابن جنّي في المحتسب .

٢ - تداخلت على القاريء لغتا الجُبُكُ بـكسرتين والجُبُكُ بـضمتين، فنطق بالحاء
على اللُّغَةِ الْأَوَّلِيِّ وَبَاءَ عَلَى الْلُّغَةِ الثَّانِيَةِ، هَذَا التَّوْجِيهُ ذُكِرَهُ ابْنَ جَنَّيَ
كَذَلِكَ .

٣ - إِنَّ القاريء لَمَّا نطق بالحاء مكسورة ذهَلَ وَتَوَهَّمَ أَنَّهُ نطق بها مضمومة على
لغة من ضم الحاء وباء، فجاء بـباء مضمومة على هذه اللغة: توجيه ذكره
الجاربردي .

٤ - إِنَّ القاريء لَمَّا نطق بالحاء مكسورة على لغة من يقول جِبَكْ تنتبه إلى أنَّ اللُّغَةَ
الأشهر هي الجُبُكُ بـضمتين، فعدل في الباء إلى القراءة المشهورة: توجيه
ثالث لابن جنّي .

٥ - إِنَّ القاريء كسر الحاء إِتْبَاعًا لـكسرة تاءِ (ذاتِ)، ولم يعتد باللام الساكنة في
الجُبُكِ؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حسين: توجيه ذكره أبو حيَانَ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ التَّوْجِيهَاتِ جَمِيعَهَا مِنَ التَّكْلِفِ، كَمَا لَا يَخْفَى إِمْكَانُ
إِسْقاطِهَا جَمِيعَهَا .

إِنْ تَبَتْ فَعْلَى^(١) تَدَاخُلُ الْعَتَيْنِ فِي حَرْفِ الْكَلْمَةِ^(٢). وَهِيَ: فَلْسُ، وَفَرْسُ، وَكَيْفُ، وَعَضْدُ، وَجَبْرُ، وَعَنْبَتْ، وَإِيلُ، وَقُفلُ، وَصَرَدُ^(٣)، وَعُنْقُ^(٤).

* [رد بعض الأبنية إلى بعض]

وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضُ إِلَى بَعْضٍ، فَقَعِيلٌ مِمَّا ثَانِيَهُ حَرْفُ حَلْقٍ، كَمْحِيدٌ يَجُوزُ فِيهِ: فَخْدُ، وَفَخْذُ، وَفَخْذُ، وَكَذَلِكَ الْفَعْلُ، كَشِيدَ، وَنَحْوُ كَتْفٍ يَجُوزُ فِيهِ: كَتْفُ، وَكَنْفُ، وَنَحْوُ عَضْدٍ يَجُوزُ فِيهِ: عَضْدُ^(٥)، وَنَحْوُ عَنْقٍ

= بقي أن أقول: نُقلت في هذه اللحظة (الحبل) تسع قراءات . وانتظر جميع القراءات وتوجيهاتها وما يمكن أن ترد به في: المحتسب (٢٨٨/٢)، وشواذ ابن خالويه (١٤٥)، وشواذ الكرمانى (٢٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٢١ - ٢٠٢٢)، وشرح الشافية لمصنفها (٥/أ)، وللرضي (١/٢٩)، وللjarبردي (٣٠)، وإيجاز التعريف لابن إياز (٥/١)، وبينة الطالب لابن الناظم (٨)، والارشاف لأبي حيّان (١٩/١)، والبحر المحيط له أيضاً (٨/١٣٤)، والتصریح للأزهري (٢/٣٥٥).

(١) الأصل: على .

(٢) انظر: شرح المرادي على الألفية (٥/٢٢٠) .

(٣) الصُّرْدُ: طائر فوق العصفور، أبغض ضخم الرأس، نصفه أبيض ونصفه أسود . اللسان (صرد) .

(٤) في ص، ظ بدون عطف بين أمثلة الأبنية .

(٥) ما ذكره ابن الحاجب من عدم جواز (عَضْدٍ، وَعُضْدٍ) بكسر فسكون، وضم فسكون، قد سمع عنهم، وقد ذكر صاحب التاج في عَضْدٍ سبع لغات، وهي: عَضْدُ، عَضْدُ، عَضْدُ، عَضْدُ، عَضْدُ، عَضْدُ، عَضْدُ . انظر: إصلاح المنطق ٩١، والقاموس والتاج (عَضْد) .

يجوز فيه: عُنْق، ونحو^(١) إِبْلٍ، ويلز^(٢) يجوز فيهما^(٣): إِنْلٍ، ويلز، ولا ثالث لهما^(٤)، ونحو قُفْلٍ يجوز فيه: قُفلٌ، على رأيي؛ لِمَجِيء عُسْرٍ وِيسْرٍ^(٥).

(١) ص: وفي .

(٢) الْبَلْزُ والبَلْزُ: المرأة الضخمة، والخفيفة، ورجل بَلْزٌ: قصير . اللسان (بلز).

(٣) ظ: فيه .

(٤) جاء غيرهما:

- ١ - إِيدُّ: للأكلان الوحشية، والولود من النساء . ٢ - ولا أفعل ذلك إِيدَة الأيدي .
- ٣ - حِبْرٌ: لقلح الأسنان . ٤ - بِصْنٌ: لطائر البَلْصُوص . ٥ - جِلْعٌ جِلْبٌ، جِلْعٌ طَلِبٌ، جِلْعٌ جِنْبٌ، جِلْعٌ بِلْعٌ، جِلْبٌ بِلْبٌ: في العاب الصبيان . ٨ - حِجْظٌ، حِجْظٌ، إِحْظٌ، إِحْظٌ: زَجْرٌ للغنم . ٩ - حِجْضٌ: زَجْرٌ للكبش . ١٠ - جِطْعٌ: زَجْرٌ للعز . ١١ - إِجْذٌ: زَجْرٌ للإبل، وقيل للخيل . ١٢ - إِجْصنٌ: زَجْرٌ للعز والجمل .
- ١٣ - حِظْرٌ: زَجْرٌ للعز والجمل . ١٤ - تَقْزٌ تَقْزٌ، تَقْزٌ تَقْزٌ: حكاية للضاحك .
- ١٥ - بِذْنُخٌ بِذْنُخٌ: زَجْرٌ للبعير . ١٦ - دِسْنٌ . ١٧ - وَتْدٌ . ١٨ - مِشْطٌ . ١٩ - إِرْتٌ .
- ٢٠ - إِطْلٌ . ٢١ - إِيطٌ . ٢٢ - مِسْكٌ . ٢٣ - إِجْدٌ . ٢٤ - حِطْبٌ . ٢٥ - نِكْحٌ .
- ٢٦ - إِقْظٌ . ٢٧ - سِلْمٌ . ٢٨ - جِلْكٌ . وهي على الترتيب لغاث في:
- ١٦ - دِنسٌ . ١٧ - وَتْدٌ . ١٨ - مُشْطٌ مثلث الميم . ١٩ - إِفْرٌ . ٢٠ - إِطْلٌ . ٢١ - إِنْطٌ .
- ٢٢ - مِسْكٌ . ٢٣ - أَجْدٌ . ٢٤ - حِطْبٌ . ٢٥ - نِكْحٌ . ٢٦ - أَقْطٌ . ٢٧ - سِلْمٌ . ٢٨ - جِلْكٌ .

انظر: ليس لابن خالويه ٩٦، والمتصف ١٨/١، ونظم الفرائد لابن مالك ٦/١، والمزهر ٦٥/٢، ونكت السيوطي ١٣٠ بـ .

(٥) قال عيسى بن عمر: كُلُّ اسم ثلاثة أوله مضoom وأوسطه ساكن فمن العرب من يخفقه ومنهم من ينقله، مثل: عُسْرٍ وعُسْرٍ، ورُحْمٍ ورُحْمٍ، وحُلْمٍ وحُلْمٍ . =

[أُنْتِيَةُ الْاسْمِ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ]

وللرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ^(١) خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، وَزِبْرُجٌ^(٢)، وَرُبَّثُونٌ، وَدِرْهَمٌ^(٣)،

= وَحْكِيَ الأَخْفَشَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَنَى مَا كَانَ صَفَةً كَحْمَرٍ، أَوْ مَعْتَلَ الْعَيْنِ كَشُوقٍ، فَلَا يَقْلَانُ عَنْهُ إِلَّا فِي الْفَرْوَرَةِ.

وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرَ، وَابْنَ وَتَابَ، وَعِيسَى، كَانُوا يَقْرُؤُونَ: «فَإِنَّمَا مَعَ الْمُسْرِئِ مُسْرِراً^(٤) إِنَّمَا مَعَ الْمُسْرِئِ مُسْرِراً» بِضَمِّ السِّيَّنَاتِ فِيهَا . وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّفَرِيعَاتَ لِغَةً تَعِيمُ، وَيَكْرَهُ بَنْ وَالْأَلْ، وَأَنَّ الْحَجَازِيِّينَ لَا يَغْتَرِّرُونَ الْبَنَاءَ، وَلَا يَفْرَعُونَ .

انظُرْ: أَدْبُرُ الْكَاتِبِ ٥٣٧، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطَقَ ٩١، وَالصَّحَاحُ (عَسْرَ)، وَالثَّشَرُ لِمَكْتَبَ ٢١٦/٢، وَالرَّاضِيُّ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ ٤٦/١، وَشَوَّادُ الْكَرْمَانِيِّ (٢٦٧)، وَالبَحْرُ ٤٨٨/٨، وَالدَّرُّ الْمَصْوُنُ ٤٦/١١، وَالْقَامُوسُ وَالثَّاجُ (عَصْدَ).

(١) لَيْسَ فِي ظَرِيفَةٍ .

(٢) الرَّبِّرُجُ: كُلُّ مَا يَتَّخِذُ زِينَةً، وَأَنْوَاعُ مِنَ السَّحَابَ . اللَّسَانُ (زِيرُجَ) .

(٣) قَلْ: هُوَ مَعْرُوبٌ بِرَبْرَمٍ، فَارْسِيٌّ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْبِيُونَانِيَّةِ، فَهُوَ فِيهَا دَرَاهِمًا .

قَالَ الْبَرِيدِيُّ: «أَعْلَمُ أَنَّ فِي ثَيَوْتَ فِعْلَلٍ بِحَثَّا؛ لَأَنَّ دَرَهْمًا مَعْرُوبٌ، وَهِبَّلَعًا إِنَّمَا يَكُونُ رَبِّاعِيًّا إِنْ قَلَنَا بِأَصْلَاهِ الْهَاءِ» .

وَلَكَ أَنْ لَا تَسْتَلِمْ تَعْرِيبَ فِي زَقْمٍ، وَلَا زِيَادَةَ هَاءِ هِبَّلَعَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ نَقُولُ: فِعْلَلٌ مَحْقُّ لِأَمْرِينِ:

أَحَدُهُمَا: عَدْمُ اتِّحَاصَارِ أَمْلَتِهِ فِيمَا ذَكَرْتَ . مِنَ الْكِتَابِ: «يَكُونُ عَلَى فِعْلَلٍ،

فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ قِلْقَمٍ وَدِرْهَمٍ، وَالصَّفَةُ هِجْرَعٌ وَهِبَّلَعٌ» .

الثَّانِي: أَنَّ الْمَلْحَنَ يَسْتَدِعِي وُجُودَ الْمَلْحَنِ بِهِ لَا مَحَالَةَ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الْمَلْحَنُ =

وَقِمَطْرٌ^(١).

وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُهْدَبٍ^(٢).

= نحو العتير هنا، فيكون الملحق به متحققًا.

انظر: شرح اليزيدي ١٧٩ ، والمعرب (١٤٨) ، وشفاء الغليل (١٤٥) ، وقد
السَّيْل (٢٤/١) ، والألفاظ الفارسية لأذى شير (٦٢) ، وتفسير الألفاظ الداخلية
لطوبيا العensi (٢٧) .

(١) الْقِمَطْرُ: شبه سَقْطٍ ، والجمل الضَّخْمُ القوي ، والرَّجُل الْقَصِيرُ الضَّخْمُ . اللسان
. (قططر).

(٢) منهُبُ البصريين - عدا الأخفش - أَنْ فُتَّلَا لَا يَعْدُ مِنْ أَبْنَى الرَّبِيعِيِّ الْمَجَرَدِ ، وأَبْنَى
الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ ، وَيمْكِنُ أَنْ يَحْتَاجَ لِهُؤُلَاءِ بَأنْ يَقُولُوا:
١ - إِنْ فُتَّلَا - وَإِنْ لَمْ يَرُوهُ سَبِيْوِيْهُ - قَدْ رَوَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ أَئْمَةِ الْبَصْرَةِ ، وَالْفَرَّاءُ
مِنْ أَئْمَةِ الْكُوفَةِ ، وَزِيَادَةُ الْثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَيْ رَدِّهَا .

٢ - يُؤَيِّدُ روایة هذین الإمامین قول العرب : «مالي من ذلك عَنْدَهُ ، أي: بُدَّ ،
فجاؤوا به مفكوكاً غير مدغم ، ولا يفعلون ذلك بذني مثلين متجرّعين لا
يوازن فَعْلًا ، أو فِعْلًا ، أو فُعْلًا ، أو فِعْلًا ، أو فُعْلًا ، إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا
أو مَا قَبْلَهُمَا مُزِيدًا لِلإِلْحَاقِ كَفَرَدَهُ ، وَأَنْتَدَهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنْ عَنْدَهُ لِيُسْ مَوَازِنًا
لَعْلَى وَآخْرَاهُ ، فَيَتَبَيَّنُ كُونُه مَلْحَقًا بِفَعْلٍ ، كَمَا تَعْتَنُ كُونُ مَهْنَدَ ، وَفَرْدَ
مَحْلِقِينَ بِجَعْفَرٍ .

٣ - سَلَّمَنَا أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ جَاءَ فِيهِ فَعْلٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ، لَكِنْ لَمْ يَلْزِمْ مِنْ هَذَا أَنْ
يَكُونَ فَعْلٌ مَفْرَغًا ، وَهَلَا يَكُونُ وَقْوَعَهُ بِطَرِيقِ الْاِتَّفَاقِ ، فَيَكُونُ فَعْلٌ أَصْلًا
بِرَاسِهِ؟ خَاصَّةً وَأَنَّهُ قَدْ أَلْحَقَ بِهِ ، وَلَا يَلْحَقُ إِلَّا بِأَصْلِهِ .

٤ - وَأَيْضًا إِذَا ثَبَّتَ (فَعْلًا) كَانَ لِلضَّةِ ثَلَاثَةً مَوَاعِدٍ فِي الرَّبِيعِ ، وَلِلْكَسْرَةِ
أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْفَتْحَةِ خَمْسَةٌ ، فَتَبَثَّتَ الْمَزِيَّةُ لِلْفَتْحَةِ بِمَوْعِدِ خَامِسٍ .

= فلو لم يكن (فُتَّلْ) مثباً كان للفتحة أربعة مواقع : فاء (فَتَّلْ) ولامه الأولى، وعين (فِتَّلْ) الأولى؛ على عدد مواقع الكسرة، وهنَّ : فاء (فَتَّلْ) ولاهما الأولى، وفاء (فَتَّلْ) و(فِتَّلْ)، فكان يفترض الشبيه على كون الفتحة أخفَّ في الاستعمال، وأحقَّ بسعة المجال . ذكر ذلك ابن مالك في الإيجاز .

ويمكن أن يُرَدَّ على الأخفش والковفيني بأن يقال:

١ - لو كان فعلَّ أصلًا كغيره من الرّباعي لجاز أن ينفرد عن فُتَّلْ ، ولما لم ينفرد عن فُتَّلْ في شيء، علم أنَّ فتحَ ما فتحَ لم يكن للإلحاق بنحو جُذبَّ، ولم يكن إلَّا فرآها من تواли الضمتيَن في فُتَّلْ ، وليس بينهما إلَّا ساكن، وهو حاجزٌ غير حصين، فكان عَذُولُهُم عن فُتَّلْ إلى فُتَّلْ شبيهًا بعدهم في جمعٍ جَدِيدٍ ونحوه من فُتَّلْ إلى فُتَّلْ تخلصنا من تواли الضمتيَن، وكان مقتضى الدليل أن يفترروا إلى السُّكون، إلَّا أنه منع منه في فُتَّلْ خوفُ القاء الساكنين، وفي جُذُودٍ ونحوه خوفُ إدغامِ اسم لا يشبه الفعل ، فلنجئ إلى شبيه السُّكون في الخفة ، وهو الفتح .

٢ - ولو سلَّمنَا أنَّ الفكَ للإلحاق ، فإنَّ لا يُسلِّمُ إلَّا يلحق إلَّا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه ، فقالوا: إِفْتَسَنَ ، فالحقوه باحْرَنْجَم ، فكما ألحقو بالمعنى بالزيادة ، فكذا قد يلحق بالمعنى بالتفخيف .

قلت: كفى بصحة التقل ، وثقة الناقل ، دليلين على ثبوت هذا الوزن ، والقول بشبوته مذهب الأئمة المتأخرین .

هذا وقد ذكروا للرباعي المجزء أبنية أخرى اعتمدَ بها قوم ، ولم يعتمدَ بها آخرون ،

وهي :

١ - فُتَّلْ ، مثل: خُبَيْثُ وَدُلَّنْز: للجمل الضَّخم ، وفُتَّنْكِر: واحد التَّكَرِّرين ، وهي الدَّوَاهِي .

وأَمَّا جَنَدِلُ، وَعَلَبِطُ، فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعَلَابِطٍ^(١).



٢ - فَغُلْلُ، مثل: زَيْرٌ: وهو ما يعلو الثوب الجديد من مثل الرغب، وخرفُع: للقطن الفاسد، وضِبْلٌ: للذاهية.

٣ - فَعَلْلُ، مثل: حُزْمَرٌ: أبو قيلة.

٤ - فَعَلْلُ، مثل: دَهْتَجٌ: للحجر الشَّمْسِين، وَعَرَثَنٌ: شجر يُدْبِغُ به.

٥ - فَعَلْلُ، مثل: طَخْرِبَةٌ: للقطعة من خرقَةٍ.

٦ - فَعَلْلُ، مثل: عَرَثَنٌ: لغة في المفتح الناء.

انظر: المنصف (٢٧/١)، والممتع (٦٨/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٦ - ٢٨)، وشرح الخلاصة لابن الناظم (٨٢٤)، وبغية الطالب له (١٥ - ١٦)، والارشاف (٥٨/١)، ومعجم الهوامع (٦/١٣)، والمزهر (٢٨/٢).

(١) الجَنَدِلُ: الموضع فيه حجارة غلاظ، والعَلَبِطُ: الضَّخْمُ والعظيم والعريض والغلبيط، والقطيع من الغنم، واللبن الخاثر، وقول المصنف: «تَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعَلَابِطٍ» إشارة إلى عدم الاعتداد بهذين البناين، وهذا هو ما صرَّح به في شرحه على الشافية، وهذا على مذهبِه ومذهبِ قوم، واعتَدَ بما قَوْمٌ آخرون، وقد ذكر أبو حيان والستيوطي أنَّ الصرىتين يفترعنون قَبِيلًا على فَعَالَلَ، وفَرَعَةُ الْفَرَاءُ وأبو علي على فَعَلْلَنِ.

انظر: الارشاف ١، ٥٨/١، والمعجم ٦/١٣، والمزهر ٢/٢٨.

[أبْنِيَةُ الْاسْمِ الْخَمَسِيِّ الْمُجَرَّدِ]

وَلِلْحُمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ^(١) أَرْبَعَةُ^(٢): سَقَرَّاجُلُ، وَقَرْطَغُبُ، وَجَحْمَرِشُ، وَقُدَّاعِمُ^(٣).

(١) ليست في ظ ، ص .

(٢) وهي : فَعَلَلُ: سَقَرَّاجُلُ، فَغَلَلُ: قَرْطَغُبُ، فَعَلَلُلُ: جَحْمَرِشُ، فَعَلَلُ: قُدَّاعِمُ .

(٣) القرطغب: الشيء الحقير، يقال: مآلَةٌ قِرْطَغْبَةٌ، أي: ما لَهُ شَيْءٌ . والجحمرش: العجوز الكبيرة، والأفعى الخشناء . والقداعيم: الصَّخْمُ من الإبل، والقداعيمَة: المرأة القصيرة الخسيسة، وما عنده قُدَّاعِمَةٌ: ما عنده شَيْءٌ .

وقد زاد ابن السراج في أبْنِيَةِ الْخَمَسِيِّ الْمُجَرَّدِ بناةً خامسًا، وهو فَعَلَلُلُ، ومثل له بقولهم: هُنَالِكُ لِبَقْلَةٍ، ولم يُوَافِقْ عَلَيْهِ، وزادوا أيضًا أبْنِيَةً أخرى، كلَّها مردود ومحل اعتراف ومناقشات، وهي:

- ١ - فَعَلَلُ: عِقَرْطَلُ لِلْفِيلَةِ .
- ٢ - فَعَلَلُ: سِيَعْطَرُ لِلضَّحْمِ .
- ٣ - فَعَلَلُ: قُرْعَطَبُ لِغَةُ فِي قِرْطَغْبِ .
- ٤ - فَعَلَلُ: قُسْبَنْدُ لِلْقَلْوِيلِ الْعَظِيمِ الْعَنْقِ .
- ٥ - فَعَلَلُ: بِرْقَطْجُ لِحَزَامِ الدَّابَّةِ .
- ٦ - فَعَلَلُ: صَيْبَرُ لِلرِّيحِ الْبَارِدَةِ .
- ٧ - فَعَلَلُ: زَنِيرَدَةُ لِلْمَرْأَةِ تَشَبَّهُ الرِّجَالَ خَلْقَهَا .

انظر: المنصف (٣١/١)، والممتع (٧٠/١)، وأبْنِيَةُ ابْنِ الْفَطَّاعِ (٣٢١)، وشرح =

[أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجئ في الخامسي إلا^(١): عضْرُفُوط، وحُرْزَغِينْ، وقرْطَبُوسْ، وقَبْعَرَى، وختَدِرِيشْ . على^(٢) الأكثر^(٣) .

= الملوكي لابن عيшин (٢٨)، والارشاف (٢٧/١)، والهمع (٦/١٤)، والمزهر (٢/٣٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٥/٢٣٢)، وقصد السبيل للمحيي (٢/٩٥).

(١) أبنيتها على الترتيب: قَعْلُونْ، قَعْلَيْنْ، فَعَلُونْ، قَعَلَى، قَعَلَيْلْ . وقد ذكرها لمزيد الخامسي أبنية غير ما ذكره ابن الحاجب، إلا أن الأكثر على عدم الاعتداد بها، وهي: قَعْلُونْ، نحو: سَرْزُطُولْ: للقريل المضطرب، وفَعَلَلْ . نحو: دُلْعَمَاطْ: للوقوع في النّاس، فَعَلَلْ . نحو: قِرِضَطَالْ: للنبار، وفَعَلَلْ . نحو: خُرَرَانِيْ: لضربي من الثياب، وذُرَادَقِسْ: لطرف العظم الثاني فوق الفخذ، وفَعَلَلْ . نحو: قِرِضَطَالْ: للنبار، وفَعَلَلْ . نحو: مَعْنَاطِيسْ، وفَعَلَلَيْنْ، وفَعَلَلَيْلْ . نحو: مَعْنَاطِيسْ، طَرِيجَاهَارَةْ وطَرِيجَاهَأْلَهْ: للفنجانة، وشبه طاسٍ يشرب به، وفَعَلَلَةْ . نحو: طَرِيجَاهَارَةْ وطَرِيجَاهَأْلَهْ، وفَعَلَلَةْ . نحو إِصْطَفَلِيتْ: للجزرة، وفَعَلَلَيْلْ . نحو: مَعْنَاطِيسْ .

انظر: أبنية ابن القطاع (٣٢٣)، والممعن (١/١٦٤)، وبغية الطالب (١٧)، والارشاف (٢/٦٨)، والمزهر (٢/٣٤) .

(٢) ظ: عند .

(٣) العضْرُفُوطْ: ذكر العظام، واحده: عظامة وعظالية، وهي دُويبة أكبر من الورَّاغة بيضاء ناعمة تُسمى العِسْتَوَةْ . والحُرْزَغِينْ: الباطل من كلام ومزاج . والقرْطَبُوسْ، ويفتح القاف أيضًا: الدَّاهِيَةْ، والثَّاقَةُ العظيمة الشَّدِيدَةْ . والقبَعَرَى: العظيم الشَّدِيدَ، =

[أحوال الأبنية]

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر،
واسم الفاعل، واسم المفعول^(١)، والصفة المشبهة، وأ فعل التفضيل،
والمنذر، وأسمى الزمان والمكان، والآل، والمصغر، والمنسوب،
والجمع، والتقاء الساكنين، والابداء، والوقف.

= والاثني: قبئراً . والخندريس: القديم، يقال: تم خندريس للقديم منه، وخرم
خندريس للقديمة كذلك . قيل: هي رومية معربة، وقيل: فارسية أصلها (كندريش)
أي: شاربها يتغى لحيته لذهب عقله، قال جرير بهجو الأخطل:

ظللت تقنيُّ الخندريس وتغلبَ مفانِ يوم البُشريُّ تُحوى نهايَها

وقال الحُصين بن المنذر لحجَّار بن أبيجر العجلاني:

لحجَّار بن أبيجرَ كُلَّ يوم إذا يضحي سُلْفَةُ خندريس

والحكم بأسالة نون خندريس مذهب سيبويه والجمهور، وعلى ذلك ابن
السراج في الأصول ٢٢٢/٣، والزيدي في الاستدراك ١٩٣، والزمخشري في
المفصل ٢٤٣، وابن عصفور في الممتع ١٦٣/١، وابن يعيش في شرح المفصل
٦/١٤٦، وابن الحاجب هنا في الشافية، والزيدي في شرحها ١٨٥ .

واختار ابن الحاجب في شرحه على المفصل ٦٩٦ الحكم بزيادة النون، وأنه
على زنة فَتَّيل . وانظر: الكتاب ٣٠٣/٤، والمغرب ١٢٤، ١٧٢، وشفاء الغليل
٨٧، وقدد السبيل ٤٦٥/١، والجمهرة ٤٠١/٣، والمناهم الصافية ٥٣/١ .

(١) ص: والمفعول .

وقد تكون للتوسيع، كالمقصُور، والممدود، وفي الزيادة.

وقد تكون للمجازة، كالماء.

وقد تكون للاستقبال، كتحقيق الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإذعام، والحدف^(١).

[أبنية الأفعال]

[الماضي]

* [أبنية الماضي الثلاثي المجرد]

للتلاخي المجرد ثلاثة أبنية: فعل، وفعل، وفعلن، نحو: ضربه، وقتله، وجلس، وقعد، وشربه، ومقهه، وفرح، ووبته، وكرم.

* [أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه]

وللمزيد فيه خمسة وعشرون^(٢):

(١) لشرح الشافية أنظار في جعل المصفت بعض أحوال الأبنية للحاجة، وبعضها ممما لا تمس إلى الحاجة، وهو ما جاء للتوسيع أو المجانسة أو الاستقبال، ولهم مناقشات ومفاهيم متعددة ومتباينة، فانظرها في مواطنها من شروحهم . قال اليزدي ١٨٨/١: «والحق الذي لا يدفع أنَّ كلام الشارحين غير خالي عن تحبير وتكلف».

(٢) ظ: (خمسة وعشرون بناء) . وأبنيتها على الترتيب المذكور هنا هي:
 فعلن: شملَ، فوعَلَ، حُوقَلَ، فتَعلَ، فتَعلَ: بَطَرَ، فغَولَ: جَهْوَرَ، فتنَلَ: فَنَسَ،
 فَعلَ: فَلَسَى، فَغَلَلَ: تَجَلَّبَ، فَغَرَّلَ: تَغَرَّبَ، فَغَيَّلَ: تَشَيَّطَنَ، فَغَعَولَ: تَرْهُوكَ،
 فَمَغلَ: ثَمَسَكَنَ، فَتَاعَلَ: تَعَاوَلَ، فَتَعلَ: تَكَلَّمَ، فَغَتَّلَ: اغْتَسَسَ، إِغْتَسَلَ: اسْنَلَى،
 فَغلَ: أَخْرَجَ، فَقلَ: جَرَّبَ، فَاعَلَ: فَاعَلَ، إِنْفَعَلَ: انْطَلَقَ، إِنْفَعَلَ: افْتَدَرَ، اسْنَفَعَلَ: =

مُلْحَقٌ بِدَخْرَجٍ، نَحْوُ: شَمْلَّ، وَحَوْفَلَ، وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ، وَقَلْنسَ، وَقَلْسَى^(١).

وَمُلْحَقٌ بِتَدْخَرَجٍ، نَحْوُ: تَجَلِّبَ، وَتَجَوَّبَ، وَتَسْيِطَنَ، وَتَرْهُوكَ، وَتَمْسَكَنَ، وَتَغَافَلَ، وَتَكَلَّمَ^(٢).

وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَنْجَمٍ، نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ، وَاسْلَنْقَى^(٣).

وَغَيْرُ مُلْحَقٍ، نَحْوُ: أَخْرَجَ، وَجَزَّبَ، وَقَاتَلَ، وَانْظَلَقَ، وَاقْتَدَرَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَاشْهَابَ، وَاشْهَبَ، وَاغْدُوذَنَ، وَاعْلَوَاطَ^(٤).

= استخرج، إفقال: إشهاباء: إفعال: إشهاباء، إفعوغعل: إغدوذن، إفعوال: إعلوط.
منها خمسة عشر بناء للالاحق، وعشرة لغيره . وهذا العدد الذي ذكره المصنف
ليس على سبيل الحصر، بل الأشهر، وقد ذكروا غيرها عدداً كبيراً . انظر: بغية
الطالب (٢١ - ٢٢)، وشرح ركن الدين (٣٦٧/١)، وأبنية ابن القطاع (٣٥٥)،
وشرح التسهيل لمصنفه (٨٩٦/٢)، وشرح اللامية لابن الناظم (١٦)، والارشاف
(٦٨/١)، والمزهر (٤٠/٢).

(١) شَمْلَّ: أَسْرَعَ وَشَمَرَ، وَشَمْلَلَ التَّخْلَةَ: لقط ما تبقى عليها من حملها، وَحَوْفَلَ:
فتر عن الجماع، وَبَيْطَرَ الدَّائِبَةَ: عالجهما، ومنه البيطار، وَجَهْوَرَ في حديثه: جَهَرَ،
وَقَلْنسَ وَقَلْسَى سعد بكر: البسه القلنسوة .

(٢) تَجَلِّبَ: لبس الجلبات، وَتَجَوَّبَ: لبس الجووب، وَتَسْيِطَنَ: تشبه بالشيطان،
وَتَرْهُوكَ: تَمْرَحَ في مشيه ضعفاً وارتخاء، وَتَمْسَكَنَ: صار مسكوناً، أو ظاهر بذلك .

(٣) أَخْرَنْجَمَ الْقَوْمُ وَالْإِبْلُ: ازدحموا واجتمعوا، وَاقْعَنْسَسَ: رجع وتأنّر، وخرج
صدره، وَاسْلَنْقَى: استلقى على ظهره .

(٤) إشهاباء وَاشهاباء: إذا غلب الياض غيراً، وَاغْدُوذَنَ الشَّمْرُ: طال وَئم، والثَّبَثُ:

واستَكَانَ، قيلَ: افْتَعَلَ؛ من السُّكُونِ، فالمَدُ شاذٌ، وقيلَ: استَفْعَلَ، من كَانَ^(١)، فالمَدُ قياسيٌ^(٢).

= اخضـر حـتـى يـضـرب إـلـى السـوـاد مـن شـدـة رـهـى، واعـلـوـط: رـكـب رـأـسـه وـقـحـمـه عـلـى الـأـمـرـ بـغـير روـيـة، واعـلـوـطـ المـرـكـوبـ: تـمـلـقـ بـعـنـقـه وـعـلـاهـ، وـرـكـبـهـ غـرـبـاـ بـلـا سـنـجـ أو لـجـامـ.

(١) في استَكَانَ أربعة أقوال:

أولها: أَنَّهُ افْتَعَلَ مِن سَكَنَ، فَالْفَعْلُ خَارِجٌ عَن الْقِيَاسِ . وَصَاحِبُ هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْفَرَاءُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّحْوِينَ . قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ: «وَرُدَّ عَلَى الْفَرَاءِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلْمَةِ، نَحْوُ: اسْتَكَانَ يَسْتَكِينُ فَهُوَ مُسْتَكِينٌ وَمُسْتَكَانٌ إِلَيْهِ اسْتَكَانَةً، وَبِأَنَّ الْإِشْبَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ» . وَأَجَابَ عَنْ هَذَا الْاعْتَرَاضِ بِقَوْلِهِ: «وَكَلَامُهَا لَا يَلْزَمُهُ؛ أَمَّا الْإِشْبَاعُ فَوَاقِعٌ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَسَعَّ كَمَا سَيِّئُ بِكَ، وَأَمَّا ثَبَوتُ الْأَلْفِ فِي تَصَارِيفِ الْكَلْمَةِ، فَلَا يَدْلِي أَيْضًا، لِأَنَّ الرَّأْيَنَدُ قَدْ يَلْزَمُهُ . لَا تَرِي أَنَّ الْمَيْمَ يَمْتَدِلُ وَتَمْتَدِرُ زَانِةً، وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلْمَةِ، قَالُوا: تَمْنَدُلٌ يَمْتَدِلُ لَهُ فَهُوَ مَتْمَنَدٌ وَمَتْمَنَدٌ لَهُ، وَكَذَا تَمْتَدِرُ، وَهُمَا مِنَ الْتَّلُّ وَالْدَّرَزِ» .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَرَاءِ مَا ذَكَرَهُ الْعَكْبَرِيُّ، فَقَالَ: «وَعِبَارَةُ أَبِي الْبَقاءِ أَحْسَنُ فِي الرَّدِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَأَنَّ الْكَلْمَةَ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهَا ثَبَوتُ عَيْنِهَا، وَالْإِشْبَاعُ لَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْحَدَّ» .

وَثَانِيهَا: أَنَّهُ اسْتَفْعَلَ، مِنَ الْكَيْنِ، وَهُوَ لَحْمٌ بَاطِنُ الْفَرْزِجِ، إِذَا هُوَ فِي أَذْلَنْ مَوْضِعٍ، أَيْ: صَارَ مِثْلَهُ فِي الْذَّلَّةِ . وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ كَمَا فِي الْحُلُبَيَّاتِ ١١٥، وَالْخُصَانَصِ ٣٢٤/٣، وَالْمَحْكَمِ ٤٥٠/٦ .

وَثَالِثَهَا: أَنَّهُ اسْتَفْعَلَ، مِنْ كَانَ يَكْيَنُ، بِمَعْنَى: خَضْعَةٍ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي سَعِيدِ السُّرَافِيِّ، وَحَسَنِي الْأَزْهَرِيِّ فِي التَّهْذِيبِ ٣٧٤/١٠ .

وَرَابِعَهَا: أَنَّهُ اسْتَفْعَلَ، مِنَ الْكَوْنِ، أَيْ: اتَّقْلَ مِنْ كَوْنِ إِلَى كَوْنِ . وَانظُرْ: الدُّرُّ الْمَصْوُنُ ٤٣٢/٣، وَالتَّبَيَّانُ لِلْعَكْبَرِيِّ ١/٣٠٠، وَرَسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ ٢١٤، وَاللُّسَانُ (كَيْنِ) .

(٢) ظ: قياس .

[مَعْنَى أَبْنَيَةِ التَّلَاقِ الْجُزْدَاءِ]

* [مَعْنَى فَعَلَ]

فَعَلَ لِمَعَانِي كثيرة، وبابُ المُغَالَبَةِ يُتَّسِّى عَلَى فَعْلَتَهُ أَفْعُلُهُ، بالضمّ^(١)، نَخُو: كَازَمَنِي فَكَرَمَتُهُ أَكْرُمُهُ، إِلَّا بَابٌ: وَعَذْتُ، وَبِعْثُ، وَرَمَيْتُ، فَإِنَّهُ أَفْعُلُهُ، بالكسر، وعنِ الْكِسَائِيِّ في نحوٍ: شَاعِرَتُهُ فَشَعَرَتُهُ أَشْعَرُهُ، بالفتح^(٢).

* [مَعْنَى فَعِلَّ]

وَفَعِيلٌ يَكْتُبُ فِيهِ الْعِلْلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْنادُهَا، كَسَقِيمٌ، وَمَرِضٌ، وَبَرِيَّةٌ^(٣)، وَحَزَنٌ، وَفَرِحَ.

وَتَجْيِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعَيْوَبُ وَالْحُلُيُّ كُلُّهَا عَلَيْهِ، وقد جاءَ: أَدَمَ، وَسَمُّرَ،

(١) ليست في ظ، ص.

(٢) رأي الْكِسَائِيِّ في المفصل ٢٧٨، وشرحه لابن يعيش ١٥٦/٧، والتسهيل ١٨٧، والممتعن ١٧٣/١.

والجمهور على خلاف رأيه لثبت الضم في مثله نقلًا عن أبي زيد، وهو ثقة، فقد حكى: شَاعِرَتُهُ فَشَعَرَتُهُ أَشْعَرُهُ، وفَاخْرَنَهُ فَعَخَرَنَهُ أَفْخُرُهُ.

وانظر: نوادر أبي زيد ٢٢٥ و ٥٥٧.

(٣) ليست في ظ، ص.

وَعَجْفَ، وَحَمْقَ، وَخَرْقَ^(١)، وَعَجْمَ، وَرَعْنَ، بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ^(٢).

* [معاني فعل]

وَقَعْلَ لِأَفْعَالِ الْطَّبَائِعِ، وَنَحْوِهَا، كَحَسْنَ، وَقَبَحَ، وَكَبَرَ، وَصَغَرَ، فِيمَنْ ثَمَّ كَانَ لَازِمًا.

وَشَدَّ رَحْبَتْكَ الدَّارُ؛ أَيْ : رَحْبَتْ بِكَ^(٣).

(١) الأصل: وحزن. تحريف.

(٢) المفهوم من عبارات عدد من شراح الشافية أنَّ المصطف لم يرد حصر ما جاء بكسر العين وضمهما في هذه الأمثلة التي ذكرها، فقد ذكر عدد من الشارحين عدداً غير قليل جاء كذلك بالكسر والضم معاً، وإنما أراد المصطف أنَّ كلَّ ما كان من الصفات المذكورة يأتي بالكسر، وقد يشاركه الضمة، لا أنَّ الكسر مختص به. انظر: بعية الطالب (٢٢)، وشرح الرضي (٣٨٧/١)، والجاريدي (٤٣)، واليزدي (١٩٨/١)، وركن الدين ٣٨٧.

(٣) هذا التركيب رواه الخليل عن نصر بن سيار، واختلف في تخريرجه على أقوال، هي:
 ١ - شاذٌ؛ إذ لم يرد فعلٌ، في الصحيح، متعدياً غيره، إلَّا ما روی منسوباً لعلني من قوله: إِنَّ بُشَّرًا قد طَلَعَ الْيَمَنَ، بضم اللام، ذكره ابن هشام في المعنى اللسان (طلع)، ورواية نهج البلاغة (٥١): «أَبَتَتْ بُشَّرًا قد أَطَلَعَ الْيَمَنَ»، ورواية تردان رواية الضمة، والحكم على (رحبتك) بالشذوذ قول الخليل.

٢ - نصر ليس بحجة فلا يؤخذ بما نفرد به . قاله الأزهري .

فإن قيل: أو ليس في عصور الاحتجاج؟

قلت: لعل مخالفته للأعلام يبلغ وخراسان أفسدت من لسانه، وقد كان إليها فيما .

وأَمَّا بَابُ سُدُّتِهِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبِيَانِ تَبَاتِ الْوَاوِ، لَا لِلْتَّقْلِ، وَكَذَلِكَ بَابُ بِعْتُهُ^(١)، وَرَاعُوا فِي بَابِ خِفْتٍ بِيَانَ الْبِيَّنَةِ.

= ويمكن أن يحاب عن هذا بأن نصرًا من الفصحاء المعدودين .

٣- إِنَّ مُجِيءَ (فَعْل) مَتَعِدًا لِغَةَ هَذِيلٍ، فَلَعْلَ (رَجُبْتُكَ) عَلَى لِغَتِهِمْ . حَكِيَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ، فَلَا شَذُوذٌ إِذَا .

٤- يَصْحَّ مُجِيءَ (فَعْل) مَتَعِدًا إِذَا ضُمِّنَ مَعْنَى فَعْلٍ مَتَعِدٍّ، فَرَجُبْتُكَ ضُمِّنَ مَعْنَى وَسِعْتُكَ، وَكَذَا يَأْتِي (فَعْل) الْأَجْوَفُ الْوَاوِي الْمَتَعِدُ عَلَى صُورَةِ (فَعْل) الْمَتَعِدِي بِالتَّحْوِيلِ ثُمَّ نَقْلِ الضَّمَّ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْعَيْنِ لِلتَّلَاقِ السَّائِكَيْنِ، وَذَلِكَ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ . وَقَدْ حُكِيَ هَذَا عَنْ أَبْنَى مَالِكَ، وَقَالَ الرَّضِيُّ بِالثَّاضِبِينِ .

انظر: العين للخليل (٢١٥/٣)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٤٩٩/٢)، والهذيب (٢٦/٥)، والقاموس (رَبِّ)، والتسيهيل (١٩٥)، وشرح الرضي (٧٥/١)، وشرح اليزدي (١٩٩/١)، والمزهر (٣٧/٢).

(١) اختلفوا في توجيه ضم الفاء من الأجواف الواوي، وكسرها منه من الأجواف اليائي، عند اتصال الضمير البارز المتحرك به، مثل: قُلْتُ وَبِعْتُ:

١- فمذهب سيبويه وجمهور التّحاة القول بالقلل، لبيان الباب .

٢- ومذهب الكسائي القرؤ بأصله فَعْلٌ في نحو قال، وأصله فَعْلٌ في نحو باع .

٣- ومذهب المصنف هنا، وأراه الأسهل والأرجح، أَنَّ ضمَّةَ الْفَاءِ مِنْ قُلْتُ أَوْ كَسْرَتِهَا مِنْ بِعْتُ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ .

انظر هذه المسألة في الكتاب ٣٣٩/٤، والأصول ٢٧٧/٣، والمتضbeb ٩٧/١، والمنصف ٢٢٣/١، والمفتاح للجر جاني ٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/١٠، والممنع ٤٣٩/٢، والمحكم ٢٢٢/١، وشرح الشافية للإيزدي ٢٠١ .

[معاني صنف الزوائد]^(١)

* [معاني أفعال]

وأَفْعَلَ للتَّعْدِيَةِ غالباً، نَحُواً: أَجْلَسْتُهُ، وللتَّغْرِيفِ، نَحُواً^(٢): أَبْعَثْتُهُ، ولصَبَرْوَرَتِهِ ذَا كَذَا، نَحُواً: أَعْدَّ الْبَعْرِ، وَمِنْهُ: أَحْصَدَ الرَّزْعُ، وَلِوْجُودِهِ

(١) المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي، كما في الإلحاق، ولا لمعنى، كانت عبناً، والأغلب في أبواب المزيد لا تنحصر الزيادة فيها في معنى واحد، بل تجيء لمعانٍ عدّة على البدل، كالهمزة في (أَفْعَلَ) مثلاً، غير منحصرة في إفادتها معنى التعديّة، بل تفيد التعرّيف، والصّيّرورة، والجبنونة، والدخول في مكان أو زمان، وغير ذلك، وكذا التّضييف في (قَاتَلَ) غير منحصر في التكثير، بل يجيء لغير ذلك، وهكذا . ثم يقال: ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللّفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، والأغلب في هذه الأبواب أن تجيء بما جاء منه فعل ثلاثي، وقد تجيء ممّا لم يأتي منه ذلك .

وما ذكره ابن الحاجب، رحمه الله، من المعاني لكل باب ليس على سبيل الحصر والاستقصاء، بل على سبيل الأشهر، إذ يمكن أن يستدركه عليه من المعاني في كل باب أضعاف ما ذكره .

وكذا ليس ابن الحاجب مُوافقاً في جميع ما ذكره من المعاني لكل باب، بل قد يخالف في بعضها .

وتقرير جميع ما تقدم وتوضيحه مبسوط موسّع في شروح الشافية، وفي غيرها كشروح متن البناء، والتّصريف العزي، ومراج الأرواح، والمقصود .

(٢) ليست في ظ .

على صِفَةٍ^(١)، نَحْوُ أَخْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ، وللسلبِ، نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ، وبمعنى فَعَلَ، نَحْوُ قَلْتُهُ، وَأَقْلَتُهُ^(٢).

(١) الأصل: ولو جوده عليهما.

(٢) في دراسة للمعاني الصّرفيّة للفعل المزيد بحرف واحد من خلال صحاح الجوهرى تقدمت بها الباحثة موضي السبيعى لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى خلصت الباحثة إلى أنَّ معانى فعل تلخص فى المعانى الآتية:
الأول: الجُنُلُ والتَّعْدِيَةُ، نحو: خرج وأخرجهُ، وتعب وأنعتُهُ، وأسرجتُ الذَّائِبَةَ، وأسندتُ الحديثَ.

ويلحق بالمعنى المتقدم:

أ - الإلقاء، نحو: أحجرتهُ إلى أن دخل حُجْرَهُ .

ب - الشَّسْميةُ، نحو: أجبرتهُ: نسبة إلى الجَبَر، وأشارته: نسبة إلى الشَّرُّ .

ج - الإعانة والتَّمْكِينُ، نحو: أَلْبَاتِ الشَّاءُ ولَذَهَا: أَمْكَنْتَهُ من رضع اللَّبَأِ، وأذَدْتَ الرَّجَلَ: أَعْتَثْتَهُ على ذِيادِ إبلهِ .

الثَّانِي: الصَّيْرُورَةُ، نحو: أحَلَبَ الرَّجَلُ، وأَخْصَبَ الْأَرْضَ .

ويلحق بالصَّيْرُورَةِ:

أ - الحِينَةُ، نحو: أَحَصَدَ الزَّرْعُ، وَأَنْجَتَ الْفَرْسُ، وَأَقْطَفَ الْكَرْمُ .

ب - دُخُولُ الْفَاعِلِ فِي الْوَقْتِ الْمُشْتَقَّ مِنْهُ، نحو: أَسْبَتَ الْيَهُودُ، وَأَدْلَجَ الْقَوْمُ، وَأَخْرَفَ الْقَوْمَ وَأَرْبَعَوْا وَأَصَافَوْا وَأَشْتَوْا، وَأَصْبَحَ الْقَوْمُ وَأَسْوَا .

ج - الدَّخُولُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ، نحو: أَسْبَخُوا: بَلَغُوا السَّبَاخَ، وَأَنْجَدَ الرَّجَلُ: دَخَلَ نَجْدًا، وَأَصْحَرَ: دَخَلَ الصَّحرَاءَ، وَأَعْرَقَ وَأَنْهَمَ: دَخَلَ الْعَرَاقَ وَتَهَامَةَ وَالشَّامَ .

د - الوَصْولُ إِلَى الْعَدْدِ الْمُشْتَقَّ مِنْهُ، نحو: أَلْثَلَ الْقَوْمَ وَأَرْبَعَوْا، إِلَى الْعَشْرَةِ: وَصَلَوْا لِلْعَدْدِ ثَلَاثَةَ، وَهَكُذا إِلَى الْعَشْرَةِ، وَأَمَّا الْقَوْمُ وَأَلْفَوْا: وَصَلَوْا الْمَائَةَ وَالْأَلْفَ .

* [معاني فعلَ]

وَقَعَلَ لِلتَّكْبِيرِ غَالِبًا، نَحُوا: غَلَقْتُ، وَقَطَعْتُ، وَجَوَلْتُ، وَطَوَفْتُ،
وَمَوَتَ الْمَالُ^(١)، أَوْ لِلتَّعْدِيَةِ، نَحُوا: فَرَحَتُهُ، وَمِنْهُ: فَسَقَتُهُ، وَلِلسَّلْبِ،

= هــ فعل شيء في الوقت المشتق منه، نحو: أظهرنا: سرنا في الظهر، وأخرفت
النافذة: حملت ووضعت في الخريف.

الثالث: الإزالة (السلب)، نحو: أعمجت الكتاب، وأشكيت زيداً.

الرابع: وجود مفعول أفعال على صفة، نحو: أجذب الأرض: وجدتها جدبة،
وأذذب الرجل: وجدته كاذباً، وأصعب الأمر: وجدته صعباً.

الخامس: التعريض، نحو: أنهب الرجل ماله: عَرَضَه للنهب، وأقتل الرجل
وأشاط دمه: عَرَضَه للقتل.

السادس: الداء، نحو: أستيقنه: قلْت له: سقاك الله.

السابع: بمعنى ثلاثة، نحو: بدأ الله الخلق وأبدأهم، وشطأ الرُّزْعَ وأشطاً
خرج شطوه، وقرأت المرأة وأقرأت: حاضرت، ونسأ الشيء: وأنسأه: أشَّهَرَه.

وتصانيف الأئمة المتقديمين فيما جاء على فعل وأفعال بمعنى كبيرة مشهورة.

الثامن: إغفاء أقتل عن أصله المجرد، نحو: أنسأ يفعل كذا، وأصالخ له:
استمع، وأحلد إلى فلان: ركت إلى، وأبلس من رحمة الله: يس، وأأمل عليه:
أمل، وأهل المعتمر.

(١) مَوَتَ الْمَالُ: أي كثر الموت في أفراد الإبل وغيرها مما يُخَذِّ مالاً.

ثُمَّ يقال: إن كان الفعل لازماً فالتكبير في فعله، نحو: جَوَلْتُ وَطَوَفْتُ، أَوْ
في فاعله، نحو: مَوَتَ الْإِبْلُ، وإن كان الفعل متعدياً فالتكبير في فعله، نحو:
كسرته وقطعته، أَوْ في مفعوله، نحو: غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ وَقَطَعْتُ الْأَيَّابَ . وَعَلَيْهِ
فكلام المصتف ليس على إطلاقه.

نَحُوا جَلَدُ الْبَعِيرِ، وَقَرْدُهُ^(١) ، وَيَعْنِي فَعَلَّ، نَحُوا زِلْتُهُ، وَزَيَّلْتُهُ^(٢) .

= ثم إن كثيراً من التصريفيين اشترطوا كون الفاعل جمعاً إن كان الكثير فيه، نحو: بَرَكَ النَّعْمُ، ولم يجزوا إفراده، فلا يجزون: بَرَكَ بَعِيرٌ . وكذلك اشترطوا كون المفعول جمعاً إن كان الكثير فيه، نحو غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ، ولا يجزون إفراده، فلا يجزون غَلَقْتُ الْبَابَ .

وظاهر كلام سيبويه والمحققين جواز ما لم يجزه بعضهم .

انظر: الكتاب ٤/٦٤ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ١٢٩/٢ ، وشرح الشافية

للخاربردي ٤٧ ، وللبيزدي ٢١٠ .

(١) **جَلَدُ الْبَعِيرِ:** أَزْلَكَ جَلَدَهُ بِالسَّلْخِ، وَقَرْدُهُ: أَزْلَكَ قُرَادَهُ، وَالْقُرَادُ: دُوَيْبَةُ أَكْبَرِ مِنَ الْقُمْلِ تَعِيشُ فِي أَصْوَافِ وَأُوبَارِ الدَّوَابَاتِ مِنَ الْإِبْلِ وَغَيْرَهَا، تَعْضُّهَا فَتَمْتَصُّنْ دَمَاهَا .

(٢) وفي ذات الدراسة المشار إليها في ص (١١٣) خلصت الباحثة إلى أن معاني فَعَلَّ تتلخص في ثلاثة عشر معنى، هي :

١ - العمل والتعدية . ٢ - الكثير . ٣ - الصبرورة . ٤ - السلب والإزالة .

٥ - بمعنى ثلاثة . ٦ - نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميه به . ٧ - المبالغة (الإغناه عن الأصل) . ٨ - اختصار الحكاية، نحو: سَبَحَ، وَهَلَّ، وَأَمَّ، وَلَئَ، وَهَنَّ، وَرَجَعَ . ٩ - المبني إلى الموضع المشتق منه فَعَلَّ، نحو: لَجَجَتِ السَّفِينةُ: دخلت في اللجة، وَقَوَّرَ الرَّجُلُ وَبَصَرَ وَغَورَ، وَكَوَّفَ وَشَرَقَ: دخل في المفارة والبصرة والغور والكرفة والمشرق .

١٠ - عمل شيء في الوقت المشتق منه فَعَلَّ، نحو: بَيَّنَ الْعَدْوُ: أَوْقَعَ بِهِ لِيَأُ ، وَصَبَّهُ: أَتَيْنَهُ صَبَاحًا، وَعَيَّدُوا: شَهَدُوا الْعِيدَ، وَعَرَسَ: نَزَلَ آخِرَ اللَّيلَ . وَجَمَعَ الْقَوْمُ: شَهَدُوا الْجَمَعَةَ .

١١ - تصير المفعول على ما هو عليه، نحو: مَصَرَّ الْأَمْصَارَ، وَجَيَّشَ الْجَيُوشَ، وَمَدَّنَ الْمَدَانَ، وَفَضَّيَّثَ الْفَاضِيَّ، وَأَثْرَتَ الْأَمْرَى .

=

* [معاني فاعلَ]

وفاعلٌ لِنِسْبَةِ أَصْنِلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرِينَ مُتَعْلِقاً بِالْأَخْرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِينَحاً، فَيَجِنِيُ الْعَكْسُ ضِمنَتَا، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ، وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثُمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّدِيَا، نَحْوُ: كَارَمْتُهُ، وَشَاعَرْتُهُ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدِهِ مُغَایِرٌ لِلْمُفَاعِلِ^(١) مُتَعَدِّدِيَا إِلَى اثْنَيْنِ، نَحْوُ: جَادَبْتُهُ التَّوْبَ، بِخَلَافِ شَائِمَتُهُ، وَيَعْنِي فَعَلَ، نَحْوُ: ضَاعَفْتُ، وَيَعْنِي فَعَلَ^(٢)،

= ١٢ - الدَّعَاءُ لِلشَّيءِ أَوْ عَلَيْهِ، نَحْوُ: شَيَّطَ الْعَاطِسَ: دَعَوْتُ لَهُ بِخِيرٍ، وَجَدَعْتُ فَلَانَا: قَلَّتْ لَهُ: جَدَعَاهُ لَكَ، أَيْ قَطْعًا لَكَ، وَسَقَيْتُهُ: قَلَّتْ لَهُ سَقَاكَ اللَّهِ.

١٣ - إصابة المفعول بالفعل، نَحْوُ: تَبَيَّنَ سَهْمَهُ: عَجَمَ عَوْدَهُ وَأَثْرَ فِي بَنَاهِهِ . وَذَكَرَابْنُ عَقِيلَ فِي الْمَعْاِدِ (٦٠١/٢) أَنَّ فَعَلَ يَاتِي:

١٤ - لِمَوْافِقَةِ تَفْعَلَ، نَحْوُ: وَلَى وَتَوَلَّ، وَفَكَرَ وَتَفَكَّرَ .

١٥ - ولِلإِغْنَاءِ عَنْهُ، نَحْوُ: مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرَ، أَيْ: فَلِيَحُمِّرُ، أَيْ لِيَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ حَمَرٍ .

(١) ص: (للْمُفَاعِلِ) بفتح العين . والتصويب عن شروح الشافية، وانظر: شرح المصطف (٧/١)، وشرح اليزدي ١/٢١٧ .

(٢) ظ: فَعَلْتُ .

وقول المصطف: «وَيَعْنِي فَعَلَ، نَحْوُ: سَافَرْتُ» أَيْ: أَغْنَى فاعلَ عن ثلاثة، فاغنى سافر عن سَفَرٍ، وهذه العبارة مُوهِمَة، وقد اختلف في تحديد المراد: هل المراد عدم وجود المجرد، أقصد سَفَرَ بمعنى سافر، وقد ذهب إلى ذلك صاحب القاموس وابن الحاجب في شرح المفصل ١٣٠/٢ ، وفي المصباح والتاج أنه مهجور، وذهب إلى وجوده الجوهري وابن منظور .

والأَنْدِي رأَيْتُهُ عند المحققين من الصَّرَزَقَيْنِ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنَّ الْمَزِيدَ أَنَّهُ بِعِنْدِهِ =

نَخُوْ: سَافَرْتُ^(١).

= المَجْرَد، وكلاهُما مُسْتَعْمَل، قَالُوا: (وَبِمَعْنَى مَجْرَدِه)، وَإِنْ كَانَ الْمَجْرَدُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ قَالُوا: (وَلِلِّإِغْنَاءِ عَنْ مَجْرَدِه)، وَإِنْ كَانَ الْمَزِيدُ جَاءَ بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ فَلَا بُدُّ فِي الْمَزِيدِ مِنْ إِفَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى . ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّضِيُّ .

انظُرْ: شَرْحُ الشَّافِعِيِّ لِلرَّضِيِّ ٩٩/١، وَالْجَارِيرِيِّ ٤٨، وَالْيَزِديِّ ٢١٨/١، وَرَكْنُ الدِّينِ ٤١٢/١ .

(١) ترجع معاني (فَاعِلٌ) إلى كونه:

١ - للمشاركة، نحو: ضاربُهُ، وجاذبُهُ التَّوْبَ .

٢ - وبمعنى ثلاثة، نحو: سافرْتُ .

٣ - وللجعل والتَّدْيِيَّة، نحو: جاتَهُ: جعلَهُ بَعِيْدًا، وَغَالَطَهُ: جعلَهُ يغْلُطُ، وَعَاسَرَهُ: جعلَهُ ذَا عُسْرٍ، وَضَاعَفَهُ: جعلَهُ ضَعِيفَهُ .

٤ - وللإغناه عن الأصل، نحو: كافأَهُ، وصارحَهُ، وكابدَهُ الْأَمْرَ، وثابرَتْ على الشيءِ، وخاطرتْ بِنَفْسِي .

٥ - وبمعنى أَفْعَلَ، نحو: وَاثَكَ وَأَوْشَكَ، وَخَالِبَتِ السَّحَابُ وَأَخْيَلَتْ: إذا كانتْ تُرْجِيَ المطرَ .

٦ - وبمعنى أَفْعَلَ للدخول في مكان، نحو: عَالَى الرَّجُلِ وَأَعْلَى: دخلَ عالَيْهِ نجْوَى .

٧ - وبمعنى أَفْعَلَ للتَّعْدِيَّة، نحو: باعَدَهُ وَأَبَعَدَهُ .

٨ - وبمعنى فَعَلَ، نحو: ضَاعَفَتْ وَضَعَفَتْ .

٩ - وللإغناه عن أَفْعَلَ، نحو: رَاءَهُ: أَرَاهُ غَيْرَ مَا يَقْصِدُ .

انظرْ: شَرْحُ الْيَزِديِّ ٢١٨/١ .

* [معاني تَقَاعِلٌ]

وَتَقَاعِلٌ لِمُشَارَكَةٍ^(١) أَمْرِينَ فَصَاعِدًا^(٢) فِي أَصْلِهِ صَرِيقًا، نَحْوُ:
شَارِكَا، وَمِنْ ثُمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ، وَلِيُدُلِّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ
أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُتَنَفِّعٌ بِهِ، نَحْوُ: تَجَاهَلَ^(٣)، وَتَقَاعَلَ^(٤)،
وَبِمِعْنَى فَعَلَ، نَحْوُ: تَوَانَى^(٥)، وَمُطَاوِعَ فَاعِلٍ، نَحْوُ: بَاعَدَتُهُ قَبَاعِدًا^(٦).

(١) ذهب ركن الدين (٢٠)، والجاحري (٤٨)، واليزدي (٢١٩/١)، والنظام النسابوري (٥١)، والأنصاروي (٢٩)، وقره سنان (١٧٢)، إلى أن هناك فرقاً من حيث المعنى بين فاعل وتقاعل مع إفادتهما معاً للمشاركة، فقالوا: إنَّ من تُسبِّب إليه الفعل صريحاً في فاعل هو السائق بالشروع في الفعل، وهو الفاعل المرفوع بعده، بخلافه في تفاعل، ولم يرضه الرضي (١٠١/١)، وردَّ ما قالوه من الفرق.

(٢) اعرض الرضي (١٠٠/١)، ونقره كار، ٢٩، واليزدي، ٢١٩، والغياث ٧٢/١ على قول ابن الحاجب تبعاً للزمخري في المفصل: ٢٧٩: «المشاركة أَمْرِينَ فَصَاعِدَا»، وأنَّه كان الأولى أن يقول: لا شراك، أو شراك، لأنَّ المشاركة لا تضاف إلَى إلى الفاعل أو المفعول، بخلاف الاشتراك والشراك، فإنَّهما يضافان إليهما جميـعاً.
وأضاف الغياث: أنَّ هذه اللفظة توهم كذلك أَنَّ (تقاعل) لمشاركة أَمْرِينَ لغيرهما، وليس هذا مقصوده.

(٣) ص: تجاهلت وتفاولت.

(٤) ويعبر عن هذا المعنى أيضاً بالتكلف، والإيهام، والتخييل. انظر: شرح العزي للشنازاني (٣٩)، والممتع (١٨٢/١)، والمساعد (٦٠٣/٢).

(٥) وأضاف آخرون عدداً من المعاني، منها:

٥ - أن يأتي للدلالة على اتفاق الفاعلين في أصل الفعل، نحو: تعاباً أهله بصفة ذاته: أي اتفق أهل الله تعالى في العي و العجز عن إدراك كنه ذاته . الرضي (١٠٣/١) . =

* [معاني تَفَعَّلَ]

وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةً فَعَلَ، نَحْوُ كَسَرَتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلْفِ، نَحْوُ تَشَجَّعَ، وَتَحَلَّمَ^(١)، وَلِلثَّخَادِ، نَحْوُ تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنْبِ، نَحْوُ تَأْتَمَ، وَتَخَرَّجَ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ^(٢) فِي مُهَلَّةٍ، نَحْوُ تَجَرَّعَتُهُ، وَمِنْهُ تَفَهَّمَ، وَبِمَعْنَى اسْتَقْعَلَ، نَحْوُ تَكَبَّرَ، وَتَعَظَّمَ^(٣).

= ٦ - وبمعنى تَفَعَّلَ، نحو: تعاهد وتعهد، وتداءب وتدأب . الكتاب (٤/٧٠).

٧ - وبمعنى أَفْعَلَ، نحو: تخاطأ وأخطأ، وتساقط وأسقط . نزهة الطرف (١٥٦).

٨ - وللرَّوْمِ، نحو: تقاربُ من الشيءِ: رُمِّتُ الْقُرْبَ مِنْهُ، وتراءيت لزيد: رُمْتَ أَنْ يرَانِي . الممتع (١٨٢/١).

٩ - وللإغناه عن المُجَرَّدِ، نحو: ثابتت، وتماريث . المساعد (٢/٦٠٣).

(١) ما عَبَرَ عنه ابن الحاجب بالتكلف عَبَرَ عنه بمظلحتات عدّة، منها: التخييل، والإبهام، وأنشدوا عليه شاهداً مشهوراً اختلف في نسبته، وهو قوله:
إذا تخاززت وما بي من خرز ثم كسرت العين من غير عوز
ألفيتني ألوى بعيد المستمر أحمل ما حملت من خير وشر
كالحجية الضناض في أصل الحجز

انظر: الكتاب (٤/٦٩)، ونكت الشتمري (٢/١٠٥٧)، والاقتضاب (٢/٢٨٩)، والمفصل (٢٨٠)، وشرحه لابن الحاجب (٢/١٢٤)، ولابن يعيش (٧/١٥٩)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣/٣٤٣)، والممتع (١/١٨٢)، والمساعد (٢/٦٠٣).

(٢) ظ: المكرر .

(٣) وهناك معانٍ أخرى لتفعل، منها:

١ - الصَّيْرُورَةُ، نحو: تَأْهَلَ، وَتَأْلَمَ، وَتَأْسَفَ، وَتَأْمَلَ: صَارَ ذَا أَهْلَ، وَالْمُ، =

* [معاني انفعال]

وأنفعَل لازم مطاوعُ فعل، نحو^(١): كسرته فانكسر، وقد جاء مطاوعَ أفعَل، نحو: أسفقتُه فانسقَ، وأزعجْتُه فائزعَ، قليلاً^(٢)، ويختصُّ

وأَسْفَ، وأَصْلِ الرَّغْبَي (١٠٧/١) . =

٢ - التَّبَيْسُ بِمَسْمَى مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، نحو: تَمَضَّ وَتَقَبَّلَ: لِبِسْ قَمِيشَةَ وَقَبَّةَ .

٣ - ويعنى ثلاثة، نحو: تعجبٌ وعجبٌ، وتعدي الشيء وعده .

٤ - وللإغناه عنه، نحو تكُلُّ وتصدر .

٥ - وللإغناه عن فعل، نحو: تَوَيَّلَ: قال: يا ويلاه .

٦ - ويعنى فعل، نحو: توأى وتوأى .

المساعد (٦٠٢/٢) .

٧ - أَخْذُ جُزءَ بَعْدِ جُزْءٍ، نحو: تَقَصَّطُهُ، وَتَجَرَّعُهُ، وَتَحَسِّبَهُ، وَيَسْتَوْنَهُ التَّدَرُّجُ .

٨ - الْخَلْلُ، نحو: تَعَقَّلَهُ: أَرَادَ أَنْ يَخْتَلِهُ عَنْ أَمْرٍ يَعْوُدُ عَنْهُ، وَتَمْلَقَهُ: أَدَارَهُ عَنْ شَيْءٍ .

٩ - التَّرْقُعُ، نحو: تَخَوَّفَهُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ التَّخَوُّفِ تَوَقَّعُ الْخَرْفُ .

١٠ - التَّكْثِيرُ، نحو: تَعَظِّلُنَا: تَنَازَعْنَا .

١١ - العمل في مسمى ما اشتقت منه، نحو: تسحرُ وتنعشُ .

نزهة الطرف للميداني (١٥٣) .

(١) ص: نحو انكسر .

(٢) وعده بعضهم شاذًا . وانظر: القول في شذوذه أو قلنه في: المفتاح (٥٠)، والمفصل (٢٨١)، وشرحه لابن يعيش (١٥٩/٧)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٧٩ - ٨٠)، وشرح التَّصْرِيفِ الْعَزِيزِ لِلتَّفَتَّازِيِّ (٤٠) .

بالِعَلَاجِ، وَالتَّأْثِيرِ، وَمِنْ ثُمَّ قِيلَ: انْعَدَمَ خَطَا^(١).

* [معاني اتفعل]

وافتَّعلَ لِلمُطَاوِعَةِ^(٢) غالِبًا، نَحْوُ: عَمِّتُهُ فَاغْتَمَ، وللإِتَّخَادِ، نَحْوُ:
اشْتَوَى، وَبِعْنَى تَفَاعِلَ^(٣)، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، وَاخْتَصَمُوا، وللتَّصَرُّفِ،

(١) ومن معاني اتفعل كذلك أن يكون:

١ - بمعنى ثلاثة، نحو: ظَفِيتَ الْكَازِ وانطفأتِ، وعُدَلَ عَنْهُ وانعدَلَ، وَهَمَلَ الدَّمَعُ وانهَمَ.

٢ - وللإِغْنَاءِ عَنْهُ، نحو: انطلَقَ بِعْنَى ذَهَبٍ، وانزَرَبَ فِي التَّزِيرِيةِ: دَخَلُوهَا، وانقضَى عَلَيْهِ.

٣ - وللإِغْنَاءِ عَنْ أَغْفَلِ، نحو: انحِجزَ أَنَى الْحِجَازِ، وانسَرَبَ الْعَلَبُ فِي جَهَرِهِ.

٤ - ولِمُشَارِكتِهِ اتفعلَ، نحو: شَوَّيْتُ الْلَّحْمَ فَاشْتَوَى وَانشَوَى، وَحَجَبَتْ زِيدًا فَاحْتَجَبَ وَانحَجَبَ.

انظر: ديوان الأدب (٤٢٨/٢)، والارتشاف (١/٨٥)، والمساعد (٢/٦٠٥).

(٢) ص: لمطاوعته .

(٣) الأصل: (ولللمفَاعَلَةِ). وفي بعض النسخ: وللتَّفَاعُلِ.

وقد ذكر الجاربردي ٥٠، والبيزدي ١/٢٢٨ أنَّ قول المصطفَ في بعض نسخ الشَّافِيَةِ وفي شرحها ٩/١: «ولللمفَاعَلَةِ خَطَا»، وكان الصَّوابُ أن يقول: «وبِعْنَى تَفَاعِلَ» وما رأَهُ الجاربردي والبيزدي هو الصَّوابُ عَذَرَ رَكْنَ الْذِينَ ١/٤٢٢ وَالْأُولَى . وذكر قره سنان ١٧٥ أنَّ تمثيل المصطفَ باجْتَوَرُوا وَاخْتَصَمُوا يدفعُ عَنْهُ هذا الاعتراض، فهمَا للتفَاعُلِ، وليسَا للمفَاعَلَةِ .

ثمَّ أقول: اختلفت نسخ الشَّافِيَةِ جَدًّا في هذا الموضع، وألَّذِي في نسخة الرَّضيَ ١/١٠٩، والبيزدي ١/٢٢٨، وتقره كار ٣١، والأنصاري ٣١، والنِّسَابُوري ٥٣، والغياث ١/٧٥، وكمال الدِّين الفسوسي ٥٩ موافق للصَّوابِ، أي: (وبِعْنَى تَفَاعُلَ) =

نَحْوُ: اَكْتَسَبَ^(١).

* [معاني استفعال]

واسْتَفْعَلَ لِلْسُّؤَالِ غَالِبًا، إِمَّا صَرِيحًا، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَوْ تَقْدِيرًا،
نَحْوُ: اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلْتَّحُولِ^(٢)، نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، وَ:

= أَوْ (ولِلتَّعَالُ).

(١) وجاء أيضًا على غير ما ذكر من المعاني، من ذلك مجده:

١ - للتخير، نحو: انتخب، واصطفى، وانتهى .

٢ - وبمعنى تفعّل، نحو: ابتسם وتبسم، واعتدى وتعدى .

٣ - وبمعنى استفعل، نحو: ارتاح واستراح، واعتصم واستعصم .

٤ - وللإغناط عن ثلاثة، نحو: استلم، والتجأ، وارتجل، واحتبي بثوبه،
واكتارت الثقة: شالت بذنبها .

٥ - وللخطفة، نحو: استلب، وانزع، واقتلع، واجتذب .

٦ - ول فعل الفاعل بنفسه، نحو: اضطرب، واكتحل، وادهن .

٧ - وللإغناط عن انفعل فيما فاؤه لام أو راء أو او أو ميم أو نون، نحو: لويته
فالتوى، ورددته فارتدع، ووصلته فاتصل، ومددته فامتد، ونقلته فانتقل .

٨ - ولمشاركة انفعل فيما ليست فاؤه ما تقدم، نحو: شويت اللحم فاشتوى
وانشوى، وحجبت زيدًا فاحتجب وانحجب .

٩ - وبمعنى ثلاثة، كقولهم: خفف واحتطف، وقرأ واقرأ .

انظر: ديوان الأدب (٤٢٠/٢)، والمفصل (٢٨١ - ٢٨٢)، وشرحه لابن
الحاجب (١٣٢/٢)، ولاتج الدين الجندي (١٦٥٦/٣)، وشرح الملوكي لابن
يعيش (٨١)، والممتنع (١٩٣/١)، والارتفاع (٨٤/١)، والمساعد (٦٠٤/٢).

(٢) التحول على ضربين: معنوي، نحو: استنصر بالبغاث، واستيست العز، واستنرق
الجمل، وتحول حكمي صوري، وهذا أيضًا على ضربين: تحول حقيقي، نحو:

إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَشْرِفُ^(١)

وبمعنى^(٢) فعل، نحو: قَرَّ، واستقرَّ^(٣).

= استحجر **الظين**، إن أريد به أنه صار حجراً حقيقة، وتحول غير حقيقة، كالمثال السابق (استحجر **الظين**) إن أريد به أن **الظين** صار كالحجر صلابة وقوّة، أي: أشبه **الحجر**، لا صار حجراً حقيقة.

واحتمال التحول لهذه المعاني يدفع اعتراف ابن الأَظْمَمْ، وعنه رَكْنُ الدِّينِ،
بِأَنَّ الْأَوَّلِيَّ لَوْ قَالَ الْمَصْتَقَ: وَلِلشَّيْءِ، نَحْوِ: اسْتَحْجَرَ الْقَلْيَنِ.

انظر: بعية الطالب ٢٤، وشرح الرضي ١١١/١، وركن الدين ٤٢٥/١ والبيزدي ٢٣٠/١.

(١) ظ : (البعثاث) . والباء مثلاً ، ص : (يُستتر) ، والشاهد إشارة إلى قول الشاعر :
إِنَّ الْبَعَثَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَتِرُ وَالآثَاثُ فِي أَسْوَاقِنَا يَسْتَخْمِرُ

انظر: أمثال أبي عبيد (٩٣)، وفصل المقال (١٢٩)، وجمهرة الأمثال (٢٣١)، ومجمع الأمثال (١٣٣)، والمستقصي (٤٠٢).

٢) في بعض النسخ: «وقد يجيء بمعنى فعل».

٣) ومن معاني استفعل كذلك إضافةً إلى ما ذكر كونه:

١- بمعنى تفعّل، نحو: تقطّم واستعظام، وتكبر واستكبار، واستمتع وتمتع .
٢- وبمعنى افتعل، نحو: اعتصم واستعصم، وارتاح واستراح، واستعذر
واعتذر .

٣ - وبمعنى أفعل ، نحو: أوقد واستوقد ، وأبلل واستبلل ، وأخرج واستخرج .

٤- وللإغناء عن فعل، نحو: استرجع .

٩ - وللإغناء عن ثلاثة، نحو: استنکف، واستأثر.

٦- وللحيونة، نحو: استرّق التُّوبُ، واستحفر التَّهْرُ، واستحصد الزَّرْعُ: حان وقت رفعه وحفره وحصاده.

٧- وللإصابة، وهي وجдан فاعلها مفعوله متصرف بالصفة التي اشتقت هي من =

[أُبْنِيَّةُ الْفَعْلِ الرَّبَاعِيِّ]

* [بِنَاءُ الْفَعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ]

وللرِّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ، نَحْوُ دَخْرَجْتُهُ، (وَدَرْبَخَ؛ أَيْ: ذَلِّ)^(١).

* [بِنَاءُ الْفَعْلِ الرَّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وللْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةُ، نَحْوُ تَدَخَّرَجَ، وَاحْرَنَجَ، وَاقْسَعَرَ. وَهِيَ لَازِمَةٌ.

أصله، وذلك نحو: استسمته واستعظمته، بمعنى: وجده سميّاً وعظيماً.

وقد ذكر المصنف أنَّ أُبْنِيَّةَ مزيدُ الْثَّلَاثَيْنِ خمسةُ وعشرون، ولم يذكر إلَّا معانٍ ثمانيةً منها، وهي: أَفْقَلَ، وَفَقَلَ، وَقَاعَلَ، وَتَقَاعَلَ، وَتَقَاعَلَ، وَأَفْتَلَ، وَأَسْتَفَلَ.

ولم يذكر ما كانت زِيادَتُه للإلحاق، وهو عنده خمسة عشر بناءً، يُستثنى منها تَقَاعَلَ وَتَقَاعَلَ، فقد ذكر معانيهما، وهما عنده من الملحق، ولم يذكر معانٍ ما زِيادَتُه للإلحاق؛ لأنَّ الزِّيادة في الملحق ليست لغرض معنويٍّ، بل لغرض لفظيٍّ صناعيٍّ، وهو ضربٌ من التَّوْسُعِ.

ولم يذكر معانٍ: أَفْقَلَ، وَفَعَالَ، وَأَفْتَلَ، وَأَفْتَلَ، وَأَفْتَلَ، وإن كانت الزِّيادة فيها لا للإلحاق، بل لمعنىٍ، لأنَّهم قالوا: إنَّها ليس لها من معانٍ تحتاج إلى تفصيل، إذ ليس لها، في الأغلب، من معنى غير المبالغة.

انظر: ديوان الأدب (٤٣٦/٢)، والممتنع (١٩٤/١)، والارتشف (٨٧/١)، والمساعد (٦٠٦/٢)، وانظر: شرح الرَّضي (١١٢/١)، والجاريري (٥٢)، واليزدي (٢٣٢/١)، والغبات (٧٧)، والأنصاري (٣٢)، وقره سنان (١٧٦)، والنيسابوري (٥٦).

(١) ليس في ظ، ص.

[المضارع]

المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي:
 * [مضارع فعل]
 فإن كان مجرداً على فعل كسرت عينه، أو ضمت.
 أو فتحت إن كان العين أو^(١) اللام حرف حلق غير ألف^(٢). وشد

(١) ص: و.

(٢) قول المصطف هنا: «حرف حلق غير ألف» يوهم أنَّ الألف عنده من حروف الحلق، وهو صريح كلامه في شرحه على الثانية ١/٩ حيث قال في توجيه مجيء (أبي يائى): «كانُوا رأعوا ما علِمُوا أنَّ الْيَاءَ تُصْبِرُ إِلَيْهِ، وَهِيَ الْأَلْفُ، وَالْأَلْفُ حَلْقٌ، فَفَتَحُوا لِذَلِكَ».

ونقل البزدي ٢٤٠/١ هذا التوجيه عن المصطف، وأنَّ بعض الشارحين، ويقصد الجازيري ٥٤، وركن الدين ٤٣٤/١، قد وافقوه، وذكر أنَّ فيه نظراً.
 وهنا أمرٌ تعلق بهذا التوجيه الذي نقله البزدي عن المصطف في أبي يائى:
 أولها: عدُّ الألوف من حروف الحلق ليس محل اتفاق عند جميع العلماء.

وثانيها: هذا التوجيه يستلزم الدور، وبيان ذلك: إنَّ انقلاب الألف في يائى عن الياء متوقف على وجود فتحة العين قبلها، وفتح العين قبلها في يائى متوقف على وجودها، أقصد الألوف، منقلبة عن الياء؛ إذ لو لم تكن منقلبة لكان من باب بضرِب، فهذا هو الدور.

= ثالثها: هذا التوجيه فاسد من وجه آخر، وهو أنَّه لو جعلت الألوف في عداد

أَبَيْ يَابِي، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةُ^(١)، وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ

= حروف الحلق، واعتبرت، للزم الفتح في يقل بـلا حرف حلق حال كونه مضارع فقل، وهو فيما لم يوجد الألف فيه، وذلك ممتنع.

ورابعها: وُجْه (أَبَيْ يَابِي) بغير ما ذكره ابن الحاجب، ومن ذلك:

أ - حملوا (أَبَيْ يَابِي) على (منع يمنع) لأنَّه بمعناه .

ب - حملوا (أَبَيْ يَابِي) على (قرأ يقرأ) حملًا لما آخره حلق على ما أوله كذلك .

ج - حملوا (أَبَيْ يَابِي) على (حِسِّبْ يَخْسِبْ) أي: حملوا فتح يابي على كسر يحسب؛ إذ الفتح يواخي الكسر في كثير من المواقع، كما في أبواب المثنى وجمعي المذكر السالم والمؤنث السالم والممنوع من الصَّرْفِ .

د - ورد عن العرب أَبَيْ يَابِي من باب ضرب بضربي، وورد أَبَيْ يَابِي من باب علم يعلم، فتدخلت اللغات؛ ماضي باب ضرب مع مضارع باب علم .

انظر: الكتاب (٤/١٠٥)، والأصول (٣/١٠٤)، والخصائص (١/٣٨٢)، وسر الصناعة (١/٤٦)، وشرح الملوكي لابن عييش (٤١)، والممتع (١/١٧٨)، وزهرة الطرف للميداني (١٠٠) .

(١) ذُكر من ذلك أيضًا: غَسِّي اللَّيلُ يَغْسِي، وسَلَى يَسْلِى، وَجَبَى يَجْبِى، وَعَسَى يَعْسِى، وَقَطَطَ يَقْطُطُ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ، وَعَضَضَتَ تَعْضُّ، وَشَجَى يَشْجِى، وَعَثَا يَعْثِى . وقد وُجِّه هذا المذكور وما أشبهه بتوجيهات عدَّة، منها: أنَّه لغات عامرة أو طائية، ومنها: أنَّه من تراكم اللغات وتداخلها، ومنها: تشبيه المختوم بـالـف بالمختم بالـهمزة، وغير ذلك .

انظر: الكتاب (٤/١٠٦)، والخصائص (١/٣٧٤)، والمنتخب لکرام النمل

(٢/٥٦٠)، وزهرة الطرف للميداني (١٠٠)، وشرح الملوكي لابن عييش (٤١)، والممتع (١/١٧٨)، والرؤضي (١/١٢٣) .

التدّاخل^(١).

ولزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجْوَفِ بِالْوَاوِ، وَالْمَنْتُوْصِ بِهَا، وَالْكَسْرِ فِيهِما
بِالْيَاءِ، وَمَنْ قَالَ: طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ، وَتَوَهْتُ وَأَتَوْهُ، فَطَاحَ يَطْئِنُ، وَتَاهَ
يَتَنَاهُ شَادٌ عِنْدَهُ، أَوْ مِنَ التَّدَاخْلِ.

وَلَمْ يَضْمُمُوا^(٢) فِي الْمِثَالِ، وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ^(٣).

(١) يزيد: جاء الأوّل من باب علم يعلم، والثاني من باب قتل يقتل، فحصل التّداخل
بين اللغتين فاختار المتكلّم الماضي من باب قتل، والمضارع من باب علم.

(٢) ظ: يُضمّ.

(٣) هي لغة عامرية ذُكرت في التّسهيل (١٩٧)، وشرحه لمصنفه (٤٤٦/٣)، ولابن
عقيل (٥٩٤/٢)، وللسليطي (٨٤٤/٢)، وفي التّهذيب والصحاح والسان
(وَجَدَ)، وذكر ابن جنّي في سر الصناعة (٥٩٦/٢) شاهداً على هذه اللغة، وقد
وصفها بأنّها شاذّة غير معتمّدّ بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة مِمَّا
هو بخلاف وضعها، والشاهد قول جرير:

لو شتِّ قد نَقَعَ الفَوَادُ بِشَرِبةٍ تَدُعُّ الْحَوَائِمَ لَا يَجُدُنَّ غَلِيلًا

وقد نسب هذا الشّاهد في كثير من المصنّفات خطأً للبيهقي بن ربيعة العامري،
وبناته ابن بزي في التّنبيه والإيضاح (٦٠/٢) إلى عدم صحة هذه النسبة.

وظاهر كلام ابن مالك في التّسهيل (١٩٧) أنّ بنى عامر يضمنون العين في
جميع المثال الواوي، وليس في يَجُدُ خاصّة، وهو مخالف لما عليه التّنحّا . نبه
إلى ذلك ابن عقيل وغيره، وهو مخالف أيضًا لظاهر كلامه في شرحه على تسهيله
(٤٤٦/٣)؛ إذ يفيد أنّ الفَمَّ خاصّ بهذه اللّفظة.

بل نقل ابن عقيل عن السيرافي أنّ بنى عامر يفعلون ذلك، أقصد ضمّ العين، في يَجُدُ
الّذى بمعنى يغضّب، ويكسرون العين في الفعل ذاته باسوار معانٍة سوى التي بمعنى يغضّب.

**وَلَزِمُوا الضَّمْ فِي الْمُضَاعِفِ الْمُتَعَدِّيِّ، نَحْوُ يَشُدُّ، وَيَمُدُّ، [وَجَاءَ
بِالْكَسْرِ فِي يَشُدُّهُ، وَيَعْلُهُ، وَيَتَمُّهُ، وَيَبْتَهُ^(١)، وَلَرِمُوهُ فِي حَبَّهِ يَجْهُهُ]**

(١) أي: جاءت هذه الأربعة بضم العين على الأصل وبكسرها على خلافه، ولا يتأتى فتح العين لأنَّ آياً منها ليس حلق العين أو اللام، ومجيء الكسر والضم في عين مضارع المضيّف المتعدّي ليس منحصرًا في هذه الأربعة فقط، بل سمع أيضًا في: هَرَّ، وَصَرَّ، وَغَدَّ، وَصَنَّ، وَنَثَّ، وَشَجَّ، وَأَصَنَّ، وَرَزَّ، وَطَمَّ.

ولم يذكر ابن الحاجب حكم عين مضارع المضاعف اللازم إلَّا أن يقال: إن قوله «وَلَزِمُوا الضَّمْ فِي الْمُضَاعِفِ الْمُتَعَدِّيِّ» يعني العكس، أي: لزموا الكسر في المضاعف اللازم، وهو كذلك، إلَّا أنه سمعت كذلك أفعالًا جاءت عليه وبالضم، وهي: صَدَّ، وَأَثَّ، وَخَرَّ، وَحَدَّتِ الْمَرْأَةُ، وَتَرَتِ الْعَيْنُ، وَجَدَّ، وَتَرَتِ يَدُهُ، وَطَرَّتِ، وَنَسَّ، وَحَرَّ، وَشَتَّ الْأَمْرُ، وَعَرَّ، وَقَرَّ، وَأَزَّ، وَرَزَّ، وَأَصَنَّ، وَخَلَّ لِحَمَّهُ، وكَعَ.

وقد يكون أصل الفعل متعدّيًا فتكون عينه مضمومة، ثم يطرأ عليه اللزوم، ولكن لا يتغيّر ضمُّ عينه، بل يبقى معه فيعتبر مع ما ذكر أولاً من الشاذ من المضاعف المُتَعَدِّي، وقد وردت من ذلك أفعالًا كثيرة من هذا القبيل، وهي: جَلَّ عن منزله، وهَبَّتِ الرِّيحُ، وَكَرَّ، وَهَمَّ، وَعَمَّ النَّبْتُ، وَأَجَّتِ الْتَّارُ، وَذَرَّتِ الشَّمْسُ، وَمَرَّ، وَزَمَّ بِأَنْفِهِ، وَسَحَّ، وَمَلَّ فِي سِيرِهِ، وَأَلَّ السَّيْفُ، وَشَكَ فِي الْأَمْرِ، وَأَبَّ، وَشَدَّ الرَّجُلُ إِذَا عَدَا، وَشَقَّ الْبَصْرُ، وَخَشَّ، وَغَلَّ، وَقَنَّ الرَّجُلُ إِذَا حَسِنَ حَالَهُ، وَجَنَّ، وَرَمَّ السَّحَابُ، وَطَشَّ، وَثَلَّ الْفَرْسُ، وَطَلَّ دُمُّهُ، وَخَبَّ، وَكَمَّ، وَعَسَّتِ النَّافَّةُ، وَقَسَّتِ، وَمَتَّ إِلَيْهِ، وَثَجَّ، وَسَجَّ بَطْنَهُ، وَأَجَّ، وَسَخَّتِ الْجَرَادَةُ، وَأَدَّ الْبَعِيرُ، وَحَدَّ، وَعَرَّ، وَحَصَّ الْحَمَارُ، وَلَطَّتِ، وَبَقَّ، وَعَكَّ، وَفَكَ الرَّجُلُ، وَأَتَتِ الْمَرْأَةُ، وَغَمَّ يَوْمُنَا.

انظر: المحتسب (١٣٦/١)، والكتاف (٣٩٢/١)، وشرح اللامية لابن الأطّام (٥١)، والمزهر (٩٥/٢)، والارتفاع (٨١/١)، ودروس التصريف لمحمد محبي الدين عبد الحميد (١٠٠ - ١٠٣، ١١٨ - ١١٩).

وهو قليلٌ [١١].

* [مضارع فعل]

وإن كان على فعلٍ: فتحت عينه، أو كسرت إن كان مثلاً [١٢].

(١) ساقط من ظ، ص.

(٢) جاء على فعلٍ يفعلُ، بكسر العين ماضياً ومضارعاً، من المثال الواوي والأجوف واحدٌ وعشرون فعلًا، وهي: ورث المال يرثه، ولـي الأمر يليه، ورمـ الجـرـ يـرـمـ، ورغـ الرـجـلـ عنـ الشـبـهـاتـ يـرـغـ، وـمـقـ يـمـقـ: أحـبـ، وـفـقـ أـمـرـهـ يـمـقـ: صـادـفـ موـافـقاـ. وـثـيقـ بـهـ يـثـيقـ، وـرـوـيـ المـخـ يـرـيـ: كـفـرـ، وـجـدـ بـهـ يـجـدـ: أحـبـهـ، وـعـلـيـ حـزـنـ عـلـيـهـ، وـعـقـ عليهـ يـقـنـ: عـجـلـ، وـرـكـ يـرـكـ: اضـطـجـعـ عـلـىـ وـرـكـهـ، وـكـمـ يـكـمـ: اعـتـمـ، وـقـ لـهـ يـقـهـ: سـمـعـ وـأـطـاعـ، وـفـقـ الـفـرـسـ يـقـنـ، وـهـمـ يـهـمـ، وـعـمـ الدـائـرـ يـعـمـهاـ: قالـ لهاـ: عـيـبيـ صـبـاحـاـ، وـطـيـطاـ، وـسـيـسـيـ، وـالـأـصـلـ فـيـ هـذـيـنـ الـأـخـيـرـيـنـ: يـوـطـيـ وـتـوـسـيـ، ثـمـ فـتـحـتـ الـعـيـنـ بـعـدـ حـذـفـ الـواـوـ لـأـجـلـ حـرـفـ الـحـلـقـ. وـآـنـ يـكـيـنـ، تـاهـ يـتـيـهـ، طـاحـ يـطـيـطـ. وجـاءـ عـلـىـ فعلـ يـفـعلـ وـيـفـعـلـ، منـ المـثالـ الواـيـ وـمـنـ الصـمـيـحـ وـالـمـلـحـقـ بهـ، بـكـسـرـ الـعـيـنـ مـاضـيـاـ، وـكـسـرـهـ مـضـارـعـاـ أوـ فـتـحـهاـ عـلـىـ الـأـصـلـ، مـمـاـ لـيـسـ مـنـ الـتـدـاخـلـ، اـثـناـ عـشـرـ فعلـاـ، وـهـيـ: حـسـبـ يـحـسـبـ وـيـخـسـبـ، تـعـمـ يـتـعـمـ وـيـتـعـمـ، يـسـ تـيـسـ وـيـسـ، يـكـسـ تـيـكـسـ وـيـكـسـ، وـغـرـ يـغـرـ وـيـغـرـ: توـقـدـ غـيـطاـ، وـجـرـ يـجـرـ وـيـجـرـ: اـمـتـلـاـ حـقـداـ، وـلـهـ يـلـهـ وـيـوـلـهـ: ذـهـبـ عـقـلـهـ لـفـقـدـ ماـ يـحـبـ، وـهـلـ يـهـلـ وـيـهـلـ: فـرـغـ أـوـ تـيـسيـ، وـلـعـ الـكـلـبـ فـيـ الـإـنـاءـ يـلـعـ وـيـلـعـ، وـبـقـ يـبـقـ وـيـبـقـ: هـلـكـ، وـجـمـتـ الـمـرـأـةـ تـحـمـ وـتـوـحـمـ، يـتـشـ تـيـشـ وـيـتـشـ.

انظر: الارتفاع (١/٧٦)، والمزهر (٢/٣٧)، والتسهيل (١٩٥)، وشرحه لمصنقه (٣/٤٣٨)، ولابن عقيل (٢/٥٨٨)، ولسلسلتي (٢/٨٤٢)، وشرح الشافية لركن الدين (٢٣).

وطَئِيْ تقولُ فِي بَابِ بَقَى يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى^(١) .

وَأَمَّا فَضِيلَ يَفْضِيلُ، وَنَعَمْ يَتَعَمُ، فَعِنَ النَّدَاخُلِ .

* [مضارع فعل]

وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلَ : ضُمِّنَ عَيْنَةً^(٢) .

* [مضارع مزيد الثلاثيّ]

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسْرَ ما قَبْلَ الْآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوْلُ ماضِيَّهُ نَاهَيَةً، نَحْوُ: تَعَلَّمَ، وَتَجَاهَلَ، فَلَا يُغَيِّرُ، أَوْ لَمْ^(٣) تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً، نَحْوُ: احْمَرَ، وَاحْمَارَ، فَتَذَدَّعُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعٍ أَفْعَلَ: يُؤْفِلُ، إِلَّا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا لَزِمَّ مِنْ تَوَالِي هَمْزَتَيْنِ^(٤) فِي الْمُتَكَلِّمِ، فَخُفِّفَتْ

(١) ص: وطئي تقول في بقى: بقى .

انظر: توثيق هذه اللغة في: نزهة الطرف للميداني ١٠٢ ، والسهيل ١٩٧ ، وشرحه لابن مالك ٤٤٦/٣ ، ولابن عقيل ٥٩٤/٢ ، وللسليسي ٨٤٤/٢ ، والهمع للسيوطى ٣٣/٦ ، وشرح التصريف العزى للتفازانى ٤٤ .

(٢) ليست في ظ، ص .

وقد حكى سيبويه في كذَّتْ تكادُ لغة شاذةً، وهي قولهم: كُذَّتْ تكادُ، وحكى الرَّجَاج عن بعض العرب في لَبَّتْ تَلَبُّتْ قولهم: لَبَّتْ تَلَبُّتْ، وجاء أيضًا: مُتَّثَاتُ، وَدُمَّتْ تَدَامُ، وَحَدَّتْ تَحَادُ، وَدَمَّتْ تَدَمُ .

انظر: الكتاب (٤٠/٤)، والمنصف (٢٥٧/١)، وأبنية ابن القطاع (٣٤٨)، والارتفاع (٧٦/١)، والمزهر (٣٧/٢) .

(٣) ليست في ظ، ص .

(٤) ص: الهمزتين .

الجميع، قوله^(١):

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكِرْ مَا

شَادٌ.



(١) الشاهد من مشطور الرجز، لا يعرف قائله ولا تنتبه . قال البغدادي: «قد بالغت في مراجعة المواذ والمظان فلم أجده قائله ولا تنتبه»، وقيل: هو لأبي حيّان الفقعمي . وانظر الشاهد في: المنصف (١/٣٧، ١٩٢، ٢/١٨٤)، والأصول (٣/١١٥)، والبصرة (٢/٧٥٠)، وشرح الملوكي (٣٣٩)، والرضاي (١/١٣٩)، والجاريدي (٥٨)، وشرح شواهدما (٥٨) .

[الأمرُ اسْمُ الفاعلِ واسْمُ المفعولِ وَأَفْعَلُ التَّعْضِيلِ]

الأَمْرُ^(١) واسْمُ الفاعلِ واسْمُ المفعولِ وَأَفْعَلُ التَّعْضِيلِ تَقَدَّمَتْ^(٢).



(١) ص: والأمر.

(٢) أي في الكافية، وانظرها فيها على الترتيب في الصفحات: (١٨٠، ١٨٢، ١٨٥)، (٢٠١).

[الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ]

* [بناؤها من فعل]

من نحو فَرَحَ: على فَرَحٍ غالباً، وقد جاء مَعَهُ في بعضها الضَّمُّ، نحو: نَدِسٌ^(١)، وَحَذَرٌ، وَعَجَلٌ، وجاءت على^(٢): سَلَيْمٌ، وَشَكَسٌ^(٣)، وَحُرٌّ، وَصِفَرٌ، وَغَيْرُهُ.

وَمِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ وَالْحُلَى^(٤) على أَفْعَلٍ.

(١) نَدِسٌ: رجل فَهُمْ سريع السمع، فطن.

(٢) ما ذكره ابن الحاجب من أبنية الصِّفَة بعد قوله: «وجاءت» هو مِمَّا يعني عن أَفْعَلٍ، ولم يرتفع ابن النَّاظم أن يكون (قَعُولٌ) منه، قال: «ولا يعني عنه قَعُولٌ، فَإِنَّما نحو عَيْوَرٍ وَعَجُولٍ فللمبالغة، يقال: غار يغار فهو غيران، وَعَجَلٌ يجعل فهو عَجَلٌ وَعَجَلان، ثُمَّ بنوا الصِّفَة من أَفْعَلٍ على قَعُولٍ لقصد المبالغة، كما بنوها من قَعُولٍ عليه لذلك، كَضَرُوبٍ وَعَوْرٍ». ووافقه ركن الدين في هذا.

انظر: بغية الطَّالب (٢٩)، وشرح ركن الدين (٤٦٦).

(٣) شَكَسٌ، بسكون الكاف، وبكسرها، وبضمها: شَرَسٌ، وهو السَّيئُ الْخُلُقُ . اللسان (شكش).

(٤) الْحُلَى وَالْحِلَّةُ: ما تُرْبَيْنَ به، وجمع الْحُلَى: حُلَى وَحِلَّى، وجمع الْحِلَّةُ: حِلَّى، وَجِلَّى .

وقال أبو علي الفارسي: (وقد يجوز أن يكون الْحُلَى جمعاً، وتكون الواحدة حَلْيَة، كَشَرِيَّة وَشَرِيَّة وَهَذِيَّة وَهَذِيَّة). انظر اللسان (حل).

* [بناؤها من فَعْلٍ]

ومن نحو كرم: على كريم غالباً، وجاءت على: خشن، وحسن،
وصعب، وصلب، وجبان، وشجاع، وفوري، وجثي.

* [بناؤها من فَعَلٍ]

وهي من فَعَلٍ: قليلة^(١)، وقد جاء نحو: حرينص، وأشيب، وضيق.

* [ومن الجميع]

وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلن^(٢)،
نحو: جوان، وسبان، وعشان، وريان.



(١) قال البيزدي: أي: الصفة المشبهة بابها وقياسها أن تأتي من البابين المذكورين، وأئمّا مجدهما من باب فعل المفتح العين قليل؛ لاستغاثتهم بالفاعل عنها، وذكر فيه وأقلّ وفيلاً، وذلك نحو: حرينص، وأشيب، وضيق، فإنّ أفعالها: حرصن وشاب وضاق. واللغة العالية في حرصن هي فتح الراء من باب ضرب، والقراء مجتمعون على «حرضت بِمُؤْمِنَ» وأئمّا حرصن يحرصن، من باب علم، فلغة رديمة.

انظر: تهذيب اللغة (٤/٢٣٩)، وشرح البيزدي ٢٦٤.

(٢) قال ابن الأطبل في بغية الطالب (٣١): لم نعلم جاء من فَعَلٍ، فقوله: وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضديهما على فعلن، كلام غير مرضي، ووافقه الغزّي في حاشيته على الجاربردي (١٩٩)، قال: «ويؤيد ما مرّ أن فَعَلٍ لأفعال الطّباع، واقتصر المصّف والشارح على التّمثيل للأخرين دونه».

المصدر

[أَوَّلًا مَصَادِرُ الْمُثْلَثِيِّ الْجَرَوِ]

أَئِنَّهُ الْثَلَاثِيُّ الْمُجَرَدُ كَثِيرٌ، نَحْنُ:

قتَلُ، وَفَسَقُ، وَشُغْلُ، وَرَحْمَةُ، وَنِشَدَةُ، وَكُدْرَةُ، وَدَعْوَى،
وَذَكْرَى، وَبُشْرَى، وَلَيَانِ، وَجِزْمَانِ، وَغُفَرَانِ، وَنَزَوانِ، وَطَلَبُ،
وَخَتِيقُ، وَصِعَرُ، وَهُدَى، وَغَلَبَةُ، وَسَرِقَةُ، وَذَهَابُ، وَصِرَافُ، وَسُوَالُ،
وَزَهَادَةُ، وَدِرَائِيَّةُ، وَدُخُولُ، وَقَبْلُ، وَوَجِيفُ، وَصُهُوبَةُ، وَمَذْخَلُ،
وَمَزْجَعُ، وَمَسْعَاهُ، وَمَخْمِدَةُ، وَبُغَايَةُ^(١)، وَكَرَاهِيَّةُ^(٢).

(١) ليست في الأصل، ولا في ص. وهي في نسخ آخر بعد زهادة ودراءة، وهو أولى.

(٢) هذه أربعة وثلاثون بناءً، وهي على الترتيب:

- ١ - فَعْلٌ: قَتْلٌ . ٢ - فَعْلٌ: فَسَقٌ . ٣ - فَعْلٌ: شُغْلٌ . ٤ - فَعْلَةُ: رَحْمَةٌ .
- ٥ - فَعْلَةُ: نِشَدَةٌ . ٦ - فَعْلَةُ: كُدْرَةٌ . ٧ - فَعْلَى: دَعْوَى . ٨ - فَعْلَى: ذَكْرَى .
- ٩ - فَعْلَى: بُشْرَى . ١٠ - فَعْلَانُ: لَيَانٌ . ١١ - فَعْلَانُ: جِزْمَانٌ . ١٢ - فَعْلَانُ: غُفَرَانٌ .
- ١٣ - فَعْلَانُ: نَزَوانٌ . ١٤ - فَعْلُ: طَلَبٌ . ١٥ - فَعْلُ: خَتِيقٌ . ١٦ - فَعْلُ: صِعَرٌ .
- ١٧ - فَعْلُ: هُدَى . ١٨ - فَعَلَةُ: غَلَبَةٌ . ١٩ - فَعَلَةُ: سَرِقَةٌ . ٢٠ - فَعَالُ: ذَهَابٌ .
- ٢١ - فَعَالُ: صِرَافٌ . ٢٢ - فَعَالُ: سُوَالٌ . ٢٣ - فَعَالَةُ: زَهَادَةٌ . ٢٤ - فَعَالَةُ: دِرَائِيَّةٌ .
- ٢٥ - فَعُولُ: دُخُولٌ . ٢٦ - فَعُولُ: قَبْلُ . ٢٧ - فَعِيلُ: وَجِيفٌ .
- ٢٨ - فَعُولَةُ: صُهُوبَةٌ . ٢٩ - مَفْعَلُ: مَذْخَلٌ . ٣٠ - مَفْعِيلُ: مَزْجَعٌ . ٣١ - مَفْعَلَةُ: مَسْعَاهُ .
- = ٣٢ - مَفْعَلَةُ: مَخْمِدَةٌ . ٣٣ - فَعَالَةُ: بُغَايَةٌ . ٣٤ - فَعَالَةُ: كَرَاهِيَّةٌ .

* [مصادر فعل]

إلا أنَّ الغالب في فعل اللازم، نحو: رَكَعَ على رُكُوعٍ، وفي المُتعدِّي، نحو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وفي الصنائع ونحوها، نحو: كَتَبَ على كِتابَةٍ، (وفي الأضطراب، نحو: حَفَقَ على حَفَقَانِ) ^(١)، وفي

= هذه هي أشهر أئمَّة مصادر الثلاثي، واستدرك عليه ابن الناظم أربعة وأربعين بناءً، وهي:

- ١ - فعل: شُغْلٌ . ٢ - فَعْلٌ: جَمَزَى . ٣ - فَعْلَةٌ: غَلَبةٌ . ٤ - فَعْلَةٌ: غَلَبةٌ .
- ٥ - فَعْلَةٌ: غَلَبةٌ . ٦ - فَعْلَى: غَلَقَى . ٧ - فَعْلَى: غَلَقَى . ٨ - فَعْلَى: غَلَقَى .
- ٩ - فَعْلَى: سُوْدَةٌ . ١٠ - فَعْلَى: حُولَةٌ . ١١ - فَعْلَلٌ: مِنْسُرٌ . ١٢ - فَعْلَلٌ: غَلَوةٌ .
- ١٣ - فَعْلَلٌ: سُخْرَىٌ . ١٤ - فَعْلَلَةٌ: سُخْرَىٌ . ١٥ - فَعْلَلٌ: سُخْرَىٌ . ١٦ - فَعْلَلَةٌ: سُخْرَىٌ . ١٧ - فَعْلَلَةٌ: رَغْوَيَةٌ . ١٨ - فَعْلَلَةٌ: وَفَهَيَةٌ . ١٩ - فَعْلَلَةٌ: رَغْبَوَتٌ .
- ٢٠ - فَعْلَلَةٌ: رَغْبَوَتٌ . ٢١ - فَعْلَوْنٌ: صَبِرَّ . ٢٢ - فَعْلَلَةٌ: تَبَيَّنَ . ٢٣ - فَعْلَلَةٌ: كَبِيرَيَةٌ . ٢٤ - فَعْلَوْنٌ: ثَهْلُوكٌ . ٢٥ - فَعْلَوْنٌ: ثَهْلُوكٌ . ٢٦ - فَعْلَلَةٌ: سُحْفَيَةٌ .
- ٢٧ - فَعْلَلَةٌ: غَشْمَنَةٌ . ٢٨ - فَعْلَلَةٌ: غَشْمَشَيَةٌ . ٢٩ - فَعْلَلَةٌ: مَجْزَىٌ .
- ٣٠ - فَعْلَلَةٌ: هِجْرَاءٌ . ٣١ - فَعْلَلَى: إِهْجَرَىٌ . ٣٢ - إِفْعَلَةٌ: إِهْجَرَاءٌ .
- ٣٣ - فَعْلَلَةٌ: زَمْبَائِيَّةٌ . ٣٤ - فَعْلَلَةٌ: أَهَاهِيَّةٌ . ٣٥ - فَعْلَلَةٌ: رَلِيدَيَّةٌ . ٣٦ - فَعْلَلَةٌ: حَصْوَصَيَّةٌ . ٣٧ - فَعْلَلَةٌ: حَصْوَصَيَّةٌ . ٣٨ - فَعْلَلَةٌ: كَيْثُوتَةٌ . ٣٩ - فَعْلَلَةٌ: شَيْحُورَخَيَّةٌ . ٤٠ - فَعْلَلَى: وَقْبَقَىٌ . ٤١ - فَعْلَلَةٌ: عَيْنَةٌ . ٤٢ - فَعْلَلَةٌ: عَيْنَةٌ .
- ٤٣ - فَعَالَةٌ: رَعَاءَةٌ . ٤٤ - فَعَقَيْلٌ: مَرْمَرَىٌ .

انظر جميع ما استدركه ابن الناظم وغيره في: بغية الطالب (٣٤)، وأئمَّة ابن القطاع (٤٠٩ - ٤١٧)، وشرح اللامنة لابن الناظم (٣٥ - ٣٨)، والارشاف (٢٢١/١ - ٢٢٢)، والمساعد (٦١٨/٢ - ٦٢١).

(١) ليس في ص.

الأصواتِ، نَحْوُ: صَرَخَ على صُرَاخٍ.

وقال المَرأءُ^(١): إذا جاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعَلًا
للْحِجَازِ، وَفُعُولًا لِتَنْجِدُ^(٢).

وَنَحْوُ: هَذِي، وَقَرَى، مُخْتَصٌ بِالْمَنْثُوصِ.

وَنَحْوُ: طَلَبٌ مُخْتَصٌ بِيَفْعُلُ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحَ^(٣)، وَالْعَلَبَ.

* [مَصَادِرُ فَعْلٍ]

وَفَعَلَ الْلَازِمُ^(٤)، نَحْوُ: فَرَحَ عَلَى فَرَحٍ، وَالْمُتَعَدِّي، نَحْوُ: جَهَلَ
عَلَى جَهَلٍ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ، نَحْوُ: سَمِّرَ، وَأَدِمَ^(٥) عَلَى سُمْرَةِ،
وَأَدْمَةِ.

(١) انظر: دقائق التَّصْرِيفِ (٤٤)، وَدِيوانُ الْأَدْبِ (١٣٩/٢)، وَالْمَصَابِحُ الْمُنِيرُ (٦٩٤).

(٢) في ص: إذا جاءَتْ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ عَلَى فَعَلٍ للْحِجَازِ وَفُعُولٍ لِتَنْجِدُ.

(٣) جَلَبَ الْجُرْحُ يَجْلِبُ وَيَجْلِبُ، مِنْ بَابِ ضَرْبِ وَنَصْرٍ: أَخْذُ فِي الْإِلْتَامِ، وَلَا
مَعْنَى لِتَخْصِيصِ الْجَلْبِ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُرْحِ؛ لَأَنَّ جَلَبَ الشَّيْءِ كَذَلِكَ مَسْمُونٌ فِي
مُضَارِعِهِ كَسْرُ الْعَيْنِ وَضَمْنُهَا، فَيَكُونُ كَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ كَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ،
فَحَقَّهُ كَذَلِكَ الْإِسْتِئْنَاءُ. انظر: شِرْحُ الرَّوْضَيِّ (١٥٨/١)، وَالنَّظَامُ النِّيَسَابُورِيُّ (٧٥)،
وَالْمَصَاحِحُ وَالْقَامُوسُ (جَلْبُ).

(٤) هَذَا عَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلَ الْلَازِمِ».

(٥) ظ: سَمِّرَ وَأَدِمَ . بِضمِّ وَكَسْرِ الثَّانِي مِنْهُمَا .

* [مَصَادِرُ فَعْلٍ]

وَفَعْلٌ، نَحْوُ كَرَمٌ عَلَى كَرَامَةِ غَالِبٍ، وَعَظِيمٌ كَثِيرٌ، وَكَرَمٌ نَحْوُهُ^(١).

[ثانيًا: مَصَادِرُ الْمَزِيدِيَّةِ وَالرَّبَاعِيَّةِ]

وَالْمَزِيدُ^(٢) فِيهِ وَالرَّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَنَحْوُ كَرَمٌ عَلَى إِكْرَامٍ.

وَنَحْوُ كَرَمٌ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ، وَكِذَابٌ^(٣).

وَالتَّرَمُوا الحَدْفُ وَالتَّغْوِيضُ فِي نَحْوٍ^(٤): تَغْزِيَةٌ، إِجَازَةٌ

(١) ظ، ص: وَعَظِيمٌ وَكَرَمٌ كَثِيرٌ.

(٢) الأصل: وللمزيد فيه.

(٣) التَّخْفِيفُ قراءةً علي وابن عباس والكساني وعوف الأعرابي وابن منذر وأبي رجاء والأعمش، وقراءة الجمهور بتشديد الدال، وروي الوجهان عن عيسى بن عمر، وروي عن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والماجشون التشديد وضم الكاف . انظر: شواذ ابن خالويه (١٦٨)، والمحتسب (٣٤٨/٢)، وشواذ الكرماني (٢٥٨)، والبحر المحيط (٤١٤/٨).

(٤) قال اليزيدي ٢٧٤ : اعلم أَنَّ في قوله: «وَالتَّرَمُوا الحَدْفُ» إلى آخره نظريين: أحدهما: أَنَّ الْحُكْمَ بِالْتَّرَاهِمِ الْحَدْفُ وَالتَّغْوِيضُ فِي تَغْزِيَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ مُسْلَمٌ؛ بمعنى أنه لا يجوز أن يقال: تَغْزِيَةٌ وَاسْتِجَارَةٌ ، ولكن الْحُكْمَ بِالْتَّرَاهِمِ التَّغْوِيضُ فِي إِجَازَةٍ غَيْرِ مُسْلَمٍ؛ لأنَّه يجوز ترك التَّغْوِيضُ فِي مُصْدَرِ أَفْعَلٍ ، تَقُولُ أَرْبُطُ إِرَاءً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَقَاتَمَ أَصَلَّةَ» [الأبياء: ٧٣، التُّور: ٣٧] .

فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذ، فلا يسوغ القياس عليه.

قلت: الحمل على السائح أولى؛ كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة الثادرة، = وأيضاً نصَّ الْحُكْمُ عَلَى جواز تركه فلا يخالف الصنف، وعلى هذا ذهب القراء إلى أَنَّ

= جواز ترك التَّعْوِيض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه سادًّا مسْدَّاً للناء، وعند سبيوه الجواز مطلقاً ثابت . وقولهم: أربته إرأة، كما ذكرنا، يقوّي الأصحَّ .

والثاني: أنَّ الحذف والتَّعْوِيض في تَعْزِيزِ مبنيان على فرض كونها تفعيلاً، ولا حاجة إلى هذا الفرض؛ إذ هو مُسْتَدِعٌ لما الأصل عدمه؛ أعني الأصل عدم الحذف والتَّعْوِيض، فإذاً الجدير أن يقول: إنَّهَا تَفْعِلَةٌ؛ لئلا يلزِم شِيءَ منها .

فإن قلت: هذا يستلزم أن لا يكون للمقصود من باب فَقْلِ التَّفْعِيلِ .

قلت: لازم أن يكون كذلك؛ لأنَّه يستلزم ما هو خلاف الأصل بلا حاجة، ولا يجوز ارتکاب خلاف الأصل إلَّا لحاجة ماسَّة، فإذاً هذا التَّقدِيرُ تعتَقَدُ . وهذا واردٌ على الرَّمَخْشِريِّ أيضاً، لأنَّ ظاهراً كلامُه يدلُّ على الالتزام مطلقاً، والذي يفضي منه العجب أنَّ المصطف أورد هذا على الرَّمَخْشِريِّ في شرح المفضَّل وارتکبه ههنا، فكانَه نسي عدم استقامته . والله أعلم . وأقول: ذهب الخليل وسبويه إلى أنَّ (فَقْل) الأجوف مصدرُه على (إِتَّفَعَلَةٍ) بحذف ألف المصدر والتَّعْوِيض عنها بناءً في آخره .

وذهب الأخفش والقراء إلى أنَّ مصدره على (إِفَالَة)، بحذف العين .

وعلى كُلِّ من المذهبين جمهورٌ، وأرى الثاني أقرب .

ومثل هذا يُقال في (استفعل) الأجوف نحو الاستقامة والاستبابة .

فعلى مذهب الخليل وسبويه المحذوف ألف المصدر، فهو على إِسْتَفْعَلَةٍ، وعلى مذهب الأخفش والقراء المحذوف العين، فهو على إِسْتَفَعَالَةٍ .

وأيضاً (فَقْل) فإن كان صحيحاً اللام غير مهموزها فمقيسه (تفعيلٌ)، وجاء فيه (تَفْعِلَةٌ) كثيراً، نحو: كرم تكريماً وتكرمةً .

وإن كان مهموز اللام فكلاهما، أقصد (تفعيلٌ وتَفْعِلَةٌ)، كثير فيه، نحو: جزاً تجزيئاً وتجزئةً .

وإن كان معتلَّ اللام فال المقيس فيه (تَفْعِلَةٌ)، وجعل (تفعيلٌ) من المسموع الشَّاذَّ، =

واستِجَازَةٌ^(١).

ونَحُو: ضَارَبَ عَلَى مُضَارِبَهُ وَضَرَابَهُ . وَمَرَأَهُ^(٢) شَادَّ، وَجَاءَ^(٣) قِيَنَالُ^(٤) .

ونَحُو: تَكَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ، وَجَاءَ: تِمَلَاقٌ .
وَالبَاقِي وَاضِعٌ .

ونَحُو: التَّرْدَادُ، وَالتَّجْوَالُ^(٥) ، وَالجَهِينَيُّ،

= وَقِيلٌ: موقوف على الضَّرُورة، نحو: لَبِي تَلِيهَّ، وَسُمِعَ: نَزَى نَزِيَّاً .

انظر: الكتاب (٤/٨٣)، ومعاني الفَرَاءِ (٢/٢٥٤)، والمقتضب (١/٢٤٣)،
والمنصف (١/٢٩١)، والتبصرة والتذكرة (٢/٧٧٥)، وشرح المفصل لابن يعيش
(٦/٥٨)، ولابن الحاجب (١/٦٣٢)، والممعن (٢/٤٩٠) .

(١) ص: وإجارة واستجارة . بالرَّاءِ المهملة .

(٢) مَرَأَهُ: مثقل مِرَاءَ، وهو المجادلة .

(٣) ص: وقد جاءَ .

(٤) ذكر الميداني في نزهة الطرف ٢١، وركن الدين في شرح الشافية ٤٨٦، والبيزدي
في شرحها كذلك ١/٢٧٦: أَنَّ قِيَنَالَ كَفِيَّاً فِي قَائِلَ لِغَةِ أَهْلِ الْيَمْنِ .

وقالوا: إِنَّ هَذَا قِيَاسٌ مِنْ قَالٍ فِي نَحْوِ كَذَابٍ: كَذَابٌ .

وقالوا: إِنَّ فِيَالاً مَفْرَعٌ عَنْ فِيَالِي، وَمَمَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ سَبِيُّوهُ، وَالْمِبَرَدُ .

وانظر: الكتاب ٤/٨٠، والمقتضب ٢/٩٨، والأصول ٣/١١٦، والتمكمة
٥١٦، ونزهة الطرف للميداني ١٧٩، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٦٢٨،
ولابن يعيش ٦/٤٨، وشرح الشافية للبيزدي ١/٢٧٦، وركن الدين ٤٨٦ .

(٥) يرى الكوفيون أَنَّ التَّقْعِيلَ مِنْ مَصَادِرِ فَعَلٍ . انظر: الرَّضِيٌّ ١/١٦٧، وَالمساعِدُ =

وَالرَّمِيَا^(١) لِلتَّكْثِيرِ.

[مثال: المصدر الميمي]

* [المَصْدَرُ الْمِيمِيُّ مِنَ الْثَلَاثَيِّ الْمُجَرَّدِ]

ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضًا^(٢) على: مفعّل قياساً مطرداً، كمُقتل، ومضرّب.

وَأَمَا مُكْرِمٌ، وَمَعْنُونٌ، وَلَا غَيْرَهُما، فَنادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ
جَمِيعاً^(٣) لِمُكْرِمَةٍ وَمَعْنُونَةٍ^(٤).

= ٦٢٨، والارتفاع ١/٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٦.

(١) جاء في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي (٨٦٣): قال العمراني: سأله صاحب الكشاف فقلت: الفيقيهل هو على قياس أم مقصورة على السماع؟ فقال: هو كثير الاستعمال، فيبني أن يكون قياساً، وفي جمهرة ابن دريد (١١٩٢/٢): ليس لمولد أن يبني ذلك، إلا ما بنت العرب وتكلمت به، ولو أجزى ذلك لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفت إلى ما جاء في شرح المفصل إلا أن يجيء به شعر فصيم.

(٢) ظ: أَيْضًا مَفْعُلٌ، كَمْقَلٌ وَمَضْرِبٌ وَمَشْرِبٌ قِيَاسًا مُطْرِدًا .

(٣) ظ: جمع مكرر مه و معونة .

(٤) مذهب جمهور البصريين أنَّه ليس في الكلام (مُفْعَلٌ) بغير الهاء أَبْيَةً، لا مفرداً ولا جمِعاً، ولا حَجَّةٌ عندهم فيما سمع؛ لأنَّه لم يرد إلَّا في أشعار نادرة، وما جاء على (مُفْعَلٍ) أَزْوَلَهُ بِأَنَّه مِنَ حذف تأوه لضرورة الشِّعرِ. وتبعدُهم ابن جنكي في الخصائص (٢١٢/٣)، والمحتسب (١٤٤/١)، وأَبْن عصافور في الضرائر (١٣٧).
وأَبْيَةُ الْكِسَائِي مفرداً، وقال: (تَكْرُمٌ وَمَعْزُونٌ) حرفاً نادران، ولا يقاس عليهما. وقال: المُكَرَّمُ: المُكَرَّمَةُ؛ واحدة المكارم.

= وهو عند الفراء جمع لما فيه النساء على حد تمر وتمرة . وتبعد أبو علي في التكملة (٥٢٦) ، وابن جنبي في المنصف (٣٨٠/١) ، وابن عصفور في الممتع (٧٩/١) .

ونسب هذا المذهب ، أقصد مذهب الفراء ، إلى الأخفش في اللسان والتابع (يسر) . وأرى أن هذه النسبة غير صحيحة ، وأظن أن صاحبي اللسان والتابع قد غلطوا في فهم كلام الجوهرى في الصحاح (يسر) . قال الجوهرى : «وقرأ بعضهم: فنظرة إلى ميسيه، بالإضافة . قال الأخفش: وهو غير جائز؛ لأنَّه ليس في الكلام مفعُلٌ بغير الهاء، وأمَّا مكرُّمٌ ومؤْونٌ فهما جمع مكرُّمة ومؤْونة» . وال الصحيح أن يكون قبل قوله: «أمَّا مكرُّمٌ ومؤْونٌ» نقطة ، وليس فاصلة ، فيكون هذا من كلام الجوهرى يوافق فيه الفراء ، وليس استمراً لكلام الأخفش؛ لأنَّه قال في معانٍ (٣٨٩/١): «وقرأ بعضهم: ميسيه، وليس بجائزه؛ لأنَّه ليس في الكلام مفعُلٌ» . ونسب ابن سيده ، كما في الثاج (يسر) ، مذهب الفراء إلى المبرد أيضًا .

انظر هذه المسألة في: الكتاب (٤/٩٠ - ٢٧٣) ، ومعاني الأخفش (١/٣٨٩) ، ومعاني الفراء (٢/١٥٢) ، والتكميلة (٥٢٧ - ٥٢٦) ، والمنصف (١/٣٠٨) ، والمحتسب (١/١٤٤) ، والخصائص (٣/٢١٢) ، وليس (٤٧ - ٤٨) ، وإصلاح المنطق (٢٢٢ - ٢٢٣) ، وأبنية ابن القطاع (٩٧) ، والممتع (١/٧٩) ، والتسهيل (٩) ، وبغية الطالب (٤٠ - ٤٤) ، والمساعد (٢/٦٣٦) ، والرَّاضي (١/١٦٨ - ١٦٩) . وشرح شوادر الشافية (٦٨ - ٦٩) .

وقوله: أمَّا مكرُّمٌ ومؤْونٌ إشارة إلى قول أبي الأخزير الجمانى:
مروانُ يا مروانُ لل يوم التّي ليوم رفوع أو فعالٍ مكرُّمٌ

= إلى قول جميل بثينة:

* [المَصْدُرُ الْمِنْبَرِيُّ مِنْ غَيْرِ التَّلَاثَيِّ]

ومن غيره جاء على زينة المفعول كمحرج، ومستخرج، وكذلك الباقى.

[رابعاً: محى المصدر على زينة مفعول]

وأما ما جاء على مفعول، كالمنسوب، والمسور، والمجلود،
والمفتون^(٥)، فقليل . وفاعلة، كالخافية،

= بشين الرمي لا إِنْ لَأَنْ لَزَمْتِه على كثرة الواشين أي معون

(٥) حمل (المفتون) في قوله تعالى: «بِأَيْمَكُمُ الْمُفْتُونُ» [القلم: ٦] في تأويله على أنه بمعنى الفتنة .

وقد ذكروا في توجيه هذه الآية أوجهها، وهي:

الأول: أنَّ الباء مزيدة في المبتدأ كزيادتها في حسبك زيد، والمعنى: أيكم المفتون . وإلى هذا ذهب قتادة وأبو عبيدة؛ وضُعفت من حيث إنَّ الباء لا تزاد في المبتدأ إلَّا في (حسبك) فقط .

الثاني: أنَّ الباء بمعنى في، كقولك: زيد بالبصرة، أي: فيها، والمعنى: في أي فرق أو طائفة منكم المفتون . وإليه ذهب مجاهد والفراء، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة: «في أيكم المفتون» .

الثالث: أنَّه على حذف مضارف، أي: بأيكم فتن المفتون، فحذف المضاف وأقيم المضاف إلى مقامه، وبالباء سبيبة . وإليه ذهب الأخفش .

والرابع: أنَّ المفتون مصدر كالمعقول والمسور . وإليه ذهب الحسن والضحاك والأخفش أيضًا .

انظر: معاني الفراء (١٧٣/٣)، ومعاني الرجاح (٢٠٤/٥)، ومجاز القرآن =

والعَاقِبَةُ^(١)، وَالبَاقِيَةُ، وَالكَادِبَةُ، أَقْلُ^(٢).

[خامسًا: مصادِرُ الْرِّبَاعِيِّ الْجَنِدِيُّ]

وَنَحْوُ: دَخْرَاجٌ عَلَى دَخْرَاجَةٍ، وَدَخْرَاجٌ، بِالْكَسْرِ^(٣)، وَنَحْوُ:

= (٢٦٤/٢)، وَالدُّرُّ المصنون (٤٠١/١٠)، وَالبحر المعحيط (٣٠٩/٨).

(١) جاءت العاقبة بمعنى العقب، والباقيه بمعنى البقاء، قال تعالى: «فَهُنَّ رَقَدُهُمْ مِنْ كَافِرَتِهِ» [الحاقة: ٨]، والكاذبة بمعنى الكذب، قال تعالى: «أَتَيْنَ لَوْقَنَّا كَاذِبَةً» [الواقعة: ٢].

وقد يأتي اسم المصدر على فاعلة، كالفاصلة بمعنى الإفضال، والعافية بمعنى المعافاة، والدَّالَّة بمعنى الإدلاء.

انظر هذه الأمثلة وغيرها في شرح اليزدي ٢٨٣/١، والكامن للمبرد ١٢١/١، ورغبة الأمل للصياغي ٨٢/٢، واللسان (عفا).

(٢) الأصل: فأقل.

(٣) تُوهم المقارنة بين الدَّخْرَاجَةُ والدَّخْرَاجُ في قوله: «وَنَحْوُ: دَخْرَاجٌ عَلَى دَخْرَاجَةٍ، وَدَخْرَاجٌ» تماثلهما في الورود، وليس كذلك؛ لأنَّ فُلَلًا في غير المصاعد غير مطردة، ولا يشيع شيعَ فُلَلَةً، وفي الكتاب ٨٥/٤: «اللَّازِمُ الَّذِي لَا ينْكَسُ عَلَيْهِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى فُلَلَةً».

وذكر السيرافي ٣٦١/٥، والصياغي في التبصرة ٢/٧٧٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/٦، والأندلسي في المحصل في شرح المفصل ١١٨/٢، وابن عقيل في المساعد ٦٢٧/٢، والأزهري في التصريف ٧٦/٢، والصبان في حاشيته على الأشموني ٣٠٧/٣: أَنَّه لَمْ يُسْمَعْ فِي مَصْدَرِ دَخْرَاجٍ: دَخْرَاجٌ.

وأثبته مسموعًا ابن خالويه في ليس ٦، وابن جنبي في المنصف ١٤/١ =

زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ وَزِلْزَالٍ، بِالفتحِ والَّكْسِ^(١).



= وغيرهـما، وهو في اللسان (درج).

(١) قالوا: إنما جاز فتح أول (فُعْلَال) في المضاعف قصداً للتخفيف، لنقل التضعيف، ولنقل كسر الحرف الأول من الكلمة، والأكثر كون (فُعْلَال) بالفتح معيناً به عن اسم الفاعل، نحو: وَسَاوِسٌ، بمعنى مُؤْسِسٌ وَقَضَاضٌ، بمعنى مُقْضِضٌ، أي كاسـرـ، يرجـحـ ذلكـ مجيـءـ الفـعـلـالـ مـوـصـوـفـاـ فيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ: «مـنـ شـرـ الـوـسـاـيـنـ الـخـتـائـينـ» [الثـانـيـةـ: ٤ـ]ـ،ـ وـالـأـوـصـافـ لـلـذـوـاتـ لـلـأـحـدـاتـ،ـ بـلـ الـوـصـفـيـةـ أـصـيلـةـ فـيـ (الفـعـلـالـ)،ـ وـالـمـصـدـرـيـةـ غـرـبـيـةـ فـيـهـ،ـ مـعـتـنـعـةـ مـنـهـ.

انظر: إصلاح المنطق (٢٢١)، وشرح الكافية الثانية (٤/٢٢٣٦)، والتصريح (٢/٧٦)، وأشباه السيوطي (٧/١١).

[اسم المرأة والنوع]

* [اسم المرأة]

والمرأة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على فعلة، نحو: ضربة، وقتلة.

* [اسم النوع]

وبكسر الفاء للنوع، نحو: ضربة، وقتلة.

وما عداه على المصدر المستعمل، نحو: إنآخرة، فإن لم تكن تاء زيتها.

وأيتها إثيانة، ولقيتها لقاءة: شاد.



[أسماء الزَّمَانِ والمَكَانِ]

* [أَوَّلًا : مِنَ الْثَّالِثِي]

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارِعٌ مفتوح العين أو مضمومها،
وَمِنَ الْمَنْفُوصِ عَلَى مَفْعِلٍ، نَحْوُ : مَشَرِبٌ، وَمَقْتُلٌ، وَمَرْمَى .
وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمَثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ، نَحْوُ : مَضَرِبٌ، وَمَوْعِدٌ .

* [ما جاءَ مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ] ^(١)

وَجَاءَ : الْمَنْسِكُ، وَالْمَاجِزُرُ، وَالْمَنْبِتُ، وَالْمَطْلُعُ، وَالْمَشْرِقُ،

(١) شَذْ بَكْسِرٍ وَحْدَهُ، وَكَانَ قِيَاسُهُ الْفَتْحُ لِانْضَامِ عَيْنِ مُضَارِعِهِ : مَشَرِقٌ، وَمَغْرِبٌ،
وَمَجَزُرٌ، وَمَسْنَقْطٌ، وَمَنْبِتٌ، وَمَرْفِقٌ، وَمَسْنَجِدٌ، وَمَظَاهِرٌ .

وَشَذْ بَكْسِرٍ مَعَ سَمَاعِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْفَتْحُ؛ لَأَنَّ عَيْنَ مُضَارِعِهِ مَفْتوحَةٌ : مَنْسِكٌ،
وَمَفْلِعٌ، وَمَفْرِقٌ، وَمَسْكِنٌ، وَمَحْشِرٌ، وَمَنْبِضٌ، وَمَشِيرٌ .

وَبَكْسِرٍ مَعَ سَمَاعِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْفَتْحُ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّ عَيْنَ مُضَارِعِهِ مَفْتوحَةٌ :
مَجْمِعٌ، وَمَؤْجَلٌ، وَمَوْضِعٌ، وَمَوْقِعٌ، وَمَرْعِعٌ .

وَأَمَّا : مَجْلٌ، وَمَدِبٌ، وَمَقْبِرٌ؛ فَقَدْ سَمِعَ فِي مُضَارِعِهِ الضَّمُونُ وَالْكَسْرُ، فَهُوَ
شَادَّةٌ عَلَى لِغَةِ الضَّمِّ فِي مُضَارِعِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى لِغَةِ الْكَسْرِ .

وَشَذْ بَفْتَحٍ مَعَ سَمَاعِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْكَسْرُ، لِانْكِسَارِ عَيْنِ مُضَارِعِهِ : مَرْأَةٌ،
وَمَفْنَرَةُ السَّيْفِ . وَسَمِعَ الضَّمِّ فِي : مَقْبِرَةٌ، وَمَشْرُقَةٌ، وَمَرْزُعَةٌ . وَكَانَ حَقُّهَا الْفَتْحُ .

وَلَمْ يَشَذْ مِنَ الْمَعْتَلِ إِلَّا : مَأْوِيُ الْإِبَلِ، وَمَأْفِيُ الْعَيْنِ، وَكَانَ حَقُّهُمَا الْفَتْحُ . =

والْمَغْرِبُ، وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْقِطُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَرْفِقُ^(١)، وَالْمَسْجِدُ، وَالْمَنْخِرُ.

وَأَمَّا مِنْخِرُ فَرْعَةٌ، كَمِثْنَ، وَلَا غَيْرَهُما^(٢).

وَنَحْوُ الْمَظِئَةِ، وَالْمَقْبِرَةِ فَتَحَا وَضَمَّاً، لِيُسْ بَقِيَاسِ^(٣).

* [ثانية من غير الثلاثي]

وَمَا عَدَاهُ فَقَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ.



= انظر: أدب الكاتب (٤٤٥ - ٤٤٦ ، ٤٤١)، واصلاح المنطق (١٢١ ، ١٢٨ ، ٤١٨)، والمشوف المعلم للعكري (٣٤٠/١)، وشرح المفضل لابن يعيش (١٠٧/٦)، والتسهيل (٢٠٨)، وشرحه لابن عقيل (٦٣٤/٢)، وللسليطي (١٦٦٢/٢)، وشرح اللامية لابن الناظم (٥٢ - ٥٥)، والرَّاضِي (١٨٣/١)، والارتلاف (٢٢٩/١ - ٢٣٠).

(١) ليست في ص.

(٢) مِنْخِرُ فَرْعَةٌ عن مِنْخِرِ بفتح العين، وهو الألف أو ثقه، ومتى فرغ عن مِنْخَنِ اسم فاعل من أثنتَ، انظر: الكتاب ٤/٢٧٣، وليس ٣، وأدب الكاتب ٥٥٥، واصلاح المنطق ٢١٨، وديوان الأدب ٣٠٣/١، والمزهر ٥٠٢.

(٣) قوله: فَتَحَا وَضَمَّاً يعني بهما باء المقبرة؛ أَمَّا فَتَحُهَا فَلِيُسْ بَقِيَاسِ لِكُونِهَا جاءت بالباء على مفعولة، والقياس في الزَّمان والمكان والمصادر مجتبها على المفعول بلا تاء، وأَمَّا الضَّمُّ فَلِيُسْ بَقِيَاسِ أَيْضًا لِكُونِهَا مُضارعًا على يَقْبُرُ بضم العين، وقياسه المفعول، بفتح العين، ففي ضمها في المقبرة خروج عن القياس مرتين، إلحادي التاء، وضم العين . انظر: شرح الرَّاضِي ١/١٨٦ ، واليزدي ٢٩٢ .

[اسم الآلة]

الآلة على: مِفْعَلٌ، وَمِفْعَالٌ، وَمِفْعَلَةٌ^(١)، كَالْمِحْلَبٍ^(٢)، وَالْمِفْتَاحُ،
وَالْمِكْسَحَةُ.

وَنَحُوا: الْمُسْنَطُ، وَالْمُنْخَلُ، وَالْمُدْقَ، وَالْمُدْهَنُ، وَالْمُكْحُلَةُ،
وَالْمُحْرُضَةُ، لِيس بِقِيَاسٍ^(٣).

(١) قيل: القياسي في أسماء الآلة مِفْعَلٌ وَمِفْعَالٌ، وأمّا مِفْعَلَةٌ فسماعي . وقيل: مِفْعَلَةٌ فَزَعٌ
مِفْعَلٌ . وقيل: مِفْعَلَةٌ فَزَعٌ مِفْعَلٌ، وَمِفْعَلٌ فَزَعٌ مِفْعَالٌ . وعليه: فاسم الآلة أصله هو
مِفْعَالٌ فقط . وقال نظام الدين التيسابوري في شرحه على الشافية: «هذه الأوزان الثلاثة
قياسية لا من حيث إنَّه يجوز أن يشتق كلُّ منها من أيِّ فعل اتفق، وإن لم يُسمَّ، بل
من حيث إنَّ كُلُّ منها، إنْ كان قد ورد به السَّماع في فعل معنَّ، يمكن أن تطلق تلك
الصيغة على كلِّ ما يمكن أن يُستَعَن به في ذلك الفعل، كالمفتاح، فإنَّ كُلَّ ما يمكن
أن يفتح به البيت يُسمَّ مفتاحاً، وإن لم تكن الآلة المخصوصة بذلك حاضرة».

انظر: شرح الجاربردي ٧٢، والنسيابوري ٨٩، واليزدي ٢٩٤ .

(٢) ص: نحو الم محلب . وفي ظ: نحو م محلب ، ومفتاح ، ومكسرة .

(٣) قال الجاربردي (٧٣): «لَمْ يُرِدْ بقوله: (ليس بقياس) كون الصيغة سماعية، بل أراد
أَنْ مضموم العين والعين ليس كأخواته في جواز الإطلاق على كُلَّ آلة، وإنما هي
أَسْمَاء لآلات مخصوصة».

وقال المصطفى في شرحه (١٣/ب): «وَمَا جاء مضموم العين والعين، نحو:
الْمُسْنَطُ وَالْمُنْخَلُ، فَأَسْمَاء لآلات مخصوصة باعتبار أصل الفعل ليست بقياس، ومن =



= ثم قال سيبويه رحمة الله: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية. يريد أن الجاري على الفعل ليس مختصاً بالمة مخصوصة، وهذه مختصة، فلا تقول: مذهبن، إلا للألة التي جعلت للذهب، ولو جعلت الذهب في وعاء غيره لم يسم مذهبنا، وكذلك المكحولة، ونحوها، بخلاف ما تقدم من المكستحة وغيرها. والمستخط والمستخط والسعيط: الإناء يجعل فيه السعوط. أي: الدواء الذي يُستنشق بالأنف.

والمحرضة: الوعاء الذي يجعل فيه الحرض، أي: الأسنان. وقيل: الحرض: وهو نجيل الشياخ، وقيل: من الحمض، وقيل: هو الأسنان. انظر: اللسان (سعط، حرض).

[المصقر]

* [حد المُصقر]

المُصقر: المزيد فيه ليدل على تقليل^(١).

(١) التقليل يشمل تقليل العدد، كقولك: عندي دريهمات، أي أعدادها قليلة، وعبروا عن هذا بتقليل ما يتوهم كثيراً، وذكروا أنه مخصوص بالمقادير .
ويشمل تقليل ذات المصقر بالتحقير، وعبروا عنه بتحقير ما يتوهم عظيماً،
قولك: رجيل وكلب .

ويشمل تقليل المسافة أو الزمان، وعبروا عنه بتقريب ما يتوهم بعيداً مكاناً أو زماناً،
ومنه: فوق الأرض، ودون السقف ؟ وعده الرضي من قبيل تقليل ذات المصقر ،
وقال: الغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان قرب مظروفهما ميناً أضيفاً إليه .
كما رأى الرضي أيضاً أنه من قبيل تقليل ذات المصقر مجازاً الصغير المفيد
للسقة والتلطف، كقولك: يا بني ويا أخي، والتتصغير المفيد للملاحة، كقولك:
لعيق وملتح . وعلى عد الرضي التتصغير المفيد للسقة والتلطف والملاحة من تقليل
ذات المصقر ، ولو مجازاً، فلا يستدركان على المصقر ، وبيق الكلم في التتصغير
المفيد للتنظيم، وقد قال به الكوفيون، وذلك نحو دُونية للموت، وهي الداهية
أعظم الدواهي ، وتأول البصريون ما ورد من ذلك بتأويلات بسطتها شروح الشافية .
وانظر: شرح الشافية للرضي ١٩٠/١ ، وللبيزدي ٢٩٨ ، ولكمال الدين الفسوسي
٩٤ ، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي ٥١/٢ .

* [طريق تصغير المتمكن]

فالمتمكن يُضم أوله ويُفتح ثانية، وبعدهما ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدها في الأربعة إلّا في تاء التأنيث، وألفي^(١) (التأنيث)، والألف والثُّون المشبهتين بهما^(٢)،

(١) ظ، ص: وألفيه.

(٢) الألف والثُّون المشبهتان بالفي التأنيث هما كل ألف ونون زائدتين بعد ثلاثة أحرف فصاعداً في آخر اسم لم يجمع على مفاعيل وшибه.

قال الغزي في حاشيته على الجابريري (٧٧): «وجه الشبه امتناع دخول تاء التأنيث عليهمما، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكور، كما أنّ المذكور في مرضى وحرماء كذلك، وكون الرّائدتين في نحو سكران مختصتين بالمذكور، كما أنّ الرّائدتين في نحو حرماء مختصتان بالمؤنث، والشّبه الذي يفوت بقواته التأثير هو الامتناع من التاء».

وقال ابن النّاظم في بغية الطّالب (٤٩) استدراكاً على قول المصتف: «والألف والثُّون المشبهتين بهما». قال: «أمثال منه أن يقول: والألف والثُّون المزيدتين فيما لم يجمع على فَعَالين . وذلك نحو: سكران وسكيران، وعشمان وعشيمان، بخلاف نحو: سيرحان وبيرهان وسلطان مما جمع على فَعَالين ، فإنّه يكسر منه ما بعد ياء التّصغير نحو: سُريحين وبُريهين وسلطين، حملًا على قولهم: سَرَاحِن وَتَرَاهِن وَسَلَطِن».

وقال الرّاضي (٢٠١/١): «إِنَّ التَّحَاةَ قَالَا فِي تَعْرِيفِ الْأَلْفِ وَالثُّوْنِ الْمُشَبَّهَتِينِ بِالْفِ التَّأْنِيْثِ: كُلَّ مَا قَلْبَ الْفَهُ فِي الْجَمْعِ يَاءٌ فَاقْلِبُهَا فِي التَّصْغِيرِ أَيْضًا يَاءٌ، وَمَا لَمْ تَقْلِبْ فِي التَّكْسِيرِ فَلَا تَقْلِبْ فِي التَّصْغِيرِ، وَهَذَا رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ، وَلَا يَقْرَدُ ذَلِكُ فِي طَرْبَانِ، لِقولِهِمْ: طَرْبَانُ وَظَرْبَانُ، وَمَا لَمْ يُعْرَفْ هُلْ قَلْبَ الْفَهُ فِي التَّكْسِيرِ أَوْ لَا، اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ السِّيرَافِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ: لَا تَقْلِبَ الْفَهُ حَمْلًا عَلَى بَابِ سَكْرَانِ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَ: الْأَصْلُ دُمُّ التَّغْيِيرِ، وَأَنْ يَقُولَ: الْأَصْلُ حَلْمُ الْعَلَى الْأَكْثَرِ، تَغْيِيرٌ». وَانْظُرْ: الْكِتَابُ (٤٢١/٣)، وَالْمَقْتَضِبُ (٢٦٦/٢)، =

وألفٍ، أفعالٍ جمـعاً^(١).

* [حُكْمُ تصغيرِ الخامسـي]

ولا يُزداد على أربعة، فلذلك لم يجئ في غيرها إلا: فعلٌ، وفعيلٌ وفعينيلٌ، وإذا صُرّحَ الحـمـاسـي^(٢) - على ضعفـهـ - فالـأـولـيـ حـذـفـ الـخـامـسـيـ، وـقـيـلـ: ما أـشـبـهـ الزـائـدـ، وـسـمـعـ الـأـخـفـشـ: سـقـيرـ جـلـ^(٣).

= والأصول (٤٠/٣)، والتـبـرـةـ (٦٩٤/٢)، وـشـرـحـ الـبـرـديـ (٣٠١/١).

(١) قيد المصـنـفـ فيـ المـتنـ الـأـلـفـ بـقولـهـ: (أـلـفـ أـفـعـالـ جـمـعاـ). قال الفـزـيـ فيـ حـاشـيـتـهـ علىـ الجـارـيرـدـيـ (٧٨): (تـبـعـ فـيـ هـذـاـ التـقـيـدـ الـجـزـوليـ، وـقـدـ أـنـكـرـهـ الشـلـوـبـيـنـ). قال: هـذـاـ خطـاءـ؛ لأنـ سـيـوـيـهـ قـالـ: إـذـاـ صـفـرـتـ أـفـعـالـاـ، اـسـمـ رـجـلـ، قـلتـ: أـفـيـعـالـ، كـمـاـ تـصـفـرـهـاـ قـلـ أنـ يـكـونـ اـسـمـاـ. وـعـلـىـ الإـطـلـاقـ مـشـيـ اـبـنـ مـالـكـ، بلـ صـرـحـ بـالتـعـيمـ، عـلـىـ مـاـ فـيـ بـعـضـ نـسـخـ التـسـهـيلـ، وـهـيـ نـسـخـةـ الـبـاهـ الرـقـيـ، فـقـالـ: جـمـعاـ أوـ مـفـرـداـ، أـيـ: بـأـنـ سـُـيـ بـهـ؛ لأنـ المـفـرـدـ لاـ يـتـصـورـ تـمـثـيـلـهـ، عـلـىـ قـوـلـ الـأـكـثـرـيـنـ، إـلـاـ بـمـاـ يـسـمـيـ بـهـ مـنـ جـمـعـ، لأنـ أـفـعـالـاـ عـنـدـهـمـ لـمـ تـثـبـتـ فـيـ المـفـرـدـاتـ، وـبـيـزـمـةـ أـعـشـازـ، وـثـوـبـتـ أـخـلـاقـاـ أوـ اـسـمـاـ، عـنـدـهـمـ مـنـ الوـصـفـ بـالـجـمـعـ. قال المـرـادـيـ: فـإـنـ قـلـتـ: إـذـاـ فـرـعـانـاـ عـلـىـ مـذـهـبـ مـنـ أـثـيـهـ فـيـ المـفـرـدـاتـ فـهـلـ يـصـفـرـ عـلـىـ أـفـيـعـالـ أوـ أـفـيـعـيلـ؟ قـلـتـ: مـقـنـصـيـ إـطـلـاقـ النـاظـمـ وـقـوـلـهـ فـيـ التـسـهـيلـ: (جـمـعاـ أوـ مـفـرـداـ) أـنـهـ يـصـفـرـ عـلـىـ أـفـيـعـالـ، وـمـقـنـصـيـ مـنـ قـيـدـ بـالـجـمـعـ، كـأـبـيـ مـوسـىـ، يـعـنـيـ الـجـزـوليـ، وـابـنـ الـحـاجـبـ، أـنـهـ يـصـفـرـ عـلـىـ أـفـيـعـيلـ).

وـانـظـرـ: شـرـحـ المـقـدـمـةـ الـجـزـوليـةـ الـكـبـيرـ للـشـلـوـبـيـنـ (١٠١٧/٣)، وـالـتـسـهـيلـ (٢٨٤)، وـتـوـضـيـحـ الـمـقـاصـدـ وـالـمـسـالـكـ (٩٩/٥).

(٢) الـخـمـاسـيـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ، وـيـقـصـدـ المـصـنـفـ هـنـاـ ثـالـثـهـ، وـهـيـ: ثـلـاثـيـ بـزـيـادـتـيـنـ، وـرـبـاعـيـ بـزـيـادـةـ، وـخـمـاسـيـ أـصـالـةـ. وـلـكـلـ مـنـهـاـ طـرـيقـ مـعـلـومـ فـيـ تـصـفـيـرـهـاـ.

(٣) ضـبـطـتـ الـجـيـمـ منـ سـفـيرـ جـلـ بـالـفـتـحـ فـيـ الـكـتـابـ (٤١٧/٣)، وـشـرـحـ الشـافـيـةـ لـلـنـظـامـ الـنـيـساـبـورـيـ (٩٤)، وـلـلـرـاضـيـ (٢٠٥/١)، وـلـلـطـفـ الـلـهـ الـغـيـاثـ (١٠٩/١)، وـكـمـالـ =

* [ما يردُه التَّصْفِيرُ إِلَى أَصْلِهِ]

وَرِدَ نَحْنُ: بَابٌ، وَنَابٌ، وَمِيزَانٌ، وَمُؤْقَظٌ، إِلَى أَصْلِهِ؛ لِذَهَابِ
الْمُفْتَضِيِّ، بِخَلَافٍ^(١): قَائِمٌ، وَتُرَاثٌ، وَأَدَدٌ^(٢). وَقَالُوا: عَيْنِدٌ لِقَوْلِهِمْ:

= الدِّينُ الْفَسُوْيِّ (١٠١). وَرَوَى سَيِّدُوهُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَحْقَرًا الْخَمَاسِيَّ بِلَا
حَذْفٍ لِحَقْرَهِ عَلَى زَنَةِ دُسْتِيرٍ، أَيْ لِكَانَ يَقُولُ: سُقْنَيْ جَلٌّ، بِإِسْكَانِ الْجِيمِ، وَهِيَ
كَذَلِكَ بِالْإِسْكَانِ فِي شَرْحِ الْحُجَّةِ لَابْنِ الْوَرْدِيِّ (٤٠١).

وَالْجِيمُ بِالْكَسْرِ فِي النُّسْخِ الْمُعْتَمِدَةِ فِي تَحْقِيقِ الشَّافِيَّةِ (٣٢)، وَشَرْحُهَا لِرَكْنِ
الْدِّينِ (٣١)، وَالْجَارِبَرْدِيِّ (٧٩)، وَقَرْهُ سَنَانِ (٢١٥)، وَالْأَنْصَارِيِّ (٥٣)،
وَالْيَزْدِيِّ (٣٠٦). وَيَرِى الرَّاضِيُّ (٢٠٥/١) أَنَّ الْمَقْصُودَ بِسَمَاعِ الْأَخْفَشِ هُوَ إِثَابَ
الْأَحْرَفِ الْخَمْسِ فِي التَّصْفِيرِ، وَلِيُسَمِّيَ كَسْرَ الْجِيمِ.

(١) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «لَمْ يَخَالِفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا أَبُو عَمْرِ الْجَرْمِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ
يَقُولُ: قُوَّتِلَ وَبُوَيْتَ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةِ . قَالَ: لَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي قَاتِلٍ وَبَاعِثٍ إِنَّمَا كَانَ لِاعْتَلَالِ
الْعَيْنِ بِوَقْعِهِ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ وَكَانَتْ مَجاوِرَةً لِلْطَّرْفِ فَهُمْزُوهَا عَلَى حَدِّ الْهَمْزَةِ
عَطَاءً وَكَسَاءً، وَأَنْتَ إِذَا صَعَرْتَ زَالَتِ الْأَلْفُ فَعَادَتِ الْهَمْزَةُ إِلَى أَصْلِهَا مِنْ الْوَاوِ
وَالْيَاءِ عَلَى حَدِّ عُودِهَا فِي مُتَعَدِّدٍ وَمُتَزَّدِّ، وَسَيِّدُوهَا وَأَصْحَابُهَا اعْتَمَدُوا عَلَى قَوْةِ الْهَمْزَةِ
هُنَّا بِشُوَّهَتِهَا فِي التَّكْسِيرِ، نَحْوَ قَوَافِي وَبِوَاعِعٍ» وَالْتَّصْفِيرُ وَالْتَّكْسِيرُ مِنْ وَاً وَاحِدٍ .

انْظُرْ: النَّكْتَ (٩٣٦/٢)، وَشَرْحُ المَفْصِلِ لَابْنِ يَعِيشَ (١٢٣/٥)، وَالْمَحْصُلِ
فِي شَرْحِ الْمَفْصِلِ لِلأنْدَلُسِيِّ (٤٠/٢)، وَشَرْحِ الشَّافِيَّةِ لِلرَّاضِيِّ (٢١٥/١).

(٢) أَدَدُ: أَبُو قَبِيلَةِ مِنِ الْيَمَنِ، جَدُّ جَاهِلِيِّ، وَهُوَ أَدَدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ كَهْلَانَ بْنُ سَبَّا بْنِ حَمِيرِ .
قَالَ فِي الصَّحَاحِ: (أَدَدٌ): «وَالْعَرَبُ تَصْرِفُ أَدَدًا، جَعَلُوهُ بِمَنْزَلَةِ ثَقِيبٍ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ
بِمَنْزَلَةِ هُمْزَةٍ» . وَقَالَ الرَّاضِيُّ (٢١٧/١): «وَلَا أَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ دَعَاهُمْ إِلَى دُعُوَيِ الْأَقْلَابِ
هُمْزَةُ أَدَدُ عَنِ الْوَاوِ؟ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهِ تَرْكِيبًا (أَدَدٌ) وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ الْأَدَدُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
الْعَظِيمِ، وَغَيْرُ ذَلِكِ» . وَانْظُرْ: الْمَعَارِفُ لَابْنِ قَتِيَّةِ (١٠٤)، وَالْأَعْلَامِ (٢٧٨/١) .

أعياد^(١)

فإن كانت مدة ثانية فالواو^(٢)، نحو: ضُوئِرِبٌ في ضَارِبٍ، وضُوئِرِبٌ في ضَيْرَابٍ.

* [تصغير ما كان على حرفين]

والاسم على حرفين يرد مخدوفة، تقول في عدة وكل اسمًا: وعنة، وأكيل، وفي سو، ومذ اسمًا: سَيَّة، وَمُتَيْدٌ^(٣)، وفي دم

(١) قال اليزدي ٣١٠: والأحسن أن يقال: لم يقولوا عوند؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين المُتويني الذي هو تصغير العود، وبين العُتيدي الذي هو تصغير العيد؛ إذ الطرق هكذا أقرب . هذا الأحسن ذكره المصطف في شرحه (١٤/ب)، وركن الدين (٣٢)، والجاربردي (٨١)، والنظام النيسابوري (٩٦)، وجعل الرضي (٢١١/١) هذه العلة ابتداءً علة الفرق بين محرقري العود والعيد .

(٢) في بعض النسخ: «فالوا لازمة» .

(٣) استدل القائلون بتفريح (مد) عن (مند) بمحذف عينها بأدلة:

أولها: أنَّ الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة .

ويمكن أن يحاجب عنه بأنَّ هذا متطرق عليه فيما لو كان الاسم متمكاناً، وأما غير المتتمكن فلا اتفاق على وجوب كونه على ثلاثة .

وثانيها: ضم ذاته للتقاء الساكنين، كقولنا: مُذْ يَوْمٍ، أو لغيرة التقائهما، كقولنا: مُذْ زَمْنٍ، فلو لا أنَّ الأصل في ذات (مد) الضم كذلك (مند) لكسروا؛ إذ الكسر الأصل .

ويمكن أن يحاجب عن هذا بأنَّ الضم يحتمل أن يكون مراعاة وإتباعاً لضم اليم، كاختيارهم الفتح في ليس وأين وكيف .

وثالثها: أنَّ معناهما واحد .

وحرٍ^(١): دُمَيْ وحُرَيْخٌ .

وكذلك بابُ: ابنٌ، واسِنُ، وأختٌ، وبنِتٌ، وَهَنْتٌ^(٢) .

..... بخلافِ بابِ: مَيْتٌ^(٣)،

= ويمكن أن يجأب عن هذا أينماً بأنَّ أحداً لم يقل بفرعية (لم) عن (الما)،
ومعناهما واحد وعملهما واحد .

ورابعها: أثك لو سمتَ بـ (مُذْ) وصغرته أو جمعته لقلت: منيذ وأمناذ، فدللت
هذا على أنَّ أصله (منذ) لأنَّ الجمع والتضيير يرددان الأشياء إلى أصولها .

ويمكن أن يجأب عن هذا بما نقله الرَّاضي عن ابن فلاح من أنَّ (منيذ، وأمناذ)
غير منقول عن العرب .

وذهب ابن ملكون إلى أنَّهما أصلان؛ لأنَّه لا يتصرف في الحرف وتشبهه .

وقال المالقي: (مد) إذا كانت اسمًا فأصلها (منذ)، وإن كانت حرفًا فهي أصل .

انظر: شرح الشافية للرَّاضي (٢٠٨/٣)، ورصف المباني (٣٨٧)، والمعنى
(٣٣٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٦/٨)، وهمع الهوامع (٢٢٢/٣)،
وحاشية الغزي على الجاربردي (٨٢) .

(١) الجُرُ: فرج المرأة . اللسان (حرج) .

(٢) هَنْتُ: يقال: يا هَنْ أقبل، ويَا هَنْتُ أقبل، أي: يا رجل أقبل، ويَا امرأة أقبل،
جعلوه كنایة عن التَّعظير، وقالوا للمرأة أينماً كنایة: هَنْتُ، جعلوه بمنزلة اخت
وبنت في الحذف والتَّعريض . انظر: الصَّاحح واللسان (هنُون) .

(٣) مذهب البصريين أنَّ نحو سَيْتٌ وَمَيْتٌ على زنة قَيْعَل، والkovfion يرون أنَّه قَيْعَل
كشريف، ويرى البغداديون أنَّه قَيْعَل كصَيْرِف . انظر: الكتاب (٣٦٥/٤ - ٣٦٦)،
والمنصف (١٦/٢)، والإنصاف (٧٩٥/٢ - ٨٠٤)، والممعن (٤٩٨/٢ - ٥٠٢)،
والرَّاضي (١٧٥/٢ - ١٧٧)، وأثلاف النَّصرة (٨٤)، ورسالة الملائكة (١٧٤) .

وهَارِ^(١)، وَنَاسٍ^(٢).

* [تصغير ما ثالُه علَّة أو همزة]

وإذا ولَيَ ياء التَّصْغِير واوُ، أو أَلْفَتْ مُنْقَلِيَّةً، أو زائِدَةً، فُبَيْثَ ياء، وكذلك الهمزة المتنقلة بعدها، نحو: عُرَيْتَ، وعُصَيْتَ، ورُسِّلتَ.

وَتَضْحِيْحُهَا فِي بَابِ: أَسِيدَ^(٣).

(١) يقال: هَارِ يَهُورُ هُرَّا: إذا تهَدَّمَ، واسم الفاعل منه: هَارِ، وأصله هَارِ، ثم حذفت عينه شادًا، كما صُنِعَ في شالِيٍّ، وليس بمقلوب هَارِ.

قال الرَّاضِي: «وكان المازني يرد نحو يَضَعُ وَهَارِ إِلَى أَصْلِهِ، نحو: يُوَنِّصُعُ وَهُوَيْرِ».

قال السيرافي: فيلزمهم أن يقولوا: أَخْيَرُ وأَشْيَرُ، وقد حكى يوْنُس عن جماعة: هُوَيْرِ، فقال سيبويه: هذا تصغير هَارِ لـ تصغير هَارِ».

انظر: الكتاب (٤٤٦/٢)، والأصول (٥٦/٣)، وشرح المفصل لابن عييش (١٢١/٥)، والرَّاضِي (١/٢٤)، والجاري بريدي (٨٢).

(٢) مذهب البصريين وبعض الكوفيين أن إنساناً فُعَلَّانُ، وجمهور الكوفيين وبعض البغداديين على أنه إِفْعَانُ، والشيباني على أنه فُعَلَّانُ من الإيناس.

وعليه نقول في زنة ناسٍ: عاليٌ، وتقول في تصغيره: تُؤْيِسُ بقلب الألف واوًا، كما قلبها في تصغير هَارِ فقللت: هُوَيْرِ، وبلا رَدْ لمحذف فيما، كما لم ترد في مُبَيْتٍ تصغير مُبَيْتٍ.

انظر هذه المسألة في المخصص (١/١٦)، وأدب الكتاب (٦١٣)، وسر الصناعة (٤٣٧/٢)، والصحاح واللسان (أنس، نوس، نسي)، والإنصاف (٨٠٩/٢) - (٨١٢)، واتلاف النصرة (٨٥)، والارتفاع (١٨٥/١)، والتأريخ (٣١٩/٢).

(٣) ذكر ابن الأَظْمَم في بُغْيَة الطَّالِب (٥١) في معرض اعتراضه على المصطف: أن الواو إن كان بعدها حرف واحد وحُرِّكت في الواحد والجمع، جاز إِبْدالُها ياء =

وْجُدَيْلٌ قَلِيلٌ^(۱).

= وتصحّيحاً، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحياة، وجملة أساود، فتقول في تصغّيره: أَسْيُودُ، وأَسْيَتُ. أمّا إن لم تحرّك الواو في الواحد والجمع كما في الأسود للضد من الأبيض، وجملة سُود ياسكان الواو، فلا يجوز في الواو إلّا الإبدال ياءً، فتقول في تصغّيره: أَسِيدُ فقط . وليس في كلام المصطف ما يُشرّع بهذا التفصيل .
 (١) ذكر ابن دريد في الاشتراق (٢٠١، ٣٠٩): أن الإدغام لتبنيم، والتصحّيح لسائز العرب .

وقد ذكروا في التعليل للغتين أوجهًا، وهي:

من صَحَّحَ فِيهِمَا، فَقَالَ: أَسْتَوْدُ وَجْدَنِيُّونَ:

أ- فلتنتبه على أصلهما، أي مكيرهما إذ لم تعلّم فيه.

بـ- أو لأنّ اجتماع الروا والياء فيها عارض، لعرض التصغير، والعارض لا يعتقد به.

ج - أو أنَّ الواو فيما إنما صحت لقوتها بالحركة وكونها ليست محلَّ التَّغْيِير .

د- أو حملأً للتحسیر على التكسیر، فقد قيل في تكسيرهما: أساود وجداویل، صغير والتکسیر من واد واحد.

من أَعْلَى فَقَالَ: أَسَيْدُ وَجْدَيْلُ:

فَلَمَّا تَصْحَّحَ فِي مَكْبَرِ أَسِيدَ كَانَ لَهُ لِتَبِسٍ بِالْفَعْلِ فِيمَا لَوْ أَعْلَمُ فَقِيلَ: أَسَادٌ،

الوا في **أقوام وأجرَوب**: أقام وأجاب، والتصغير يدفع هذا الالتباس .

ولأنَّ التَّصْحِيفَ فِي مَكْبُرِ جُدَيْلَى كَانَ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الْإِلْهَاقِ بِجُمْفُورِ، وَالْإِعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَرْكَانِهِ وَسُكُنَّهُ .

انظر هذه المسألة، بالإضافة إلى مواضعها من شروح الشافية، في: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٤٥)، ولابن الحاجب (٥٧٦/١)، وللخوارزمي (٤١٢)، والمساعد (٣/٤٩٥).

فإن اتفق اجتماعً ثلاثياءات حذفت الأخيرة نسبياً، على الأفضل،
كقولك في عطاء، وإداة^(١)، وغاية، وعافية: عطي، وأدبة، وغوية،
ومعية، وقياس آخرى^(٢): أحى، غير متصرف، وعيسي يصرفة، وقال
أبو عمرو: أحى، وعلى قياس أنسيد: أحني.
 * [تصغير ما كان مؤنثاً بلا علامه تأثير]
 ويزاد للمؤنث^(٣) التلثيم بغير تاء

(١) الإداة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء للتقطير به، فالإداة المقطورة . اللسان (أدو).

(٢) آخرى: وصف من الحوة، وهي سواد إلى الخضراء، وحمرة تضرب إلى السواد،
والآخرى: حواء .

ومذهب سيبويه أحى، بحذف الياء الثالثة نسبياً، والاعتداد بوزن الفعل، فلا
ينصرف، وكان الأصل: أحني، ثم أحى . ومذهب عيسى بن عمر: أحى، بتثنين
الصَّرْفِ، لا التَّعْرِيفِ، لأنَّ عيسى يرى أنَّه لِمَا حذفت الياء الثالثة نسبياً خرج عن
زنة الفعل فصرف .

ومذهب أبي عمرو: أحى بحذف الثالثة، لا نسبياً، بل اعتلاً كاعلال قاضي،
والثَّنْوَنَ في تثنين عوض .

والرابع: مذهب يونس، وهو قوله: أحني رفعاً وجراً والتثنين عوض لا صرف،
وأحني نسبياً .

انظر هذه المسألة بالإضافة إلى شروح الشافية في: الكتاب ٤٧٠/٣، والبصرة
٦٩٠، والبصريات ٣١٥/١، والغضديات ٤٩، ونكت الشتمري ٩٤٠/٢،
وشرح المقتضى لابن بعيش ١٢٦/٥، ولابن الحاجب ٥٧٨/١، وتذكرة أبي حيان
٦٩٩، ١٦٣ .

(٣) ص: في المؤنث .

تاء^(١)، كعَيْنَة، وأدِينَة. وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ^(٢) شادٌ، بخلاف الرباعي،
كعَقَيرِبٌ.
وقدَيْنِيْمَة، ووَرَيْتَة، شاد^(٣).

* [تصغير المختوم بـألف تائيث مقصورة أو ممدودة]
وتحذف ألف التائيث المقصورة غير^(٤) الرابعة، كجُحِينِجِبٍ،

(١) ليست في ص.

(٢) عُرَيْبٌ: تصغير عَزْب، كعَجَم وعُجْمٌ . وعُرَيْسٌ: تصغير عَزْس، وهي امرأة الرَّجُل، ولبوة الأسد، ودُوَيْتَة، أو تصغير عَزْس، وهو طعام الوليمة، وهذا يذكر ويؤتى . انظر: الصَّاحَاج (عرب، عرس).

قال أبو الهندي:

ومنْكُنُ الضَّيَاب طَعَامُ الْعُرَيْبِ . ولا تَشَهِيه نُفُوسُ الْعَجَنْ

انظر: الصَّاحَاج (عرب، عرس).

(٣) تصغير: قُدَام ووراء .

قال القطامي:

قَدِيدِيْمَة التَّجْرِيبِ وَالْحَلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعِيشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

وقال علقمة بن عبدة:

وَقَدْ عَلَوْتُ قَنْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعْنِي يَوْمَ قَدِيدِيْمَةِ الْجُوزَاءِ مَسْمُوم

ومثلهما في الشذوذ أُميَّة تصغير أمَام . ذكره أبو حيَان وغيره .

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٥، والارتفاع ١٨١/١، والهمع ١٤٤/٦ .

(٤) الأصل: وغير .

وَحُوَيْلِيٌّ فِي: جَحْجَبَى، وَحَوْلَايَا^(١).

وَتَبَّعَتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقاً لِبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكَ.

* [تصغيرٌ مزيدٌ للثلاثي]

وَالْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقِلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْ إِيَّاهَا، نَحْوُ:

مُقَيْسِعٍ، وَكُرَيْنِيسٍ^(٢).

وَذُو الرِّيَادَتَيْنِ غَيْرِهَا مِنَ الْثَّلَاثَيْنِ تُحَذَّفُ أَفْلَهُمَا فَائِدَةً^(٣)، كَمُطَنْلِقٍ،

(١) جُحَنِيجُ: تصغيرٌ جَحْجَبِيٌّ. جاء في الاشتقاد (٤٤١) لابن دريد: «وَمِنْ بَنِي كُلْفَةٍ: بَنُو جَحْجَبَى، بَطْنٌ، وَاشْتِقَاقٌ جَحْجَبَى مِنَ الْجَحْجَبَةِ، وَهُوَ التَّرَدُّدُ فِي الشَّيْءِ، وَالْمَجِيءُ وَالنَّهَابُ. جَحْجَبٌ يُجَنِّي جَحْجَبٌ جَحْجَبَةٌ، وَمِنْ رَجَالِهِمْ: أَخْيَةُ بْنِ الْجَلَاحِ بْنِ الْحَرِيشِ بْنِ جَحْجَبَى، سَيِّدُ الْأَوْسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، شَاعِرٌ». وَانْظُرْ: اللسان (جحجب)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٥)، والجاربردي (٨٨).

وَحُوَيْلِيٌّ: تصغيرٌ حَوْلَايَا، وَهِيَ قَرْيَةٌ كَانَتْ بِنَوَاحِي الْهَرَوَانِ. انْظُرْ: معجم البلدان (٣٢٢/٢)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٥)، وشرح الرَّضِيِّ على الشَّائِيْةِ (١/٢٤٦، ٢٤٨) أَنْ حَوْلَايَا اسْمُ رَجُلٍ.

(٢) تصغيرٌ كُرْدُوسٍ، وَهِيَ الْقَطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الْخِيلِ، وَفَقْرَةُ مِنْ فَقْرِ الْكَاهِلِ، وَكُلُّ عَظِيمٍ تَامٌ ضَخْمٌ، وَكُلُّ عَظِيمٍ كَثِيرُ الْلَّحْمِ. اللسان (كردس).

(٣) إِذَا لَحِقَتِ الْإِسْمَ زِيَادَتَانِ أَوْ ثَلَاثَةَ إِحْدَاهُ لِمَعْنَى وَالْأُخْرَى لِغَيْرِ مَعْنَى، بَقِيتِ الْأَتِيَ لِمَعْنَى لَأَنَّهَا الْأَقْوَى، هَذَا مَا عَلَيْهِ سَيِّبوُهُ وَالْجَمَهُورُ، وَلَا خَلَافٌ فِيهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْزِيَادَةُ الْأَتِيَ لِغَيْرِ مَعْنَى زِيَادَةً لِقَصْدِ الْإِلْحَاقِ فَفِيهَا خَلَافٌ بَيْنَ سَيِّبوُهُ وَالْمُبَرَّدِ، وَعَلَى مَذَهَبِ سَيِّبوُهُ الْجَمَهُورُ.

فَفِي نَحْوِ مَقْعُنْسٍ تَقُولُ عَلَى مَذَهَبِ سَيِّبوُهُ: مُقَيْسٌ، وَعَلَى مَذَهَبِ الْمُبَرَّدِ: قُعَيْسٌ. قَالَ سَيِّبوُهُ: إِذَا حَفَّرْتَ مَقْعُنْسَنِي حَذَفْتَ النُّونَ وَإِحْدَى السِّيَنِينِ؛ لَأَنَّكَ كُنْتَ =

وَمُعَيْلِمٌ، وَمُضَبِّرٍ، وَمُقَدِّمٍ فِي: مُنْتَلِقٍ، وَمُغْتَلِمٍ^(١)، وَمُضَارِبٍ، وَمُقَدْمٍ

فَإِنْ تَسَاوَتَا فَمُخَيَّرٌ، كَفْلَيْسَةٌ، وَقَلَيْسَةٌ، وَحَبَّنْطَى، وَحَبَّنْطَى^(٢).

وَذُو الْثَّلَاثِ غَيرُهَا تُبَقَّى الْفُضْلُى مِنْهَا، كَمُقَيْعِسٍ فِي مُقَعَّنْسٍ^(٣).

* [تصغيرٌ مزيدٌ الرِّباعيٌّ]

وَتُحَذَّفُ زِيَادَاتُ الرِّباعيِّ كُلُّهَا مُظَلَّقاً غَيْرَ المَدَّةِ، كَفْشَنْيَرٍ فِي

= فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع، فإن شئت قلت: مقعييس، وإن شئت قلت: مقيعس.
وقال المبرد: وكان سيبويه يقول في تصغير معننس: مقعييس، ومقعييس، وليس
القياس عندي ما قال؛ لأنَّ السَّينَ في معننس ملحقة، والملحق كالأصلِيِّ، والميم
غير ملحقة، فالقياس: قعييس، وقعييس، حتى يكون مثل حريم وحرجم.
انظر: الكتاب (٤٢٩/٣)، والمقتضب (٢٥١/٢)، والنكت (٩٢٢/٢)،
والتكلمة (٤٩٧)، والخصائص (٤٧٨/٢)، والباب (١٦٨/٢)، وشرح المفصل
لابن عبيش (١٣١/٥).

وهذه المسألة من مسائل الانتصار لابن ولاد فانظرها فيه (٢١٥ - ٢١٧).
(١) بغير مغتنم: غلبته شهوة الضَّرَاب فهاج واضطرب، والاغتلام مجاوزة الحدّ.
اللسان (غلم).

(٢) تصغير حبنتي، والحبنتي، والحبنتي، والحبنتي، والحبنتة: الممثلون غيطاً
وغضباً، أو بِقْنَةً، والغليظ القصير البطين . انظر: اللسان (جبط).

(٣) المعننس: الممتنع، يقال: أَفْتَسَسَ الْبَعِيرُ وَغَيْرُهُ: امتنع فلم يتع، وجمل
معننس: يمتنع أن يقاد، وكل ممتنع معننس، والمعننس أَيْفَنَا: المتأخر
والراجح إلى خلف . اللسان (قمس).

مُفْسِرٌ، وَحُرَيْجِينٌ فِي الْحَرْنَجَامِ^(١).

وَيُجُوزُ التَّعْوِيضُ عَنْ حَدْفِ الرِّيَادَةِ بِمَدَدَةِ بَعْدِ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ، كَعَنْتِلِيسِ فِي مُعْتَلِيسِ^(٢).

* [تصغير الجمع واسم الجمع]

وَبِرِيدُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ، لَا اسْمُ^(٣) الْجَمْعِ^(٤)، إِلَى جَمْعِ قَلْيَهِ، فَيُصَرِّرُ، نَحْوُ عَلَيْمَةِ فِي عِلْمَانِ، أَوْ إِلَى وَاحِدَهِ، فَيُصَرِّرُ ثُمَّ يُجْمِعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، نَحْوُ عَلَيْمُونَ وَدُوَيْزَاتِ.

* [شواذ التَّضْغِيرِ]

وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ، كَأَنْتِيَانِ، وَعُشَيْشِيَّةِ، وَأَغْنِيَّةِ، وَأَصْبَيَّةِ، شَادَّ.

(١) احرنجم الابل: ارتداء بعضها على بعض واجتماعها وبروكها . واحرنجم القوم: اجتماعهم بعضهم إلى بعض، وازدحامهم، وإرادتهم الأمر ثم التكذيب عنه . اللسان (حريم).

(٢) التَّعْوِيض مذهب يونس . ذكر ذلك سيبويه . وانظر: الكتاب ٤٢٦/٣ ، والرَّاضي على الشَّافِعِيَّةِ ٢٦٤/١ .

(٣) ظ، ص: لا اسمه .

(٤) اسم الجمع لفظه على أبىته المفرد ومعناه جمع، فيصغر على بنائه الذى هو عليه، مراعاةً له، ولا يزيد إلى شيء، إذ لا مرد له، فلا يزيد إلى مفرده لأنَّه لا واحد له من لفظه، فواحده من غير لفظه، ولأنَّ بمنزلة جمع الكلمة، إلا أنَّهم راعوا في جمع الكلمة المعنى فنزل بمنزلة الواحد، وروعي في اسم الجمع اللَّفظ، فنزل بمنزلة الواحد، والواحد يصغر على بنائه . انظر: الجاربردي ٩٤ ، واليزدي ٣٣٦ .

وقولهم: أَصَيْغُرُ مِنْكَ، وَدُوَيْنَ هَذَا، وَفُوَيْنَ هَذَا^(١)، لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا . وَنَحُوا^(٢): مَا أَحْسِنَ شَادٌ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ^(٣) .

* [تصغير المُصْفَر]

وَنَحُوا: جُمِيلٌ وَكُعْيَنٌ لِطَائِرَيْنِ، وَكُمِيتٌ لِلْفَرَسِ، مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ^(٤) .

(١) ظ، ص: ذاك .

(٢) إشارة إلى الشَّاهد المنسوب إلى العرجي، ولذى الرمة، وللمجنون، وهو قوله: يا مَا أَحْسِنَ غِزْلَانَا شَدَّنَا من هُولَائِكُنَّ الضَّيَالُ وَالسُّمُرُ

وانظره: في أمالى الشجري (٣٨٣/٢)، والإنصاف (١٢٧/١)، وشرح السهل لمصنه (٤٠/٣ و ٢٤٤/١).
ويروى أيضًا: ياماً أميلع غزلاناً .

(٣) الحكم بشذوذ تصغير فعل التعجب مبني على أَنَّه فَعْلٌ، وهو مذهب البصريين والكسائي، والأفعال لا تصغر، إذ التَّصْغِيرُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، وَأَنَّا الْكَوْفِيقِيُّونَ فِي حِكْمَتِنَا بِاسْمِيَّتِهِ، فَلَا شذوذٌ فِيهِ عَلَى هَذَا الْمَذَهَبِ . انظر: الإنصاف (١٢٦/١)، والتَّصْرِيف (٨٧/٢) .

(٤) نطقت العرب بأسماء مصغرة، ولم تنطق بها مكثرة، ومن ذلك: كُمِيتٌ، وَكُعْيَنٌ، وجُمِيلٌ، والقُصِيرِيٌّ، والحُمَيْيَ، والثُّرِيَا، والقطِيعَاءُ، والسرِيَطَاءُ، وسُكِيتٌ بِكَافٍ خفيفة . وبأسماء فاعلين على صورة المُصْفَرِ، نحو: مِيَطَرُ، وَمِيسِطَرُ، وَمِيَقَرُ، وَهَبِيَنُ، فَصَغِيرُهَا يَكُونُ بِالتَّقْدِيرِ . وَكَثُرَ مَحِيَّ، الْمُصْفَرُ دُونَ الْمَكْتَبِ فِي الْأَعْلَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ: قُرِيَطَةُ، وَجُهِيَّةُ، وَطُهِيَّةُ، وَبَيْنَةُ، وَغَرِيَّةُ، وَهُدِيَّلُ، وَقُرِيشَ، وَسُلَيْمَ، وَخُنِينُ، وَغَرِينُ، وَفَرِينُ، وَأَمْ حُبِينُ .

انظر: الارشاف (١٨٥/١)، والهمع (١٤٨/١)، والتأخي بين التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ ٢٤ .

* [تصغير التزخيم]

وَتَضْعِيفُ التَّزَخِيمِ تُحَذَّفُ مِنْهُ كُلُّ الرَّوَايَاتِ ثُمَّ يُصَغَّرُ، كَحُمَيْدٍ فِي أَخْمَدَ^(١).

* [تصغير المبني القابل للتصغير]

وَخُوْلِفَ بِالإِشَارَةِ وَالْمُؤْصُولِ فَالْحَقْتُ قَبْلَ آخِرِهِمَا^(٢) يَاءُ، وَزَيْدَتْ^(٣) بَعْدَ آخِرِهِمَا^(٤) الْفُتُّ، فَقِيلَ: ذَيَا، وَتَيَا، وَأُولَئِكَا، وَاللَّذِيَا، وَاللَّئِيَا، وَاللَّذِيَانِ، وَاللَّئِيَانِ، وَاللَّذِيُونَ، وَاللَّئِيَاتِ.

* [ما رُضِّضَ تصغيره]

وَرَفَضُوا تصغيرَ الضَّمَائِرِ، وَنَحُوا: أَيْنَ، وَمَتَى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، وَمَنْدُ، وَمَعَ، وَغَيْرُ، وَحَسْبُكِ، وَالاَسْمِ عَامِلًا عَمَلَ الْفِعْلِ، فِيهِنْ^(٥) ثُمَّ جَازَ: ضُوَيْرِبُ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ: ضُوَيْرِبُ زَيْدًا.

(١) اعلم أنَّ الفراء وتعلبا على آنَّه لا يصغر مررتنا إلَى العلم، وأجازه البصريون في غير العلم كذلك، وعلى كل حالٍ هو قليل، واعتبره ابن معطٍ شاذًا . وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٣٧)، والرأسي على الشافية (١/٢٨٣)، وحاشية الغزي على الجاريري (٩٦ - ٩٧).

(٢) ظ: آخرها .

(٣) ظ: وزيد .

(٤) ظ: آخرها .

(٥) ص: فمن ثمَّ امْتَنَعَ ضُوَيْرِبُ زَيْدًا، وجَازَ ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ .

[المنسوب]

* [تعريفه]

المنسوب: المُلحَّقُ آخرَهُ ياءً مُشَدَّدةً لِتَدْلُّ (١) عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ
عَنْهَا (٢).

(١) الأصل، ظ: ليدل.

(٢) إنما كانت الياء هي الزائدة دون غيرها من حروف العربية لأن القياس كان يقتضي
أن تكون الزيادة أحد أحرف المد واللين لخفتها ولملاؤف زيادتها.

وإنما زيت الياء دون غيرها من حروف المد لأوجه:

أولها: أن الواو والألف لو زيد أحدهما لم يبق لفظه من أجل الإعراب، والياء
يبقى لفظها معه.

والثاني: أن علامة النسب تشبه علامة التأنيث من أوجه ثلاثة، والياء أشبه ببناء
التأنيث، وهذه الأوجه هي:

أ - ياء النسب تنقل الجنس إلى الواحد كما في عربي وعربي، والثاء مثلها، كما
في تمر وتمرة.

ب - ياء النسب تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع، فالأصل الاسم، والفرع
الصفة، إذ النسبة كالوصف والمنسوب موصوف، وبناء التأنيث تنقل الاسم من
الأصل الذي هو التذكير إلى الفرع الذي هو التأنيث.

ج - كل من ياء النسب وبناء التأنيث يصير حرف الإعراب في كلمته.

والثالث: أن الياء أخفت من الواو، والألف لو زيدت لصار الاسم مقصورا
فامتنع من الإعراب.

والرابع: إنما زيدت الياء دون اختيئها تشبيهاً لها بباء الإضافة، لأنَّ التسْبُ
في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدمون يترجمون باب التسْب بقولهم: باب
الإضافة.

ولِئَمَا كانت الياء مشددة لأوجه:

أولها: أنَّها إذا شدَّت احتملت الإعراب، وإذا كانت واحدة لم تتحمِّل إذا
تحرَّك ما قبلها، ولقللت عليها الضمة والكسرة، كما في القاضي، وكانت معرضة
للحذف إذا دخل عليها التَّنْوين، أو ولها ساكن، فحصنتها بالقصيفيَّ، ووقع
الإعراب على الثانية، فلم تقلل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى.

والثاني: أنَّ التسْب إضافة شيء إلى شيء في المعنى، فأشبَّه الشبيهة والجمع،
فكما زيد عليهم حرفان كذلك زيد هنا حرفان.

والثالث: لأنَّ التسْب إضافة، إلَّا أنَّه أبلغ من الإضافة، فشدَّدوا باءه ليذَّروا على
هذا المعنى.

والرابع: ثلَّا تلبس باء المتكلَّم أو الإعراب في الأسماء السَّة والتَّسْنِيَّة والجمع.
ولِئَمَا كُبِّرَ ما قبلها لأمور:

أولها: توطئة لها.

وثانيها: أنَّ الكسرة من جنس الياء فهي معها أخفَّ من غيرها.

وثالثها: أنَّها مدة ساكنة، ولِئَمَا ضوَّعت خوف اللَّبس، وحرف المد لا تكون
حركة ما قبله إلَّا من جنسه.

ورابعها: أنَّ لَئَلا وجَب تحرِيك ما قبلها لسكون الياء الأولى من باءِي التسْب لِمَ
يمكن تحرِيكه بالفتح لَئَلا يتبَّسَ بالمعنى، ولم يضمْ لأنَّه لو ضُمَّ لوجَب قلب الضمة
كسرة لتسليم الياء؛ إذ زياَدُتها مقصودة دون الروا ودون غيرها كما تقدَّم، ولمناسبة =

* [طريقة]

وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً^(١)، وزيادة الشنطة

= الياء أيضاً، فلم يبق إلّا الكسر .

انظر: أسرار العربية (٣٦٩)، واللباب (١٤٢/٢ - ١٤٤)، وشرح المفصل
لابن عييش (١٤١/٥ - ١٤٢).

(١) ذكروا في التعليل لحذف تاء التأنيث أوجهها، وهي:

١ - إنما حذفت لثلا نقع في حشو الكلمة، لأنّ ياءي النسبة أن تكونا طرفاً،
وتاء التأنيث لا نقع حشوًّا.

٢ - وإنما حذفت لثلا بؤدي تقيتها إلى الجمع بين تاءي التأنيث في النسب، ألا
ترى أنك لو بقيتها لقللت في نسبة رجل إلى البصرة مثلاً: بصرتي، ولقلت
في نسبة امرأة إليها: بصرية، والجمع بين تاءي التأنيث في كلمة واحدة لا
يجوز، ولذا حذفوا التاء من المذكر .

٣ - إنها إنما حذفت لأنّ ياءي النسبة قد تنزلّا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين
الواحد والجمع، ألا ترى أنّهم قالوا: رومي وروم، وزنجي وزنج، ففترقوا
بين الواحد والجمع باء النسب، كما فرقوا بين الواحد والجمع بتاء التأنيث
في قولهم: نخلة ونخل، وتمرة وتمر، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا
الوجه لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامي التأنيث .

٤ - إنما حذفت لأنّ هذه التاء حكمها أن تقلب في الوقف هاء، فلما كانت
تغير، ولا يمكن أن نجري على حكمها في أن تكون تارة تاء وتارة هاء،
كان حذفها أسهل .

٥ - إن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم آخر، ولو نسبت إلى اسم ضم إلى
آخر لحذف الاسم الثاني، فكذلك هنا تحذف تاء التأنيث .

٦ - لو لم تمحذف لزم أن يكون لها مزية على المضاف إليه؛ لأنك تقول في النسبة =

والجمع^(١)، إِلَّا عَلِمَا قَدْ أُغْرِبَ بِالحَرَكَاتِ، فَلَذِكَ جَاءَ قِسْنِيُّ،

= إلى عبد مناف: عبدٌ .

٧ - ولو لم تمحف لزم تأنيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضاربة إذ تقول:
ضاربتي .

انظر: أسرار العربية (٢٦٩ - ٣٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٥)،
والجاربردي (١٠٠) .

(١) إذا أردت بالمعنى والمجموع مدلوهما، أي: أريد بهما الثنوية والجمع، فلا بد من
محف علامات الثنوية والجمع .

أما حذف التون من آخر المثني وجمع المذكر السالم فلأنها تدل على تمام
الكلمة، وباء النسبة كالجزء من الكلمة، فلا يجوز الجمع بينهما .
ولأن التون بمنزلة التوين في المفرد، ولهذا لا تبقى في الإضافة، فلا تبقى
ه هنا أيفتا ؛ إذ لا يبقى توين المفرد .

وأما حذف تاء جمع المؤنث السالم فواضح؛ إذ تقدم وجوب حذف علامة
الثانية .

وأما حذف ألف جمع المؤنث السالم فلأن النسبة تكون للمفرد .

وأما حذف الألف من المثني رفعاً، والواو من جمع المذكر السالم رفعاً
ذلك، وبالباء منها نصباً وجراً، فلامور:

أولها: أن المعنى، وهو النسبة، يحصل بالنسبة إلى المفرد، فتفع هذه الزيادة،
أي زيادة علامة الإعراب في المثني والمجموع، ضائعة لا معنى ولا حاجة لها .

وثانيها: أنك لو أبقيت علامات إعراب المثني والجمع المذكر لكان وسطاً في
الكلمة، ولا يكون الإعراب وسطاً .

وثالثها: أنك لو أبقيت ألفاً والواو رفعاً في المثني والجمع، وبالباء فيما نصباً
وجراً، وهذه الأحرف علامات إعراب، ثم أبقيت باء النسبة، ومعلوم أن الإعراب =

وقسْرِيَّةٌ^(١).

= يكون عليها بالحركات، لكن قد جمعت في الكلمة الواحدة إعرابين، وذلك ممنوع، فكنت تقول: جاء مسلمانيٌّ، ورأيت مسلميَّنِيٌّ، ومررت بمسلميَّنِيٌّ، وجاء مسلمونيٌّ، ورأيت مسلميَّنِيٌّ، ومررت بمسلميَّنِيٌّ.

ورابعها: أَنَّك لو أبقيتها أَيْضًا لاجتمعت العلامتان المتساويتان في نحو مسلماتيان ومسلموتيون، والمخالفتان نحو: مسلموتيان ومسلماتيون.

وأَمَّا إِنْ لم يُرِد بالتشيية والجمع مدلولُهُما بـأَنْ يجعل الاسم المثني أو المجموع المصحح علَّمَا آخِرُهُ مُعْتَقِبُ الاعراب فلا يحذف شيء منه؛ إذ الْيَادَة في هذا الموضع كالجزء، فلا تُحذف كما لا تُحذف دال زيد، فيقال في زيدان وضاربون علَّمِين هكذا؛ أعني بلا تغيير في رفعهما ونصبهما وجرِّهما: هذا زيدانٌ ورأيت زيدانًا، ومررت بزيدانٍ، وكذلك ضاربونيٌّ وضاربونيَا وضاربونيَّ، فيجري هذا التَّوْعَ مَجْرِي زيد وبكر، وعلى هذا جاء قول الشاعر:

أَلَا يَبْيَازُ الْحَسَنِيُّ بِالسَّبْعَانِ

أَلَا ترى أَنَّك لو لم يجعل العجز ممحَّظ الإعراب لقال: بالسَّبْعَانِ، وهو اسم مكان، فائِمَا إِذَا لم يجعل الأخير مُعْتَقِبَةً، وذلك بـأَنْ يُجْرِي على الأصل الذي كان، فالإِيَادَة ممحَّظة أَيْضًا، ومن هذا حصل الاختلاف في نحو قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ، فمن نظر إلى الأصل قال: قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ؛ لأنَّه يقول: هذه قسْرُونَ وبيْرُونَ وتصِيَّنَ، ومن جعل ويبلغ قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ، ومررت على قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ؛ آخر الكل جزء الكلمة وجعله مُعْتَقِبَ الإعراب قال: قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ؛ لأنَّه يقول: هذه قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ بضم نون الكل، ويبلغ قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ، ومررت على قسْرِيَّةٍ وبيْرِيَّةٍ وتصِيَّنِيَّةٍ بفتحها لكون الكل غير منصرف.

(١) قسْرِيَّنُ، ويقال لها: قسْرُونَ، وقد تكسر التُّون المشدَّدة: مدينة افتتحها أبو عبيدة رحمه الله سنة ١٧ من الهجرة، كان بينها وبين حلب مرحلة، على ما ذكره ياقوت في معجمه (٤٠٣/٤)، وهي الآن من أحياء حلب.

* [النَّسْبُ إِلَى الْثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ]

وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمِيرٍ، وَالدُّلْئِلُ^(١)، بِخَلَافِ تَغْلِيْبٍ، عَلَى
الْأَفْصَحِ^(٢).

* [النَّسْبُ إِلَى مَا ثَالَهُ مَدَّةً]

وَتُحَذَّفُ الْيَاءُ وَالوَaoُ مِنْ قَعِينَةٍ وَقَعُولَةٍ بِشَرْطٍ صِحَّةِ الْعَيْنِ، وَنَفِيَ

(١) يُقال هنا: ذكر هنا أَنَّه يفتح الثَّانِي المَكْسُورِ مِمَّا كَانَ مفتوحَ الْأَوَّلِ أَوْ مَضْمُومَهُ، وَلَمْ
يَبْتَنِوا حُكْمَ مَكْسُورَهُ، فَمَا حُكْمُهُ؟

والجواب: المسألة خلافية، وأشار إليها بعض شرائح الشافعية، والتصريفيون في
هذه المسألة، أقصد النسبة إلى نحو إيلٍ، على مذهبين:

فمنهم من أوجب الفتح، حملًا على نحو نَمِيرٍ وَدُلْئِلٍ، وعلى ذلك الأكثر، كابن
مالك، وركن الدين، وابن يعيش، والجاربردي، والرَّاضي، ونقره كار .
ومنهم من أجازه وأجاز الكسر، كالأنصارى .

انظر: شرح الكافية الشافعية (١٩٤٧/٤)، وشرح الرَّاضي (١٨/٢)،
واليزدي ٣٥٥، والجاربردي وحاشية الغزى عليه (١٠٢)، ونقره كار (٦٩)،
والأنصارى (٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٦/٥).

(٢) أي الأفصح في الرباعي الساكن الثاني المَكْسُورُ الثَّالِثُ الإِبْقاءُ عَلَى كَسْرَةِ ثَالِثٍ،
فتقول: تَغْلِيْبٍ بَكْسَرِ الْلَّامِ، وَتَغْلِيْبٍ بِفَنْحَهَا، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مِنْ جَعْلِ الْوَجَهِينِ
مَقْسِيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْصَحُ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ الثَّانِيَ إِلَى الشُّذُوذِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ ثَانِي الرباعي متَحْرِكًا، أَوْ كَانَ الْلَّفْظُ أَزِيدَ مِنْ الرباعيِّ، فَالنَّسْبَةُ
إِلَيْهِ عَلَى حَالِهِ كَمَا تَقُولُ: جَنَدْلِيٌّ وَعَلِيْطِيٌّ وَقُدَّاعِلِيٌّ فِي النَّسْبَةِ إِلَى جَنَدْلِيٍّ وَعَلِيْطِيٍّ
وَقُدَّاعِلِيٌّ . وَانْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الْكِتَابِ ٣٣٥/٣، وَالْمَقْتَضَبِ ١٣٣/٣،
وَالْأَبْصَرِ ٥٧٨، وَالْمَسَاعِدِ ٣٦٧/٣، وَالْأَرْشَافِ ١ . ٢٨٤/١

التَّضْعِيفِ كَحَقِّيُّ، وَشَتَّيُّ، وَمِنْ فُعِيلَةِ غَيْرِ مُضَاعِفٍ، كَجُهْنِيُّ،
بِخَلْفِ شَدِينِيُّ وَطَوْيِنِيُّ . وَسَلَقِيُّ، وَسَلِيمِيُّ فِي الْأَزْدِ، وَعَمِيرِيُّ
فِي كَلْبٍ^(١) ، شَادٌ^(٢) ، وَعَبْدِيُّ وَجُذْمِيُّ فِي بَنِي عَيْنَدَةَ وَجَذِينَةَ أَشْدُ^(٣) ،

(١) ص: في بني كلب .

(٢) السَّلَقِيُّ: الرَّجُلُ الَّذِي يَقْرَأُ بِالسَّلَقَةِ أَوْ بِالسَّلَقَيْةِ، أي: بِطَبِيعَتِهِ الَّتِي نَشَأَ عَلَيْهَا،
وَلِغَفَهُ لَا بِالْتَّعْلِمِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ: سَلَقِيُّ، بِحَذْفِ الْيَاءِ .

وَقُولُهُ: وَسَلِيمِيُّ فِي الْأَزْدِ، أي: فِي النِّسْبَةِ إِلَى بَنِي سَلِيمَةَ بْنَ مَالِكٍ، بَطْنَ مِنْ
شَنْوَةَ، مِنَ الْأَزْدِ الْفَحْطَانِيَّةِ، فَقَوْلُهُ: سَلِيمِيُّ، بِإِثَابَتِ الْيَاءِ شَذْوَذًا، وَلَوْ كَانَ فِي
الْعَرَبِ سَلِيمَةَ غَيْرَ الَّتِي فِي الْأَزْدِ، أَوْ سَمِيتَ الْآنَ سَلِيمَةَ، لَقْلَتْ: سَلَيْمِيُّ، عَلَى
الْقِيَاسِ .

وَمِثْلُهُ عَمِيرِيُّ فِي النِّسْبَةِ إِلَى عَمِيرَةَ بَطْنِ مِنْ كَلْبٍ، بِإِثَابَتِ الْيَاءِ شَذْوَذًا، وَلَوْ
نَسِيَتْ إِلَى غَيْرِ عَمِيرَةَ كَلْبٍ، كَالنِّسْبَةِ إِلَى عَمِيرَةَ بْنَ أَسْدٍ، بَطْنَ مِنْ رِبِيعَةَ الْفَرْسِ،
أَوْ عَمِيرَةَ بْنَ خُفَافٍ، بَطْنَ مِنْ بُهْثَةَ بْنَ سَلِيمٍ، أَوْ إِلَى مَنْ تُسَمِّي بِعَمِيرَةَ، لَقْلَتْ:
عَمَرِيُّ، عَلَى الْقِيَاسِ .

انظر: شرح الشافية للرضاي ٢٨/٢ ، وللططف الله الغيات ١٣١/١ ، ومعجم
قبائل العرب ٢/٥٥٠ ، ٤٤٢ .

(٣) عَبْدِيُّ فِي النِّسْبَةِ إِلَى عَيْدَةَ، وَهُمْ حَتَّى مِنْ بَنِي تَعْيَمَ، وَفِي الْكِتَابِ ٣٣٦/٣: هُمْ
حَتَّى مِنْ عَدِيَّةَ، وَفِي اشْتِقَاقِ ابْنِ درِيدٍ ١٨٧ أَنَّ بَنِي تَعْيَمَ مِنْ قَبَائِلَ عَدِيَّةَ، فَإِذَا نَسِيَتْ
إِلَى هَذَا الْحَيَّ قَلْتَ: عَبْدِيُّ، وَإِذَا نَسِيَتْ إِلَى غَيْرِهِ قَلْتَ: عَبَدِيُّ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى
الْقِيَاسِ . وَمَنْ جَاءَ عَلَى عَيْدَةَ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ: عَيْدَةَ بْنَ مَعاوِيَةَ بْنَ
قَشِيرَ، وَعَيْدَةَ بْنَ عُمَرَ بْنَ مَعاوِيَةَ، وَعَيْدَةَ بْنَ هَبْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ؛ مِنْ كَثَانَةِ عَذْرَةَ،
جَدَ جَاهِلِيَّ، وَعَيْدَةَ بْنَ عُمَرَ (أَوْ قَيْسَ) السَّلْمَانِيُّ الْمَرَادِيُّ؛ مِنْ كَبَارِ الثَّابِعِينَ،
وَعَيْدَةَ بْنَ هَلَالَ الْيَشْكُرِيَّ، مِنْ رُؤُسَاءِ الْأَزارَةِ .

وَخُرَبِيَّ شَادٌ^(١)، وَثَقِيٌّ، وَقُرْشِيٌّ، وَفُقْمِيٌّ فِي كِنَانَةَ، وَمُلْحِيٌّ فِي

وَجُذِمِيٌّ فِي الْتَّسْبِيَّةِ إِلَى جَذِيمَةَ أَسْلَهُ، وَهُمْ بْنُو جَذِيمَةَ بْنِ مَالْكَ، بْطَنُ مِنْ أَسْدِ بْنِ جَذِيمَةَ، مِنَ الْعَدَنَاتِيَّةِ، وَإِذَا نَسِبَتْ إِلَى جَذِيمَةَ غَيْرِهِمْ فَبِالْفَقْحِ، وَمِنْهُمْ جَذِيمَةَ بْنِ عَوْفَ بْنِ أَنَمَارَ، بْطَنُ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَجَذِيمَةَ بْنِ زَهِيرَ، بْطَنُ مِنَ الْأَزْدِ، وَجَذِيمَةَ بْنِ مَالْكَ، مِنْ قَرِيشَ، وَجَذِيمَةَ بْنِ الدَّلِيلِ بْنِ شَنِّ بْنِ أَفْصَى بْنِ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَجَذِيمَةَ بْنِ مَالْكَ بْنِ فَهْمَ بْنِ غَنْمَ بْنِ دُوسٍ، وَهُوَ جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ الْمُلْكِ، وَجَذِيمَةَ رَوَاحَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبِيسٍ، وَجَذِيمَةُ رَوَاحَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ قُطْيَةَ بْنِ عَبِيسٍ، وَهُوَ الْمَصْطَلِقُ، بْنُ سَعْدَ بْنِ عَمْرُو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ حَارَثَةَ، مِنْ خَزَاعَةَ، مِنْ قَطْطَانَ.

وَإِنَّمَا كَانَ عُبْدِيٌّ وَجُذِمِيٌّ أَشَدُّ مِنْ سَلِيقِي وَسَلِيمِيْ وَعَمِيرِيْ؛ لَأَنَّ فِي سَلِيقِيْ وَأَخْوَاهِهِ تَرْكِ حَذْفِ الْيَاءِ، كَمَا فِي فَعِيلِيْ، وَغَایَتِهِ إِبْقَاءُ الْكَلْمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، وَإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْاِسْتَقَالِ، إِلَّا أَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِتِّيَانِ بِضَعْفِهِ لِيُسْتَ فيَّ الْأَصْلُ، وَلَا مَدْخَلٌ لَهَا يَوْجُوا مَا كَمَا هُوَ فِي عُبْدِيٍّ وَجُذِمِيٍّ، فَفِيهِ تَغْيِيرُ الْكَلْمَةِ عَنْ أَصْلِهَا، وَإِخْرَاجُهَا عَنْهُ.

انظُرْ: شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرَّؤْضِيِّ ٢٨/٢، وَلِلْبَيْزِيِّ ٣٥٨، وَالْتَّذِيلِ وَالْكَمْلَلِ لِأَبِي حَيَّانَ (٥/٣٥٥ بـ)، وَمَعْجمُ قَبَائلِ الْعَرَبِ لِكَخَالَةٍ ١٧٦/١.

(١) خُرَبِيَّة: تَصْفِيرُ خَرَبَةِ، وَخُرَبِيَّة: مَوْضِعُ الْبَصَرَةِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا بِصِبَرَةِ الصَّفْرَى، وَكَانَتْ عَنْدَهَا مَوْقِعَةُ الْجَمْلِ، وَإِلَيْهَا يُنْسَبُ قَوْمٌ مِنَ الرَّوَاةِ أَشْهَرُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاؤِدَ بْنُ عَامِرٍ بْنِ الرَّبِيعِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَمَدَانِيِّ الشَّعْبِيِّ الْمُعْرُوفُ بِالْخُرَبِيِّيِّ . وَخُرَبِيَّة: مَاءُ قَرْبِ الْفَادِسَيَّةِ نَزَلَهَا بَعْضُ جَيْشِ سَعْدِ أَبْيَانِ الْقَوَادِسِ، وَخُرَبِيَّةُ الْغَارِ: حَصْنٌ بِسَاحِلِ بَحْرِ الشَّامِ، وَخُرَبِيَّة: لَقْبُ أَبِي الْبَقاءِ الْمُعَمَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَيِّ الْحَبَالِ . وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْتَّصْرِيفِينِ عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا خُرَبِيَّةً بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ شَذِيْدًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَنْسُوبِ إِلَى خُرَبِيَّةِ الْبَصَرَةِ وَإِلَى خُرَبِيِّ عَلَمًا جَمْعُ خُرَبِيَّةٍ وَهِيَ عُرْوَةُ الْمَزَادَةِ، لَوْ كَانَ مُوجَدًا عَلَمًا . وَأَرَى هَذَا تَكْلِيْفًا فِي التَّعْلِيلِ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَنْسُوبِ إِلَى خُرَبِيَّةِ الْبَصَرَةِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَّا هُوَ خُرَبِيَّةُ أَيْضًا، وَهُوَ مُوجَدٌ . =

خُرَاعَةُ، شَادٌ^(١).

= وذهب الرضي والغيلات إلى أنَّ خُريبياً منسوبٌ إلى خربة قبيلة، وقد أثبتوا الياء للفرق بين المنسوب إلى هذه القبيلة والمنسوب إلى خربة اسم مكان.

انظر: معجم البلدان ٣٦٣/٣، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٤١٦/٣، ونزة الألباب لابن حجر ٢٣٧/١، وشرح السافية للرضي ٢٩٢، وللزدي ٣٥٩، والجاربردي ١٠٦، والنبايث ١٣٣/١، والارتاشاف ٢٨٣/١، والسان والتاج (خرب).

(١) اعلم أنَّ في النسب إلى فُعِيلٍ وفُعِيلٍ صحيح اللام مذاهب:

أولها: وهو مذهب سيبويه وجمهور التحاة أنَّ قياس النسب إليهما إبقاء الياء فيها، فإن جاء شيء مخالفًا لذلك فهو شاذ، كتفنيٌ وقرشيٌ ومُلحٌ وفُقْمٌ وهذليٌ وسمميٌ.

وثانيها: وهو مذهب أبي العباس المبرد أنَّك مخير بين حذف الياء وإيقانها قياسًا مطردًا تقول تَقْفِيَ وفَرْبِيَ وَتَقْفِيَ وَفَرْبِيَ، كلامها قياس.

وثالثها: مذهب أبي سعيد السيرافي أنَّك مخير بين الحذف والإبقاء في فُعِيل بضم الفاء، وأمَّا فُعِيل بفتحها فليس لك فيه إلآ إثبات الياء، وإنما فرق بينهما لكثرة ما ورد من فُعِيل بالحذف، في حين أنَّه لم يرد في فُعِيل بالحذف إلآ في تَقْفِيَ.

هذه المذاهب في فُعِيلٍ وفُعِيلٍ صحيح اللام، وأمَّا معناها فسيأتي بيانه في المسألة الآتية.

ثم أقول: قالوا:

حذفوا في قريش القبيلة لثلا يلتبس بالمنسوب إلى قريشو اسم دابة في البحر، فهذا قريشي على القياس.

وتحذفوا من بني فُقَيم بن عدي بن عامر، بطن من كنانة بن خزيمة، من القبائل العدنانية، لثلا يلتبس بالمنسوب إلى فُقَيم غيره، كفُقَيم بن جرير بن دارم، من بني =

* [النسب إلى معتن اللام]

وتحذف الياء من المعتن اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واراً، كعئي، وقصوي، وأموي^(١). وجاء

تعيم، أو إلى غيره معن اسمه فقييم، فهذا فقيمي على القياس، وحذفوا منبني ملبح بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عامر، بطن من خزاعة، من القبائل الصحطانية، لتألا يلتبس بالمنسوب إلى ملبح غيره، كالمنسوب إلى ملبح بن الهون بن خزيمة، أو إلى ملبح بن سعد، فهذا أيضًا ملحي على القياس.

انظر: الكتاب ٣٣٥/٣، والمقتضب ١٢٢/٢، والارتفاع ١/٢٨٤، والمساعد ٣٦٨/٣، والأشموني ٤/١٨٧، والهمع ٦/١٦٤، والتصریح ٢/٣٣١.

(١) عئي وقصوي وأموي في النسب إلى عئي وقصي وأمية.
وعئي: جد جاهلي، واسم عمرو بن أعمص، وهو منه بن سعد بن قيس عيلان، عدناني.

وعئي أيضًا: جد بنون بطن منبني عروة بن الزبير بن العوام.

انظر: المعارف لابن قتيبة ٨٠، والنسب لأبي عبيد ٢٥١، والاشتقاق لابن دريد ٢٦٩، والثاج للزبيدي (عني).

وقصي: جد جاهلي، وهو الخامس في سلسلة النسب النبوية، وهو قصي بن كلاب بن مزة بن كعب بن لوبي، سيد قريش في عصره ورئيسهم.

انظر: طبقات ابن سعد ٣٦/١، والمعارف لابن قتيبة ٧٠، والاشتقاق لابن دريد ١٩، والأعلام للزرکلي ١٩٨/٥.

وأمیة: جد جاهلي، وهو أمیة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، وإليه ينسب الأمويون بالشام والأندلس.

انظر: النسب لأبي عبيد ١٩٨، والمعارف لابن قتيبة ٧٢، والاشتقاق لابن دريد ١٦٥، والأعلام للزرکلي ٢٣/٢.

أُمْتَيٌّ^(١) ، بِخَلَافِ غَنَوِيٍّ . وَأَمْوَيٌّ شَادٌ^(٢) ، وَأُخْرَى تَحْوَيٌّ فِي تَحْجَةَ مُجْزَى غَنَوِيٍّ^(٣) .

وَأَمَا تَحْوُ^(٤) : عَدُوٌّ ، فَعَدُوٌّ اِنْقَافًا ، وَفِي^(٥) تَحْوِي : عَدُوَّةَ قَالَ الْمُبَرَّ مُثْلُهُ ، وَقَالَ سِيبِوِيَّهُ : عَدَوِيٌّ^(٦) .

(١) جاء أُمْتَيَ بلا تغيير، ولم يجئ غَنَوِيَ بلا تغيير، حتى ذلك يومنا كما في الكتاب ٣٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٤٩/٤، وشرح الشافية للبيزدي ٣٦١، وحاشية الغزوي على الجازبردي ١٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣٣٧/٣، ونكت الشتمري ٨٨٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٤٥/٤.

(٣) تَحْجَةَ: تَقْمِلَةَ عَنْدَ مَنْ لَا يَرِي التَّرْازَ الْحَذْفُ وَالْتَّعْوِيْضُ فِي مَصْدَرِ فَقَلَّ مِنَ الْمُضْطَفِ التَّاقْصُ ، وَهِيَ عَلَى زَنَةِ تَقْعِيْةِ عَنْدَ مَنْ يَرِي ذَلِكَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ النِّسْبَةَ إِلَيْهَا ، وَلَفِقْهَهَا مَشَابِهً لِلْفَظِ فَيْنَةً ، قُلْتَ: تَحْوَيِي ، كَمَا تَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى غَنَوِيٍّ .
انظر: النكت الشتمري ٨٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٥، وشرح الشافية للبيزدي ٣٦٢.

(٤) ظ: وأَمَا تَحْوِي فِي عَدُوَّ اِنْقَافًا .

(٥) ظ، ص: وَقَالَ الْمُبَرَّدُ فِي تَحْوِي عَدُوَّةَ مُثْلُهُ .

(٦) هذه المسألة من مسائل الانتصار لابن ولاد ٢٠٩، وليس في مقتضب المبرد مذهب في عدوة . وانظر المسألة بالإضافة إلى الكتاب ٣٤٥/٣، والمقتضب ١٤٠/٣، ورأي المبرد فيها في البصرة ٢٥٩٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، وللمصنف ٥٩٠/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٤٦/٤، والباب للعكبري ١٥٣/٢، والمساعد ٣٦٧/٣ .

* [النَّسْبُ إِلَى مَا قَبْلَ أَخْرِهِ يَاءُ مَشَدَّدَةُ]

وَتُحَذَّفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ: سَيِّدِيُّ، وَمَتَّيُّ، وَمُهَيَّمِيُّ مِنْ هَيَّمَ .
وَطَائِيُّ شَادُّ^(١) . فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيَّمَ تَصْغِيرٌ مُهَوْمٌ قَبْلَ: مُهَيَّمِيُّ ،
بِالْتَّعْرِيفِ^(٢) .

(١) انظر المسألة في: الكتاب (٣٣٦/٣)، والنكت (٨٨٢/٢)، وشرح المفصل لابن
يعيش (١٠/٦)، واللباب (١٥٥/٢).

وطَيَّبٌ: جَدَ جَاهْلِيٌّ تَسْبُ إِلَيْهِ قِبْلَةً عَظِيمَةً، وَهُوَ جُلْهَمَةُ بْنُ أَدَدَ بْنُ زَيْدَ بْنُ
شَجْبَ بْنِ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَّا، مِنَ الْمُحَاطَيَةِ .
انظر: النَّسْبُ لِأَبِي عَبْدٍ (٣٢٥)، وجَمْهُرَةُ أَسَابِ الْعَرَبِ (٤٨٥)، وَمَعْجمُ
قَبَائلِ الْعَرَبِ (٦٨٩/٢).

(٢) مُهَيَّمٌ: إِنْ كَانَ اسْمًا فَاعْلُوْ مِنْ هَيَّمَ الْحَبْ وَغَيْرِهِ الرَّجُلُ تَرَكَ يَذْهَبُ هَاتَنَا عَلَى
وَجْهِهِ عَلَى غَيْرِ هَذِي، فَتَقُولُ فِيهِ: مُهَيَّمِيُّ، يَاءُ ثَالِثَةِ سَاكِنَةٍ، تَحْذَفُ إِحدَى يَاءِي
مُهَيَّمٌ عَلَى خَلَافِهِ فِي تَعْيِينِ أَيْمَهُمَا هِيَ الْمُحَذَّفَةُ، وَلَا تَقُولُ: مُهَيَّمِيُّ يَاءُ مَشَدَّدَةِ ثَلَاثَةِ
تَجْمِعِ بَيْنِ كَسْرَتِيْنِ وَأَرْبَعِ يَاءَتِ .

وَإِنْ كَانَ مُهَيَّمٌ تَصْغِيرٌ مُهَوْمٌ اسْمًا فَاعْلُوْ مِنْ هَوَمَ الرَّجُلُ إِذَا حَرَّكَ رَأْسَهُ مَتَمَيَّلاً
مِنَ النَّعَسِ، وَقَدْ حَذَفَتْ مِنْهُ إِحدَى الْوَاوَيْنِ، أَقْصَدَ إِحدَى الْعَيْنَيْنِ، عَلَى خَلَافِ
فِي تَعْيِينِ أَيْمَهُمَا هِيَ الْمُحَذَّفَةُ أَيْضَآ، وَقَدْ مَرَّتْ هَذِهِ الْمَسَأَةُ فِي التَّصْغِيرِ، فَبَقِيَ
مُهَوْمٌ، فَقَلَّبَتِ الْوَاوُ يَاءُ لِاجْتِمَاعِهِ مَعَ الْيَاءِ وَسَبَقَ أَوْلَاهُمَا سَاكِنَةً، ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ
فِي الْيَاءِ، فَقَبِيلٌ: مُهَيَّمٌ، فَتَقُولُ فِي النَّسْبَةِ إِلَيْهِ: مُهَيَّمِيُّ يَاءُ مَشَدَّدَةً مَكْسُورَةً بَعْدَهَا يَاءُ
سَاكِنَةٍ هِيَ عَوْضُ عَنْ حَذْفِ إِحدَى الْعَيْنَيْنِ .

انظر: الكتاب (٣٧٠/٣)، والنكت (٩٠٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش

* [الّسُّبُّ إِلَى مَا آخِرِهِ الْفُّ]

وَتُقْلِبُ الْأَلْفُ الْأُخِيرَةُ^(١) التَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُنْقَلَبَةُ وَاوًا، كعَصَوِيٌّ، ورَحَوِيٌّ، وَمَلْهُوِيٌّ، وَمَزْمَوِيٌّ، وَيُحَذَّفُ غَيْرُهَا^(٢)، كجُنْلِيٌّ، وجَمْزِيٌّ،

(١) الألف إن كانت ثالثة فحكمها القلب لا غير فتقول عصوي ورحوي، وإن كانت رابعة منقلبة عن أصل فالحسن قلبه واوا، ويجوز حذفها فتقول ملهوي وملهي، وإن لم تكن منقلبة عن أصل وكان ثاني ما هي فيه ساكتاً جازت ثلاثة أوجه: حذفها وهو الأحسن فتقول في جُنْلِي: جُنْلِي، وقلبها واوا فتقول: جُنْلُوِي وهو الوجه الثاني في الحسن، والوجه الثالث قلبتها واوا وزيادة ألف قبلها، وهو الوجه الأضعف فتقول جُبلاوِي.

أمّا إن لم تكن منقلبة عن أصل وكان الثاني متّحداً فالحذف لا غير، فتقول جَمْزِي وَحْيَدِي في النّسبة إلى جَمْزِي وَحْيَدِي .
وإن كان الألف خامسة أو سادسة فالحذف لا غير، فتقول مُرَامِي وَقَبْعَتِي في النّسبة إلى مُرَامِي وَقَبْعَتِي .

انظر: شرح الجاربردي ١١٠ ، واللباب للعكبري ١٤٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٧٤ ، وشرح المفصل لابن بعيش ١٤٩/٥ .

والجَمْزِي: عَدُوٌ سَرِيعٌ دُونَ الْحُضْرِ وَفَوْقَ الْعَقِّ . وَحَمَارٌ جَمْزِي: وَتَابٌ سَرِيعٌ . وقال الأصمعي: لا يكون فَعَلَي إِلَّا من صفة المؤنَّث دون المذكُور، ومن ذلك: بَشَكِي، وَزَلْجَي، وَمَرْطَلِي، وَحَيْدَي .

والقَبْعَتِي: الظيم الخلق الشَّدِيد الكثير الشعر من الإبل والثَّامِس . وانظر: التَّهذِيب وَاللَّسَان وَالثَّاج (قبعتر، جمز)، والجمحة لابن دريد ٤٠٧/٣ ، والاستدراك للزبيدي ١٩٦ ، ونكت الشتمري ١١٧٨/٢ ، وشرح أمثلة سيبويه للعطار ١٥٥ .

(٢) ظ، ص: غيرهما .

ومُرَامِيٌّ، وَقَبْعَشِيٌّ، وقد جاء في نحو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ، وَحُبْلَوَيِّ، بخلاف نحو جَمَزَى.

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخَرُهُ يَاءٌ]

وَتُنْكَلِّبُ الْيَاءُ الْأُخِيرَةُ الْثَالِثُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَأَوْاً، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا، كَعَمَوِيٌّ، وَشَجَوِيٌّ^(١)، وَتُحَدِّفُ الرَّاءُ الْأُبْغَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ، كَفَاضِيٌّ^(٢)،

(١) يقول: رجلٌ غَمْ، أي: أعمى القلب، أو غَمِيت عليه الأمور فالتبست ولم يبصرها . وتنسب إليه فتقول: عَمَوِي .

فتقول: رجلٌ شَجَعٌ، أي: حزين، من شَجَعَ يَشْجَعَ شَجَاعًا، وتنسب إليه فتقول: شَجَوِيٌّ .

(٢) ويجوز قلب الياء واًوًا وفتح ما قبلها وزيادة ياءُ النَّسْبَةِ، فتقول: قَاضِيٌّ، قال الشَّاعِرُ:

فكيف لنا بالشُّرُبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دراهمُ عَنْدَ الْحَانُسوِيِّ وَلَا نَقْدُ

والشَّاهِدُ مِنَ الظَّلَوِيلِ، وقد تُسَبِّ إلى عُمارَةُ بْنُ مَقْبِلٍ فِي الْمَحْتَسِبِ (١٣٤/١)، والأساس للزمخشري (عين)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٥)، وللخوارزمي (١٨/٣)، ونسبة ثعلب وأبو محمد الأعرابي الأسود للفرزدق، وقيل هو لذى الرمة، وقيل لأعرابي، وقيل لمجهول، وقيل هو من مقطوعة أوليالها لذى الرمة وبقيتها لمجهول، وهي:

فَوَاللَّهِ مَا نَدْرِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا دراهمُ عَنْدَ الْحَانُسوِيِّ وَلَا نَقْدُ
أَنْدَانُ أَمْ نَعْتَانُ أَمْ بَنْرِي لَنَا فَتَى مِثْلِ نَصْلِ السَّيْفِ شَيْمَتِهِ الْحَمْدُ
فَمَا حَرَّمَ الرَّهْمَنُ تَمَرَّقَتْهُ وَمَا سَقَانَا مِنْ رَكِيْتِهِ سَعْدُ
إِذَا طُرِحَ فِي الدَّنَّ صَرَحَ مِنْهَا شَرَابٌ إِذَا مَا صُبَّ فِي صَحْنِهِ وَرُدُّ
بُناَكَرْ حَدَ الرَّاجِحِ حَتَّى كَانَما نَرِي بِالضَّحْئِيْ أَطْنَابٌ قَبَتَنَا تَعْدُو

ويُحذفُ ما سواهما، كمشتريٍّ.

وباب مُحَيٍّ جاء على مُحَوِّيٍّ ومُحَيِّيٍّ^(١)، كأمويٍّ، وأمميٍّ^(٢).

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخْرَهُ يَاءٌ أَوْ سَكَنٌ مَا قَبْلَهُمَا]

ونحوه: ظبيّة، وقبيّة، ورقبة، وغزوة، وعزوة، ورشوة، على

= والشاهد في ديوان ذي الرمة (٧٤٨) - الملحقات)، وابن مقبل (٣٦٢ - الملحقات)،

وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٤١/٢)، والنكت (٨٨٧/٢)، والمغرب (٦٥/٢). وانظر

أنصتا: حاشية الشخمير (١٨/٢) لمحقق الدكتور عبد الرحمن العشرين.

(١) قال أبو عمر: مُحَوِّيٌ أجود، وقال المبرد: بل مُحَيِّيٌ أجود، وعد ابن مالك ما رأه المبردُ أجود شاداً.

وجاء في النكت: «قال الجرمي: هذا - يقصد مُحَوِّيٌ - أجود، كما قلت: أمويٌ . قال غيره . يزيد السيرافي شارح الكتاب: وهذا حُقَّه أن يكون في الباب الذي فيه مُهَيِّمٌ؛ لأنَّه أتى بِمُحَيِّيٍّ وقبل آخره ياء مشددة كأسيدٍ وحُمَيْرٍ .

وكان المبرد يقول: مُحَيِّيٌ أجود من مُحَوِّيٍ؛ لأنَّ حذف الياء الأخيرة لاجماع الساكنين ووقعها خامسة كنحو ما حذف من مُراثي وما أشبهه، وبقي مُحَيٌّ، والذي يقول: مُحَوِّيٌ يحذف إحدى ياءي مُحَيٌّ بعد حذف الياء التي هي لام الفعل فيختل، فكما أوجب سيبويه في مُهَيِّمٍ أن لا تُحذف الأخيرة لتألاً يلزم حذف آخر، فكذلك لا يُختار ما يلزم فيه حذف حرفين، وهو مُحَوِّيٌ . ووقع في عدد من شروح الشافية تحريف أبي عمر إلى أبي عمرو .

انظر: الكتاب (٢/٣٧٣)، وشرحه للسيرافي (١٦٥/٤)، والنكت (٢/٩٠)،

وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٤٩)، والرَّاضي (٤٥/٢)، وتوضيح المقاصد

والمسالك للمرادي (٥/١٢٧).

(٢) ساقط من الأصل، ظ .

القياس عند سيبويه . وزَنْوِيٌّ وَقَرْوِيٌّ شَادٌ عنده . وقال يونس: ظَبْوِيٌّ، وَقَنْوِيٌّ^(١) ، وَغَزْوِيٌّ . وَأَنْقَافًا في بَابِ ظَبْيٍ وَغَزْوٍ . وَبَدْوِيٌّ شَادٌ^(٢) .

(١) ليست في الأصل، ص.

(٢) ما لامه ياء أو واو من **الثلاثي الصحيح** العين الساكنة ينسب إليه على حاله بلا تغيير، ولا خلاف فيه، فيحمل لسكنون عينه على الصحيح، فيجري مجرى، فتقول في التسب إلى ظبي وذلو: ظَبْيٌ وَذَلْوٌ .

فإن لحقته النساء، نحو ظيبة وغزوة، وقع فيه الخلاف على أقوال ثلاثة:

أولها: أنَّه كالخالي من النساء، فلا يغير، ولا فرق بين يائى اللام منه أو واوتها، فتقول في التسب إلى ظيبة وغزوة: ظَبْيٌ وَغَزْوٌ . وهذا مذهب سيبويه، وقيل: والخليل أيضًا، وهو مذهب **المبرد**، واختاره ابن أبي الربيع ..

وثانيها: أنَّه ينسب إليه كالتأسُّب إلى المقصور **الثلاثي**، فبدل لامه واوأ، سواء كان يائى اللام أو واوتها، ويفتح ما قبل الواو، فيقال في ظيبة وغزوة: ظَبْيٌ وَغَزْوٌ .

وهذا مذهب يونس، واختاره الزجاج ..

وثالثها: التفريق بين يائى اللام ووايتها، فيعامل اليائى معاملة المقصور **الثلاثي**، فتقلب ياؤه واوأ، ويفتح ما قبلها، على ما هو مذهب يونس، وأيًّا ما كان واوي اللام فيبقى على حاله، على ما هو مذهب سيبويه ..

وعلى هذا ابن عصفور، وابن مالك في **شرح الكافية الشافية** ٤/١٩٥، وفي بعض نسخ **التسهيل**، وفي بعضها الآخر على مذهب سيبويه بلا تفريق ..

وفي المساعد لابن عقيل ٣/٣٧٧: «وزعم بعض النحوين أنَّ الخليل يجز الوجهن في اليائى، ويختار الإقرار على الأصل في الواوى، ونقل سيبويه عن الخليل يحتمله» ..

انظر: الكتاب ٣/٣٤٦، والمقتضب ٣/١٣٧، ونكت الشتمري ٢/٨٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٣، ولصدر =

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخْرُهُ يَاءُ مُعْتَلٌ مَا قَبْلَهُما]

وَبَابُ طَيْ وَحَيٍ تُرْدُ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا، وَتُنْتَحُ، فَتَقُولُ: طَوْرَوْيٌ،
وَحَيَّوْيٌ، بِخِلَافِ دَوَيٍّ، وَكُوَيٍّ^(١).

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخْرُهُ يَاءُ مُشَدَّدَةً بَعْدَ ثَلَاثَةٍ]

وَمَا آخْرُهُ يَاءُ مُشَدَّدَةً بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً كَمَا فِي نَحْوِ^(٢) مَرْمِيٌّ
قَبْلَ: مَرْمَوِيٌّ، وَمَرْمِيٌّ^(٣)، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً حُذِفَتْ، كَكُرْسِيٌّ، وَبَخَاتِيٌّ فِي

= الأفضل ١٩/٣ ، والهمع للسيوطى ١٩٦/٦ .

(١) الدُّوَيُّ، والدَّوَيُّ، والدَّاوِيَّ، والدَّاوِيَّةُ: المفازة، والفلة الواسعة، والبعيدة الأطراف
المستوية الواسعة .

والكُوَّ وَالكَوَّةُ: الْحَرْقُ فِي الحاطن، والتَّقْبُ فِي الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ، وَالكُوَّةُ بَضْمِ
الكاف: لغة في المفتوحتها .

انظر: اللسان (دوبي - كوي).

(٢) الأصل، ص: إن كان في نحو .

(٣) إذا نسبت إلى نحو مرمي مينا آخره ياءً أصلية فالوجه الأقوى الحذف فتقول: مرمي،
على لفظه قبل النسبة، والوجه الثاني القلب فتقول: مرموي، وكلام المصتف هنا،
وفي شرحه على المفصل ٥٩٤/١ يوهם يوهمن الوجهين، بل قد يوهمن العكس،
أقصد أنَّ القلب هو الأقوى، وذاك لأنَّه قدم ذكر القلب على ذكر الحذف فقال:
قبل: مرموي ورمي، إلَّا أَنَّه صرَّح في شرحه على الشَّائِيَّةِ أَنَّ الحذف هو الأجر،
وكون الحذف هو الأقوى مذهب الجمهور .

وانظر: الكتاب ٣٤٦/٣، والأصول لابن السراج ٧٣/٣، وشرح الكافية
الثَّائِيَّةِ ٤، ١٩٣٩ ، وبغية الطالب لابن النَّاظِم ٦٥ .

بَخَاتِيٌّ^(١)؛ اسْمَ رَجُلٍ .

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخْرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ]

وَمَا آخْرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ إِنْ كَانَتْ لِلثَّانِيَّ قُلْيَتْ وَأَوْا . وَصَنْعَانِيٌّ،
وَبَهْرَانِيٌّ، وَرَوْحَانِيٌّ، وَجَلْوَلِيٌّ، وَحَرْوُرَيٌّ، شَادٌ^(٢) . إِنْ كَانَتْ أَصْلَيَّةً

(١) بَخَاتِيٌّ وَبَخَائِيٌّ وَبَخَاتِ وَبَخَتْ : جَمْعُ بَخْتِيٌّ ، يَقَالُ : جَمْلٌ بَخْتِيٌّ وَنَاقَةٌ بَخْتِيَّةٌ لَنْعَ من الإبل الْخَرَاسَيَّةِ تَنْتَعُ مِنَ الْإِبلِ الْعَرِيَّةِ وَالْهَنْدِيَّةِ ذَاتِ السَّنَامِينِ ، وَفِي الْتَّهْذِيبِ
وَالصَّاحِحِ وَالْقَامُوسِ وَاللِّسَانِ وَالتَّاجِ (بَخْت) أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ مَعْرُوبٌ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي
الْتَّهْيَاةِ لَابْنِ الْأَثِيرِ (١٠١/١) ، وَفِي الْجَمْهُرَةِ لَابْنِ دَرِيدٍ (١٩٣/١) أَنَّهُ عَرَبِيٌّ ، وَنَقْلَهُ
عَنْهُ ابْنِ فَارِسٍ فِي مُعْجمِ الْمَقَائِيسِ (٢٠٨/١) قَائِلًا : وَزَعْمَ ابْنِ دَرِيدٍ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ ، وَأَنْشَدَ
ابْنَ دَرِيدٍ عَلَى قَوْلِ ابْنِ قَيْسٍ الرِّقِيَّاتِ يَمْدُحُ مَصْبَعَ بْنِ الرَّبِّيرِ :

إِنْ يَعْشَنْ مَصْبَعُ فَإِنَّا بَخِيرٌ قَدْ أَتَانَا مِنْ عِيشَنَا مَا نُرْجِي
يَهُبُ الْأَلْفَ وَالْخَيْوَلَ وَيَسْقِي لَبَنَ الْبَخْتِ فِي فَصَاعِ الْخَلْنجَ

وَقَالَ الْمُجَبِّيُّ فِي قَصْدِ السَّبِيلِ (٢٥٥/١) : وَفِي دَلَالَةِ هَذَا الْبَيْتِ عَرِبَةُ
الْبَخْتِ خَفَاءُ . وَالْخَلْنجُ : شَجَرٌ تُتَّخَذُ مِنْهُ الْأَوَانِيُّ ، فَارِسِيَّةٌ مَعْرِبَةٌ ، كَمَا فِي الْعَرَبَةِ
لِلْجَوَالِيَّقِيِّ (١٣٦) ، وَقَصْدِ السَّبِيلِ (٤٦٤/١) ، وَتَذَكِّرَةِ دَاؤِدِ (١٣١/١) ، وَالْأَلْفَاظِ
الْفَارِسِيَّةِ لِأَدِيشِيرِ . ٥٦

(٢) صَنْعَاءُ : بَلدٌ مَعْرُوفٌ بِالْيَمِينِ ، وَقَرْيَةٌ عَلَى بَابِ دَمْشَقِ . اَنْظُرُ : الْأَنْسَابِ (٤٢٠/١)،
صَنْعَاءَ (٥٥٦/٣٥) ، وَمُعْجمِ الْبَلَدانِ (٤٢٥/٣) .

بَهْرَاءُ : قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةِ ، وَهُوَ قُضَاعَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جَمِيرٍ بْنُ سَبَأً بْنُ يَشْجَبٍ بْنِ
يَعْرِبٍ بْنِ قَحْطَانٍ . اَنْظُرُ : الْمَعَارِفِ (١٠٤) ، وَاللِّسَانِ (بَهْرَاءُ).

وَرَوْحَاءُ : مَوْضِعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينِ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ ، وَقَرْيَةٌ
مِنْ قَرَى بَغْدَادِ عَلَى نَهْرِ عَبْسَى قَرْبِ السَّنَدِيَّةِ ، وَقَرْيَةٌ مِنْ رَحْبَةِ الشَّامِ ، وَقَالَ الْبَيْزَدِيُّ :

تَبَثَّتْ، عَلَى الْأَكْثَرِ، كُفُرَائِيٌّ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ، كِسَاوِيٌّ، وَعَلْبَاوِيٌّ^(١).

* [النَّسْبُ إِلَى مَا آخْرُهُ يَاءٌ أَوْ وَأُو بَعْدَ الْفَرْ]

وَبَابُ سِقَائِيٌّ: سِقَائِيٌّ، بِالْهَمْزَةِ، وَبَابُ شَقَاؤَةٍ: شَقَاؤِيٌّ، بِالْوَaoِ،

وَبَابُ رَايٍ^(٢) وَرَايَةٍ: رَايِيٌّ، وَرَايَةٌ، وَرَاوِيٌّ^(٣).

= وَقِيلَةٌ . انظر: معجم البلدان ٧٦/٣، واللسان والقاموس (روح)، واليزدي ٣٨٠.

وَجَلْوَلَةٌ: قرية من قرى فارس في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة

فَرَاسَخٌ، ومدينة مشهورة في تونس بينها وبين القبروان أربعة وعشرون ميلاً . انظر:

معجم البلدان ٢/١٥٦ .

وَحَرَرَوَاهُ: قرية بظاهر الكوفة، قيل على بعد ميلين منها، وتنسب الحررورية من الخوارج إليها؛ إذ بها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا علياً .

انظر: معجم البلدان ٢٤٥/٢، واللسان (حرر) .

(١) عَلْبَاوِيٌّ: نسبة إلى عَلْبَاءٍ، والعلباءُ: واحد علباوين اثنين في العنق، وهو العصبان الغليظان في مقدمته . انظر: اللسان (علب) .

(٢) هذه اللقطة وما بعدها في كثير من نسخ الشافية، وكثير من شروحها، بالراء المهملة، وعليه فالرائي جمع راية، وهي القلم، وفي عدد من نسخ الشافية، ومنها النسخة ظ، وفي عدد من شروحها هي بالرائي المعجمة، للحرف الهجائي، وكونها بالراء المهملة أكثر وأشهر وأصوب .

(٣) لم يتعرض المصطفى لذكر الوجه الأجدود من هذه الأوجه الثلاثة: بل ظاهر كلامه يوهم تساويها، والأجدود منها: رائيٌ على رأي سيبويه، ويليه رائي، ويليهما راوي، وهذا الأخير هو الوجه الأجدود على رأي المُبِرِّد، ويليه عنده رائي، ويليهما رائي .

وانظر: الكتاب ٣٥١/٣، والمقتضب ١٤٧/١، والتكميلة ٢٤٦، والتبصرة

. ٣٧٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٥، والمساعد ٥٩٦ .

* [النَّسْبُ إِلَى مَا جَاءَ عَلَى حَرْفِينِ]

وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكَ الْأَوْسِطِ أَصْلًا، وَالْمَخْدُوفُ الْأَلَامُ، وَلَمْ يُعَوَّضْ^(١) هَمْزَةً وَصْلِيْ، أَوْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْفَاءُ، وَهُوَ مُعْتَلُ الْأَلَامُ، وَجَبَ رُدُّهُ كَأْبُويْ، وَأَحْوَيْ، وَسَتَّيْ في سَتِّ، وَشَوَّيْ^(٢) فِي شَيْئَةٍ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: وَشَيْئَةٍ عَلَى الْأَصْلِ^(٣).

وَإِنْ كَانَتْ لَامَةً صَحِيْحَةً، وَالْمَخْدُوفُ غَيْرَهَا، لَمْ يُرَدَّ، كَعِدَيْ، وَزِنَيْ، وَسَيْئَهُ فِي سَهِّ^(٤). وَجَاءَ عِدَوَيْ، وَلَيْسَ بِرَدَّ.

(١) ظ، ص: تُعَوَّضْ .

(٢) الْأَصْلُ: وَشَوَّيْ . تَصْحِيف .

(٣) الشَّيْئَةُ: كُلَّ لَوْنٍ يَخَالِفُ مُعْظَمَ لَوْنِ الْفَرْسِ وَغَيْرِهِ .
وَالنَّسْبُ إِلَى (شَيْئَة) مَسَأَةٌ خَلْفَيْةٌ بَيْنَ سَيْيُونَهُ وَالْأَخْفَشِ، فَسَيْيُونَهُ يَقُولُ: وَشَوَّيْ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ: وَشَيْئَةٍ .

انظر المسألة في الكتاب (٣٦٩/٣)، والمقتضب (١٥٦/٢)، والأصول (٨٠/٣)، والمنصف (٦٣/١)، والثَّبَرَةَ (٦٠٠/٢)، والمفصل (٢١٠)، وشرحه لصدر الأفضل الخوارزمي (٣/٨٠)، ولابن يعيش (٣/٦)، ولابن الحاجب (٥٩٩/١)، واللباب (١٥٢/٢)، وشرح الكافية الشَّافِعِيَّةَ (١٩٥٧/٤).

وفي الموجز لابن السراج (١٢٩) أَنَّ الْأَخْفَشَ يَقُولُ: وَشَوَّيْ، وَفِي شَرْحِ الشَّافِعِيِّ لِلرَّاضِيِّ (٦٣/٢) أَنَّ الْفَرَاءَ يَقُولُ: شَيْئَةٍ .

وَفِي حَاشِيَةِ الغَزِيِّ عَلَى الجَارِبِدِيِّ (١٨٨) أَنَّ وَشَوَّيْ مَذَهَبُ سَيْيُونَهُ وَالْجَمَهُورِ، وَأَنَّ الْأَخْفَشَ رَجَعَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأَوْسِطِ، وَحَكَاهُ سَمَاعًا عَنِ الْعَرَبِ .

وَهَذِهِ الْمَسَأَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْاِنْتِصَارِ لَابْنِ وَلَادَ، فَانْتَظِرُهَا فِي (٢١٠).

(٤) عِدَوَيْ وَعِدَوَيْ وَزِنَيْ وَسَيْئَهُ: فِي النَّسْبِ إِلَى عِدَّةٍ وَزِنَّةٍ وَسَهِّ، وَالْأَصْلُ فِيهَا: وَعَدَّةٍ وَزِنَّةٍ وَسَهِّ .

وما سواهُما يجوزُ فيه الأمرانِ، نَحْوُ: عَدِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، وَأَنْبِيٌّ، وَبَئْوِيٌّ، وَجَرِيٌّ، وَجَرَحِيٌّ^(١). وأبو الحَسَنِ يُسَكِّنُ ما أَصْلُهُ السُّكُونُ، فيقولُ: غَدَوِيٌّ، وَجَرَحِيٌّ^(٢).

وَأَخْتُ وَبِنْتُ كَأْخُ وَابْنِ عَنْدَ سِيبَوِيْهِ^(٣)، وَعَلَيْهِ كَلَوِيٌّ، وَقَالَ

= أَمَا قولهم: عَدِيٌّ وَزِنَى فَهُوَ مذهبُ الْجَمَهُورِ، وَاخْتارُ الْفَرَاءِ أَنْ يَقُولَ: عَدَوِيٌّ وَزَنَوِيٌّ، عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ فِي شِيَةٍ: شَبَّوِيٌّ.

انظر: الصَّحَاحُ (وَعِدُّ)، وَشَرْحُ الْمُفَضَّلِ لِابْنِ يَعْيَشِ ٤٠٢/٦، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرَّاضِيِّ ٦٣/٢.

(١) جَرِيٌّ وَجَرَحِيٌّ: فِي الْتَّسْبِيلِ إِلَى حِيرَ، وَأَصْلُهُ: جَرْحٌ، وَهُوَ فَرْجُ الْمَرْأَةِ.

(٢) مذهبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيْهِ وَغَيْرِهِمَا فَتْحُ الْعَيْنِ، وَمذهبُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ إِسْكَانُ ما أَصْلُهُ السُّكُونُ، فَيَقُولُ عَنْدَ الرَّأْدِ: غَدَوِيٌّ وَجَرَحِيٌّ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حِيَّانَ فِي الْأَرْتَشَافِ (٢٦٨/١) أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ رَجَعَ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ مذهبِهِ هَذَا إِلَى مذهبِ سِيبَوِيْهِ لِلْسَّمَاعِ.

انظر هذه المسألة في الكتاب (٣٥٧/٣)، والمقتضب (١٥٢/٣)، والتكميلة (٢٥٠)، والارتشفاف (١/٢٦٨).

(٣) فِي الْتَّسْبِيلِ إِلَى نَحْوِ أَخْتٍ وَبِنْتٍ مذهبانِ: الْأَوَّلُ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ وَسِيبَوِيْهُ وَالْجَمَهُورُ، فَيَقُولُونَ: أَخْوَيٌّ، وَبَئْوِيٌّ، وَالثَّانِي مذهبُ يُونَسَ حِيثُ يَقُولُ: أَخْبَيٌّ وَبِشَيٌّ.

قال الأعلم: «اعلم أنَّ تاءَ التَّأْنِيَثِ قد دخلت على أسماء مؤنثة فجعلت عوضًا من المحنّوفات، فأجريت مجرى الحرف الأصليِّ، فسكنَ ما قبلها، وخولف بها مذهب هاء التَّأْنِيَثِ؛ إذ كانت هاء التَّأْنِيَثِ تفتح ما قبلها، فهذه الأسماء يكون ما قبل الناءِ فيها ساكناً، وذلك قولهم: بِنْتُ وَأَخْتُ وَهَنْتُ وَمَنْتُ، فجعلت أخت بمتزلة قُفل، وبِنْتُ بمتزلة جَذْعٍ، وهَنْتُ بمتزلة فَسْرٍ، فصار للناءِ في هذه الأسماء مذهبانِ: =

يونس: أختيٌّ، وبنتيٌّ^(١)، وعليه: كلتيٌّ، وكلنويٌّ، وكلناويٌّ^(٢).

مذهب الحروف الأصلية بسكنون ما قبلها، ومذهب هاء التأنيث لأنها لم تقع إلا على مؤنث لا مذكر، بخلاف لفظها، فجمعتها العرب وصقرتها بالرَّد إلى الأصل وتترك الاعتداد بالباء . فاختار التخويون ردها إلى الأصل في النسبة كما ردت العرب **الْقَسْنِيَّ** والجمع إلى ذلك، فقالوا: **بَنْتُ** في بنت، **وَأَخْوَيْ** في اخت، وفتحت النون والباء لأنَّ الجمع قد دلَّ على فتح الثنائي في الأصل حين قالوا: **بَنَاتُ** وأخواتُ . وكان يونس يجيز: **بَنْتُ** وأَخْيَّ، على ما ذكرناه من إلحاقهما بفتح وقليل، فأاجر الملحقة بمنزلة الأصلي ، ولم يكن يقول في **هَنْتُ** و**مَنْتُ**: **هَنْتُ** و**مَنْتُ**، فقال الخليل: من قال **بَنْتُ**، قال: **هَنْتُ** و**مَنْتُ**. يعني أنه يجب عليه أن يقول هذا . قال: وهذا لا يقوله أحد . النك (٨٩٥/٢ - ٨٩٦).

انظر: الكتاب (٣٦٠/٣ وما بعدها)، والتكميلة (٢٥١)، ونكت الشتمري (٨٩٦/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٩٥٥/٤)، وشرح الشافية للرَّاضي (٦٩/٢)، ولركن الدين (٤٥) . وألذى في المراجع أنَّ يونس يجيز هذا الذي نسب إليه مع ما هو مذهب الخليل وسيبوه .

(١) ليس في ص .

(٢) كُلْتَا: قُلْلَى عند سيبويه، الألف للتأنث، والباء بدل من الواو التي هي لام الكلمة إذ أصل كُلْتَا هو كلنوي مثل ذكرى، فالباء في كلتا كالباء في أخت وبنت، فليس بتاء تأنيث زائدة حقيقة، ولكنها بدل عن الواو، واختاروا التاء دون غيرها لتكون بدلًا عن الواو إشعارًا بالتأنث، ولمجيء وسماع التاء بدلًا عن الواو كما في تراثي وتجاو، فإذا نسبت إلى كلتا على مذهب سيبويه قلت: كلنوي، بحذف التاء لمشابهتها تاء التأنيث، وبرد الواو المبدلة تاء إلى أصلها الواو، وحذف الألف الأخيرة .

وأئمَّا يونس فكلتا عنده فغلَّى أيقناً، وهو كسيبوه في أنَّ الألف الأخيرة زائدة، والباء بدل من الواو، إلَّا أنَّه يعامل التاء معاملة الأصلي، لأنَّها بدل عن أصلي، فلا يحذف، ف تكون كلتا عنده كذكري وحُلْنَى، أقصد كالزباعي الساكن الثاني =

* [النَّسْبُ إِلَى الْمُرْكَبِ]

والمُرْكَبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدِرِهِ، كَبْعَلِيٌّ، وَتَابِطِيٌّ، وَخَمْسِيٌّ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَدًا، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا أَصْلًا، كَانِبُ الرُّبِّيرِ وَأَبِي عَمْرِو، قِيلَ: رُبِّيرِيٌّ، وَعَمْرِيٌّ^(١)، وَإِنْ كَانَ كَعْبِدِ مَنَافِ وَأَمْرِيَّ الْقَيْنِسِ، قِيلَ: عَبْدِيٌّ، وَمَرْبِيٌّ^(٢).

* [النَّسْبُ إِلَى الْجَمْعِ]

وَالْجَمْعُ يُرْدُ إِلَى الْواحِدِ^(٣)، فَيُقَالُ فِي كُتُبِ، وَصُحْفِ، وَمَسَاجِدِ،

= المختوم بـألف الثالث المقصورة، ولذلك جازت عنده الأوجه الثلاثة المذكورة في المتن، وهي في الحسن على الترتيب المذكور.

وَأَمَّا أَبُو عَمْرِ الْجَرْمِيُّ فَيَرِي أَنَّ النَّاءَ زَايَةً لِلتَّالِيَّةِ وَالْأَلْفَ أَصْلِيَّةٍ هِيَ لَامُ الْكَلْمَةِ، فَهِيَ عَلَى زَنَةِ فَعْلَى، وَرُدُّ بَعْدِ فَعْلَى فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَعَدْمِ زِيَادَةِ تَاءِ الثَّالِيَّةِ وَسَطَّا، وَعَلَى مَذَهَبِهِ تَنْسَبُ إِلَى كُلِّنَا فَنَقُولُ: كَلْتَوِيٌّ عَلَى الْأَنْصَحِ، وَكَلْتَوِيٌّ عَلَى غَيْرِ الْأَنْصَحِ، كَمَا تَرَى فِي مَثَلِ مَرْبِيٍّ وَمَلْهُوٍّ.

انظر: الكتاب ٣٦٢/٣، ونكت الشتميري ٨٩٧/٢، وسر الصناعة ١٥١/١، والخصائص ٢٠٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٠١/١، وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٠٢.

(١) ص: وَعَمْرِوْيِّ.

(٢) ظ: وَأَمْرِيَّةٍ . قلت: مما لغتان. انظر: التبصرة للصميري ٦٠٣/٢، والتكميلة لأبي علي ٢٥٤.

(٣) مذهب الجمهور رُدُّ الْجَمِيعِ إِلَى وَاحِدِهِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى جُوازِ النَّسْبِ إِلَى الْجَمْعِ عَلَى لَفْظِهِ بِلَارَدٌ . وَقَدْ ذَكَرُوا فِي التَّعْلِيلِ لِرُدِّ الْجَمْعِ إِلَى مَفْرَدِهِ أَوْجَهًا، وَهِيَ:

- ١ - لَأَنَّ نَسْبَتَهُ إِلَى الْواحِدِ تَدَلُّ عَلَى كَثْرَةِ نَظَرِهِ فِيهَا، وَحُكْمُ الْواحِدِ كَحْكَمٍ =

وَقَرَائِضَنَ: كَتَابِيُّ، وَصَحْفِيُّ، وَمَسْجِدِيُّ، وَفَرَضِيُّ . وَأَمَّا مَساجِدُ، عَلَمًا^(١)، فَمَساجِدِيُّ، كَانْصَارِيُّ وَكِلَائِيُّ .

* [شواذ النسب]

وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادٌ .

الجمع، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد إلى الواحد؛ لأنَّه أخفَّ في اللُّفْظِ، مع أنه الأصل .

٢ - إنَّ النسب يُقلل إلى الوصف، والموصف هنا يصير واحداً؛ لأنَّ الموصوف واحد، فينبغي أن يكون اللُّفْظ مفرداً لطريق المعنى .

٣ - إنَّ الجمع والنسبة معنيان زائدان، فلم يجمع بينهما فرازاً من القُلْ ولا لَبَسٍ؛ لأنَّ الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع، وليس المراد في النسب الدلالة على الجمع، بل النسب إلى الجنس، فيصير في ذلك كالتمييز، فإنَّ الواحد فيه يعني عن الجمع .

٤ - ولأنَّهم أرادوا التَّقْرِيقَ بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وهو الجمع المسمى به، وبين ما أريد به الدلالة على الجمع، وإنَّما ساغ لهم ذلك لأنَّ المنسوب ملassis لكل واحد من آحاد ذلك، وللُّفْظ الواحد أخفَّ فنسبوا إليه .

٥ - ولأنَّ أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد، أو المولد، أو الصَّنْعَة، فحمل على الأغلب .

٦ - وإنَّما رُدَّ إلى الواحد ليعلم أنَّ لُفْظَ الجمع ليس علَمَا لشيء؛ إذ الجمع المسمى به ينسب إليه على لُفْظِه، فنسبوا فيما لم يسمَ به إلى واحدٍ فرقاً بين الجمع علَمَا وبينه غير علم .

انظر: أسرار العريضة (٢٧٨)، والباب (١٥٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش

(٩/٦)، وشرح الشافية للرَّضا (٨٠/٢) .

(١) في بعض النسخ: «أَمَّا بَابُ مَساجِدٍ عَلَمًا» .

* [النَّسْبُ بِغَيْرِ يَاءٍ]

وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ، كَبَّاتٍ، وَعَوَاجٍ^(١)، وَقَوَابٍ، وَجَمَالٍ .
وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِي كَذَا^(٢)، كَتَامِرٍ، وَلَابِن^(٣)، وَدَارِعٍ،
وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ: عِيشَةُ رَاضِيَّةٍ^(٤)، وَطَاعِمٌ كَاسِ^(٥) .

(١) البَّاتُ: الَّذِي يَعْمَلُ أَوْ يَبْعَثُ، وَهُوَ الطَّيلُسَانُ مِنْ خَزْنَةِ وَنَحْوِهِ، وَقِيلَ فِيهِ أَيْضًا:
بَتَّيْ، عَلَى الْقِيَاسِ .

وَالْعَوَاجُ: صَاحِبُ الْعَاجِ، وَالْعَاجُ أَنْيَابُ الْفَيْلِ .

(٢) كَثُرَ مَجِيءُ فَعَالٍ فِي الْحَرْفِ بِمَعْنَى الْمَنْسُوبِ كَثْرَةً كَادَ مَعْهَا يَكُونُ مَقِيسًا، وَدُعُوا
الْقِيَاسُ فِيهِ مَذَهَبُ الْمُبَرِّدِ، وَقَلَّ مَجِيءُ فَاعِلٍ بِمَعْنَى الْمَنْسُوبِ، فَلَا يَمْكُنُ دُعُوا
الْقِيَاسُ فِيهِ لِنَدرَتِهِ .

انظر: الْكِتَابُ ٣٨١/٣ - ٣٨٢، وَالْمَقْتَضِبُ ١٦١/٣، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ لَابْنِ
يَعْيَشِ ٦/١٣، وَلَابْنِ الْحَاجِبِ ١/٦٠٦، وَالْأَرْتَشَافُ ١/٢٩٢، وَالْهَمْعُ ٦/١٧٥ .

(٣) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَطَبِيَّةِ:

وَغَرَّتِي وَرَعَمْتَ أَنْكَ لَابْنَ بِالصَّيْفِ تَائِمْ

وَفِي رَوَايَةِ، وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا:

وَغَرَّتِي وَرَعَمْتَ أَنْكَ لَاتَّيْ بِالصَّيْفِ تَائِمْ

وَالشَّاهِدُ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَاملِ، وَانْظُرْهُ فِي دِيْوَانِ (٥٦)، وَالْكِتَابِ (٣٨١/٣)،
وَمَجَازِ الْقُرْآنِ (١٦٤/٢)، وَالْخَصَائِصِ (٢٨٢/٣)، وَالْبَصَرَةِ (٦٠٤/٢)، وَنَكْتِ
الشَّتَمِيِّ (٩٠٥/٢)، وَشَرْحِ الْمَفْصِلِ لِلْخَوارِزمِيِّ (٤٣/٣)، وَلَابْنِ يَعْيَشِ (٦/١٣) .

(٤) الْحَاثَةُ: ٢١، وَالْقَارِعَةُ: ٧ .

(٥) إِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

دَعِيَ الْمَكَارَمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنْكَ أَنْتَ الْطَّاعُمُ الْكَاسِيِّ



= وهو الحطيئة، والشاهد من البسيط، وهو في ديوانه (٥٠)، والأزمة (١٨٥)،
والثصرة (٦٠٦/٢)، وشرح الفصل للخوارزمي (٤٤/٣)، ولا بن يعيش
(١٥/٦)، وشرح شواهد الثانية (١٢٠).

جمع التكبير^(١)

* [تكسيّر الاسم الثلاثي المذكّر]

الثلاثي: الغالب في نحو فُلُس على.....

(١) جمع التكبير: هو ما لم يتسلم المفرد فيه من التغيير.

وقالوا في حده أينما: هو كل جمع تغير فيه لفظ واحده.

وقالوا فيه أينما: هو كل ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين بتغيير صورة مفرده تغييراً مقدراً أو ظاهراً.

أما التغيير المقتدر فنحو: فُلُك و هي جان و دلاص و كناز، المفرد فيها والجمع سواء بل لفظ واحد.

وأما التغيير الظاهر: فاما أن يكون بالشكل فقط، كأسد وأسد، وجوارق وجوارق بالضم للمفرد والفتح للجمع، أو بالزيادة فقط، كصنو وصنوان وكمن، وكمن، أو بالنقص فقط، كثعنة وثعنة وثعنة، أو بالشكل والزيادة، كرجل ورجال وأسد وأسود، أو بالشكل والقص، ككتاب وكتب وسرير وسرير، أو بالشكل والقص والزيادة، كسرير وأسرة وبناء وأبنية. وأما التغيير بالقص والزيادة فقط فتقتضيه القسمة العقلية لكن لا مثال له.

ويرى ابن الطراوة أن تسميه تكسيراً مأخوذة من قولهم بيت كسير، أي واسع ذو كسور، جمع كيسي، وهو الجانب، فكان بنية المفرد لما فكت اتسعت لقبول أبنية كبيرة.

انظر: اللباب (٢/١٧٨)، وحاشية الغزّي على الجاربردي (١٢٧)، والتكميلة

٣٩٨، والإفصاح لابن الطراوة ١٢٧.

أَفْلُس^(١)، وَفُلُوسٍ . وَبَابٌ تَوْبٌ عَلَى أَنْوَابِ، وَجَاء زَنَادٌ فِي غَيْرِ بَابٍ سَيْلٌ، وَرِئَلَانُ، وَمُطْلَانُ، وَغَرَدَةٌ^(٢)، وَسُقْفٌ^(٣) . وَأَنْجِدَةٌ، شَادٌ . وَنَحْوٌ حِمْلٌ عَلَى أَحْمَالٍ، وَهُمْوَلٌ، وَجَاء عَلَى قِدَاحٍ، وَأَزْجُلٍ، وَعَلَى^(٤) صِنْوَانٍ، وَدُؤْبَانٍ، وَقَرَدَةٍ .

(١) يُجمِعُ فَعْلٌ فِي الْقَلْةِ عَلَى أَفْعَلٍ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْثَّلَاثَيْنِ الْمُجَرَّدِ بِجَمِيعِ أَبْنَيْهِ يُجمِعُ فِي الْقَلْةِ عَلَى أَفْعَالٍ .

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ اخْتَصْ فَعْلٌ بِأَفْعَلٍ، وَلَمَّا عَدَاهُ أَفْعَالٌ؟

فَالْجَوابُ: لَأَنَّ فَعْلًا أَخْفَتْ أَبْيَنَةَ الْاسْمِ الْثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَأَكْثَرَهَا دُورًا فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ أَيْضًا أَخْفَتْ سَائِرَ الْأَبْيَنَاتِ وَأَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالًا، فَلِمَّا كَانَ (أَفْعَلُ) أَقْلَى حِرْوَفًا مِنْ (أَفْعَالٍ) وَأَخْفَتْ مِنْهُ، نَاسِبٌ أَنْ يَخْتَارَ لَمَّا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالَهُ تَخْفِيَّاً، فَأَعْطُوا مَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالَهُ الْأَخْفَتَ، وَمَا يَقْلُلُ اسْتِعْمَالَهُ الْأَكْثَرُ لِيَعْدَلُوا بَيْنَهُمَا . وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْرٍ فَخُرُّ وَأَفْرَاخُ وَأَنْفُ وَأَنَافِ وَرَنَادٌ وَأَزْنَادٌ فِي حِرْوَفٍ مَعْدُودَةٍ؛ فَشَذَّ لَا يَقْاسُ عَلَيْهِ .

انظر: أسرار العربية (٣٤٨)، واللباب (١٨٠/٢)، والكتاب (٥٦٨/٣)، والنكت (٩٩٢/٢)، وشرح المفصل لابن عبيش (١٥/٥) .

(٢) الرِّئَلَانُ وَالرِّيَثَالُ: جَمْعُ رَأْلٍ، وَهُوَ وَلَدُ النَّعَامَةِ . وَالبُطْنَانُ: جَمْعُ كَثْرَةِ لِلْبَطْنِ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ الْغَامِضُ الدَّاخِلُ مِنَ الْأَرْضِ، وَجَمْعُ قَلْهَ أَبْيَنَةٍ . وَالغِرَدَادُ: جَمْعُ غَرَدٍ وَغَرَدٍ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَبِكَسْرِهَا وَهُوَ نُوْجٌ مِنَ الْكَمَاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الصَّنَاعَرُ مِنْهَا، وَقِيلَ: هُوَ الرَّدِيَّةُ مِنْهَا .

انظر: اللسان (رَأْل، بَطْن، غَرَد) .

(٣) سُقْفٌ: بِضَمَتَيْنِ، هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَصَنْ، وَفِي عَدْدٍ مِنَ الشَّرْوَحِ، وَبِضمِّ فَسْكُونٍ فِي ظَ وَعَدْدٍ مِنَ الشَّرْوَحِ . وَهُمَا لِغَتَانِ صَحِيحَتَانِ .

(٤) لَبِسَتْ فِي ظَ، صِ .

وَنَحْوُ فُزْءٍ عَلَى أَفْرَاءِ، وَقُرْوَءِ، وَجَاءَ عَلَى قِرَاطَةِ، وَخَفَافِ، وَفُلْكِ^(١).
وَبَابُ عُوذَ عَلَى عَيْدَانِ^(٢).

(١) مذهب الخليل، وعليه معظم التصريفيين، أنَّ ضمة المفرد في فُلْكٌ كضمة قُفل،
وضمة الجمع كضمة أَسْدٍ، فضمة المفرد أصلية وضمة الجمع عارضة، وقالوا في
تعليق هذا المذهب:

كَائِنُهُمْ حَمَلُوا فُعْلًا عَلَى فَعْلٍ لِأَمْرٍ:

أولها: لأنَّ فُعْلًا يكون جمعاً لفُعلٍ، نحو: أَسْدٌ وأَسْدٌ.

وثانيها: لأنَّ فُعْلًا وفُعْلًا قد يشتركان في أفعالٍ، نحو صُلْبٌ وأَصْلَابٌ وأَسْدٌ
وآسَادٌ.

وثالثها: إنَّ الضمة في فُعلٍ لشتلها بمنزلة الفتحتين في فَعْلٍ، ولذلك آتُوا بينهما؛
ولذلك شورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فاللُّك إذا أريد به الواحد فهو
بمنزلة قُفلٍ، وإذا أريد به الجمع فهو بمنزلة أَسْدٍ.

وكثير توسعهم في هذا البناء لكثرة في كلامهم، فهو في الكثرة قريب من كثرة
فَلسٍ وكَغْبٍ.

وبعض التصريفيين لا يتكلّف مثل هذا في التعليل لجمع فُلْكٌ على فُلْكٌ، أقصد
لجمع فُعلٍ على فُعلٍ، فيقول: لعل فُلكَ الجمع كان على فُلُوكٍ في الأصل، على زنة
فُؤُولٍ، ثمَّ خفَفَ بحذف الواو، فصار على فُلْكٌ، ثمَّ خفَفَ بإسكان عينه، فصار على
فُلْكٌ، ومثل هذا قيل في أَسْدٍ، قالوا: جمع أَسْدٌ على أَسْدُو، ثمَّ خفَفَ بحذف الواو،
صار على أَسْدٍ، ثمَّ خفَفَ بإسكان السين، فصار على أَسْدُو. ونظير فُلْكٌ بما مفردته
وجمعه بلفظ واحد وعلى زنة واحدة قولهم: دلَاصٌ، وهِجَانٌ، وعِفتَانٌ، وحُجَازٌ.

انظر: الكتاب (٥٧٧/٣)، والكلمة (٤١٢)، والتصيرة (٦٤٦/٢، ٦٤٧)،

وشرح المفصل لابن عبيش (١٩/٥)، وللخوارزمي (٣٣٩/٢).

(٢) أي في الكثرة، وأما قلتَه فعلٍ أفعالٍ كأغوايد وأزواج.

ونَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ، وَجِمَالٍ، وَبَابٌ تَاجٌ عَلَى تِيجَانٍ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ، وَأَزْمُونٍ، وَخَرْبَانٍ^(١)، وَحَمْلَانٍ، وَجِيَرَةٍ، وَجِنْجَلٍ^(٢).

ونَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَادٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ، وَنُمُرٍ.

ونَحْوُ عَجْزٍ عَلَى أَعْجَازٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ سِيَاغٍ. وَلِيسَ رَجْلَةً^(٣) بِتَكْسِيرٍ^(٤).

ونَحْوُ عَنْبَرٍ عَلَى أَعْنَابٍ فِيهِمَا^(٥)، وَجَاءَ أَضْلُعُ، وَضُلُوعٍ.

ونَحْوُ إِيلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا .

(١) **الخَرْبَانُ**: جمع **خَرْبَبٍ**، وهو ذكر **الخَبَازِي**، والشَّعْرُ الْمُقْسَمُ في الماخورة، أو المختلف وسط المرفق . اللسان (خرب).

(٢) من العلماء من يرى أنَّ **جَنْجَلٍ** اسم جمع، وليس بجمع، والواحد **جَنْجَلٌ**، وهو **الطَّائِرُ الْمُعْرُوفُ**، وقالوا: لا نظير له إلا طائر واحد ظربان .

انظر: شرح الشافية للميرزا كمال الدين ١٧١ ، واللسان والتاج (حجل).

(٣) ص: **رَجْلَة** . بفتح الراء وكسرها .

(٤) ذهب معظم التصريفيين إلى أنَّ **رَجْلَة**، بفتح الراء، ليس بتكسير لرجل؛ لأنَّ فعلة في جمع **فَعْلٍ** غير ثابت، ولكنه اسم للجمع الذي هو الرجال . وذهب ابن السراج، ذكر ذلك ابن الخباز وغيره، إلى أنه جمع تكسير معدوم النظير .

وفي هذه المسألة نقاشات مطولة في شروح الشافية .

انظر: الأصول لابن السراج ٤٣١/٢ ، والموجز له أيضًا ١٠٧ ، وشرح الدرة الألفية لابن الخباز ١٣٠/ب ، وبغية الطالب لابن الناظم ٧٦ .

(٥) ليست في: ظ، ص .

ونَحُوا صُرْدٌ^(١) على صِرْدَانِ فيهما، وجاء أَرْطَابٌ ورِبَاعٌ^(٢).

ونَحُوا عُتْقٌ على أَعْنَاقِ فيهما.

* [امتناع بعض زِنَاتِ الجمع في الأسماء]

وامتنعوا مِنْ أَفْعَلِ فِي الْمُعْتَلِ الْعَيْنِ. وأَقْوَسُّ، وَأَنْوَبُّ، وَأَعْيَنُّ،

(١) الصُّرْدُ: طائر مصوَّرٌ فوق العصافور.

وقد قالوا في التعليل لجمع فَعْلٍ على فِعْلَانِ:

إن قيل: ولم يختص فَعْلٌ، مضموم الفاء مفتوح العين، بِفِعْلَانِ، نحو نُفَرٌ ونِفَرَانٌ وَجُزَّادٌ وَجِزَّادٌ؟

قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنَّ هذا البناء لما اخْتَصَّ بِضَرْبِيِّ المسميات، وهو الحيوان، ولزمه ولم يفارقه إلى غيره، ولم يكن غيره من الأسماء كذلك، فإنَّها لا تلزم مسمىًّا، خصته بهذا الجمع، كما خصوا بِفَعْلَى ما كان آفةً من نحو: قَتَلَى وَمَرَضَى، ولا يُجمِعُ عليه إِلَّا مَا أصابته بِلِيَةً، نحو جَرِيع وَجَرِحَى وَرَبِّين وَرَمَنى.

والوجه الآخر: أن يكون متقدماً من فَعَالٍ، وَفَعَالٌ يجمع بكثرة على فِعْلَانِ، نحو غُرَاب وَغِزَبَانٌ وَعَقَابٌ وَعَقْبَانٌ، وممَّا يؤيد ذلك أنَّ فُعَلاً لا يكاد يوجد إِلَّا مغيِّراً من غيره، نحو عُمَرٌ وَزُفَرٌ وَفُسْقَنٌ وَخَبَثٌ، قد عُدلت عن فاعل لفظاً أو أصلًا، المراد عامر وزافر وفاسق وخبيث؛ وهذا الأخير فاعل أصلًا فعال لفظاً، فإذا كان كذلك فالقول إنَّ فُعَلاً من نحو نُفَرٌ مغيِّراً من فَعَالٍ أقرب وأولى؛ إذ ليس بينهما إِلَّا طرح الألف.

انظر هذه العلل في: أسرار العربية (٣٥٢)، والنكت (٢/٩٩٢)، واللباب

(٢/١٨٢)، وشرح المفصل لابن بعيش (٥/١٥).

(٢) رِبَاعٌ وأَرْبَاعٌ جمع رُبَاعٍ، وهو الفصيل الذي يُستَجِعُ في الربيع، وهو أول النتاج. الصَّحَاحُ وَاللُّسَانُ (ربيع).

وأيّثُ، شادٌ.

وامتنعوا مِنْ فَعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاءِ، كَفْعُولٍ فِي الْوَاءِ دُونَ الْيَاءِ .
وَفُؤُوجٌ^(١) وَسُؤُوقٌ شادٌ^(٢) .

(١) الأصل: وفُورُوج وسُورُوق . بلا همز ، وهو بالهمز في كثير من نسخ الشائعة ، ونسخ شروحها ، وإنما همزا في فُعُولٍ وأقْلَلٍ ، كفُورُوج وتأُبِّ ، استثناؤه للضمة على الواو . قال الميرزا كمال الدين في شرحه على الشافية ١٧٤ : «كلَّ وَاءٍ مَضْمُومٌ ضَمَّة إِعْرَابِيَّةٍ ، وَلَمْ يَهُرِبْ بِهَا عَنِ النَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، يَجُوزُ قَلْبُهَا هَمْزَةٌ ، وَالتَّرْتُمَتُ فِي نَحْرِهِ سُورُوقٌ لِلْاسْتِقَالِ» .

(٢) قال ابن الأنباري : «فَإِنْ قِيلَ: فَلِمْ جَمَعُوا فَعَالًا، إِنْ كَانَ عَيْنَهُ يَاءٌ أَوْ وَاءٌ عَلَى أَفْقَالِهِ، وَلَمْ يَجْمِعُوهُ عَلَى أَقْلَلٍ؟

قِيلَ: لَأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوا عَلَى أَقْلَلٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّيْحَةِ لَاتَّى ذَلِكُ إِلَى الْاسْتِقَالِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلَّتِ فِي جَمْعِ بَيْتٍ: أَيْتُ، وَفِي جَمْعِ عَوْدٍ: أَعْوَدٌ، لَذَّيْ ذَلِكُ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاءِ، وَالْيَاءُ تَسْتَقْلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ؛ لَأَنَّهَا مَعَهَا بِمَتْزَلَةِ يَاءٍ وَوَاءٍ، وَكَذَلِكَ الْوَاءُ أَيْضًا تَسْتَقْلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ أَكْثَرَ مِنْ الْيَاءِ؛ لَأَنَّهَا مَعَهَا بِمَتْزَلَةِ يَاءٍ وَوَاءِينِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكُ مَسْتَقْلًا عَدَلُوا إِلَى فَعَالٍ .

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمْ جَمَعُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفُعُولٍ فِي جَمْعِ الْكَثِيرِ؟

قِيلَ: لَا شَتَارِكُهُمَا فِي عَدْدِ الْحَرْفَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لَيْسُ فِي الْآخَرِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمْ خَصُّوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَقْلٍ مِمَّا عَيْنَهُ وَأَوْ بِفَعَالٍ، نَحْرُ ثُوبَ وَثِيَابٍ، وَمِنْهُ عَيْنَهُ يَاءٌ بِفُعُولٍ، نَحْرُ شِيخٍ وَشِيوخٍ، وَهَلَا عَكْسُوا؟

قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَجْمِعُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاءِ عَلَى فُعُولٍ لَأَنَّهُ كَانَ يُؤْدِي إِلَى الْاسْتِقَالِ، وَلَا يُؤْدِي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جَمَعَ عَلَى فَعَالٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ عَلَى فُعُولٍ لَكَانَ يُؤْدِي إِلَى الْاجْتِمَاعِ وَأَوْيَنِ وَضَمَّةٍ، نَحْرُ ثُوبَ وَحُوَوْضٍ، وَذَلِكُ مَسْتَقْلٌ =

* [تكسير الاسم الثلاثي المؤنث]

المؤنث: نحو: قصّة على قصاع^(١)، وبدور^(٢)، وبدر^(٣)، ونوب.

ونحو لفحة على لفح غالباً، وجاء على لفاح، وأنعم.

ونحو برقه على برق غالباً، وجاء على حجوز، وبرام^(٤).

ونحو رقبة على رقاب، وجاء على أينق، وتر، وبدن^(٥).

= لاجتماع واوين، وجوزوا ذلك في الياء؛ لأنّها أخفت من الواو، فلذلك خصتوا ما كان عينه واوا بفعاله وما كان عينه ياء بفعولي».

انظر: أسرار العربية (٣٥٠)، والنكت (١٠٠٥/٢)، والرّاضي (٩١/٢)،
واللباب (١٨٢/٢).

(١) ظ: على قصاع غالباً.

(٢) جمع بذرة، وهو جلد السّخلة إذا فُلِم، ثمّ سمي به الكيس فيه ألف، أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار.

(٣) البرقة: المقدار من البرق، وأرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل . والمحجزة: معقدُ السّراويل . والبرمة: قدر من حجارة .

(٤) ظ: وبدن . بضم الدال، وهو جمع مسموع في بذنة، وقراءة الجمهور بإسكان الدال في قوله تعالى: «وَبَدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُرْنَ شَعَّابِرِ اللَّهِ» [المعجم: ٣٦]، وقرأ الحسن وعيسي: «وَالبَذْنَ» بضم الدال . قال صاحب الإتحاف: «وقرئ بضم الدال، وهي الأصل، والجمهور بسكونها تحفيماً من الضم، أو كل منها أصل». وذكر الرّاضي أنّ ضم صحيح العين من فعل جمعاً جائز إما على أنه فرع الإسكان أو أصله . وانظر: الرّاضي ٢/١٠٧، والإتحاف ٣١٥، وظاهر عدد من شروح الشافية أنّ ضم الدال تفریع عن إسکانها .

ونَحُوا مَعِدَةً عَلَى مِعَدٍ^(١).

ونَحُوا تَحْمَةً عَلَى تَحْمَمٍ.

* [تصحیح الاسم الثلثي المُؤنَث]

وإذا صُحِّحَ بابُ تَمْرَةٍ قِيلَ: تَمَرَاتٌ، بالفتح، والإسْكَانُ ضرورة^(٢)،

(١) تُجمِعُ فَعْلَةُ نَحْوٌ: كَلْمَةٌ وَخَلْفَهُ وَبَنْقَةٌ عَلَى فَعِيلٍ بفتح الفاء وكسر العين، على زنة المفرد بلا تغيير سوى حذف الناء.

وأئمَّا مَا جَاءَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى زَنَةٍ فَقُلْ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتحِ الْعَيْنِ، فَهُوَ:

أ - جَمْعُ فَعْلَةٍ، بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ، بَعْدَ تَفْرِيهِا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ عَنْ فَعْلَةٍ، بفتح الفاء وكسر العين، أي بعد نقل كسرة العين إلى الفاء وإسكان العين.

ب - أَوْ هُوَ مِنَ الْقَلِيلِ، خَلَافُ الْمُشَهُورِ، كَالَّذِي فِي مَعْدَهُ وَنَقْمَهُ، جَمِيعٌ مَعِدَةٌ وَنَقْمَهُ، قَالَ السِّيرَافِيُّ وَالرَّاضِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

ج - أَوْ هُوَ مِنَ الْمُسْمُوعِ الَّذِي يَحْفَظُ وَلَا يَقْاسِ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ.

انظر: شرح السيرافي ١٦٥، وشرح الشافية للراضي ١٠٨/٢، وللميرزا كمال الدين ١٧٧، وللبيسابوري ١٤٥، وللهجة تميم لغالب المطلي ١٥٤.

(٢) ذَكْرُ مِنْ ذَلِكَ عَدَدًا مِنَ الشَّوَاهِدِ الشَّعُورِيَّةِ، وَمِنْهَا قَوْلُ ذِي الرَّتْمَةِ:

أَبْتَذَكَرُ عَوَدَنْ أَحْشَاءَ قَلِيلٍ حُمُوقًا، وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وقول عروة بن حزام العذرية:

وَحُمِلْتُ زَرْفَاتِ الضُّحْى فَأَطْقَنَهَا وَمَالِي بِرَفَرَاتِ التَّشِيشِيِّ يَدَانِ

وقول ليد:

رُجْلَنَ لَشَقَّةٌ وَنُصْبَنَ نَصَبَا لَوْغَرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ

وقول الرَّاجِز:

= عَلَ صِرْوَفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلْنَا الْكَثَةَ مِنْ لَئَاتِهَا

والمعتَلُ^(١) العين ساكنٌ^(٢)، وهَذِيلُ تسوّي^(٣).

= فَسْتَرِيجَ التَّفَسُّ من زَنْبِرِهَا وَتَقْعَدَ الْتُّلَّةَ من غُلَائِهَا

وقول الآخر، وأشده ابن الأعرابي:

يا صاحبِ اجتنبِ الشَّامَ إِنَّ بَهَا حُمَّى زَعَافًا وَحَضَبَاتٍ وَطَاعُونًا

وقول الآخر، وأشده الزجاجي لأعرابية:

فاجتَ خَيْرَهُما مِنْ جَنْبِ صَاحِبِهِ دَهْرٌ يَكُرُّ بَهْرَحَاتٍ وَتَزَحَّاتٍ

وقول الآخر

دُعا دُعَوَةُ كُرْزٌ وَقَدْ أَحْدَقُوا بِهِ فَرَاغٌ وَدَغْنَوَاتُ الْحَبِيبِ تَرُوغُ

انظر: *الضرائر* (٨٦)، وموارد المصادر لـ *الضرائر* (١٧٤).

(١) ص: (ومعتل). في هذا الموضع، والأربعة الثالثية له.

(٢) ومثل معتل العين في وجوب الإسكان المضعف.

وإنما وجوب الإسكان في المعتل العين لوجهين، أولهما: هرباً من اجتماع ثقلين، نقل حرف العلة، ونقل الحركة عليه، وثانيهما: حرصاً على تصحيح العين؛ بيانه: أنها لو تحركت وما قبلها مفتوح لوجب قلبها ألقاً، فأرادوا ألا يقلعوا لكون الأصل عدمه.

وإنما سُكِّنوا أيضاً في المضعف من نحو سُلْتَةٍ وسَلَاتٍ؛ لأنهم لو حرَّكوا أول المثلين لاجتمع حرفان متخركان من جنس واحد، وذلك مستقل؛ إذ من شأنهم أن يدغموا الأول في الثاني فيما هو أصل في الحركة، فكيف فيما حرَّكته عارضة.

انظر: *أسرار العربية* (٣٥٤)، واللباب (١٨٨/٢).

(٣) قال شاعرهم:

أخوَّيْضَاتِ رَائِحَةِ مَتَّاوِبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ التَّنَكِيْنِ سَبُّوحٌ

= والشاهد صدر بيت أشده الفراء عن بعض هذيل، وهو ليس في أشعارهم.

وبابِ كسرة على كسراتِ، بالفتح والكسر، والمُعْتَلُ العين،
والمُعْتَلُ اللام بالواو، يُسْكَنُ ويُفْتَحُ ^(١).

ونحو حُجْرَة على حُجْرَاتِ، بالضمّ والفتح، والمُعْتَلُ العين،
والمُعْتَلُ اللام بالياء، يُسْكَنُ ويُفْتَحُ .

وقد يُسْكَنُ في تَمِيمٍ في حُجْرَاتِ، وكسَراتِ ^(٢)، والمُضَاعِفُ ساكنٌ
في الجَمِيع .

= انظره في المحتسب (٨٥/٨٥)، والخصائص (١٨٤/٣)، والمنصف
(٣٤٣/١)، وسر الصناعة (٧٧٨/٢)، والمفصل (١٩١)، وشرحه لصدر الأفضل
الخوارزمي (٣٤٦/٢)، ولابن يعيش (٣٠/٥)، والذر المصور (٣٩٩/٨)،
وشرح الشافية للجباريري (١٣٤)، ولليسابوري (١٤٧)، وشرح شواهد الشافية
للبغدادي (١٣٢) .

(١) من ابن مالك والرَّضي ومن واقفهم كسر العين في المعنتها إتباعاً لكسر الفاء إلأى
على لغة تميم، وكذا منعاً فتح العين في المعنتها إلأى على لغة هذيل، وعدا ما جاء
على ذلك مئاً ليس على إحدى هاتين اللغتين من قبيل الشَّاذ . وكان المرأة يمنع
كسر العين مطلقاً إتباعاً لكسر الفاء صحت العين أو لم تصح، وكذا يمنع ضم العين
مطلقاً إتباعاً لضمه الفاء .

انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٠٣، وشرح الكافية للرَّضي
٣٩٥/٣، وحاشية الغزوي على الجباريري ١٣٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٧٩، والمحتسب ٢/١٨٩، والأصول ٣/٤٤٠، والتَّبَرِّة
٢/٦٥١، والمفصل ١٩١، والتخمير ٢/٣٤٤ .

* [تصحِّحُ الثلَاثَيْ المُؤَنِّثِ صفةً]

وأَمَّا الصَّفَاتُ فِي إِسْكَانٍ^(٣)، وَقَالُوا: لَجَبَاتُ وَرَبَعَاتُ^(٤) لِلْمَنْحِ اسْمَيَّةً أَصْلَيَّةً.

* [جمع المُؤَنِّثِ المعنوي]

وَحُكْمُهُ نَحْوُ: أَرْضٌ، وَأَهْلٌ، وَعُزْسٌ، وَعِنْزٌ، كَذَلِكَ .

* [جمع المُؤَنِّثِ المحذوف اللام]

وَبَابُ سَوَّاجَاءَ فِيهِ: سِنُونَ، وَقِلُونَ، وَتِبُونَ، وَقُلُونَ، وَجَاءَ سَنَوَاتٌ،

(٣) قالوا: وإن قيل: لم كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة، وهلا عكسوا وكان الفرق حacula؟

فالجواب: إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة؛ لأن الاسم أقوى والصفة أضعف، ولأن الاسم أخفت والصفة أثقل لا يحتاجها إلى الموصوف وإلى الفاعل المضمير والمظاهر، ولكونها مشقة من الفعل الذي هو ثقيل، فلعمًا كان الاسم أقوى وأخفت، وكانت الصفة أضعف وأنقل، كان الاسم للتحريك أحمل .

بقي أن يقال: إن قطرباً أجاز الفتح في الصفة قياسًا على الاسم . ذكر ذلك ابن مالك .

انظر: أسرار العربية (٣٥٣)، وعلل التحو (٧٠٢)، واللباب (١٨٧/٢)، وشرح المفصل لابن عبيش (٢٨/٥)، وشرح الكافية الشافية (٤٠٤/٤).

(٤) اللَّجَبَةُ: الشَّأْةُ الَّتِي أتَى عَلَيْهَا بَعْدِ نَتَاجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَجَفَّ لَبْنُهَا . وَنَسَاءُ رَبَعَاتُ: أي قصيراتٌ، ورجل رَبَعَةُ: أي لا طَوْيلٌ ولا قَصِيرٌ، وَجَمِيعُهُ أَيْضًا رَبَعَاتُ . قال سيبويه: «وَأَمَّا رَبَعَةُ فِيْهِمْ يَقُولُونَ: رَجَالُ رَبَعَاتُ وَنِسَاءُ رَبَعَاتُ» أراد أنه لا يتغير جمعهما . انظر: اللسان (الجب، رباع)، والكتاب ٦٢٧/٣ .

وِعْضَوَاتُ، وَبُتَّاتُ، وَهَنَّاتُ^(١). وجاء آم^(٢) كَاكُمْ.

* [تكسيـرـ الـثـلـاثـيـ المـذـكـرـ صـفـةـ]

الصـفـةـ: نـحـوـ صـغـبـ عـلـىـ صـبـابـ، غالـبـاـ، وبـابـ شـيـخـ عـلـىـ أـشـيـاخـ، وجـاءـ ضـيـقـافـانـ، وـوـغـدـانـ، وـكـهـولـ، وـرـطـلـةـ، وـشـيـخـةـ، وـوـزـدـ، وـسـحـلـ^(٣)، وـسـمـحـاءـ.

وـنـحـوـ: جـلـفـ عـلـىـ أـجـلـافـ، كـثـيرـاـ، وـأـجـلـفـ نـادـرـ.

(١) **الثـلـاثـيـ:** الجـمـاعـةـ منـ النـاسـ، وـماـجـتـمـعـ إـلـيـهـ المـاءـ فـيـ الـوـادـيـ أوـ فـيـ الـغـاطـ . والـقـلـةـ: أحدـ عـدـدـينـ تـلـبـ بـهـاـ الصـيـانـ، وـهـوـ عـودـ صـغـيرـ قـدـرـ ذـرـاعـ يـصـبـ ثـمـ يـصـبـ بـالـمـقـلـىـ أوـ الـبـيـقـلـاءـ، وـهـوـ عـوـدـ الـكـبـيرـ مـنـ الـعـوـدـينـ . والـقـلـةـ أـيـضاـ عـوـدـ فـيـ وـسـطـهـ حـيـلـ يـدـفـنـ وـيـجـهـزـ عـلـىـ هـيـنـةـ مـعـيـنـةـ لـصـبـ الـظـبـاءـ . والـبـيـضـةـ: شـجـرـ لـهـ شـوـكـ، وـقـطـعـةـ الشـيـءـ، وـالـفـرـقـةـ، وـعـلـيـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: «جـعـلـواـ الـقـرـمـانـ عـيـنـ» [الـحـجـرـ: ٩١] ، والـهـنـثـ والـهـنـةـ: اـسـمـ يـكـنـىـ بـهـ عـنـ الـمـرـأـةـ فـيـ النـدـاءـ، تـقـوـلـ: يـاـ هـنـثـ، أـوـ يـاـ هـنـةـ، أـقـلـيـ .

(٢) يـرـيدـ: جـاءـ فـيـ الـمـحـدـوـفـ الـلـامـ الـجـمـعـ عـلـىـ أـقـلـلـ، وـهـوـ قـوـلـكـ: آمـ فـيـ جـمـعـ أـمـةـ، وـكـانـ: أـمـمـ، قـلـبـتـ الـهـمـزةـ الـثـانـيـ الـقـاءـ، عـلـىـ طـرـيقـةـ آـدـمـ، وـذـلـكـ لـاجـتـمـعـ هـمـزـتـينـ أـوـ لـهـمـاـ مـفـتوـحةـ وـالـثـانـيـةـ سـاـكـنـةـ، فـصـارـ: أـمـمـ، ثـمـ قـلـبـتـ الـوـاـوـ يـاـ تـنـطـرـهـاـ بـعـدـ ضـمـةـ، وـهـوـ مـرـفـوضـ فـيـ الـأـسـمـاءـ الـمـتـمـكـنـةـ، فـصـارـ: أـمـيـ، ثـمـ أـبـدـلـتـ ضـمـةـ الـمـيمـ كـسـرـةـ لـتـنـاسـبـ الـيـاءـ، فـصـارـ: أـمـيـ، ثـمـ أـعـلـلـ إـعـلـالـ قـاضـيـ، فـتـقـوـلـ: هـذـهـ آـمـ، وـمـرـثـ بـآـمـ، وـرـأـيـتـ آـمـيـاـ، وـالـجـمـعـ الـأـشـهـرـ هـوـ الـإـمـاءـ، وـجـاءـ: إـنـوـاـنـ كـلـإـخـوانـ .

(٣) رـطـلـةـ: جـمـعـ رـطـلـ، وـهـوـ الشـائـبـ الـثـانـيـ الرـخـوـ، وـالـوـرـزـدـ: جـمـعـ وـرـزـدـ، وـهـوـ الـفـرسـ بـيـنـ الـكـمـيـتـ وـالـأـشـفـرـ، وـالـسـحـلـ: جـمـعـ سـحـلـ، وـهـوـ الـقـوبـ الـأـيـضـ مـنـ الـقـطـنـ، مـنـ ثـيـابـ الـيـمنـ .

ونَحُو: حُرٌّ على أَخْرَارِ .

ونَحُو: بَطْلٌ على أَطْلَالِ، وَجَسَانٌ^(١)، إِخْوَانٌ، وَذُكْرَانٌ، وَنُصُفٌ^(٢) .

ونَحُو: نَكِيدُ على أَنْكَادِ، وَوِجَاعٌ، وَخُشْنٌ، وجاء: وَجَاعَى، وَحَبَاطَى، وَحَدَارَى .

ونَحُو: يَقُظِّ على أَيْقَاظِ، وَيَاةُ التَّضْحِيَعِ .

ونَحُو: جُنْبُرٌ على أَجْنَابِ .

والجمع^(٣) يُجْمِعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الْذُكُورِ .

* [جمع الثلاثي المؤنث صفة]

وَأَمَّا مُؤَنَّثُه فِي الْأَلْفِ وَالثَّاءِ لَا غَيْرُ، نَحُو: عَبَلَاتِ، وَحُلُواتِ، وَحَدِيزَاتِ، وَيَقْطَاتِ، إِلَّا نَحْوَ عَبَلَةَ، فَإِنَّهُ جاءَ عَلَى عِبَالِي، وَكِمَاشِ^(٤) ،

(١) ظ: وجاء حسانٌ . وهو كذلك في عدد من نسخ الشافية وشروحها .

(٢) التُّصْف: جمع نَصْفٍ، وهي المرأة بين الشابة والكهنة، وبين الحَدَثَة والمسنة .

(٣) يقصد المصطف رحمة الله بالجميع ما ذكره من أوزان الصفتات، وهي سبعة، وهي: موازن: صَغِيرٌ، وَجْلَفٌ، وَحُرٌّ، وَبَطْلٌ، وَنَكِيدٌ، وَيَقْطُونٌ، وَجُنْبُرٌ . ويقيت ثلاثة لم يذكرها، وهي نحو: حُظْمٌ، وَزِيمٌ، وَبِلَزٌ، وإنما لم يذكر هذه الثلاثة لأنَّه لم يسمع تكسيرها فقط، بل بابها أن تجمع جمع تصحيح بالواو والثُّون، أو بالألف والثَّاء .

انظر: شرح الجابريري ١٣٨ ، والميرزا كمال الدين ١٨٦ .

(٤) العَبَلَة: المرأة الشابة الحَلْقَن، والضَّخْمَة من كُلِّ شيء . والكَعْنَفَة: الصَّغِيرَةُ الضَّرَبُ من التُّوق وغيرها من الدواب . والبَلْج، ومؤنثه بالثاء: الْقَيْزُ، والحمار، وحمار الوحش السمين القوي، والرعيف الغليظ الحرف، والرجل من كفار العجم . =

وقالوا: عِلْجٌ في جَمْعِ عِلْجَةٍ^(١).

* [نكسير الثلاثي المزدوج بمدّة ثلاثة أسماء]

* [المذكّر منه]

ما^(٢) زِيَادَتُه مَدَّةً ثالثةً: الاسمُ نحو زَمَانٍ على أَزْمِنَةٍ، غالباً، وجاء:
فُذُلٌّ، وغَزَلَانُ، وعُنُوقٌ^(٣).

ونحو حَمَارٍ على أَخْمِرَةٍ، وحُمْرٍ، غالباً، وجاء: صَبَرَانُ^(٤)،
وشَمَائِلٍ.

ونَحْوُ غُرَابٍ على أَغْرِبَةٍ، وجاء: قُرْدٌ، وغَرَبَانُ، ورُقَانٌ . وغَلْمَةٌ

= القاموس (علج) .

(١) الأَذْي فِي الْكِتَاب (٦٣٠/٣): «وقالوا: عِلْجٌ وعِلْجَةٌ، فجعلوها كالأَسْمَاء» بِاسْكَانِ لَام (علج) وَهُوَ مَفْرَدٌ، وفتح لَام (علجة) وَهُوَ جَمْعٌ، وَهَذَا يَوْافِقُ مَا فِي الْمَعَاجِمِ .
وَالْأَذْي فِي الْمَفْصِلِ وَالشَّافِيَةِ وَشَرْوَهُمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: (علج) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْأَلْمِ
فِي جَمْعِ (علجة) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْأَلْمِ، فَالْأَوَّلُ جَمْعٌ، وَالثَّانِي مَفْرَدٌ .

انظر: المفصل (١٩١)، وشرحه لابن يعيش (٧٩٥)، ولصدر الأفضل
الخوارزمي (٣٤٣/٢)، والرَّاضِي (١٢٤/٢)، (١٢٥).

(٢) ظ، ص: (وما) . وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مُعْظَمِ شِرْوَحِ الشَّافِيَةِ، وَعَدْدٌ مِنْ مَنْ نَسَخَ شِرْحَ
الْمَصْنَفِ .

(٣) الْقَذَالُ: جِمَاعٌ مُؤَخِّرُ الرَّأْسِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ مِنَ الْفَرَسِ مَعْقِدُ الْعِذَارِ خَلْفِ
الثَّاقِبَةِ . وَالْقَنَاقُ: الْأَنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ، وَشَيْءٌ مِنْ دَوَابِ الْأَرْضِ كَالْفَهَدِ،
وَالْذَّاهِيَةِ .

(٤) الصَّوَارُ، بِكَسْرِ الصَّادِ، وَبِضَطْهَا: الْقَطْبِيَّعُ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ، وَوَعَاءُ الْمَسْكِ .

قَلِيلٌ، وَذُبٌ^(١) نادرٌ.

وَجَاءَ فِي مَوْنَثِ الْتَّلَاثَةِ: أَعْنَى وَأَذْرَعُ وَأَعْقَبُ، غَالِبًا . وَأَمْكُنْ شَادٌ.

وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغَفَةِ، وَرُغْفَ، وَرُغْفَانِ، غَالِبًا ، وَجَاءَ: أَنْصَبَاءُ، وَفِصَالُ، وَأَفَائِلُ . وَظَلْمَانُ^(٢) قَلِيلٌ، وَرُبَّمَا جَاءَ مَضَاعِفَهُ عَلَى سُرُورٍ .

وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةِ، وَعُمُدٍ^(٣)، وَجَاءَ: قِعْدَانٌ، وَأَفَلَاءُ، وَذَنَائِبُ^(٤).

* [المونث منه]

[المونث: كيف كان على حمائم، وسائل، وذوابات، وصحائف، وحمائل، وصحف]^(٥).

(١) ذُبٌ: فُقلٌ، ياسكان العين على رأي قوم، وقال آخرون: بل هو فُقلٌ بضمتين، ثم أُسكتت العين تفريغاً على لغة تميم فأمكن الإدغام. انظر: الكتاب ٦٠٤/٣، وشرح الشافية للرَّاضي ١٢٩/٢، ولركن الدين ٥٢، وللساكتاني ٦١، ولابن النَّاظم ٨٠، وللميرزا كمال الدين ١٨٨، ولقره سنان ٢٩٦.

(٢) الفَصِيل: ولد الثَّاقَةِ إِذَا فُصلَ عَنْ أَمَّةِهِ . وَالْأَفَيلُ مِنَ الْإِبَلِ: ابن المخاض فما فوقه، وهو الفصيل أيضًا . والظَّلَيم: الذُّكُورُ مِنَ الْعَامِ .

(٣) ظ، ص: وَعُمُدٍ غالباً.

(٤) الْقَعْدُونَ مِنَ الْإِبَلِ: هُوَ الْبِكْرُ حِينَ يُمْكَنُ ظَهُورُهُ مِنَ الرَّكْوبِ، وَأَدْنَى ذَلِكَ أَنْ يَأْتِي عَلَيْهِ سَنَانٌ، وَالْجَمَلُ أَوَ النَّاقَةُ الَّتِي يَقْتَدِعُهَا الرَّاعِي فِي كُلِّ حَاجَاتِهِ . وَالْفَلُوُ: الْجَحْشُ وَالْمُهْرُ إِذَا فُطِمَ . وَالْذَّنَوبُ: الدَّلَوُ مَلْوَءٌ مَاءً، أَوْ دُونَ الْمَلْءِ، وَالْحَظْ وَالْتَّصِيبُ .

(٥) زِيَادَةُ لِيْسَ فِي مُعَظَّمِ نُسُخِ الشَّافِيَةِ، وَهِيَ مَا خُوذَةٌ عَنْ حَاشِيَةِ الغَزِيِّ عَلَى الجَارِبِرِدِيِّ ١٤٠، وَالْمَنَاهِلِ الصَّنَافِيَةِ شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلْطَّفِ اللهِ الْغَيَاثِ ٢٨/٢، وَقَدْ =

* [نَكْسِيرُ الْثَّلَاثَيِّ الْمُزِيدُ بِمَدَدٍ ثَالِثَةٌ صَفَّةٌ]

* [الْمُذَكَّرُ مِنْهُ]

الصَّفَّةُ: نَحْوُ: جَبَانٌ عَلَى جُبَيْنَاءِ، وَصُنْعُ (١)، وَجِيَادٌ.

وَنَحْوُ: كِتَازٌ عَلَى كُتُبٍ، وَهِجَانٌ (٢).

وَنَحْوُ: شُجَاعٌ عَلَى شُجَعَاءِ، وَشُجَعَانٌ، وَشُجَعَانٌ (٣).

وَنَحْوُ: كَرِينٌ عَلَى كُرُومَاءِ، وَكِرَامٌ، وَنُدُرٌ، وَثَيَانٌ (٤)، وَخَصْنَانٌ،

= ذكرًا أَنَّ هذه الرِّيادة ثابتة في بعض نسخ الشافية.

وما زادَه مدةً ثلاثة من الأسماء المؤتنة على فعالة بفتح الناء كحمامة، أو بكسر

الفاء كرسالة، أو بضمها كذؤابة، أو على قَعِيلَة كسفينة وصحيفة، أو على قَمُولَة

كَحْمُولَة وَتَئُوفَةَ.

وقال البزدي ٤٣٧: «اعلم أَنَّ الباب في مؤنَّ ما زادته المدة المذكورة بناءً:

فعائلٌ وَفُقْلٌ، تقول: حمامٌ وَرِسائلٌ وَذَوَابٌ وَحَمَائِلٌ وَسَفَانٌ، وجاء سُفُنٌ».

والمفهوم من ظاهر كلام الشراح أَنَّ فعائلَ هو الغالب، وأنَّ فُقلًا قليلٌ.

(١) رجلٌ صَنَعٌ وَصَنَاعٌ: ماهر حاذقٌ بعمل اليدين، وكذا امرأةٌ صَنَاعَةٌ.

(٢) الْكَنَازُ من الجمال والتُّوقُ: المكتنزة اللحم، والهِجَانُ منها: الكرام البيض الخالصة اللون، وفعالٌ في الصنفات مما يستوي في المذكَّر والمؤنَّ والمفرد والجمع، تقول بعيَّر هجان، وناقة هجان، وإبل هجان، ونوق هجان . فكسر هاء المفرد كسرة كتاب، وكسرتها في الجمع ككسرة رجال، ونظيره ما قيل في ضمة فاء فُلُكِي مفرداً وجمعاً.

(٣) بعده في بعض النسخ: «وَشُجَعَةٌ»، وفي بعضها: «وَأَشْجَعَةٌ».

(٤) الثَّيَانُ: جمع ثَيَّنِي، وهو الذي يلقي ثيتيه من الذواب، ويكون ذلك في الإبل ما دخل في ستة السادسة، وفي الخيل في الرابعة وفي البقر والغنم والماعز في =

وأشراف، وأصدقاء، وأسحّة، وظروفي^(١).

ونحو: صبور على صبر، غالباً، وعلى: وداداء^(٢)، وأعداء.

وفعلٌ بمعنى مفعول به فعلٍ، كجزحى، وأسرى، وقتلٍ . وجاء: أسرى، وشدٌ: فلاء، وأسراء . ولا يجمع جمْع التصحيح^(٣) ، فلا يقال:

= الثالثة . والثانية واحدة الثناء ، وهي الأضارس الأربع في مقدم الفم ، اثنان فوق
واثنان تحت .

(١) في عدٌ ظروفٌ جمِعاً لظريفٍ خلافٍ ، وخلاصته:

أ - معظم التصريفيين ، وعلى ذلك الخليل وأبو علي وابن السراج ، أنَّ جمع
ظرفٍ في معنى ظريفٍ ، وإن كان غير مستعمل ، جمع على غير قياس .

ب - هو اسم للجمع وليس جمِعاً لظريفٍ ، ونسبة هذا الرأي للخليل أيضاً .

ج - هو جمعٌ ظريفٌ على غير قياس ، وهو رأي أبي عمر الجرمي .

د - هو جمْعٌ مُرْخَّمٌ ، وهو رأي للجرجاني والجرمي وابن السراج والمبرد وأبي
علي .

انظر: النكت ٢/١٠٣٠ ، والأصول ٣/١٨ ، والتكميلة ٤٦٩ ، وشرح المنفصل
لابن يعيش ٥/٤٧ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٤ ، والتأخي بين التصغير
والتكبير ٢٧ .

(٢) ذكر الرَّاضي ٢/١٤٠ أنَّ في ودادء جمِعاً لودود شذوذًا من وجهين:

أولهما: أنَّ فعلاً لا يجمع على فلاء ، بل هو قياسٌ قَيِيلٌ .

وثانيهما: أنَّ المضاعف لا يأتي فيه فلاء في فعلى أيضاً ، بل أفلاء ، نحو
شديد وأشداء .

(٣) ظ ، ص: الصَّحيح .

جَرِيْحُونَ، وَلَا جَرِيْحَاتُ؛ لِيَتَمَّيِّزَ عَنْ قَعِيْلِ الْأَصْلِ^(١).

وَنَحْوُ مَرْضَى^(٢) مَهْمُولٌ عَلَى جَرْحَى، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ نَحْوَ
فَلْكَى، وَمَوْتَى، وَجَرْبَى، فَهَذَا أَجْدَرُ، كَمَا حَمَلُوا أَيَامَى^(٣)، وَيَتَامَى
عَلَى وَجَاعَى، وَجَبَاطَى.

(١) قَعِيلُ الْأَصْلِ هو ما كان بمعنى الفاعل، ولذلك اختص بجمع التضھیح، واختص
ما كان بمعنى المفعول بالتكسیر، وجمع التضھیح أشرف، فأعطوا ما هو الأصل
إیاه، وأعطوا ما ليس بأصل جمع التكسیر، لتألِيل زرجم المرجوح ولغاية
الراجح.

(٢) نحو مريض هو ما كان على قَعِيلٍ بمعنى الفاعل، فكان قياسه ألا يجمع جمع
القَعِيل بمعنى المفعول، أقصد على قَعْلٍ.

قال الرَّمَخْشَرِي: «وَيُحَمَّلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فِي جَمْعِ جَمْعِهِ، نَحْوُ
قُولَّهُمْ: مَرْضَى وَفَلْكَى وَمَوْتَى وَجَرْبَى وَحَقْقَى، حُمِّلَتْ عَلَى: فَلَّى وَجَرْحَى
وَغَفَرَى وَلَدْغَى وَنَحْوُهَا مِمَّا هُوَ قَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ أَيَامَى وَيَتَامَى
مَهْمُولَانْ عَلَى وَجَاعَى وَجَبَاطَى».

قال صاحب التَّحْمِير في شرحه: «الضَّابطُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ ذِي بُلْوَى
مَحْقُوتَةٌ أَوْ مَقْدَرَةً فِي جَمْعِهِ عَلَى قَعْلٍ أَوْ قَعَائِى، ثُمَّ يُحَمَّلُ عَلَيْهِ مَا يَتَارِبُ، وَهُوَ مِنْ
بَابِ التَّضَمِينِ، وَلَا يُفْلِنُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تُلْكَ الْأَمْثَالِ مَهْمُولٌ عَلَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ
هَذِهِ الْمَطَابِقَ بَيْنَهُمَا، بَلْ لَا شَتَراكَهُمَا فِي مَعْنَى الشَّتَّاءِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ فِي الْمَهْمُولِ
عَلَيْهِ أَظْهَرَ مِنْ الْمَهْمُولِ».

انظر: المفصل (١٩٧)، وشرحه لابن بعيش (٨١/٥)، ولصدر الأفضل
للحوارزمي (٣٧٧/٢)، ولابن الحاجب (٥٥١/١).

(٣) أيامى: جمع أَيَّمٍ، على زنة قَعِيلٍ، وهو من لا زوج له من الرجال والنساء.

* [المونث منه]

المونث^(١): نَحْنُ صَبِيَّحُونَا عَلَى صِبَاحٍ وصِبَانَحٍ، وجاء: خُلَفَاءُ، وَجَعَلَهُ جَمْعًا خَلِيفٌ أَوْلَى؛ (حملًا على الأكثر)^(٢).

وَنَحْنُ عَجُوزٌ عَلَى عَجَائِزٍ.

* [تكسير ما كان على فاعل]

..... فاعل الاسم^(٣)، نَحْنُ: كَاهِلٌ عَلَى كَوَاهِلٍ، وجاء:

(١) ص: والمونث.

(٢) ليس في: ظ، ص.

(٣) إنما قُبِلتُ ألفُ فاعل في الجمع وأواً لأنَّ الفَ التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعدِّز لسكونهما، وحذف أحدِهما يُعنِّي بالذلة على الجمع، فقلبوها وأواً، لا ياء، لخمسة أوجه:

أحدُها: الفرقُ بين ألف فاعل وباء فَيَتَعلُّ، نحو: صَبَرِيفٌ وَيَتَسِّرُ، فلو قلت في جمع صارفٍ: صبارفٌ، لجاز أن يتوهمَ أنه جمع صَبَرِيفٍ، فُعَدِّل إلى الواو في فاعلٍ، وإلى ألفٍ في فَيَتَعلُّ للفرق بين البابين لاحتمال اللبس بين البابين لكونهما معًا من بنات الأربع، ومزيدُين بمدة ثانية.

والثاني: إنَّ الألفَ لَمَّا قُبِلت في التضييق وأواً قُبِلتُ إليها في الجمع لقومة الشبه بين البابين؛ لأنَّ التضييق والتكسير من واحدٍ واحد، فكما قالوا في التضييق: ضميرٌ وحُويجزٌ، قالوا في التكسير: ضواربٌ وحواجزٌ، حملوا التكسير على التضييق، وكما قالوا: أساؤد في تكسير أسود قالوا: أسيؤُدُّ في تصييقه، فحملوا التضييق على التكسير.

والثالث: أنَّ الألفَ لَمَّا زيدت للجمع واحتضنت به، وأريد قلُّها، قلبوها وأواً تشبيهًا لها بواو الجمع في نحو قاموا والزَّيَدون، بجامع دلائلهما معاً على معنى الجمع =

حُجَّانٌ^(١)، وِجَّانٌ.

الْمُؤَتَّثُ^(٢)، نَحْوُ: كَاتِبٌ على كَوَافِبَ، وَقُدْنَّلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتَهُ،
فَقَالُوا: قَوَاصِعُ، وَنَوَافِقُ، وَدَوَامُ، وَسَوَابِ^(٣).

الصَّفَّةُ: نَحْوُ جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ، وَجُهَّالٍ، غالِبًا، وَفَسَقَةً، كَثِيرًا،
وَعَلَى فُضَّاهَةِ الْمُعْتَلِ اللَّام^(٤)،

= والرابع: أَنَّ بَعْدَ الْأَلْفِ كَسْرَةً، فَلَوْ قُلْبَتْ يَا لَوْ قُلْتَ الْأَلْفَ بَيْنَ كَسْرَةٍ وَبَيْنَ مَا
هُوَ فِي تَقْدِيرِ الْكَسْرِ وَقَوْعَدًا لَازِمًا.

والخامس: أَنَّ الْأَلْفَ فَاعِلٌ حَرْفٌ مَعْنَى، وَالْوَاوُ كُثُرٌ زِيادَتُهَا لِلْمَعْنَى أَكْثَرَ مِنْ
زِيادةِ الْيَاءِ لَهُ.

انظر: اللباب (١٨٤/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٢/٥).

(١) الكاهم: ما بين الكتفين، وهو مقدم أعلى الظهر ممّا يلي العنق، وهو الثالث
الأعلى، وفيه ست فقر. والجاجز: الأرض المرتفعة ووسطها منخفض، وما
يُسْكِنُ الماءَ مِنْ شَفَةِ الْوَادِيِّ، وَمَنْتِيْرُ الرَّمَّثِ وَمَجْتَمِعُهُ وَمَسْتَدَارُهُ.

(٢) ص: والمُؤَتَّثُ.

(٣) الكابية: اسم لما بين كتفي الفرس فُدَامُ السرج، وهي مقدّمُ المَسِيحِ حيث تقع يدُ
الفارس عليه، وقيل: هي من أصل العنق إلى ما بين الكتفين، والمَسِيحُ: ما شَخَّصَ
من فروع الكتفين إلى أصل العنق إلى مستوى الظهر، وقيل: ما بين مفرز العنق إلى
منقطع الحارك من الصلب.

والقواصع والتَّوَاقِعُ الدَّوَامُ: جمع قاصِعَةٍ ونَاقِعَةٍ وَدَائِمَةٍ، وهي أسماء لحجرة
البرِّيَّوْعِ. وسَوَابِ: جمع سَابِيَّةٍ، وهي المشبِّهُةُ التي تخرج من المولود حين
ولادته، ونُقلَ عن الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ حَجَرةِ الْبَرِّيَّوْعِ أَيْضًا.

(٤) زنة فَلَلَةٌ بضم ففتح مِمَّا اخْتَصَّ به المنقوص، ذكر ذلك المُبَرِّدُ وغيره، والأراء في

وعلى بُرْلٍ^(١)، وشُعَرَاءُ، وصُحْبَانِ، وِتَجَارٍ، وقُعُودٍ، وأمَّا فَوَارِسُ فَشَادٌ^(٢).
 المؤنَّثُ، نَحْوُهُ: نَائِمَةٌ عَلَى نَوَائِمَهُ، ونَوْمٌ، وكذلِكَ^(٣) حَوَائِضُ،
 وحُيَّضُ .

= التعليل لمجيء فاعل المعتل على فعلة هي :

١ - فرقاً بين الصحيح والمعتل، بيانه: لو جاء المعتل على فعلة بفتح الفاء، كما هو الأصل، لا شترك مع الصحيح في هذه الرتبة كظلبة ومسقطة، وهم قصدوا الفرق .

٢ - كانت الفاء مفتوحة في الأصل، ولكن ضمت فرقاً بين فعلة في المفرد المعتل كفتاة وفتاة وبينها في الجمع .

٣ - كان أصله ظَهَى كثُهَرٌ ورُجَعَ ثم حذفوا إحدى العينين تخفيفاً، وعرضوا عنها الهاء . وهو رأي للفراء، وعليه بعض الكوفيين .

٤ - وقال المُبَرِّدُ: ليس فعلة بجمع لفاعل في الصحيح، بل هو اسم جمع كفرهـة وغَزِيَّ، لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع .

انظر: اللباب (١٥٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٥)، والرَّاضي (١٥٦/٢).

(١) بُرْل، كُفُّنَّي، والإسكان لغة تميم: جمع بازل، وهو البعير إذا انفتر وانشق نائبه، وذلك في السنة التاسعة، وربما بزل في الثامنة، والمذكُور والمؤنَّث فيه سواء، تقول: بعير بازل، وناقة بازل .

(٢) ومئاً جاء على فواعل أيضاً شاداً: نواكس، وهوالك، وسوابق، ودواخر، وخواشع، وعواطب . وانظر: ليس في كلام العرب ٣٧٧، وبغية الطالب ٨٣ .

(٣) ص: وكذاك على .

* [نكسِ المُؤَنْتِ بِالْأَلْفِ التَّائِبِيِّ المقصورة أو الممدودة]
المُؤَنْتِ بِالْأَلْفِ رابعة^(١): نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إِنَاثٍ^(٢)، وَنَحْوُ صَحَّرَاءٍ
عَلَى صَحَّارَى .

والصِّفَةُ: نَحْوُ عَطْشِي عَلَى عِطَاشٍ، وَنَحْوُ حَزَمَى^(٣) عَلَى حَرَامَى ،
وَنَحْوُ بَطْحَاءَ عَلَى بَطَاحٍ، وَنَحْوُ عُشَرَاءَ^(٤) عَلَى عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلَ ،

(١) ص: بالألف رابعة . بزيادة (رابعة) وهذه الزيادة في معظم شروح الشافية ، لقوله
بعد: وبالألف خامسة .

(٢) قال البزدي (٤٥٠) استدراكاً على ابن الحاجب: «لم يذكر فَعَلَ بالفتح ، ولا
فَعَلَ بالكسر ، ولا الأقسام التي تكون العين فيها متحركةً . ظاهر كلام الرمخشري
يدل على أنَّ الاسم الذي آخره ألف التائيت المقصورة على فَعَالٍ والممدودة على
فَعَالٍ ، ولكن لم يذكر هو أيضًا الأمثلة ، وكلنا العبارتين ليست بمستوفاة؛ أمَّا عبارة
المصنف فواضح ، وأمَّا عبارة الرمخشري فلعدم الأمثلة الكاملة ، وقال سيبويه:
وقال بعضهم ذُفْرِي وذُفَارِي ولم يتنوِّوا ذُفْرِي ، والظاهر أنَّ فَعَلَ بالفتح أيضًا على
فَعَالٍ . وأمَّا شأن المتحركة عينها فغير مذكور في شرحه ، ولا في شرح المفصل ،
ولعله يكون مذكورًا لللانمة ، ولكني لم أعنِ عليه» .

(٣) الحَزَمِي ، الشَّاءُ المُسْتَهِي لِلْفَحْل . وقد ضبط ركن الدين ، والبزدي ، حاءَ حَزَمِي
بالكسر ، ولعل الكسر مراد للمصنف ، وفي النسخة الأصل من شرح المصنف ضبطت
بكسر الحاء كذلك ، والصواب: (حَزَمِي) بفتح الحاء ، ولم أجده فيما وقفت عليه من
كتب اللغة من ضبطها بكسر الحاء ، وقد نبه الغزوي إلى وهو الركن الاسترابادي
والبزدي في ضبط الحاء بالكسر . وانظر: شرح الركن (٥٥) ، وحاشية الغزوي (١٤٤) .

(٤) الغُشَّرَاء: الناقة التي أتت عليها من يوم طرقها الفحل عشرة أشهر ، ويبقى هذا
الاسم إلى وقت الولادة .

نَحْوُ الصُّغْرَى على الصُّغْرَ .

وبالألف خامسة، نَحْوُ حُبَارَى على حُبَارَياتٍ^(١) .

* [تكسيِّر ما كان على أَفْعَلِ]

أَفْعَلُ: الاسمُ كيَفَ تَصَرَّفَ^(٢) ، نَحْوُ: أَجَدِلُ، إِاصْبَعُ، وَأَخْوَصِي^(٣) عَلَى
أَجَادِلُ، وَأَصَابِعُ، وَأَحَاوِصُ . وَقُولُهُمْ: حُوْصُنْ؛ لِلْمَنْعِ الْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ.
وَأَفْعَلُ الصَّفَّةُ، نَحْوُ: أَخْتَرُ عَلَى حُمَرَانِ وَحُمَرِ، وَلَا يُقَالُ:
أَحْمَرُونَ؛ لِتَمْيِيزِهِ عَنْ أَفْعَلِ التَّفَضِيلِ، وَلَا حَمْرَاؤُاتُ؛ لِأَنَّهُ فَرْعَعُهُ،
وَجَاءَ الْحَضْرَاؤُاتُ^(٤)؛ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا، وَنَحْوُ الْأَفْضَلُ عَلَى الْأَفْاضِلِ،
وَالْأَفْضَلِيَّنَ .

(١) الحُبَارَى: طائر معروف، ولفظ واحده وجمعه ومذكره ومؤنثه سواء . ومثله سُمَانَى
وسمَانَيات . انظر: الصَّاحِحُ (حُبَارٌ، سُمَانٌ) .

(٢) ظ: يُصَرَّفُ .

(٣) هذه اللُّفْظَةُ وَجَمِيعُهَا الْأَتَى أَحَاوِصُ لِيُسْتَأْفِي: ص .

وَالْأَجَدِلُ: الصُّفْرُ . وَالْأَخْوَصُ: وَصْفُ لِمَنْ بِهِ حُوْصُنْ، وَهُوَ ضَيقٌ فِي مَؤْخَرِ
الْعَيْنِ، وَقَيْلٌ: فِي إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، ثُمَّ نَقْلٌ هَذَا الْوَصْفِ إِلَى الْعُلْمَيْهِ فَسَمِيَّ بِهِ، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِ الْمَصْنَفِ: «وَقُولُهُمْ حُوْصُنْ؛ لِلْمَنْعِ الْوَصْفِيَّةِ»، وَالْأَتَى حُوْصَاءِ .

(٤) جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «لِيَسْ فِي الْحَضْرَاؤَاتِ صَدَقَةٌ» . انظر: المقتضب (٢١٧/٢)،
والمفصل (١٩٥)، واللسان (حضر)، والحديث أخرجه الترمذى في كتاب
الزكاة، باب ما جاء في زكاة الخضراءات (٣٠/٣)، والذهبى في ميزان
الاعتدال (٢٢٨/١)، والسيوطى في الجامع الصغير (٢٨٠/٢)، والستوكانى في
فيض القدير (٣٧٣/٥) .

* [تكسيير ما كان على نحو فَعْلَان]

والاسم^(١) نحو: شَيْطَانٌ، وَسَرْحَانٌ^(٢)، وَسُلْطَانٌ، على: شَيَاطِئُنَّ، وَسَرَاحِينَ، وَسَلَاطِينَ . وجاء سِرَاجٌ .

والصَّفَةُ نَحْوُ: غَضِيبٌ على: غَضِيبٍ، وَسَكَارَى . وقد ضُمِّنَتْ أربعةُ: كُسَالَىٰ، وَسُكَارَىٰ، وَعُجَالَىٰ، وَغُيَارَىٰ^(٣) .

* [تكسيير ما كان على قَيْعَلٍ]

قَيْعَلٌ، نَحْوُ: مَيْتٌ على: أَمْوَاتٍ، وَجِيَادٍ، وَأَنْيَاءٍ^(٤) .

(١) أ، ص: ونحو شيطان .

(٢) السَّرْحَان: الذئب .

(٣) الأصل فتح الفاء، وقد ضُمِّنَتْ هذه الأربعة مع جواز الفتح فيها، وما حصر أحدُ الضم في هذه الأربعة، بلى في المفصل (١٩٦) أنَّ بعض العرب يقول: كُسالى، وَسُكَارَى، وَعُجَالَى، وَغُيَارَى، بالضم، ولا تصريح فيه بالهضم، وفي شواذ ابن خالويه (٢٤)، والكتشاف (١/٥٠٤) آنَّه قرأ: (ضعافي، وضعافي) في قوله تعالى: «ذُرَيْهَ ضَطَّفَا» [الثَّاء: ٩]، وقال الميرزا كمال الدين في شرح الشافية (٢٠٧): «وربما جاء الضم في جميع ما يلحق بها، كأسارى في أسير، وجاء قدامى الطير لقوادم ريشه في قادمة، وألزموا الضم في هذين للدلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يجمعها عليه، على ما حكى». وانظر: الرَّاضِي على الشافية (٢/١٧٥)، والأنصاري عليها (١٠٣)، والغيات عليها (٤٢/٢) .

(٤) مذهب البصريين أن نحو سيد ومتى على زنة قَيْعَلٍ، وقد تقدَّم ذكر المذاهب في هذا في باب التصنيم . انظر الحاشية (٣) من ص (١٥٦) من هذا الكتاب .

* [تكسير سائر زنات الصّفّاتِ]

ونحو: شَائِبُونَ، وحُسَانُونَ، وفَسْيَقُونَ، ومَضْرُوبُونَ، ومُكْرِمُونَ،
وَمُكْرَمُونَ^(١)، استُغْنَى فيها بالتأصيحة.

وجاء عَوَارِيْزُ، وَمَلَأَعِينُ، وَمَيَامِينُ، وَمَسَايِّئُ، وَمَيَاسِيْزُ، وَمَفَاطِيزُ،
وَمَنَاكِيْزُ، وَمَطَافِلُ، وَمَشَادِنُ^(٢).

* [تكسير الرباعي : مجرداً، ومزيداً، وما ألحق به]

والرّباعي: نَحُو جَعْفَرٌ، وغيره، على جَعَافِرٍ، قِيَاسًا، ونَحُو قَرْطَاسٌ
على قَرَاطِيسَ، وما كان على زِنَتِهِ، مُلْحَقاً، أوَّلَ غَيْرِ مُلْحَقٍ، بِمَدَّةٍ، أوَّلَ
بِغَيْرِ مَدَّةٍ، يُجْرِي مُجْرَاهُ، نَحُو: كَوْكِبٌ، وجَدُولٌ، وعَيْنٌ، وَتَنْصُبٌ،
وَمِدْعَسٌ، وَقَرْواحٌ، وَقُرْطَاطِي^(٣)، ومَصْبَاحٌ. ونَحُو: جَوَارِبَةٌ وَأَشَاعِثَةٌ

(١) ليس في: ظ.

(٢) عَوَارِ، وَعَوَارُ: جمع عَوَارٍ، وهو الجبان، والقذى والرمد في العين،
وَالحُطَّافُ . وَمَطَافِلُ: جمع مُظْفِلٍ، وهي الظبية وغيرها إذا كان معها طفلها وهي
قريبة عهد بالنتائج . وَمَشَادِنُ: جمع مُشَدِّنٍ، وهي الظبية إذا شدَّن ولدها، وشدَّن
الغزال: إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمّه .

(٣) العَيْزُ: الغبار . وَالْتَنْصُبُ: شجر ينت بـالحجاز، عيدانه بيض ضخمة، وورقه
منقبض، وله شوك مثل شوك العوسج، وله ثمر مثل ثمر حبات العنبر الصنغر .
وَالْمِدْعَسُ: الرمح الذي يُدْعَسُ، أي يطعن به . وَالْقَرْواحُ: الناقة الطويلة القوائم،
والأرض البارزة، والشمس التي لم يختلط بها شيء . وَالْقُرْطَاطُ: البردعة والحلس
الذى يلقى تحت رحل وسرج البعير .

في الأَعْجَمِيِّ وَالْمَسْوُبِ^(١).

* [تَكْسِيرُ الْخَمَاسِيِّ]

وَتَكْسِيرُ الْخَمَاسِيِّ مُسْتَكْرِهٌ كَضَغْبِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ^(٢).

(١) يعني أن الرِّباعي وما هو على زنته إذا جمع الجم الأقصى، وكان واحده أجميأً معربياً، أو كان منسوباً، جيء في الجميع بناء الثأنيث للذلة على ذلك، كقولهم في جَوَزِبِ وأشْعَنِي: جَوارِي وَأَشْعَنَةٌ. انظر: شرح الشافية للرَّاضي ١٨٥/٢، وللمجاهري ١٤٨.

(٢) الْخَمَاسِيٌّ إن كانت جميع أحرفه أصولاً تعين حذف الخامس إن لم يكن رابعاً شبيهاً بالرَّائد لفظاً كونه خَتَرْتَني أو مخرجًا كالـ فـ رـ زـ دـ قـ، سوء أكان الخامس شبيهاً بالرَّائد كما في سفرجل، أم غير شبيه كما في قـ رـ طـ بـ، تقول فيهما: سفارـج وقـ رـاطـعـ، ولا يجوز غير ذلك.

إإن كان الرِّباعي شبيهاً بالرَّائد لفظاً أو مخرجًا جاز حذف الخامس، وهو الأولى، وجاز حذف الرِّباعي، فتقول على الأولى: خـ دـارـنـ وـ فـ رـاـزـدـ، ولـكـ آنـ تـقـولـ: فـ رـاـقـ وـ خـ دـارـقـ. هذا مذهب سيبويه وجمهور كبيرـ.

ولـمـ يـجـوزـ المـعـرـدـ فـيـ هـذـاـ التـحـرـرـ أـنـصـتاـ غـيرـ حـذـفـ الـخـامـسـ، فـلاـ يـجـوزـ عـنـهـ: فـ رـاـقـ وـ خـ دـارـقـ.

وأجاز الأخفش والковفيون حذف الثالث شبيهاً بالرَّائد أو غير شبيهـ، فـتـقـولـ على مذهبـهمـ فيـ فـرـزـدقـ وـ خـدـرـقـ: فـرـادـقـ وـ خـدـانـقـ.

وإنـ كانـ الـاسـمـ خـمـاسـيـ بـزيـادـةـ وـاحـدـةـ حـذـفـتهاـ، ماـ لمـ يـكـنـ رـابـعـهـ لـيـنـاـ زـائـداـ، وـذـلـكـ نـمـوـ مـدـحـرـجـ، تـقـولـ فـيـهـ: دـحـارـ.

فـإنـ كانـ الرـبـاعـ لـيـنـاـ زـائـداـ بـقـيـ، نـحوـ صـنـدـوقـ وـقـنـدـيلـ وـسـرـدـاحـ، تـقـولـ فـيـهـ: صـنـادـيقـ وـقـنـادـيلـ وـسـرـادـيـعـ، بـقـلـبـ الـواـوـ وـالـأـلـفـ مـنـ صـنـدـوقـ وـسـرـدـاحـ يـاءـينـ.

=

* [نَكْسِيرُ اسْمِ الْجِنْسِ] ^(١)

وَنَحْوُ تَمِّرٍ، وَخَنْطَلٍ، وِيَطْبَخٍ، مِمَّا يُمَيِّزُ وَاحِدُهُ بِالثَّاءِ، لِيَسْ يَجْمَعُ،

= وإن كان الاسم سدايسياً بزيادتين، أقصد رباعي الأصول وزيد عليه حرفان، حذفهما معًا، تقول في محرنجم ومبتغر: حراجم وبعثر.

والخامسي المزید، أقصد ما كانت أصوله خمسة ثم زید فرقها سادس، يحذف عند تكسيره حرفان، الخامس الأصلي والحرف المزید، كما في قرطبوس وخندريس وبعثرى، تقول فيها: قراطب وخنادر وبقابعث، بحذف الخامس الذي هو سين قرطبوس وخندريس، وراء بعثرى، وبحذف الرؤايد التي هي الواو والياء والألف. والثالثي بزيادتين، تبقى فضلاهما، وتحذف الأضعف، فتقول في منتلق ومفترف ومصطفى: مطالق ومقارف ومصافى.

فإن كان الرائدان متكافئين في القوة حذفت أيهما شئت من غير ترجيح، فتقول في سرندى وعلندى: سراند وعلاند، وإن شئت: سراد وعلاه.

إن كان الاسم سدايسياً بزيادة ثلاثة عليه، بقيت الفضلى، وحذفت زيادتين، فتقول في مستخرج ومُلْعَطٌ: مخارج ومعاطل.

انظر: اللباب (١٨٦/٢)، والارتشاف (٢١٢/١)، والنحو الوافي (٤/٦٦٠).

(١) ما دل على كثير إما جمع على الحقيقة بأنواعه الثلاثة، وإما اسم جمع، وإما اسم جنس، وهذا الأخير إفرادي وجمعي. واسم الجمع هو: ما تضمنَ معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، أو لم يكن على وزن خاص بالجمع، أو كان هو ومفرده بلفظ واحد.

فمن الأول: جيش (واحده: جندي)، وقوم وشعب وقبيلة ورهط وعشيرة وثلة وجماعة (واحدها: رجل أو امرأة)، وخيل (واحدها: فرس)، وإبل (واحدها: جمل أو ناقة)، وغنم وضأن (واحدها: شاة للذكر والأنثى).

ومن الثاني: صحب، وركب، وسفر، وغزي، وجامل، وباقر، وخدم، وعسس، =

على الأصح^(١)، وهو غالباً في غير المصنوع، ونحو سفين، ولبن، وقلنسو، ليس بقياس، وكمة وكم، وجناة وجبة، عكس تمرة وتمر^(٢).

* [تكثير اسم الجمع]

ونحو: ركب، وحلق، وجامل، وسراة، وفرحة، وعزى، وتوأم، ليس بجمع، على الأصح^(٣).

= وعند، وأشياء. فكل من هذه على زنة المفرد، وليس على زنة خاصة بالجمع.

ومن الثالث: ولد، وفلك، وطفل، ورقين، وهجان، ودلاص، وحاج، وسامر، وكتار، سوفة، وبشر، وجنب، وضيق، وإمام، وعدو.

واسم الجنس الجماعي: ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس، ويميز بينه وبين مفرده بالفاء، أو بياء التسبة في آخر المفرد غالباً، نحو نفاح، وظرفاء، وسفرجل، وتمر، وحنظل، ونعام، وبقر، وعرب، وسفين، وبطيخ، وترك، دروم، وأرمن، وسريان.

واسم الجنس الإفرادي: ما دل على الجنس، صالح للقليل منه والكثير، بلغت واحد، كمة، لبن، عسل، وتراب، زيت، ورمل، وهواء، وحجر.

انظر: جامع الدروس العربية (٦٤/٢)، وتصريف الأسماء والأفعال (٢٢٢).

(١) مذهب القراء ومن وافقه أن جمع . وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٥)، والشهمي (٢٦٧)، والارتفاع (١٩٢)، والهمع = (١٢٧/٦).

(٢) الجناة والجابة: الكمة والكم، والمشهور أنهما يعكس تمرة وتمر، أي ذو الناء منها هو الذان على الكبير، والعجرد من الناء هو المفرد، وروي عن أبي خبيرة أنهما كثرة وتمر، وروي عن أبي زيد أن الكمة تكون واحدة وجمعاً . انظر: اللسان (كم).

(٣) مذهب الأخفش ومن وافقه أن هذا التحوّل جموع التكثير، والمشهور أنهما أسماء للجمع . انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٥)، وال匕صرة (٦٧٩/٢)، والهمع =

* [شَوَادُ الجُمْعِ]

ونَحُوا: أَرَاهِطٌ، وَأَبَاطِيلٌ، وَأَحَادِيثٌ، وَأَعَارِيفٌ، وَأَقَاطِيعٌ^(١)،
وَأَهَالٌ، وَلَيَالٌ، وَحَمِيرٌ، وَأَمْكَنٌ، عَلَى عَيْنِ الْوَاحِدِ مِنْهَا.

* [جُمْعُ الجُمْعِ]

وَقَدْ يُجْمِعُ الْجُمْعُ، نَحُوا: أَكَالِبٌ، وَأَنَاعِيمٌ، وَجَمَائِلٌ، وَجِمَالَاتٍ،
وَكِلَابَاتٍ، وَبَيْوَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُزُّرَاتٍ^(٢).

= ١٤٧/٦، والارتفاع/١٩٢ . والعلق: واحده حلقه، والجامل: القطع من الإبل مع رعاته . والفرقة: واحده فاره، وهو التشيط .

(١) الأراهط في جمع رهط، وهو ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة .
والأعاريض في جمع عروض، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من البيت
الشثري، والأقطيع: في جمع قطع، وهو الطائفة من الغنم والبقر وغيرهما .

(٢) أناعيم: جمع أنعام جمع نعم، وجمائل: جمع جمال جمع جمل، وجمالات:
جمع جمال، أو جمع جماله جمع جمل، وجزرات: جمع جزر جمع جزر الإبل .
وقدقرأ حمزة والكساني وخلف ويحيى بن وتاب والأعمش وابن عيسى
وحفص عن عاصم وأبو عمرو في رواية الأصممي وهارون عنده (جمالة)، وقرأ ابن
عياس والسلمي والأعمش وأبو حبيبة وأبو نحرية وابن أبي عبدة ورويس (جملة)،
وقرأ ابن عباس وقتادة وابن جبیر والحسن وأبو رجاء والحضرمي وسعيد بن جبیر
(جمالات)، وعن الأعرج (جملة صفر) بالإضافة، وعن ابن عمر (جمل صفر) .
وقرأ الجمهور منهم عمر بن الخطاب (جملات) . وانظر توجيه ذلك في:
إعراب القرآن للنخاس (١٢٠/٥)، (١٢١)، وعلل القراءات للأزهري (٧٣٨/٢)،
(٧٣٩)، وإعراب القراءات لابن خالويه (٤٢٩/٢)، وشواذ الكرمانی (٢٥٧)،
والبحر (٤٠٧/٨) .

التقاء الساكنين

* [المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين]

يُغتَفَرُ في الوقفِ مُطلقاً، وفي المُدْعَمِ قبله لِيَنْ في كلامه، نَحْوُ: خَوِيَّصَة^(١)، والضَّائِقَة، وثُمُودَ التَّوْبُ، وفي نَحْوِ: مِيمُ، قَافُ، عَيْنُ^(٢)، مِمَّا يُنِي لِعدَمِ التَّرْكِيبِ، وَقَعْداً وَوَصَلَا^(٣)، وفي نَحْوِ: الْحَسَنُ عَنْدَكَ؟ وَآيُهُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؟ لِلإِلْبَاسِ، وفي نَحْوِ: لَا هَا اللَّهُ، وَإِنَّ اللَّهَ، جَائِزٌ . وَحَلَقْتَا الْبِطَانِ شَاد^(٤).

(١) تصغير خاصة.

(٢) الأصل: ميم وعين وقاف.

(٣) اشترط المصنف في شرحه على الشافية (٣٠/ب) أن يكون ما قبل آخر ما بني بعدم التركيب حرف لين، وهذا مذهب القراء وتبعه الرَّمَخْشِري في الكشاف ،٨٠/١ وعليه عدد من الآئمة وشرح الشافية.

ومذهب سيبويه والجمهور وعدد من شراح الشافية كذلك عدم اشتراط أن يكون ما قبل الآخر لينا، واختار الرَّمَخْشِري هذا المذهب في المفصل ،٣٥٣ وانظر: معاني القراء ٩/١، وشرح الشافية للرمضي ٢٢٢/٢، وللبيدي ٤٧٣ .

(٤) هذا جزءٌ من مثل يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية في الشدة والشر، يقال: التقت حلقتا البطن . والبطن العزام الذي يجعل تحت بطنه البعير، وفيه حلقتان .

قال الميداني: «فإذا التقى فقد بلغ الشدّ غايتها»، وتفسيره عند أبي عبيد وأبي هلال العسكري والرمخشري أن يخرج الفارس إلى الثجاج مخافة العدو، فيغدو السير =

* [حذف المدّة أَوْلَ ساكنين التقيا في غير المواقع المفترضة]

فإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَوْلُهُمَا مَدَّةً، حُذِفَتْ، نَحْوُ: خَفَتْ، وَقُلْ،
وَبَعْنَ، وَخَشِينَ، وَأَغْزُوا، وَأَرْمَنَ، وَأَغْزَنَ، وَأَرْمِنَ، وَيَخْشَى الْقَوْمُ،
وَيَغْزُو الْجَيْشُ، وَيَرْمِي الْغَرْضَ .

والحركة في نحو: خَفَ اللَّهُ، وَخَشِنَ اللَّهُ، وَخَشَى اللَّهُ، وَخَشَّوْنَ،
وَخَشِينَ، غَيْرُ مُعْتَدَّ بِهَا، بِخَلَافِ نَحْوِ: خَافَ، وَخَافَنَ^(١) .

* [القياسُ تحريرُك أَوْلَ الساكنين إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً]
فإنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرَّكَ، نَحْوُ: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلَمْ أَبْلِهَ^(٢) ،

= هارباً من طلب يتبعه، فيبلغ من مخافته أن يضطرب حزام دابته ويستآخر حتى يمسَّ
الحَقَبَ، وتلتقي عرواته، وهو لا يقدر ترفاً أن ينزل فيصلحه، قال أبوس بن حجر:
وازدحمت حلقتا البطن بأف سوام وطارث نموسهم جَرَعا

وقال اللجاج الحارثي :

ولَمْ أَكُ دُونَه بِكَلِيلِ نَابِ وَلَا رَعِشَ الْبَنَانِ وَلَا الْجَبَانِ
وَلَا مَتَضَالِلِ إِنْ نَابَ خَطَبْ جَلِيلُ وَالْتَقْتَ جَلَقُ الْبَطَانِ

وانظر: أمثال أبي عبد (٣٤٣)، ومجمع الأمثال للميداني (٣)،
والجمهرة لأبي هلال (١٨٨/١)، والمستقensi للزمخشري (٣٠٦/١)، وتمثال
الأمثال للشيباني (٢٦٥/١)، والخصائص (٩٣/١)، والصحاح واللسان (بطن).

(١) ضبعت فاء (خافن) بالحركات الثلاث في النسخة ظ.

(٢) كان أصله: لم أبالي من باب المُفْاعَلة . تقول: بالي يُبالي مُبَالَة . سقطت الياء
بالجازم ففي: لم أبالي، فكر استعماله حتى نُزِل منزلة ما لم يحذف منه شيء،
فأسكتت اللام وقبلها ألف، فالمعنى ساكنان، فحذفت ألف ففي: لم أَبْلِه، =

وَالْمَلِكُ اللَّهُ^(١)، وَاخْسِنُوا اللَّهَ، وَاخْسِنْيَ اللَّهَ، وَمَنْ تَمَّ قِيلَ: اخْسِنُونَ،
وَاخْسِنَيْنَ؛ لَأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ.

= فألحقت هاء السكت به، فالمعنى ساكنان هما الألم وهاء السكت، فحركت الألم بالكسر لكونها مكسورة في الأصل، ولأنَّ الأصل في تحريك الساكن الكسر، وموضع الاستشهاد هذا العمل .

فإن قيل: هاء السكت لا تدخل إلَّا على متحرك، فكيف دخلت هنا على الساكن؟

قلنا: زُرْتَ الْأَلَمَ مِنْزَلَةَ الْمُتَحْرِكِ؛ لِكُونِهَا فِي مَعْرِضِ التَّحْرِكِ فِي الجَمْلَةِ .

فإن قيل: فمن حركة الألم يلزم عدم جواز حذف الألف، فلم حذفت؟

قلنا: لأنَّ هذه الحركة عارضة، فكأنَّه لا حركة . فالحاصل أنَّ هذه الألم تقدر بحركة تارة ليستقيم لحاق هاء السكت، وأخرى ساكنة؛ ليحصل استقرار حذف الألف وتحريك الأُولِي لالتقاء الساكنين .

(١) آل عمران: ١، ٢ .

قرأ السبعة «الم مالله» بفتح الميم وإسقاط ألف الوصل . وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وأبو بكر في بعض طرقه عن عاصم وأبو جعفر الرؤاسي والأعمش والبرجمي وابن القعقاع «الم مالله» بإسكان الميم وقطع الألف، وقرأ الحسن وأبو حية، ونُسب إلى عمرو بن عبيد في الكشاف، وإلى الرؤاسي في معاني القراء: «الم مالله» بكسر الميم وإسقاط ألف الوصل، وقرأ أبو جعفر (الف لام ميم) . انظر: معاني القراء (٩/١)، وإعراب القرآن للتحماش (٣٥٣/١)، وإعراب القراءات الشواذ (٢٩٩/١)، والكتشاف (٤١٠/١)، والبحر (٣٧٤/٢)، وشواذ الكرمانى (٤٧)، والذر المصنون (٦/٣) .

* [تحريك ثانٍ الساكنين لعلة]

إِلَّا فِي نَحْوِ اَنْطَلَقَ، وَلَمْ يَلْدُهُ^(١)، وَفِي رُدَّ، وَلَمْ يَرُدَّ، فِي تَعْيِمٍ^(٢)
مِمَّا فُرِّزَ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَهُرُكُ الْثَّانِي، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ «وَيَتَّقِهُ»^(٣)

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

عجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي ولدٍ لَمْ يَلْدُهُ أَبُونِي

أَرَادَ بِالْأَوَّلِ عَيْسَى ﷺ، وَبِالثَّانِي آدَمَ ﷺ.

والشاعر رجلٌ من أزد السترة أنشده له الخليل كما في الكتاب (٢٦٦/٢)
و(٤/١١٥)، والأصول (٣٦٤/١)، ونكت الشتمري (٥٩٠/١)، وفي الدرر
(١٧٤/١) أنَّ الشَّاهِدَ لَهُ أَلْعَمُ الْجَنْبِيُّ، وَفِي الْعَيْنِي عَلَى حَاشِيَةِ الْخَزَانَةِ (٣٥٥/٣)
أَنَّ أَبَا عَلَيِّ الْفَارَسِيَ نَسَبَهُ إِلَى عَمِّ الْمَذْكُورِ، وَفِي التَّصْرِيفِ (١٨/٢) عَنِ الْفَارَسِيِّ
أَنَّ عَمِ الْجَنْبِيَ سَأَلَ امْرَأَ الْقَيْسِ عَنْ مَرَادِ الشَّاعِرِ بِهَذَا الْبَيْتِ.

(٢) انظر: لغات العرب في هذا الْتَّحْوِي في الكتاب (٥٢٩/٣) وما بعدها، والتكميلة
(١٦٧)، والدُّرُّ المصنون (٣٠٦/٤).

(٣) التور: ٥٢ من قوله تعالى: «وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يَعْلَمُ اللَّهُ وَيَسْتَقِئُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَلِيْقُرُوْنَ»، مذهب المصنف في هذه القراءة، وفيها أقوال مختلقة، أَنَّ الْهَاءَ فِي (وَيَتَّقِهُ) ضمير راجعٌ إِلَيْهِ تعالى في قوله (وَيَخْشَى اللَّهَ) . وأصله: ويتقه، حذف الياء للجزم عطفاً على (يطع)، فصار (تقة) من (ويتقه) مثل (كَفِي)، فخفف بإسكان القاف على لغة تيم، فبني: (ويتقه).

وقراءة أهل المدينة وأهل الشام وأبي جعفر بالفك، وقرأ أهل الكوفة وأهل البصرة بالإدغام.

انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٧/٢)، وعلل القراءات للأزهري (١٦٥/١)،
(١٦٦)، والتأسيس (٩٩)، والإقناع (٦٣٥/٢)، والبحر (٥١١/٣)، وإعراب القراءات الشواذ (٤٤٤/١).

ليست منه، على الأصح^(١).

* [الأصل في تحريك أول الساكنين الكسر]

والأصل الكسر^(٢)، فإن خولفت لغيره، كوجوب الفتح في ميم الجماع^(٣)، ومد^(٤)، وكاختيار الفتح في نحو **﴿الله﴾**^(٥)،

(١) انظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في: الكشف (١٤٠/٢ - ١٤٢)، والإقناع (٥٠١/١، ٥٠٢)، والذر المصنون (٤٢٨/٨، ٤٣١)، والكلمة (١٧٣)، وشرح الشافية للمصنف (٣٢، ٣٣/١)، وشرح المفصل له (٣٥٧/٢، ٣٥٨)، والرضايى على الشافية (٢٣٩/٢، ٢٤٠)، والجاري بدي عليها (١٥٩).

(٢) ص: والكسر الأصل.

(٣) وذلك نحو قوله تعالى: **﴿لَا تَنْهِيَّ عَنِّكُمُ الْيَوْمَ﴾**، قوله: **﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْيَجْلَ﴾**. انظر تفصيل القول في قراءات القراء ولغات العرب في ميم الجمع إذا ولها ساكن في المحتسب (٤٣ - ٤٦)، وسر الصناعة (٥٥٩، ٥٥٨/٢)، والكشف (٣٥/١ - ٤١)، والإقناع (٥٩٥/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٤ - ٩٦)، وبغية الطالب (١٣١/٣).

(٤) وحکى اللحیانی الكسر في ذالها على الأصل . انظر: سر الصناعة (٥٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٣).

(٥) الأصل: نحو.

(٦) آل عمران: ١، ٢ . وإنما قال المصنف: «وكاختيار الفتح» لأن الأخفش أجاز الكسر على الأصل في البقاء الساكنين، وقد قرأ به عمرو بن عبيد، وأبو حبيبة، والرضايى، ولم يرتفع القراء هذه القراءة، وغلط الزجاج الأخفش فيها، وقراءة الجمهور فتح الميم مع وصل همزة لفظة الجملة . وقرأ عاصم في رواية الأعمش والبرجمي وأبي بكر بن عياش عنه بإسكان الميم وقطع همزة لفظ الجملة . =

وكجواز الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةً أَصْلَى فِي كَلْمَتِهِ، نَحْوُ:
﴿وَقَالَتْ اخْرُج﴾^(١)، وَقَالَتْ اغْزِي، بِخَلَافِ **﴿إِنْ أَتَرْأَوْا﴾**^(٢)، وَقَالَتْ
 ارْمُوا، وَ**﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾**^(٣)، وَاحْتِيَارُهُ فِي نَحْوٍ: اخْشُوا الْقَوْمَ عَكْسَ^(٤) **﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾**^(٥)، وَكَجْوَازُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوٍ: رُدَّ، وَلَمْ يُرَدُّ، بِخَلَافِ

= وانظر: معاني الأخفش ١٧٢/١، ومعاني الزجاج ٣٧٣/١، وشواذ ابن خالويه ١٩، والكتشاف ٤١٠/١، والبحر المحيط ٣٨٩/٢، والبساط ١٦٠، والتذكرة ٣٤٩/٢.

(١) يوسف: ٣١. قرأ ابن كثير ونافع والكسائي وابن عامر بضم الناء، وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة بكسرها. وانظر: المحتسب ١/١، والتسير ٧٨، والسيعة ٣٤٨. وانظر تفصيل المذاهب والقراءات في هذه الآيات وما أشبهها في التشر. (٢٢٥/١).

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) الأنعام: ٥٧، يوسف: ٤٠.

(٤) بكسر الراء عطفنا على قوله: «وَكَجْوَازُ الضَّمِّ». وضبّطت في بعض نسخ الشروح بضم الراء، وجاءت في بعضها الآخر: (فاختيارة).

(٥) جاء في عدد من الشروح: «وعكسه».

(٦) التوبة: ٤٢. حمل قوم واو الضمير على واو (لو) فكسرها فيما، وحمل قوم واو (لو) على واو الضمير فضموا فيما، وكلاهما ليس بفصيح.

وقد قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وأبو السئّال: **﴿أَشْتَرِوا الصَّلَاةَ﴾**. وقرأ الأعمش وزيد بن علي: **﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾** بالضم. وقرأ نافع والأعمش وأبو جعفر وابن ثَابَ: **﴿لَوْ أَكْلَمْتُ عَلَيْهِمْ﴾** بالضم. وقرأ الحسن: **﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾** بالفتح. وانظر توجيه هذه القراءات وما أشبهها في: الكتاب (١٥٥/٤)، ومحضر الشّواذ لابن خالويه (١٥)، والمحتسب (٥٤/١)، والبحر المحيط (٢٣٨/٢)، والارتشاف (٤٦/١)، والمساعد (٣٤٤/٣)، والمساعد (٣٤٣/٣).

رُدّ القوم، على الأكثِرِ، وكوجوب الفتح في نَحْوِ رُدّهَا، والضمُّ في نَحْوِ رُدّهَا، على الأَفْصَحِ . والكسْرُ لِعَيْنِ^(١)، وغُلْطُ ثُلْبُ في جوازِ الفتح^(٢)؛ لكونِه ضعيفاً، والفتح^(٣) في نونِ مِنْ مع اللَّامِ، نَحْوِ مِنَ الرَّجُلِ، والكسْرُ ضعيفٌ^(٤)، عكْسُ مِنْ اثْنَكِ، وعَنْ عَلَى الأَصْلِ، وعَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضعيفٌ^(٥) .

* [تحرِيك أَوَّلِ الساكنين مع اغْتِفارِ التَّقَانِهِمَا]
وجاء في المُعْتَقِرِ: النَّفَرُ، وَمِنَ النَّفَرِ، وَاضْرِبْهُ^(٦)،

(١) وهي لغة ناس من بني عُقبيل سمعها منهم الأخفش .

انظر: المفصل (٣٥٤)، والارتفاع (٣٥٤/١)، والأشموني على الألفية (٣٥٢/٤) .

(٢) انظر: المفصل (٣٥٤)، والارتفاع (٣٥٤/١)، والأشموني على الألفية (٣٥٢/٤) .

(٣) معطوف على قوله: «وكوجوب الفتح في نحو رُدّهَا» .

(٤) حكاہ سیبویہ عن ناسٍ من العرب، ولم ينسبهم، يقولون: مِنَ الرَّجُلِ، بالكسْر على الأصل والقياس .

انظر: الكتاب ٤، ١٥٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩ .

(٥) حکى الأخفش الضَّمِّ عن بعض العرب .

انظر: المفصل (٣٥٥)، والارتفاع (٣٤٤/١)، والمساعد (٣٤٣/٣)، والهمع (١٨٢/٦) .

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

عجَبَتْ وَالْدَّهَرُ كَثِيرٌ عَجَبَةً مِنْ عَنْتَرِي سَبَّيِ لَمْ أَنْزِلْهُ

ودَابَةُ، وشَابَةُ^(١)، و«جَانٌ»^(٢)، بخلاف نحو: «تَأْمُرَقَتْ»^(٣).



= وهو زياد الأعجم، انظر: الشَّاهِدُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي الْكِتَابِ (٤/١٧٩، ١٨٠)، ونَكْتُ الشَّتَّمِيِّ (٢/١١٠٨)، وشَرح المُفْتَلُ لِابْنِ يَعْيَشِ (٩/٧٠)، وشَرح شَاهِدُ الشَّافِيَّةِ (٦/٢٦١)، وَالْدُّرُّ (٦/٣٠٣، ٣٠٤).

(١) ليس في: ظ.

(٢) جاء في المفترض المدى والإدغامي، وهو ما السَّاكِنَانُ أَوْلَاهُمَا مَدْ وَالآخَرُ مَدْعُمٌ، وهو الذي يقولون له التقاء الساكين على حدّهما، التحريرُ، قالوا في شابة ودابة: شَابَةُ وَدَابَةُ، بقلب الألف همزة وفتحها، قرأ عمرو بن عبيد: «وَلَا جَانٌ»، وقرأ أَيُوب السختياني: «وَلَا الضَّالُّينَ».

قال أبو البقاء: قوله: «الشَّالِّينَ» يقرأ بهمزة مفتوحة قبل الحرف المشدد، حيث كان من القرآن، نحو: «جَانٌ» و«ذَانِي»، و«الخَائِلَةُ»، وهي لغة مسموعة من العرب . وحكي أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: «جَانٌ». قال أبو العباس المبرد: قلت لأبي عثمان: أنتيس ذلك؟ قال: لا، ولا أرجله . انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (١/١٤٩، ١٥٠)، وسر الصناعة (١/١٧٢ - ٧٤)، والمحتسب (١/٤٦ - ٤٨)، وشواذ الكرمانى (١٧)، والكتاف (١/٧٣)، والمحرر الوجيز (١/١٣٢)، والخصائص (١/٣١٠، ٣١٠/٣)، والكتاف وإعراب القراءات الشواذ (١/٤٠)، والبحر (١/٣٠).

(٣) الإُمَرَّ.

الابتداء

لَا يُبْدِأ إِلَّا بِمَتْحُوكٍ^(١)، كَمَا لَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ^(٢).

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا - وَذَلِكَ فِي عَشَرَةِ أَسْمَاءِ مَحْفُوظَةِ، وَهِيَ: ابْنُ، وَابْنَةُ، وَابْنُمُ، وَاسْمُ، وَاسْتُ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَانِ، وَامْرُؤُ، وَامْرَأَةُ،

(١) ذهب السيد الشريف البرجاني والكافيجي كما في الهمج (٦/٢٢٢) إلى أن الابتداء بالساكن ممكن إلأ أنه مستقل، خصوا ذلك بغير لغة العرب، والأذى عليه الجمهور عدم إمكان ذلك مطلقاً . وفي المنصف لأبي الفتح (١/٥٣) ما يوافق الجمهور . قال: «اعلم أن الف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النقطة بالساكن وهوأ من الابتداء به؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس . وليس القول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يشاغل بإفادته، وإنما سibile في هذا سبيل من شكل في المشاهدات من السوفسيطية ومن ليس بكمال العقل». ونقل عنه الرضي في شرحه على الشافية (٢/٥١) عكس هذا . قال الرضي: «الأكترون على أن الابتداء بالساكن متعدّر، وذهب ابن جنبي إلى أنّه متعرّر، لا متعدّر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية، نحو شتر، وسطام».

(٢) لَا يُبْدِأ فِي النُّطْقِ إِلَّا بِمَتْحُوكٍ وَجُوَيَا صناعيًّا موافقًا لِحُكْمِ الْعُقْلِ، لِتَعْذُّرِ الابتداء بالساكن بشهادة الذوق، وَلَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ وَجُوَيَا صناعيًّا موافقًا لاستحسان العقل، لَا تعذرًا وعدم إمكان، وإنما كان الوقف على الساكن استحسانياً ليكون حُكْمُ الابتداء والانتهاء متضادين كفضاء أنفسهما .

انظر: شرح المفصل لابن عييش ٩/١٣١، وشرح الشافية للميرزا كمال الدين

وَإِيمَنُ اللَّهِ، وَفِي كُلِّ مَصْدِرٍ بَعْدَ أَلْفِ فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَةً^(١) فَصَاعِدًا، كَالْأَقْدَارِ، وَالْأَسْتِخْرَاجِ، وَفِي أَفْعَالِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ مِنْ مَاضِي أَوْ أَمْرٍ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الْثَّلَاثِيِّ، وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ^(٢)، وَفِي مِيمِهِ^(٣) -

(١) ط: أربعة أحرف فصاعداً.

(٢) إِنَّمَا قَالَ الْمَصْتَفُ: «وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ» لِأَنَّهُ عَلَى الْمَذَهَبِ الْقَاتِلِ إِنَّ أَدَاءَ التَّعْرِيفِ هِيَ الْأَلَامُ وَحْدَهَا، وَلَيْسَ (أَلْ كُلُّهَا)، وَلَمَّا كَانَتِ الْأَلَامُ سَاكِنَةً، وَلَا يَبْدُأُ بِالسَّاَكِنِ، اجْتَلَبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ .

قال ابن يعيش: هذا مذهب سيبويه وعليه أكثر البصريين والkovفيين ما عدا الخليل . وقال المالقي: كلهم يذهبون مذهب سيبويه، وليس على خلافه إلّا الخليل . وذكر المرادي أنَّ ابن كيسان وابن مالك على مذهب الخليل . انظر: المذاهب في (أَلْ التَّعْرِيف) في الكتاب (٣٢٤/٣ و١٤٧/٤، ١٤٨)، والمقتضب (٢٢١/٢٢، ٩٢/٢)، وسر الصناعة (٣٣٢/١ - ٣٤٩)، والمنصف (٦٥/١ - ٧١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٣/١ - ٢٥٦)، وشرح الكافية للرضا (٢٤٠/٣)، والباب (٤٩٠/١)، ورصف المباني (٧٠)، والجني الدَّانِي (١٣٨ - ١٩٢)، والهمع (١)، (٢٧٤)، (٢٧٣/١).

(٣) المشهور في أداء التَّعْرِيف هو الْأَلَامُ، وَأَمَّا الْعَبِيمُ فَفَرَغَ عَنْهَا، وَهِيَ لِغَةُ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَعَلَى هَذِهِ الْلِّغَةِ مَا رُوِيَ عَنِ الْمُؤْلِفِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ مِنْ أَمْبَرِ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ» أي: ليس من البر الصيام في السَّفَرِ، رواه التمر بن تولب . وانظره بالآلف واللام في مسند أحمد (٤٢٤/٥)، وصحيح البخاري (٣٣٣/١)، والنهاية (١١٧/١)، وفتح الباري (١٨٣/٤)، وبالآلف واللام في سر الصناعة (٤٢٣/١)، ونصب الرأبة لأحاديث الهدایة (٤٦١/٢)، والهمع (٢٧٣/١)، والمساعد (١٩٥/١)، وشرح الكافية للرضا (٢٤١/٢)، ورصف المباني (٩٦)، والمعنى (٤٨/١)، والجني الدَّانِي (١٤٠). والمشهور أنَّ هذه لغة لحمير، وقيل: لطبيئ، وقيل: لنفر من طبيئ، وقيل: لبعض أهل اليمن، ونسبة في معاني الحروف المنسوب للرماني لهذيل .

الحق^(١) في الابتداء خاصّةً همزةً وصلٍ مكسورةً^(٢).

(١) هذا جواب للشرط المتقدّم، وهو قوله: «فإن كان الأولى ساكنًا».

(٢) إن قيل: لم اختبرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف كالجيم والطاء والتون وغيرها؟

فالجواب: إنما اختصت الهمزة بهذا من وجوه:

أولها: إنهم إنما أرادوا حرفاً يُبلغ به في الابتداء، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتبرموا على حرفي يمكن حذفه وأطراحته مع الغنى عنه جعلوه الهمزة؛ لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة.

والثاني: إنما زادوا الهمزة هنا لكثرتها زيادتها أولاً، نحو أفكـلـ وأـيـدـعـ وأـبـلـمـ وإـاصـبعـ وأـتـرـجـةـ، ولم تكثـرـ زيـادـةـ غـيـرـ الـهـمـزـةـ أـوـلـاـ كـزـيـادـتهاـ هيـ أـوـلـاـ، فـلـمـ اـحـتـاجـواـ إـلـىـ زـيـادـةـ حرـفـ فيـ أـوـلـ الـكـلـمـةـ، وـشـرـطـواـ عـلـىـ أـنـفـسـهـمـ حـذـفـهـ عـنـدـ الغـنـىـ عـنـهـ، وـذـكـرـ فـيـ أـكـثـرـ أحـوـالـهـ؛ لأنـ الـوـصـلـ أـكـثـرـ مـنـ الـابـتـادـ وـالـقطـعـ، لـمـ يـجـدـواـ حرـفـ يـظـرـدـ فـيـ الـحـذـفـ أـقـرـادـهـ فـيـ الـهـمـزـةـ، فـأـتـواـ بـهـاـ دـوـنـ غـيـرـهـاـ مـنـ سـائـرـ حـرـفـ الـمعـجمـ، لـاـ سـيـمـاـ وـهـيـ، كـمـاـ قـدـمـنـاـ، أـكـثـرـ الـحـرـفـ زـيـادـةـ فـيـ أـوـلـ الـكـلـمـ، فـزـادـوـهـاـ دـوـنـ غـيـرـهـاـ مـيـمـاـ عـدـاـهـ.

والثالث: إن الهمزة أولاً حروف الحلق، فخصّت بالزيادة بالابتداء لتناسب المعنيين.

والرابع: إن القياس كان أن تزاد الألف لخفتها، ولكن تذر ذلك لاستحالة تحريكها واستحالة الابتداء بالساكن، فعدل إلى الهمزة إذ كانت أحنتها في المخرج، وشبيهتها في أحكام كثيرة.

قال أبو الفتح: كان حكم هذه الهمزة أن تكون ساكنة؛ لأنها حرفاً جامعاً لمعنى، ولا حظ لها في الإعراب، وهي أولاً الكلمة، كالهاء الذي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الكلمة في نحو: وازيداء، وواعمراء، فكما أن هذه ساكنة كذلك =

إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةً أَصْلِيَّةً فَإِنَّهَا تُضَمُّ، نَحْوُ: أُغْتَلُ، أُغْزَىٰ^(١)، أُغْزِيٰ، بِخَلَافٍ: إِرْمُوا .

وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُونُ اللَّهِ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ^(٢) .

= كان ينبغي أن تكون الألف ساكنة، وكذا أيضًا أصل نون التثني والجمع والتثنين، كلهن في الأصل سواكن، فلما اجتمع ساكنان؛ هي، أقصد همزة الوصل، والحرف الذي بعدها، كسرت لالتقائهما، ولم يجز أن يتحرّك ما بعدهما لأجلها؛ لأنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضًا في أول الكلمة ساكنة، فكان يحتاج لسكنونها إلى حرف قبلها محرك؛ ليقع الابتداء به، فلذلك حرّكت هي دون ما بعدها .

وقال أبو البقاء: أصل حركة همزة الوصل الكسر؛ لأن الأصل الإسكان، ولكن دعت الضرورة إلى التحرير، فصار التحرير للتقاء الساكنين، أو كالتحرير له .
انظر: سر الصناعة (١١٢/١، ١١٣)، والمنصف (٥٣/١)، والباب (١٩١، ١٩٢) .

(١) هذه اللُّفْظة وتاليتها بالعين المهملة في الأصل، وهي بالغتين المعجمة في ظ، ص، وفي جميع ما وقفت عليه من شروح الشافية .

(٢) ذكرنا في تعليل الفتح مع أداة التعريف عدة أوجه:

أولها: لئًا وجدوا همزة الوصل تكسر مع الأسماء، وتكسر أو تضم مع الأفعال أرادوا أن يجعلوا حركتها مع أداة التعريف، وهي حرف، مخالفة لحركتها مع الأسماء والأفعال، ففتحوها لذلك .

وثانيها: أداة التعريف حرف، والحرف أتقل من أخويه الاسم والفعل، فاختاروا له أخفّ الحركات، وهي الفتحة .

وثالثها: إِنَّ الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخفّ الحركات فرزاً من التقلل .

* [إثبات همزة الوصل وصلاً لحن]

وأثبأتها وصلاً لحن، وشدّ في الضرورة^(١)، والتزموا جعلها ألفاً،

= وقالوا أيضًا في تعليل الفتح في أيمن:

- ١ - إنّ الأصل في همز (ايمن) أن تكون همزة قطع مفتوحة، فلما وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه.
- ٢ - إنّ هذا الاسم (ايمن) ناب عن حرف القسم، وهو الواو، فلما ناب عن الحرف شُبهَ به، فشبيه بحرف التّعرِيف، ففتحوا مع (ايمن) كما فتحوا مع حرف التّعرِيف.
- ٣ - إنّما فتحت همزة (ايمن) من قبل أنه اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكّنه فتح تشييئها بالهمزة اللاحقة لحرف التّعرِيف.
- ٤ - لئن كثر في هذا الاسم الحذف؛ إذ قالوا فيه: أيّم الله، وأمُّ الله، ومنْ الله، ومُّ الله، قوي شبيه بالحرف، ففتحوا همزته تشييئها بفتحها مع حرف التّعرِيف.
انظر: أسرار العربية (٤٠١)، وسر الصناعة (١١٧/١)، والباب (١٩٣/٢)، وليس في كلام العرب (٣٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٧/٩)، واللسان (ايمن).

(١) من ذلك قول الشاعر:

إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه بيّن وأفشأ الوشاية قميّنُ

والشاهد من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم، على الأصحّ، وهو في ديوانه (١٦٢)، وانظره منسوبًا إليه في: نوادر أبي زيد (٢٠٤)، ومعاني الأخض (١٢/١)، وفصل المقال (٥٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٧/٩)، وشرح شواهد الشافية (١٨٣)، والعيّني (٥٦٦/٤)، والذرر (٣١٢/٦)، ونسب إلى جمل في الكامل (٢)، ونسبي ابن منقذ في الباب (٢٣) إلى قيس، وفيه (٢٤٠) إلى جميل . وهو في ديوانه (٢٠٢).

لَا بَيْنَ بَيْنَ^(١)، عَلَى الْأَفْصَحِ، فِي نَحْوِ الْحَسَنِ عَنْدَكَ؟ وَآيُّمُ اللَّهُ
يَمِينُكَ؟ لِلْبَسِ .

* [السُّكُونُ الْعَارِضُ]

وَأَمَا سُكُونُ هَاءِ: وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُوَ، وَهِيَ^(٢)، وَلَهُوَ، وَلَهِيَ، فَعَارِضُ
فَصِيحُ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمِرِ، نَحْوُ: «وَلَيُوقُوا»^(٣)، وَشُبَهَ بِهِ: أَهِيَ، وَأَهُوَ^(٤)،

(١) من ذلك قول الشاعر:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَتَمَّنُ وَجْهًا أَرِيدُ الْخَيْرَ أَيْمَانِي
الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَتَغْيِي أَمِ الْشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغْيِيَنِي

والبيتان من الواقر، وهو للمتنبّه العبداني في ديوانه (٢١٢)، والمعضليات (٢٩٢)، وشرح شواهد المعنى للسيوطني (١٩١/١)، وحاشية الغزوي على الجاربردي (١٥٣)، والخزانة (٤٢٩/٤)، وشرح شواهد الشأنية (١٨٨). ونسبهما العيني في المقاصد (١٩٢/١) لسليم بن وثيل الزطاحي، أو لأبي زيد الطائي.

(٢) ليس في: ظ .

(٣) الحجّ: ٢٩ . وانظر: القراءات في هذه الآيات وما ماثلها ومذاهب القراء فيها في الإقتحاع (١٤٩٢/١، ٤٩٢، ٤٩٣)، والنشر (٢١٠، ٢٠٩/٢) .

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

وَقَمْتُ لِلرَّؤْرِ مُرْتَأِعًا فَأَرْقَنِي فَقِلْتُ: أَهِيْ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمُ

والشاهد من البسيط، وقد نسب إلى المرار العدواني في شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٩٦ - ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافية (١٩٠)، والخزانة (٣٩١/٢) . ونسب إلى زياد بن حمل في التصریح (١٤٣/٢)، والعینی (٤١٣٧) . وقال العینی (١٦١/١) هو زياد بن حمل، ويقال زياد بن منفذ . وانظر: حاشية شرح المفصل لابن عیش (١٣٩/٩) .

وَ**ثُمَّ لِقْضُوا**^(١). وَنَحْنُ: **«أَن يُمَلِّ هُوَ»**^(٢) قَلِيلٌ.

(١) الحج: ٢٩ . قرأ الكوفيون، عاصم وحمزة والكسائي: «لَمْ يُنْتَهِنْ»، «لَمْ يُنْتَهِنْوا»، «وَلَمْ يُنْتَهُوا»، «وَلَمْ يُنْتَهِنُوا»؛ ياسكان اللام في الأربع.

أبو عمرو ويعقوب: «ئم يلقطن»، «ئم يلقطوا»؛ مكسورتي اللام، وسكننا في: «ۋەئىقۇوا»، «ۋەئىقۇۋە».

وابن عامر: أسكن اللام في الأربعه كلها .

وابن كثير في رواية القواس: «**ئمَّا يُفْضُوا**» بكسير اللام، ولم يكسر في غيرها .

وفي رواية البزري عنه: «ئمْ لِيَقْضُوا»، اللام مدرجة ساكنة .

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد بن صالح والقاضي عن قالون، وإسحاق بن أبي أويس: «ئمْ لِيَقْطَعُ»، «ئمْ لِيَضْوَى».

وقال ورش وأبو بكر بن أبي أيوب: «ئم ليقطّع»، «ئم ليقضوا»؛ مكسورتا

قال أبو زرعة في الاحتجاج لمن سُكِّن: «حجّتهم أنّ أصلها السُّكُون، وإنما تكسر إذا وقعت ابتداء، فإذا كان قبلها حرف متصل بها رجع اللام على الأصل، وأصلها السُّكُون». وأصلها السُّكُون.

وقال في الاحتجاج لمن كسر: «حجّهم أنّ أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة، فلما جاءت بعد كلام يمكن السكوت عليها والإبقاء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ، فأنت أهلاً عمل، أصلها بذلك».

^{١٣} انظر: السيدة (٤٣٤)، وحجّة أبي زرعة (٤٧٣)، والنشر (٢/٣٢٦)، والدُّرَّ

المصون (٢٦٨/٨)، والموضع في وجوه القراءات وعللها (٨٧٣/٢).

٢٨٢ (٢) المقدمة:

سكن الاء هنا مروي عن أبي نشيط محمد بن هارون الربيعى العربى المروزى ،
وعن أبي جعفر و قالون . و علّوا ذلك بأنه على إجراء المنفصل مجرى المتصل .



= قال الرَّضيُّ: هُوَ قَبِيعٌ . وَإِنَّمَا أَسْكَنُوا الْهَاءَ هُنَا تَشْبِيهًـا بِإِسْكَانِهَا فِي نَحْوِ: أَهُوَ،
وَهُوَ، فَهُوَ، لَهُوَ، وَإِسْكَانُ هَاءِ الضَّمِيرِ الَّتِي قَبْلَهَا وَأَوْ أَوْ فَاءُ أَوْ لَامُ أَوْ ثَمَّ مَرْوِيٌّ عَنْ
فَالْلُّونِ وَالْكَسَانِيِّ، وَتَابِعُهُمَا أَوْ عَمِرُو إِلَّا مَعَ (ثَمَّ) فِي الْقُصُصِ، وَالْبَاقُونَ بِتَحْرِيكِ
الْهَاءِ حِيثُ وَقَعَ . اَنْظُرْ: الْإِقْنَاعَ (١/٤٩٢، ٤٩٣)، وَالثَّثْرَ (٢٠٩/٢، ٢١٠).

الوقف

* [تعريف الوقف]

قطع الكلمة عَمَّا بعدها^(١).

* [بيان وجوه الوقف]

و فيه وجوه مختلفة في المحسن والمحل^(٢):

..... فالإسكانُ المُجَرَّدُ في المتحرِّك^(٣)،

(١) المراد بالوقف هنا الوقف الاختياري الذي ليس بترني، ولا استبانتي، ولا تذكري، ولا إنكاري.

والوقف والقطع والستك بمعنى واحد . وقيل: بل بينها فروق . انظر: حاشية الغزى على الجاربردي (١٦٨)، والارتفاع (٣٩٢/١)، والمساعد (٣٠١/٤)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء (٨)، والمعت肯ى في الوقف والابتداء (٤٨).

(٢) جملة مذاهب العرب في الوقف تسعه، وهي: الإسكان، والرُّؤُم، والإشمام، والإبدال (ويدخل فيه القلب)، والزيادة، والحذف، والإثبات، والتضييف، والتألل.

(٣) الوقف بالإسكان المجرد في المتحرّك أكثر وجوه الوقف استعمالاً، وهو الأصل فيها، وأجودها، وإنما كان أجودها لأمرين:

أولها: لأن الوقف ضد الابتداء، فلما استحال الابتداء بالساكن استحسنا في ضدّه، وهو الوقف، ضدّ الحركة، وهو الإسكان .

وثانيها: أن الوقف يكون ل تمام المقصود، وهذا حقة الإسكان، أو يكون =

والرَّوْمُ^(١) فِي الْمُتَحَرِّكِ؛ وَهُوَ أَنْ تَأْتِي بِالْحَرْكَةِ حَفِيَّةً، وَهُوَ فِي الْمُفْتَوِحِ قَلِيلٌ، وَالإِشَامُ^(٢) فِي الْمَضْمُومِ؛ وَهُوَ أَنْ تَضْمَمَ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الإِسْكَانِ.

= للاستراحة، فيناسُها الإسكان لخلفته؛ إذ هو أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

انظر: اللباب (١٩٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٩)، وحاشية الغزّي على الجاريردي (١٦٨)، والثّشر (١٢١/٢).

(١) قال العكري: «وَأَنَّ الرَّوْمَ فَهُوَ أَنْ يَضْمِنْ شَفَتَيْهِ فِي الرَّفْعِ بَعْدَ الصَّمَمِ، وَيَكْسِرُ فِي الْجَزِّ بَعْدَ الْكَسْرِ، فَيَضْعُفُ الصَّوْتُ بِهِمَا، وَهَذَا يَدْرِكُ السَّمْعَ، وَيُسَمِّي رَوْمًا؛ لِأَنَّ الرَّوْمَ إِلَارَادَةً، فَكَانَهُ أَرَادَ الْحَرْكَةَ النَّاتِمَةَ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا، وَبِقِيمَةِ إِرَادَتِهِ دَلِيلٌ». وقال القراء في حده: هو أَنْ تَبْتَغِ الْحَرْفَ بَعْدَ إِسْكَانَهُ صَوْتًا ضَعِيفًا يَسْمَعُ، فَهُوَ كَحْرَكَةٌ ضَعِيفَةٌ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ، فَفِيهِ حَظٌ لِلْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ مَدْرُكٌ بِحَاسَةِ السَّمْعِ.

وَمَا قَدَّمَهُ مِنْ حَدَّ الرَّوْمِ هُوَ مَا عَلَيْهِ سَيِّبُوْيِّهُ، وَهُوَ الْمُشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَمَنْ تَابَعُوهُمْ إِلَى أَنَّ الرَّوْمَ لَا يَسْمَعُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُمْ رُومُ الْحَرْكَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْوِيْبِهِمْ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ عِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ يَسْمَوْنَ الرَّوْمَ إِشَاماً، وَالإِشَامَ رَوْمًا.

انظر: الكتاب (٤/١٦٨)، وأسرار العربية (٤١٢)، واللباب (١٩٨/٢)، والإقناع (١/٥٠٤)، والموضحة في وجوه القراءات وعللها (١/٢١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٩)، والثّشر (١٢١/٢).

(٢) قال ابن الباذش: «وَالإِشَامُ هُوَ أَنْ تَضْمِنَ شَفَتَيْكَ بَعْدَ الإِسْكَانِ، وَتَهْبِئَهَا لِلْفَظِ بَالرَّفْعِ أَوِ الصَّمَمِ، وَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَسْمَعُ، وَإِنَّمَا يَرَاهُ الْبَصِيرُ دُونَ الْأَعْمَى، وَلَا يَكُونُ فِي الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ».

وعَلَّلُوا لِعدَمِ كُونِهِ فِي الْمَجْرُورِ بِأَمْرِهِ:

أَوْلَاهُ: لِأَنَّ الإِشَامَ تَهْبِئُ الْلَّفْظَ بِالضَّمَّةِ وَضَمَّ الشَّفَتَيْنِ اسْتَعْدَادًا لِلْخُرُجَاجَ ما كَانَ مِنْ جَنْسِ الْوَاوِ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى الْكَسْرَةِ لِمَا يَفْضِي إِلَيْهِ مِنْ تَشْوِيهِ الْخَلْقَةِ.

والأكثر على أن لا رَوْمَ، ولا إِشْمَامٍ في هَاءِ التَّأْنِيْثِ، وَبِنِيمِ الْجَمْعِ،
وَالْحَرْكَةِ الْعَارِضَةِ^(١).

= وثانيها: لأن المقصود من الإشمام الذي هو ضم الشفتين وتهيتها للنفخ بالرفع أو الضم، هو تصوير مخرج الحركة للتأثر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة، ليستدل بذلك على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعيه، فiderك نظره ضمهما، وأما الكسرة فهي جزء الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إبطاق بنفاج الحنك من ظهر اللسان، ولأجل تلك الفجوة لأن صوتها، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان، بل مخرجها محظوظ بالشفتين والسن، فلا يمكن للمخاطب إدراك تهيئة المخرج للحركة، فالإشمام الضم وأنته الشفتان، ولا آلة له في الحر.

ويقال في تعليل عدم الإشمام في المنصوب ما تقدم من عدمه في المجرور، وتوضيح ذلك أن يقال:

١ - إن الفتاحة جزء الألف، والألف من الحلق، فما للإشمام إليها سبيل، فلا آلة للإشمام مع الفتاحة، وهو فيها متذر.

٢ - ولأن حالة التصب يقع فيها في الأغلب ألف بدل عن الشترين، وذلك إذا كان الاسم منتنا، فيظهر مع الألف الحركة التي هي الفتاحة، ولا تزول في حال الوقف.

انظر: أسرار العربية (٤١٤)، واللباب (٢/١٩٧)، والرَّاضي (٢/٢٧٦)، وشرح المفصل لابن عبيش (٩/٦٧)، والموضع في وجوه القراءات وعللها (١/٢١٧)، والإيقاع (٤/٥٠٥)، والتحمير (٤/٢١٨).

(١) أمّا الرَّوْمُ والإشمامُ في تاءِ التَّأْنِيْثِ فعلٌ لغةٌ من وقف عليها بالباءِ . وأمّا في ميم الجمع، فليس على لغةٍ من وقف بالإسكان، وإنما على لغةٍ من وصل الميم فقال: عليكمو ومنكمو ومنهمو، فجواز الرَّوْمُ والإشمام على هذه اللُّغَةِ حملًا على =

* [الوقف بـإبـدالـالـتـونـأـلـفـاـ]

..... وإنـدـالـأـلـفـ فيـالـمـنـصـوبـالـمـنـوـنـ (١)،

= جوازهما في نحو يغزو ويرمي على لغة من وقف بحذف حرف العلة . وأما الرؤم والإشمام في الحركة العارضة، فالمقصود بها الحركة العارضة التي علتها باقية، فهي بمنزلة الالزمة في جواز الرؤم والإشمام، سواء عرضت لسكون متقدم كما في حيث وأمسى، أو للنقل من همزة كما في قوله تعالى: « مِلْءُ الْأَرْضِ » .

وقول ابن الحاجب: (والأكثر) يقتضي وقوع الخلاف في هذه الثلاثة، وأن جواز الرؤم والإشمام فيها ثابت مسموع، إلّا أنّه قليل .

وخرج قول ابن الحاجب على الجواز صناعة، لا سماعًا، وذلك لأنّه لا أحد من القراء أو التحاة حكى الجواز صناعة، ولا سماعًا، إلّا ما روى عن مكي بن أبي طالب في إجازته الرؤم والإشمام في ميم الجمع في لغة من وصلها، وخولف .

وتوفهم بعض شرائح الشاطئية جواز الرؤم والإشمام في الثلاثة، و خولف وخطئ .

انظر: النشر ٢٧٤/١ ، والتّبّصرة في القراءات السبع لمكيٌ ٣٤١ ، وشرح الشافية للرؤمي ٢٧٦/٢ ، والجاريدي ١٧٠ ، والميرزا كمال الدين ٢٤٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٨٨/٤ ، والأشموني ٢٠٩/٤ .

(١) إن قيل: لـم يـدـلـونـالـتـونـينـفـيـالـمـنـصـوبـالـمـنـوـنـفـيـنـحـوـ(ـمـتـابـاـ)ـأـلـفـاـ،ـوـلـاـيـدـلـونـفـيـالـمـنـوـنـالـمـرـفـوـعـوـأـوـ،ـأـوـالـمـنـزـنـالـمـعـجـوـرـيـأـيـ؟ـ

فالجواب: إنـماـ فعلـواـ ذـلـكـ لأـوـجهـ:

أولـهاـ: أـنـ الـقـيـاسـ يـقـضـيـ تـرـكـ الـبـدـلـ فـيـ الـجـمـيعـ؛ـ لـأـنـ الـبـدـلـ كـالـأـصـلـ،ـ وـكـمـاـ لـاـ ثـبـتـ الـأـصـلـ فـكـذـاـ لـاـ يـبـنـيـ أـنـ ثـبـتـ الـبـدـلـ،ـ وـلـكـنـ أـبـدـلـ فـيـ الـتـصـبـ لـخـفـةـ الـفـتـحةـ

وـالـأـلـفـ،ـ وـلـمـ يـدـلـ فـيـ الـرـفـعـ وـالـجـرـ لـثـقـلـ اـجـتـمـاعـ الـضـمـةـ وـالـوـاـوـ،ـ وـالـكـسـرـةـ وـالـيـاءـ .

وثـانيـهاـ:ـ أـنـ الـقـيـاسـ هـوـ الـإـبـدـالـ فـيـ الـجـمـيعـ لـبـيـنـ أـنـ الـتـونـ مـسـتـحـقـ،ـ فـخـرجـ =

وفي إِذَنٍ^(١)، وفي نَحْوِ اِضْرِبِينَ^(٢)، بخلافِ المَرْفُوعِ والْمَجْرُورِ في الْوَاوِ وَالْيَاءِ، عَلَى الْأَفْصَحِ^(٣).

= في التَّصْبِيبِ عَلَى الأَصْلِ، وَامْتَنَعَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَزِّ لِأَمْرِهِ:
أَحَدُهَا: لِتَقْلِيلِ الْجَمْعِ بَيْنِ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ فِي إِبْدَالِ الْمَرْفُوعِ، وَبَيْنِ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ
فِي إِبْدَالِ الْمَجْرُورِ.

وَالثَّانِي: لَوْ أَبْدَلُوا فِي الْمَرْفُوعِ فَالْوَاوُ وَتَلْبِيسُ بَوْا وَالْجَمْعُ أَوْ وَاوِ الْإِسْتَذْكَارِ، وَلَوْ
أَبْدَلُوا فِي الْمَجْرُورِ فَالْيَاءَ تَلْبِيسُ بَيْعَ الْجَمْعِ أَوْ يَاءَ الْمَتَكَلِّمِ أَوْ يَاءَ الْأَسْبَبِ.

وَالثَّالِثُ: لَوْ عَرَضُوا فِي الْمَرْفُوعِ وَأَوْلَى لِأَشْبِهِ آخِرَ الْاسْمِ آخِرَ الْفَعْلِ مِنْ نَحْوِ يَدْعُونَ
وَيَجْلُونَ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلِهِ ضَمَّةً لَازِمَةً، وَإِذَا أَدْتَ إِلَيْهِ
قِيَاسُ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءَ، كَفُولَكَ فِي جَمْعِ دَلِّوٍ أَذْلِيلٍ، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَدْلُلُ قَلْبِيُّوْهَا يَاءَ لِلْفَرْقِ
بَيْنِ الْاسْمِ وَالْفَعْلِ؛ إِذَا لَيْسَ فِي الْاسْمَاءِ مَا آخِرَهُ وَأَوْ قَبْلِهِ ضَمَّةً لَازِمَةً اسْتِقْنَالًا لِذَلِكَ.

انظر: سِرُّ الصَّنَاعَةِ (٥١٨/٢)، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (٤١٣)، وَاللَّبَابُ (٢/١٩٩)،
وَالْبَصَرَةُ (٧١٧/٢).

(١) انظر: سِرُّ الصَّنَاعَةِ (٢/٦٩٦ - ٦٨٩).

(٢) الأصل، ص: «اضرب» أي: بصورة الكلمة بعد الإبدال.

وَنَحْوُ (اضْرِبِينَ) هُوَ الْمُؤَكَّدُ بِالْتَّوْنِ الْخَفِيفِ الْمُفْتَوَحِ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَالْتَّهْيِي مِنَ الْمَفْرُدِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ، وَمِنَ الْمَتَكَلِّمِ مُطْلَقاً، وَمِنَ الْمَخَاطِبِ الْمُذَكَّرِ،
وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْشَى:

وَذَا الْأَنْصَبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَسْكُنَهُ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْهَا

(٣) اعلم أَنَّ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمِنْزَنِ أَرْبَعَ لِغَاتٍ:

إِحْدَاهَا: حَذْفُ الْحَرْكَةِ وَالثُّنُونِ مُطْلَقاً، سَوَاءَ كَانَ مَنْصُوبَاً أَوْ مَجْرُورَاً أَوْ
مَرْفُوعَاً . يَقُولُونَ: رَأَيْتُ زَيْنَدَ، وَجَاءَ زَيْنَدَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْنَدَ.

* [الوقف على المقصور]

ويُوقَفُ على الألف في باب عصماً^(١) ورَحْيَ باتفاق^(٢).

= والثانية: أن لا تتحذف الحركة، ويقلب الشترين بالتناسب، فيقال: هذا زيدُو، ورأيت زيداً، ومررت بزيدِي.

والثالثة: أن يحذف من المعرف والمجرور، ويقلب في المتصوب . تقول: هذا زيدُ، ومررت بزيدِه، ورأيت زيداً، وهي المختارة . والدليل على ذلك أن الأصل القلب؛ ليكون دليلاً على الشترين؛ لكنهما استقلوا في صورة المعرف والمجرور للزروم الواو والياء، بخلاف صورة النصب؛ لأن اللازم فيها الألف وهي محتملة لحقها.

اللغة الأولى: لغة ربعة الفرس، حكاهَا الأخفش، وأبو عبيدة، والثانية: لغة أرد السراة فيما حكاها أبو الخطاب، والثالثة: الفصحي .

وهناك لغة رابعة حكاهَا أبو بكر الأنباري، ولم ينسبها، وهي: أن بعض العرب يقف على المتنون المعرف والمجرور بالإسكان، إلا أنه يشير إلى الفتح في المتصوب المتنون ولا يثبت الفتا . انظر: الكتاب (١٦٧/٤)، والإقاناع (٥١١/١)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٨١)، والارتشاف (١/٣٩٢)، والمساعد (٤/٣٠٢)، والتبصرة (٢/٧١٧)، وسر الصناعة (٢/٥١٨).

(١) الأصل، ظ: عصى .

(٢) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أولها: أن الألف الموقوف عليها هي الأصلية لام الكلمة في الأحوال الثلاث رفعاً ونصباً وجراً . وهو رأي الخليل وأبي عمرو والكسائي والковين، وهو رأي سيبويه أيضاً كما هو مفهوم كلامه وشرحه وتفسيره لدى السيرافي والشتمري والrostami، وقد نص على ذلك ابن الباذش في الإقناع، واختار هذا المذهب السيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن مالك في شرح الكافية الشافية، ورجحه أبو حيان . ونسب ابن الحاجب هذا الرأي للمبرد وتابعه في ذلك بعض الشارحين، =

وَقُبْهَا وَقَلْبُ كُلَّ أَلْفٍ هِمْزَةٌ ضَعِيفٌ^(١).

وكذلك قلب (ألف التائين)^(٢) في نحو حُبْنَى هِمْزَةٌ أَوْ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ^(٣).

= ولم أجد قبل ابن الحاجب من نسبه إلى المُبَرِّد غيره.

وثانيها: الألف الموقوف عليها بدل من التوين في الأحوال الثلاث، وهو رأي أبي الحسن الأخفش والقراء والمازني، وبه قال أبو علي في التذكرة.

وثالثها: الألف الموقوف عليها هي الأصلية رفعاً وجراً، وهي المبدلة من التوين نسباً، وهو اختيار البصريين، وبه قال أبو علي في التكملة، ونسبه كثير من التحاة إلى سيبويه أيضاً، ولا يعطي كلام سيبويه في الكتاب ما نسب إليه لا تصريراً ولا تلويناً.

انظر: شرح السيرافي (السيرافي النحو: ٤٥١)، ونكت الشتمري (١١١٢/٢)، والتكملا (٩٩)، والإقناع (٣٥٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٣١٠/٢)، وشرح الشافية لابن الحاجب (٣٧/١)، وشرح الرضي (٢٧٩/٢ - ٢٨٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٨٤)، والتلخمير (٤/٢٢٨) - (١٨٦)، والارتشاف (١/٣٩٣)، والهمع (٦/٢٠١)، والتبين (١/٣٩٣).

وهذه المسألة من مسائل التبَيَّن، وقد فصل العكري الكلام فيها.

(١) لغة نسبها أبو حيان لبعض طبئ، وحكاها سيبويه سماعاً، وعن الخليل سماعاً عن بعض العرب، ولم ينسباها. انظر: الكتاب (٤/١٨١)، والأصول (٢/٣٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/٧٦)، ولابن الحاجب (٢/٣١١)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٨٤)، والارتشاف (١/٣٩٣)، والمساعد (٤/٣٠٦).

(٢) ليس في: ظ، ص.

(٣) قلب ألف التائين هِمْزَةٌ لبعض طبئ، يقولون: هذه حُبْلًا، وقلبها ياء لغة عن ناسٍ من فزاره وقيس، يقولون: هذه حُبْنَى، وقلبها وَأَوْ لغة لبعض طبئ أيضاً، يقولون: هذه حُبْلَنَى.

* [الوقف على المختوم بالباء]

ويبدأ باء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة، على الأكثر^(١)، وتشبيه باء هيئات به قليل^(٢)، وفي الضاربات^(٣)

= انظر: الكتاب ١٨١/٤، والأصول ٣٧٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، والارتفاع ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٦/٤

(١) نقل أبو الخطاب الأخفش الأكبر وغيره من الأئمة الثقات ساعدهم عن بعض العرب وقوفهم بالباء على المختوم ببناء التأنيث المربوطة، خلافاً للفصيح المشهور، وهو الوقف بالباء، وعلى اللغتين سمعت القراءات، ومن ذلك قول الشاعر:

ما بال عيني عن كراما قد جفت مُسْبَلَةَ تَسْتَى لِمَا عَرَفَتْ
داراً لَسْلَمَي بَعْدَ حَوْلِي قَدْ عَقَتْ بَلْ حَوْزَ تَيَاهَ كَظَهِيرَ الْحَجَّتْ

ولم ينسب معظم التصريفيين هذه اللغة، إلا أن القراء، فيما ذكره ابن بري في شرح شواهد الإيضاح (٣٧٨) قد نسبها لطبيعه. ونسبها الشاعري في شرح التصريف الملوكي (٢٦٠) لطبيعه وأهل اليمن.

انظر مذاهب القراء في الوقف على ما آخره باء في الإقناع ٥١٦/١.

(٢) في باء هيئات لغات، فالحجاجزيون يفتحونها ويقفون عليها بالباء، والشيميون يكسرنها ويقفون عليها بـباء، وبعضهم يضمنها، والمتقول عن الكسائي أنَّ من كسر باء وقف بالباء، ومن نصبهما وقف بـباء. وإذا ضمت باء فمذهب أبي علي أنها تكتب بالباء، وقد حكى الصناغاني فيها سُنّةً وثلاثين لغة، واختلف القراء في الوقف عليها. انظر: الإقناع ٥١٩/١، والنشر ١٣١، والأسمني ١٩٧/٣.

وانظر في أصل هيئات ومذاهبهم فيها في الخصائص (٤١/٣)، وسر الصناعة (٤٩٩/٢، ٥٠٠) وشرح الرضي على الكافية (٦٩/٢)، وعلى الشافية (٢٩٠/٢، ٢٩١).

(٣) من العرب من يقف على نحو ضاربات بالباء، فيقول: كيف البنون والبناء، وكيف الإخوة والأخواة، وقد حكى هذه اللغة القراء، وقرب، ونسباها إلى طبيعه. انظر:

ضعيفٌ^(١)، وعِزْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَأْوِهِ فِي التَّصْبِ بِفَالْهَاءِ، وَإِلَّا فِي الْتَّاءِ^(٢)،
وَأَمَّا ثَلَاثَةَ أَرْبَعَةَ فِيمَنْ حَرَكَ فَلَأَنَّهُ نَقَلَ حِرَكَةَ هَمْزَةِ الْقُطْعَ لَمَّا وَصَلَ،
بِخَلَافِ ﴿الْمَتَّهُ﴾^(٣)، فَإِنَّهُ لَمَّا وَصَلَ التَّقْيَى سَاكِنَانِ .

* [الوقف على أنا بالألف]

وَزِيادةُ الْأَلْفِ فِي أَنَا^(٤)، وَمِنْ ثُمَّ وُقْتٍ عَلَى ﴿لَيْكَاهُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾^(٥)

= سَرِ الصَّنَاعَةِ (٢/٥٦٣)، وَالْمِنْتَعِ (١/٤٠٢)، وَالْمَسَاعِدِ (٤/٣٢٣)، وَالْأَرْشَافِ
(٤/٤٠٤)، وَالْهَمْعِ (٦/٢١٦) .

(١) ليس في: ص .

(٢) العرقَةُ والعرقاً: الأصل الذي يذهب في الأرض سُلَّاً وتشتبَّهُ منه العروق،
تقول العرب: استأصل الله عرقاً لهم: أي شاقُّهم، وكسر العين أشهر من فتحها .
وأثنا الناء فإن فتحت كان مفرداً كسِيغلاةُ والوقف عليه بالهاء، وإن كسرت كان جمعاً
والوقف عليه بالباء . انظر: الخصائص /١، ٣٨٤/٣، ٤/٣، والكتاب، ٢٩٢/٣ ،
ومجالس العلماء للزجاجي، ٥٠، ومجمع الأمثال للميداني، ١٠٨/١، والمفصل
٣٤٣، وشرح ابن يعيش ٨١/٩، ١٨٩/٢ .

(٣) آل عمران: ١، ٢ .

(٤) مذهب الكوفيين أنَّ الْأَلْفَ (أَنَا) أَصْلِيَّةٌ، ومذهب البصريِّين أنَّ الْأَلْفَ الْأُخْرِيَّة زَادَةٌ
وَالْأَسْمَاءُ هُمُ الْهَمْزَةُ وَالْتُّونُ، وَفِي أَنَا خَمْسَ لِغَاتٍ؛ أَوْلَاهَا وَأَنْصَحُهَا: إِثْيَاتُ الْأَلْفِ
وَفَقَاءُ وَحْدَفَهَا وَصَلَاءُ، وَالثَّالِثَةُ إِثْيَاتُهَا وَصَلَاءُ وَوَقْفَاءُ، وَهِيَ لِغَةُ تَمِيمٍ، وَالثَّالِثَةُ: هَنَا
بِإِبَدَالِ هَمْزَتِهِ هَاءُ، وَالرَّابِعَةُ: أَنْ بِمَدَّةَ بَعْدِ الْهَمْزَةِ، قُلْبُ بِتَقْدِيمِ الْأَلْفِ عَلَى التُّونِ،
وَالْخَامِسَةُ: أَنْ كَعْنَ . وَنَقْلُ ابْنِ خَالُوِيهِ فِي شَوَادِهِ (٨٠) عَنْ أَبِي عُمَرِو فِي رِوَايَةِ
عَنْهُ وَقْفَهُ بِالْهَاءِ فِي (لَكَنِهِ) . وَانْظُرْ: شَرْحُ الرَّئْضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ (٩/٢، ١٠)،
وَالْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْأَلْفَيَّةِ (١١٤/١)، وَشَرْحُ المُفْصَلِ لِابْنِ يعيش (٨٥/٩) .

(٥) الكهف: ٣٨ .

بالألفِ . وَمَهْ^(١) وَأَنَّهُ^(٢) قَلِيلٌ .

= قرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو وابن كثير في غير رواية ابن فليح ونافع في رواية ورش وقالون برواية روح (لكن) بشديد التنون بإسقاط الألف وصلاً وإثباتها وفقاً . وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيبي وإسماعيل وزيد بن علي والحسن والزهري وأبو بحرية ويعقوب في رواية الوليد بن حسان وأبو عمرو في رواية وكردم وورش في رواية وأبو جعفر في غير رواية الهاشمي ورويس إثباتات الألف وصلاً وفقاً . وعن أبي جعفر في رواية الهاشمي إسقاط الألف وفقاً ووصلـاً . وقرأ أبي والحسن (لكن أنا) بإسكان التنون، وقرأ ابن مسعود والحسن وعيسي التقفي (لكن) بنون ساكنة وبمحذف (أنا) . وإثبات الألف وصلاً لغة تميم . انظر: زاد المسير (١٤٣/٥)، (١٤٤)، والبحر المحيط (١٢٧/٦، ١٢٨)، والنشر (٣١١/٢)، وإعراب القراءات الشواذ (١٧/٢)، والموضـح في وجـوه القراءـات وعلـلـها (٧٨٢/٢)، والـحجـة لأـبي زـرـعة (٤١٧) .

(١) انظر: الارتفاع ٤٠٥/١ ، والمساعد ٣٢٥/٤ ، والمجمع ٢١٨/٦ ، والهمج ٢١٨/١ .

(٢) روى إيدال الألف عند الوقف عليها هاء عن حاتم، أو عن كعب بن مامة، وقد كان أسيئـاـ فأمرـهـ آسرـهـ وقدـ نـزـلـ بـهـ ضـيـفـ أـنـ يـفـصـدـ لـهـ جـمـلاـ، فـقامـ إـلـىـ الجـمـلـ وـنـحـرـهـ، فـلـمـ وـبـخـ الـآـسـرـ، قـالـ: هـكـذـاـ فـرـدـيـ (ـفـصـدـيـ)ـ أـنـهـ .

انظر: سـرـ الصـنـاعـةـ ٥٥٥/٢ ، والمـفـصـلـ ٣٧٣ ، وـشـرـحـ لـابـنـ يـعـيشـ ٥٣/١٠ ، وأـمـالـ أـبـيـ عـيـدـ ٢٣٥ ، وـمـعـجمـ الـأـمـالـ ١١٣/٣ ، وـالـمـسـتـقـصـيـ ٢٩٤/٢ .

وقراءة ورش عن نافع، وقبل عن ابن كثير، وأبي جعفر، وابن أبي أوس: إثبات ألف (أنا) وصلاً وفقاً إذا وليتها همزة مضسومة، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلَّا أَنْتَ، وَأَنْتِ﴾ [البرة: ٢٥٨]، أو مفتوحة، كقوله سبحانه: ﴿أَنَا عَلَيْكَ بِهِ﴾ [الثمل: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْثَّوْمَيْنِ﴾ [الاعراف: ١٤٣] . أما إن وليتها همزة مكسورة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الاحقاف: ٩]، فهم يتبعون الألف وفقاً دون الوصل .

* [الوقف بالحاق هاء السكت]

والحاق هاء السكت لازم في نحو: رَهْ، وَقَهْ، وَمَجِنِيَّةَ مَهْ، ومِثْلَ مَهْ في: مَجِنِيَّةَ مَجِنَتْ، ومِثْلَ مَأْنَتْ، وجائز في^(١): لَمْ يَخْشَهْ، وَلَمْ يَرِمَهْ، وَلَمْ يَقْزُهْ، وَعَلَامِيَّةَ، وَعَلَى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ^(٢)، مِمَّا حَرَكَتْهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةَ، وَلَا مُشَبَّهَةَ بِهَا، كَالْمَاضِي وَبَابِ يَا زِيدُ، وَلَا رَجُلَ، وَفِي نحو: هُنَاهَا، وَهُؤُلَاهَا.

* [الوقف بالحذف أو الإثبات]

وحذف الياء في نحو: القاضي، وَغَلَامِي، حُرَكَتْ أَوْ سُكَّتْ،

= وروي عن أبي نشيط إثباتها مع المكسورة وصلاً ووقفاً، واختلف التقل عن قالون في المكسورة.

والباقيون، وإسماعيل عن نافع، بإثبات الألف وقفًا فقط دون الوصل، مع الهمزة بأحوالها الثلاثة، مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وإثبات الألف وصلاً ووقفًا لغة تميم، وحذفها وصلاً لغة غيرهم.

انظر: السَّبْعَةَ (١٨٧)، وَحَجَّةَ أَبِي زَرْعَةَ (١٤٢)، والمَوْضِعَ (٣٣٨/١)،

واعراب القراءات الشَّوَّادَ (٢٦٩/١)، والثَّئَرَ (٢٣٠/٢).

(١) ظ: في نحو، ص: في مثل.

(٢) رسمت (على مه) في التسخ المعتمدة (علامه) بالف، ورسمت (حتى مه) في ظ، ص (حتامه) بالف كذلك، ورسمت (إلى مه) في ظ وحدها بالألف (لامه) ورسم هذه وأمثالها بالياء، وهو ما يوافق المصتنف، وهو أن ترسم بالياء إن دخلت عليها (ما) الاستفهامية ووقف عليها بالباء، وترسم بالألف إن حذفت ألف (ما) الاستفهامية ولم يوقف عليها بالباء، وانظر: باب الخطأ من الشافية ص ٤٣١.

وإثباتها أكثر، عكس قاضي، وإثباتها في نحو: يا مُرِيَ اتَّفَاقُ^(١).
 وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصينج.
 وحذفهما فيما في نحو: لَمْ يَغْزُوا، وَلَمْ تَرْمِي، وَصَنَّوَا، قَلِيلٌ .
 وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرَبَةٍ، وَضَرَبَهُمْ فِيمَنْ الْحَقَّ، وَالْيَاءُ فِي نحو: تِه،
 وَذِه^(٢)، وَهَذِه^(٣).

(١) إثبات الياء في المقصوص المعترض رفقاً وجراً، في نحو القاضي، والمستدعي، والمشتري، وفي نحو يا قاضي ويا مشتري، وفي نحو كتابي وغلامي، مِمَّا يأوه ضمير المتكلّم، سكت هذه الياء أو حرّكت، أكثر من حذفها.
 وأمّا المقصوص المجرّد من (آل)، وغير المنادى، فالأكثر حذف الياء رفقاً وجراً .

ولا خلاف أنَّ إثبات الياء في جميع ما تقدَّم واجب حالة النصب .
 ولا خلاف أنَّ إثبات الياء واجب أَيْضًا في يا مُرِي، لما يلزم من حذفها من إيجاب للحذف بعد الحذف والتقليل .
 ولغة إثبات الياء لغة الحجازيين، وحذفها لغة هذيل . واختيار الخليل والمُبرَد في نحو يا قاضي الإثبات، و اختيار يونس وسيبوه الحذف .
 وللقراء في الوقف على المختوم بالياء مذاهب مفصلة في أوائل كتب فرش القراءات كالكشف والنشر والإقناع والتأثير .
 انظر: الكتاب ١٨٤/٤، ونكت الشتمري ١١٠٩/٢، والسيّافي النحوی ٤٤٣، والإيضاح شرح المفصل ٣٠٩/٢ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) أي: حذف الواو وحذف الياء وإسكان ما قبلهما واجب وقفا .

* [الوقف على المهموز]

وإيدال الهمزة حرفاً من جنس حركتها عند قوم، مثل: هذا الكلأ، والجبن، والبطون، والردو، ورأيت الكلأ، والجبا، والبطا، والردا، ومررت بالكلني، والجبني، والبطني، والردي^(١)، ومنهم من يقول: هذا الردي، ومن البطن، فيتشع^(٢).

(١) الهمزة المتطرفة إنما يكون مفتوحاً ما قبلها، أو ساكتاً، أو متخرجاً بغير الفتحة.

إنما الأول: فنحو الكلأ: لغة تميم وأسد وقيس فيه إيدال الهمزة حرفاً من جنس حركتها، فيقولون: هذا الكلأ، ورأيت الكلأ، ومررت بالكلني، وأما اللغة الحجازيين فيه تخفيف الهمزة بإيدالها ألقاً في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، فيقولون: هذا الكلأ، ورأيت الكلأ، ومررت بالكلأ.

وإنما الثاني: فنحو الجب، والبطء والرذء: لغة تميم وأسد فيه إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم إيدال الهمزة حرفاً يناسب تلك الحركة، فيقولون: هذا الجب، والبطء والرذء، ورأيت الجبا، والبطا، والردا، ومررت بالجبني والبطني والردي . وأما الحجازيون فيختلفون الهمزة ويحافظون على سكون ما قبلها، فيقولون: هذا الجب، والبطء والرذء، ورأيت الجب، والبطء والرذء، ومررت بالجب، والبطء والرذء.

وإنما الثالث: فنحو أكثي وأئبي، فاللغتان فيه متفقان فيقولون: أكثر وأهني، بإلقاء الهمزة تخفيفاً بلا تغير آخر.

والكلأ: العشب، والجبن: ما خُبِّئَ أي: سُرْتُ، وقطر السماء وما واهها، والرذء: القون . انظر: الكتاب ١٨٨/٤ ، والأصول ٣٧٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٤ ، ١٩٩٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩ ، المساعد ٣٢٠/٤ ، واليزدي ٥٥٢ .

(٢) من العرب، وهم ناس من تميم، من بنين العين في الحركة العارضة فإذا كان عدم الإتباع مستلزمًا لوجود بناء ليس من أبنتهم، وهذا كما قالوا من الردي بكسرتين كليل، لعدم فعل بكسر فضم، وقالوا في من البطني: من البطو، لعدم فعل =

* [الوقف بالتضعيف]

والتضعيف في المتحرّك الصحيح غير الهمزة المتحرّك ما قبله، مثل^(١) جَفَرَ، وهو قليل، ونَحُوا القصباً شاذٌ ضرورة^(٢).

= بضم فكسر في غير الأفعال وجود فعل بضمتين كعنْ .
وانظر: مراجع الحاشية السابقة.

(١) ص: مثل هذا جافر.

(٢) إشارة إلى قول الرأجز من أرجوزة طوبيلة:

مثل العريق وافق القصباً

والرَّاجز لرؤبة بن العجاج، أو لربيعة بن صبيح، أو ابن صبيح، وقيل: بل هو من شوارد الرِّجز لا يعرف قائله، وهو في ملحقات ديوان رؤبة. وانظره في العسكريةات (١٨٥ - ٢٢٤)، والكلمة (١٨٨)، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي (٣٧٨/٢)، وشرح شواهد الشافية للبغدادي (٢٥٠)، والعيني بhashية الخزانة (٤/٥٤٩)، وبغية الطالب (١١٠).

ومثله قول منظور بن مرثد الأسدى:

بسازل وجناء أو عيهل

وقول رؤبة:

بندئ يحبُّ المخلُّق الأضخمًا

وأشدَّ منه قول رؤبة أيضًا:

لقد خشيتُ أن أرى جَدَيَا

* [الوقف بالنقل] ^(١)

ونقل الحركة فيما قبل ساكن^(٢) صحيح، إلا.....

(١) للنقل شرائط خمس: أولها: أن يكون ما قبل المتحرك ساكناً، وثانيها: أن يكون هذا الساكن صحيحاً، وثالثها: أن لا تكون الحركة المنقوله فتحة، ورابعها: أن لا يكون الحرف المتحرك المنقوله حركته علة، وخامسها: أن لا يكون هذا النقل مؤدياً لصيغة الاسم على وزن مطرح في كلامهم.

(٢) اشتراط كون المنقول إليه ساكناً لغة ما عدا لخ، وأقى لخم فيجوز في لغتهم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك قبلها، ذكر ذلك ابن مالك، وروى عليه قول الشاعر:

من يأثير للخير فيما قصدْه تُحمد مساميه ويُعلم رشده

واختلف في الحركة المجتبية إلى الساكن على أقوال:

قيل: هي بعينها الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه نقلت إلى الساكن قبله لثلاً تذهب حركة الإعراب بالجملة.

وقال المُبَرِّد والسيِّرافي: هذه الحركة للدلالة على الحركة المحذوفة المنقوله، وليست هي بعينها، كما رأمو الحرف وأشتوه للدلالة.

وقال العكبري: لا يريدون بالحركة المنقوله أن حركة الإعراب صُبِرت على ما قبل حرف الإعراب؛ إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنما يريدون أنك تجعلها مثلها.

واختلف التقل عن أبي علي، فقال مرة: هذه الحركة لانتقاء الساكنين، وقال مرة: ليس بتحريك لانتقاء الساكنين محضًا، إلا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني، فدل هذا على أن النقل جمع بين التخلص من النقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الإعراب.

وقالوا: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء، إلا ما روي عن أبي عمرو =

الفتحة^(١)، إِلَّا في الهمزة^(٢)، وهو أَيْضًا قليلٌ، مثلُ: هذا بَكْزٌ، وَبَجْزٌ، ومررث بَكْرَنْ، وَبَجْنَى، ورأيَتُ الْجَبَأً . ولا يقالُ: رأيَتُ الْبَكَرَنْ، ولا: هذا جَبْرُ، ولا: مِنْ قُفْلٍ، ويقال: هذا الرُّدُوْفُ، وَمِنَ الْبَطْعَةِ، ومنهم مَنْ يَفْرُثُ فَيُشَيِّعُ .



= أَنَّهُ قَرَا: «وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ»، وَقَرَا سَلَامٌ عَنِ السَّنَدِيِّ: «وَالْعَصِيرِ» .

انظر: شرح الكافية الشافعية (٤/١٩٩٠)، والمساعد (٤/٣١٦)، والارتشاف (١/٣٩٩)، والهمع (٦/٢١٠) .

(١) خالف الأخفش^{*} في هذا الشرط، ووافقه الكسائي والفراء والجريمي، فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها، سواءً كان المفتون همزة أم غيرها، فتقول على مذهب هؤلاء: رأيَتُ الْبَكَرَنْ، وفهمتُ الْعِلْمَ .

انظر: المساعد (٤/٣١٨)، والارتشاف (١/٣٩٩)، والهمع (٦/٢١٤) .

(٢) ظ، ص: (إِلَّا الفتحة في غير الهمزة). ويوافقها ما في شرح لطف الله الغيات (٢/١٠٤)، وأَلَّذِي في جميع ما وقفت عليه من شروح الشافعية يوافق ما في الأصل، ويوافقها أيضًا عدد من نسخ الشافعية غير المعتمدة في التحقيق .

[المقصور والممدود]^(١)

* [تعريف المقصور]

المقصور: ما آخره ألف مفردة، كالعصا، والرَّحَى.

* [تعريف الممدود]

والممدد: ما كان بعدها فيه همزة، كالكِسَاء، والرِّدَاء.

* [القياسية من المقصور والممدد]

والقياسية من المقصور: أَنْ يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة، ومن الممدد: أَنْ يكون ما قبله ألفاً.

* [المقصور القياسية]

فالمعتَلُ اللام من أسماء المفاعيل، من غير الثلاثي المجرد، مقصور، كمعطى، ومشترى؛ لأنَّ نظائرهما: مكرّمٌ ومشترٍ.

وأسماء الزمان والمكان والمصدرِ مما قياسه مفعَلٌ ومفعَلٌ، كمعزى، وملئى؛ لأنَّ نظائرهما^(٢): مقتَلٌ، ومُخْرَجٌ.

(١) انظر: في حد المقصور والممدد وعلل التسمية: مقاييس المقصور والممدد لأبي علي (٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٦)، والمساعد (٣٢٩/٣)، والهمع (٨٣/٦)، والثغير (٦٣/٣)، وظاهر كلام أبي علي أن نحو ما مددود، وغيره يشرط زيادة الألف.

(٢) ص: نظائرها.

وال مصدرِ مِنْ فَعَلَ فَهُوَ أَفْعَلُ، أَوْ فَعْلَانُ، أَوْ فَعِلُّ، كالعشى، والصدى، والطوى^(١)؛ لأنَّ نظائرَها: الْحَوْلُ، والعطشُ، والفرقُ^(٢). والغراء شاذٌ، والأ

وَجَمْعُ فُعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ، كَعْرَىٰ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ، كَعْرَىٰ،

(١) العتشى: سوء البصر بالليل من غير عقى، وقيل: هو سوء البصر بالليل والنهار. والصدى: العطش مطلقاً أو شدائداً، وجسد الإنسان بعد موته، والدماغ، وحشرة الرأس، وموضع السمع من الرأس، ومن الخرافات أنه طائر يصبح في هامة المقتول إذا لم يتأثر به، أو طائر يخرج من رأسه إذا بلغ، والصدى: الصوت، وما يجيئك من صوت الجبل ونحوه بمثل صوتك. والطوى: الجوع.

(٢) في بعض النسخ والشروح: «والفرغ». والفرغ، والفرق: الخوف، وما انفلق من عمود الصبح ما بدا وكأنه مفروق متفرق.

(٣) قال الأعلم: «اختلف فيه أهل اللغة، فأئم الأصمعي فكان يقول: غرئي مقصور، وكان الغراء يقول: غراء ممدود، وبعض التمثيلين يقول: إنَّ غرئي هو المصدر، والغراء الأسم، وكذلك يقول في الظماء، وقال بعضهم: إنه حمل على ما جاء من المصادر على فعال، كقولك: ذهب ذهاباً، وبذابة. وهو على كل حال شاذ كما قال سيبويه». وقال أبو علي: «ومن ذلك - أي الممدود - الغراء، قال سيبويه: غري به، وهو غر، وهو الغراء ممدود، كما قالوا: الظماء، ونظيره: بدا له بدأه، وقالوا: بدأ، وحلب يحلب حبلاً. وقال أبو الحسن: هو ممدود شاذ. قال أبو إسحاق: حكاية الغراء أيضاً بالمد، وحكاية الأصمعي على القياس، وحكي أبو عمر: غري غراء». وقال أبو عثمان: قال أبو زيد: الغراء الذي يُلزق به من بنات الواو. قال أبو زيد: وسمعت أعرابياً يقول: السئمن يغزو قلبي». مقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٤٢، ٢٣)، انظر: الكتاب (٣/٥٣٨)، والمنقوص والممدود للغراء (١٩، ٢٥)، والمقصور والممدود للقالى (٢٢٧/٣٢٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٣)، والمفصل (٢١٧)، والارتشاف (١/٢٣٥)، والنكت (٢/٥٧٠).

وِجزَى ؛ لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا ^(١) : قُرْبٌ ، وَقَرْبٌ .

* [الممدود القياسي]

وَنَحْوُ الِإِعْطَاءِ ، وَالرِّمَاءِ ، وَالاَشْتِرَاءِ ، وَالاَحْبِنْطَاءِ ، مَمْدُودٌ ^(٢) ؛ لَأَنَّ نَظَائِرَهَا: الإِكْرَامُ ، وَالظَّلَابُ ، وَالاَفْتِاحُ ، وَالاَخْرَنْجَامُ .

وَأَسْمَاءُ ^(٣) الْأَصْوَاتِ الْمُضْمُومُ أَوْهَا ، كَالْعُوَاءُ ، وَالْغُنَاءُ ؛ لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا ^(٤) : التَّبَاحُ ، وَالصَّرَاخُ .

وَمَفْرُدُ أَفْعَلَةَ ، نَحْوُ كِسَاءَ ، وَقَبَاءَ ؛ لَأَنَّ نَظَائِرَهُمَا ^(١) : حِمَازٌ ، وَقَذَازٌ .
وَأَنْدِيَّةٌ شَادٌ ^(٥) .

(١) ص: نظائرها .

(٢) الرِّمَاءُ: مصدر رامي، والاحبنطاء: انتفاخ البطن، وعظمه، والامتلاء غضباً، أو بطن، والقصر مع غلط .

(٣) تضييق بالضم على أن الواو استثنافية، وبالجز عطفاً على الإعطاء .

(٤) الأصل، ص: نظائرها .

(٥) قال ابن سيده: وذهب قوم إلى أنه تكسير نادر، وقيل: جمع ندى على أداء، وأنداء على نداء، ونداء على أندية .

وقال أبو علي: «هو في جمع ندى شاد، كأنه جمع لم يستعمل واحده، كما أن حرائر وكائن في جمع حُرَّة وكُنَّة كذلك» .

وقال الأعلم: «وقال - أي سيبويه - وقالوا: ندى وأندية . وهو شاد في ما ذكره، وقال الشاعر:

فِي لِيلَةِ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَّةٍ لَا يُصْرِكُ الْكَلْبُ فِي ظُلْمَانِهَا الطَّبَّابَا

وفي هذا البيت ثلاثة أوجه: منهم من يقول: أندية جمع ندى، وهو المجلس =

* [السَّماعِيُّ مِنَ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ]

والسَّماعِيُّ، نَحُوا: الْعَصَبَا، وَالرَّئَحَى، وَالْحَفَاء، وَالْأَبَاء^(١)، مِمَّا
لِيسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.



= الذي يجتمعون فيه ليتحاضروا على إطعام الفقراء منهم . ومنهم من يقول: إنه جمَعَ
نَدَى على نِداء كما قالوا: جَمَلٌ وِجَمَالٌ، ثُمَّ جَمَعَ فَعَالًا عَلَى أَفْعَلَةٍ . ومنهم من قال:
إِنَّهُ شَادٌ، وَهُوَ مَذَهَبُ سَيِّدِهِ» .

وقد نسب أبو حَيَّان الرأي الثاني إلى المُبرَّد .

انظر: مقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٣٦)، والنكت (٩٧١/٢)،
وحاشية الغزّي على الجاريردي (١٩٣)، واللسان (ندي) .

(١) الأباء: القصب، أو هو أَجْمَعُ الْحَلْفاءِ وَالْقَصْبِ خَاصَّةً، وَاحِدُهُمْ أَبَاءٌ .

ذو الزيادة

* [حُرُوفُ الْزِيَادَةِ]

حُرُوفُهَا^(١): (اليوم تنسأة)، أو (سألتُمُونِيهَا)، أو (السِّنَانَ هَوِينُتُ)، أي: لا تكونُ الزيادةُ لغيرِ الإلْحاقِ والتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا^(٢).

(١) ص: وحروفها.

(٢) ذكر المصطف حروف الزيادة، ولم يذكر الغرض منها، وهو ثمانية أشياء: لإفاده معنى كباء يضرب وألف ضارب وميم مخرج، أو للإلحاق كباء جلب و DAL قردة و سين اقتبسن الثانية، أو للمد كالف كتاب و وواو عمود وباء قضيب، أو للعرض كتاب سمة وزنادقة وميم اللهم وألف سفارج، أو للتوصيل وإمكان التلفظ كهمزة الوصل، أو لبيان الحركة كباء السكت في كتابية وحسابية، أو لتكثير الكلمة كالف قبعشى وتون كتهيل، أو لتفخيم المعنى كميim زُزُفْ و سُسْهم .

حروف الزيادة عشرة، مجموعها سلتمنيها، خلافاً للمرة فإنها عنده، خلافاً للشهر في مصنفاته، تسعه، إذ لا يعد الهاء منها، خلافاً لأبي عمر الجرمي، فإنها عنده تسعه أيضاً؛ إذ لا يعد الألام من جملتها، خلافاً لشلب وهي عنده أحد عشر بزيادة الباء، وخلافاً لابن فارس وقد عد في جملتها: الباء، والجيم، والراء، والخاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والشين، والصاد، والطاء، والعين، والغين، والفاء، والكاف . وخلافاً لكراع؛ إذ أضاف ما أضافه ابن فارس باستثناء الخاء والذال والشين والصاد .

قال أبو البقاء: «والاصل في هذه الحروف في الزيادة حروف المد لسكونها واستطالتها ولبن الصوت وعدوية النطق بها، والباقي مشبه بها أو بما يُشبهه . فالهمزة =

* [المقصود بالإلحاد]

ومعنى الإلحاد أنَّها إنما زَيَّدَتْ لغَرضِ جَعْلِ مَثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ لِيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ، فَنَحُوا قَرَدَ^(١) مُلْحَقٌ، وَنَحُوا مَقْتُلٌ غَيْرُ مُلْحِقٍ؛ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ، وَنَحُوا: أَنْعَلَ، وَفَعَلَ، كَذَلِكَ؛ لِذَلِكَ، وَلِمَجْنِيءِ مَصَادِرِهَا مُخَالَفَةً^(٢).

= تشبَّهُ الْأَلْفَتَ إِذْ هِيَ مِنْ مُخْرِجَهَا، وَتَحْوِلُ إِلَيْهَا، وَتَصْرُّرُ بِصُورَتِهَا . والتون تشبَّهُ الواو أَيْضًا فِي مُخْرِجَهَا وَغَنْتَهَا وَتَغْيِيرُ طَبِيعَتِهَا بِالْحَرْكَةِ . واليم تشبَّهُ الواو فِي مُخْرِجَهَا وَغَنْتَهَا . والباء تشبَّهُ الواو لِقَرْبِ مُخْرِجَهَا مِنْهَا وَهَمْسَهَا وَاتِّشارَهَا وَالتَّغُّطُ المُصَاحِّبُ لَهَا . والسين تشبَّهُ التاء فِي الْهَمْسِ . والهاء تشبَّهُ الْأَلْفَتَ لِخَفَائِهَا وَقَرْبِهَا مِنْهَا فِي الْمُخْرَجِ، وَتَشَبَّهُ الْهَمْزَة أَيْضًا . واللام تشبَّهُ التون فِي اِنْسَاطَهَا وَالْقَرْبُ مِنْ مُخْرِجَهَا؛ لِأَنَّ الْأَلْمَ تَخْرُجُ مِنْ أَسْنَاءِ اللِّسَانِ وَحَافَتِهِ الْبِمْنِيِّ، وَالتون مِنْ أَسْنَاءِ الْلِّسَانِ . وَتَكُرُّ زِيَادَةُ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَتَقْلِيلُ عَلَى قَدْرِ نَسْبَتِهَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَدِ أَكْثَرُهَا زِيَادَةً . انظر: المُتَخَلِّبُ لِكَرَاعِ النَّمْلِ ٢/٧٠٠، وَمَعْجمُ مَقَابِيسِ اللُّغَةِ ٩/٣٢٩، وَاللَّبَابِ ٢/٢٢٥، وَالْمُمْتَنَعِ ١/٢٠٤، وَشَرْحُ الْمُنْفَعِلِ لِابْنِ يَعْشَى ٩/١٤١، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِهِ ١/١٠١، وَالْهَمْعِ ٦/٢٤٤، وَالْجَارِبِرِيِّ ٤/١٩٤، وَتَدَالِلُ الْأَصْوَاتِ الْلُّغُوِّيَّةِ لِلْدَّكْتُورِ عَبْدِ الرَّزَاقِ الصَّيَاعِدِيِّ ١/١٨٨ .

(١) قَرَدَّ: جَبَلٌ، وَالْقَرَدَّ مِنَ الْأَرْضِ: قُرْنَةٌ إِلَى جَنْبِ وَهَذَةِ، وَمَا ارْتَفَعَ وَغَلَظَ مِنَ الْأَرْضِ فِي سَعَةٍ وَابْسَاطٍ، وَيَقَالُ لِلأَرْضِ الْمُسْتَوَيَّةِ أَيْضًا: قَرَدَّ، فَيَكُونُ مِنَ الْأَضَادَادِ . انظر: مَعْجمُ الْبَلْدَانِ (٤/٣٢١)، وَاللَّسَانِ (قَرْدَ).

(٢) أَوْضَحَ ابْنُ جَنِيِّ حَدَّ الْإِلْهَادَ بِقَوْلِهِ: «أَعْلَمُ أَنَّ الْإِلْهَادَ إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ فِي الْكَلِمَةِ تَبَلُّغُ بِهَا زَنَةُ الْمُلْحِقِ بِهِ لِضَرِبِهِ مِنَ التَّوْسُعِ فِي اللُّغَةِ . فَذَوَاتُ الْثَّلَاثَةِ يَبَلُّغُ بِهَا الْأَرْبَعَةُ وَالْخَمْسَةُ، وَذَوَاتُ الْأَرْبَعَةِ يَبَلُّغُ بِهَا الْخَمْسَةُ، وَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ غَرْضُ مَطْلُوبِهِ؛ لِأَنَّ ذَوَاتَ الْخَمْسَةِ غَایَةُ الْأَصْوَلِ، فَلَيْسَ وَرَاءَهَا شَيْءٌ يَلْحُقُ بِهِ» .

وَلَا تَقْعُدُ^(١) الْأَلْفُ لِلإِلْحاقِ فِي الاسم حَشْوا؛ لِمَا يَلْزُمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا.

* [طُرُقُ معرفة الرِّيَادَةِ]

وَتُعْرَفُ^(٢) الرِّيَادَةُ بِالاشْتِقَاقِ، وَعَدَمِ النَّظِيرِ، وَغَبَّةِ الرِّيَادَةِ فِيهِ^(٣).

= وشرح ابن مالك الإلحاد يقوله: «ما قُصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه، محكمًا له بحكم مقابلة غالباً، ومساويًا له مطلقاً في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاد، وفي تضمين زيادته إن كان مزيدياً فيه، وفي حكمه وزون مصدره الشائع إن كان فعلًا». انظر: المنصف (١٣٤/١)، والتسهيل (٢٥٨)، وشرح الشافية للرَّاضي (٥٢/١)، وللجاريبردي (١٩٤)، وحاشية الغزي عليه (١٩٤)، وأبنية الإلحاد في الصتحاج لمهدى القرني (١١ - ١٥).

(١) ص: ولا يقع.

(٢) ظ، ص: ويعرف الرَّائد. وهو كذلك في معظم الشرح.

(٣) الذي عليه معظم التَّصْرِيفين أنَّ طرق معرفة الأصلي من الرَّائد ثلاثة، وهي التي ذكرها المصطفى، وعلى ذلك مثلاً الشَّمَانِي في شرح الملوكي (٢٢٦)، وابن عيش في شرحه أيضًا (١١٩)، والعمكري في اللباب (٢٢٤/٢).

وقال الشَّمَانِي: «وربما انفرد واحد من هذه القراء بالحرف، وربما اشتراك فيه طريقان، وقدما اجتمع فيه الثلاثة». ثمَّ مثل لكل حالة بأمثلتها.

وجعل بعض التَّصْرِيفين طرق معرفة الأصلي من الرَّائد تسعة، وعلى ذلك صاحب التَّسْهيل، وشراحه، والسيوطى، وجعلها بعدهم عشرة، وهي في جملتها يمكن إرجاع بعضها إلى الثلاثة المتفق عليها، وهذه العشرة هي: الاشتقاق، وشبهة الاشتقاق، وسقوط الحرف في نظيره، وكونه لمعنى، وكونه في موضع تلزم فيه زيادته، وكونه في موضع تكثر فيه زيادته، واحتراصه ببناء لا يقع موقعه، ولزوم عدم النَّظير بتقدير أصالة فيما هو منه، ولزوم عدم النَّظير بتقدير أصالة في نظير ما هو منه، والدخول في أوسع البالين.

والترجح^(١) عند التعارض .

* [الطريق الأول : الاشتقاق]

والاشتقاق المحقق مقدم ، فلذلك حكم بثلاثة : عَنْسُلٌ ، وشَامِلٌ ، وشَمَالٌ ، وَنَثَلٌ ، وَرَغْشٌ ، وَفَرِسٌ ، وَلَيْلَغْنٌ ، وَحُطَاطِنٌ ، وَدُلَامِصٌ^(٢) ، وَقُمَارِصٌ ، وَهِرْمَاسٌ ، وَرُزْقُمٌ ، وَقِنَاعَسٌ ، وَفِرْنَاسٌ ، وَتَرَنَمُوتٌ^(٣) .
وكان آنذاك أفنلا ، ومعد^(٤) فعلاً ، لِمَجِيءِ تَمَعَّدَ ، ولم يعتدَ

= انظر : التسهيل (٢٢٩) ، وشرحه لابن عقيل (٨٢/٤) ، وللسليسي (١٠٨٠/٣) ، والهمع (٢٣٤/٦) .

(١) بضم الحال ، فإن كسرت صار طريقة رابعاً ، والأكثر أنها ثلاثة .

(٢) مذهب الخليل وسيبوه القول بزيادة اليم ، وذهب المازني إلى القول بأصالتها ،
وجعل دلامصاً من باب دَمِثْ وَدَمَثْ ، لقولهم : دلاص ودلامص .

انظر : الكتاب (٤/٣٢٥) ، والمنصف (١٥١/١) ، وسر الصناعة (٤٢٨/١) .

(٣) العَنْسُلُ : الدُّبُّ ، والشَّمَانُ والشَّامِلُ : الشَّمَالُ ، وهي الريح التي تهت من
ناحية القطب ، والنَّثَلُ : الكابوس ، والرَّغْشُ : المرتعش ، والفَرِسُونُ : من البعير
والشَّاء بمنزلة الحافر من الدابة ، وَلَيْلَغْنُ : بلين ، والهُطَاطِنُ : القصیر ، والدُّلَامِصُ
والدُّلَامِلِصُ : الدُّرْغُ البيراء ، والقُمَارِصُ : القارص ، وهو اللين الشديد الحموضة ،
والهِرْمَاسُ : الأسد ، وصف ماخوذ من الهرس ، وهو الدُّقُّ ، والرُّزْقُمُ : الشديد
الرُّرقَة ، والقِنَاعَسُ : العظيم الحَلْقِ ، والفِرْنَاسُ : الأسد ، وصف ماخوذ من فرس
الفرiseة ، وهو دَقْ عنقها ، والتَّرَنَمُوتُ : التَّرَثِمُ .

(٤) هو مَعْدُ بن عدنان ، أبو العرب ، من أحفاد إسماعيل بن إبراهيم من سلسلة النسب
الثبوبي الشريف .

وسيبوه والجمهور على أنَّ مَعْدًا فَعْلٌ ، والميم أصل ، وقال أبو حاتم وغيره :

بِتَمْسِكَنَ، وَتَمْدَرَعَ، وَتَمَنْدَلَ؛ لِوُضُوحِ شُدُودِه^(١)، وَمَرَاجِلُ: فَعَالَلَ؛ لِمَحِينَةٍ: ثَوْبٌ مُمَرْجَلٌ^(٢)، وَضَهْيَا^أ: فَعَلَّا^أ؛ لِمَعِينَةٍ: ضَهْيَا^أ^(٣)، وَفَيَنَانُ:

= هو مفعَلٌ، والميم زائدة، وأجاز ابن دريد الوجهين .

انظر: الكتاب (٤/٣٠٨)، والاشتقاق لابن دريد (٣٠)، والمعارف لابن قبيبة (٦٣)، والمنصف (١/١٢٩، ٣/٢٠)، وتفسير غريب أئمتة سيبويه لأبي حاتم (١٧٠)، وسفر السعادة (١/١٨٥)، والرَّاضي على الشَّافية (٢/٣٣٥)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٢)، وشرح المفصل له (٩/١٥٢)، واللباب (٢٥٧/٢).

(١) قال ابن يعيش: «وَأَنَا قَوْلِهِمْ: تَمْسِكَنْ إِذَا أَظْهَرَ الْمَسْكَنَةَ، وَتَمْدَرَعْ إِذَا لَبِسَ الْمَدْرَعَةَ، وَتَمَنْدَلْ مِنَ الْمَنْدِيلِ، فَهُوَ مِنْ قَبْلِ الْغَلْطِ، وَلِسْ بِأَصْلِهِ . وَالْجِيدْ: تَسْكَنْ وَتَدَرَعْ وَتَنَدَلْ . قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: هُوَ أَكْثَرُ كَلَامِ الْعَرَبِ» . شرح الملوكي لابن يعيش (١٥٣) .

(٢) الثوب المُمَرْجَلُ: ضرب من ضروب البرود اليمانية الموسَّاةِ .

(٣) مذهب سيبويه والأكثرین أنَّ ضَهْيَا فَعَلَّا^أ، وَضَهْيَا فَعَلَّا^أ . وقال أبو إسحاق الزجاج: ضَهْيَا الْمَقْصُورُ هَمْزَتْهُ أَصْلُ، فَهُوَ فَعَيْلٌ . قال أبو الفتح: وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ مَذَهَبًا حَسَنًا مِنَ الْاِشْتِقَاقِ، لَوْلَا شَيْءٌ اعْتَرَضَهُ .

والجمهور على عدم فَعَيْلٍ، ولا اعتداد بما جاء عليه؛ إذ لم يأتِ بَعْثَتَا، بل حكاه قول شاذًا، والمعروف فَعَيْلٌ بـكسر الأَوَّل كـجذبَيْم، وبعضهم لا يقول بـعدمه، بل بـبندرَتِهِ .

قال أبو البقاء: «وَمِنْ زِيَادَتِهَا أَخِيرًا: امْرَأَةٌ ضَهْيَا، وَضَهْيَا، بِالْمَدَّ وَالْقُصْرِ، وَهِيَ الَّتِي لَا تُحِيطُ . وَقَوْلٌ: أَلَيْ لَا تَنْدِي لَهَا، وَقَوْلٌ: الرَّجَاجُ: هَمْزَتْهَا فِي الْقُصْرِ أَصْلُ . وَحِجَّةُ الْأَوَّلِيْنَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اِشْتِقَاقَهَا مِنَ الْمَضَاهَةِ، وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ . وَالْمَرْأَةُ الَّتِي هَذِهِ صَفَّتْهَا

= نَفَاصِي الْرِّجَالِ .

فَيَعْلَأُ؛ لِمَجِنِيءٍ فَنَنْ، وَجُرَائِضُ؛ فَعَنَالٌ؛ لِمَجِنِيءٍ؛ جِزَواضٍ، وَمَغْزَى؛ فِعْلَى؛ لِقَوْلِهِمْ؛ مَعْزٌ، وَسَبَبَتَهُ؛ فَعْلَاتَهُ؛ لِقَوْلِهِمْ؛ سَبَّ، وَبَلَهْيَةٌ؛ فَعْلِيَّةٌ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ عَيْشٌ أَبْنَاهُ^(١)، وَالعِرَاضَةُ؛ فِعْلَةٌ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الاعْتِراضِ، وَالْأَوَّلُ^(٢)؛

= والثاني: أَنَّهَا لو كانت أصلًا لـكانت الياء زائدة، فـكان البناء لا نظير له؛ إذ ليس في الكلام فَعْلَلُ، بفتح الفاء.

فإن قيل: لِمَ لا تكون الياء أصلًا أيضًا؟

قيل: لأنَّ الياء لا تكون أصلًا مع ثلاثة أحرف أصول.

والثالث: قولهم في معناها: ضميماء، بالمد، وهذا قاطع بـزيادة الهمزة؛ لأنَّ الهمزة هنا للتأنيث.

فإن قيل: لِمَ لا تكون أصلًا على وزن فَعْلَلٌ كـناقة خَرْعَالٌ؟

قيل: ثلاثة أوجوه:

أحددها: أَنَّ الياء لا تكون أصلًا مع ثلاثة أحرف أصولٍ كما تقدم.

والثاني: أَنَّها غير مصروفة، ولا سبب إلَّا همزة التأنيث.

والثالث: أَنَّ (فَعْلَأً) ليس في كلامهم، و(خَرْعَالٌ) لا يثبت البصريون، وإذا ثبت كان شادًّا.

انظر: سر الصناعة (١٠٨/١)، واللباب (٢٤٢/٢)، والمنصف (١١٠/١)،

وشرح الملوكي لـابن عييش (١٤٨)، والمعتن (٢٢٨/١)، وسفر السعادة (٣٣٩/١).

(١) قال أبو البقاء: «وذلك أَنَّ الْبَلَهُ قريب من الفعلة، والعيش الواسع يغفل فيه، والباء فيه أيضًا زائدة لأنَّها لا تكون أصلًا في بنات الأربع».

اللباب (٢٦٣/٢)، وانظر: سفر السعادة (١٦٧/١)، وشرح المفضل لـابن

عييش (١٥٦/٩).

(٢) ظ، ص: وأول.

أَفْعَلَ؛ لِمَجِيءِ الْأُولَى وَالْأُولَى . وَالصَّحِيفُ أَنَّهُ مِنْ: وَوَلَ، لَا مِنْ^(١): وَأَلَ، وَلَا مِنْ: أَوَلَ^(٢)، وَإِنْقَحُلُ: إِنْقَغَلَ؛ لَأَنَّهُ مِنْ: قَحَلَ؛ أَيْ: يَسِّرَ^(٣)،

(١) ص: (مِنْ وَأَلَ، وَأَوَلَ). وفي ظ: (لَا مِنْ: وَأَلَ، وَقِيلَ بِالعَكْسِ).

(٢) بسط أبو علي في المسائل الشيرازيات ٣١-٣٢ الكلام في زنة أول بما لا يدع مطمعاً لأحدٍ في الزيادة بعد.

(٣) وَتُقْلَلُ أَنَّ أبا الفتح كان يقول: إِنَّ إِنْقَحَلَ فِيْلَلَ من معنى القحل، لا من لفظه، ذكر ذلك ابن إياز في شرحه على تصريف ابن مالك (٤٤)، ونقله عن الجاربردي في شرحه على الشافية (٢٠٦) غير أَنَّ الذي في المنصف (١٥٠/١) ليس فيه تصريف بذلك. قال أبو الفتح: «فقد علمت أَنَّ الفعل في الرَّوَابِدِ أَقْدَمُ، وقد حمل هذا قوْمًا على أَنْ قَالُوا: إِنَّ إِنْقَحَلَ فِي معنى قحل، وليس من لفظه، وَأَنَّهُ لَا زِيادة في أَوَلِهِ». كذا حكى أبو علي عن بعضهم، وكلامه في سر الصناعة (١/٢٣٦ و ٧٥٤) ليس فيه تصريف بذلك أَيْضًا، وإن كان قريباً من التَّصْرِيفِ. قال: «وَقَالُوا أَيْضًا: عَزَّهُو، فَجَاءَتْ أَنْ تَكُونَ بِذَلِكَ ابْنَ مَقْسُمَ عَنْ نُعْلَبِ عَنِ الْلَّهِيَانِيِّ. وَقَالُوا أَيْضًا: عَزَّهُو، فَجَاءَتْ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنَ بِدَلَّا مِنَ الْهَمْزَةِ، وَجَاءَتْ أَنْ تَكُونَنَا أَصْلِينِ»، وقال: «وَكَذَلِكَ إِنْقَحُلُ: إِنْفَعَلُ عَنْ سَبِيُّوهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ عَنْهُ». وَالَّذِي فِي الْخَصَائِصِ (١/٢٢٩) عَلَى وَفَاقِ مَذْهَبِ سَبِيُّوهِ، وَتَصْرِيفِ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ أَجَازَ فِي إِنْزَهَوْ أَنْ يَكُونَ فِيْلَلَوْ، قَالَ: «إِنَّهُمْ لَا يُلْهِقُونَ الرَّاءِنَدِ فِي أَوَلِ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ زَائِدٌ آخَرُ، فَلَذَلِكَ جَازَ الْإِلْحَاقِ بِالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ فِي الْأَنْدَدِ وَيَلِندَدِ، لَمَّا انْضَمَ إِلَيْهَا الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ النَّوْنُ».

وكذلك ما جاء عنهم من إِنْقَحُلُ، في قول صاحب الكتاب يتبغى أن تكون الهمزة في أَوَلِهِ لِلإِلْحَاقِ، بما اقترب منها من التَّوْنِ، بِيَابِ جَرْدَحْلِ. ومثله ما روينا عنهم من قولهم: رَجُلُ إِنْزَهَوْ، وَامْرَأَ إِنْزَهَوْةَ، وَرَجَالُ إِنْزَهُوُونَ، وَنِسَاءُ إِنْزَهُوَاتِ، إِذَا كَانَ ذَا زَهْرَ، فَهَذَا إِذَا إِنْفَعَلُ، وَلَمْ يَحْكِ سَبِيُّوهِ مِنْ هَذَا الْوَزْنِ إِلَّا إِنْقَحَلَا وَحْدَهُ، وَأَنْشَدَ الأَصْمَعِيَّ رَحْمَهُ اللَّهُ:

وأَفْعُوَانْ: أَفْعَلَنَا؛ لِمَجِيءٍ: أَفْعَى^(١)، وَإِضْحَيَانْ: إِفْعَلَنَا؛ مِنَ الصُّحَى،
وَخَنْفَقِيُّونْ: فَنْعَلَيْلًا؛ مِنْ: خَفَقَ، وَعَفَرَنَى: فَعَلَتْنَى^(٢)؛ مِنَ الْعَفَرِ^(٣).

لَمَّا رَأَتِنِي خَلَقَاهُ إِنْقَحَلَّا

=

ويجوز عندي في إنزو غير هذا، وهو أن تكون همزه بدلاً من عين، فيكون
أصله عزهو: فَنَعْلَوْ من العزهاة، وهو الذي لا يقرب النساء، والتقاوهما أنَّ فيه
انقباضاً وإعراضًا، وذلك طرف من أطراف الزهو، قال:

إذا كنتَ عزهاة عن اللهو والصبا فكن حجرًا من يابس الصخر جلمندًا

وإذا حملته على هذا لحق بباب أوسع من إنتحل، وهو باب قنادل وسدل أو
وحنطل أو وكتتاو^(٤). وانظر: شرح التصريف للثماني (٢٥١، ٢٦٣).

(١) جعل ابن عصفور رحمة الله دليل الزيادة هنا هو غلبة الزيادة في هذا الموضوع،
وليس الاشتقاد المحقق.

ونقل العكברי عن بعضهم آنَّ أَفْلُعَانْ، مقلوب . وانظر: الممتع (١/٢٥٩)،
واللباب (٢/٢٢٨)، وسفر السعادة (١/٨٢).

(٢) كون عزنى من العفر هو الذي عليه معظم التصريفين . انظر: المتخب لكراع
التمل (٢/٥٤٤)، ومقاييس المقصور والممدود لأبي علي (٧٤)، واللباب
(٢/٢٦٣)، والأصول (٣/٢٣٩)، والإقليد (٤/٢٠٠).

(٣) شرح الغريب:

الآنذُ واليلنذُ: الشَّدِيدُ الخصومة، وثوبُ مُعْزَجُلٌ: ضربٌ من ثواب الوشني،
وهو الذي فيه نقوش على صور المراجل، وهو من برود اليمن، والضَّهْيَا: شجر،
وامرأة ضَهْيَا وضَهْيَا: لا ثدي لها، وقيل: هي التي لا تحيسن، ورجل فَيَنَانْ: حسن
الشعر طويلة، أو ذو فنون، وشجر فينان: ملتف الأغصان أسود الظل، وجمل
جُرائِضُ وجيرواضُ وجِزاوَضُ: عظيم البطن كثير اللحم، والسيبنة والستب: الحين
والبرهة من الدَّهر، والثلثة من العيش: السَّعَةُ والرَّغْدُ بلا غمَّ أو همَّ، والعَرْضَةُ =

* [إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين واضحين جاز اعتبار كلّ منها] فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين، كأزطى^(١)، وأولئك^(٢)، حيث قيل: بعير آرط، وراتط، وأديم ماروط، ومزطي، ورجل مالوق، ومولوق، جاز الأمران، وحسان وحمار قبان^(٣)، حيث صرف

= الناقة تمثي معرضة على عرض الطريق فزها ونشاطا، والإنتحل والإنتحر: الشيخ القحيل الكبير اليابس المسن، والخفيفي: الداهية، والعفري: الأسد القوي المعمر لفريسته، والقفر: التراب.

(١) الذي ظهر لي أنَّ معظم التصريفين على أنَّ (أزطى: قفل) وألفه للإلحاد وهمزة أصل، ولم يجز بعضهم غيره، وأجاز بعضُ أن يكون (أعقل) بزيادة المهمزة، وألفه منقلبة عن الباء، لما حكاه أبو الفتح عن أبي علي أنَّ أبي الحسن حكى: أديم مرطي، وحكاه أبو عمر الجرمي أيضًا، وعلى المذهب الأول سيبويه وابن السراج والصميري والثائيبي وكثير من الأئمة. وقال العكبري: وهو الأقيس. انظر: الكتاب (٣٠٨/٤)، والأصول (٢٣٢/٣)، والمنصف (٣٦/١)، وسر الصناعة (٤٢٨/١)، وسفر السعادة (٤٩/١)، وشرح التصريف للثائيبي (٢٨٧)، والممتع (١/١، ٥٥، ٢٣٣، ٢٣٥)، والباب (٢٣٨/٢).

(٢) الذي عليه سيبويه ورجحه معظم التصريفين أنَّ أولئك فوعل، من ألق، أو من ولئ، ثم أبدلت واوه التي هي فاء الكلمة همزة على حد إيدالها في أواصل وأواقي، وأجاز قوم أن يكون أولئك أفعل. انظر: الكتاب (٣٠٨/٤)، والأصول (٢٣٢/٣)، والمنصف (١١٤/١)، وسفر السعادة (٩٤/١)، والممتع (٢٣٥/١)، والباب (٢٣٤/٢)، وشرح الملوك لابن يعيش (١٣٨).

(٣) للعلماء في نحو (حسان، وقبان) مذاهب:

أولها: تجويز (فلان، وفَتَال) فيما، من غير ترجيح . وعلى ذلك الجمهور الأعظم من التصريفين، كابن جنني، وابن الشجري، والزمخشري، وابن الحاجب، =

ومنع^(١).

* [إِنْ لَمْ تُرْجِعِ الْكَلْمَةَ إِلَى اشْتِقَاقِهِ وَاضْحِبِنِي فَالْعَمَلُ بِالْتَّرْجِيعِ]
..... وَإِلَّا فَالتَّرْجِيعُ^(٢)، كَمَلَأَكِ^(٣)، قيل: مَغْفِلٌ؟ من.....

= ومعظم شرائحة، وابن مالك في قوله، وأبي حيأن.

وثانيها: ترجيع (فَعَلَان) لمنع الصَّرْفِ، ولكثرَةِ زِيادَةِ النُّونِ أَخْرَى بَعْدِ الْأَلْفِ الرَّاءِيَّةِ.

والثالثها: ترجيع (فَعَال) إِذْ كُوِنَ الْأَوَّلُ مِنَ الْحُسْنِ أَقْرَبُ مَنْاسِبَةً وَمَعْنَىً، وَكُوِنَ الْثَّانِي مِنَ الْفُؤُونِ، وَهُوَ الدَّهَابُ فِي الْأَرْضِ، أَكْثَرُ مَنْاسِبَةً وَأَقْرَبُ. ورابعها: القول بِالْأَحَدِيَّةِ وَمَنْعِ الْأَخْرَى.

انظر: المنصف (١٢٣/١)، وأمالي ابن الشجري (١٦٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٥/٩)، ولابن الحاجب (٢٣٨٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٤٧٢/٣، ٢٠٤٤/٤)، وشرح عمدة الحافظ (٨٦٤)، وإيجاز التعريف (٥٠)، وبغية الطالب (١٢٠)، والارشاف (٤٣٢/١).

(١) الأَرْطَى: شجر يُدْبِغُ بُورْقَهُ، قيل: هو الْفَرْطُ، وقيل: هو وَرَقُ السَّلَمِ، والأَوَّلُ: الجنون، أو شِبَّهُهُ، وحِمَارُ قَبَانٍ: دُوَيْيَةٌ صَغِيرَةٌ أَصْغَرُ مِنَ الْخَنْسَاءِ.

(٢) فِي عَدْدِ مِنَ النُّسُخِ وَالشَّرْوُحِ: وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيعُ.

(٣) وَهِيَ لَفْظَةٌ وَرَدَتْ فِي بَيْتِ مِنَ الْطَّوْبِيلِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَلَسْتَ لِإِنْسَيٍّ وَلَكُنْ لِكَلَّاًكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوَّ السَّمَاءِ يَصْوُبُ

وَالثَّاَهَد نَسْبٌ لِعَلْقَمَةٍ بْنِ عَبْدِ الْقَيْسِيِّ فِي الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِابْنِ الْأَبَارِيِّ (٣٢٠/١)، وَشَرْحُ الْأَيَّاتِ لِابْنِ النَّحَاسِ (٣٥٨)، وَالْكُتَّابِ (٣٠)، وَتَهْذِيبِ إِصْلَاحِ الْمَنْطَقِ (٢٢٤/١)، وَالْجَمْلِ (٣٠)، وَنَسْبِ السَّيْرَافِيِّ (١٠٨/٥) إِلَى أَبِي وَجْزَةِ السَّلْمِيِّ الْمُعْرُوفِ بِالْمَعْدِيِّ، وَنَسْبٌ إِلَى مَمْتَمِ بْنِ نُوَيْرَةِ.

الأَلْوَكَة^(١)، ابْنُ كِيسَان^(٢): فَعَالٌ مِنَ الْمُلْكِ^(٣)، وَأَبُو عَيْدَة^(٤): مَفْعُلٌ؛ مِنْ لَأْكَ، إِذَا أَرْسَلَ، وَمُؤْسَى^(٥): مَفْعُلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ؛ أَيْ: حَلَقْتُ، وَالْكَوْفِيُونَ: فُعْلَى؛ مِنْ مَاسَّ، وَإِنْسَانٌ^(٦): فِعْلَانُ، مِنَ الْأَنْسَ،

(١) وهذا مذهب الكِسَائِي، وعليه أكثر التَّصْرِيفِين، وهو المرجح عند المصنف . انظر: المذاهب الثلاثة التي ذكرها المصنف في المنصف (١٠٢/٢)، وسفر السَّعَادَة (٩٢١/٢)، والبسيط في شرح الجمل (٧٣١/٢)، وأمالي ابن الشَّجَرِي (٢)، ٢٠٣/٣، ٣٥/٣، ومجاز القرآن (٣٣/١)، واللباب (٢٥٨/٢) .

(٢) ابن كِيسَان (.... - ٢٩٩) .

أَبُو الْحَسْنِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بَغْدَادِيُّ، أَخْذَ عَنِ الْمُبَرَّدِ وَثَلَبَ . ترجمته في طبقات الزبيدي (١٥٣)، وتاريخ العلماء النَّحَاة (٥١)، والإباء (٥٧/٣)، وبغية الوعاء (١٨/١) .

(٣) ظ: «الْمِلْكُ» بـكسر الميم، وهي مثلثة .

(٤) أَبُو عَيْدَة (١١٠ - ٢٠٩) .

مُعْمَرُ بْنُ الْمُشْتَى، مُولَى تَيْمَ قَرِيشٍ، بَصْرِيٌّ .

ترجمته في أخبار النَّحَاة (٨٠)، وطبقات الزبيدي (١٧٥)، ومعجم الأدباء (١٩/١٥٤)، ووفيات الأعيان (٥/٢٣٥)، وبغية الوعاء (٢٩٤/٢) .

(٥) انظر: الكتاب (٢١٣/٣)، ٢٧٢/٤، ٣١٠، ٢٧٢، ورسالة الملائكة (٩، ٢٣٧)، وسر الصناعة (٤٢٨/٢)، والممتع (٧٩/١)، وسفر السَّعَادَة (٤٨٤/١)، وبغية الطَّالب (١٢٤، ١٢٣) .

(٦) مذهب البصريين وبعض الكوفيين أنَّ إنساناً فِعْلَانُ، وجمهور الكوفيين وبعض البغداديين على أنَّ إفْعَانَ، والشيباني على أنَّه فِعْلَانٌ من الإيناس .

انظر هذه المسألة في: المخصوص (١٦/١)، وأدب الكتاب (٦١٣)، وسر الصناعة (٤٣٧/٢)، والصحاح واللسان (أنس، نوس، نسي)، والإنصاف =

وقيل: إفعانٌ؛ من نسيٍ؛ لمجنيٍ؛ أتيسيان، وتربوتٌ: فعلوتٌ؛ من التراب عند سيبويه^(١)؛ لأنَّ الذلُولُ، وقال في سبروتٌ: فعلولٌ، وقيل: من السبَرِ^(٢)، وقال في تبالةٌ: فغلاةٌ^(٣)، وقيل: من التبل للصغار^(٤)؛ لأنَّ القصيْرُ، وسريةٌ^(٥) قيل: من السرُّ، وقيل: من السراة،

= (٨١٢ - ٨٠٩/٢)، واتلاف النصرة (٨٥)، والارتشاف (١٨٥/١)، والتصريح (٣١٩/٢)، وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي (٢٤٥/٢)، ورسالة الغفران لأبي العلاء (٣٦١)، وشرح الشافية للجزدي ٦٠٨ .

(١) انظر: الكتاب (٣١٦/٤)، والتكمة (٥٥٩)، وسفر الصناعة (١٥٧/١)، والممتع (٣٩٠/١)، والارتشاف (١٠٥/١)، واللباب (٢٧٠/٢). وتربوت عند سيبويه من الدرية وليس من التراب، وكان في الأصل دربوتًا، ثمَّ أبدلوا الدال تاء، على غرار صنيعهم في دولج وتولج .

(٢) انظر: الكتاب (٣١٨/٤)، وسفر السعادة (٢٩٧/١)، والرؤضي (٣٤٥/٢)، والارتشاف (١٠٥/١)، وركن الدين على الشافية (٨١)، والجازري (٢١١) .

(٣) الكتاب (٣١٨/٤)، واختار ذلك جمهرة منهم الفارابي في ديوان الأدب (٧١/٢) .

(٤) ونسب ذلك إلى ثعلب كما في اللسان والتاج (نبل)، وهو مذهب الجوهرى والسهيلي والصالحاني وابن هشام وأبى حيان، واختاره ابن عصفور . انظر: الصحاح والتكمة (نبل)، والارتشاف (١٠٥/١)، والممتع (٢٧٥/١)، والتاج (نبل) .

وأجاز قوم المذهبين، وهو ظاهر كلام الخليل في العين (١٤٧/٨)، وتصريح كلام الرؤضي (٣٤٥/٢) .

(٥) فيها مذاهب ست، وهذا تفصيلها:

١ - فعليةٌ: من السرُّ الذي هو الجماع، وهو قول الخليل، والسيِّادي، وأبى عليٍ، واختاره معظم الأئمة .

وَمَؤْوِنَةً^(١) قيل: مِنْ مَانَ يَمُونُ، وقيل: مِنَ الْأَوْنِ، لَأَنَّهَا نَفْلٌ، وقال الفَرَاءُ: مِنَ الْأَيْنِ، وَأَمَّا مَنْجِبِيَّ^(٢) فَإِنِ اعْتَدَ بِحَجَقْفُونَا فَمَنْجِبِيَّ، إِلَّا فَإِنِ

= ٢ - فُعْلَيَّة: من السُّرُّ الذي هو الخفية، وهو قول ابن السراج، واختاره ابن جتى.

٣ - فُعْلَيَّة: من السَّرَّاء، وهي أعلى كل شيء.

٤ - فُعْلَيَّة: من السَّرِّيَّ، أي المختار.

٥ - فُعْلَوَة: من السُّرُور؛ لَأَنَّهُ يُسْرُّ بَهَا، كان أصلها: سُرُورَةٌ، على زنة فُعْلَوَة، فأبدلوا الراء الأخيرة ياء كراهة لتوالي الأمثال على حد إبدالهم في تقطيب، فاجتمعوا الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فأبدلوا الواء ياء، ثم أدمغوا الياء في الياء، ثم كسروا ما قبل الياء المشددة للمناسبة، فصار: سُرُورَةٌ على زنة فُعْلَيَّة، وهذا قول الأخفش.

٦ - فُعْلَوَة: من السُّرُّ الذي هو الجماع، وأصلها سُرُورَة، ففعلوا فيها ما مضى شرحه في الوجه السابق، فصار على فُعْلَيَّة.

وَالَّذِي رَجَحَهُ الْمَصْنَفُ وَوَافَقَهُ فِي الشَّرَاحِ أَنْ تَكُونَ فُعْلَيَّةً مِنَ السُّرُّ الَّذِي هُوَ الْجَمَاعُ أَوُ الْخَفْيَةُ .

انظر ما في الأصول (٣٤٢/٣)، (٣٤٣)، ومسر الصناعة (٧٥٥ - ٧٥٧)، وأبيه ابن القطائع (٢٢٢)، وبغية الطالب (١٣٢)، والعين (١٩٠/٧)، والرَّاضي (٣٤٩/٢)، والجاربوري (٢١٣)، والمخصص (٢٨٩/١٣)، والإبدال لابن السكري (١٣٤) .

(١) مذهب سيبويه أنها فُعْلَوَةٌ من مَانَ يَمُونُ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها مَفْعَلَةٌ من الْأَوْنِ، ومذهب الفَرَاءُ أنها مَفْعَلَةٌ من الْأَيْنِ .

انظر: الكتاب (٥٨٢/٣)، والأصول (٣٤٩/٣)، والمسائل العضديات (٨٩)، والمنصف (٣٠١/١)، واللسان والتاج (مان).

(٢) هذه مسألة كثُر الخلاف فيها، وانظر: تفصيلها إضافة إلى شروح الشافية في المنصف =

اعْتَدَ [بِمَجَانِيقَ فَقَعْلَيْنِ]، وَإِلَّا فَإِنِ اعْتَدَ [١) بِسَلْسِيلٍ]، عَلَى الْأَكْثَرِ، فَقَعْلَيْنِ]، وَإِلَّا فَقَعْلَيْنِ]، وَمَجَانِيقَ يَحْتَمِلُ الْثَّلَاثَةُ، وَمَنْجُونُ [٢): مُثْلُهُ؛ لِمَجِنِيٍّ مَنْجَنِينٌ؛ إِلَّا فِي مَنْقَعِيلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِينٌ لَكَانَ فَغْلُلُوا كَعْضُرُفُوطٍ [٣)، وَخَنْدَرِينِ [٤) كَمَنْجَنِينٍ .

* [الطَّرِيقُ الثَّانِي : عَدَمُ النَّظِيرِ]

* [خروج الكلمة عن النظير بتقدير أصله الحرف دليل زيادته]
فَإِنْ فُقِدَ الاشتِقاقُ فَيُخْرُوْجُهَا عَنِ الْأَصْوَلِ، كَتَاءٌ تَثْلُلُ.....

= ١٤٦/١ - ١٤٩)، والمغرب (٣٠٥ - ٣٠٧)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٤ - ١٥٦)، وللثماني (٢٥١)، والنكت (١١٧٠/٢)، وسفر السعادة (٤٧٧/١ - ٤٧٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٩، ١٥٣)، وللمصنف (٣٨٩/٢)، والممتع (٢٥٣/١ - ٢٥٥)، والجمهرة (١١٠/٢)، والأول من المذاهب الأربعة مذهب القراء، والثاني هو المرضي عند سيبويه، وهو اختيار أبي عثمان المازني .
(١) ساقط من ص .

(٢) المَنْجُونُ: الدُّولَابُ الَّتِي يُسْتَقِي عَلَيْهَا، وَهُوَ مُؤْنَثٌ سَمَاعًا، وَالأشهُرُ ضَمَّ دَالِهَا، وَقَدْ تَفَتَّحَ، وَهِيَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَعَرَّبَةِ، كَمَا فِي قَصْدِ السَّبِيلِ ٣٨/٢، وَالْأَلْفَاظُ الْفَارَسِيَّةُ الْمَعَرَّبَةُ لِأَدِي شِيرِ ٦٥، وَيَقَالُ فِيهَا أَيْضًا: مَنْجَنِينٌ . وَانْظُرْ: الْمَنْصُفُ (١٤٥/١)، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ الْمَلُوكِيِّ للثَّمَانِيِّ (٢٥٤)، وَلَابِنِ يَعِيشِ (١٥٦)، وَاللَّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ (٢٥٥/٢)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابِنِ يَعِيشِ (١٥٢/٩)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ (٤٨٠/١)، وَالنَّكْتِ (١١٧٠/٢) .

(٣) العضروفوط: ذكر العظام، وقد تقدم شرحه في ص (١٠٤) من هذا الكتاب .

(٤) الخندريس: القديم خمراً كان أم تمراً أم حنطة، وقد تقدم شرحه في ص (١٠٥) من هذا الكتاب .

وَرَتْبَبٍ^(١)، وَكَنْوَنٍ^(٢) كُتَّالٌ وَكَنْهَبٌ^(٣)، بِخَلَافٍ كَنْهَوَرٍ^(٤)، وَنُونٍ خُنْقَسَاءٍ وَفُنْقَخَرٍ^(٥).

أو بِخُرُوجٍ زَيْنَةً أُخْرَى لَهَا، كَنَاءٌ تَقْنُلٌ وَرَتْبَبٌ مَعَ تَقْنُلٍ وَرَتْبَبٍ، وَنُونٌ فَنْقَخَرٌ مَعَ فَنْقَخَرٍ، وَخُنْقَسَاءٌ مَعَ خُنْقَسَاءٍ، وَهِمْزَةُ الْأَنْجَجَ مَعَ الْأَنْجُوجَ^(٦).

* [خروج الكلمة عن النظير بتقدير أصالة الحرف وبتقدير زيادة دليل زيادة]

فَإِنْ حَرَجَتَا مَعًا فَرَائِدٌ أَيْضًا، كَنْوَنٌ تَرْجِسٌ^(٧)،

(١) التَّقْنُلُ: ولد الْعَلَبِ، أو التَّلَبُّ نَفْسَهُ، وَالآثَنِي تَقْنُلَةٌ.

وَالرَّتْبَبُ: الْأَمْرُ الشَّيْءُ الرَّاعِي ثَابِتُ الدَّائِرُ الْمَقِيمُ.

(٢) ص: وَنُونٌ فَنْقَخَرٌ وَكَنْهَبٌ.

(٣) الْكَتَّالُ: الْقَصِيرُ.

وَالْكَنْهَبُ: نَوْعٌ مِنْ أَشْجَارِ الْبَادِيَةِ، مِنْ الْعَطَاءَةِ.

(٤) الْكَنْهُورُ: السُّحْبُ الْعَظَامُ، أَوْ الْبَيْضُ، وَالْوَاحِدَةُ: كَنْهُورَةٌ.

(٥) الْقَنْفُخَرُ، وَالْقَفَانِخَرُ: كُلُّ شَيْءٍ فَاقِنٌ فِي حَسْنَهِ وَنُونَهُ، وَالثَّالُثُ التَّاعُمُ الْفَصْخُمُ الْجَثَةُ.

(٦) الْأَنْجَجُ وَالْأَنْجُوجُ وَالْأَنْجَجُ وَالْأَنْجُوجُ: الْعُودُ الْأَذْيَى يَتَبَخَّرُ بِهِ.

(٧) التَّرْجِسُ: مِنَ الرَّيَاحِينِ، وَفَتْحُ نُونِهِ أَشْهَرُ مِنْ كَسْرِهَا.

انظر: المَعْرِفَةُ (٣٣١)، وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ (٢٩٧)، وَالْأَلْفَاظُ الْفَارَسِيَّةُ الْمَعْرِفَةُ لِأَدَيْ شِيرِ (١٥١)، وَتَفْسِيرُ الْأَلْفَاظِ الدَّخِيلَةِ لِطَوْبِيَا الْعَنْسِيِّ (٧٣)، وَالْجَمِيْرَةُ (٨٩/١)، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ (١٦٨/١)، وَالْمَنْصَفُ (١٠٤/١)، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِلشَّمَانِيَّيِّ (٢٢٨)، وَلَابِنُ بَعِيشِ (١٦٦)، وَالْمَمْتَعُ (٨٠/١)، وَالْمَسَاعِدُ (٤/٨٥).

وِحْنَطَأُ^(١)، وَنُونِ جُنْدَبٌ^(٢)، إِذَا لَمْ يَبْتَثْ جُخْدَبٌ^(٣) . إِلَّا أَنْ تَشِدَّ الرِّيَادَةُ، كَيْمٌ مَرْزَنْجُوشٌ^(٤) دُونَ نُونِهَا؛ إِذْ لَمْ تُرَدِّ الْمِيمُ أَوْلَأَ خَامِسَةً، وَنُونٌ بَرْنَاسَاءٌ^(٥) .

(١) **الجِنْطَأُ**: الرَّجُل القَصِيرُ، والعَظِيمُ الْبَطْنُ، أو هَمَا مِنْهُ .

وَهُوَ فَنْعَلُّ عِنْدَ سَبِيلِهِ وَمُعْظَمُ عُلَمَاءِ التَّصْرِيفِ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنْ يَكُونَ فَنْعَلًا أَوْ فَنْعَالًا، وَيَرِي السَّيِّرَافِيُّ أَنَّ الْحُكْمَ بِأَصَالَةِ جَمِيعِ حَرْوَفِهِ وَأَنَّهُ فَنْلَلٌ أُولَى . انظر: الْكِتَابُ (٢٦٩/٤، ٢٧٠، ٢٧١)، وَالنَّكْتُ (١١٥٧/٢)، وَالْمَنْصُفُ (١٦٤/١)، وَأَبْنِيَةُ ابْنِ الْقَطَّاعِ (١٥٥، ١٥٦)، وَشِرْحُ الْمُلُوكِيِّ لَابْنِ يَعْيَشِ (١٨٢ - ١٨٤)، وَالْمُمْتَعُ (٥٦/١، ٢٦٩)، وَالرَّاضِيُّ عَلَى الشَّافِيَةِ (٢٦١/٢ - ٢٦٢)، وَبِغَةُ الطَّالِبِ (١٢٦)، وَالْمَسَاعِدُ (٨٥/٤) .

(٢) **الجُنْدَبُ**: الْجَرَادُ الْأَخْضَرُ الْطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنُ، أَوْ هُوَ صَفَارُ هَذَا الضَّرَبِ مِنَ الْجَرَادِ .

(٣) مُضِيَ تَفْصِيلُ المَذاهِبِ فِي إِثْبَاتِ أَوْ دُمْدُمَ فُغْلَلَ فِي الزَّنَاتِ الْأَصْوَلِ، انظر ص (١٠٠) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٤) **الْمَرْزَنْجُوشُ**، وَالْمَرْزَنْجُوشُ، وَالْمَرْزَنْجُوشُ: الزَّعْفَرَانُ، أَوْ نَبْتُ أَخْرُ طَيْبِ الرَّاهِيَّةِ، دَقِيقُ الْوَرْقِ بِزَهْرِ أَيْضُ عَطْرِيَّ . قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارُ: اسْمُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْعَبْرِيَّ، وَحَقِيقُ الْقَتَاءِ، وَحِيقُ الْفَلِيلِ . وَهُوَ فَارَسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَمَعْنَاهُ: أَذْنُ الْفَلَارِ، أَوْ مَيْتُ الْأَذْنِ .

انظر: الْمَعْرَبُ (٣٠٩)، وَالْمَعْجمُ الدَّنْهَبِيُّ (٥١٥، ٥٤١)، وَقَصْدُ السَّبِيلِ (٤٥٨/٢)، وَسَرَ الصَّنْاعَةِ (٤٢٦/١)، وَشِرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِلْمَانَبِيِّ (٢٤٣، ٢٥٢)، وَلَابْنِ يَعْيَشِ (١٥٩)، وَالْمُمْتَعُ (٢٤٧/١)، وَاللَّبَابُ (٢٥٢/٢)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ (٤٦١/١)، وَالْجَامِعُ لِمَفَرَدَاتِ الْأَدْوِيَةِ لَابْنِ الْبَيْطَارِ (٤٢٩/٤)، وَالْمُعْتمَدُ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمُفَرَّدةِ لِلْمَلِكِ الْمُظْفَرِ (٤٨٨)، وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ لِلْخَفَاجِيِّ (٢٧٤)، وَالْأَلْفَاظُ الْفَارَسِيَّةُ الْمَعْرَبَيَّةُ لِأَدِي شِيرِ (١٤٤) .

(٥) **الْبَرَّنَاسَاءُ** وَالْبَرَّنَاسَاءُ: النَّاسُ . وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ: مَا أَدْرِي أَيِّ الْبَرَّنَاسَاءُ هُوَ . وَأَصْلُهُ بِالْأَعْجَمِيَّةِ بَرْنَاشَا، أَيِّ: الْوَلَدُ، أَوْ ابْنُ الْإِنْسَانِ، أَوْ ابْنُ آدَمَ، وَأَصْلُهُ بَنْطِيَّ، أَوْ سَرْيَانِيَّ، أَوْ عَبْرِيَّ، أَوْ فَارَسِيَّ، أَوْ هُوَ فِيهَا كُلُّهَا، أَوْ فِي بَعْضِهَا .

وأَمَّا كُنَائِيلُ^(١) فمثُلُ^(٢) خُزْعِيلُ^(٣) .

* [الطَّرِيقُ التَّالِثُ : غَلَبَةُ زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِي مَوْضِيعِهِ]

فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِي الْغَلَبَةِ، كَالْتَّضَعِيفِ فِي مَوْضِيعِهِ أَوْ مَوْضِعِيْنِ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصْوْلٍ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ، كَفَرَدَ^(٤)، وَمَرْمِيسٌ، وَعَصَبَصِبٌ^(٥) ،

انظر: المَعْرُوبُ (٤٥)، وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ (٦٢)، وَقَصْدُ السَّبِيلِ (٢٧٤/١)،
وَالْجَمَهُورَةَ (٢٥٥/١)، وَأَمَاثَلُ أَبِي عَبِيدَ (٣٨٧)، وَفَصْلُ الْمَقَالِ (٥١٣)، وَجَمَهُورَةُ
الْأَمَاثَلِ (٢٨٣/٢)، وَالْمَسْتَقْصِي (٣١٠/٢)، وَسَفَرُ السَّعَادَةَ (١٦٥/١)، وَأَدَبُ
الْكَاتِبِ (٤٩٥) .

(١) كُنَائِيلٌ: بِهِمْزَةٍ بَعْدَ النُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ: مَوْضِعٌ بِالْيَمِينِ كَمَا فِي مَعْجَمِ الْبَلَادَنِ (٤٨٠/٤) .

انظر: سَفَرُ السَّعَادَةَ (١)، وَشَرْحُ الْمَفْصِلَ لِلْمَصْنَفِ (٦٩٤/١)، وَلَابِنُ
يَعِيشَ (١٤١/٦)، وَالْاسْتَدْرَاكُ لِلْتَّبِيِّدِيِّ (١٦٨، ١٧٠) .

(٢) الأَصْلُ: مَثَلٌ .

(٣) الْخَزْعِيلُ: الْبَاطِلُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْمَزَاحِ .

(٤) الْقَرْدَدُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَغُلُظَ فِي سُعَةِ مِنَ الْأَرْضِ وَانْبَسَاطٌ . انظر ص ٢٥٨ .

(٥) الْمَرْمِيسُ: هِيَ الدَّاهِيَّةُ الشَّدِيدَةُ، وَيُوَصَّفُ بِهَا الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: رَجُلٌ مَرْمِيسٌ .
وَالْعَصَبَصِبُ: الشَّدِيدُ مَطْلَقاً .

وَمَذَهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوهُ وَالْجَمَهُورُ أَنَّ نَحْوَ مَرْمِيسٍ وَمَرْمِرِتٍ عَلَى زَنَةِ
فَغَعْمِيلٍ، وَأَنَّ نَحْوَ صَنَحْجَعٍ وَعَصَبَصِبٍ عَلَى زَنَةِ قَعْلَلٍ، وَمَذَهَبُ الْفَرَاءِ، وَتَبَعَهُ
الْكُوفِيُّونَ، أَنَّهُمَا عَلَى زَنَةِ قَعْلَلِيٍّ وَقَعْلَلِيٍّ .

انظر: الْعَيْنَ (١/٣١٠)، وَالْكَاتِبَ (٤/٢٧٨، ٢٦٩)، وَسَرِ الصَّنَاعَةَ (١/٢٤٧)،
وَالْمَنْصَفَ (١/١٣، ١٢/١)، وَالْخَصَانِصَ (٢/٥٢)، وَالْإِنْصَافَ (٢/٧٨٨)، وَسَفَرُ
الْسَّعَادَةَ (١/٣٢٤، ٤٥٩)، وَالْمَمْتَعَ (١/٣٩٠، ٣٠٠)، وَالْلَّبَابَ (٢/٢٢٢) =

وَهَمْرِشُ، وَعِنْ الْأَخْفَشِ أَصْلُهُ: هَنْمَرِشُ، كَجَحْمَرِشُ؛ لِعدَمِ فَعَلْلٍ،
قَالَ: وَلَذِكَ لَمْ يُظْهِرُوا^(١).

* [الرَّائِدُ مِنْ حِرْفِي التَّضْعِيفِ]

وَالرَّائِدُ فِي نَحْوِ: كَرَمَ الثَّانِي، وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْأَوَّلُ، وَجَوَزَ سِيبَوِيَهُ
الْأَمْرِينَ^(٢).

= ٢٢٣ ، ٢٧٩)، والارشاف (١١١/١)، والتصريح (٣٥٩/٢)، والأشموني
(٢٥٦/٤)، والمساعد (٣٢/٤).

(١) الْهَمْرِشُ: العجوز المضطربة العَلَقِ. وللعلماء فيها أقوال، وهي:
فَعَلْلٌ: مذهب سيبويه من مذهبين له، ورجحه الصميري، ووصف بأنه قول
الأكثر.

فَعَلْلٌ: مذهب الأخفش، واختاره ابن جنبي.

فَتَلْلٌ: رأى ثانٍ لسيبوه، وقد ردَّ أبو عليٍّ ولم يرتضه، في حين قوَاه ابن
السراج.

انظر: الكتاب (٢٩٨/٤)، والتبصرة (٨٠٨/٢)، والأصول (٢٢١/٣)،
والمحكم (٣٤٣/٤)، والخصائص (٦٠/٢)، والممتع (٢٩٦/١)، والارشاف
(٥٩/١).

(٢) اختلف في أيٍ مثلي المضعف الرَّائِد، إن كان أحدهما زائداً، على خمسة أقوال، وهي:
١ - مذهب الخليل: الْأَوَّلُ هُوَ الرَّائِدُ، وصححه ابن عصفور.
٢ - مذهب يونس: الثَّانِي هُوَ الرَّائِدُ، ووصف هذا بأنه مذهب الأكثرين، وصححه
الفارسي وابن الحاجب.

٣ - مذهب سيبويه ووافقه عدد من الأئمة: تصحيح المذهبين السابقيين من غير
ترجيح.

* [ما يُضَعِّفُ وَمَا لَا يُضَعِّفُ مِنَ الْأَصْوَلِ]

وَلَا يُضَاعِفُ^(١) الْفَاءُ وَحْدَهَا^(٢) . وَنَحْوُ زَلْزَلٍ، وصِيَصِيَّةً، وَقَوْقَيْتُ،

٤ - مذهب ابن مالك: الثاني هو الزائد في نحو اقعنss من المكرر للإلحاق، والأول هو الزائد في المضيق من نحو عَلَمَ .

٥ - مذهب الرضي: الثاني هو الزائد في المكرر للإلحاق من نحو اقعنss، وأحدهما لا على التَّعْينِ في المضيق .

انظر: الكتاب (٣٢٩/٤)، والخصائص (٦١/٢)، والأصول (٢٤٣/٢) ، والمنصف (١٦٤/١)، والممتع (٣٠٤/١)، والتسهيل (٢٩٧)، والمساعد (٦٢/٤)، والهمج (٢٤٢/٦)، وشرح الفضيل للمصنف (١/١) .

(١) الأصل: ولا تضاف .

(٢) اختلف في أصول وزنات ما كان رباعياً مضاعفاً نحو زَلْزَلٍ وَفَلَقْلَ .

وهذا الرباعي المضاعف على ضربين:

١ - مالئ ثالثي مضيق بمعناه، وهو ما اصطلاح على وصفه بأنه ما صَحَّ إسقاط ثالثه مع سلامة المعنى، نحو: كَفَّكَتْ وَكَبَّكَتْ وَصَرَّصَرْ؛ إذ صَحَّ إسقاط ثالثها، فيقال بمعناها: كَفَّ وَكَبَّ وَصَرَّ .

٢ - ما ليس له ثالثي مضيق بمعناه، وهو ما لا يصح إسقاط ثالثه مع سلامة معناه، وذلك نحو: فَلَفَلْ وَفَلَقْلَ .

وفي أصول هذين الضربين وزناتها خلاف، وتوضيحه:

أولاً: المشهور عن جمهور البصريين: أَنَّه يرون أَنَّ نحو كَفَّكَتْ وَجَزْجَرْ رباعي الأصول، صَحَّ إسقاط ثالثه أو لم يصح، وزنته: فَعَلَ .

وقالوا في الاحتجاج لمذهبهم:

إِنَّ أَصَالَةَ اثْنَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ مُتِيقَّنَةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ ثالِثٍ مُكْتَلٍ لِأَقْلَلِ الْأَصْوَلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ الْحُكْمَ بِأَصَالَةِ ثالِثٍ، وَلَيْسَ أَحَدُ الْبَاقِينَ بِأَوْلَى مِنَ الْآخِرِ، فَحُكْمٌ =

= بأصالتهما معاً .

وإن الزِّيادة إنما تعتمد بدليل، ولا دليل، بل الدليل قائم بخلاف ذلك . وإننا لو حكمنا بزيادة أحد المثنين، وقد تعدد الحكم بزيادتهما معاً، لأدى ذلك إلى بناء مفقود؛ إذ يصير وزن الكلمة على تقدير زيادة أولها: (عَقْلَ)، وهذا بناء مفقود؛ وأيضاً فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب (سُلْس وَقِيق)، أي: ممَا لامه وفاؤه من جنس واحد، وهذا قليل .

ويصير وزن الكلمة عند تقدير زيادة ثانها: (فَعْلَ)، وهو أيضاً بناء غير موجود . وكذلك تصرير الكلمة إذ ذاك من باب (ذَنْ)، أي: ممَا فاؤه وعيته من جنس واحد، وهو نادر .

ويصير وزن الكلمة على تقدير ثالثها: (فَعَلَ)، وهو أيضاً بناء غير موجود، وأيضاً تصبح الكلمة إذ ذاك من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو مَرْمَرِيَّة وَمَرْمَرِيَّتَ، على زنة فَعَلَيْل، وهذا البناء قليل جداً، لم يسمع في غير هاتين الكلمتين .

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة رابعها: (فَعَلَّ)، وهذا بناء غير موجود . وأيضاً تصبح الكلمة من باب (سُلْس وَقِيق)، وقد تقدم أنه قليل .

فقد أوضح أن الحكم بزيادة أحد الأربعة يؤدي إلى بناء مفقود غير موجود، وإلى دخوله في باب قليل، فرفض ذلك، فتعين الحكم بالأصالة .

فإن قيل للبصرين: فما تقولون في نحو: كَفَكَفَ وَكَفَ، وَصَرْصَرَ وَصَرَّ؟ قالوا: كلا الكلمتين أصل، وليس إحداهما من الأخرى في شيء، بل هما من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ .

ثانياً: والمشهور عن الكوفيين: أن الرباعي المضاعف بنوعيه ثلاثة على زنة فَعَلَ، صَحْ إسقاط ثالثه أو لم يصح .

قالوا: أصل نحو كَفَكَفَ: كَفَكَفَ، فاستقل العرب توالياً ثلاثة أمثال، وهي =

= الفاءات هنا، فأبدلوا من ثانيها، وهي العين الثانية من فعل، حرفاً من جنس فاء الكلمة، وهي الكاف، تخفيفاً، فقالوا: كفـكـ، وكان الإتيان بحرف مماثل لأحد حروف الكلمة أخفـ وأولـى من الإتيان بأجنبيـ .

وعليه فزنة نحو كـفـكـ وصـرـصـرـ وحـشـحـ: فـعـلـ، أي: وزنوا الثالث بحسب ما يقابل المبدل منه في الميزان، لا بحسب لفظ البـدلـ ؛ لأنـ المبدل تـكرـيرـ لأـصـلـيـ، وما كان كذلك فهو في الزـنـةـ علىـ مـثـلـ ماـ يـوزـنـ بـهـ الأـصـلـيـ، وهوـ العـيـنـ، فـقـالـواـ: كـفـكـ فـعـلـ، كماـ قـالـواـ فـيـ قـالـ: فـعـلـ، وـفـيـ اـصـطـلـحـ: اـفـتـعلـ .

ورـدـ هـذـاـ المـذـهـبـ بـأـنـ مـثـلـ هـذـاـ الـإـبـدـالـ لـمـ يـثـبـتـ، بلـ الـعـربـ إـذـ اـسـتـقـلـواـ التـضـعـيفـ أـتـوـاـ بـحـرـفـ عـلـةـ بـدـلـ الـمـضـاعـفـ، كـقـوـلـهـمـ فـيـ تـنظـيـثـ: تـنظـيـثـ، وـفـيـ تـضـيـفـ: تـضـيـفـ، دونـ تـقـنـظـنـتـ وـتـقـنـقـضـتـ .

وـبـأـنـ مـصـدـرـ نـحـوـ كـفـكـ جـاءـ عـلـىـ كـفـكـفـ بـزـنـةـ فـعـلـلـةـ، ولوـ كـانـ عـلـىـ زـنـةـ فـعـلـ لـجـاءـ مـصـدـرـهـ عـلـىـ تـفـعـيلـ، فـقـالـواـ: تـكـفـيفـ .

وـقـالـ أـبـوـ حـيـانـ فـيـ الـجـوابـ عـنـ هـذـاـ الثـانـيـ مـنـ جـهـيـ الـاعـتـراضـ عـلـىـ الـكـوـفـيـنـ: يـمـكـنـ الـجـوابـ عـنـ هـذـاـ بـأـنـ إـنـمـاـ كـانـ يـلـزـمـ ذـلـكـ، أيـ مـجـيـءـ الـمـصـدـرـ عـلـىـ التـفـعـيلـ، فـيـمـاـ لـوـ بـقـيـ عـلـىـ إـدـغـامـهـ، فـأـمـاـ بـعـدـ الـإـبـدـالـ وـالـتـكـيـكـ فـقـدـ أـشـبـهـ فـيـ الصـورـةـ مـاـ الـحـقـ بالـرـبـاعـيـ، نـحـوـ جـلـبـ، فـجـاءـ مـصـدـرـهـ عـلـىـ وـزـانـ مـصـدـرـهـ، فـجـاءـ عـلـىـ فـعـلـلـةـ .

ثـالـثـ: وـهـذـاـ الـذـيـ نـسـبـ إـلـىـ الـكـوـفـيـنـ، نـسـبـ أـيـضـاـ إـلـىـ سـيـبـيـوـهـ وـأـصـحـابـهـ، وـبـهـ قـالـ أـبـوـ عـيـدـ، وـابـنـ قـتـيـةـ، وـأـبـوـ بـكـرـ الزـيـديـ، وـهـوـ أـحـدـ قـوـلـيـنـ لـلـفـرـاءـ .

رـابـعـاـ: وـقـيـلـ: بـلـ الصـوـابـ أـنـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ التـعـرـيقـ بـيـنـ مـاـ يـصـحـ إـسـقـاطـ ثـالـثـهـ وـمـاـ لـيـصـحـ ذـلـكـ فـيـهـ .

فـمـاـ لـيـصـحـ إـسـقـاطـ ثـالـثـهـ، نـحـوـ فـلـلـ، فـهـمـ فـيـهـ عـلـىـ وـفـاقـ مـعـ الـبـصـرـيـنـ، وـأـنـهـ

= رـبـاعـيـ الـأـصـوـلـ عـلـىـ زـنـةـ فـعـلـلـ .

= وما يصح إسقاط ثالثه، نحو كفَّكت، فهم على أَنَّه ثالثي مزيد على زنة قَعْلَ،
كما تقدم بيانه من مذهبهم.

خامسًا: وعن الكوفيين أَيُّضًا أَنَّ ما لا يصح إسقاط ثالثه على زنة قَعْلَ مكرر
الفاء، وما يصح إسقاطه على زنة قَعْلَ.

سادسًا: ومذهب الزجاج التَّقْرِيب بين الضَّرَبين:

فما لا يصح إسقاط ثالثه مذهب فيه أَنَّه فَعَلَ مكرر الفاء، وقيل: بل: فَعَلَ
كجمهر البصرَيْنِ.

وما يصح إسقاط ثالثه مذهب فيه أَنَّه ثالثي مزيد، والزائد فيه ثالثه الصَّالح
للسقوط من غير إيدال من شيء، ويوزن الرَّأْيُون عدنه بلفظه، فيقال في زنة كفَّكت:
فَعَلَ، وزنة صَرْصَرٌ: فَعَصَلَ، وزنة جَرْجَرٌ: فَعَجَلَ، وهكذا.

ويمكن أن يرد هذا المذهب بأنَّه يؤدي إلى تكثير الأوزان، وهو وجه الاعتراض
على من رأى أَنَّه يوزن بحسب البدل؛ لا بحسب المبدل منه، في نحو اصطلاح وازدان
واذَّكَرْ وبيع، فقال هي: افَعَلَ وافَدَعَلَ وافَدَعَلَ وقال: وبأنَّه يؤدي إلى إدخال ما ليس
من أحرف الزيادة فيها، كالكاف والميم والمصاد من: كفَّكت وجَرْجَر وصَرْصَرٌ.

ويمكن أن يجاب عن هذا الأخير بأنَّه احتمل لكونه مماثلاً لأصل، فأخذ حكم
ما كان تكريزاً له، وهذا لا يشترط فيه أن يكون من حروف الزيادة.

سابعاً: وللخليل في هذا الجنس بنوعيه قولان؛ الأول: أَنَّه فَعَلَ، وبه قال
أَيُّضًا قطرب وابن كيسان.

والثَّاني: أَنَّه فَعَقَّ، وتابعه بعض البصرَيْنِ، وبعض الكوفيين.

ثامنًا: وللفراء قولان، وافق في الأول الكوفيين، فقال: هو ثالثي على زنة
فَعَلَ، وقال في الثاني: هو ثانٍي مكرر على زنة فَعَقَّ.

تاسعاً: وسامح المُبَرَّدُ فيه، فقال: يمكن أن يكون ثالثيَاً على زنة فَعَلَ، والظاهر =

وضَوْضَيْتُ^(١) رباعيًّا، وليس بتكرير لفاء ولا عين؛ لِلْقُصْنِلْ، ولا بِذِي زِيَادَةِ لأحَدٍ حِرْفَى اللَّيْنِ؛ لِرَفْعِ التَّحْكُمْ، وكذلك سَلْسَيْلُ خُمَاسِيٌّ، على الأكْثَر^(٢)، وقال الكوفيون: رَأَزَلَ مِنْ: زَلَّ، وصَرَصَرَ مِنْ: صَرَّ،

= أَنَّهُ رباعي .

انظر هذه المسألة في: الخصائص لابن جي (٢/٢، ٥٢)، والممتع لابن عصفور (٣٠٠/١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢٠٣٥)، والمساعد لابن عقيل (٤/٦٠)، والارتفاع لأبي حيَان (١/٢٤، ١١٠)، والأشموني (٤/٢٥٥)، والتصريخ (٢/٣٥٩)، والهمج (٦/٢٤١)، والإنصاف (٢/٧٨٨ - ٧٩٥) .

(١) الصيصية: شوكة الحاثك التي يسوّي بها السدادة واللحمة، وصيصية البقرة: قرنها، وكل شيء امتنع به وتحصن به فهو صيصية .

وقوى الدِّيك، أو الدَّجاجة: صاح، وقيل: هو صوت الدَّجاجة المريدة للسفاد .

وضوضى الرَّجل: سمع صوته وجلبته من الضوضاء .

(٢) يقال: ماء سَلْسَلْ وسَلْسَلْ وسَلْسَلْ: سهل انحداره في الحلقة، سَلْسَلْ مستقيد لشاربه، وقد اختلف في أصله، فقيل:

١ - عربي منحوت، وأصله: سَلْسَلْ سَبِيلْ، ومنع من الصَّرف للعلمية والتائيت لأنَّه صار علماً لعين بعينها في الجنة، ولذلك جاءت ممنوعة في قراءة طلحة: «عَيْتَا فِيهَا لُسْنَى سَلْسَلِيَّا»، والثنون في قراءة العامة ليس ثنوين صرف، بل للمناسبة لرؤوس الآي . قال ذلك الأخفش .

٢ - هو عربي من باب المركب الإسنادي، وأصله: سَلْ سَبِيلْ إليها، أي إلى العين، والثنون هنا ليس بثنون صرف ولا مناسبة، بل ثنوين الحكاية . نسب القول بهذا الأصل إلى علي بن أبي طالب . ذكر ذلك الرَّمخري .

٣ - عربي نكرة، وإنما سُبِّيت عين الجنة به ليس على جهة العلمية، بل على =

وَدَمْدَمَ مِنْ : دَمَ ; لَا تَقْرَبِ الْمَعْنَى^(١) .

* [زيادة الهمزة]

وَكَالْهَمَزَةِ أَوْلًا مَعَ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ فَقْطَ^(٢) ، فَأَفْكَلُ : أَفْكُلُ ، وَالْمُخَالِفُ
مُخْطَبٌ^(٣) ، وَإِصْنَاطِبْلُ : فِعْلَلُ^(٤) ،

جَهَةُ الْإِطْلَاقِ الْمُجَرَّدِ ، وَعَلَيْهِ فَالْتَّنْوِينُ فِي سَلْسِيلًا . تَنْوِينٌ صَرْفِيٌّ ، لَا
مَنْاسِبَةٌ وَلَا حَكَائِيَّةٌ ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانٌ وَغَيْرُهُ .

٤ - عَرَبِيٌّ صَفَّةٌ لِمَا كَانَ فِي غَايَةِ السَّلَاسَةِ ، ثُمَّ نُقلَ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْعُلَمَىِّ ، فَكَانَ
الْعَيْنُ سَمِّيَّتْ بِصَفَّتِهَا ، قَالَ ذَلِكَ الزَّجَاجُ . فَمِنْ مَنْعِ فَلَلْعُلُومِيَّةِ وَالتَّائِثِ ، وَمِنْ
تَنْوِينٍ فَلَلْمَنْاسِبَةِ ، لَا لِلصَّرْفِ .

٥ - أَعْجَمَيَّ نَكْرَةً ، قَالَ ذَلِكَ الْجَوَالِيَّيِّ . وَلِذَلِكَ صُرْفٌ فِي الْآيَةِ المَذَكُورَةِ .
انْظُرْ : مَعْانِي الْأَخْفَشِ (١٩٨/٢) ، وَالدُّرُّ المَصْنُونِ (٦١٢/١٠) ، وَالْمَعْرُوبِ
(١٨٩) ، وَقَصْدُ السَّتِيلِ (١٤٦/٢) ، وَشَفَاءُ الْغَنْلِيلِ (١٤٧) ، وَالْمَهْذَبِ (٧٦)
وَالْبَحْرِ (٣٩٨/٨) .

(١) صَرْصُرُ الْبَازِيُّ وَالْجَنْدِبُ وَغَيْرَهُمَا : صَوَّرَتْ .
وَدَمْدَمَ وَدَمَ : طَحَنَ وَأَهْلَكَ .

(٢) هَذَا اعْتَدَفَ عَلَى قَوْلِهِ : «فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِي الْغَلَبَةِ ، كَالْتَّضَعِيفِ فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ» .
أَيْ : وَمِنْ جَمْلَةِ مَا تَعْرِفُ بِهِ زِيَادَةُ الْحُرْفِ بِالْغَلَبَةِ الْهَمَزَةُ ... إِلَى آخِرِهِ .

(٣) الْأَفْكَلُ : الرَّعْدَةُ . قَالَ أَبُو حَيَّانٌ فِي الْأَرْتَشَافِ ٩٥/١ : «الْجَمْهُورُ عَلَى زِيَادَةِ هَمَزَةِ
أَفْكَلٍ ، وَقِيلٌ : يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْزِيَادَةِ أَوْلَى» . وَانْظُرْ : سِرِّ الصَّنَاعَةِ
١١٤/١ ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ ٨٢/١ ، وَالْمِمْتَعِ ٢٣٢/١ ، وَالْمَسَاعِدِ ٥٤/٤ .

(٤) قَالَ الْعَكْبَرِيُّ فِي الْلَّبَابِ (٢٤٥/٢) : «الْهَمَزَةُ فِي إِصْنَاطِبْلٍ وَإِزْدَخْلٍ أَصْلُ لَوْجَهِيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ مَعَهَا أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَصْوَلٍ ، وَمِثْلُ هَذَا يَحْكَمُ عَلَى حُرُوفِهَا كُلَّهَا =

كفر طغب^(١).

* [زيادة الميم]

والميم كذلك، ومطردة في الجاري على الفعل.

* [زيادة الياء]

والباء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعداً، (إلا في أول الرثاعي)^(٢)، إلا^(٣) فيما يجري على الفعل، ولذلك كان يستعور كفخر قوط^(٤)،

= بالأصلية؛ لأن الهمزة تقيلة، والأربعة مستقلة، وليس زиادة الهمزة فيها لمعنى، فلا وجه إلأا للزيادة.

والثاني: أن الكلمة أجمية، والأجمي لا يعرف له أصول حتى يحكم على بعض حروفه بالزيادة إلا في الألف، فإنها لخفتها وكثرتها يحكم عليها بالزيادة في الأجمية، وعلى هذا قالوا: همزة إبراهيم وإسماعيل وأبريسم أصل^{*}.

وانظر: الجمهرة (٣١١/٣)، وقصد التبليل (١٩٤/١)، وسر الصناعة (١٠٧/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٦٣)، ولابن يعيش (١٤١)، وشفاء الغليل (١١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٩)، وسفر السعادة (٧٧/١)، والمعتمع (٢٢١/١).

(١) القرطعب: الشيء الحقير، وما عنده قرطبة: ما عنده شيء.

(٢) ليس في ص.

(٣) ظ: إلا في الجاري على الفعل.

(٤) الستعور: الباطل، والذاتية، وكسراء يجعل على ظهر البعير، وشجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أشد من غيرها إنقاء للثغر وتبييضها له، ومنابتها بالسراة، وفيها شيء من مرارة ولبن. والستعور: البلد بعيد، وقيل: بلد بعينه قبل حرة المدينة كثير العشاء موحش لا يكاد يدخله أحد، قالوا: وهو المقصود بقول عروة =

وسلحفَيَّةٌ فُعلَيَّةٌ؟^(١)

= ابن الورد:

أطعْتَ الْأَمْرِينَ بَصْرَمْ لِيلى فَطَارُوا فِي الْبَلَادِ الْيَسْتَعُورِ

وَيَسْتَعُورُ: قَعْلُونُ، بِأَصَالَةِ الْيَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَلْحُقُ الْزِيَادَيِّ أَوْلَأً. هَذَا
مَذْهَبُ سَيْبُوِيَّهُ وَالْجَمَهُورِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ يَفْتَعُولُ. قَالَ ابْنُ خَالَوِيَّهُ: لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ يَسْتَعُورُ يَفْتَعُولُ إِلَّا
ابْنُ دَرِيدَ. وَفِي الْلِسَانِ أَنَّ الشَّيْخَ رَضِيَ الدِّينُ الشَّاطِئِيُّ يَقُولُ بِذَلِكَ أَيْضًا. قَرَا ذَلِكَ
ابْنُ مَنْظُورَ فِي حَاشِيَّةِ لِلشَّاطِئِيِّ بِخَطْهُ.

وَجَاءَ فِي الْلَّبَابِ (٢٥٠/٢): «الْيَاءُ فِي الْيَسْتَعُورِ أَصْلٌ، عُرْفٌ ذَلِكَ بِالثَّبَرِ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ فِيهَا زَائِدَةٌ بِلَا خَلَافٍ، فَبَقِيَ فِيهَا مِنْ حُرُوفِ الْزِيَادَةِ الْيَاءُ وَالسَّيْنُ
وَالنَّاءُ، وَيَمْتَنَعُ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا زَائِدَةٌ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ تَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ، وَالْحُكْمُ عَلَى
أَحَدِ الْتَّلَاثَةِ بِالْزِيَادَةِ تَحْكُمُ». فَإِنْ قَلْتَ: لَمْ لَا تَكُونَ السَّيْنُ أَصْلًا، وَالآخَرَانِ زَائِدَنَ
مِنْ مَعْنَى سُرْعَةِ؟

قَبِيلٌ: لِوَجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَعْلَ السَّيْنِ أَصْلًا دُونَ الْيَاءِ وَالنَّاءِ، مَعَ إِمْكَانِيَّةِ كُونِهِ مِنْ يَعْرِ،
تَحْكُمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَثَلَ (يَفْتَعُولُ) مَعْدُومٌ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

انْظُرْ: مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ (١٣٩٤)، وَمَعْجَمُ الْبَلَدَانَ (٤٣٦/٥)، وَالْكَتَابُ
(٣١٣/٤)، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٢٠٥)، وَالْجَمَهُورَةَ (٤٠٤/٣)، وَالْمَسَائِلَ
الْمُشَكَّلَةَ (٩٥ - ٩٧)، وَشَرْحُ الْمُلوَّكِيِّ لِلشَّمَائِيِّ (٢٦٣)، وَالْأَصْوَلَ (٢٣٥/٣)،
وَسَفَرُ السَّعَادَةَ (٥٢٥/١).

(١) السَّلْحَفَاءُ، وَالسَّلْحَفَاءُ، وَالسَّلْحَفَاءُ، وَالسَّلْحَفَيَّةُ، وَالسَّلْحَفَةُ: وَاحِدَةُ السَّلَاحَفِ
= من دَوَابِّ الْمَاءِ، وَقَبِيلٌ: هِيَ الْأَنْثَى مِنْ الْغَيْلَامِ.

* [زيادة الواو والألف]

والواوُ والألفُ زِيَادَةٌ مَعَ ثَلَاثَةٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا فِي الْأَوَّلِ، وَلَذِكْ كَانَ وَرَتْنَلٌ كَجَحْنَفْلٍ^(١).

= وأوزانها على الترتيب هي: فَعَلَةً، فَعَلَاءً، فَعَلَاءً، فَعَلَيْهِ، فَعَلَةً.

ومذهب ابن عصفور أن سُلْحَفَةَ في الأصل فَعَلَيْهِ، ثُمَّ قلبوا كسرة ما قبل الباء فتحة لتقلب الباء أَلْفًا تخفيفاً.

انظر: التَّهذِيبُ (٢/١٧٣٠ سلحف)، والمُمْتَنُ (١/١٥٣)، والمُزَهْرُ (٢/٣١)، والنَّكْتُ (٢/١١٧٥).

(١) الجحنفل: الغليظ الشفة العظيمها.

والورنل: الشَّرْءُ، والأمْرُ العظيم.

ومذهب أبي علي، واختاره ابن مالك وولده بدر الدين، أن وَرَتْنَلًا ثلاثة، والتُّون واللام فيها زائدتان.

وأَلْذِي عَلَيْهِ مَعْظَمُ أَنَّمَّةِ التَّصْرِيفِ أَنَّهَا رِباعِيَّة، وَالرَّاءُونَ فِيهَا التُّون فَقَطْ، وَوَزْنُهَا عَلَى الْمَذْهَبِيْنَ قَتَنَلٌ.

قال ابن يعيش: وإنما قضينا على الواو أنها أصل لأن لا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الواو لا تكون زائدة أبداً.

فإن قيل: فكما لا تكون زائدة أولاً، كذلك لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة فصاعداً.

فالجواب: أن الأمر فيها دائر بين أن تكون أصلاً أو زائدة، فكان حملها على الأصل أولى؛ لأنها قد تكون أصلاً مع الثلاثة، وذلك إذا كان هناك تكرير، ولا تكون زائدة أولاً البتة، فكان حملها على الأصل هو الوجه؛ لأنَّه أقل مخالفَة.

انظر: الكتاب (٤/٣١٥)، وسر الصناعة (٢/٥٩٥)، والمنصف (١/١٧١)،

والخصائص (١/٢١٢)، والتسهيل (٢٩٦)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٧٨)، =

* [زيادة الثُّون]

والثُّون كثُرث^(١) بعد الألْفِ آخِرًا، وثالثة ساكنة، نَحْوُ: شَرَبْتُ^(٢)، وعَرَنْدِ^(٣)، وأطَرَدْتُ في المُضارع والمُطاوع.

* [زيادة الناء]

والنَّاء في تَقْعِيلٍ ونحوه، وفي نَحْوٍ: رَغْبُوتٍ، وجَبَرُوتٍ^(٤).

* [زيادة السَّيْن]

..... والسَّيْنُ أطَرَدْتُ في اسْتَفْعَلَ، وشَدَّتُ في

= والارشاف (١٠٨/١)، والمساعد (٥٧/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٠/٩)، وبغية الطالب (١٣٥)، والممتع (١٠٣/١، ١١٦، ٢٩٢، ٥٩٥/٢).

(١) الأصل: كثُر.

(٢) الشرب: الأسد، والجافي، والغليظ الكفين والرجلين.

(٣) العَرْدُ والعَرْنَدُ: الشَّدِيدُ من كُلِّ شيء، وعَرَدَ الْبَيْتُ: طلع وأرْتَأَ، والشجر: غُلُظٌ وكُبُرٌ. والعَرْنَدُ: قُعْنَلٌ، لأوجو:

أولها: لمجيء عَرْدٌ بمعناه، فالثُّون هنا بدُّلٌ من الدال الأولى، أو زائدة.

وثانيها: لعدم التطير، فليس من أبنائهم قُعْنٌ من غير ما اتفقت لاماه، وأمّا فيما اتفقت لاماه موجود.

وثالثها: لمجيء نظير قُعْنٍ، وهو ثُرْنجٌ، وغيره.

انظر: الكتاب (٤/٢٧٠)، والأصول (٣/٢٠٦)، وسفر السعادة (١/٣٧٢)،

والممتع (١/٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٥٥)، والباب (٢/٢٦٥)،
واللسان والناج (عرد).

(٤) ليس في ظ، ص.

أسطاع^(١)، قال سيبويه: هُوَ أَطْاعَ فَمُضَارِعٌ يُسْطِيعُ، بالضمّ، وقال

(١) هذه اللفظة، أقصد أسطاع، أصل مسألة خلافية مشهورة، ومدار التقاش فيها على ثلاثة هم سيبويه، والفراء، والمبرد.

أيًا سيبويه: فيرى أنَّ أصل أسطاع هو: أطْعَ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها ليتمكن من قلب الواو لفَّا تحقيفاً، إذ صارت اللفظة بعد التقل: أطْعَ، فنقلت الواو لفَّا، قيل: لتحرَّك الواو في الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب اللّفظ بعد التقل، أو قال: قلب الواو لفَّا اكتفاء بجزء العلة، وهو انفتاح ما قبلها. فحصل إعلال بالتقل وتلاه آخر بالقلب، ثم زادوا السين عوضاً عن ذهاب حركة عين (أَقْلَى)، وهي الوا (أطْعَ) المتقدبة لفَّا، فصار (أسطاع)، ولم تخوجه زيادة السين عن كونه رباعياً، ولذلك جاء مضارعه عند سيبويه، بضم أوله، فقالوا: يُسْطِيعُ.

ونقل الزجاج والأزهري وغيرهما أنَّ هذا مذهب الخليل أيضًا.

وتتفق المبرد سيبويه، فقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد ذهب، فاما إذا كان موجوداً في اللّفظ فلا، وحركة العين نُقلت إلى الفاء قبلها، ولم تحذف، فيكون هذا جمعاً بين العوض والمعوض.

وردة الجمهور اعتراض المبرد من وجهين:

الأول: إنَّ مراد سيبويه أنَّ السين عوض عن ذهاب حركة العين عن العين، ونقلها إلى الفاء قبلها، لا عن حذفها وزوالها.

الثاني: إنَّ علة التعريض هي الوهن والضعف الذي لحق الكلمة بسبب إخلاء العين من الحركة؛ إذ أدى ذلك إلى التجزؤ عليها وحذفها في نحو: أطْعَ ولم يُعْنِ لالتقاء الساكنين. ويرى الفراء أنَّه استطاع، حذفت التاء وقطعت همزة الوصل وفتحت وفتح أول مضارعه.

انظر: معاني الزجاج (٣١٢/٣)، وعلل القراءات للأزهري (٣٥٨/١)، والانتصار (٢٧٠)، والنكت (١٣١/١ - ١٣٢)، وسر الصناعة (١٩٩/١)، والممتع (٢٤٤/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٧)، واللباب (٢٧٨/٢)، والمسائل الشيرازيات (١٦٨/١)، والتعليق (٢١٦/٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/١٠).

الفراء: الشاد فتح الهمزة وحذف^(١) الثناء، فمضارعه يُسْطِيع، بالفتح .

وعد سين الكشكشة غلط؛ لاستلزم إيه شين الكشكشة^(٢) .

* [زيادة اللام]

وأماماً^(٣) اللام قليلة^(٤) ، كزيدل، وعبدل، حتى قال بعضهم في

(١) الأصل: وحذف .

(٢) نسبت الكشكشة إلى بكر بن وائل في فقه اللغة للتعالي (١٢٩)، وإلى ربيعة في الصاحبي (٣٦)، وإليها وإلى مضر في المزهر (٢٢١/١)، وإلى هوازن في الخصائص (١٢/٢)، وسر الصناعة (٢٢٩/١)، وإلى تميم في القاموس (كن) ونجده على هذه اللغة إلى أياتنا هذه، والكاف لا تكاد تلفظ .

نسبت الكشكشة إلى ربيعة في سر الصناعة (٢٣٠/١)، والخصائص (١١/٢)، وإلى أسد في الصاحبي (٣٦)، وإلى ربيعة أو أسد في القاموس المحيط (كشن)، وإلى تميم في فقه اللغة للتعالي (١٢٩)، وإلى ربيعة ومضر في المزهر (٢٢١/١) .

(٣) ص: فاما .

(٤) استبعد أبو عمر الجرمي أن تكون اللام من حروف الزِّيادة، وذهب غيره، ومنهم المازني وابن جنبي والثمانيني وابن يعيش إلى أن زياقتها مما يحفظ ولا يقاس عليه، وقد ورد في أحرف قليلة محفوظة، وعللوا لندرة زياقتها بأنها أبعد حروف الزِّيادة شبها بحروف المد واللين التي هي أصل الرؤائد، وغيرها الحق بها، إلا أنَّ الجمهور على القول بزيادتها، محتاجين لذلك بمما يخاطها للنون، التي لا خلاف في أنها من الرؤائد، بأمر: أولها: تقاريئهما مخرجًا، وثانيها: إدغامهما، مما يعني تماثلهما، وثالثها: إيدال اللام نوناً، والنون لاماً، ورابعها: أنَّهم يحذفون النون مع اللام في نحو: لعلي، كما يحذفون التون مع التون في نحو: إنني .

انظر: سر الصناعة (١/٣٢١ - ٣٢٤)، والخصائص (٤٨/٢ وما بعدها)، =

فَيَشْلُهُ: فَيَعَلَّهُ، مَعَ فَيَشَّهُ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقَهُ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسَرٍ لِلْكَثِيرِ، وَفِي فَحْجَلٍ - كَجَعْفَرٍ^(١) - مَعَ أَفْحَاجَ^(٢).

* [زيادة الهاء]

وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرِّدُ لَا يَعْدُهَا^(٣)، وَلَا يَلْزِمُهُ نَحْوُ إِخْشَنَةَ، فَإِنَّهَا

= وشرح الملوكي للثمانيني (٢٨٢)، ولابن عبيش (٢٠٩ - ٢١٢)، والممعن (١١٣/٢١٥)، وشرح المفصل لابن عبيش (٦/١٠).

(١) ليس في ص.

(٢) **الْقَيْشَةُ وَالْقَيْشَلَةُ:** رأس الذكر، والهبة والهبة: ذكر الثناء، والأفحى والفحى: الذي يكون في المشي صدراً قدميه متقاربين، وعقباه وساقام متبعدين.

(٣) ذكر عدد غير قليل من العلماء، تبعاً لابن جنبي أنَّ الْمُبَرِّدَ لَا يَعْدُ الْهَاءَ مِنْ حِرْوَفِ الرِّيَادَةِ . وهذا يخالف كلام الْمُبَرِّدِ في المقتضب (١٩٤/١)، (١٩٨)، (٢٠١)، (٢٠١)، وقال فيه (١٦٩/٣): «فَأَنَّهَا أَتَهَاتٌ فَالْهَاءُ زَانَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حِرْوَفِ الرِّوَايدِ».

والجمهور على عدَّ الْهَاءَ في جملة الرِّوَايدَ للقدر الكبير من المواتقة بينها وبين حِرْوَفِ الْمَدِّ، ويتجلى ذلك في مجاورة الْهَاءِ لِلآفَافِ مُخْرِجاً، ويزيدُ الْهَاءُ مِنْ الْوَاوِ في (يا هناء)، ومن الْيَاءِ في (هذه).

وقد اختلف في (أَتَهَةُ وَأَتَهَاتِ) على أربعة أقوال:
أولها: القول بالرِّيَادَةِ، وهو مذهب الجمهور.

وثانيها: القول بالأصالةِ، وهو مذهب ابن جنبي - يزيدُ أَتَهَاتِ -
يريدُ أَتَهَاتِ - أصلية، ولكنَّ العَرَبَ حذفت تلك الْهَاءَ إِذْ أَمْنَأُوا اللَّبَسَ .

وثالثها: إجازة الوجهين، مع ترجيح الأصالةِ .

ورابعها: إجازة الوجهين، مع ترجيح الرِّيَادَةِ، وعلى ذلك ابن السراج فيما حكاه عنه ابن جنبي وأبو حيَانَ .

خامسها: القول بـأَنَّ أَتَهَةَ وَأَتَهَاتِ مِنْ بَابِ دَمْثُ وَدَمْثِ .

حرفُ معنى كالثنين وباء الجرّ ولا مه، وإنما يلزمه نحو أمهاه، ونحو:
أمهتي خنِيفُ والياسُ أبي^(١)

وأم: فعل بدليل الامومة، وأجيب بجواز أصالتها، بدليل تأمهت^(٢)،
فتكون أمها: قُلَّة، كابهه، ثم حذفت الهاء، أو همَا أصلان، كدمث^(٣)
ودمث، وترّة وترثار^(٤)، ولوثي ولآل، ويلزمه نحو: أهزاق إهراءة.
أبو الحسن يقول^(٥): هِجْرَعُ للظويل من العَجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ، وَهِئَلَعُ

= انظر: العين (٤٤٤)، والكتاب (٤٠٠/٣)، والمتنصب (١٩٤/١)،
٢٠١، ١٦٩/٣)، وسر الصناعة (٦٢/١)، ٥٦٣/٢، والأصول (٣٣٦/٣)،
والتكاملة (٥٦٠)، واللباب (٢٧٥/٢)، والممتع (٢١٧/١)، وشرح المفصل لابن
يعيش (٩/١٤٣، ١٠/٥)، والارشاف (١٠٧/١).

(١) خنِيفُ هي امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى . باهى الشاعر بالأبيون لكونهما
مشهورين بالمجد ، وأوله :

إني لدى الحرب زنجيُ اللبِّيْ مُعْتَزِمُ الصَّوَّلَةِ عَالِيَّ الْأَسْبِيْ
الشَّاهِدُ مِن الرَّجَزِ، وَهُوَ لِقَصِيْ بْنِ كَلَابِ، وَانْظُرْهُ فِي الْجَمَهِرِ (٢٦٧/٣)،
وسر الصناعة (٥٦٤/٢)، والمتحسب (٣٣٤/٢)، وشرح الملوكى لابن يعيش
(٢٠١)، والممتع (٢١٧/١)، وشرح شواهد الشافية للبغدادى (٣٠٣ - ٣٠٨)،
والخزانة له (٣٠٦/٣)، واللسان (أمم) .

(٢) ص: تأمهت .

(٣) ظ، ص: كدمث .

(٤) الدمت والدمث: السهل اللتين، صفة للمكان ولغيره . والترّة: الغزيرة، وكذلك
الثرّارة والثّرثار، والثرثار: اسم ماء، واسم نهر بعينه .

(٥) اختلف في هاء هِجْرَعُ وهِئَلَعُ على ثلاثة مذاهب: أولها: الهاء فيما أصل، فهـا

للأكولِ مِنَ الْبَلْعِ، وَخُولَفَ، (وقال الخليل^(١): الْهِرْكَوَلَةُ لِلضَّحْمَةِ: هِفْعَوَلَةُ؛ لَائَهَا تَرْكُلُ فِي مَشِيهَا^(٢)، وَخُولَفَ^(٣)). *

[حُكْمُ مَا تَعَدَّدَ فِي الرَّائِدِ الْغَالِبِ زِيادَتُهُ مَعَ فَقْدِ الْاشْتِقَاقِ]

فَإِنْ تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصْوَلٍ^(٤) حُكْمٌ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا (أَوْ فِيهِمَا)^(٥)،

= على زنة فِعْلَلٍ، وعلى ذلك الجمهور.

وثانيهما: مما على زنة هِفْعَلٍ، والهاء زائدة، هذا مذهب الأخفش، وبه قال قوم منهم العكبري في اللباب، وظاهر كلام ابن يعيش في شرح المفصل أن هذا مذهب الخليل أيضاً.

وثالثها: الهاء في هِجْرَعِ أصل، وهي في هِبْلَعِ زائدة لوضوح اشتقة من البلع . وعلى ذلك ابن جنّي، والستحاوي، وابن عصفور، وعدد غير قليل من العلماء . انظر: سر الصناعة (٥٦٩/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والممتع (٢١٩/١)، واللباب (٢٧٤/٢)، وسفر السعادة (٤٩٦/١)، والمحكم (٢٧٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠)، والعين (٢٧٥/٢) .

(١) وهو مذهب الأ

وابي الحسن، قالان بزيادة الهاء، والجمهور قالون بأصالتها، والكلام في هِرْكَوَلَةِ كالكلام المتقدم في هِجْرَعِ وهِبْلَعِ، وظاهر كلام ابن جنّي، وعدد غير قليل منهم ابن يعيش، تقوية القول بالزيادة .

انظر: سر الصناعة (٥٦٩/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٤)، والممتع (٣٣٥/٤)، والممتع (٢١٩/١)، واللباب (٢٧٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٠) .

(٢) ظ: مشيهَا .

(٣) ليس في ص .

كَحَبْطَى^(١).

فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجُحٌ يُخْرُوْجَهَا، كَمِيمٌ مَرْيَمٌ، وَمَدْنَى^(٢)، وَهَمْزَةٌ

(١) **الْحَبْطَى**، **وَالْجَبْطَى**، **وَالْجَبْطَاءُ**، **وَالْجَبْطَاءَ**، **وَالْجَبْطَةَ**، **وَالْجَبْطَةُ**، **وَالْمُحَبْطَى**، **وَالْمُحَبْطَىُ**: **الْغَلِيلُ الْبَطِينُ** **الْقَسِيرُ الْلَّازِقُ بِالْأَرْضِ لِقَصْرِهِ**، **وَالْمُمْتَلَئُ غَيْظًا**، **أَوْ** **غَصْبًا**، **أَوْ** **يَظْنَةً**.

انظر: الكتاب (٤/٢٦٠)، والأصول (٣/١٩٩)، وسر الصناعة (٢/٦٥٩)،
سفر السعادة (١/٢١٨)، والمعتم (١/٥٥، ١٠١، ١٠٤)، والمساعد
(٤/٧٩)، واللسان والتاج (جبط).

(٢) لم يثبت (**قَعْيَلٌ**) في الكلام الفصيح، وإنما حکاه قوم شاداً، وقال أهل التصريف:
كل ما جاء على هذا الوزن فمصنوع، وممّا ذكروا من هذا المصنوع: (**ضَهِيدٌ**،
وَعَيْدٌ، **وَعَيْرٌ**).

وَأَمَا (مَرْيَمٌ): فقال أبو عمر: عربي من: رام بريم، بمعنى برح بترح، وقال ابن دريد: من الرئيم الذي هو الزيادة والفضل. فرنته على هذين الاشتقاقيين: **مَفْعَلٌ**،
بزيادة اليم. وحكى الشهاب في شرح الشفاء عن قوم آنه: **فَقَلَّ**. وهذا أيضًا بناء
على آنه عربي. ويمكن أن يردد هذا الوزن، أقصد **فَقَلَّا** لأن الحكم بأصله جميع
الحروف سيدادي إلى تركيب مهمل، إضافة إلى آن داعي الغلبة لا بد أن يجاب.

وقال ابن دريد، والجواليقي، والمحبتي، وغيرهم: هو أجمعي، سرياني
معرّب، ومعنى **الخادُمُ**، معرب مارية.

انظر: الجمهرة (٣/١٤٣، ٣٥٤، ٣٥٩)، والاشتقاق (٣٤٧)، وسر الصناعة
(١/١٠٨ - ١٠٩)، والخصائص (٣/٣١٦)، والمعرف (٣/٣١٧)، وسفر السعادة
(٤/٤٥٨)، وقدد **السَّبِيل** (٢/٤٦٢)، واللسان والتاج (ريم).

مَدْنَى: قرية شعيب ، سبت بمدّنَى ولد إبراهيم ، وبها البئر الذي
استنقى منه موسى لسائمة شعيب، وذكر أبو زيد، فيما نقله ياقوت، آنه رأى =

أَيْدَعُ^(١)

= هذه البتر . وقد اختلف في موضع هذه القرية على أقوال .

وقيل: مَدِينٌ: اسم القبيلة .

واختلف في زنتها على قولين:

الأَوَّلُ: هي مَقْعِلٌ، بزيادة الميم، اسم أعمجمي .

الثَّانِي: قَعْلٌ، من مَدَنُ بالمكان، إذا أقام به، بناءً على آنَّه عَرَبٌ .

وقد ذكر الوجهين صاحب المعرف، وظاهر كلامه آنَّه يرجح الأَوَّل، وبه جزم عدد من الأئمَّة كالسَّخاوي وصاحب الشَّافية وشراحها، وجزم ابن عقيل والسلسيلي وغيرهما بأنَّه قَعْلٌ بزيادة الياء .

فإن قيل: أليس الأولى أن لا نحكم بزيادة أحدهما، أقصد الميم والياء، بل نحكم بأصله الجميع، فيكون على زنة فَعَلٌ .

فالجواب: إنَّ داعي الغلبة يستحق أن يجاب، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولاً تركيب مهمل .

انظر: المعرف (٣٢٦)، ومعجم البلدان (٥/٧٧)، وقدس السبيل (٤٥٢/٢)، وسفر السعادة (٤٥٨/١)، والرَّاضي (٢/٣٩١ - ٣٩٠)، والمساعد (٤/٧٠)، وشفاء الغليل (٣/١٠٧٧).

(١) ظ، ص: (أَيْدَعُ بالمنع من الصِّرف، قال في الصِّحاح (يدع): «فإن سُمِّيت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعرِيف وزن الفعل، وصرفه في النكرة مثل أَنْكَلٌ».

والآيَدَعُ: صبغ أحمر، قيل: هو الرَّاغران، وقيل: هو شجر البقَمُ الذي يقال له دم الآخرين، ودم التَّس، ودم الشَّعبان، والشَّيَّان، وقيل: هو طائر .

انظر: المنصف (١/١٠٠)، وسر الصناعة (١/١١٤)، وسفر السعادة (١/١٠١)، والممتع (١/٧٢)، (١/٢٣٣)، (١/٢٨٦)، واللباب (٢/٢٣١)، ومعجم البلدان (١/٢٢٧)، والمعتمد في الأدوية المفردة (١٥٨)، وقدس السبيل (١/٢٩٢).

وباء تَيْحَانٍ^(١)، وتأءِ عَزُونِتٍ^(٢)،

(١) التَّيْحَانُ والتَّيْحَانُ، بفتح الباء وكسرها: المعترض في مشيه نشاطاً، وقيل: المعترض في كل شيء، والداخل فيما لا يعنيه، والمعترض لكل مكرمة وأمر شديد، وشديد الجري، والكثير الحركة، والجود، والطَّويل، والعجل.

ونظيره: سَيَّانٌ وطَيْسَانٌ وسَيْسَيَّانٌ وقَيْقَانٌ وشَيْدَانٌ وشَيْصَيَّانٌ ونَيْدَانٌ وقَيْرَانٌ . وقد سمع في بعضها ضم العين أو كسرها .

انظر: الكتاب (٤/٢٦٢)، والجمهرة (٣/٤١٣)، وغريب أبيته أبي حاتم (٧٨)، والمخصوص (٣/٧١)، وسفر السعادة (١١/١٨٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/١٣٥).

(٢) العزوٰت، بالعين، وبالغين المعجمة لغة فيه حكاها الجرمي: اسم بلد، وصفة للقصير، وللذاهية .

والجمهور على أنَّ عزوٰتًا فُعلٰتُ، وظاهر كلام الرَّمخشري في المفصل أنَّ فُعلٰتُ، بأصله الواو والباء، وذكر ياقوت في معجمه أنَّ هذا مذهب الرَّمخشري .
وعَلَى الجمهور لمذهبهم بأن قالوا: الدليل على أنَّ فُعلٰتُ إنك لا تخلو من أن تجعل الواو والباء أصليتين أو العكس، أو تجعل الواو أصلية والباء زائدة، أو العكس، ولا خلاف في زيادة الباء .

أمَّا جعلهما أصليتين فيؤدي إلى كون الواو أصلًا في بنات الأربعة من غير المضيقفات، وذلك فاسد .

وأمَّا جعلهما زائدتين، ولا خلاف في زيادة الباء، فيؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين، وهذا فاسد أيضًا .

وجعل الواو زائدة والباء أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو فَعُولٰ، وإلى تركيب مهمل، وهو (عزت) .

فلم يبق إلَّا أن تكون الواو أصلية، والباء زائدة، فيكون من باب (عزو)، =

وطاء قَطْوَطِي^(١)

= وهو تركيب مستعمل، فيكون على زنة فُعلَيْتِ، وهو وزن موجود، ومنه عَفِرِتِ، وَكَبِرِتِ.

انظر: الكتاب (٤/٣١٦)، والمنصف (٣/٢٨)، والخصائص (١/٢٧١)، والمخصوص (٩/٢٠٩)، والمفصل (٨/٣٥٨)، وشرحه لابن يعيش (٩/١٥٠)، ولصدر الأفضل الخوارزمي (٤/٣١٣)، وللمصنف (٢/٣٨٠)، ومعجم البلدان (٤/١١٩)، وسفر السعادة (١/٣٧٢)، والممتع (١/٥٨)، و (٢٧٧).

(١) **القطططي**: الطويل الرجلين، والقصيرهما، والذي يقارب المشي، والذي لا يقارب، وقد اختلف في قَطْوَطِي على أقوال: أَوْلَاهَا: أجاز فيه سبيوه أن يكون قَعْدَلَا، أو قَعْلَلَا، وظاهر كلامه أنه يرجحُ الأوَّل، وهو صريح كلام الرَّمَانِي.

وصححه السيرافي، والرَّضي، والستخاوي، وغيرهم، وعلى ذلك الجمهور الأكبر، واحتجوا بالاشتقاق، لمجيء قطا في مشيه يقطع، واقططوي، ورجل قطوان، وكل ذلك المقاربة في المشي، والبطء فيه.

وأجاز أبو علي الوجهي المتنقلين عن سبيوه، إِلَّا أَنَّ قَعْلَلَا أوَّلَى من قَعْدَلَا.

ونسب إلى الْمُبَرِّدَ أَنَّهُ يراه قَعْلَلَا، ونظيره حَبَّرِيزْ، وَبَرِيزْ، وَحَوْزَوْرْ، وصَنْخَمْ، وَدَمَكْمَكْ، وعلى ذلك ابن عصفور، وَرَدَّ في ممتعه قول من يقول إِنَّ قَعْدَلَلَ.

وذكر المكري في لبابه أقوالاً أخرى، وهي: قَعْلَلَ، والألف للثانية، من قطوط، الواو لامه الأولى، والطاء المكرزة لام ثانية، ونظيره حَبَّرِكَى.

قَعْولَلَ: مثل قَدْوَكَسْ، وصَنْبَرْ، وَعَشْوَرَنْ، وَعَزْوَمَطْ، وَحَبْكَرْ، وَسَرْوَمَطْ . =

ولام اذْلَوْيَ (١)، دُونَ أَفْهِمَا (٢)، لِعَدَمْ فَعَوْلَى وَإِفْعَوْلَى، (وُوْجُودْ فَعَوْلَى، إِفْعَوْلَى) (٣)، وواو حَوْلَأَيَا دُونَ يَايَهَا (٤)، وأَوَّلِ يَهِيرَ (٥)

= فَعَوْلَى: والألف للثانية، والأصل قطط، وهذا مذهب ابن القطاع، صرخ به في أبيته .

انظر: الكتاب (٤/٢٧٥، ٣١١)، والأصول (٣٠٩/٣)، والتكميلة (٥٤٩)،
واللباب (٢٤٧/٢)، وسفر السعادة (١/٤٣٠)، والممتنع (١/٢٨٢)، والرَّضْيَة
(١/٢٥٣)، وأبینة ابن القطاع (١٢٥).

(١) ادلولي، بالذال المهملة: أسرع، وبالذال المعجمة: أسرع مخافة أن يفوته شيء،
وذل وانقاد، وانطلق في استخفاء، وانكسر قلبه، وهو من باب اعشوشب واغرورق
واحدودب، ثلثاني مزيد بثلاثة. انظر: الكتاب (٤/٧٦، ٣١١)، والممتنع
(١/٢٨٣)، واللسان والاتاج (ذلا).

(٢) ص: ألفها .

(٣) ليس في ص .

(٤) سبق شرح حولايا . انظر: ص (١٦١) من هذا الكتاب .

(٥) اليهير واليهير: اللجاجة والتتمادي . والمخفف الزاء يحتمل ثلاث زنات .
الأولى: فَغَلَلْ، بأصالة جميع حروفه، وهذا وزن مستبعد لأمررين:

أولهما: الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربع على هذه الصفة، ولا تكون أصلاً
مع ثلاثة في غير المضاعف .

وثانيهما: أداء الحكم بأصالة الجميع إلى تركيب مهمل .

والثانية: فَغَيْلَ، بأصالة الياء الأولى، وزيادة الثانية، وهو مستبعد لأمررين كذلك:
أولهما: أداؤه إلى تركيب مهمل، وهو (يهير) .

وثانيهما: نُدرة (فَغَيْلَ)، وقال بعضهم بعدهم .

= والثالثة: يُفعِّلُ، بزيادة الياء الأولى، والقول بهذه الرنة هو الاحتمال الباقى المتعين، وذلك لأمور:

أولها: وجود (يُفعِّلُ)، وإن كان في الأفعال، كيفتح ويعلم.

وثانيها: أداء الحكم بزيادة الياء الأولى إلى تركيب مستعمل، وهو (هير).

وثالثها: زيادة الياء أولاً كزيادة الهمزة أولاً؛ لأنهما اختنان، والهمزة يكثُر زياتها أولاً، بل يحتمم بذلك إن كانت مع ثلاثة، إلا إن قام دليل الأصلة . ولا يمكن الحكم بزيادة الياءين معاً لأداء ذلك إلى بقاء الاسم على أصلين، وذلك ممتنع . وأما يَبْرِيرُ، المضطف الراء، فيحتمل أربعة من الزنات، وهي: يُفعِّلُ، وينْفعِلُ، وفَتَّيلٌ، وفَتَّالٌ .

ما عدا الأول مستبعد للأسباب المذكورة في المخفَّف الراء، فتعين الأول لذات الأسباب التي قيلت في مخفَّف الراء، يضاف إلى ذلك أمرٌ، وهي: إِنْ حمل الممثل على المخفَّف ممكن؛ لأنَّ أحدهما فرع الآخر . وأنَّ القول بزيادة الياء والتضعيف يؤدي إلى تركيب مستعمل، وأنَّ هذا الوزن موجود، وإن كان موجوداً في الأفعال كيحرُّ ويعُرُّ ويدعُجُّ .

فإن قيل: ولِمَ لا يكون يَنْفَعِلُ؟

فالجواب: إِنَّ القول بأنه (يَنْفَعِلُ)، وإن كان يؤدي إلى تركيب مستعمل وهو اشتقاء من الْهَرَّ، إِلا أنَّ هذا الوزن معدوم، بخلاف يُفعِّلُ فهو موجود، وإن كان في الأفعال لنقطاً كيحرُّ، والتضعيف في الأسماء حكمًا موجودًّا كجهَرٌ في الوقف . انظر: الكتاب (٣١٣/٤)، والمتصف (١٤٠/١)، والرَّضني (٣٩٣/٢)، وسفر الشِّعادة (٥٢٩/١)، والأصول (٢٣٥/٣)، والنكت (١١٥٦/٢)، وشرح المفصل لابن بعيش (١٤٨/٩)، ولصدر الأفضل الخوارزمي (٣٩٠/٤)، والممعن (١١١/١)، والخصائص (٢١٥/٣)، (٢٨٤)، (١٢٨)، (١٧٩)، والأشموني (٤/٢٥٨).

والتضعيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ، وَهِمْزَةُ أَرْوَانِ^(١) دُونَ وَاوِهَا^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانُ^(٣).

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٤٨)، (٣١٠)، والأصول (٣/٢٤٢)، والحليلات (٣٦٤)، وسفر السعادة (١/٤٣)، والمعتم (١/١٣٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٥٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٦٤)، قال: «فَإِنَّ أَرْوَانَنَ قَدْ حَمَلَ سَبِيبَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ بِأَنَّ جَعْلَ الْهِمْزَةِ زَانِدَةً وَالْأَلْفَ وَالْتَّوْنَ فِي آخِرِهِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَا طَرِيقُ الْكُثْرَةِ، وَوزْنُهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أَقْتَلَانُ، ثُمَّ نَظَرَ نَظَرًا ثَانِيًّا وَجَدَ الْعَرَبَ تَقُولُ: يَوْمُ أَرْوَانَ، أَيْ شَدِيدٌ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ اصْرِفْ عَنَّا رَوْنَ هَذَا الْأَمْرِ، أَيْ شَدِيدٌ، فَعَلَى هَذَا وَزْنِ الْكَلْمَةِ أَقْتَلَانُ، إِنَّ اشْتِقَاقَ الْكَلْمَةِ مِنْ رَنَا يَرْنُو إِذَا أَدَمَ الْأَنْظَرَ فَيَكُونُ قَدْ قُدِّمَتِ الْأَلْمَ على الْعَيْنِ فَوْزَنَ الْكَلْمَةِ عَلَى هَذَا أَقْتَلَانُ، وَإِذَا اشْتِقَاقَ الْكَلْمَةِ مِنْ الرَّئَةِ، وَهُوَ الصُّورَتُ، فَوْزَنَ الْكَلْمَةِ أَقْوَاعَالُ، الْهِمْزَةُ فِي أُولَئِكَ زَانِدَةً، وَالْوَاوُ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ زَانِدَةً؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلْمَةِ رَنَنُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُوْجَهٍ فِي الْاشْتِقَاقِ».

ويرى ابن الأعرابي، فيما حكاه عنه ابن جتبي، أنه أقواعال، واستضعفه أبو الفتاح . انظر: الخصائص (٣/٢١٥)، (٣/٢٨٤).

(٢) ظ، ص: واوه .

(٣) روي هذا الحرف بالجيم في الكتاب (٤/٢٤٨)، وأدب الكاتب (٤١٧)، (٥٩٦)، وليس (٢٦٤)، وسفر السعادة (١/٩٢)، وبالخاء في تفسير غريب أبنتي سببويه لأبي حاتم (٢٠)، والاستدراك (٦٥)، وشرح أمثلة سببويه للجواليقي (٤٢)، والمعتم (١٣٣)، وبهما معاً في أبنتي ابن القطاع (٧٧)، والقاموس واللسان والتاج (نبع، نبع)، وذكر الغيات في شرحه على الشافية (٢/١٦١) أنه قبل أبنتي إن أبجاناً فارسيًّا من التّبّع، وهو الجُندري .

وفي النهاية لابن الأثير (١/٧٣) أنَّ قولهم كسَاءُ أبجاناً يفتح الهمزة وكسرها منسوب إلى موضع يقال له أبجاناً، وأنَّ الأبجاناً كسَاءٌ يَتَّخِذُ من الصُّورَفِ ولا خَمْلٌ لَهُ وَلَا عَلَمٌ، وهو من أدون التّياب الغليظة .

فَإِنْ خَرَجْتَا رُجَحَ بِأَكْثَرِهِمَا، كَالْتَّصْعِيفِ فِي تَنْفَاعٍ^(١)، وَالْوَاوِ فِي كَوَافِلٍ^(٢)، وَنُونِ حِنْطَلَوِ

(١) الأصل: بِهَفَانْ .

وَهُذَا الْحِرْفُ مِنَ اضطربَتْ فِي نُسْخِ الْكِتَابِ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي
الْأَصْوَلِ (٢١٢/٣)، وَالسَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ (١٧٥/١)، وَيَسْدِقُ ذَلِكَ اختِلافُ
فِي التَّصْوِرِ، الْمُنْتَوَلُ عَنِ الْكِتَابِ، كَمَا اضطربَتْ كَثِيرًا مِنَ الْأَصْوَلِ فِي رَوَايَتِهِ.

فهو في طبعة بولاق للكتاب (٣٤٤/٢) يُثفان على زنة قيعلان، وهو اختيار اليزيدي، وفي طبعة عبد السلام هارون (٤/٢٦٤، ٢٧٨، ٢٧٩) يُثفان على زنة قيعلان، وهو اختيار ابن عصفور، وفي نسخة الربيعي يُثفان بالكاف، قال: وهو على زنة قيعلان . ورواية أبي عمر الجرجمي يُثفان، وهو عنده على زنة قيعلان، وفترة يأن الشطط.

ورواء الجوهرى في الصحاح (أقف) تيقان، وهو عنده على زنة تقيمان، وهذا مذهب ابن السراج في الأصول (٢١٢/٣)، وأبي علي في العضديات (٢٠٨)، والجواليقي في شرح أمثلة سيبويه (٥٨)، والخوارزمي في شرح المفصل (١٨٤/٣)، والراغبى (٢٣٨٩) وغيرهم.

وانظر: المستدرك (٩٠)، وتفسير غريب أئمّة سبويه لأبي حاتم (٨٤)،
والمعتمد (١٣٧/١)، واليزدي ٦٨٥.

(٢) الكوألل: القصير، وقد اختلف الرواية في هذا الحرف .

فالمشهور أنه بلامين أولاهما مفتوحة، ورواه السخاوي بلامين أولاهما مكسورة، وقال: هو على زنة فَوْعَلْلَى. ورواه أبو حاتم بلا مفتونة تليها كافٌ، وذكر الشيرافي أن ابن دريد ذكره في بعض أعماليه بالكاف، قال التسirيافي: ولا نعرف هذا إلا من جهة .

انظر: الكتاب (٤/٢٧٤)، وتفسير غريبه لأبي حاتم (١٠٣)، والسيّرافي التنووي (٦٥٣)، والنكت (٢/١١٥٩)، والغريب المصنف (١/٦٠)، والمنتخب =

وواوها^(١).

فإن لم تخرج فيما رجح بالإظهار الشاذ، وقيل: ب شبها الاشتقاد، ومن ثم اختلف في ياجع وماجع^(٢).
ونحو: محبب - علما^(٣) - يقوى الضعيف، وأجيب بوضوح اشتقاده.

= (١٦٣/١)، والجمهرة (٢٨٨/٣)، والمخصص (٧٢/٢، ٧٥)، والممتع (٩٨/١)، وسفر السعادة (٤٥٣/١).

(١) سبق شرح حنطلو . انظر: ص (٢٧٢) من هذا الكتاب.

(٢) الأصل: ياجع وماجع . بالصرف .

ويأجع: اسم قبيلة، أو اسم مكان، وقد حكى فيه ابن جني، عن بعضهم، كسر الجيم، وذكر ابن عقيل أنَّ الفراء حكى كسرها كذلك، وحكاه ابن يعيش عن بعض المحدثين، وهذا، كما أشار الأئمة، يقوى العمل بشبها الاشتقاد، ويقوى أن يحكم بزيادة الباء من ياجع والممتع من ماجع.

وماجع: اسم مكان، ولم أجده فيما اطلعت عليه من حدد جهة ماجع، وما زادوا على قولهم إنها اسم مكان، وقال اليزدي: ياجع وماجع من قرى مكة .

انظر: معجم البلدان (٤/٢٢٥)، ونكت الشتمري (٢/١١٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٤٩)، والرَّضي على الشافية (٢/٣٩٤، ٣٩٧)، والمساعد (٤/٧٠)، وبغية الطالب (١٣٩ - ١٤٤)، والارتفاع (١/٩٦)، والتكميلة (٥٥٤)، والممتع (١/٢٥٢)، واليزدي ٦٩١ .

(٣) ليس في ظ، ص. ومحبب مفعل، وقالوا: إنما لم يدغم، لأنَّ علم، والأعلام تغير كثيراً عما عليها غيرها مما ليس علماً، والفت فيه شاذ، وكان القياس: محبب .

= فإن قيل: ولم جاز في الأعلام التغير عن الأصول؟

= قيل: لأنَّها كثيرة الاستعمال، معروفة الموضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره.

فإن قيل: فهلا جعلتم الميم في محبب أصلية؛ بدليل فك الإدغام، كما فعلتم في مهدد؟

فالجواب: إنَّما كان جعل الميم أصلية يؤدِّي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدِّي أخفَّاً إلى ذلك، كان الأولى الحكم بالزيادة هنا؛ لأنَّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب)، وهو موجود، وإذا كانت أصلية كانت الكلمة من تركيب (م ح ب)، وهو غير موجود، فكان الحمل على الموجود أولى.

وان قيل: فهلا جعلنا الميم في مهدد زائدة كما جعلناها في محبب كذلك، ويكون الفك في مهدد شادداً، كما في محبب، ويكون من باب: لَجَحَتْ عينُه، وأَلَّ السَّقَاءُ، وضَبَّ الْبَلْدُ، كما أنَّ جعل الميم أصلية أولاً قبل ثلاثة أصول قليل؟

فالجواب: إذا كانت الأصلية والزيادة تفضيان إلى قليل، كان الحكم بالأصلية أولى.

وان قيل: قد اعتدت بالإظهار الشَّادَّ في محبب، واحتججت لذلك بعلمتيه، وأنَّ الأعلام تغير كثيراً، وبينت على ذلك حكمَ بزيادة الميم، ومهدد علم مثله، فلم لا تحكم بزيادة ميمه أيضاً؟

فالجواب: إنَّما قيل في محبب إنَّه مفعل؛ لأنَّه من الحُبُّ لا غير، وليس في مهدد ما يدلُّ على أنَّه من الْهَدْ دون المهد، فيقضى بأنه مفعل، ولا يترك الظاهر إلى غيره إلَّا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهارهم الدالين يدلُّ على أنَّه فَعَلَّ، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المهداد، ومَهَدَّ الشَّيءُ، كان المرأة سَمِيت بذلك لأنَّها مُهَدَّةً الموَدَّةُ، وطينةُ الأخلاقِ، فيكون قريباً من تسميتهم إليها سَعْدَةً من المساعدة، ووصال من المواصلة، فهذا أشبه، مع إظهار الذال، من أن يكون من =

فإنْ تَبَثَّتْ فِيهِمَا فِي الْإِظْهَارِ اتَّقَافًا، كَدَالِ مَهْدَدًا^(١).

فإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِظْهَارٌ فِي شُبُهَةِ الاشْتِقَاقِ كَمِيمٌ مَوْظَبٌ، وَمَغْلُى^(٢).

وَفِي تَقْدِيمِ أَعْلَمِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ، وَلِذَلِكَ قِيلُ: رُمَانٌ: فُعالٌ؛ لِغَلَّتِهَا فِي نَحْوِهِ^(٣).

= الهدّ، ولا يعلم في الكلام تصريف (مح ب) فيكون محبّت فُعللاً منه.

انظر: المنصف لابن جنّي (١٤١/١ - ١٤٣)، وسر الصناعة له (٤٢٦/١ -

٤٢٨)، والممتع لابن عصفور (٢٥٢/١ - ٢٥٣)، وإيجاز التعريف لابن مالك (٤٤).

(١) مهدّ: علم لامرأة. وانظر: المنصف (١٤١/١)، وأدب الكاتب (٦٠٩)، وسر الصناعة (٤٢٦/١)، والممتع (٢٥٢/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٥٧)، والارشاد (٩٦/١)، والمساعد (٤/٤)، واللباب (٧٠/٢، ٢٥٦/٢، ٢٨٣)، وكلام ابن جنّي في المنصف الغاية في البسط والشرح.

(٢) معلى: اسم رجل، ذكره الرَّاضِي ٣٩٧/٢.

وموظب: وبكسر الظاء أيضًا: مَوْظَبٌ مَبْرُكٌ إِيلَى بَنِي سَعْدٍ مَّا يَلِي أَطْرَافَ مَكَّةَ.

قاله أبو العلاء فيما نقله عنه صاحب اللسان.

(٣) اختلاف في رُمَانٍ على مذاهب ثلاثة.

أولها: هو فُعلانٌ. وهذا ما عليه الخليل وسيبوه ومعظم الأئمة، واختاره ابن عصفور.

وثانيها: فُعال: على ذلك الأخشن، وواافقه ابن مالك، وابنه البدر، والمرادي، والأنصاري، وأبو حيّان، والأشموني، وهو رأي ابن الحاجب.

وثالثها: جواز الأمرين، وهو رأي آخر لابن الحاجب.

وانظر: الكتاب (٢١٨/٣)، والمسائل المنشورة (٢٠٤)، والعقديات والأصول (٨٦/٢)، والمنصف (١٣٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش =

فإنْ تَبَثَّتْ فِيهِمَا^(١) رُجْحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ، وَقِيلُ: بِأَقْيَسِهِمَا، وَمِنْ ثُمَّ
اخْتَلَفَ فِي مَوْرَقِي دُونَ حَوْمَانَ^(٢).
فإنْ نَدَرَا احْتَلَمُهُمَا، كَأْرْجُوْانَ^(٣).

= = =
= ٦٧/١)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٤٥/٤)، والممتع (٢٦١/١)، والمرادي
على الألفية (١٤١/٤)، والأشموني (٢٦٥/٤)، والارشاف (١٠٣/١)،
والرَّاضِي (٣٨٨/٢)، والصحاح (رمن).

(١) ليس في ص.

(٢) مورق: اسم رجل، وعليه أحد ملوك الرؤوم، ووالد طريف المدني المحدث . ذكر ذلك الفيروزآبادي (ورق).

والحومان: أماكن غلاظ مقاددة، واحدته حَوْمَانَة . ذكره الأصمعي ، وعن أبي خَيْرَة: الحَوْمَان شقائق بين الجبال، وهي أطيب الحزونة، جَلَدُ لِيس فيها إِكَامٌ ولا أبارق . وعن أبي حنيفة: الحَوْمَانُ من السهل ما أَبْتَتِ الْعَرْفَ، وعن الليث: نبات بالبادية، وعن أبي عمرو: الحَوْمَان ما كان فوق الرَّمْل ودونه حين تصعده أو تهبطه، وقال ياقوت: الحَوْمَان موضع في بلاد بني عامر بن صعصعة .

وفي سفر السعادة (٢٤٤/١): الحَوْمَان: نبتٌ، وكذلك الحَوْمَان، بضم الحاء .

وفي الكتاب (٢٦٢/٤)، والنكت (١١٥٣/٢): الحَوْمَان: قُفلان، وفي الممتع (١٣٦/١): الحَوْمَان: قُفلان .

وفي معجم البلدان (٣٢٥/٢): وَحَوْمَانَةُ الدُّرَاد: ماءة قرية من القيصومة في طريق البصرة إلى مكة قرية من الوقفاء .

وانظر: الصَّحَاجُ واللَّسَانُ والثَّاجُ (حوم، حمن).

(٣) الأَرْجُوْان: صبغ أحمر، أو شجر له نَوْرٌ أحمرٌ يُصبغ به، وكلُّ لونٍ يشبهه فهو أَرْجُوْانٌ، وقيل: هو نشا العصفر .

فإنْ قُدِّتْ شُبَهَةُ الاشتقاءِ فِيهِ مَا فِي الْأَغْلِبِ، كَهْمَزَةُ أَفْعَى، وَأَوْتَكَانُ^(١)،

= وقد اختلف في زنته على أقوال أربعة:

الأول: أَفْعَلَانُ، من رجا يرجو؛ لأنَّه يُرجى، أي يطلب، لحسن، أو يُرجى
بقاوئه لشدةِه، فالهمزة والنون زائدتان. وعلى ذلك سيبويه ومعظم التصريفين.

الثاني: قُمْلُوانُ: من الأرج، وهو نفحة الربيع الطيبة، وعلى ذلك الأخفش.

الثالث: أَفْعَواْنُ: من رَجَنَ بالمكان؛ إذا أقام به، ذكر ابن القطاع أنَّ قوماً يقولون
به. قلت: وأراه اشتقاقاً بعيداً، بخلاف سابقيه؛ لأنَّ العصفر نبات غير مُعمر حتى
يشتق اسمه من هذه الصفة، وهو بعيد أَفْضاً من حيث الزنة؛ لأنَّ قوماً قالوا بعدم
أَفْعَوالِي، وإن كان الصحيح القول بندرته، لا بعده.

الرابع: احتماله للأوزان الثلاثة من غير ترجيح، وعلى ذلك عدد من الأنئَة، كالثمانيني والعكري .

انظر: الكتاب (٤/٢٤٧)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٦٤)، واللباب (٢/٢٤٥)، وسفر السعادة (١/٥٤)، وأبنية ابن القطاع (٧٨)، وديوان الأدب (٤/٣٢)، والممتع (١/٥٤)، وبغية الطالب (١٤٦)، وقصد السبيل (١٦٥/١)، والمعرب (١٩)، والألفاظ الفارسية المعاصرة لأدي شير (٨)، وتفسير الألفاظ الدخلية لطوبيا العنسي (٢)، واللسان (رجو).

(١) **الأوتُكُ، والأوتَكَى، والأوتَكَانُ:** ضربٌ من التَّمَر، وهو التَّمَر الشَّهْرِيزُ، وهو
القطناء، أو السَّوادي، وفي الجمهرة: القطباء: ضربٌ من التَّمَر أحمر صغار
شيء بالشهريز وليس به. والأكثر على القول بزيادة الهمزة والألف والنون، فيكون
من (وتَك)، وجعله كراع من (أنتَ)، وقال: هو على وزن (قُوْعلان)، وأجاز قوم
الرَّنَتين مع ترجيح الأولى .

انظر: الجمهرة (١/٥٤، ٢/٣٣)، وديوان الأدب (٣/٢٢٣)، واللسان والتاج
(وتَك)، واللباب (٢/٢٣١)، والممتع (١/٢٩١).

وميم إمْعَة^(١) .

فَإِنْ نَدْرَا احْتَمَلُهُمَا، كَأَسْطُوَانَةَ، إِنْ تَبَثَ أَفْعُوَالَةَ، وَإِلَّا فَقْعُلُوَانَةَ^(٢)
لَا أَفْعُلَانَةَ، لِمَجِنِيَّ أَسَاطِينَ^(٣) .

(١) انظر: الكتاب (٤/٣٠٨)، ٢٧٦/٤، والحلويات (٣٦٤)، وأدب الكاتب (٦١٠)،
وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٦٣)، والأصول (٢٢٢/٣)، والمنصف (١١٦/١)،
وشرح الملوكي للثمانيني (٢٤٢)، واللباب (٢٢٣/٢)، وسفر السعادة (٩٠/١)،
والمساعد (٧٠/٤)، والأشموني (٢٦٢/٤). قال العكيري: وأمّا إمْعَةُ فالهمزة
فيه أصلٌ لوجهين:

أحدهما: أَنَّه صَفَّةٌ، وليُسْ في الصُّفَّاتِ إِفْعَلَةٌ، وَلَا إِنْفَعَلْ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ .

والثاني: أَنَّا لَوْ قَضَيْنَا بِزِيادَتِهِ لَكَانَتِ الْمِيمُ فَاعِهَا وَعِيَهَا، وَهُوَ شَاذٌ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ
إِلَّا دَدْدُ وَكُوكَبٌ، وَيُجَبُ أَنْ يَحْمُلَ عَلَى الْأَكْثَرِ، لَا عَلَى الشَّاذِ . وَأَمَّا إِمْرَةُ وَإِمْرَةُ
فَأَصْلُ أَنْيَنَا لِمَا ذَكَرْنَا .

فَإِنْ قَبِيلٌ: فَإِمْعَةٌ مِنْ (مع) لَأَنَّهُ الَّذِي يَكُونُ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ .

قَبِيلٌ لِهِ: إِمْعَةٌ لَيْسَ مُشَتَّتاً مِنْ (مع) لَأَنَّ (مع) اسْمُ جَامِدٍ لَا يَشْتَقُ مِنْهُ . وَإِنَّمَا
اللُّفْظَ رَبِيبٌ مِنَ اللُّفْظِ، وَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى . وَهَذَا لَا يُوجِبُ الاشتِقاقَ، أَلَا
تَرَى أَنَّ سَيَطَا وَسَيَطَرَا وَدَمَنَا وَدَمَنَرَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَا يَحْكُمُ بِزِيادَةِ الرَّاءِ، وَيَدْلِي
عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (إِمْرَأَ) هَمْزَتْ أَصْلَ أَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ؛ لَأَنَّهُ الْمُؤْتَمِرُ لِكُلِّ أَحَدٍ .

(٢) الأَسْطُوانَةُ: السَّارِيَةُ، فَارِسِيُّ مَعْرِبٍ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: لَا أَحْسَبُهُ مَعْرِبًا . وَقَدْ
اَخْتَلَفَ فِي زِنْتِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَخْفَشُ: فَقْعُلَانَةُ، مِنْ (أَسْطَ) الْمَهْمَلُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ النَّاظِمِ وَالرَّاضِيُّ .

الْقَرَاءُ: أَفْعُوَالَةُ، مِنْ (سَطْنَ)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْجُوهَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ .

قَبِيلٌ: وَبِرِدَ مَذَهَبُ الْقَرَاءِ عَدْمُ أَفْعُوَالَةٍ فِي الْكَلَامِ .



ابن القطاع: أُثْلَانة من (سطو). وذكر الجوهرى أنَّ هناك من يقول بهذه الزُّنة .
قيل: ويرد مذهبى بجمعه على أساسين .

انظر: الأصول (٣٥٠/٣)، وأبنية ابن القطاع (٧٨)، وسفر السعادة (٥٨/١)،
وبغية الطالب (١٤٧)، والرَّاضي (٣٩٦/٢)، وشرح الكافية الشَّافِية (٤/٢٠٤٧)،
وقصد السَّيْل (١٨٢/١)، والصحاح واللسان (سطن) .

[^(٤) [الإِمَالَة]

* [تعريفها]

الإِمَالَةُ: أَنْ يُتَحَى بالفتحة نحو الكسرة .

* [أسبابها]

وسببُها قَصْدُ الْمُنَاسِبَةِ لِكَسْرَةِ، أَوْ يَاءِ، أَوْ لِكَوْنِ الْأَلْفِ مُنْقَلَبَةً عَنْ مَكْسُورٍ، أَوْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً يَاءً مَفْتُوحَةً، أَوْ لِلْفَوَاصِلِ^(١)، أَوْ لِإِمَالَةِ قَبْلَهَا عَلَى وَجْهٍ .

(١) الإِمَالَة لغة تميم، والجazineون لا يميلون، وأبو عمرو وحمزة والكساني هم أصحاب الإِمَالَة من القراء .

انظر: الموضع (٩٣/١)، واللباب (٤٥٢/٢)، والتخيير (٢٠١/٤)، والتبصرة (٧١٥/٢).

ذكروا أَنَّ العلل الموجبة للإِمَالَة عَلَيْنَا، هما الياءُ والكسرةُ، وتتفَرَّعُ مِنْهُما سُتُّ عَلَلٍ، وقيل: ثمانية، وقيل: عشرة، وقيل: اثنتا عشرةَ عَلَةً .

انظر في أسباب الإِمَالَة في: الكتاب (١١٧/٤)، والموضع (٢١٠/١)، والكشف (١٧٠/١)، والإِقْنَاع (٢٦٨/١)، والنشر (٣٢/٢)، وشرح الهدایة (٩٢/١)، واللباب (٤٥٢/٢)، والهمع (١٨٤/٦) .

(٢) ص: وللفوافل .

فالكسنةُ قبل الألفِ في نحوٍ^(١): عِمَادٌ، وشِمَلَالٌ^(٢). وَنَحْوُ: دِرْهَمَانٍ سَوَاغَةٌ خَفَاءُ الْهَاءِ مَعَ شُدُودَهُ .

وبعدها في نحو عالمٍ . وَنَحْوُ: مِنْ كلامٍ^(٣) قَلِيلٌ؛ لِعُرُوضِها، بخلافِ: مِنْ دَارٍ؛ لِرَاءِ، وليس مقدّرها الأصلِي كملفوظها، على الأَفْصَحِ، كجَادَ، وجَوَادَ، بخلافِ سُكُونِ الوقفِ .

ولا تؤثر الكسرةُ في المُنْقَلبةِ عن واوٍ . وَنَحْوُ: مِنْ بَايِهِ، وَمَالِهِ، والكِبَاءِ^(٤)، شَادٌ، كما شَدَ العَشَاءُ، والمُكَبَّا^(٥)، وبَابٌ، وَمَالٌ، والْحَجَاجُ، والنَّاسُ؛ لغَيرِ سببٍ . وأَمَّا إِمَالَةُ الرَّبَا، (وَمِنْ دَارِ)^(٦)، فَلَا جُلُولُ الرَّاءِ .
والباء إنما تؤثر قبلها في نحوٍ: سَيَالٌ، وشَيَّانٌ^(٧) .

(١) ظ: نحو .

(٢) الشمال: الشَّمَالُ، والنَّاقَةُ الخفيفة السريعة السير .

(٣) ص: من الكلام .

(٤) الأصل: والكباء ... بالمد . قلت: الكباء، بالكسر والقصر: الكُنَاسَةُ، وهي التراب المكتوس من البيت ، والكباء ، بالمد ، وليس مراداً هنا: العود الذي يبخرُ به .

وانظر: المقصور والممدد للقراء (٨٢، ٢٠، ٨٩) وللوشاء (٣٢، ٤٤، ٤٨) .

(٥) العشا: مصدر عَشَى يَعْشِى: لمن يصر قليلاً في النهار، ولا يصر في الليل .
والْمَكَأَ، بفتح الميم والقصر: جُحْرُ الضَّبِّ والأَرْنَبُ وَالثَّلْبُ وَغَيْرُهَا . وَالْمَكَأَ، بضم الميم والقصر: الصَّغِيرُ وَيُمَدُّ أَيْضًا، وليس مقصوداً هنا .

(٦) ليس في الأصل، ص، وهو عن ظ وعدد آخر من نسخ المتن، والشروع .

(٧) السَّيَال: كَسَحَابَ: موضع بالحجاج ، وكسحابة: موضع بالقرب من المدينة على =

والمنقولة عن مكسور، نحو: خافَ.

وعن ياء، نحو: نَابَ، والرَّحَى^(١)، وسَالَ، ورَمَى.

والصائره ياء مفتوحة، نحو: دَعَا، وحُبْنَى، والغُلَى^(٢)، بخلافِ جَالَ، وحَالَ.

والقواصلُ، نحو^(٣): «والضَّحْي».

والإمالة قبلها^(٤)، نحو: رأيتُ عِمَادًا.

وقدْ ثُمَّالْفُ الشَّتَّوينِ، نحو: رأيتُ زيدًا.

* [موانع الإمالة]

والاستغلاء، في غير باب خافَ، وطَابَ، وصَغَى^(٥)، مانع قبلها تليها

= مرحلة منها، ونباتٌ له شوكٌ أليس طويل، إذا نزع جرى منه اللَّبن، أو هو ما طال من السُّمُّ، والجمع: سَيَالٌ . انظر: القاموس (سيل).

وشبيان: علمٌ، وهو أبو قبيلة تنسب إليه إلى يومنا، وهو شبيان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن غني بن بكر بن وائل . انظر: المعرف ٩٨ ، واللسان (شيب).

(١) الأصل: والرَّحَا.

(٢) ظ: والمُلَا.

(٣) قرأ حمزة والكساني وخلف بإمالة الألف . انظر: التشر (٣٧، ٣٥/٢)، والارتشف

(٤) والدُّر المصنون (٣٦/١١)، والكشف (٣٨١/٢).

(٤) في بعض الشرح: «والإمالة قبلها». والألف ثُمَّال إمالة قبلها أبو بعدها.

(٥) هذا الفعل واوي اللام من باب نصر ينصر، ومن باب علم يعلم، ويأتي اللام من باب فتح يفتح كسمى يسمى، وهذا هو المقصود هنا .

في كَلِمَتِهَا^(١)، وبِحُرْفِينَ^(٢) عَلَى رَأْيِ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا، (في كَلِمَتِهَا)^(٣)، وَبِحَرْفِ، وبِحُرْفِينَ عَلَى الْأَكْثَرِ^(٤).

(١) ص: مانع قبلها يليها وبحرف في كلمتها .

(٢) الأصل، ظ: وبحرف .

(٣) ليس في الأصل .

(٤) حرف الاستعلاء إن جاء قبل الألف بلا فاصل، أو بعدها بلا فاصل، منع مطلقاً، نحو: صاعِدٌ وعاصِمٌ، وضامنٌ وعاضِدٌ، وطائفٌ وعاطِفٌ .

وإن فصل بين حرف الاستعلاء والألف حرف واحد، وكان المستعلي مكسوراً، أو ساكتاً بعد كسر، لم يمنع في الأشهر الأكثر، وذلك نحو: صِعَابٌ وضِعَافٌ وِخَفَافٌ، ومصباحٌ ومضحاكٌ ومطعمٌ .

وإن فصل بين المستعلي والألف حرفان لم يمنع مطلقاً، وإن كان قبل الألف، نحو: صفحاتي وقنواتي وصنوان .

وإن كان المستعلي بعد الألف، وفصل بينهما حرف، أو حرفان، منعت، على الأكثر، وذلك نحو: نابض وناشط وواعظ، ومناهيض ومناشيط .

والذى ذكره سيبويه وغيره في نحو صعابٍ وقفافٍ الإملالة دون التنصب، وأجاز المُبَرَّدُ والرَّمْخَشْرِيُّ ابن الحاجب والرَّاضِيُّ وغيرهم الوجهين، وقال المُبَرَّدُ: التنصب هنا حسن جدًا، والإملالة أحسن .

ومذهب سيبويه ومعظم الأئمة أنَّ الإملالة في نحو معاليق ومناشيط قليلة، ومنع المُبَرَّدُ الإملالة، وتبعه الرَّمْخَشْرِيُّ، ووافقهما ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ووافق سيبويه في التسهيل .

انظر: الكتاب / ٤، ١٣٠ ، والمقتضب ٤٧/٣ ، والمفصل ٣٣٦ ، وشرح الكافية

الشافية ٤/١٩٧٣ ، والتسهيل ٣٢٥ ، والرَّاضِي ١٧/٣ .

والرَّاءُ غَيْرُ المَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتِ الْأَلْفَ قَبْلَهَا، أَوْ بَعْدَهَا، مَنْعَتْ مَنْعَ
الْمُسْتَغْلِيَةِ .

وَتَقْلِيلُ المَكْسُورَةِ بَعْدَهَا الْمُسْتَغْلِيَةِ وَغَيْرُ المَكْسُورَةِ، فَيُمَالُ: طَارِدٌ،
وَغَارِمٌ، وَمِنْ قَرَارِكَ .

فِإِذَا بَاعَدَتْ فَكَالْعَدَمِ فِي الْمَنْعِ وَالْعَلَبِ، عِنْدَ الْأَكْثَرِ، فَيُمَالُ: هَذَا
كَافِرٌ، وَيُنْتَهَى: مَرْزُّ بِقَادِرٍ، وَيَغْسِلُهُمْ يَغْسِلُهُمْ، وَقَيْلٌ: هُوَ الْأَكْثَرُ^(١) .

* [إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ قَبْلَ هَاءِ التَّأْيِثِ]^(٢)

وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْيِثِ فِي الْوَقْفِ، وَتَخْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ،

(١) انظر: الكتاب ٤/١٣٧ ، وشرح المفصل لابن عبيش ٦٢/٩ .

(٢) ذكر ابن الجوزي في التشر ٨٢/٢ أن الكسائي اخصن بإمالة الفتحة قبل هاء التأית في حروف مخصوصة، وبشروط معروفة .

ونقل أبو مزاحم الخاقاني عن الكسائي الإمالة مع سوى هاء التأית من الهاءات .

وأجاز عدد من الأئمة إمالة الفتحة مطلقاً على أي حرف كانت من سائر الحروف، وعليه ابن مالك وغيره .

وتقليلاً أن المشهور من قراءة الكسائي أن الحروف التي تمال فتحتها قبل هاء التأيت خمسة عشر يجمعها قوله: (فتحت زينب لذود شمس) وأما البقة: فعشرة منها تمنع مطلقاً وهي سبعة الاستعلاء، والعين والباء حملأ على الغين والباء المعجمتين، والألف، ثم هناك أربعة تمنع الإمالة إن فتح ما قبلها أو ضمها، وهي الهمزة والباء حملأ على الألف، ثم الكاف حملأ على القاف، ثم الراء لتكررها .
انظر: حاشية الغزي على الجاريردي ٢٤٦ ، والرَّضِيَّةِ ٣/٢٤ ، والنشر ٨٢/٢ .

وتفتح في الراء، نحو: كُدْرَة، وتوسّط في الاستغلاء، نحو: حُقْةٌ^(١).

* [إمالة المبنيات]

والحروف لا تُمال، فإن سُمي بها فكالأسماء، وأميل: بَلَى، ويَا،
ولا في: إِنَّا؛ لِتَضَمِّنُهَا الجملة^(٢).

وغير المتمكن كالحَزْفِ، وذا^(٣) وأنَّى ومَتَّى كَبَلَى، وأَمِيل عَسَى؛
لِمَجِيءٍ: عَسَيْثُ.

* [إمالة الفتحة منفردة]

وقد تُمال الفتحة منفردة^(٤) في نحو: مِنَ الضَّرِّرِ، وَمِنَ الْكَبِيرِ، وَمِنَ
الْمُحَادِرِ.

(١) ص: (حُقْة)، بكسر الحاء، وهي ما كانت من التوق ابنة ثلاثة ودخلت في الرابعة.
والحُقْة، بضم الحاء: وعاء ينحت من خشب أو عاج.

(٢) عَلَّ ابن عقيل لإمالة (إِنَّا لَا) بنياتها مناب الفعل، وقال أبو حيَّان والجاربardi
وغيرهما: لإنابتها مناب الجملة الفعلية. وظاهر كلام الرَّمخشري وابن الحاجب
وابن مالك وغيرهم أَنَّ (لَا) لا تُمال مفردةً، أي في غير تركيب (إِنَّا لَا). غير أَنَّ ابن
جني حكى عن قطرب إمالة (لَا) في الجواب، أقصد مستقلة عن (إِنَّا).

انظر: المساعد (٢٩٥/٤)، والأشموني (٢٣٢/٤)، والمفصل (٣٣٧)،
وشرحه لابن يعيش (٦٥/٩)، والسهيل (٣٢٦). وسر الصناعة (٧٩٤/٢)،
والتوضيح (٣٠٩/٤)، والتذليل والتكميل (٢٤٨/٦ - بـ)، وحاشية الغزّي على
الجاربardi (٢٤٧).

(٣) ليس في الأصل.

(٤) ص: مفردة.

تخفيف الهمزة

* [أنواعه، وشروطه]

يجمعُهُ: الإِبَدَالُ، والْحَذْفُ، وَبَيْنَ بَيْنَ.

أي: بَيْهَا وَبَيْنَ حَرْفِ حَرْكَيْهَا، وَقِيلَ: أَوْ حَرْفٌ حَرْكَةٌ مَا قَبْلَهَا.
وَشَرْطُهُ أَلَّا تَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا.

* [تخفيف الهمزة الساكنة]

وَهِيَ ساكنَةٌ وَمَتْحَرَكَةٌ؛ فَالسَّاكنَةُ تُبَدَّلُ بِحَرْفٍ حَرْكَةٍ مَا قَبْلَهَا،
كَرْأَسٌ، وَبَيْرٌ، وَسُوتُّ، وَ«إِلَى الْهَدَائِتَةِ»^(١) وَ«الْذِيْثِمَنَ»^(٢)

(١) الأَنْعَام: ٧١.

وَقَدْ رُوِيَتْ قِرَاءَةً عَنْ أَبِي عُمَرِ كَمَا فِي الْإِقْنَاعِ (٤٠٨/١)، وَالتَّيسِيرِ (٣٤)،
وَالنَّشْرِ (٣٩٠/١)، وَالْإِتْحَافِ (٥٣)، وَشَرْحِ المُفْصَلِ لِابْنِ يَعْشَى (١٠٨/٩).

وَقَدْ ساقَ الجَارِبِرِدِيُّ ٢٥١ طَرِيقَ إِعْلَالِهِ قَوْلَهُ: (إِنَّا) أَمْرٌ مِنَ الْإِيتَانِ،
قَلَبَتِ الْهَمَزَةُ الثَّانِيَةُ فِيهِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ (إِنَّا)، ثُمَّ اتَّصلَ بِقَوْلِهِ
(الْهَدِيُّ)، فَالْتَّقَى ساكنَانِ، أَلْفُ (الْهَدِيُّ)، وَأَلْفُ الْوَصْلِ مِنْ (إِنَّا)، فَسَقَطَتِ الْهَمَزَةُ
الْوَصْلِ مِنْ أَوَّلِ (إِنَّا)، ثُمَّ عَادَتِ الْيَاءُ فِي (إِنَّا) إِلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ الْهَمَزَةُ، لِزِوالِ
مُوجِبِ الْقَلْبِ، فَالْتَّقَى ساكنَانِ، وَهُمَا أَلْفُ (الْهَدِيُّ) وَالْهَمَزَةُ الْعَادِدَةُ، فَحَذَفَتِ الْأَلْفُ
(الْهَدِيُّ) لِكَوْنِهَا آخِرَ الْكَلِمَةِ، وَالتَّغَيِيرُ بِالْآخِرِ أُولَى، فَصَارَ: (إِلَى الْهَدَائِتَةِ) بِهَمَزَةِ
ساكنَةٍ بَعْدِ الدَّالِّ، فَانْقَلَبَتِ الْفَاءُ، فَصَارَ: (إِلَى الْهَدَائِتَةِ). وَلِلْيَزِيدِيِّ ٧٥١ طَرِيقٌ مُخْتَلِفٌ.

(٢) الْبَرْقَةُ ٢٨٣.

و﴿يَقُولُوْ دَنْ لِي﴾^(١).

* [تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها]
والمحركة إن كان ما قبلها ساكناً، وهو واو أو ياء زائدتان لغير

= وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني؛ وابن محيصن كما في الإقناع (٤١٢/١)، والبحر المحيط (٣٥٦/٢)، والإتحاف (٥٣)، وإعراب القراءات الشواذ (٢٩٣/١)، والبيان (١٨٤/١)، والبيان (٢٣٢/١)، وفتح القدير (٣٠٣/١).

وساق الجاريردي ٢٥١ طريق إعلاله فقال: أصله (أُوتِمِنْ) فعل ماضٍ مبني لل مجرور من (الاتمان)، فقلبت الهمزة الثانية من (أوتمن) واوأ وجوتاً لسكونها وانضم ما قبلها، ولما اتصل بقوله: (الذى)، التقى ساكنان، ياء (الذى) وهمزة الوصل من (أوتمن)، فحذفت همزة الوصل في الدرج، فعادت الواو المنقلبة عن الهمزة إلى أصلها، وهو الهمزة، لزوال المقتضي، فالتقى ساكنان، ياء (الذى) والهمزة العائنة، فحذفت الياء من (الذى) لالتقاء الساكنين، فصار: (الذتِمِنْ)، بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت الهمزة ياء للمقتضي، فصار: (الذتِمِنْ). وللبيدي ٧٥١ طريق مختلف.

(١) التّوية: ٤٩، وهذه الآية ليس في الأصل ولا في ص.

وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني أيضاً كما في الإقناع (٤١٢/١)، والبحر المحيط (٥١/٥)، وإعراب القرآن للنخاس (٢١٩/٢)، والقرطبي (١٥٨/٨)، والإتحاف (٥٣)، وإعراب القراءات الشواذ (٦١٩/١).

ساق فيه الجاريردي أيضاً (٢٥١) طريقة إعلاله، فقال: قلبت الهمزة الثانية من (اذن) ياء، ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج، ثم عادت الياء المنقلبة عن الهمزة إلى أصلها، وهو الهمزة، فصار: (يَقُولُوْ دَنْ)، فقلبت الهمزة واوأ لسكونها وانضم ما قبلها، فصار: (يَقُولُوْ دَنْ). وللبيدي ٧٥٢ طريق مختلف.

الإلحاق، قُلبت إليها^(١)، وأدغمت فيها، كخطيئة، ومقرؤة، وأفيس.
قولهم^(٢): التَّزَمْ فِي نَبِيًّا^(٣)

(١) الأصل: إليه.

(٢) انظر: المفصل (٣٤٩)، وشرحه لصدر الأفضل الخوارزمي (٤٦٧)، ولابن
يعيش (٩٠/٩).

(٣) روي أنَّ نافعًا يقرأ (النبيء) بالهمزة في جميع القرآن، وأنَّ نافعًا وابن عامر من طريق
ابن ذكوان يقرآن (البرية) من قوله تعالى: «أُولَئِكَ هُمْ شُرُّ الْبَرِيَّةِ» بالهمز أيضًا.

وقد ضعفت لغة من بهمز من أوجه:

أولها: وصف سبيوه لها بالرداة، قال: «بلغنا أنَّ قومًا من أهل التحقيق يتحققون
نبيًّا وبريةً، وذلك رديء».

وثانيها: ضعف الحديث الذي أخرجه الحاكم في المستدرك، بل قيل: منكر
لم يصح، وهو ما رواه أبو الأسود الدؤلي عن أبي ذر، قال: جاء أعرابي إلى
رسول الله، فقال: يا نبي الله، فهمز، فقال: لست نبي الله، فهمز، ولكن نبي الله». .
وثالثها: ما رواه نافع عن ابن عمر، قال: ما همز رسول الله ~~هبيء~~، ولا أبو بكر،
ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعواها من بعدهم».

ورابعها: ما ذكره ابن الحاجب في أصول الفقه من أنَّ القراءات السبع متواترة
فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإملالة وتحقيق الهمزة وتحقيقها، فالهمز هنا
في النبيء وبريته، وإن كان قراءة سبعة، إلا أنه غير متواتر؛ لأنَّه من هذا القبيل،
أقصد مِنْهَا هو من قبيل الأداء .

وقد أجب عن هذه الأوجه بأمور:

أولها: إن سُلِّمَ أنَّ هذه القراءة غير متواترة، لكنها لا أقل من أن تكون كغيرها
منها نقله الأحاداد، بل ما نقله القراء أولى؛ لأنَّهم ناقلون عن ثبت عصمته من
الخلط، وهم أعدل من النحاة، فالمصير إليهم أولى .

وبَرِيَّةٌ^(١) غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَكِنَّهُ كُثُرٌ^(٢).

وَإِنْ كَانَ الْفَأْ قَبْيَنَ بَيْنَ الْمَسْهُورِ .

وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا غَيْرَ ذَلِكَ نُقْلَتْ حَرْكَتُهَا إِلَيْهِ
وَحُذِفتْ، نَحْوُ: (مَسْلَة، وَالْخَبِير، وَشَيْءٌ، وَسَوْءٌ، وَجَيْلٌ)^(٣)، وَحَوَّةٌ^(٤)،

= وَثَانِيَهَا: لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ، فَالْقُطْعَى لَا يُعَارِضُ بِالظَّنِّي، وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ لَا قُطْعَى، فَيُحَتمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّهِيُّ فِي الْحَدِيثِ لِلْإِيمَانِ الَّذِي فِيهِ، فَقَدْ حَكَى أَبُو زِيدَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نِبَاتٌ مِنْ أَرْضِ كَذَا إِلَى أَرْضِ كَذَا، أَيْ: خَرَجَ مِنْهَا إِلَيْهَا .
فَقُولَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا الْهَمْزِ، يُوَهِّمُ: يَا طَرِيدَ اللَّهِ الَّذِي أَخْرَجَتْ مِنْ بَلْدَهُ إِلَى غَيْرِهِ،
فَنَهَى النَّبِيُّ عَنِ الْهَمْزِ لِمَا يُوَهِّمُهُ

وَثَالِثَاهَا: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهِيَّهُ عَنِ الْهَمْزِ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَفْصَحِ، حَضْرُهُ مِنْهُ،
كَمَا قَالَ أَبُو عَيْدٍ، عَلَى تَحْرِيِّ أَفْصَحِ الْلِّغَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ .

انظر: الْكِتَابُ (٣١٥)، وَالْمَسْتَدِرُكُ (٥٥٥/٣)، وَالْمَسْتَدِرُكُ (٢٢١/٢)، وَالسَّبْعَةُ (٦٩٣، ١٥٧)،
وَالْتَّذْكُرَةُ (٤٠٣/١)، وَالْإِقْنَاعُ (٤٠٦/١)، وَالْتَّشْرِيرُ (٤٠٦)، وَالْتَّئِيسِيرُ (٢٢٤)،
وَالْجَارِبِرِدِيُّ وَحَاشِيَةُ الْغَزِيرِ عَلَيْهِ (٢٥٢)، وَمُخَتَّصُ الْمُتَهَىِّلِ الْأَصْوَلِيِّ لَابْنِ
الْحَاجِبِ (٤٩)، وَالْإِتْحَافُ (٥٨، ٥٩، ١٣٨، ٤٤٢) .

(١) قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ يَقْرَأُونَ بِالْبَرِيَّةِ (الْبَرِيَّةِ) بِالْهَمْزَةِ . انظر: السَّبْعَةُ (٦٩٣)، وَالْتَّئِيسِيرُ (٢٢٤)
وَالْتَّذْكُرَةُ (٧٧٠)، وَالْكَشْفُ (٢٨٥/٢)، وَالْتَّشْرِيرُ (٤٠٧/١) .

(٢) ص: كَثِيرٌ .

(٣) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ رَسْمٌ فِي الْأَصْلِ بِصُورَتِهِ قَبْلَ التَّخْفِيفِ هَكُذا: مَسَأَة، وَالْخَبِير،
وَشَيْءٌ، وَسَوْءٌ، وَجَيْلٌ) . قَلْتَ: وَمَرَادُ الْمُصْتَفَ الصُّورَةُ الْلُّفْظِيَّةُ بَعْدَ التَّخْفِيفِ .
وَالْجَيْلَانُ: الْفَيْبَعُ، وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٤) الْحَوَّةُ: الضَّخْمُ الْوَاسِعُ مِنَ الدُّلَاءِ وَالْعِلَابِ .

وأبُويوبَتْ، ودُوْمِرِهِمْ، وائِبِيَّيْ مُرَهْ^(١)، وقاْضُوئِيكَ.

وقد جاء بابُ شَيْءٍ وسَوْءٍ مُدْعِمًا أَيْضًا.

والتأزم ذلك في باب يَرَى، وأَرَى يُرِي؛ للكثرة، بخلافِ يَنَّا،
وَأَنَّا يُشَيِّي، وكَثُرَ في سَلْ؛ للهمزتينِ .

* [حكم الوقف على الهمزة المترافقَة]

وإذا وُقِّتَ عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ وُقِّتَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ،
فيجيءُ فِي^(٢): هَذَا الْحَبْتُ، وَبِرَيْهُ، وَمَقْرُوهُ: السُّكُونُ وَالرَّوْمُ وَالإِشَامُ^(٣)،
وكذلك^(٤) بابُ شَيْءٍ، وسَوْءٍ، نَقْلَتْ، أَوْ أَدْعَمَتْ، إِلَّا^(٥) أَنَّ مَا قَبْلَهَا
أَلْفُتْ إِذَا وُقِّتَ بِالسُّكُونِ وَجَبَ قَلْبُهَا أَلْفًا؛ إِذَا لَا نَقْلَ، وَتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ،

= والحوائبُ: الْوَاسِعُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ وَالدَّلَاءِ، وَعَلِمَ عَلَى الْحَوَابِ بَنْتَ كَلْبِ بْنِ
وَبِرَةَ، وَاسْمُ مَوْضِعٍ، وَاسْمُ جِيلٍ، وَاسْمُ مَاءٍ. وَانْظُرْ: مَعْجمُ الْبَلَادِ ٢/٣١٤،
وَالْجَارِبِرِدِيِّ ٢٥٣ .

(١) الأصل: وَيَنْتَهِيْ أَمْرُهُ .

(٢) ص: هَذَا الْحَبْتُ، وَبِرَيْهُ، وَمَقْرُوهُ .

(٣) مُضَيَّ بَيْانُ الْمَقْصُودِ بِالرَّوْمِ وَالإِشَامِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَقْفِ ص: ٢٣٨ .

(٤) ص: (وَكَذَلِكَ شَيْءٌ، وسَوْءٌ)، وَفِي ظَاهِرِهِ: (وَكَذَلِكَ شَيْءٌ، وسَوْءٌ) .

(٥) فِي الْمَنَاهِجِ الْكَافِيَّةِ ٤٣٧، وَشَرْحِ النَّطَامِ ٣١٩، وَالصَّافِيَّةِ شَرْحِ الشَّافِيَّةِ ٤٥٨ ،
وَالْمَنَاهِلِ الصَّافِيَّةِ لِلْخَيَّاثِ ٢/١٩٦، وَشَرْحِ الْبَرِزَديِّ ٢/٧٦٢: إِلَّا أَنَّ مَا قَبْلَهَا
أَلْفُ، كَمَا هُوَ فِي النُّسُخِ الْمُعْتَمِدَةِ لِلْمُتَنَّ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي شَرْحِ الْمُصْتَفِ
أَلْفُ، وَفِي شَرْحِ الرَّاضِيِّ ٣٣/٣، وَشَرْحِ رَكْنِ الدِّينِ ١٠٩٠ ، وَالْجَارِبِرِدِيِّ
٢٥٥، وَشَرْحِ كَمَالِ الدِّينِ ٣٦١: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا .

فيجوزُ القصرُ والتَّطْوِيلُ، وإنْ وُقِفَ بالرَّوْمِ فالتسهيلُ كالوصولِ .
 * [تخفيفُ الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها]

إِنْ كان قبلها متحرّكٌ فتُسْعَ: مفتوحةً قبلها الثَّلَاثُ، ومكسورةً كذلك، ومضمومةً كذلك، نحوُ سَأَلَ، وِمِائَةٍ، وَمُؤَجَّلٍ، وَسَيِّئَمْ، وَمُسْتَهِزِيْنَ، وَسُتْلَ، وَرَوْفِيْ، وَمُسْتَهِزِيْنَ، وَرُوْوسِ. فنحوُ مُؤَجَّلٍ وَاوُ، ونحوُ مِائَةٍ ياءً، ونحوُ مُسْتَهِزِيْنَ وَسُتْلَ بَيْنَ الشَّهُورُ، وقيل: البعيدُ^(١)، والباقي: بَيْنَ بَيْنَ الشَّهُورُ. وجاء: «مسائة»^(٢)،

(١) بَيْنَ بَيْنَ الشَّهُور: أي أن تجعل الهمزة بَيْنَ الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فتجعل في نحو مستهزئون بينها وبين الواو، وفي نحو سُتْل بينها وبين الياء .

وهذا مذهب الخليل وسيبوه، وقال سيبوه: وهو قول العرب .

وَبَيْنَ بَيْنَ البعيدُ، وهو الشَّاذُ: أن تجعل الهمزة بَيْنَ الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فتجعل في نحو مستهزئون بينها وبين الياء، وفي نحو سُتْل بينها وبين الواو . ونسب هذا القول إلى الأخفش، وقال أبو حيَّان: هو مذهب أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح، وقد أولع به جماعة من القراء . وهو فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب .

انظر: الكتاب (٥٤٢/٣)، والأصول (٤٠٢/٢)، والتكميلة (٢١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٩)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٠٨)، والارشاف (١/١٣٣)، والتدليل والتكميل (٦/١٥١ - ب)، وحاشية الغزوي على الجاربردي (٢٥٧) .

(٢) قرأ نافع والحسن وأبو جعفر وعامة قراء أهل المدينة، وأبو عمرو وبعض أهل البصرة، واليزيدي: «مسائة» في قوله تعالى (من سورة سباء: ١٤): «فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ النَّوْتَ مَا ذَلَّمْ عَلَى مَزِيهِ إِلَّا ذَابَهُ الْأَرْضُ ثَأْكِلَ مِسائِتَهُ» بالإبدال ألفاً محضة .
 انظر: الكتاب (٥٥٤/٣)، ومعاني القراء (٣٥٦/٢)، وشواذ ابن خالويه (٢١)، =

وَسَلَّمَ^(١)، وَنَحْنُ: الْوَاجِيْنِ وَصَلَّى،.....

= والمحتب (١٨٦/٢ - ١٨٨)، والثيسير (١٨٠)، والإقانع (٤٠٣/١ و ٧٣٩/٢)، والكشف (٢٠٣/٢ - ٢٠٤)، والبحر المحيط (٢٦٧/٧)، والطبرى (٥٠/٢٢)، والقرطبي (٢٧٩/١٤)، وحجة أبي زرعة (٥٨٤)، وإعراب القراءات الشواذ (٣٢٥/٣)، والنشر (٥٥/٢).

(١) الآية الأولى من المعارج، وتحتمل القراءة في سَلَّمَ ثلاثة أوجه:
أولها: الألف بدل من الهمزة على التخفيف، وهو من السؤال، والهمزة في
سائل أصلية .

ثانيها: الألف بدل من الواو على لغة من يقول: (هَمَا يَسَاوِلَانْ) جعله من
(سِلَّمَ تَسَال) لغة في (السؤال) فيكون (سَالِ سَالَ) كخاف يخاف، والهمزة في
(سائل) كالهمزة في خاف بدل من الواو .

ثالثها: الألف بدل من الياء، وهي من (السَّيل)، والهمزة في (سائل) بدل من
الياء، فهذا نحو كال يكيل كائل . وقد روی أن (سَائِل) واي في جهنم .
قراءة الجمهور **«سَلَّمَ سَائِلَ»**، وقراءة ابن عباس رضي الله عنهما (سَالِ سَيْلَ)،
(سَالِ سَيْلَ) فتتعين أن تكون على الوجه الثالث، وقرأ ابن مسعود (سَالِ سَالَ)،
وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والأعرج: (سَالِ سَائِلَ) .

وقال حسان بن ثابت:

سَلَّمَتْ هَذِيلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحشَةً ضَلَّتْ هَذِيلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُعِبِّرْ

وقال زيد بن عمرو بن نعيل، أو نبيه بن الحجاج الشهري :

سَأَلَّتَنِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَيْتَنِي قَلَّ مَالِي قَدْ جَتَّمَانِي بِنَفْرِ

انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٧/٥ - ٢٨)، وشواذ ابن خالويه (١٦١)،
وشواذ الكرماني (٢٤٩)، والكشف (٣٣٤/٢ - ٣٣٥)، والتبيان (١٢٣٩/٢)،
والبحر (٨ - ٣٣٢/٨)، وإعراب القراءات الشواذ (٦١٧/٢)، وتحبير الثيسير
(١٨٩)، والمبسوط (٤٤٦)، والنشر (٣٤١/٢) .

وأمّا^(١):

يُسَجِّحُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِنِي

فعلى القياس، خلافاً لسيبويه^(٢).

* [التزام حذف همزة: حُذُّ وَكُلُّ، دون مُّزٌّ]

والتزموا: حُذُّ وَكُلُّ، على غير قياس؛ للكثره، وقالوا: مُّزٌّ، وهو أفصل من: أُؤْمِنُ، وأمّا: وأمْزَ فافتصر من: وَمُّزٌّ.

(١) الشاهد عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، لا لابته، أجمعين، والشاهد من الواقف، وهو في مجموع شعره (١٨)، والكتاب (٥٥٥/٣)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٣٠٦/٢)، والخاصص (١٥٢/٣)، ونكت الشتميري (٩٨٣/٢)، والمفصل (٣٥١)، وشرحه لابن عييش (١١٤/٩)، وشرح شواهد الشافية (٣٤١-٣٤٥)، وهو عجز بيت وصدره:

وَكَنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدِيَقَاعِ

(٢) وذلك لأنّ سيبويه ساق البيت على أنّه من التخفيف المخالف للقياس؛ حيث خفت الهمزة بإبادتها ياءً محضةً، والحال أنّ الهمزة مضمة قبلها كسرة، ففتحها وقياسها أن تجعل بينَ بينَ المشهور أو البعيد، على ما تقدم بيانه وإيضاح الخلاف فيه.

والزمخري وابن الحاجب، ومن وافقهما، يرون أنّ الإبدال في الواجب قياس، وطريقه أن يقال: كان في الأصل: (الواجِنِي)، ثم سكت الهمزة للوقف، والحال أنّ ما قبلها مكسور، فقلبت ياءً كما يتضمن ذلك حال مثلها قياساً.

والصحيح أن يقال، كما قال ابن الناظم في بغية الطالب (١٦٦): هذا الإبدال شاذٌ في الوصل دون الوقف.

انظر: الكتاب (٥٥٥/٣)، والمفصل (٣٥١)، والإيضاح (٣٤١/٢)، وشرح المفصل لابن عييش (١١٤/٩)، وللخوارزمي (٤/٢٧٥).

* [تخفيف ما أَوْلُه همزة دخلت عليها أَلٌ]

وإذا خففت باب الأَخْمَرِ فباء همزة اللام أكثر، فيقال: الْحَمَرُ، وَالْحَمَرُ، وعلى الأكثر قيل: مِنْ لَحْمَرٍ، بفتح النون، وفَلَحْمَرٍ، بحذف الياء، وعلى الأقل جاء: «عَادُلُوا»^(١)، ولم يقولوا: إِسْلَ^(٢)، ولا أَفْلَ^(٣)، لأنَّهاد الكلمة^(٤).

(١) الرَّجْم٥٠، وعلى الأقل جاءت قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وبعقوب ونافع من غير طريق قالون، وأَمَّا عن طريقه فقرأ: (عَادُلُوا) بإدغام اللام المضمة، وهمزة ساكنة بعدها، وقراءة الباقيين: (عَادَا الْأُولَى) بكسر نون التَّسْوِين ويسكون اللام تليها همزة مضومة محققة.

انظر: *الثَّيْسِير* (٢٠٥)، ومعاني الرَّجَاج (٧٧/٥)، والسبعة (٦١٥)، والثُّشر (٤١٠/١)، والكشف (٢٩٦/٢)، والإقناع (١٣٩٣)، والغاية في القراءات العشر للنيسابوري (٢٦٧)، وشواذ الكرماني (٢٣٢)، وتحبير *الثَّيْسِير* (١٨١).

(٢) نُقل عن الأخشن أَنَّ من العرب من يقول: إِسْلَ؛ نظراً إلى عروض حركة السين. وذكر ابن خالويه أَنَّ الفَرَاءَ حكى هذه اللُّغَةَ ونسبها لعبد القيس، كما حكى أبو علي عن أبي عثمان أَنَّه سمع من يقول: إِسْلَ، ولم ينسبه، كما حكاهما الجعبري عن بعض العرب، ولم ينسبه كذلك.

انظر: *الحجفة* لابن خالويه (١٢٨، ٢٢٣)، وليس (٣١)، والألفات لابن خالويه (٥٣)، والمسائل البصرية (٢١٦/١)، والمنصف (٧٠/١)، والتسهيل (٢٠٣)، وشرحه لمصطفى (٤٦٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٥/٩)، وكنت المعاني شرح حرز الأماني للجعبري (١/١٥٧).

(٣) هنا تنبهان:

= أَوْلَهُما: أَنَّ سَيْبُوِيَّهُ، اقْتَصَرَ عَلَى اللُّغَةِ الْأَكْثَرِ، وَلَمْ يذْكُرْ غَيْرَهَا.

* [تخفيف الهمزتين المجتمعتين في الكلمة]

والهمزتانِ في الكلمة إن سَكَنَتِ الثانيةُ وَجَبَ قلْبُها، كَادَمْ، وَإِنْ، وَأُوْتِينْ، وَلِيسَ آجَرْ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ فَاعِلٌ، لَا أَفْعَلٌ؛ لِتُبُوتِ يُؤَاجِرُ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

ذَلِكُ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُؤْجِرَ سَرَ لا يَسْتَقِيمُ مَضَارِعَ آجَرَ
فِعَالَةُ جَاءٌ^(١)، وَالْأَفْعَالُ عَرَّ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمَنَّعُ آجَرَ
وَإِنْ تَحْرَكَتْ وَسَكَنَتْ مَا قَبْلَهَا كَسَالٍ ثَبَثَ^(٢).

وَإِنْ تَحْرَكَتْ وَتَحْرَكَتْ مَا قَبْلَهَا فَقَالُوا: وَجَبَ قلْبُ الثَّانِيَةِ يَا
إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، أَوْ انْكَسَرَتْ، وَوَاوَا فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ: جَاءٌ^(٣)،

= وَقَاتِلَهُمَا: أَنَّ الْكِسَانِيَّ وَالْفَرَاءَ قد حَكِيَ أَنَّهُ منَ الْعَرَبِ مِنْ يَقْلُبُ الْهَمْزَةَ فِي مِثْلِ
الْأَحْمَرِ وَالْأَرْضِ لَامَّا، فَيَقُولُ: الْأَحْمَرُ وَالْأَرْضُ.

انظر: الكتاب (٥٤٥/٣)، والتكلمية (٢١٤)، والمنصف (٦٩/١)، والمسائل المشكلة (١٨٩)، والارتفاع (١٣٤/١)، والمساعد (١١٩/٤)، والرَّاضي (٥٢/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٩).

(١) المشهور كسر الهمزة من (إجارة)، إلَّا أَنَّ أبا منصور محمد بن علي الجياني ذكر في كتابه الشامل في اللغة ضم الهمزة، وأنهم يقولون : أجارة ، وحكاه ابن سيده أيضًا، وقال : وأرى ثعلباً حكى فتح الهمزة كذلك .

انظر: المحكم واللسان والناتج (آجر)، وحاشية الغزوي على الجاربردي (٢٦١).

(٢) ظ: ثبت .

(٣) سبق الكلام في جاء في أكثر من موضوع . انظر: ص (٩٢) من هذا الكتاب .

وأيّمة^(١)، وأُونِدَمْ، وأَوَادِمْ.

ومنه خطايا في التقدير الأصلي، خلافاً للخليل^(٢).

وقد صَحَ التَّسْهِيلُ فِي تَحْوِي أَيْمَةٍ وَالْتَّحْقِيقِ^(٣).

(١) فإن قيل: ولمْ يقلوا الهمزة الثانية الساكتة من (أيّمة) مدةً من جنس حركة الأولى، وابتدأوا بالأخير؟ قلت: لأنَّ الطرف أولى بالتغيير، ولأنَّ الإدغام مقدم على الإبدال . وانظر: الجاربردي (٢٦٣).

(٢) خطايا عند سيبويه وجمهور البصريين على زنة: فَعَالُ، والأصل: خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي، ثم خطاءٌ، ثم خطاءٌ، ثم خطاءٌ، ثم خطاءٌ . وهي عند الخليل: فَعَالٌ، والأصل: خطائي، ثم خطائي بالقلب المكاني، ثم خطاءٌ، ثم خطاءٌ، ثم خطاءٌ .

انظر المسألة في: الكتاب (٥٥٣/٣)، (٣٧٧/٤)، والمقتضب (٢٧٨/١)، والنصف (٥٦/٢)، والإنصاف (٨٠٥/٢)، المسألة (١١٦)، المساعد (٤٠١/٤)، والخصائص (٥/٣).

(٣)قرأ قالون وورش من طريق الأزرق وابن كثير وأبي عمرو ورويس (أيّمة) باء خالصة، وهذا هو مذهب البصريين عن أبي عمرو، ووافقهم ابن معيسن والبيزيدي، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكساني، وهم المتبعون للسبعة، وروح خلف (أيّمة) بهمزتين، وروي هذا أيضاً عن طريق ابن أبي أوس عن نافع، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التَّسْهِيل بين بين، وقرأ قالون وهشام وأبي عمرو كذلك: (أيّمة) بالف بين الهمزتين، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني (أيّمة) في التوبية (١٢)، والقصص (٤١)، والأنباء (٧٣)، كما قرأ (أيّمة) بالتسهيل والمد في القصص (٥)، والستجدة (٢٤)، وانظر: الإتحاف (٥٠)، والسبعة (٣١٢)، والكشف (٤٩٨/١ - ٥٠)، والإقناع (١)، والئيسير (٣٢)، والبحر العجيب (١٥/٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٩ - ١١٧)، والثُّشر (٣٧٨/١).

والالتِّزَمْ في بابِ أَكْرِمُ حذفُ الثَّانِيَةِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخْوَاهُ .

وقد التزموا قلبها مفردةً ياءً مفتوحةً في بابِ مَطَايَا^(١)، ومنه خطايا على القولين .

* [تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمتين]

وفي كلمتين يجوز تحقيقهما وتخفيفهما^(٢)، وتخفيف إحداهما على قياسِها^(٣) .

..... وجاء^(٤) في

(١) مطايا جمع مطية، وقد ساقوا في إعلالها طريقين:

الأَوَّلُ: مطايِبُ، ثُمَّ مطايِبُ، ثُمَّ مطائِيَّ، ثُمَّ مطائِيَّ، ثُمَّ مطايا .

والتَّانِيُّ: مطايِبُ، ثُمَّ مطايِبُ، ثُمَّ مطائِيَّ، ثُمَّ مطاءِيُّ، ثُمَّ مطاء، ثُمَّ مطايا .

والأَوَّلُ أَقْصَرُ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْيَزْدِيُّ ٧٩٠، وَلَكِنَ التَّانِيُّ أَقْيَسُ وَأَشَهَرُ. ذَكَرَهُ الجاربردي ٢٦٥ وَغَيْرُه .

(٢) الأصل: تحقيقها وتخفيفها .

(٣) تخفيف الهمزتين لغة الحجازيين، وتخفيف إحداهما لغة تميم، والخليل يختار تخفيف الثانية، يقول: لأنَّ التقل بها حصل، وأبو عمرو يختار تخفيف الأولى، يقول: لأنَّها طرف، والطرف محل التغيير، وقد قرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين، وقرأ سواهم بالتأخير بين بين؛ أي: بين الهمزة والياء، ونقل عن الأخفش «يشأ ول» يبدل الثانية واراً مكسورة . قال ركن الدين (٤) عنه نقل الغزي في حاشيته على الجاربردي (٢٦٦): وهذا مذهب كثير من القراء، بل عزي لأكثراهم . وانظر: الإقناع (١٦٠)، والتذكرة (٣٨٤)، والكشف (٧٨/١)، والكتش (٣٨٩ - ٣٨٧/١) .

(٤) ظ: وقد جاء .

نحو^(١): **﴿يَشَاءُ إِلَى﴾**^(٢) الواو أيضاً في الثانية .
وجاء في المُتَقْتَصَنِ حذفُ إحداهما، وقلُّ الثانية كالسَاكِنَة .



(١) البقرة: ١٤٢، ٢١٣، ويونس: ٢٥، والثور: ٤٦ .

(٢) ص: (يشاء ولی) .

الإِعْلَالُ

* [تعريفه]

تغيير حرف العلة للتخفيف.

* [أنواعه]

ويجتمعه: القلب، والمحذف، والإسكان.

* [حروفه]

وحروفه: الألف، والواو، والياء^(١).

ولا يكون الألف أصلاً في متمكن، ولا في^(٢) فعل، ولكن عن واو
أو ياء^(٣).

(١) هذا بناء على أن الهمزة والتضييف ليسا علة، وهذا رأي الجمهور، وهناك من يرى أنهما علة، ونقل الأشموني هذا عن الفارسي في الهمزة، ورأي ثالث يرى أنهما شبيهان بحرف العلة.

انظر: نزهة الطرف للميداني (١٢٥)، والأشموني (٢٩٢/٤)، والرضاي (٣٣/١)، والمقتضب (٢٥٣/١)، وشرح الفتازاني على تصريف الزنجاني (١١٨).

(٢) ليس في ظ.

(٣) انظر في عدم كون الألف أصلاً في الفعل أو الاسم المتمكن وكونها أصلاً في الحرف وغير المتمكن في: المنصف (١١٨/١)، وسر الصناعة (٦٥٣/٢)، والمقتضب (١٩٤/١)، والممتع (١١٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/١٠).

* [موقع الواو والياء]

وقد اتفقنا فاعين: كَوْعِدُ، وسُنْرِ، وعَيْتَنِ: كَفَولُ، وبيْعُ، ولا مِنْ: كَفَزُو، ورَمْنِي، (وعيناً ولا مَا: كَفُوَّةً وحَيَّةً)^(١)، وتقَدَّمْتُ كُلُّ واحِدةٍ على الأخرى فَاءً وعِنَّا: كَوَيْلِي^(٢)، ويَوْمُ، واخْتَلَفْتُ فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمْتُ عِنْهَا عَلَى الْيَاءِ لَامَّا، بِخَلْفِ الْعَكْسِ، وواوُ حَيَوانِ بَدْلُ عن يَاءٍ^(٣)، وأنَّ الْيَاءَ

(١) ليست في التسخن المعتمدة، إلَّا أنَّها عن عدد من التسخن غير المعتمدة، وعن عدد من شروح الشافية كالرَّاضي ٧١/٣، ورَكْنُ الدِّينِ ١١٣١، ولطف الله الغيث . ٢١٦/٢

(٢) الْوَيْلُ وَالْوَيْبُ: هَلْكَةٌ وَقُبْحٌ، وَالْوَيْبُ: تَرْحَمٌ، وَالْوَيْسُ: كَلْمَةٌ اسْتِلْمَاحٌ وَرَأْفَةٌ وَتَصْغِيرٌ. وَيَضَافُ إِلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ: وَيَةٌ: كَلْمَةٌ تَقَالُ فِي الْاسْتِحْثَاثِ . أَنْشَدَ ابْنُ السَّكِيتِ:

وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا كُلُّ فَإِنَّهُ مُوَاثِكُ مُسْتَغْجِلٌ
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيَهَا فُلُّ فَإِنَّهُ أَخْرِي بِوَأَنْ يَشْكِلُ
وَكَذَلِكَ: وَيَكُ: وَهِيَ كَلْمَةٌ لِلتَّشْيِهِ، وَيَمْعِنُ وَيْلٌ . قَالَ الشَّاعِرُ:
أَلَا وَيَنْكَ الْمَسَرَّةُ لَا تَدُومُ لَا يَقْنَى عَلَى الدَّهْرِ التَّعْيِمُ

انظر: البصريات (٤٩٩/١)، والحلبيات (١٠)، والمتصف (٨٤/٣)، والصَّاحِبِي (٢٨٤ - ٢٨٢)، والممتع (٥٦٧/٢)، واللسان (ويَلُ، ويَهُ).

(٣) اختلف في (حيوان) على قولين:

الأَوْلَى: وَهُوَ مَذَهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيِّدِيهِ وَالْجَمَهُورِ: أَنَّ أَصْلَهُ حَيَّانٌ، ثُمَّ أَعْلَتْ يَاهُهُ الْثَّانِيَةَ وَأَوْاً، وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقَالُ: حَيَّانُ، بِقَلْبِ الْيَاءِ الْأَوْلَى الْفَاءُ لَتَحرِكَهَا وَانْفَتَاحُ ما قَبْلَهَا، وَلَكِنْ بَقِيَتِ الْيَاءُ الْأَوْلَى وَلَمْ تَعُلُّ مَحَافَظَةً عَلَى الرُّزْنَةِ لِمَحَافَظَةِ عَلَى مَدِولِهِ وَلِيَكُونَ كَنْظِيرِهِ فِي هَذَا، وَهُوَ الْجُولَانُ وَالْطِيرَانُ وَالْغَلَيَانُ، وَمَا أَشْبَهُهُ، وَحَمَلَّ لِهِ =

وَقَعْتْ فَاءُ وَعِيْنَا فِي : يَئِنْ^(١) ، وَفَاءُ وَلَامَا فِي : يَدَيْنِتْ^(٢) ، بِخَلْفِ الْوَاءِ ،

= عَلَى نَقْيَضِهِ ، وَهُوَ الْمَوْتَانِ .

فَإِنْ قِيلَ : هَذِهِ عَلَّةٌ دُمْدُمَ إِعْلَالَ الْيَاءِ الْأُولَى ، فَلَمْ يَمْتَحِنْ ثَانِيَةً ؟

فَالْجَوابُ : لَوْ أَعْلَمْتَ ثَانِيَةً لَحَذَفَتِ الْلَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ ، هِيَ وَالآلَفُ بَعْدُهَا ، فَيُضَيِّعُ الْغَرْضُ الْأَدِيُّ مِنْ أَجْلِهِ لَمْ تَمَلِّأْ الْأُولَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ يَمْتَحِنْ الْيَاءَ يَاءً ، وَأَعْلَمْتَ وَاءً ، وَكَانَ فِي تَبَقِّيَتِهِ يَاءٌ مُحَافَظَةً عَلَى الْمَقْصُودِ الْأَدِيِّ أُشِرِّطْتُ إِلَيْهِ .

فَالْجَوابُ : إِنَّمَا قَلَبُوا الثَّانِيَةَ وَأَوْا كِرَاعَةً لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينَ ، وَهُمْ لَوْ لَمْ يَقْلِبُوا الثَّانِيَةَ وَأَوْا لَاضْطَرُورُوا إِلَى دُمْدُمِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ كِرَاعَةِ الْمُثَلِّينَ ، فَيُؤْدِي هَذَا إِلَى صُورَةِ حَيَّانٍ ، فَيُلْتَبِسُ بِالْمُثَلِّيِّنَ ، وَيُضَيِّعُ الْغَرْضُ الْأَدِيُّ أُشِيرُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً مِنْ عَلَّةِ عَدْمِ قَلْبِ الْيَاءِ الْأُولَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَقْلِبُوا الْأُولَى ، وَكَانَ فِي قَلْبِهَا ، أَقْصَدْ قَلْبِهَا وَاءً ، تَحْقِيقُ جَمِيعِ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ ؟

فَالْجَوابُ : لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْقَرْفِ أُولَى .

وَالْمَذَهَبُ الثَّانِيُّ : وَهُوَ مَذَهَبُ الْمَازِنِيِّ ، وَوُصَفَهُ أَبْنَ يَعْيَشَ بِالسَّدِيدِ ، وَابْنَ عَصْفُورِ الْفَاسِدِ : أَنَّ الْوَاءَ فِي حَيَّانٍ أَصْلُ غَيْرِ مَبْدَلَةٍ مِنْ يَاءٍ .

وَحِجْجَ كُلِّ مَذَهَبٍ مُبِسْطَةٌ . وَانْظُرْ مَا فِيهَا مِنْ الْمَذَهَبِ وَالْأَقْوَالِ فِي الْكِتَابِ (٤٠٩/٤) ، وَالْمَقْتَضِبِ (٣٢٣/١) ، وَالْمَنْصُفِ (٢٨٤/٢ - ٢٨٦) ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ (١/١٥٣ - ١٥٥ ، ٢١١ وَ ٥٩١ ، ٥٨٩/٢) ، وَشَرْحِ الْمُفْصَلِ لِابْنِ يَعْيَشِ (١٠/٥٥) ، وَشَرْحِ الْمُلُوكِيِّ لِهِ (٢٦٣ - ٢٦٤) ، وَالْمُمْتَعِ (٢/٥٦٨) ، وَاللِّيَابِ (٢/٤١٨) .

(١) وَهُوَ اسْمٌ وَادٌ ، أَوْ اسْمٌ عَيْنٌ بَوَادٍ ، أَوْ اسْمٌ بَرٌّ . اَنْظُرْ : مَعْجمُ الْبَلَادِ (٥/٤٥٤ - ٤٥٥) .

(٢) يَدَيْنِتْ فَلَاتَأْ : اَتَخَذَتْ عَنْهُ يَدًا ، وَيَدَيْهِ : أَصْبَحَ يَدَهُ .

إِلَّا فِي أَوَّلٍ^(١)، عَلَى الْأَصَحِّ^(٢)، إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ^(٣)، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءَ وَعِينًا وَلَامًا فِي: بَيْتٍ^(٤)، بِخَلْفِ الْوَاوِ، إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ.

* [أحوال الواو والياء فاءين]

الفاء: تُقلِّبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لِرَوْمَا فِي نَحْوِ: أَوَاصِلٌ، أَوْيَصِيلٌ، وَالْأُولُ، إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ، بِخَلْفِهِ: وُورِيَّ.

وَجَوازًا فِي نَحْوِ: أَجُوَّهُ، وُورِيَّ، وَقَالَ المازني^(٥): وَفِي نَحْوِ:

(١) البصريون على أنَّ أَوَّلَ أَنْتَلُ، والковيون يرون أَنَّهُ فَوْعَلٌ . وقد تقدم الكلام فيه في ذي الزِّيادة . انظر: ص (٢٦٣) من هذا الكتاب .

(٢) ص: على الأفضل .

(٣) مذهب أبي علي أَنَّ الْوَاوَ مِنْ بَابِ (سَلِيسَ)، وَمَذَهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا مِنْ بَابِ (بَيْتَ)، وَوَافَقَهُ ابْنُ يَعْيَشَ وَابْنُ عَصْفُورَ وَابْنُ النَّاظِمَ . انظر: الْحَلِيلَاتِ (٨)، سِرِّ الصَّنَاعَةِ (٥٦١/٢)، وَشَرْحِ الْمُفْصَلِ لِابْنِ يَعْيَشِ (٥٨/١٠)، وَالْمُعْتَمِدِ (٢١٤/٢)، وَالْمَسَاعِدِ (٢٩٢)، وَبِغَةِ الطَّالِبِ (١٧٩)، وَالْمَنْصُفِ (٢١٤/٢)، وَالْمَسَاعِدِ (٤٢٦/٤)، وَاللَّبَابِ (٢٣/٤).

(٤) يقال: بَيْتٌ يَاءَ حَسَنَةً، أَيْ: رَسَمْتُ يَاءَ حَسَنَةً، هَذَا عَلَى مَذَهَبِ الْأَخْفَشِ، وَأَمَّا عَلَى مَذَهَبِ أَبِي عَلِيٍّ فَتَقُولُ: يَوَيْتُ يَاءَ حَسَنَةً، وَمَذَهَبُهُمَا فِي الْيَاءِ كَمَذَهَبِيهِمَا فِي الْوَاوِ الَّتِي ذَكَرَهُ . انظر: سِرِّ الصَّنَاعَةِ (٧٢٩/٢، ٧٣١)، وَشَرْحِ الْمُفْصَلِ لِابْنِ يَعْيَشِ (٥٧/١٠)، وَالرَّئْضِيِّ (٧٤/٣)، وَاللَّسَانِ (يَا) .

(٥) إِذَا وَقَعَتْ الْوَاوُ أَوْلًا مَفْرَدًا مَكْسُورَةً، نَحْوِ وِشَاحٍ وَوِسَادَةٍ، فَفِي هَمْزَاهَا مَذَهَبَانِ: الْأُولُ: مَذَهَبُ المازني، وَعَلَيْهِ الْمُبَرِّدُ، وَالْفَارِسِيُّ، وَابْنُ جَنْيَ، وَالصَّبَرِيُّ، =

إِشَاحٌ، وَالتَّزَمُوهُ^(١) فِي الْأُولَى حَمْلًا عَلَى الْأُولِ، وَأَمَّا آنَاهُ^(٢)، وَأَحَدُ،
وَأَسْمَاءُ^(٣)، فَعَلَى غَيْرِ القياسِ .

= وابن عصفور، وأبو حيّان، وغيرهم . قال أبو حيّان: وهو مذهب الجمهور، وعليه
ظاهر كلام سيبويه .

وهمزها عند هؤلاء جائز مطرد مقياس، وحجتهم أنَّ طبيعة الواو الضمة،
فكسرها مخالف لطبيعتها، فكان الواو خالطتها الياء، وذلك شاق على اللسان،
فعدل عنها إلى الهمزة .

الثاني: مذهب الجرمي، وعده ابن يعيش مذهب الأكثـر، وهؤلاء يصررون
همزها على السـماع .

انظر: الكتاب (٣٣١/٤)، والأصول (٣٤٥/٣)، والتبصرة (٨١٤/٢)،
والمنصف (٢١٢/١، ٢٢٨)، وسر الصناعة (٩٨/١)، وشرح الملوكي للثمانيني
(٣٢٣)، ولابن يعيش (٢٧٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٩٠/٤)، والباب
(٢٩١/٢)، وشرح المفضل لابن يعيش (١٤/١٠) .

(١) ظ، ص: (والترموا). وهو كذلك في بعض الشرحـون، كالإـيدي ٨١١ .

(٢) انظر: الباب (٢٩٢/٢)، والبحر (٥٢/٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٧٥)،
والثمانيني (٣٢٩)، وقد زاد الثمانيني على جملة ما ذكره المصنف قولهم: أَبْلَهُ الطَّعَامُ،
وأصله: رَبَّلَهُ مِنَ الْوَبِيلِ وَهُوَ الْوَخِيمُ الرَّدِيءُ، وَقَالَ: وَهَذَا كَلْهٌ قَلِيلٌ شَادٌ لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ.

(٣) أسماء: علم امرأة، مذهب سيبويه أنَّه وسـماء فـئـلاـءـ من الوسـامةـ، ومذهب المـبرـدـ
أنَّه أفعالـ، هـمزـه زـائـدةـ، وـهـوـ جـمعـ اـسـمـ، وـمـنـ الصـرـفـ لـلـعـلـمـةـ وـالـأـنـيـثـ
الـعـنـوـيـ .

انظر الخلاف فيه في: الكتاب ٢٥٦/٣، والمقتضب ٣٦٥/٣، والمذكر
والموئـثـ للـمـبـرـدـ ١٠٥ـ، وـسـرـ الصـنـاعـةـ ٩٢ـ/١ـ، وـشـرحـ المـلـوـكـيـ لـابـنـ يـعـيشـ ،
وـالـمـعـتـمـعـ ٣٣٥ـ/١ـ .

وَتَقْلِبَانِ تَاءُ فِي نَحْوٍ^(١): أَئْدَأَ، وَائْسَرَ، بِخَلْفِ.....

(١) قلب الواو والياء تاءً فاعين لافعل وفروعه لغة أهل الحجاز، وهي الأكثر والأقيس، وبها نزل القرآن، وعدم القلب لغة غيرهم، وقد نقل عن الكسائي أنه سمع: الطريق يائسق ويائسغ، يريدون: يئسق ويئسغ .

والقلب في الواو أكثر وأقيس منه في الياء، وقيل: أجريت الياء في هذا الموضع مجرى الواو وحملت عليها .

قال ابن جنّي في سر الصناعة (١٤٧/١): العلة في قلب الواو تاءً في هذا الموضع لأنهم لو لم يقلبواها تاءً لوجب أن يقلبواها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتزن وايتلنج، فإذا انضم ما قبلها قلبت الفاء، فقالوا: ياتعد وايتزن وايتلنج، موتلنج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت الفاء، فقالوا: ياتعد وايتزن وايتلنج، فلنما كانوا لو لم يقلبواها تاءً صارين من قبلها مرّة ياء، ومرة الفاء، ومرة واواً، إلى ما أرباه، أرادوا أن يقلبوا حرفًا جلّذا تغير أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنّها من أصول الثناء، والواو من الشفة، فأبدلواها تاءً، وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو الثناء، فقالوا: أئدأ وايتزن وايتلنج .

وقد فعلوا هذا أيضًا في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في افعل من الييس واليس: أئس وائسر، وذلك لأنّهم كرهوا انقلابها وأدوا متى انضم ما قبلها في نحو موبيس، وأللّا في نحو يائسغ، فأجروها مجرى الواو فقالوا: أتبس وائسر .

وقال العكبري في الباب (٣٣٤/٢): «والعلة في ذلك أنّ الواو هنا ساكتة بعد كسرة وبعدها تاءً، وبين التاء والواو مقاربة؛ لأنّ التاء من طرف اللسان وأصول الثناء، وفيها نفع يكاد يخرج من بين الثناء إلى باطن الشفة، والواو تخرج من بين الشفتين بحيث تكاد تقرب من باطن الشفة، وإذا كان كذلك شق إخراج الواو ساكتة قبل التاء فتحولت إليها وأدغمت» .

وقال في إيدال الياء تاءً (٣٣٩/٢): «وهو قليل بعد مخرج الياء منها إلا أنّ

= بينما مشابهة من وجهين:

أيترر^(١).

وتنقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واوا إذا انضم ما قبلها،
نحو: مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ، وَمُوقَظٌ وَمُوسِيرٌ.

وتحذف الواو من نحو: يَعْدُ وَيَلْدُ؛ لِوَقْوَعِهَا بَيْنَ يَاءً وَكَسْرَةً أَصْلِيَّةً^(٢).

= أحدهما: أنَّ في الناء همسة وفي الياء خفاء، والمعنيان متقاربان.

والثاني: أنَّ الناء تشبه الواو من الوجه الذي ذكرنا قبلُ، وبين الياء والواو مشابهة في المد والاعتلال، وقلب كلٌ واحدةً منها إلى الأخرى، ومرادفتها إليها في أراف الأبيات، نحو سرحوت وتكريت، وبين أختيهما، وبين الضمة والكسرة، تقارب بحيث جاز وقوعهما في الإيواء في القصيدة الواحدة.

(١) مذهب الجمهور المحافظة على الواو والياء المبدلتين من الهمزة في افععل وأخواته، وعدم قلبهما تاء، ثم إدغام الناء في التاء، وعدم القلب هنا مراعاة للأصل الذي هو الهمزة، ولكن الواو أو الياء عارضتين، تزولان بزوال مقتضي القلب.

ونقل عن بعض البغداديين إجازة القلب والإدغام فيقولون: أَتَرَ وَأَتَرَ، وَخَطَأَ أبو علي، وقال: إن صحت، فإنما سمع هذا من قوم غير فصحاء، ولا يؤخذ بلغتهم . وعده ابن مالك شاذًا، وابن هشام لحقا.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٤/١٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٥٤)، والمساعد (٤/١٨٠)، ونرفة الطرف لابن هشام (١٥٥)، والأسموني (٤/٣٣٠)، والارتشفاف (١٥٢/١).

(٢) الحذف من نحو يعد وزن للعلة التي ذكرت هو مذهب جمهور البصرىين . ومذهب الكسائى والفراء، والظاهر أنَّ مذهب الكوفيين عامة، أنَّ الحذف للفرق بين اللازم والمتعدى ، فلما حذفت من المتعدى نحو يزن، ثبتت في اللازم نحو يوجل للفرق ، وكان المتعدى أولى بالحذف لأنَّ التعدى صار كالغرض من حذف =

ومن ثُمَّ لم يُنَّ مثلُ: وَدَدْتُ - بالفتح - لِمَا يلزِمُ من إِعْلَالٍ فِي يَدِهِ،
وَحُمِّلَ أخْواهُهُ نَحْوُ: نَعِدُ، وَأَعِدُ، وَتَعِدُ، وَصِيغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ^(١)، ولذلك

= الواو، ولزمت في اللازم للزومه . وقد رُدَّ هذا المذهب بأمور كثيرة، بل وعجب
المُبِرِّدُ من هذا المذهب جدًا .

قلت: وهذا مذهب بطلانه واضح، وفساده بين، وفي سقوط الواو توجيهات وعلل
وآراء أطال في ذكرها المؤذب في دقائق التصريف (٢٢١)، وانظر هذه المسألة مفصلاً
في: المنصف (١٨٨/١)، والكامل للمبرد (١١٥)، والإنصاف (٢/٧٨٢)، وشرح
المفصل لابن يعيش (٥٩/١٠)، وشرح الملوكي له (٣٣٥)، والممعن (٤٣٥/٢)،
والمساعد (١٨٤/٤)، والارتفاع (٢٣٩/١)، والباب (٣٥٣/٢)، وشرح القصائد
السبع للأباري (٢٨٧)، ومعاني القرآن (١٥٠/٢)، والتصريح (٢/٣٩٥) .

(١) هذا بناء على أنَّ الأمر فرع عن المضارع، وهذه مسألة خلافية، وفيها ثلاثة مذاهب:
أولها: مذهب الجمهور، وهو أنَّ الْكَلَّاتِهِ الْمَاضِيُّ وَالْمَضَارِعُ وَالْأَمْرُ أَصْوَلُ،
فكل منها بناء مستقلٌ برأسه، وليس مفرغاً عن غيره .

وثانيها: مذهب الكوفيين، وهو أنَّ أصوات الفعل الماضي والمضارع، وأنَّ الأمر
مقطوع من المضارع، ولذا فهو معربٌ، أقصد الأمر، عند الكوفيين، كالمضارع،
مبنيٌ عند البصريين .

ثالثها: أنَّ الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنَّ أسبق الأمثلة، والإعلال
المضارع والأمر بإعلاله، ولأنَّ المضارع هو الماضي مع الرَّوَابِدِ، والأمر من
المضارع بعد طرح الرَّوَابِدِ . والعجب، كل العجب من البصريين والكوفيين
وغيرهم، أنا نجد أقوالهم عند التحليل الإعلالي للأمثلة والأبنية تنصر القول
الثالث، والمتأمل يرى أنه الأسهل والأقرب .

انظر هذه المسألة في: الإنصاف (٥٢٤/٢)، وأسرار العربية (٣١٧ - ٣٢١)،
وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠١٤)، والهمج (٢٦/١)، والمفتاح للجرجاني
(٥٤)، وشرح التصريف العزي للفتازانى (٦٩) .

حملت فتحة يَسْعُ ويَضْعُ على الغرورض، ويَنْجَلُ على الأصل، وشُبّهتا بالتجاري، والتجاري، بخلاف الياء في نَحْوِ: يَسْنُ، وَيَسِّرُ، وقد جاء: يَسُّ، وجاء: يَاءُسُ^(١)، كما جاء: يَا تَعْدُ وَيَأْسِرُ، (وعليه جاء: مُؤْتَعِدٌ وَمُؤْسِرٌ في لغة الشافعية)^(٢)، وشَدٌ في مضارع وَجَلٌ: يَنْجَلُ، وَيَأْجَلُ، وَيَنْجَلُ^(٣).

(١) جاء في مضارع يَسَّ ثالث لغات، وهي: يَاءُسُ، بقلب الياء التي هي فاء الفعل ألقاً، من باب علم يعلم، وَيَسُّ نظير يَهُبُ على زنة يَعْلُ، بحذف فاء الفعل، وهي الياء، من باب علم يعلم، وَيَسُّ نظير يَعْدُ، على زنة يَعْلُ، بحذف فاء الفعل أيضاً، من باب حِسْب يَحِسِّب، وَوَرِثَ يَرِثُ . وانظر: الكتاب (٤٤/٥٤)، والمنصف (١٩٦/١)، (٢٠٣).

(٢) انظر في لغة الشافعية رحمة الله في الرسالة له (٣١، ٢١٣، ٢٢٨، ٤٦٤)، والجاربدي ٢١٣، واليزدي ٨١٦، والنظام النسابوري ٣٥٣، وهي لغة الحجاز، وانظر: سر الصناعة ١٤٨/١، والمنصف ٢٠٥/١، والممعن ٣٨٦/١.

(٣) في حركة أول مضارع (فعل) الصحيح والمثال خلاف، تفصيله:
بهاء تكسر أوائل غير المبدوء بالياء من المضارع من نحو تَعْلَمْ وَنَقْلَمْ وَإِعْلَمْ من غير المثال الواوي أو اليائي، ويفتحون أول المبدوء بالياء، فيقولون: يَعْلَمْ استقلالاً للكسرة على الياء . وهذا ما يسمونه تلثة بهاء . وقيل: هذا لغة جميع العرب إلاًّ أهل الحجاز، فهو لا يفتحون أوائل المضارع ياءً كان أوله أو غيرها .
واسد لا يكسرون في هذا النحو، وإنما يكسرون أوائل المضارع من نحو جل، فيقولون: أنا يَنْجَلُ، وأنت يَنْجَلُ، ونحن يَنْجَلُ، وهو يَنْجَلُ، وأنما نحو تَغْلَمْ، أقصد غير المثال الواوي أو اليائي، فلا يكسرون فيه، بل أوائله مفتوحة، وإنما كسروا في نحو يَنْجَلُ لتفوي إحدى الياءين بالأخرى، وحملوا آخراته عليه . =

وَتُحَذَّفُ الْوَاءُ مِنْ نَحْوِ الْعِدَةِ، وَالْمِقَةِ^(١). وَنَحْوُ وِجْهَةٍ قَلِيلٍ^(٢).

= وبعض بنى كليب يكسرون أوائل جميع المضارع صحيحاً كان من نحو تعلم أو مثلاً وأويا من نحو يتجه، أوله ياءً أو غيرها.

انظر: الصّاحح (وجل)، والمختص (٢١٧/١٤)، والكتاب (٤٤/٤)،
 (١١)، ومجالس ثعلب (٨١/١)، والمقتضب (٢٢٨/١)، والممتع (٤٣٢/٢)،
 وشرح الملوكى للشانيني (١٩٦)، والبحر المعحيط (٣٤٣/٧)، وليس في كلام
 العرب (١٠٣، ٨٥)، والأمالي الشجرية (١١٣/١).

(١) المِقَةُ: المحبة، وَوَمَقَةُ: أحبه.

(٢) قال أبو علي في التكملة: «فَأَمَّا الْوِجْهَةُ فَصَحَّتْ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَكَانِ الْمُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، فَقُولُهُ: «وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مُؤْلِمٌ» أي مَكَانٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ، وَمِنْ جَعْلِهَا التَّوَجُّهَ كَانَ شَادِداً كَشْذُوذَ الْفُضْلَى وَالْقَوْدَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا فِي الْمَصْدَرِ أَبْعَدُ لِإِجْرَاهِمِ إِيَّاهُ الْفَعْلِ، وَالْفَعْلُ لَمْ يَصِحَّ فِي هَذَا النَّحْوِ»، وَقَيْلٌ: لَمْ تُحَذَّفِ الْوَاءُ مِنْهُ عَلَى الْأَصْلِ».

وقال السمين الحلبي: «وفي وجهة قوله:

أَحَدُهُمَا، وَيُعَزِّي لِلْمُبَرِّدِ وَالفارسيِّ وَالمازنيِّ فِي أَحَدِ قُولِيهِ أَنَّهَا اسْمُ الْمَكَانِ الْمُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَاءِ قِيَاسًا؛ إِذَا هِيَ غَيْرُ مَصْدَرٍ. وَقَالَ سَيِّبوُهُ: وَلَوْ بَيَّنَتْ فَنْدَلَةً مِنْ الْوَعْدِ لَقُلْتَ: وِعَدَةٌ، وَلَوْ بَيَّنَتْ مَصْدَرًا لَقُلْتَ: عَدَةٌ.

الثَّانِي: أَنَّهَا مَصْدَرٌ، وَيُعَزِّي لِلمازنِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ سَيِّبوُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَذْفِ الْوَاءِ مِنَ الْمَصَدِرَيْنِ: «وَقَدْ أَثْبَتُوا فَقَالُوا وِجْهَةٌ فِي الْجِهَةِ»، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَاءِ شَادِداً مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمُتَرَوِّكِ فِي عَدَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ إِثْبَاتَ الْوَاءِ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا، أَنَّهَا مَصْدَرٌ جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الرُّوَايدِ؛ إِذَا الفَعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ تَوَجَّهُ وَاتَّجَهُ، وَمَصْدَرُهَا التَّوَجُّهُ وَالاتِّجَاهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ فِي فِعْلِهِ: وِجْهٌ كَوَاعِدَ يَعْدُ، وَكَانَ الْمَوْجِبُ لِحَذْفِ الْوَاءِ مِنْ عَدَةٍ وَزَنَّ الْحَمْلِ عَلَى الْمَضَارِعِ لِوَقْعِ الْوَاءِ بَيْنَ يَاءً وَكَسْرَةً، وَهَذَا لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ =

* [أحوال الواو والياء عينين]

العين: تُقلبانِ أَلْفًا إِذَا تحرَّكَتا مفتوحًا ما قبَلَهُما^(١)، أو في حُكْمِهِ،

= مضارع يُحمل مصدره عليه لذلك قلت: إنَّ وجهة مصدر على حذف الرَّاءِ وَالِّيَّادِ توجه أو اتجاه .

وفي البيان: هو مصدر في معنى المُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، كالخلق بمعنى المخلوق، أو مصدر على حذف الرَّاءِ وَالِّيَّادِ لِأَنَّ الفعل توجه أو اتجاه، ولم يستعمل مجردة .

انظر: الكتاب (٣٣٦/٤)، والمقتضب (٢٢٧/١)، والمنصف (٢٠٠/١)، والتكميلة (٥٦٨)، وزهرة الطرف للميداني (٢٠٣)، واللباب (٣٥٧/٢)، والبيان للعكاري (١٢٦/١)، وشرح المفضل لابن يعيش (٦٠/١٠)، وشرح الملوكى له (٣٩٢)، والدُّرُّ المصنون (١٧٢/٢) .

(١) إنَّما تُبدل الواو والياء أَلْفًا بثلاثة عشر شرطاً .

أولها: أن تكونا متحركتين، ولذلك لم تقلبا في: قَوْلٌ وَتَبَعٌ .

ثانية: أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك لم تقلبا في: جَيْلٌ وَتَوَمٌ، مخفقين جَيْلٌ وَتَوَمٌ .

ثالثها: أن ينفتح ما قبلهما، ولذلك لم تقلبا في: عَوْضٌ وَجَيْلٌ وَسُورٌ .

رابعها: أن يكون الحرف المفتوح المفتح قبلهما من كلمتهما، ويعبرون عن هذا الشرط بقولهم: أن تكون الفتحة متصلة، ولذلك لم تقلبا في: إِنْ عَمَرَ وَجَدَ يَرِيدُ وَأَكْرَمَهُ .

خامسها: أن يكون اتصالهما أصلياً، ولذلك لم تقلبا في غَزَّوْ وَرُمَيْ مثالي عَلَيْطُر من الغزو والرمي؛ لأنَّ الاتصال ليس أصلياً؛ إذ اتصالهما: غَزا وَرُمِيْ؛ لأنَّ عَلَيْطَا أصله عَلَيْطٌ .

سادسها: أن يتحرَّك ما بعدهما، ولذلك لم تقلبا في: بِيَانٍ وَطَوْبِيلٍ وَغَيْرٍ وَخَوْزِنِيْ .

في اسم ثلاثي، أو في فعل^(١) ثلاثي، أو محمول عليه، أو اسم محمول عليهما، نحو: بَابٌ، ونَابٌ، وقَامٌ، وبَاعٌ، وفَاقَمٌ، وأَبَاعٌ، واسْتَقَامٌ، واستَبَانٌ. واستَكَانٌ منه، خِلَافًا لِلأَكْثَرِ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ، وَلِقولِهِمْ: استِكَانَةً^(٢)، وَنَحْوُ الإِقَامَةِ وَالاستِقَامَةِ، وَمَقَامٌ وَمُقَامٌ، بِخَلْفِ قَوْلٍ

= سابعها: أن لا تكوننا عيناً لـ (فعل) الذي من باب ما وصفه للمذكور على (أفعل) ومؤنته على (فعلاء)، ولذلك لم تقلبا في: عَوْرٌ وَهِيفٌ وَسَوْدٌ وَبَيْضٌ وَصَيْدٌ . ثامنها: أن لا تكوننا عيناً لمصدر هذا الفعل، ولذلك لم تقلبا في: عَوْرٌ وَغَيْبٌ وَهِيفٌ وَحَوْلٌ .

تاسعها: أن لا تكوننا متلوين بحرف يستحق هذا الإعلال، فلذلك لم تقلبا في هَوَى وَالهَوَى وَالحَيَّا وَهُوَ المطر وَالهَوَى مصدر الْحَوْرَةِ . عشرتها: أن لا تكوننا عيناً لاسم آخره زيادة تختص بالأسماء، ولذلك لم تقلبا في: الجَوْلَانِ وَالهَيَّمَانِ وَالصَّوَرَى وَالحَيَّدَى .

الحادي عشر: أن لا يؤدي قلبهما إلى الباس، ولذلك لم تقلبا في: حَيَّي وَعَيَّيِ . الثاني عشر: أن لا تكون الواو عيناً لافعل الدال على معنى التفاعل، فلذلك لم تقلب في: اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا .

الثالث عشر: أصلة حرف العلة، فلو عرض قلبه لم يقلب، ولذلك لم تقلب الياء في شَيْرَة لغة في شَجَرَةِ .

انظر: أوضح المسالك (٤/٣٩٤)، والتصريح (٢/٣٨٦)، والأشموني (٤/٣١٤)، والهمع (٦/٢٦٩)، وإيجاز التعريف لابن مالك (١٢٨)، والباب (٢/٣٠٢)، وحاشية الغزوي على الجاربردي (٢٧٦) .

(١) ليس في ظ .

(٢) تقدم تحرير مسألة استكان في أول الماضي . انظر: ص (١٠٨) من هذا الكتاب .

وبيع . وطائي وتأجل شاد ، ويختلف: قاول ، وبائع ، وفؤم ، وبين ، وتفؤم ، وبين ، وتفاول ، وبائع . ونحو القود ، والصيده ، وأخيت ، وأغيث ، وأغيمث ، شاد^(١) .

* [تصحيح العين لاعلال اللام]

وصح باب قوي ، وهو ؟ للإعلاليين ، وباب^(٢) طوي ، وحيي ؛ لأنّه فرعه ، أو لما يلزم من يقاي ، ويطاي ، وبحاري .
وكثير الإدغام في باب حبي ؛ للمثلين^(٣) ،

(١) انظر في علل التصحيف في الخصائص ٣٢١/٢ ، ٥٢/٣ ، وسر الصناعة ٦٦٨/٢
والمنصف (١١٦/٢) ، وشرح الملوكي للثمانيني ٢٩٩ ، واللباب للعكبري
٣٠٥/٢ .

والقود: القصاص ، والصيده: رفع الرأس كثرا ، والأصيده من يفعل ذلك ، وأخيت النساء: أغيمث ، وأغيث المرأة ولدها: أرضعته وهي حامل ، وأغيل الرجل ولده وأغاله: جامع آمه وهي ترضعه .

(٢) ظ ، ص : وصح باب .

(٣) إذا اجمع الإعلال والإدغام في كلمة فأكثر التصريفين على أن الإعلال مقدم على الإدغام ، وقال بعضهم: بل العكس صحيح .

وقدقرأ المدینيان نافع وأبو جعفر ، وأبو بكر عن عاصم ، والبزى عن ابن كثير ، وقبل عنه في رواية أخرى ، ويعقوب ، وخلف ، والمفضل: « ويختى من حبي » [الأنفال: ٤٢] ، بالفک والإظهار ، وقرأ الباقيون ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسانی ، وحفص عن عاصم ، وقبل عن ابن كثير: « قن حي » بالإدغام وفتح العاء .

قال سيبويه: الإدغام أكثر ، والفک عربي كثير ، ووصفه الأخفش بالقبع ، عكس ابن الحاجب فقال: الإظهار أكثر .

وقد يُكسر الفاء^(١)، بخلاف^(٢) باب قوي؛ لأنَّ الإعلان قبل الإدغام، ولذلك قالوا: يخْيَى، ويفْرَى، وأخْوَاوَى يخْرَاوِي، وازْعَوَى يزْعَوِي، فلم يُدغموا، وجاء: أخْوِيَّة، وأخْوِيَّاء، ومن قال: اشْهَابْ قال:

وقال المرادي: والأكثر في كلامهم الفك، صرخ به النحويون .

وقال الغزِي: الوجهان فصيحان، قرئ بهما في المتنواز .

والذِي يظهر لي أنَّ ما قاله سيبويه، وهو أنَّ الإدغام أكثر، هو الصحيح .

انظر: الكتاب (٤/٣٩٥)، والمقتضب (١/٣١٧)، ومعاني القرآن (١/٤١١)، والإقناع (٢/٦٥٥)، والتكلمة (٤/٦٠٤)، والمنصف (٢/١٨٨)، والكشف (١/٤٩٢)، والنشر (٢/٢٦٦)، والبحر (٤/٥٠١)، والدُّلُّ المصنون (٦/٦١٣)، والممتع (٢/٥٧٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/١١٠)، وحاشية الغزِي على الجاربردي (٢٧٩)، وبغية الطالب (١٨٦)، وإيجاز التعریف لابن مالك (١٨٨).

(١) ظاهر كلام ابن الحاجب أنَّ الكسر في (جِيءٍ) مبنياً للفاعل جائز، وهذا مذهب تبع في المصنف الرَّمْخْشِري، وألَّذِي ذكره متقدمو النَّسْحة أَنَّه في المبني للمفعول، لا المبني للفاعل، وعلى مذهب ابن الحاجب أينما بعض الشَّرَاح كالجاربردي وابن الأَنْظَام وركن الدِّين واليَزْدِي ونقره كار والأنصاري والتيسابوري وقره سنان، وسلم منه الرَّضْمي .

انظر: المقتضب (١/٣١٧)، وشرح الملوكى للشَّمَانِي (١٥٥)، والمنصف (٢/١٨٩)، والمفصل (١/٣٩١)، وشرحه لابن يعيش (١٠/١١٦)، وللمصنف (٢/٤٧٢)، والممتع (٢/٥٧٧)، وشرح الشَّافِعِي للجاربردي (٢٧٩)، وابن الأَنْظَام (١٨٧)، وركن الدِّين (١١٠)، ونقره كار والأنصارى (١٩٤)، والنظام التيسابوري (٣٥٨)، وقره سنان (٤٩٨)، والرَّضْمي (٣/١١٦).

(٢) ص: ويختلف .

اخْرَوَاء، كاْفِتَالِي، وَمَنْ أَدْغَمَ اْفْتَالَاً قَالَ: حِوَاء^(١)، وَجَازَ الإِدْغَامُ فِي أُخْبِي، وَسَتْخِي، بِخَلْفِهِ أَخْبَى، وَسَتْخَبَى، وَأَمَّا اْمْتَنَاعُهُمْ فِي يُخْبِي، وَسَتْخَبِي فَلِنَلَّا يَنْضَمَ مَا رُفِضَ ضَمَّهُ.

ولَمْ يَئُنُوا مِنْ بَابِ قَوِيَّ مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا شَرْفٍ؛ كِرَاهَةَ قَوْزُوتُ وَقَوْزُوتُ.

(١) هذه أوجه أربعة، الأزلان في مصدر أخواتي على مثال أفعال، والأخيران في مصدر أخواتي، على مثال أفعال.

الثاني من الأولين، وهو أخواتي، مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والمازني وابن المؤدب، وغيرهم، ووصفه ابن جنبي بمذهب الأكثر، ولم يرتضى ابن عصفور هذا المذهب، واختار الأول.

وأجاز سيبويه الوجهين الأخيرين المذكورين في مصدر أخواتي، وهما أخواتي وجواء. وذكر ابن عصفور وجها ثالثاً، وهو جياء، وقال: أبو الحسن يقول: حِوَاء، وغيرها: جياء. وتبعه في هذا ابن عقيل وأبو حيان وابن مالك والغزيري. والصحيح أن حِوَاء وجه أجازه سيبويه وتبعه المازني وابن جنبي وغيرهما، ولم ينسبوا جياء لأحد، كما لم يقصروا حِوَاء على أبي الحسن.

وذكر العكبري وجها رابعاً، وهو: حِينَاء، قال: قلبت الواو الساكنة ياء لوقوعها بعد كسرة، ولم تدغم فيما بعدها لأن سكونها عارض. وهذا الذي ذكره غريب لم أقع عليه، وأظنه تصحيف نسخ.

وللشمامي في شرح التصريف الملوكي (٥١٧) والعكبري في اللباب (٤١٩/٢) تفصيل ميسوط لهذه المسألة فانظره، وانظر: الكتاب (٤٠٤/٤)، والمنصف (٢٢١/٢)، والممتع (٣٧١/١)، والمقتضب (١٧٧/١)، والأصول (٢٥٩/٣)، ودقائق التصريف (٣٤٥)، والتكميلة (٦٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/١٠)، والارشاف (٣٤٧/١)، والمساعد (٤/٢٦٠).

ونَحُو: الْقُوَّةُ وَالصُّوَّةُ وَالبُؤْ(١) وَالجَوْ، مُحْتَمِلٌ؛ لِلإِدْغَامِ(٢).
*** [بعضُ ما لا يُعْلَمُ مِنَ الصَّيْغِ وَأَسْبَابِ ذَلِكَ]**
 وَصَحَّ بَابُ ما أَفْعَلَهُ(٣) لِعدَمِ تَصْرِفِهِ، وَأَفْعَلُ مَحْمُولٌ.....

(١) **الصُّوَّةُ**: واحدة الصُّوَى، وهي الأعلام تنصب في الفيافي والمفازة المجهولة ليستدل بها على الطَّريق، وجماعة السابع.

والبُؤْ، جلْدٌ ولِدٌ البعير يحشى بِنَائِاً أو غَيْرِهِ لِتَوْقِيمِ الْأُمْ وَلِذَهَا فَرَأَمَهُ وَتَدَرَّ.

(٢) قال ركن الدين: إنما جاز نحو القُوَّةِ وَالصُّوَّةِ لِحُصُولِ الْخَفَةِ بالإِدْغَامِ، لأنَّ اللسان يندفع بالمثلين في الإِدْغَامِ دَفْعَةً وَاحِدَةً.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَتْحِ وَجْهًا آخَرَ لِاحْتِمالِ نَحْوِ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ وَهُوَ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ، وَالْأَسْمَاءُ يُؤْمِنُ مَعَهَا ثُقُولُ التَّصْرِيفِ.

وَذَكَرَ الجَارِبَرْدِيُّ أَنَّ بَعْضَ شَرَاحِ المَفْصَلِ، وَمَعْلُومُ أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ بَنْتَ الْمَفْصَلِ، ذَكَرَ أَنَّ الرَّوَايَةَ عَنِ الرَّمَخْشَرِيِّ مُحْتَمِلٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ، وَفَسَّرَهُ بِأَنَّ مَعْنَاهُ مَوْضِعُ احْتِمالِ الإِدْغَامِ، أيَّ أَنَّ نَحْوَ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ يَحْتَمِلُ الإِدْغَامَ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الإِدْغَامِ سَكُونُ الْأَوَّلِ وَتَحْرِكُ الثَّانِيِّ، وَهَذَا الشَّرْطُ مُتَحَقِّقٌ هُنَا، فَلَذَا جَاءَ الإِدْغَامُ . وَذَكَرَ الجَارِبَرْدِيُّ: أَنَّ الْأَوَّلَيِّ التَّفْسِيرَ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّرَاحُ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا التَّحْوُ مُحْتَمِلٌ، أيَّ مُسْوَغٌ وَمُعَتَّفٌ لِلإِدْغَامِ، وَاللامُ فِي الإِدْغَامِ تَعْلِيلَةً .

وَذَكَرَ نَقْرَهُ كَارُ أَنَّ الْكَلْفَةَ تَحْتَمِلُ كَسْرَ الْمِيمِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ نَحْوَ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ مُحْتَمِلٌ، أيَّ مُسْوَغٌ لِلإِدْغَامِ، بِسَبِيلِ سَكُونِ الْأَوَّلِ وَتَحْرِكِ الثَّانِيِّ .

انظر: المِنْصَفُ (٢١١/٢)، وَشَرْحُ الرَّاضِيِّ (١٢٣/٣)، وَالْجَارِبَرْدِيُّ (٢٨٠)،

وَنَقْرَهُ كَارُ (١٩٦)، وَرَكْنُ الدِّينِ (١١١)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ بَيْشِ (١١٩/١٠).

(٣) وَأَفْعَلُ بِهِ فِي التَّعْجِبِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا أَفْعَلَهُ فِيهِ . نَبَهَ إِلَى ذَلِكَ التَّصْرِيفَيْتُونَ.

وَانظر: المِنْصَفُ (٣١٥/١)، وَبِيَنَةُ الطَّالِبِ (١٩١)، وَرَكْنُ الدِّينِ (١١١) .

عليه^(١)، أَوْ لِلْبَسِ بِالْفِعْلِ، وَأَزْدَوْجُوا^(٢)، وَاجْتَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَقَاعِلُوا^(٣)، وَبَابُ اعْوَارَ، وَاسْوَادَ؛ لِلْبَسِ، وَعَوْرَ، وَسَوْدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ^(٤).

(١) ليس في ص.

(٢) ظ: وباب ازدوجا واجترروا.

(٣) قال ابن مالك في الإيجاز (١٣٨): «وَمَئَا كُفَّتْ سبُبُ الْإِعْلَالِ فِيهِ بِالْحَمْلِ عَلَى غَيْرِهِ فِي التَّضْحِيَّةِ افْتَعَلَ الْمَوْافِقُ تَقَاعِلًا، نَحْوُ اجْتَرُوا الْقَوْمُ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى تَجَارِرُوا، فَعُوْمَلاً مَعَالَمَةً عَوْرَ وَاعْوَارَ . وَهَذَا أَوْلَى بِتَلْكَ الْمَعَالَمَةِ؛ لِأَنَّ تَقَاعِلَ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى لَا يَسْتَغْنِي بِفَعَالِيَّةِ وَاحِدِيَّةِ الْتَّجَارِرِ، أَحَقُّ مِنْ افْتَعَلِ، فَيُجِبُ أَنْ يَتَبعَهُ فِي لَفْظِهِ كَمَا تَبَعَهُ فِي مَعْنَاهُ . وَيَدَلُّ عَلَى أَصَالَةِ تَقَاعِلِ فِي الْمَعْنَى الْمَذَكُورِ وَأَوْلَوْتَهُ بِأَنَّهُ لَا يَوْجِدُ افْتَعَلَ دَالًا عَلَيْهِ دُونَ مَشَارِكَةِ تَقَاعِلٍ، وَيَوْجِدُ تَقَاعِلَ دَالًا عَلَيْهِ دُونَ مَشَارِكَةِ افْتَعَلٍ، نَحْوُ تَنَاطِرِ الْقَوْمِ وَتَجَادِلَوْا وَتَنَازِلُوا وَتَكَالَّمُوا وَتَابَعُوا وَتَسَاءَلُوا وَتَقَابَلُوا وَتَمَالَوْوا وَتَدَانُوا وَأَمْثَالَ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ».

وَإِنْ كَانَ افْتَعَلَ لِغَيْرِ الاشتِراكِ فِي الْفَاعِلَيَّةِ وَالْمَفْعُولَيَّةِ فَيُجِبُ إِعْلَالُهُ، وَأَوْيَانًا كَانَ أَوْيَانًا، وَذَلِكَ نَحْوُ اجْتِنَازِ وَاعْتِدَادِ وَارْتَابِ وَامْتَازِ وَابْتَاعِ، وَبَنَةِ إِلَى ذَلِكَ الغَزِيَّ وَغَيْرِهِ.

انظر: حاشية الغزي على الجاربردي (٢٨٢).

وانظر: التكميلة (٥٧٩)، والمنصف (٢٥٩/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٧)، وابن يعيش (٢٢٠)، واللباب (٣٠٥/٢).

(٤) قالوا: إِنَّ عَوْرَ مَحْمُولٌ عَلَى إِعْوَرَ، وَاعْوَرَ مَحْمُولٌ عَلَى إِعْوَارَ .
انظر: الممتع (٢/٤٨٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٣٩)، والإيجاز لابن مالك (١٥٦).

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ عَوْرَ وَنَحْوَهُ مَحْمُولٌ عَلَى اعْوَرٍ حَمْلٌ فَرعٌ عَلَى أَصْلٍ، يَرِيدُونَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ وَالصَّفَاتِ الْمُسْتَحْسَنَةِ هُوَ افْتَعَلُ الْمُزِيدُ، وَدَلَالَةُ عَوْرٍ الْمُجَرَّدُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَصْلًا فِي ذَلِكَ .

وقيل: هو حمل أصل الذي هو غير المجرد على فرع الذي هو اعور المزيد .
وذهب قوم الى أنّ نحو اعور محمود على عور ، حمل الفرع المزيد على
الأصل المجرد .

انظر: التكملة (٥٧٩)، والمنصف (٢٥٩/١)، وشرح الملوكى للثمانيني (٢٩٧)، ولابن عيش (٢٢٠)، واللباب (٣٥٠/٢).

وقال ابن مالك في الإيجاز (١٣٧) : وإنما لم تعلَّم عن هذا النوع ، مع تحرّكها وافتتاح ما قبلها ، حملًا على أفعالٍ كاعور ، فإنّها مستوّيَان في الْأَيْضَى يستغنى عنهما أو عن أحدهما ، أفعُلُ الذي مؤتَه فُلَّاء ، فأرادت العرب أن يتوافق الفعل كما توافقاً معنَّى ، وذلك بحمل أحدهما على الآخر ، وكان حمل فعل على أفعالٍ فيما يستحقه من التضييّع أولى من حمل أفعالٍ على فعلٍ فيما يستحقه من الإعلال ؛ لأنَّ التضييّع أصلٌ ، والإعلال فرعٌ .

وأيضاً: فإنَّ فعلَ لا يلزمُ باتْ (أفْعَلْ فَعْلَةً)، و(أفعل) يلزمُ غالباً، فكان الذي يلزمُ المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعلَ أصلًا، ويحملُ الآخر عليه .

وأيضاً: فإنَّ إعلالَ اعورٍ ونظائره يُوقِعُ في النِّسَابِ؛ لأنَّه متعذرٌ، إلَّا أن تُنقل حركة عينه إلى فائه، وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء، فيصير اعور جيتنَا: عَرَّ، مماثلاً لفاعلٍ من العُرَّ، وتصحيح عورٍ ونظائره لا يُوقِعُ في شيءٍ من ذلك، فكان متعذراً .

وأثنا القور وغيره من مصادر فعل المذكر فصحح حملًا على قوله، كما أعلَى
الغاءً بمعنى الغيرة حملًا على قوله.
ومن العرب من يقول في عزّ: عازٌ، فمقتضى الدليل أن يكون المصدرُ عازٌ.
ولو قيل: إنما صنف القور حملًا على الأعور لكان صوابًا.

وما تَصَرَّفَ^(١) مِمَّا صَحَّ صَحِيفٌ أَيْضًا، كَأَعْوَزُتُهُ، وَاسْتَعْوَرَ^(٢)،
وَمُقَاوِلٌ، وَمُبَاتِعٌ، وَأَسْنَدٌ، وَمَنْ قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ، وَاسْتَعَارَ، وَعَائِرٌ.
وَصَحَّ تَقْوَالٌ، وَسَيَارٌ؛ لِلْبَسٍ، وَمَقْوَالٌ، وَمِخْيَاطٌ؛ لِلْبَسٍ، وَمَقْوَلٌ
وَمِخْيَطٌ مَحْذُوفَانِ مِنْهُمَا، أَوْ بِمَعْنَاهُمَا^(٣).

(١) الأصل: وما تَصَرَّفَ.

(٢) ظ، ص: (واستعورته). وهو كذلك في عدد غير قليل من نسخ المتن والشروح.

(٣) هنا أمران يحتاج إلى التبيّه إليهما:

أولهما: أَنَّ نَحْوَ مَقْوَلٍ صَحِيفٌ بِالْحَمْلِ عَلَى مَقْوَالٍ . ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَصْتَفُ فِي
الْمَنْتَنِ، وَغَيْرَ الْمَصْتَفِ، وَسَكَتَ عَنْهُ عَدْدٌ مِنَ الشَّرَاحِ وَلَمْ يَبْيَثُهُ . قَالَ ابْنُ مَالِكَ فِي
تَعْلِيلِ تَصْحِيفِهِ: «إِنَّ فِيهِ مَا فِي مَقْوَالٍ مِنْ مُوافَقَةِ الْفَعْلِ مِنْ وَجْهٍ، وَمُخَالَفَتِهِ مِنْ وَجْهٍ،
فَكَانَ هَذَا يَقْتَضِي إِعْلَالَهُ، لَكِنَّهُ أَشَبَّهُ، لَفْظًا وَمَعْنَى، الْمُخَالَفَةِ فِي الْوَزْنِ وَالْزِيَادَةِ
الْمُسْتَحْقَقَةِ لِلتَّصْحِيفِ، وَهُوَ مِفْعَالٌ، كِمْغَوَارٍ، وَمَهْيَافِي، فَحُمِّلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيفِ .

أَمَّا شَبَهَهُ بِهِ فِي الْلَّفْظِ فَظَاهِرٌ؛ لَأَنَّهُمَا لَا يَخْتَلِفانِ إِلَّا بِإِشَاعَةِ فَتْحِ الْعَيْنِ .

وَأَمَّا شَبَهَهُ بِهِ الْمَعْنَى فَلَأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يَكُونُ آلَهًا، كِيمْحَمَلٌ وَمِكْيَالٌ، وَصَفَةٌ
مَفْصُودًا بِهَا الْمُبَالَغَةُ كِمْهَرٌ وَمِخْضَارٌ، فَسُوتَيْ بَيْنَهُمَا فِي التَّصْحِيفِ، كَمَا فَعَلَ بِعَوْرَ
وَاعْنَرَ، وَبِعَوْرَ وَبَعْرَةً^{*} .

ثَانِيهِمَا: أَنَّ أَغْلَبَ التَّصْرِيفَيْنِ عَلَى أَنَّ اعْوَرَ أَصْلُ اعْوَازَ، وَمَقْوَلٌ أَصْلُ مَقْوَالٍ،
وَمُعْظَمُهُمْ قَاتِلٌ بِحَمْلِ الْأَصْلِ مِنْهُمَا عَلَى الْفَرْعِ فِي التَّصْحِيفِ وَدُمْ الإِعْلَالِ . أَلْبَسَ
الْأُولَى وَالْأَسْهَلِ وَالْأَقْلَى كُلْفَةً وَالْأَوْفَقَ لِقَوْاعِدِهِمْ وَالْأَطْرَدَ لَهَا لَوْ عَكَسُوا؟

انظر: المنصف (١/٣٢٣)، والكتاب (٤/٣٥٥)، والممعن (٢/٣٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨٦)، وشرح الكافية الشافعية (٤/٢١٤٠)، والإيجاز لابن مالك (١٥٨).

وأَعْلَى نَحْوُهُ يَقُولُ، وَيَبْيَغُ، وَمَقْوِمٌ، وَمَبَيْغٌ، بِغَيْرِ ذَلِكِ لِلْنِسْبَةِ.
وَنَحْوُهُ جَوَادٌ، وَطَوِيلٌ، وَغَيْرُهُ؛ لِلإِلَبَاسِ بِقَاعِلٍ، أَوْ بَقَاعِلٍ^(١)، أَوْ لِأَنَّهُ لِيُسْ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَا مُوَافِقٌ، وَنَحْوُهُ الْجَوَلَانِ، وَالْحَيَّانِ،
وَالْحَيَّدَى، وَالصَّوَرَى^(٢)؛ لِتَشْتِيهِ بِحَرْكَتِهِ عَلَى مُسْتَاهِهِ، وَالْمَوَانَى؛
لَأَنَّهُ تَقِيْضُهُ، أَوْ لَأَنَّهُ لِيُسْ بِجَارٍ، وَلَا مُوَافِقٌ^(٣)، وَنَحْوُهُ أَفْوَرُ وَأَعْيَنُ؛
لِلإِلَبَاسِ، أَوْ لَأَنَّهُ لِيُسْ بِجَارٍ، وَلَا مُخَالِفٌ، وَنَحْوُهُ جَذْوَلٌ، وَخِزْرَوْعَ،
وَغَلْيَبٌ^(٤)؛ لِمُحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ، أَوْ لِلْسُكُونِ الْمَخْضِ.

(١) ظ، ص: (بَقَاعِلَ)، وَفِي الْأَصْلِ: (بَقَاعِلَ). وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، لَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: جَادَ،
لَتَوْهُمْ أَنَّهُ فَعَلَ مَاضِي، أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ كَمْسَنَ، وَأَعْلَمَ عَيْنَهُ الْفَأْلَجَرَكَهَا وَانْفَتَاحُ مَا قَبْلَهَا.

(٢) الْحَيَّدَى: وَصَفْتُ لِلْحَمَارِ وَلِغَيْرِهِ، يَقَالُ: حَمَارٌ حَيَّدَى إِذَا كَانَ كَثِيرُ الْحَيَّدِ، أَيِ
الْعَدُولُ وَالْعِيلَانُ، عَنْ ظَلَّهِ لِفَرْطِ نَشَاطِهِ.

وَالصَّوَرَى: الْمَائِلُ، وَاسْمُ مَاءِ بَعْيِنَهِ بِقَرْبِ الْمَدِينَةِ، وَانْفَرَتْ: مَعْجمُ الْبَلَادِ
. ٤٣٢/٣ .

(٣) وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكَ وَجَهْنَ ثَالِثًا وَرَابِعًا لِعَلَلِ التَّصْحِيحِ، وَذَكَرَ الْعَكْبَرِيَّ وَجَهْنَ خَامِسًا.
انْفَرَتْ: شَرْحُ الْكَافِيَّ الشَّافِيَّةَ ٤/٢١٣٢، وَإِبْجَازُ التَّعْرِيفِ ١٤٠، وَالْلَّابَابُ
٢/٣٠٤، وَحَاشِيَةُ الْغَزِّيِّ عَلَى الْجَارِبِدِيِّ ٢٨٥ .

(٤) الْجِزْوَعُ: شَجَرَةُ بِحَجمِ شَجَرَةِ التَّيْنِ، صَغِيرَةُ ذَاتِ وَرْقٍ مُثْلِكَةُ كَفِّ الْإِنْسَانِ، شَبِيهُ
بُورَقِ الدُّلُوبِ، إِلَّا أَنَّهُ أَكْبَرُ، وَذَاتٌ تَمِيرٌ خَشِنٌ عَلَى هِيَنَةِ حَبَّاتٍ كَانَهَا بَيْضُ الْعَصَافِيرِ،
وَمِنْهَا يَسْتَخْرُجُ دَهْنُ الْخَرُوعِ لِلتَّداوِيِّ بِهِ، وَلِغَيْرِ ذَلِكِ .

وَالْغَلْيَبُ: اسْمُ وَادٍ عَلَى طَرِيقِ الْيَمِنِ بِتَهَامَةِ، وَقِيلَ: اسْمُ لَمَاءِ . وَانْفَرَتْ: مَعْجمُ
الْبَلَادِ ٤/١٤٨، وَالْلَّسَانُ (عَلَبُ)، وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمُفَرْدَةِ لِلْمَلَكِ الْمَظْفَرِ

* [قلب الواو والياء - عينين - همزة]

ونُقلبان همزة في نحو قائم وبائع المعتل فعله^(١)، بخلاف نحو عاوير .
ونَحْو شاكٌ وشاكٌ شادٌ^(٢) ، وفي نحو: جاءه قوله؛ قال الخليل: مقلوب
كالشاكين ، وقيل: على القياس^(٣) ، وسر الصناعة (٩٣/١) .

(١) هذا هو قول الأكثرين ، وقال عبد القاهر ، ومن وافقه: بل قلب العين من نحو قائل
وبائع همزة ابتداء . وقد نبه إلى ذلك الغزى في حاشيته على الجاربردي (٢٨٦) ،
وانظر: كتاب في التصريف للجرجاني (٨٦) ، والمفتاح في التصريف المنسوب
للجرجاني أيضاً (٧٣ ، ١٠٩) ، وسر الصناعة (٩٣/١) .

(٢) في اسم الفاعل من الأنجوف أربع لغات:

الفعحي: إيدال العين ألفاً، ثم همزة، أو همزة ابتداء، على الخلاف السابق
الذكر، فيقال في شاكٌ ولاٌتٌ وهارٌ: شاكٌ ولاٌتٌ وهارٌ .
الثانية: القلب يجعل العين موضع اللام، ثم الإعلال إعلال قاضٍ، فيقال: شاكٌ
ولاٌتٌ وهارٌ، على زنة فالٌ .

الثالثة: حذف العين تخفيفاً من غير تعريضي، فيقال: شاكٌ ولاٌتٌ وهارٌ، وزنها فالٌ .
الرابعة: إيدال العين ألفاً، فيقال: شاكٌ، ولاٌتٌ وهارٌ، والأصل فيها: شوكٌ
ولأوتٌ وهوَرٌ، على زنة فَعِلٌ .

قال أبو الفتح: «يقال: رجل صاتٌ، أي شديد الصوت، وحمار صاتٌ، كما
يقال: رجل مالٌ: كبير المال، ورجل نالٌ: كبير النوال، وكبش صافٌ: كبير الصوف،
ويثر ماهة: كثيرة الماء، ورجل هاعٌ لاغٌ، وامرأة هاعٌ لاغٌ، ورجل خافٌ، ويوم طانٌ
وراحٌ: كثير الطين والرّيح . وتقدير هذه الأوصاف كلها عندنا قيل مكسورة العين» .
انظر: الكتاب (٤/٣٧٧) ، وسر الصناعة (١٠/١) ، (٣٥٧) ، والمنصف
(٥٢/٢) ، والممتنع (٤٦٤/٢) .

(٣) تقدم الكلام في جاءه . انظر: ص (٩٢ ، ٣٢٠) من هذا الكتاب .

وفي نحو: أوايَّلَ وَبَوَايَعَ، مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ أَلْفِ بَابِ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَأَوْ أَوْ يَاءُ^(١)، بِخَلَافٍ: عَوَّاَوِيرُ، وَطَوَّاَوِينُ . وَضَيَّاَوِونُ شَادُ^(٢) .
وَصَحَّ عَوَّاَوِرُ، وَأَعْلَى عَيَّاَيَّلُ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَوَّاَوِيرُ فُحْذَفٌ^(٣)،
وَعَيَّاَيَّلُ فَأُشْبَعَ.

ولم يفعلوه في باب مَقاَوِمٍ وَمَعَايِشٍ؛ لِلفرق بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلٍ
وَعَجَائِرٍ وَصَحَّافَتٍ، وَجَاءَ «مَعَايِشٌ»^(٤) بِالْهَمْزَةِ عَلَى ضَعْفٍ، وَالتُّرِيمَ

(١) مذهب الخليل وسيبوه والمُبَرِّد والجمهور قلب اللين بعد الألف هزة، والأخفش ووافقه الرجاج لا يهمزان، إلَّا في الواوين من نحو أوايَّل، ورد المُبَرِّدُ وابن جنني وغيرهما مذهب الأخفش، وذكر المازني أَنَّ الْهَمْزَةُ هُوَ الوجهُ والقياسُ، ورواه عن الأصمعي.
انظر: الكتاب (٤٥٧/٤، ٣٦٩ - ٣٧١)، والمقتضب (١/٢٦٠ - ٢٦٥)،
والأصول (٣٩٦/٣ - ٣٩٨)، والمنتصف (٤٣/٢ - ٥٠)، والمتمعن (١/٣٣٧ - ٣٤١)، والجاريردي (٢٨٨)، والمساعد (٤٤/٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٦)، وإيجاز التعريف لابن مالك (٧١)، واللباب (٤٠٤/٢).

(٢) العواوِيرُ: جمع عُوَارٍ، وهو القذى والرَّمَدُ في العين.
والضَّيَّاَوِونُ: جمع ضَيْئَنْ، وهو السُّنُورُ الدَّكَرُ، وهو القظ البرئي.
والعَيَّاَيَّلُ وَالعَيَّاَيَّلُ: جمع عَيَّلٍ، واحد عِيَالُ الرَّجُلِ، وهم مَنْ يَعُولُهُمْ.

(٣) الأصل: ص: فُحْذَفَتْ.

(٤) قرأ الجمهور بالياء، وقرأ الأعرج وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع،
وابن عامر في رواية: (معايش) بالهمز.
وقد نسب أئمة القراءة كابن مجاهد وأئمة الثناحة هذه القراءة إلى الغلط، قال ابن أبي مرريم في الموضع (٥٢٢/٢): «روها خارجة بن مصعب عن نافع، والوجه أنه =

همزة^(١) مصادب .

= على وجه الغلط؛ لأنَّ القياس أن تكون غير مهموزة لأنَّها جمع معينة، وهي مفعولة من العيش، فالباء عين الفعل، فوجب أن تصحَّ ولا تتعلَّ، وتصحِّحها أن تبقى باء، وإعلالها أن تقلب همزة، إلَّا أنَّهم شبهوها بما الباء فيه زائدة كسفينة، فهمزواها في الجمع، كما همزا سفائن، وتشبيهها بها تشبيه غلط؛ لأنَّ باء معينة أصل، وباء سفينة زائدة، لأنَّها فعلية، ومثل هذا الغلط قولهم في جمع مصيبة: مصابب فهمزواها، والقياس مصاوب، إلَّا أنَّهم أعلوها على التشبيه المذكور.

وقرأ الباقيون **«معايش»** بالياء، وهو الأصل المنقاس؛ لأنَّ جمع معينة، والباء فيها عين الفعل، فلا يجوز إعلالها بالهمز في الجمع، فإنْ كانوا أعلوها بالإسكان في الواحد، لأنَّ الإعلال في الأسماء إنما يكون لموافقة أئمَّة الأفعال، وجمع التكسير يزيل موافقة الفعل في البناء، فقد زال المعنى الموجب للاعتلال، فوجب التصحِّح؛ لأنَّ الجمع لا يكون في الأفعال. وأما سفائن فإنَّها تهمز لأنَّ الباء في سفينة مدة زائدة، فوجب أن تقلب في الجمع همزة؛ لأنَّ تحريك المدة همز. إلَّا أنَّ عدداً من النَّحَاة، وخاصة المتأخِّرين منهم، قالوا بقبول هذه الرواية، وعدم الاندفاع نحو القول بالغلط أو الفساد. قال أبو حيَّان: «وليس بالقياس؛ لكنَّهم روهُو وهم ثقات فوجب قبوله، وشدَّ هذا الهمز كما شدَّ في منابر جمع منارة، وأصلها: متنورة، وفي مصابب جمع مصيبة، وأصلها: مُضْنَوَّة، وكان القياس: مناور، ومصاوب، وقد قالوا: مصاوب على الأصل، كما قالوا في جمع مقامٌ: مقاومٌ، ومعونة: معاونٌ». انظر: البحر المحيط (٢٧١/٤)، ومعاني الأخفش (٣٢٠/١)، والزجاج (٣٢٠/٢)، وإعراب القرآن للنَّحَاس (١١٥/٢)، والكتشاف (٣٦٨/٢)، والدُّرُّ المصنُون (٢٥٨/٥)، ومعاني القراء (١/٣٧٣-٣٧٤)، والمنصف (٣٠٧/١)، والسبعة (٢٧٨)، وشواذُ ابن خالويه (٤٨)، والإتحاف (٢٢٢)، وشرح الملوكي للشَّاعِنِي (٥٠١).

(١) ص: همز .

* [حُكْمُ الْيَاءِ عَبْتَ لِفْغَلَيٍ] ^(١)

وَتُقْلِبُ يَاءُ فُغْلَى - اسْمًا - وَأَوَا في نحو: طُوفَنِي ، وَكُوزَنِي ، وَلَا تُقْلِبُ في الصُّفَة ، ولكن يُكْسِرُ ما قَبْلَهَا فَتَسْلُمُ ^(٢) الْيَاءُ ، نَحْوُ ^(٣): مِشْيَةٌ جِينَكِيٌّ ، وَ**« قِسْنَةٌ ضَيْزِيٌّ »** ^(٤) ، وكذلِك بَابُ بِنْصِرٍ ، وَاخْتِلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِك ،

(١) هذه مسألة كثُر الخلاف فيها، وليس مقصورًا على سيبويه والأخفش . قال ابن مالك: « وأئمَّا الصُّفَةُ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فُغْلَى ، كَالْكَنْسِيُّ وَالْخَنْرِيُّ ، مُؤْنَثُ الْأَكْيَسِ وَالْأَخْرِيِّ ، فَالْأَجْوَدُ فِي إِيدَالِ الْأَضْمَةِ ، وَتَسْلُمُ الْيَاءُ ، تَشِيهُ لِأَلْفِ التَّأْنِيْتِ بِهَا فِي تَقْدِيرِ تَنَمِ الْكَلْمَةِ بِدُونِهِمَا ، وَإِيَّاهُمَا بِأَخْفَتِ الإِعْلَالِيْنِ أَنْتَلِ الْمَتَالِيْنِ ، وَهُوَ الصُّفَةُ ، فَلَوْ كَانَ أَسْتَأْكُطُوبِيُّ تَعْتِينَ أَنْتَلِ الْإِعْلَالِيْنِ ، وَهُوَ إِيدَالُ الْيَاءِ وَأَوَا؛ لَأَنَّ الْأَسْمَاءِ أَخْفَتُ مِنَ الصُّفَةِ ، فَكَانَ أَحْمَلُ لِمَزِيدِ التَّقْلِيلِ ، كَمَا حَرَّكَوا عِنْ فَقْلَةِ اسْمَاءِ حِينَ جَمِيعِهِ ، وَلَمْ يَحْرُكُوهُ مِنَ الصُّفَاتِ ، نَحْوَ جَهَنَّمَيِّ وَضَيْنَمَيِّ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ: الْكُوسِيُّ وَالْحُورِيُّ ، فَعُوْمَلاً مَعْاْمِلَةٌ عُوْظَلَطِيٌّ ، تَشِيهُ لِلْأَلْفِ ، لِلزُّوْمَهَا وَعَدْمِ اِنْفَصَالِهَا ، بِالْحَرْفِ الثَّانِيِّ مِنْ عُوْظَلَطِيٍّ ، وَكَذلِكَ رُوِيَ الضُّوْقُو فِي أَنْتَلِ الْأَضْيَقِ ». الإيجاز (٩١)، وانظر: الكتاب (٣٦٤/٤)، والمقتضب (٣٠٤/١)، والتكميلة (٦٠٢)، والمنصف (١٦١/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٢١/٤)، وشرح المفصل لابن بعيش (٩٧/١٠)، واللباب (٤٢٣/٢).

(٢) ظ: تسلم .

(٣) منهُب سيبويه والفراءُ أَنَّهُ لِيُسَّ فِي الْكَلَامِ فَغَلِي بِكَسْرِ الْفَاءِ وَصَفَّا ، وَأَثْبَتَ الْأَخْفَشَ وَأَبْو زَيْدَ وَأَبْو حَاتِمَ ، وَقَالُوا عَلَى ذَلِكَ: عِزَّمَيِّ ، وَضَيْزِيِّ ، وَيَكْسِي لِلرَّجُلِ يَنْزَلُ وَحْدَهُ .

انظر: الكتاب (٤/٢٥٥، ٣٦٤)، ومعاني الفراء (٣/٩٩)، وليس (٢٥٦)، والشهيل (٢٩٤)، والمساعد (٤/٤٠ - ٤١) .

(٤) اللجم: ٢٢ . قرأ ابن كثير (ضيزي) بالهمز وكسر الصاد، وقرأ زيد بن علي (ضيزي) =

فقال سيبويه: القياسُ الثاني، فنحو مَضْوِفة شادٌ عنده، ونحو: معينشة يجوز أن يكون مفعلةً ومفعولةً، وقال الأخفشُ: القياسُ الأول، فمَضْوِفة قياسٌ عنده، ومعينشة: مفعلةً، وإلأ لزَمَ مَعْوِشَة^(١)،

= باء ساكنة وضاد مفتوحة، وروى القراء أنك تقول أينما: ضاري وضوزي، بفتح الضاد ويضمها مع الهمز فيما، ولم تأت بهما قراءة . وانظر: معاني القراء ، ٩٨/٣ ، والكشف ، ٢٩٥/٢ ، ١٦٢/٨ ، والبحر الطالب ١٩٦ .

(١) مذهب التصريفيين أن الجمجم الذي على قُتل، كحمرٍ وزُرْقٍ في جمع أحمر وأزرق، إن كان يأتي العين قُلبت ضمة فاته كسرة لتسليم الياء، نحو يُضْنِي، وأصله يُضْنِي، ثم قُلبت الضمة كسرة لتسليم الياء .
أيًا المفرد من هذا النوع فيه خلاف:

ومذهب الخليل، فيما نسبه إليه ابن جنتي واختاره، وهو مفهوم كلام سيبويه،
ومذهب جمهور البصريين أن المفرد كالجمع سواه .

ومذهب الأخفش أن المفرد مخالف للجمع في هذه المسألة، فهو على رأي الجمهور في الجمع، وأيًا في المفرد فيقول في مثال حُمْرٍ من البياض: بوْضَنْ .

قال ابن مالك: «إذا انضم ما قبل الياء الساكنة المفردة، واتصلت بالأخر، أو ما هو في حكم الآخر، أبدلت الضمة كسرة، فسلمت الياء، جمعتا كان ما هي فيه كيُضْنِي، أو مفردا كيُنِسْتَ؛ من قولهم: جملٌ أعيُسْ؛ أي: أبِيضُ بَيْنُ الْعِيْسَةِ والْعِيْسَيْ، فالالأصل فيهما: يُضْنِي وَعِيْسَةً، ثم قُلُّلَ بهما ما ذُكر .

والدليل على ضمة هذه الياء وهذه العين في الأصل أنَّ يضْنَيَا جمع لصفة على أَفْعَلَ؛ مذكرة فنلاة، فيجب كونه على قُتل، كأحمرَ وَحُمْرٍ، وأخضرَ وَخُضْرٍ، وأن العينية اسم لللون الوصف منه على أَفْقَلَ وَفَنْلَاءَ، فيجب كونه على فنلاة، كالحُمْرَةِ والخُضْرَةِ .

فلو انفصلت الياء أَفْرَتِ الضمة التي قبلها، وفُلِّبت الياء واواً، كموسِير؛ اسم فاعلٍ من أَيْسَرَ إذا استغنى، وعُوْظَطَ بمعنى عَيَّطَ، وهي النون التي لم تختمل ، =

= يقال: عاَطَتِ النَّاقَةُ تَعْبِيْطًا: إِذَا ضَرَبَهَا الْفَحْلُ وَلَمْ تَحْمِلْ، وَالْعُوْظَطُ أَيْضًا مَصْدُرٌ = عاَطَتِ النَّاقَةُ.

وَإِنَّمَا لَمْ تُقْرَأِ الضَّسْمَةُ قَبْلَ الْيَاءِ الْمُتَصَلِّ بِالْآخِرِ فَتَنْتَلِبُ وَاَوَاً، وَأَقْرَأَتْ قَبْلَ الْيَاءِ الْمُفَرَّصَةِ مِنَ الْقَلْفِ؛ لَأَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ لَازِمٌ؛ إِمَّا إِيدَالُ الضَّسْمَةِ كُسْرَةً، وَإِمَّا إِيدَالُ الْيَاءِ وَاَوَاً. أَخْهُمَا إِيدَالُ الضَّسْمَةِ، فَاسْتَعْمَلَ فِي أَحَقِّ الْمُحَلِّيْنِ بِالْتَّحْفِيفِ، وَهُوَ مَا اتَّصلَ بِالْآخِرِ، وَاسْتَعْمَلَ الْآخِرُ فِيمَا افْتَنَلَ عَنْهُ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ مُسْتَقْلَةً، وَاسْتَقَالَهَا مُتَزَابِدًا بِتَأْخِيرِهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ لَهَا بِالْأَصْلَةِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ لِغَيْرِهَا.

وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بِأَنْ يُقَالُ: التَّغْيِيرُ بِتَبَدِيلِ الْحُرْفِ أَشَدُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِتَبَدِيلِ الْحَرْكَةِ، فَكَانَ الْقَرِيبُ مِنَ الْآخِرِ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْبَعِيدِ.

وَالْأَوَّلُى أَنْ يُقَالُ: لَئَنَّا كَانَ تَبَدِيلُ الْحَرْكَةِ يَلْزَمُ مِنْ زَوْالِ الْوَزْنِ الْأَصْلِيِّ كَانَ أَمْكَنَ فِي الْإِعْلَالِ، وَأَبْعَدَ مِنَ التَّصْحِيحِ، فَخُصِّصَ بِهِ مَا قَرُبَ مِنَ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ بِالْإِعْلَالِ أَوْلَى، بِخَلْفِ تَبَدِيلِ الْيَاءِ وَاَوَاً مَعَ بَقَاءِ الضَّسْمَةِ فَإِنَّهُ كَلَّا تَغْيِيرٌ؛ لِبَقاءِ الْوَزْنِ الْأَصْلِيِّ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ تَبَدِيلَ الضَّسْمَةِ بِكُسْرَةِ مُحَضٍّ عَمَلٌ مُحَضٌّ؛ لَأَنَّهُ اِخْتِيَارِيٌّ، وَتَبَدِيلُ الْيَاءِ بَعْدَ الضَّسْمَةِ وَاَوَاً عَمَلٌ اِضْطَرَارِيٌّ، فَأَشَبَهُ التَّصْحِيحَ، فَخُصِّصَ بِمَا بَعْدَ مِنَ الْطَّرْفِ.

وَقَرَّأَ أَبُو الْحَسَنِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْمَفْرَدِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَرَأَى أَنَّ إِيدَالَ الضَّسْمَةِ كُسْرَةً؛ لِتَسْلِيمِ الْيَاءِ، مُخْصُوصَةً بِالْجَمْعِ؛ لَأَنَّ فِيهِ تَقْلِيلًا لِيُسَمِّ فِي الْمَفْرَدِ، فَأَوْثَرَ بِأَخْفَتِ الْإِعْلَالِيْنِ . وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ادْعَى لَقِيلًا فِي عِينَسْتَهُ: عُوْسَهُ؛ لَأَنَّهُ مَفْرَدٌ .

وَيُمْكِنُ الاعْتَذَارُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَنِ عِينَسْتَهِ بِأَنَّ فِيهِ ثَقَلًا؛ لِلزُّومِ تَأْنِيْثِهِ، فَأَشَبَهُ الْجَمْعَ .

وَقَدْ حَكَى الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مَعْوِشَةً، فِي مَعْيَشَتِنَ وَهَذَا مِمَّا يَقْرَئِي قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ؛ لَأَنَّ الْمَعْوِشَةَ: مَفْعُلَةٌ؛ مِنَ الْعِيشِ، وَهُوَ مَفْرَدٌ، وَلَكِنَّ الْإِسْتَدَالَالَّبِهِ لَا يَسَاوِي الْإِسْتَدَالَالَّبِعِينَسْتَهُ وَلَا يَقْتَرِبُهُ؛ لَأَنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ:

وعليهما^(١) لو بُني من التبع مثلُ تُرْتَبِ لقيل: تُبَعِّ وَتُبَعِّعُ .

* [حُكْمُ الْوَاوِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا عَيْنًا]

وَتُقْلِبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءً، نَحْوُ: قِيَاماً، وَعَيْاداً، وَقِيَاداً؛ لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا^(٢)، وَحَالَ حِوْلَاً كَالْقَوْد^(٣)، بِخَلَافِ مَصْنَدِ نَحْوِ لَوْدَ^(٤).

وَفِي نَحْوِ: جِيَاد، وَدِيَار، وَرِيَاح، وَتَيَّر، وَدِيم؛ لِإِعْلَالِ الْمَفْرَدِ.

= عِنْسَةً، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ: مَعِيشَةً، لَا مَعْوِشَةً، فَبَثَتْ أَنَّ إِيدَالَ الْفَسَّةَ كَسْرَةَ فِي الْمَفْرَد؛ لِتَسْلِمِ الْيَاءَ، حُكْمُ مَبْنَىٰ عَلَىٰ مَا اسْتَعْمَلَهُ جَمِيعُ الْأَرْبَابِ، وَإِيدَالُ الْيَاءِ فِيهِ وَأَوْا حُكْمُ مَبْنَىٰ عَلَىٰ قَوْلِ شَادٍ، وَالشَّادُ لَا يَمْؤُلُ عَلَيْهِ .

انظر: الْكِتَابُ (٣٤٩/٤)، وَالْمَقْتَضِبُ (٢٣٨/١)، وَالتَّبَصْرَةُ وَالْتَّذَكْرَةُ (٨٩١/٢)، وَالْمَنْصَفُ (٢٩٦/١)، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِلشَّانِبِيِّ (٤٦٦)، وَلَابْنِ يَعْيَشَ (٣٥١)، وَشَرْحُ الْمُفْصَلِ لَابْنِ يَعْيَشَ (١٠، ٦٧/١٠، ٨١)، وَلَابْنِ الْحَاجِبِ (٤٣٦/٢)، وَالْمَسَاعِدُ (١٣٢/٤)، وَإِيجَازُ التَّعْرِيفِ لَابْنِ مَالِكٍ (٨٨ - ٩١) .

(١) أي على مذهب سيبويه والأخفش، وانظر: الْكِتَابُ (٣٥٣/٤)، وَالْأَصْوَلُ (٢٨٥/٣)، وَالْكَمْلَةُ (٥٨٤)، وَشَرْحُ الْمُفْصَلِ لَابْنِ يَعْيَشَ (٨١/١٠) .

(٢) اشترط ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٤/٢١١٢) لقلب الواو ياء في المفرد، مع كونه مصدرًا أَعْلَى فَعْلَهُ، وجودَ الْأَلْفَيِّ بَعْدَهَا، نحو: قَامَ قِيَادًا وَانْقَادَ انتِيادًا، وَعَلَيْهِ فَنَحُوا حِوْلَيْ غَيْرِ شَادٍ عَنْهُ .

(٣) في بعض نسخ المتن والشروح: «وَحَالَ حِوْلَا شَادُ كَالْقَوْدَ» .

(٤) وأما الذين يعلون الفعل فيقولون: لَأَ وَلَذْتُ، فيعلون المصدر فيقولون: ليادًا .

انظر: الْمَنْصَفُ (١٩٤/١)، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ (٢٦٢/٢)، وَشَرْحُ الْمُفْصَلِ لَابْنِ يَعْيَشَ (٢٣/١٠) .

وشتَّى طِيَالٌ^(١)، وصَحَّ رِوَاةُ جَمْعِ رَيَانَ؛ كَرَاهَةُ إِعْلَالِيْنَ، وَنِوَاءُ جَمْعِ نَاوِيْ. وَفِي نَحْوٍ^(٢): رِيَاضٌ، وَتِيَابٌ؛ لَسْكُونُهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلْفِ

(١) قال الشاعر:

يَبَسَّ لَيْ أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةً وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُها

الشاهد من الطَّوْيلِ، وهو لأبيه بن رَيَانَ الْهَشَلِيِّ الطَّائِيِّ في شرح شواهد الشَّافِعِيَّةِ (٣٨٥)، والْحَمَاسَةِ الْبَصَرِيَّةِ (٣٥١)، ولأثاثَلَ بن عَبْدَةَ بن الطَّبِيبِ في الْخَرَانَةِ (١٤٦/٤)، وهو لأعرابيٍّ من بني أسدٍ وقد تمثلت به توبه بنت المضرس الأسدية في الكامل (٥٥١/١)؛ أو لحكمٍ، أو حكمٍ، البنهانيِّ الطائنيِّ الشاعر الإسلاميِّ كما في إثبات المحصل (٢٤٤). ورواية القالي في المقصور والمددود (٢٣٦)، والمُبَرَّدُ في الكامل (٩١/١، ٩١/٣، ١٣٩/٣)؛ طوالها، بالواو.

(٢) ذكر العكبري في اللباب (٣١٨/٢) شروطًا خمسة لقلب الواو باء في نحو رياض، وقد ذكر أبو الفتح في المنصف (٣٤٢/١) بعضها، وهذه الخمسة هي:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ سَاكِنَةً فِي الْوَاحِدِ .

وَالثَّانِي: أَنْ تَقْعُدْ فِي جَمْعٍ .

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَقْعُدْ بَعْدَهَا الْأَلْفُ .

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لَامُ الْكَلْمَةِ صَحِيحةً .

وَالخَامِسُ: أَنْ يَنْكُسْ فَاءُ الْكَلْمَةِ .

قال العكبري: «إِنَّمَا شرطوا ذَلِكَ لِمَعْنَى تَقْضِيهِ . أَمَّا الْكَسْرَةُ فَلِبَعْدِهَا مِنَ الْوَاوِ وَقَرْبِهَا مِنَ الْيَاءِ، وَأَمَّا سَكُونُ الْوَاوِ فِي الْأَصْلِ فَلِبَيَانِ ضَعْفِهَا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْجَمْعِ فَلِتَلَّا يَجْتَمِعُ نَقْلُ الْوَاوِ مَعَ نَقْلِ الْجَمْعِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ تَعْقِبِ الْأَلْفِ إِيَّاهَا فَلَمَّا أَنْتَرَبَ إِلَى الْيَاءِ مِنْهَا إِلَى الْوَاوِ، وَأَمَّا صِحَّةُ الْأَلْمِ فَلِتَلَّا يَكُثُرُ الإِعْلَالُ، وَعَلَى هَذَا صَحَّتْ فِي عَوَانِي لِأَنَّهُ وَاحِدٌ وَلَمْ يَنْكُسْ فَاءُهُ، وَكَذَلِكَ صَنَعُ، وَصَحَّتْ فِي الْجَمْعِ الْمُعْتَلِ الْأَلْمِ نَحْوِ رِوَاةِ جَمْعِ رَأِيْهِ مِنَ الْمَاءِ» .

بعدها، بخلاف عودة، وكوزة^(١)، وأمّا ثيرة فشاد^(٢).

* [قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق]

وتقلب الواو عيناً، أو لاماً، أو غيرهما^(٣)، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق، ياء^(٤)، وتدعى ويكسر ما قبلها إن كان ضمة، كسيد^(٥)،

= وعليه فوجه الشذوذ في طبالي المذكور ليس مجرد عدم الإعلال في المفرد، بل تكون الواو أيضاً غير ساكتة فيه.

(١) العودة: جمع عزد، وهو الجمل المسن وفيه بقية، والرجل المسن، والطريق القديم . والكوزة: جمع كوز.

(٢) قال المبرد: إنما قالوا ثيرة في جمع ثور للحيوان المخصوص لحملهم على ثيران في جمعه أيضاً، بخلاف ثور للأقط، فإنهم قالوا في جمعه ثورة؛ إذ لم يكن له محمول عليه . انظر: المنصف ٣٤٦/١، والممعن ٤٧٢/٢، واليزدي ٨٧١.

(٣) ص: أو غيرهما ياء.

(٤) ليس في ص .

(٥) مذهب الخليل وسيبوه وجمهور البصريين أنَّ نحو سيد على زنة قبيط، بكسر العين وسكون الياء، فإن كان من ذوات الواو كسيد ومتى فأصلُّهما: سيد ومتى، التقت الواو والياء وبسبقت أولاهما ساكتة فقلبت الواو ياء، ثم أدمغت الياء في الياء، وإن كان من ذوات الياء كثين وتبين فليس فيه غير إدغام الياء في الياء.

وذهب البغدادي، فيما هو المشهور، إلى أنَّ كان على قبيط، بسكون الياء، وفتح العين، ثم نقل إلى قبيط، بالسكون والكسر، على غير قياس، والذي حملهم على ذلك أنَّهم قالوا: لم نر قبيطاً بكسر العين في الصحيح، بل يكون مفتوحها كصيغة وصيغة وضيغة، وحيثَر، ولذلك قلنا إنَّه بفتح العين في الأصل كالصحيح، ثم نقل إلى الكسر لفرق بين الصحيح والمعتل .

وأيَّام، وَدَيَّار، وَقِيَام، وَقِيُوم، وَدُلَيْة، وَطَيَّ، وَمَرْمَيَ، وَمُسْلِمَيَ رفَعاً.
وجاء لَيٌّ وَلَيٌّ^(١) في جمع الْأَلْوَى، بالكسر والضمة^(٢).

= وقد نسب ابن جنبي هذا المذهب إلى البغداديين، وتبعه في هذه النسبة عدد كبير من العلماء حتى اشتهر أنَّ هذا مذهبهم .
ونسبة أبو العلاء إلى الرؤاسي، ونسبة ابن المؤذب إلى غير الكسانطي، ونسبة ابن قنية إلى الفراء .

والمشهور، كما قدمت أنَّه مذهب البغداديين، والراجح أنَّه مذهب الرؤاسي؛ لأنَّ سيبويه نقل هذا القول وذكر أنَّه قول غير الخليل . أشار إلى ذلك الدكتور عبد الله سرحان القرني في دراسته لنقدات ابن عصفور لأراء الصُّرَفَيْن في ممتعه .

ومذهب الفراء، نسبة إليه ابن عصفور، وذكر الأنباري أنَّه مذهب الكوفيين عامة، أنَّه في الأصل على قَعْيل كثُرَيفٍ ثمَّ حصل فيه قلب مكاني بتقديم الياء على الواو، فصار على قَبْيل، ثمَّ حصل فيه من الإعلال والإدغام ما بيته .
والراجح من هذه المذاهب مذهب البصريين، وما عدها مردود من وجوده عدة مفصلة .

انظر تفصيل هذه المسألة والمذاهب فيها في الكتاب (٣٦٥/٤)، والمنصف (٤٩٨/٢ - ٤٠٢)، والإنصاف (٧٩٥/٢ - ٨٠٤ المسألة ١١٥)، والمنتخ (١٥/٢ - ١٨)، واتفاق التصرة (٨٤)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٧٧)، ولابن يعيش (٤٦٤).

(١) الأصل: وجاء لَيٌّ .

(٢) الْأَلْوَى الرجل المجتبى المنفرد لا يزال كذلك لكونه شديد الخصومة جدلاً سليطاً .

وأماماً^(١): ضَيْنُونْ، وَحَيْنَةُ، وَنَهُورُ، فَشَادَ^(٢)، وَصُيْمَ وَقُيْمَ شَادَ.

وقوله:

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَزَقَ الْكُتَامَ إِلَّا سَلَامُهَا^(٣)
أَشَدُّ.

* [إعلان الواو والباء بالتنقل]

وَسُكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرْكَتُهُمَا فِي نَحْوٍ^(٤) يَقُولُ، وَيَبْيَعُ؛ لِلْتَّسِيْهِ يَابِ
يَحَافُ، وَمَفْعُلُ وَمَفْعِلُ كَذَلِكَ، وَمَفْعُولُ كَذَلِكَ^(٥)، نَحْوُ: مَفْوِلُ،
وَمَبْيَعُ، وَالْمَحْذُوفُ عَنْدَ سَيْبُويْهِ وَأُوْ مَفْعُولُ، وَعَنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنِ،

(١) ص: وأماماً نحو.

(٢) الضييون: السرور البري، وحيوة: اسم رجل، ونهور: مبالغة من النهي، وكان قياسها:
ضَيْنُونْ وَحَيْنَةُ وَنَهُورُ.

(٣) الشاهد من الطويل، وهو الذي الرمة في المنصف (٤٩، ٥٢)، وشرح الملوكي
للشاعري (٥٠٨)، وشرح المفضل لابن عيسى (٩٣/١٠)، وشرح شواهد الشافية
(٣٨٢)، وهو في التصريح (٣٨٣/٢) لأبي التجم الأعرابي، ونسب لأبي الغمر
الكلابي، في المقاصد النحوية (٥٧٨/٤)، وجزم بذلك العيني، وقال البغدادي
في شرح الشواهد: «هو خلاف الصواب». وأظن أنَّ من نسبة لأبي الغمر قد
فهم كلام أبي الفتح في المنصف على غير وجهه؛ لأنَّ نصَّ أبي الفتح: « وأنشد
ابن الأعرابي الذي الرمة : ألا ... البيت . وقال : أنشدته أبو الغمر هكذا بالياء ،
فمدلول هذا التَّصْنُّع أنَّ البيت أنسده ابن الأعرابي عن أبي الغمر الذي الرمة .

(٤) ليس في الأصل، ص.

(٥) ليس في ص.

وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة، فخالفوا أصليهما^(١)، وشدَّ

(١) توسيع الصرافيون في مناقشة هذه المسألة الخلافية . وانظرها مفصلة مطولة في أمالي ابن الشجري (٣١٤ / ١ - ٣٢٢)، والنصف (٢٨٧ / ٢٩١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٩٠)، ولابن يعيش (٣٥٥ - ٣٥١)، والممتع (٤٥٤ / ٢ - ٤٦٠)، وبغية الطالب (٢٠١ - ٢١٠) . وقد صفت ابن جنكي كتاباً برأسه في هذه المسألة سماه: المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، وهو مطبع بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، فانظرها فيه . كما توسعوا في شرح الخلاف في المحنوف من الساكنين ، والمصنف رحمة الله تعالى لم يتكلم في شرح الخلاف في كيفية الإعلال المؤدي إلى الحذف في هذا التحْوِي .

قال الثمانيني: «اختلف النحويون في كيفية الإعلال وفي الحرف الساقط في اسم المفعول ، فكان الخليل وسيبوه ينقلان ضمة الياء من ميمون إلى الياء فتنضم الياء وتسكن الياء ، وبعد الياء الساكنة واو مفعول ساكنة ، فيجتمع ساكنان: الواو والياء ، ولا يجوز الجمع بينهما ، فيسقطان واو مفعول ، ويقولان: الرائد أحَدَ حَقَّ بالاسقط إذا كان لا بدًّ من إسقاط ، وتبقي الياء ساكنة وقبلها ضمة ، وهي مجاورة للظرف ، فيقلبان من الضمة قبلها كسرة لتصح ولا تقلب واوًا ، فيقولان: مَبِينٌ ومتخيطٌ ، فوزن الكلمة على مذهبهما: مَفْعُلٌ .

وكان أبو الحسن الأخفش يقول: الأصل: مَكْيُولٌ ، فاستقلوا الضمة في الياء ، فنقلوها إلى الكاف فسكت الياء ، وقبلها ضمة ، وبعدها او مفعول ساكنة ، فاجتمع ساكنان: الواو والياء ، ولا يجوز الجمع بينهما ، فيقلب من ضمة الكاف كسرة ، ثم يسقط الياء لاتقاء الساكنين ، فتصادف الواو الساكنة كسرة الكافي فتقلب ياء ، فيصير: متخيطٌ ، ومتبيّنٌ ، فوزن الكلمة على هذا: مَفْعُلٌ .

قال أبو الحسن: وإنما أسقطت عين الكلمة وإن كانت أصلاً لأنها ليست معنى ، وأقررت واو مفعول لأنها دخلت لمعنى ، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار ، الا ترى أن الياء في قاضٍ وغاٍ أسقطناها لما كانت لغير معنى ، وأقررت =

مَشِيبٌ، وَمَهْوَبٌ، وَكُتُرٌ نَحْوُ مَبِيعٍ، وَقَلْ نَحْوُ مَصْنُونٍ^(١).

^(٢) (إِعْلَالٌ نَحْوُ تَلْوُونَ^(٣) وَيَسْتَخِينِي قَلِيلٌ).

= الرَّأْيُ لِمَا كَانَ لِمَعْنَى .

وَإِنْ كَانَ عَيْنُ مَفْعُولٍ وَأَوْا فَقْد اتَّقَى بْنُ تَمِيمٍ وَأَهْلَ الْحِجَازَ عَلَى إِعْلَالِهِ، لِأَنَّهُمْ اسْتَقْلَلُوا وَأَوْيَنْ وَضَةً؛ لِأَنَّ الضَّةَ بِمِنْزَلَةِ الْوَاوِ، قَالُوا: صُنْتُ الْخَاتَمَ فَهُوَ مَصْنُوعٌ، وَقَلَتِ الْحَقُّ فَهُوَ مَقْنُولٌ، وَالْأَصْلُ: مَصْنُوعٌ وَمَقْنُولٌ، فَقَلَلُوا الضَّةَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الصَّادِ مِنْ مَصْنُوعٍ وَإِلَى الْقَافِ مِنْ مَقْنُولٍ، فَانْصَمَتِ الصَّادُ وَالْقَافُ، فَاجْتَمَعَ وَأَوْنَ سَاكِنَانِ، فَأَسْقَطَ الْخَلِيلُ وَسَيِّدِهِ الْوَاوَ الْثَّانِيَةَ لِأَنَّهَا زَانِدَةٌ، وَأَقْرَأَ الْأُولَى لِأَنَّهَا عَيْنُ الْكَلْمَةِ، فَصَارَ الْلَّفْظُ مَقْنُولًا وَمَصْنُوعًا، فَوَزَنِ الْكَلْمَةِ عِنْهُمَا: مَقْنُولٌ .

وَكَانَ أَبُو الْحَسْنِ يَسْقُطُ الْأُولَى، وَهِيَ عَيْنُ الْكَلْمَةِ، وَيُبَيِّنُ الْثَّانِيَةَ، فَوَزَنِ الْكَلْمَةِ عِنْهُ: مَقْنُولٌ .

انظر: شرح التصريف للثماني (٣٩٠ - ٣٩٢)، واللباب (١٢ / ٣٥٩).

(١) كثُرَ الإِتَّامُ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ لِخَفْتَهَا، نَحْوُ مَبِيعٍ، وَمَخْيُوطٌ، وَمَكْيُولٌ، وَمَزِيْدٌ، وَمَغْيُومٌ، وَمَطِيْوَةٌ، وَالْإِتَّامُ هُنَّ لِغَةُ تَمِيمٍ . وَقَلَ الْإِتَّامُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ لِمَزِيدٍ الْتَّقْلِ، نَحْوُ ثَوْبٌ مَصْنُونٌ، وَفَرْسٌ مَقْوُدٌ، وَقَوْلٌ مَقْنُولٌ، وَمَسْكٌ مَدْوُفٌ، وَعَدَهُ سَيِّدِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّادَّ الْمَحْفُوظِ غَيْرِ الْمَقِيسِ . انظر: مراجع الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) لِيْسَ فِي صِ .

(٣) الْطَّرِيقُ الَّذِي سَاقَهُ مُعَظَّمُ شَرَاحِ الشَّافِيَةِ لِلْإِعْلَالِ فِي نَحْوِ تَلْوُونَ وَمُعَظَّمُ مِنْ شَرَحِ الْإِعْلَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ تَلْوُونَ» هُوَ قَوْلُهُمْ: كَانَ فِي الْأَصْلِ تَلْوِيْنَا مَوَازِنٌ تَضَرِّبُوا، فَاسْتَقْلَلَتِ الضَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَنَقَلَتْ إِلَى الْوَاوِ قَبْلَهَا، فَصَارَ: تَلْوِيْنَا، فَالْتَّقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَ الْيَاءُ، فَصَارَ: تَلْوُونَ .

وَيَعْبِيَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: اسْتَقْلَلَتِ الضَّةُ فِي تَلْوِيْنَا فَنَقَلَتْ إِلَى الْوَاوِ قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا تَنَقَّلُ ضَتَّةُ الْيَاءِ إِلَى الْوَاوِ لَوْ كَانَتِ الْوَاوُ سَاكِنَةً، فَكَانَ الْطَّرِيقُ الْأَسْلَمُ وَالْأَخْصَرُ =

* [إعلان الواو والياء عينين بالحذف]

وتحذفان في نحو: قُلْتُ، وَبِعْثُ، وَقُلْنَ، وَبِغْنَ، ويُكسّرُ الأوّلُ إنْ كانتِ العينُ ياءً أو واواً مكسورةً، ويُضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في لَسْتُ^(١)؛ لشبيه بالحرفي، ومن ثم سَكَنُوا الياء^(٢)، وفي نحو^(٣) قُلْ، وبِعْ؛ لأنَّه عن تَقُولُ، وَتَبِعُ، وفي الإِقَامَةِ، والاسْتِقامَةِ^(٤).

= أن يقال كما قال السئين الحلبي في الدر المصنون (١٨١/٤): استقلت الضمة على الياء فحذفت فالمعنى ساكتان: الياء والواو التي بعدها، فحذفت الياء لذلك، وهذا هو الطريق المعتمد. ثم يقال: وأبدلت كسرة الواو الأولى ضمة لتناسب وآدأ الجماعة، فصار: ئلُّوا.

وانظر: شرح الشافية للجباريري ٢٩٧، وللزیدي ٨٨٠ .

(١) حكى الفراء كسر الآم، وقولهم: لَسْتُ، وحكاما الصاغاني عن بنى ضبيه، كما حكى أبو حيَّان سماع الضمّ في الآم كذلك وقولهم: لَسْتُ . غير أنَّ المشهور هو فتح الآم . انظر: المنصف (٢٣٤)، والممتع (٤٤٠/٢)، والتكميل للصاغاني (ليس)، والهمع (٧٩/٢) .

(٢) ص: ومن ثم سَكَنُوا الياء في ليس .

(٣) ليس في ظ .

(٤) يرى الخليل وسيبوه أنَّ المحنوف من نحو إقامة واستقامة هو ألف المصدر الرائدة، فوزنها عندهما: إِفْتَلَةُ وَاسْتِفْتَلَةُ، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحنوف هو العين، فوزنها عندهما: إِفَالَةُ وَاسْتِفَالَةُ . والهاء على المذهبين عوض عن ألف المحنوفة، سواء كانت العين أو ألف المصدر الرائدة، وخلافهم في هذه المسألة جارٍ على خلافهم في المحنوف من مفعول الأجواف، على ما مضى بيانه .

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض، ومن ذلك أرى إِرَاء، وأجاب =

ويجوزُ الحذفُ في نَحْوٍ^(١): سَيِّدٌ، وَمَيْتٌ، وَكَيْنُونَةٌ، وَقَيْلُولَةٌ^(٢).

= إجابة، وأقام إقاماً، واستفاه استفاماً.

وذهب الفراء إلى أنَّهم إن لم يعرضوا هاء التأنيث جعلوا المصدر مضافاً، فيكون المضاف إليه بمنزلة المعرض، وجعل من ذلك قوله تعالى: «وَإِقَامَ الصَّلَاةِ».

انظر المسألة في: الكتاب (٤/٣٥٤)، ومعاني الفراء (٢/٢٥٤)، والمقتبس (١/٢٤٢)، والمنصف (١/٢٩١)، والممتنع (٢/٤٩٠)، وشرح الملوكي للشماميني (٤٦٢)، والإيجاز لابن مالك (١٦١)، والمرادي (٦/٦٣)، والأشموني (٤/٣٢٢).

(١) في الأصل بإسكان الياء في سيد وما يليه، أي بصورته بعد الحذف.

(٢) اختلف في زنة وأصل كَيْنُونَةٌ وَقَيْلُولَةٌ وما أشبههما على أقوال:

أولها: مذهب الخليل وسيبوه وعامة البصريين، وعليه الكسائي في قوله: أنها قَيْلُولَة، وأصلها كَيْنُونَةٌ على فَيَقْلُولَة، ثم يقال: اجتمعت الياء والواو وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء، ثم أدمغت الياء في الياء، فصار كَيْنُونَة، باء مشددة، ثم خفف بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو وألَّيْ هي عين الكلمة، فصار: كَيْنُونَةٌ على زنة قَيْلُولَة.

ثانية: مذهب ثان للخليل ذكره الفراء عن الخليل، وهو أنَّها قَيْلُولَة، والأصل كَيْنُونَةٌ، ثم جرى من الإعلال والإدغام ما ذكر في المذهب الأول، إلا أنَّ الخليل حذف الياء الأولى الزائدة على ما يوافق مذهبه في الحذف.

وثالثها: مذهب للفراء حكاه عنه الأزهري وابن المؤدب وابن جنبي وكثير غيرهم، وهو أنَّها فَعَلُولَةٌ، قال: وكان الأصل كُونَة، إلا أنَّهم أبدلوا الواو ياء لأنَّ هذا المصدر قل في ذات الواو وكثير في بنات الياء، كحيدودة وصبرورة وبينونة وقَلُولَة، فصار: كُونَة، ثم أبدلت ضمة الفاء فتحة لتسلم الياء ولا يحصل الدور، قال: والأصل في ذات الياء ضم الفاء كذلك، وأبدلت الضمة فتحة لتسلم الياء، وحملت في هذا الإبدال ذات الواو على ذات الياء لأنَّها داخلة عليها.

=

* [اللغات في الأجواف المبنية للمفعول]

وفي باب قيل وينبئ ثلاث لغات^(١): الياء، والإشمام، والواو^(٢)، فإن اتصل به ما يسكن لامة، نحو: بعثت يا عبد، وقلت يا

= وربماها: مذهب ذكره ابن القطاع ولم ينسبة، وهو أنها فعلولة، وكان الأصل فعلولة، ثم خف على نحو ما خف نحو هن ومت.

بقي أن يقال: معظم المصادر ضبطت الواو الأولى من كيونونة ونظيراتها بالفتح، وكذا الياء المشدد من كيئونة بعد الإعلال والإدغام، وبعضهم، كالثمانيني، ضبطهما بالكسر على أن الأصل فيعلولة.

انظر هذه المسألة في الكتاب (٣٦٥/٤)، وأدب الكاتب (٦١١)، ومجالس العلماء (٢٣٧)، وأمالي الزجاج (٢٤٥)، والمنصف (٩/٢)، ودقائق التصريف (٢٦٤)، والاقتضاب (٣٣٩/٢)، وأبنية ابن القطاع (٣٧٤)، واللباب (٤٠١/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٧٨)، والممعن (٥٠٢/٢)، والتهذيب (٣٧٦/١٠)، كون)، والإنصاف (٢٧٩/٢).

(١) اللغة الأولى هي الأصح والأشهر والأكثر، وهي إخلاص الكسر، أي أن تأتي باء صريحة، وهذه لغة قريش ومن جاورهم.

واللغة الثانية، وهي إخلاص الضمة، أي أن تأتي بواو صريحة، هي الأقل، ووصفت بالردينة، ونسها أبو الفتح في المحتجب ٣٤٥/١ لبني ضبة، وذكر الأشموني ٦٢/٢ أنها تعزى لبني فقعم ودببر.

واللغة الثالثة، وهي الإشمام، وقد مضى في أول باب الوقف ص ٢٣٨ شرح المقصود بالإشمام، وهي لغة كثير من قيس، وأكثر بنى أسد.

وانظر: المنصف ٢٤٩/١، والتصريف ٢٩٤/١، وشرح الألفية للمرادي ٢٥/٢، وحاشية الغزوي على الجاربردي ٢٩٩.

= (٢) ذكروا لإعلال قيل وينبئ الفرق الآتية:

قَوْلُ، فَالْكَسْرُ، وَالإِشْمَامُ، وَالضَّمُّ، وَبَابٌ: أُخْتَيْرَ، وَانْقِنَدَ مِثْلُهُ فِيهَا، بِخَلْفِ بَابٍ: أُقْنِيمَ وَاسْتُقْنِيمَ.

١ - الأصل: يُبَعَّ، فأسكتنا الياء كراهة للكسرة عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء لتسلم الياء، فصار: يُبَعَّ.

ثم حمل قُول على يُبَعَ طرداً للباب، فيقال فيه: استقلت الكسرة على الواو بعد الضمة فأسكتنا الواو، فحصلت الواو ساكنة بعد ضمة، فأبدلت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لسكنونها بعد كسر لتصير على مثال يُبَعَ طرداً للباب على وتيرة واحدة.

٢ - الأصل: قُول، كرها الكسرة على الواو بعد الضمة، فأسكتنا الواو، فصار: قُول. ثم حمل بُوْغَ عليه، فيقال فيه: كرها كسرة الياء بعد الضمة في يُبَعَ، فأسكتنا الياء، فوّقعت ساكنة بعد ضمة فأبدلت الواو لاقضاء الإعلال ذلك وطرداً للباب على وتيرة واحدة، فصار: بُوْغَ.

٣ - الأصل: قُول و يُبَعَ، فاستقلت كسرة الياء والواو بعد الضمة، فنتقلت الكسرة إلى فاء الكلمة قبلها، فوّقعت الواو ساكنة بعد كسر فأعللت ياء، ففي قيل إعلalan: نقل وإبدال، وليس في يُبَعَ غير التقل.

٤ - الأصل: قُول و يُبَعَ، فأسكتت الفاء ليتمكن من نقل حركة العين إليها، فسكتت العين بعد نقل حركتها، وما قبلها مكسور، فأعللت الواو ياء، ففي قيل بناء على هذا الطريق إعلال بإسكان الفاء، ثم إعلال بنقل حركة العين، ثم إعلال بقلب العين، وهي الواو، ياء، وأما في يُبَعَ فإعلalan فقط بإسكان الفاء، ثم بنقل حركة العين .

انظر: الباب (٢٣٢٢/٢)، والجاربدي (٢٩٨)، وحاشية الغزي عليه (٢٩٩)، وشرح التصريف العزي للتفازاني (١٢١)، وحاشية الصبان على الأشموني (٦٢/٢)، وشرح ركن الدين (١٢١)، والمنصف (١/٢٤٨)، والبصرة والتذكرة (٨٢٣/٢)، والممتع (٢/٤٥١)، وشرح الكافية للرضي (٢٧٠/٢).

* [شرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي وغير الجاري على الفعل] وشرط إعلال العين في الاسم غير^(١) الثلاثي والجاري على الفعل ممّا لم يذكر موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفته^(٢) بزيادة أو بتبنيه مخصوصتين به، فلذلك لو بنت من التبع مثل: مضارب، وتبليغ^(٣) قلت^(٤): تَبَيَّنَ، وتبَيَّنَ مُعَلًّا، ومثل: تَضَرَّبَ قلت^(٥): تَبَيَّنَ مُصَحَّحًا^(٦).

* [إعلال الواو والباء لامين الفاء]

اللام: تُقبلانِ الفاء إذا تحرّكتا وافتتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجّب للفتح، كعَزَّا، ورَمَى، ويَقُوى، ويَحْتَى، وعَصَّا، ورَحَّى، بخلاف: غَرَوْتُ، ورَمَيْتُ، وغَرَوْنَا، ورَمَيْنَا، وَتَخْشَيْنَ، وَتَأْبَيْنَ، وغَرَّوْ، وَرَمَيْ، وبخلاف: غَرَوا، ورَمَيَا، وعَصَوْانِ، ورَحَيَانِ؛

(١) يقصد بغير الثلاثي والجاري: غير الثلاثي وغير الجاري.

(٢) ظ، ص: مخالفه.

(٣) التَّبَيْنَ: القشر على وجه الأديم مِنَّا بلي الشّعر، وشعر وجه الأديم ووسخه وسواده، وما أفسده السكينُ من الجلد إذا قُشر.

(٤) انظر المسألة في المنصف ٣٢٤/١، والممتع ٤٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٠/٤، والإيجاز لابن مالك ١٥٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٥/٤، وللأشموني ٣٢١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١٠.

(٥) انظر المسألة في المنصف ٢٧٣/١، والممتع ٤٨٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١٠.

(٦) ليس في ص.

للإِلَبَاسِ، وَاخْشَيَا نَحْوُهُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ لَنْ يَخْشَيَا، وَاخْشَيَّنَ^(١)؛ لَشَبِهِ بِذَلِكَ، بِخَلَافٍ: اخْشَوْا، وَاخْتَسُونَ، وَاخْشَنِي، وَاخْشَيَّنَ .

* [شروط قلب الواو الواقعية لاما ياء]

وَتُقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا، وَلَمْ يَنْضُمَ مَا قَبْلَهَا، كَدُعِيٍّ، وَرَضِيٍّ^(٢)، وَالْغَازِيٍّ، وَأَغْزَيَتُ، وَتَغْزَيَتُ^(٣)، وَاسْتَغْزَيَتُ، وَيُغْزَيَانِ، وَيَرْضَيَانِ، بِخَلَافٍ: يَدْعُو^(٤)، وَيَغْزُو .

(١) اختلف في المعطوف عليه، فذهب الجاربردي ٣٠١ إلى أنه معطوف على (لن يخشيا)، ومثله صنع الأنصاروي ٤٨٧، وقره سنان ٥٣٠، وقواه الميرزا كمال الدين ٤٣٣.

وذهب إلى عطفه على (اخشيا) ركن الدين ١٢١، والرضاي ١٥٨/٣، واليزدي ٨٩٤، والنظام النيسابوري ٣٩٤، ولطف الله الغيث ٣٦٩/٢ .
وصريح كلام المصتف في شرحه على شافية عطف على (اخشيا).

(٢) ص: رضي .

(٣) يرى الجاربردي أن المضارع الواوي للأم من نحو يغزى ويغازى إنما قلبت وأوْه ألفاً ابتداء لتحرّكها وافتتاح ما قبلها .

وقال الغزي: «القياس أن الواو فيما انقلبت ياء للقاعدة المتقدمة، ثم الياء ألفاً، وقد قالوا: إن الألف في معطى ومُستعلٰى منقلبة عن ياء هي بدلاً من واو، وقالوا: والدليل أنك تقول في الشبيهة: معطيان ومُستعليان» .

انظر: الجاربردي وحاشية الغزي عليه (٣٠٢)، والتكميل (٦٠٢)، وسر الصناعة (٦٧٢/٢) .

(٤) ظ: (يدعوا ويغزوا) بالف بعد الواو، وهو مفرد، وزيادة هذه الألف في فعل الفاعل المفرد مذهب لبعض الكوفيين وانظر: أدب الكاتب ٢٢٥، والكتاب لابن درستويه ٨٣، والهجاء لابن الدقان ٥ .

وقئية، وهو ابن عمي دينيا شاد^(١).

وطبع نقلب الياء في باب رضي وتقى ودعى ألفا^(٢).

وتنقلب الواو طرقاً بعد ضمة في كل متمكن ياء، فتنقلب الضمة كسرة كما انقلبت في: الترامي، والتّجاري، فيصير من باب قاضي، مثل: أدل، وقلنس^(٣).....

(١) أي: لازق التسب في ذلك . وانظر: الصّحاح واللسان والتابع (دُنْو)، والتهذيب (دُنْو: ١٨٩/١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١١/١٠)، ونזהه الطرف للميداني (٢٥١).

(٢) تقول طبي: رضا وتقى ودعى . وقد تقدم الكلام في هذه اللغة في مسارات فَيْلَ . انظر: ص ١٣٠ من هذا الكتاب.

(٣) في مثل أدل وقلنس والتداعي والعنازي طريقان للإعلال، وأصل هذه المثل على التوالى: أذلُّ وَلَنْسُوْ وَالْتَّدَاعُوْ وَالْتَّعَازُوْ، وليس في العربية اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، ولذلك وجب الإعلال، وكان له طريقان:

الأول: قلب الواو ياء، ثم إبدال الضمة قبلها كسرة لتسليم الياء، ولا يحصل الدور، ثم الإعلال إعلال قاضي بحذف الياء حالة التجرد من (أي) رفقا وجراً .

وعلى هذا الطريق ابن الحاجب، ومعظم الشراح، وهو أحد قولين لأبي علي، وهو أولى من لاحقه لأمور .

والثاني: قلب الضمة قبل الواو المتطرفة كسرة، فتنقلب الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة، ثم تعلّم إعلال قاضي رفقا وجراً حالة التجرد من (أي) .

ومال إلى هذا الطريق الرمخشري، وهو قول ثان لأبي علي .

وقال أبو الفتح: إذا اعرضت تغييران في مثال واحد، فالقياس أن يسوغ لك أن تبدأ بأبي العملين شئت .

بخلاف^(١): فَلَسْوَةٌ، وَقَمْحَدُوَةٌ، وَبِخَلَافِ الْعَيْنِ^(٢)، كَالْقُوبَاءِ، وَالْحَيَلَاءِ.
وَلَا أَثْرٌ لِلْمَدَدِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجَمْعِ، إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: عَنِيٌّ،
وَجُنْيٌّ، بِخَلَافِ الْمَفْرِدِ، وَقَدْ تُكْسِرُ الْفَاءُ لِلِإِتَّبَاعِ، فَيُقَالُ: عِنْيٌّ وَجِنْيٌّ.
وَنَحْوُ: نُحُوشَادٌ^(٣).

وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ^(٤): مَعْدِيٌّ وَمَعْزِيٌّ كَثِيرًا، وَالْقِيَاسُ الْوَأْوُ.

= وانظر: التَّكْمِلَةُ ٥٨٩، وَالْمِنْصَفُ ٢١٨/٢، ٢٧٣، وَسِرَّ الصَّنَاعَةُ ٦١٧/٢
وَالْمَفْصِلُ ٣٨٩، وَالْيَزْدِيُّ ٨٩٩، وَحَاشِيَةُ الْغَزِيَّ عَلَى الْجَارِبِرِدِيِّ ٣٠٤.

- (١) وَذَلِكَ لِعَدَمِ التَّطَرَّفِ اعْتَدَادًا بِتَاءِ التَّأْنِيَّةِ. وَالْقَمْحَدُوَةُ: مُؤَخِّرُ الرَّأْسِ .
(٢) وَذَلِكَ لِعَدَمِ التَّطَرَّفِ أَيْضًا، لِوَقْوَعِهِ عَيْنًا، إِذَا طَرَفَ لِضَعْفِهِ هُوَ مَحْلُ التَّغْيِيرِ،
وَهُوَ الْأُولَى بِهِ .

وَالْقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَتَشَبَّهُ بِهِ الْفَمُ بَعْدَ الْحَمْىِ عَلَى شَكْلِ حَبَّيَاتٍ تَتَقَبَّحُ
سَرِيعًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّ عَلاجَهَا بِالرِّيقَةِ، قَالَ الرَّاجِزُ:
يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تَعْلَمُنَ الْقُوبَاءِ الرِّيقَةِ

(٣) حُكِيَّ عنْ أَعْرَابِيَّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْكُمْ لَتَنْظَرُونَ فِي نُحُوشَادٍ كَثِيرًا؛ بِرِيدِ جَمْعِ عِلْمِ الْئَنْجُوِ.
وَقَدْ جَعَلَ الْقَرَاءَ مَثَلَ نُحُوشَادٍ وَأَبُو مَقِيسَةِ، وَغَيْرِهِ يَمْنَعُ ذَلِكَ، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ
بِالشَّذِوذِ، وَسَاقُوا فِي جَمْلَةِ أَمْثَالِهِ حِكَايَةَ الْأَعْرَابِيَّ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ (٣٨٤/٤)،
وَالنَّكَتِ (١٢١١/٢)، وَالْمُمْتَنِ (٥٥١/٢)، وَشَرْحِ الْمُلوَّكِيِّ لَابْنِ يَعْشِ (٤٧٨)،
وَانْظُرْ: التَّسْهِيلَ (٣٠٩)، وَشَرْحِهِ لَابْنِ عَقِيلِ (١٥٧/٤)، وَلِلْمَرَادِيِّ (٢٣١/٢)،
وَلِلسَّلِيْلِيِّ (١٠٩٧/٣)، وَشَرْحِ الْمُلوَّكِيِّ لِلْمَائِنِيِّ (٢٦٧).

(٤) حَكُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ عَبْدِ يَغْوِثِ بْنِ وَقَاصِ الْحَارِثِيِّ:
لَقَدْ عَلِمْتُ عِزَّسِيِّ مُلَبِّكَةً أَنِّي أَنَا الْبَلْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

* [شروط قلب الواو والياء همزة إذا نظرنا]

وُتَّقْلِبُانِ همزة إذا وَقَعَا طرفاً بَعْدَ الْفِرْزِ زَانِدَة، نَحْوُ: كِسَاء، وَرِدَاء^(١)،
بِخَلْفِ رَأِيٍ، وَثَائِيٍ، وَيُعْتَدُ بِنَاءَ التَّأْنِيْثِ قِيَاسًا، نَحْوُ: شَفَاؤَة، وَسَقَايَةٍ.
وَنَحْوُ: صَلَاءَة، وَعَظَاءَة، وَعَبَاءَة، شَاد^(٢).

* [قلب الياء واوا في فعلى]^(٤)

وَتَّقْلِبُ الْيَاءُ وَأَوْا فِي فَعْلَى اسْمًا، كَتْفَوَى، وَبَقْوَى، بِخَلْفِ الصَّفَةِ،
نَحْوُ: صَدَيَا، وَرَيَا.

(١) ظاهر كلام المصنف هنا وفي شرحه قلب الواو والياء همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة، وهذا الطريق رأه البزدي الأنصري والأبد عن التكليف.

والمندب الآخر، ووصف بأنه التحقيق في هذه المسألة، وعليه الحذق، وأهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه الآئمة: أن الواو والياء قلبتا الفين، ولم يعتد بالآلف الزائدة التي قبل الطرف لزيادتها، فاللتقي سakanan، فقلبت الآلف الثانية همزة.

انظر: سر الصناعة، ٩٣/١، واللباب، ٢٩٤/٢، والممعن، ٥٤٦/٢، وشرح الملوكي لابن بعيش ٢٧٦، والإيجاز لابن مالك ٦٢، وشرح الشافية للبيزدي ٩٠٢.

(٢) الصلاوة: مدقق الطيب، وهو الحجر العريض ملء الكفت يدقق عليه العطر.
والنظامة، دوبية أكبر من الورغة.

(٣) مقتضى كلام ابن الحاجب ومن وافقه من الشرائح أن قلب الياء واوا في فعلى اسمًا مطرد، وأن إقرار الياء شاذ، وهذا قول أكثر التصريفيين، وعكس ابن مالك فقال: «من شواد الإعلال إيدال الواو من الياء في فعلى اسمًا، كالثنوى، والبقوى، والكتنوى، والكتقوى؛ والأصل فيهن الياء؛ لأنهن من الثنى، والثلثى، والثلثى مصدر ثقينث؛ بمعنى الثكثث، والثثثا».

= وأكثر النحوين يجعلون هذا مطرباً، ويزعمون أنَّ ذلك فُعلٌ فرقاً بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنَّه مستقلٌ، فكان الاسم أحمل له لخفته ونقل الصفة، كما أنَّهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فَتَلَة حرتكوا عينَ الاسم وأبقوا عينَ الصفة على أصلها.

وألحقوا بالرابعة المذكورة: الشروى، والطغوى، والعوى، والرعوى، زاعمين أن أصلها من الياء.

وال الأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو؛ سدًا لباب التكثير من الشذوذ حين أمكن سده.

وذلك أن الشَّرْوَى معناه المِثْلُ، ولا دليل على أن واوه منقلبة عن الياء، إلا
ادعاءً من قال: إنه من شَرِينَتُ، وذلك ممنوع؛ إذ هي دعوى مجردة عن الدليل،
مع أن الشَّرْوَى إذا كان غير مشتق وافق كثيراً من نظائره، كالنَّدُّ، والبِّدُّ، والجِنْ،
والنَّ، والشَّيْءُ، والصَّرْعُ، معنى كلٌ واحدٌ من هذه كمعنى الشَّرْوَى، ولا استيقان
لهما، فالأولى بالشَّرْوَى أن يكون غير مشتق.

وأَنَّا الظَّفَنُى: إِنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي فَعْلِهِ: طَبَيْتُ طُغْيَانًا، وَطَعَوْتُ طُغْوَانًا، فَرَدَ الظَّفَنُى إِلَى طَعَوْتٍ أُولَى مِنْ رَدِهِ إِلَى طَبَيْتٍ؛ تَجَيَّنَا لِلشَّدَّذِ.

وأَمَّا الْعَوَىٰ: فَهُوَ مِنْ عَوَيْتُ الشَّيْءَ؛ إِذَا لَوَيْتَهُ . وَقَدْ رُوِيَّ مِنْهُ: عَوَّةٌ بِتَغْلِيبِ الْوَاوِ عَلَىِ الْيَاءِ، كَمَا قُبِّلَ فِي الْفُتُورَةِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَىِ قَعْلِيٍّ . وَيَحْتَلُّ أَنْ يُكَوِّنَ عَرَّىٰ مَقْصُورًا مِنْ عَوَّاءً؛ فَعَالَ مِنْ عَوَيْتُ، فَتَكُونُ وَأَوْهُ عِينًا مُضَعَّفَةً، كَالْوَاوِ فِي شَوَّاءٍ، إِذَا قُصَرَ، فَقَبِيلَ فِيهِ: شَوَّىٰ، وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِتَأْنِيَهُ باعْتِبَارِ كُونِ مَسْتَاهٍ مِنْ لَهٍ .

ويحتمل أن يكون مقولاً من عَوْيَّ؛ فَعَلَّ من عَوْيَّ، فَسَمُّوا المِنْزَلَةَ بِهَا الْوَزْنَ
من الفعل، كما سُمِّيَ بشَّمَرْ فَرْسٌ، وَبِيَدَرْ مَاءٌ، وَبِعَنْرْ مَوْضِعٌ .

= ويعذر عن دخول الألف واللام بما يعذر عن دخولهما في اليسع .
وأما الرَّعْوَى فهو من: الرَّعْوَى، لا من رَّعْبَى . وهذا قول أبي عليٍّ، رحمة الله تعالى .

وهذا أولى من شُذوذ يؤدي إلى قول من قال: أبدلت الواو من الياء في فَغَلَّ استاً مقاصةً منها إذا كانت هي المُعتَلَّةُ عليها في معظم الكلام . وحسب هذا الكلام ضعفاً أنه يُوجب أن يكون ما فعل من الإعلال المطرد الذي اقتضته الحكمة ظلماً وتعدياً؛ إذ المقاصة لا تكون في غير تعدٍ .

وقولهم: فعل هذا الإعلال فرقاً بين الاسم والصيغة، كما فرق بينهما في جمع فَغَلَّ ليس بجيد أيضاً؛ لأن الالتباس هنا واقع، كجذبات وندبات وعدلات وحشرات، فبتسلكين عيناتها يعلم أنهن جمُ جلةً بمعنى شديدة، وندبة بمعنى نشطة، وعدلة بمعنى ذات عدالة، وحشرة بمعنى رقيقة . وبفتحها يعلم أنهن جمِّ مرة من جَلَّ وندَّ وعَدَّلَ وحَشَرَ، ظهرت فائدة الفرق هناك .

وأما ثنوياً وأخواتها فالفاظ قليلة، يكتفى في بيان أمرهما بأدنى قرينة، لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمور؛ إذ لا تُوجد صفات توافق ثنوياً وأخواتها لفظاً .
وممَّا يُبيَّنُ أنَّ إيدال يانها وأوا شادٌ تصحيح ياء الرَّيَّا: وهي الرَّائحة، والطَّغْيَا: وهو ولد البقرة الوحشية، تُفتح طاوه وتُضم، وسَعْيَا: اسم موضع . فهذه الثلاثة الجائحة على الأصل والت捷ب للشذوذ أولى بالقياس عليها». إيجاز التعریف (١٢٣ - ١٢٧) . وانظر: المحكم (٣١٦/٦ بقى)، والمنصف (١٥٨/٢)، وسر الصناعة (٥٩١/٢)، والأصول (٢٦٦/٣)، ونكت الشتيري (١١٣٨/٢)، والتكلمة (٦١٠)، وإيضاح الشعر (١٤٨)، وأمالي الشجري (٤٥٤/٢)، والتأهيل (رعى ١٦٣، عوى ٢٥٦/٣)، والمنتخب لكراع النمل (٢٨٦، ٥٧٢).

* [قلب الواو ياء في فعلى]^(١)

وتعلّب الواو ياء في فعلى اسمًا، كالدُّنيا، والعُلَيَا، وشدَّ نَحْوِ الْفُصُوْيِّ،

(١) مذهب سيبويه وجمهور النّحّاة أنَّ فعلَى معتلَ اللّام بالواو، يجب إعلال الواو ياءً إنْ كان اسمًا أصلًا، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وتسلُّم الواو في الصّفة المضمة غير الجارية مجرى الأسماء . وخالف ابن مالك فقال: تبدل الواو ياء في فعلى صفة مطلقاً، مضمة وغير مضمة، وتسلُّم في الأسماء .

ومذهب أسد لباب الشُّذوذ، وأبعد عن التكليف والتأويل، وأقوى تقريراً واحتجاجاً وتوجيهها، وقد تبع فيه الفراء وابن السكّيت والأزهري وأبا علي ، وتبعه عدد غير قليل، ومنهم: ولده بدر الدين، وبهاء الدين ابن النحاس، وناظر الجيش، وأبو حبيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ زكيتاً الأنصاري .

قال ابن مالك في إيجاز التعريف: «تبدل ياء من الواو الكافنة لام فعلى صفة مضمة، كالعُلَيَا، أو جارية مجرى الأسماء، كالدُّنيا . والأصل فيها: العُلُوُى والدُّنُوُى؛ لأنَّهما من العُلُوُى والدُّنُوُى . ولكنها مؤنثة الأعلى والأدنى، والواو في المذكَر قد أبدلت ياء لطرائفها ووقوعها رابعة، فقلبت في المؤنث حملًا على المذكَر، ولأنَّ هذا الإعلال تخفيض، فكان به المؤنث أولى؛ لما فيه من مزيد التقليل بالوصفية والتأنيث بعلامة لازمة غير مغيرة في مثال مضموم الأوّل ملازم للثانية .

وإذا كانوا يفرُّون من تصحيح الواو لمجرد ضم الأوّل، وكون التأنيث بعلامة ليس أصلها أن تلزم، فقالوا في الرُّغْوة: رُغْبة، فأبدلوا الواو ياء مع الضمة، ولم يُدلّوها مع الكسرة حين قالوا: رِغْوة؛ لتفصان التقليل، فراراً لهم من تصحيحها مع اجتماع المستقلات المذكورة أحق وأولى .

وما جاء بخلاف ذلك فنادر، كالْفُصُوْيِّ أثني الأقصى .

فإن كان فعلى اسمًا مضمماً، كحرزوي، لم يُغيّر؛ لعدم مزيد التقليل، وعدم ما يُحمل عليه كحمل العُلَيَا على الأعلى .

وَحُزْوَى^(١)، بِخَلَافِ الصِّفَةِ، نَحْوُهُ: الْغُزوَى^(٢).

وهذا الذي ذكرته، وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مؤيد بالدليل، وهو موافق لقول أئمَّةِ اللُّغَةِ، فمن قولهم ما حكاه الأزهري عن ابن السكيت، وعن الفراء أنَّهما قالا: ما كان من النَّعوت مثل الدُّنْيَا والْعُلْيَا، فإنَّه بالياء؛ لأنَّهُم يستقلُّون الواو مع ضمة أوَّلهِ، وليس فيه اختلاف، إلَّا أَنَّ أَهْلَ الحجاز قالوا: القُصُورَى، فَأَظَهَرُوا الواو، وهو نادر، وبنو تميم يقولون: الْقُصُبَى.

هذا قول ابن السكيت وقول الفراء، والواقع على وفقِه، قال الله تعالى: ﴿إِذَا شِئْتُ بِالْعُذْنَةِ الدُّنْيَا﴾، وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحِلُّ اللَّهُ هِيَ الْمُلْيَا﴾، وهاتان صفتان محضتان. والثَّحَويون يقولون: إنَّ هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يُمثِّلون إلَّا بصفة محضة أو بالدُّنْيَا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أنَّ حُزْوَى تصحِّحه شاذٌ، كصحِّح حَيْنَةَ، وهذا قولٌ لا دليل على صحته، فلا مبالغة باجتنابه*. إيجاز التعريف لابن مالك (١٢٠ - ١٢٢).

انظر: الكتاب (٣٨٩/٤)، والتهذيب (٩/٢١٨ - ٢١٩ ضيق، قصو)، والمنتصف (١٦١/٢)، والتَّكْمِلَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ (٦٠٢)، ونكت الشَّتْمِري (١٢١٣/٢) والشَّافِيَةَ (١٠٦) وشرح الشَّافِيَةَ لِلرَّاضِيَ (١٧٨/٣)، ولرِّكن الدِّين (١٢٤)، وللبيذِي (٩٠٨)، وبغية الطَّالب لابن التَّأْطِيم (٢٢١)، وشرح الكافية الشَّافِيَة لابن مالك (٢١٢١/٤)، والشَّهْيَل (٢٠٩)، وشرحه لابن عَقِيل (١٥٧/٤)، والارتِشاف (١٤٣/١)، وأوضح المسالك (٤/٣٨٨)، والتَّذْكِيرُ والتَّكْمِيلُ لِأَبِي حَيَّان (٦/١٧٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (١٢٦/٤).

(١) وهو موضع في نجد بديار تميم، وجبل من جبال الدهناء، ونخل بحذاء قرية بني سدوس باليمامية. انظر: معجم البلدان (٢/٢٥٥).

(٢) الغزوى: أنتي الأغلى.

ولم يُفرق في فُعلَى مِنَ الْوَاءِ، نَحْوُ: دَعْوَى وَشَهْوَى، وَلَا فِي فُعلَى مِنَ الْيَاءِ، نَحْوُ: الْفُتْيَا، وَالْقُضْبَا .

* [قلب الباء ألفا والهمزة ياء في فعائل وشينه]

وَتُقلِّبُ الباءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هِمْزَةَ بَعْدَ الْفِي^(١) فِي بَابِ مَسَاجِدَ، وَلِيُسَمِّرُهَا كَذَلِكَ، أَلْفَا، وَالْهِمْزَةُ يَاءٌ، نَحْوُ: مَطَايَا، وَرَكَائِيَا، وَخَطَائِيَا، عَلَى الْقَوْلِيْنِ، وَصَلَائِيَا جَمْعُ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ^(٢)، وَشَوَّائِيَا جَمْعُ^(٣) شَاوِيَّةٍ، بِخَلَافِهِ: شَوَّاءٌ، جَمْعُ شَائِيَّةٍ مِنْ شَاؤُثُ، وَبِخَلَافِهِ: شَوَّاءٌ، وَجَوَاءٌ جَمْعُهُ^(٤): شَائِيَّةٌ^(٥) وَجَائِيَّةٌ مِنْ شَاءٌ وَجَاءٌ^(٦)، عَلَى الْقَوْلِيْنِ فِيهِمَا، وَقَدْ جَاءَ: أَدَأَوْيٌ، وَعَلَّاوى، وَهَرَأَوْيٌ^(٧)؛ مُرَااعَةً لِلمَفْرُودِ .

(١) ظ: بَعْدَ الْفِي بَابِ مَسَاجِدَ .

(٢) تَقْدِيمُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ . اَنْظُرْ: ص (٣٢٢) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٣) ظ: جَمْعٌ .

(٤) ظ: جَمْعٌ .

(٥) فِي النُّسْخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَعَدْدٌ مِنَ الشُّرُوحِ: (شَائِيَّةٌ وَجَائِيَّةٌ) بِصُورَتِهِمَا بَعْدَ الإِعْلَالِ، وَفِي عَدْدٌ مِنَ نُسُخِ الشُّرُوحِ: (شَائِيَّةٌ وَجَائِيَّةٌ) بِصُورَتِهِمَا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ الإِعْلَالِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَادِ الْمَصْنَفِ .

(٦) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، ص . وَهِيَ عَنْ عَدْدٍ مِنَ الشُّرُوحِ، وَعَنْ ظِ .

(٧) أَدَأَوْيٌ: جَمْعُ إِدَأَةٍ، وَهِيَ الْمُظَهَّرَةُ: إِنَاءٌ يَتَخَذُ لِلْمَاءِ لِلتَّظَهُرِ .

وَالْعَلَّاوى: جَمْعٌ عَلَّاوا، وَهِيَ أَعْلَى الرَّأْسِ أَوِ الْعَنْقِ، وَمَا يُحْمَلُ عَلَى الْبَعِيرِ وَيُرَادُ عَلَيْهِ بَعْدَ حَمْلِهِ، وَعَلَّاوا كُلُّ شَيْءٍ مَا زَادَ عَلَيْهِ .

وَالْهَرَأَوْيٌ: جَمْعٌ هِرَأَوْهٌ، وَهِيَ الْعَصَمَةُ الْغَلِيظَةُ .

* [إعْلَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَامِينِ بِالْإِسْكَانِ]

وَتُسْكَنَانِ فِي بَابِ يَغْزُونَ وَيَرْمِي مَرْفُوعِينَ، وَالْغَازِيُّ وَالْرَّاهِيْنِ مَرْفُوعَاً
وَمَجْرُورَاً^(١)، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفِعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَادِّ، كَالسَّكُونُ فِي
النَّصْبِ، وَالْإِثْبَاتِ فِيهِما وَفِي الْأَلْفِ فِي الْجَزْمِ .

* [إعْلَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَامِينِ بِالْحَذْفِ]

وَيُحَذَّفَانِ فِي مَثَلِ: يَغْزُونَ، وَيَرْمُونَ، وَتَرْمِينَ^(٢)، وَأُغْزَنَ، وَأُغْزِنَ،
وَإِرْمَنَ، وَإِرْمِينَ^(٣) .

(١) ص: رفقاً وجراً .

(٢) ليس في الأصل، ص .

(٣) أصل يغزون: يغزوونَ، فاستقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت، فصار: يَغْزُونَ، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى لكونها حرفاً لام الكلمة؛ بخلاف
الثانية فهي اسم، فبقي يغزونَ على زنة: يَقْعُونَ .

وأصل يرمون: يَرْمِيُونَ، فاستقلت الضمة على الياء فحذفت، فصار: يَرْمِيُونَ،
فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لكونها حرفاً وبقيت الواو لاسميتها، فصار: يَرْمُونَ،
فأبدلت الكسرة ضمة لتسلم الواو، فصار: يَرْمُونَ، على زنة يَقْعُونَ .

وأصل ترمين: تَرْمِينَ، فاستقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت، فصار:
تَرْمِينَ، بياين ساكتين، فحذفت الأولى للعلة المذكورة في المثالين السابعين،
صار: تَرْمِينَ، على زنة يَقْعُونَ .

وأصل أغزن: اغْزُونَ، فحذفت ضمة الواو الأولى استقلالاً، ثم حذفت الواو
الأولى لحرفيتها تخلصاً من التقاء الساكنين، فبقي: اغْزُونَ، على زنة افْعُونَ، ثم
انصلت به نون التوكيد، فصار: اغْزُونَ، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو لدلالة
الضمة قبلها عليها، ولتعذر حذف النون لضياع التوكيد بحذفها وعدم ما يدل عليها =

ونَحْوُ يَدِ، وَدَمِ، وَاسْمِ، وَابْنِ، وَأَخِ، وَأَخْتِ، لِيس بِقِيَاسٍ^(١).



= بعد الحذف، فصار: أَغْرِنَّ على زنة أَفْعَنَّ.

وأصل أَغْرِنَّ: أَغْرِوي، استقللت الكسرة على الواو فحذفت، فالمعنى ساكنان، الواو والياء، فحذفت الواو لحرفيتها وأسمية الياء، فبقي: أَغْرِي، ثم أبدلت ضمة الراي كسرة لتسليم الياء، فصار: أَغْرِي، ثم لحقته نون التوكيد، فصار: أَغْرِينَ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وإنما حذفت الياء وإن كان اسمًا للدالة الكسرة قبلها عليها، ولتعذر حذف النون إذ حذفها ضياع للمقصود منها وهو التوكيد، فصار: أَغْرِنَّ، على زنة أَفْعَنَّ.

وأصل إِرْمَنْ: إِرْمِيَّوا، فاستقللت ضمة الياء فحذفت، فالمعنى ساكنان، فحذفت الياء لحرفيتها وأسمية الواو، فصار: إِرْمِيَّوا فأبدلت كسرة الميم ضمة لتسليم الواو ولا يحصل الدور، فصار: إِرْمُوا، ثم لحقته نون التوكيد، فصار: إِرْمُونَ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار: إِرْمَنَ، على زنة أَفْعَنَّ.

وأصل إِرْمِنْ: إِرْمِيَّيْنِي، فاستقللت كسرة الياء الأولى، فحذفت، فالمعنى ساكنان، فصار: إِرْمِنَ، فحذفت الياء الأولى، فصار: إِرْمِيَّيْنِي، ثم لحقته نون التوكيد، فصار: إِرْمِيَّنِي، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: إِرْمَنَ، على زنة أَفْعَنَّ.

(١) لكونه حذفًا اعتباطيًّا بلا اقتضاء مقتضى.

[الإبدال]

* [تعريفه]

الإبدال: جعل حرف مكان حرف غيره.

* [amarat al-ebedal]

ويُعرف^(١) بأمثلة اشتقاقة كُثرات وأجُزء، وبِقلة استعماله كالثعالبي، ويكونه فرعًا، وهو زائد^(٢)، كضُميريبي، ويكونه فرعاً، وهو أصل، كمُؤيَّه، وبلزوم بناء مجهول، نحو: هرَاق، واصطَبَر، وأدَارَك^(٣).

* [حروف الإبدال]^(٤)

وحروفه: أَنْصَتْ يَوْمَ جَدُ طَاوِزَلَ.

(١) الأصل: يُعرف.

(٢) ظ: والحرف زائد.

(٣) قال ابن الأَنْعَامُ في بُعْدِ الْأَطَالِبِ (٢٣٣ - ٢٣٤): «عندِي أَنَّ الْأَمْثَلَ مِنَ ذَكْرِهِ ضَبْطُ الْإِبَدَالِ جَمِيعاً وَمُنْتَهِياً وَوَضُوحاً أَنْ يُقَالُ: وَيُعْرَفُ الْإِبَدَالُ فِي الْأَصْلِي بِقَلَةِ الْاسْتِعْمَالِ كَ (أَيْمَا)، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ مَا ثَبَّتَ فِي التَّصَارِيفِ، كَ (تَرَاثِ)، وَالثَّعَالِيِّ، وَأَوَّلِيِّ، وَمَاءِ، وَشَاءِ)، وَفِي الرَّاءِي بِكُونِهِ مَلْحَقاً وَهُوَ الْفُ، كَ (عَلْقَةِ)، أَوْ لَازِمَاً مِنْ عَدَمِ إِبَدَالِهِ عَدْمُ الْأَنْظِيرِ، كَ (اصْطَبَرِ، وَادَّارَكِ)، وَإِلَّا فَبِوْقَعِهِ مَرْقُعُ مَا ثَبَّتَ فِي الْأَصْلِ، كَ (ضُورِيبيِّ).

(٤) مِنْ حِرَفِ الْإِبَدَالِ مَا إِبَدَالُهُ شَانِعٌ مَغْرِدٌ، وَمِنْهَا مَا إِبَدَالُهُ شَاذٌ، أَوْ قَلِيلٌ، أَوْ نَادِرٌ، =

= وبعض التصريفين يجعل ما عده غيره، أو بعض ما عده غيره من الشَّاذُ، في عدد المطرد، ولذا اختلف في عدد حروف الإبدال على أقوال: عدّها بعضهم ومنهم ابن مالك في التَّسْهِيل ثمانية، وجمعها بقوله: طوينٌ دائمًا .

وعدّها آخرون تسعة، ومنهم ابن مالك في الالفية وجمعها بقوله: هادأثٌ مطويٌ مطويًا، وجمعها في شرح الكافية الشَّافعية بقوله: هادأثٌ مطويٍ . والذِّي عليه سيبويه والأكثرون أنَّها أحد عشر، مجموعة بقولهم: أحذ طويُّ منها، ويقولهم: وَجَدَ آمِنٌ طيَّته .

وزاد بعضهم فوقها اللَّام، فجعلها اثني عشر، وجمعت بقولهم: طال جهدي وأمنثُ، و: طال يوم أندجُثُ، و: أحذ طويُّ منها . وزاد آخرون عليها السِّين، فجعلوها ثلاثة عشر، وجمعوها بقولهم: استنجده يوم طال .

وزاد قوم عليها الزَّاي والصاد، وحدفوا السِّين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصت يوم جُد طاو زل، و: أنصت يوم زل طاه جد . وذكر الرَّمخشري الأربعة عشر السابقة، وزاد السِّين عليها، فصارت خمسة عشر وجمعها بقوله: استنجده يوم صالح زط .

وجمع ابن مالك في التَّسْهِيل جميع ما وقع فيه الإبدال مطرداً وغير مطرد، بلغ اثنين وعشرين، جمعها بقوله: لجَد صرف شكس آمن طيَّ ثوب عزَّته . وما ذكرته من الأعداد عَمَّن سبق يقصد به المطرد غير الشَّاذُ .

انظر: الكتاب (٤/٢٣٧)، والممتع (١/٣١٩)، والمفصل (٣٦٠)، وشرحه لابن يعيش (٨/١٠)، وشرح الشَّافية للرَّضا (٣/١٩٩)، وللبيضي (٣/٩٢٩) =

وقول بعضهم: استجدة يوم طال، وهم في نقص^(١) الصاد والرَّاي؛
لشوت صِراطٍ وزَقَرَ، وفي زيادة السِّينِ، ولو أورَدَ إِسْمَاعِيلَ وَرَدَ إِذْكَرَ،
وأَظْلَمَ .

* [إيدال الهمزة]

فالهمزة تُبدِّلُ^(٢) من حروف اللِّينِ والعينِ والهاء: فمن اللِّينِ إعلالٌ
لازمٌ في نحوِ: كِسَاءُ، ورِدَاءُ، وفَائِلٌ، وبَائِعٌ، وأَوَّاصِلٌ، وجَاهِزٌ^(٣) في
نحوِ: أَجُوهِيٌّ، وَأُورِيٌّ^(٤).
وأمّا نحوُ^(٤): دَائِتَةُ، وشَابَةُ، وَالْعَالَمُ، وَبَأْزٌ، وشِئْمَةُ، وَمُؤْقِدٌ،

= والشَّهْيل (٣٠٠)، وشرح ابن عقيل (٤/٨٦)، وشرح الكافية الشافية لابن
مالك (٤/٢٠٧٧)، وشرح الأشموني على الألفية (٤/٢٨٣).

(١) ظ: حذف .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) ومن الجائز المطرد أيضًا عند أبي عثمان المازني إيدال الهمزة من الواو المكسورة،
ومن ذلك قولهم: إِسَادَةُ، إِشَاحَةُ، وِإِعَادَةُ، وِإِفَادَةُ .

(٤) همز الألف المتلوة بساكن في نحوِ الضَّالَّينِ وَجَانُ وَدَاتَةُ وَشَابَةُ لغة، وحُكِيت
قراءةً لا يُوب السخناني فرأى قوله تعالى: «وَلَا الضَّالَّينَ» بالهمز، وحُكِيَتُ الْمُبَرَّأُ عن
المازني عن أبي زيد أَنَّه سمع عمرو بن عبيد يقرأ: «وَلَا جَانَ». وعلل التصريفيون
هذا التَّخُوا بالهرب من الشَّاكِينِ، وهذا الهمز من الجائز غير المطرد . انظر: ص
(٢٢٨) من هذا الكتاب، وسر الصناعة ٧٢/١، والمحتب ٤٦/١، وشواذ ابن
خالويه ١، وشواذ الكرماني ١٧، والكتاف ٧٣/١، والمحتر الوجيز ١٣٢/١ .

فشدّ^(١)، وأبَابُ بحرِ أشدّ^(٢)، وماءٌ^(٣) شادّ لازمٌ^(٤).

(١) إيدال اللين همزة في نحو الخاتم والعالم والباز وموقد وشيمة من الشاذ غير المطرد، وتقلوا عن العجاج أنه كان يهمز في قوله:

يادار سلمي يا اسلمي ثم اسلمي فخندف هامة هذا العالم

وعلى هذه اللُّغة قول جرير:

أحبُ المؤْقِدِين إِلَى مُؤْسِى وجعدها إِذ أَصْنَاعُهَا الْوَقُودُ

وحكى اللحيانى باز في باز . وانظر: ديوان العجاج ٢٩٩، وديوان جرير

. ٨٨/٢، سر الصناعة ١٠٠/١، والرؤضي ٢٠٦/٣، والبيزدي ٩٣٢ .

(٢) إشارة إلى قول الرَّاجِز:

أَبَابُ بحرِ ضاحكٍ زَهْوِيٍّ

والشَّاهِدُ أَنْشَدَ الْأَصْمَعِيَّ وَلَمْ يَنْسِبْ، وَهُوَ مِنَ الرَّجْزِ، وَانظُرْهُ: بِلَا نَسْبَةٍ فِي سِرِّ
الصَّنَاعَةِ ١٠٦/١)، وَالْمُفْتَلِ (٣٦٣)، وَشِرْحِ لَابْنِ يَعْيَشِ (١٦/١٠)، وَلِصَدْرِ
الْأَفَاضِلِ الْخَوارِزمِيِّ (٣٣١/٤)، وَالْمُمْتَعِ (٣٥١/١)، وَالْرَّؤْضِيِّ (٢٠٧/٣)،
وَشِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَّةِ (٤٣٢) . وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَشَدَّ لِأَنَّ قَلْبَ الْعَيْنِ هَمْزَةً لَمْ يَثْبِتْ
فِي مَوْضِعٍ . قَالَ ذَلِكَ النَّظَامُ الْنِيْسَابُورِيُّ (٤١٦) .

(٣) حکوا على ذلك قوله:

وَبِلَدَةُ قَالَصَةُ أَنْوَاهُها مَا صِحَّةُ رَأْدِ الضُّحْنِيِّ أَقْيَاوهَا

والشَّاهِدُ مِنَ الرَّجْزِ، أَنْشَدَ أَبُو عَلَيٍّ فِي الْحَلِيلَاتِ (٤٠)، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنَ
إِنشَادِ ثَلْبٍ، وَلَمْ يَنْسِبْ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ (١٠٠/١)، وَالْمُنْصَفِ
(١٥١/٢)، وَالْمُفْتَلِ (٣٦٢)، وَالتَّخْمِيرِ (٣٣١/٤)، وَالْمُمْتَعِ (٣٤٨/١)،
وَالْرَّؤْضِيِّ عَلَى الشَّافِيَّةِ (٢٠٨/٣)، وَشِرْحِ شَوَّاهِدِهَا (٤٣٧)، وَاللِّسَانِ (مُوْهَ). .

(٤) لِيْسُ فِي الْأَصْلِ .

* [إبدال الألف]

والألفُ منْ اختيَها والهمزة والهاء^(١): فمِنْ اختيَها لازمُ في تَحْوِي:
قالَ، ويَبَاعُ، وَآلٌ عَلَى رَأْيٍ^(٢)، وَتَحْوُ^(٣): يَاجْلُ ضعيفٌ، وَطَانِي شاذٌ

(١) ليس في ظ .

(٢) اختلف التصريفيون في (آل) على أقوال:

أولها: رأي البصريين، وأنّ أصله: (أَفْل)، فقلبت الهاء، همزة، فصار (آل)، فاللقت همزتان أو لاهما مفتوحة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية مدة من جنس حركة الأولى، فقيل: (آل)، واستدل هؤلاء لمذهبهم بتضييقه على (أَفْل)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

وثانيها: رأي لأبي جعفر النحاس، وهو أنّ أصله (أَفْل)، ثم قلبت الهاء الفاء ابتداء، وليس همزة ثم الفاء، ورُدَّ هذا المذهب من وجوه .

ثالثها: رأي للكسائي، وهو أنّ أصله: (أَوْل) تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقلبت الفاء، فقيل: (آل) . واستدل الكسائي لمذهبة بسماع تصغيره على: (أُوئل) . والمتأنق في مناقشات التصريفيين لهذه المسألة وأدلة كل قوم لا يخفى عليه أنّ مذهب الكسائي أولى وأحق بالقبول وأهل للتقديم والقول به؛ إذ هو أقل كلفة، وأخص طریقاً، وأوف للقواعد التصريفية، وأقرب إلى سن العرب في كلامها .

يقي أن يقال: هل أهل بمعنى آل، أو ليست بمعناها، أو بینهما عموم وخصوص؟ هذا ميسوط في مصادر هذه المسألة .

انظر: المذاهب فيها في: سر الصناعة (١٠٦ - ١٠٠/١)، والإقناع (٢٥٠/١ - ٢٢٧)، والاقتضاب (٣٩/١)، وشرح الملوكي (٢٧٨ - ٢٧٩)، والمعن (١ - ٣٤٨ - ٣٥٠)، والروض الأنف (١/٢٦٧) .

(٣) سبق الكلام في ياجل وطاني وراس في أكثر من موضع من هذا الكتاب .

لازمٌ، ومنَ الهمزةِ في نَحْوِ رَاسٍ، وَمِنَ الْهَاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ^(١).
 * [إيدالُ الْبَاءِ]

والباءُ منْ أختيَها، وَمِنَ الْهَمْزَةِ، وَمِنْ أَحَدِ حِرْفِي^(٢) الْمُضَاعِفِ،
 والثَّوْنِ، والعينِ، والباءُ، والسَّيْنِ، والثَّاءُ؛ فَمِنْ أختيَها لازمٌ في
 نَحْوِ (مَفَاتِيحَ، وَمُفَتَّحَاتِ)^(٣)، وَمِنِّيَّاتِ، وَغَازِ، وَأَذْلُ، وَقِيَامِ،
 وَجِيَاضِ، وَدِيمَ، وَسَيْدِ، وَشَادُّ في نَحْوِ حُبْلَنِي، وَصَيْمِ، وَصَيْبَةِ،
 وَشَجَلُّ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ في نَحْوِ ذِيَّبِ، وَمِنَ الباقيِ مَسْمُوعَ^(٤)،
 كَثِيرٌ في نَحْوِ أَمْلَيْثُ، وَقَصَيْثُ، وَفِي نَحْوِ (أَنَاسِي)^(٥)،

(١) وقد أبدلت الألف أيضًا قياسًا من نون التوكيد الخفيفة، ونون إدان، ونون المنصوب
 المتنون، وقد سبق في مواضعه من باب الوقف.

كما أبدلت شذوذًا من الهمزة المتحركة في قول حسان ~~عَلَيْهِ السَّلَامُ~~.

سَأَلَتْ هذيلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحْشَأَهُ ضَلَّتْ هُذيلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُعِيبْ

انظر: شرح الشافية للزيدي ٥٢١، ٧٦٨، وحاشية الغزوي على الجاربردي
 (٣١٧).

(٢) ليس في الأصل.

(٣) ليس في ص.

(٤) ص: كثير مسموع.

(٥) الفرقان: ٤٩، قال تعالى: «وَتُسَقِّيَهُ مِنَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيٍّ كَثِيرًا» وقيل: إنَّ
 أَنَاسِي لَيْسَ جَمْعَ إِنْسَانٍ، بَلْ هُوَ جَمْعُ إِنْسَيٍّ، كَمَا قَالُوا: بَخْتَيَ وَبَخَاتَيْ، وَلَا
 إِيدَالٌ. انظر: شرح الملوكي لابن يعيش ٢٥٦، وشرح المفصل له أيضًا ٢٧/١٠،
 والرَّضَيَ ٢١١/٣.

وأمّا^(١): الصَّفَادِيُّ، وَالثَّعَالِيُّ، وَالسَّادِيُّ، وَالثَّالِيُّ، فَضَعِيفٌ .

(١) ما بعدها على التوالى إشارات إلى:

إيدال العين في الضفادع في قول الأول:

وَمَهْلِ لِيَسَ لَهُ حَوازِفٌ وَلِضَفَادِي جَمِيعٌ نَقَائِقٌ

الشاهد من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٧٣/٢)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٣١/٢)، ولابن النحاس (٢٦١)، ونكت الشتمري عليه (٥٩٤/١)، والمقتضب (٣٨٢/١)، والمحكم (١٠/١)، والمفضل (٣٦٤)، وشرحه لابن يعيش (٢٤/١٠)، والتخمير (٤١/٣٤)، والضرائر (٢٢٦)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وذكر الأعلم (١٣٤٤) - الكتاب، بولاق) أنه مصنوع من صنعة خلف الأحمر.

والي إيدال الباء في الثعالب والأرانب في قول الثاني:

لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تُمَرَّهُ مِنْ الثَّعَالِيِّ وَوَخْرَ مِنْ أَرَانِيَا

الشاهد من البسيط، وهو لأبي كاهل التمّ بن تولب اليشكري في الكتاب (٢٧٣/٢)، والجمهرة (١٣/٢ و٤٢٣/٣)، ونكت الشتمري (٥٩٤/١)، والتخمير (٤٣٤/٤)، وإيات المعصل (٢٢٧)، واللسان (رب، تمر، شرر، وخز)، وشرح شواهد الشافية (٤٤١). وهو بلا نسبة في سر الصناعة (٧٤٢/٢)، ومجالس ثعلب (١٩٠/١)، والمفضل (٣٦٥)، وشرحه لابن يعيش (٢٤/١٠)، والممتع (٣٦٩/١)، والضرائر (٢٦٦).

والي إيدال السين في السادس قول الثالث:

إِذَا مَا عَدَ أَرْبَعَةَ فِسَالٍ فَرُوجُكِيْ خَامِسٌ وَأَبُوكِي سَادِيْ

الشاهد من الوافر، وقد نسب إلى أمرئ القيس في الجمهرة (١٩٦/٢)، وهو في ملحقات ديوانه (٤٥٩)، وإلى التابعة الجعدى في الصحاح (سدا)، وليس في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية (٤٤٨): «وقال ياقوت فيما كتبه =

* [إيدال الواو]

والواوُ من أختيها، (ومنَ الهمزة: فمنْ أختيها)^(١) لازمٌ في نحوِ ضَواربٍ، وضُويِّبٍ، ورَحْويٍّ، وعَصَوِيٍّ، وْمُوقنٍ، وطُوبَى، وبُوتَرٍ، وبَقَوى، وشادٌ ضعيفٌ في: هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه، وَهُوَ عَنِ المنكِر، وجَباوة، ومنَ الهمزة في نحوٍ^(٢): جُونَة، وجُونَ^(٣).

= على هامش الصبحاج: البيت يروى للثانية الجعدي يهجو به ليلي الأخيلية». وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠١)، وسر الصناعة (٧٤١/٢)، وإيدال ابن السكت (٦٠)، وتهذيب الألفاظ (٥٩١)، والمفصل (٣٦٥)، والثخمير (٣٤٢/٤)، والممتع (٣٦٨/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٥٥)، والضرائر (٢٢٦)، وضرائر الألوسي (١٥١)، والرَّاضي على الشافية (٢١٣/٣)، والجاريري (٣١٩).
وإلى إيدال الثاء في الثالث في قول الرابع:

قد مَرَ يومانِ وهذا الثالثي وأنت بالهجرانِ لا ثالثي

الشاهد من الرجز، وانظره بلا نسبة في سر الصناعة (٧٦٤/٢)، والمفصل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (٢٨/١٠)، والثخمير (٣٤٢/٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٥٥)، والممتع (٣٧٨/١)، والضرائر (٢٢٧)، وضرائر الألوسي (١٨٩)، والمقرب (٣١٥/١)، والرَّاضي على الشافية (٣)، والجاريري (٢١٣/٣)، وشرح شواهدما (٤٤٨).

(١) ليس في ظ.

(٢) ذكر ابن الناظم في بغية الطالب ، ٢٣٤ ، وعن ركن الدين ، ١٢٨ ، وعن الجاريري ٣١٩ أنَّ الصواب أن يمثل المصطف بجُونَة وجُونَى . ثم ذكروا وجه الاعتراض والتوصيب.

(٣) ص: (جُونَة وجُونَ) بالهمز . والجونة: سفط ، أو سليلة منشأة بجلد ، يجعلها العطار ظرفًا لطيفه .

* [إبدال الميم]

واليم من الواو، واللام، والنون، والباء: فمن الواو لازم في فم وحده^(١)، وضعيف في لام التعريف، وهي طائية^(٢)، ومن النون لازم في نحو^(٣): عنبر، وشنباء، وضعيف في : البَنَام^(٤)، وطامة الله على الخير^(٥)، و(من الباء)^(٦) في بَنَاتِ مَخْرِي^(٧)،

(١) انظر: الكتاب (٤/٢٤٠)، وسر الصناعة (١/٤١٣)، والأمالي الشجرية (٢/٣٩)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٤٢)، ولابن يعيش (٢٩١)، واللباب (٢/٣٢٨)، والبغداديات (١٤٩).

(٢) المشهور أنه لغة حمير، وقيل لطين، وقيل لنفر من طين، وقيل يمانية، وقيل بعض أهل اليمن، وقد تقدم ذكرها في أول باب الابتداء انظر: ص (٢٣٠) من هذا الكتاب.

(٣) الأصل، ص: (عنبر، وشنباء).

(٤) قال رؤبة:

يا هال ذات المتنطق التئمام وكفك الممحض البنام

انظر: ديوانه (١٤٤)، وسر الصناعة (١/٤٢٢)، والممتع (١/٣٩٢)، والمفصل (٣٦٦)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٣٣)، والتحمير (٤/٣٤٧).

(٥) انظر: الإبدال لابن السكين (٨١)، وسر الصناعة (١/٤٢٥)، والمفصل (٣٦٧)، وشرحه لابن يعيش (١٠/٣٤)، والتحمير (٤/٣٤٧).

(٦) ليس في الأصل، ص.

(٧) يقال للسحائب تأثين قبل الصيف متصببات: بُنَاتِ بَخْرٍ وَمَخْرٍ، وبالحاء المهملة أيضًا، قال طرقه يصف نساء:

بُنَاتِ الْمَعْرِ يَنْأَذُنَ كَمَا أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيَّ الْحَفِيرُ

وَمَا زَلْتُ رَأِيْمًا^(١)، وَمَنْ كَثَمَ^(٢).

* [إيدال اللون]

واللون من الواو، واللام: شادٌ في صناعيٍّ، وبهراويٍّ^(٣)، وضعيفٌ

= انظر: ديوانه (٥٩)، وسر الصناعة (٤٢٣/١)، والخاصص (٨٥/٢)، والمعتم (٣٩٢/١)، والإبدال لابن السكيت (٧٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٥/١٠).

(١) انظر: سر الصناعة (٤٢٤/١)، والمعتم (٣٩٣/١)، والإبدال لابن السكيت (٧٣)، ولأبي الطيب (٤٨/١)، والتحمير (٣٤٧/٤).

(٢) انظر: الإبدال لابن السكيت (٧٣)، وسر الصناعة (٤٢٤/١)، والمعتم (٣٩٣/١)، وذكر أبو الفتح أنَّ الميم تحتمل أن تكون أصلًا لقولهم: أخذنا على الطريق الأكثم، أي الواسع، والستة قربة المعنى من القرب.

(٣) مذهب الخليل، والأكثرين، أنَّ اللون في صناعي وأشباهه بدل من الهمزة، ومذهب أبي علي أنَّها من الواو، قال أبو الفتح: «من حذف أصحابنا من يذهب إلى أنَّ اللون في صناعي وبهراوي إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة الثانية في النسب، وأنَّ الأصل صناعي وبهراوي، وأنَّ اللون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من اللون في قوله: من واقد، وإن وقفت وقفت، ونحو ذلك. وكيف تصرفت الحال فاللون بدل من بدل الهمزة، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا لأنَّه لم يَرَ اللون أبدلت من الهمزة في غير هذا». وأبو الفتح يقصد شيخه أبي علي، كما سبق الإشارة إليه، قال الثمانيني: «اعلم أنَّ اللون قد أبدلواه من الهمزة المنقلبة عن الف الثانية، قالوا في صناعي، وفي بهراء: بهراوي، وفي سوزاء: سوزاني، وفي بطيحاء: بطيحاني؛ والأصل: بطيحاء، سوزاء، وبهراء، وصناعي». قال الخليل: إنما قلبوا من الهمزة نوئاً ليدلوا على أنَّ اللون في سكرانَ وعطنانَ وبابهما منقلبة عن همزة الثانية في نحو: (حمراء) وبابها؛ لأنَّ العرب إذا أعلنت =

في لَعْنَ^(١)

= شيئاً تركوا بعضه خارجاً على الأصل؛ ليكون شبيهًا على الأصل الذي انتقلوا عنه إلى غيره .

وقال غير الخليل: النون في بهزاني وصئغاني وسُورَاني وبطحاني منقلبة عن الواو التي انقلبت عن الهمزة، التي انقلبت عن ألف التأنيث . كائِنُوك قالوا: صناء، ثم قلبوا من الهمزة الواو فقلوا: سَنْعَانِي وبهزاوي وسوراوي وبطحاوي، وإنما قلبوا النون من الواو ؛ لأنَّ النون فيها غنة فهي تشبه الواو، ولأنَّ النون تدغم في الواو فتقلب إليها إذا قلت: مِنْ وَاقِدْ، ولأنَّ النون تكون ضميراً كما أنَّ الواو تكون ضميراً، تقول: السَّاء يضرُّنَ كما تقول: الْجَال يضرِّبُونَ، وتكون النون علامَةً للجمع كما تكون الواو علامَةً للجمع، تقول: يقْمَنْ جواريك، كما تقول: يقومون إخوتكم، وتكون النون إعراباً تدلُّ على الرفع كما تدلُّ الضمة، تقول: يضرِّبُانَ كما تقول: يضرِّبُ، وتقول: تضرِّبُنَ كما تقول: تضرِّبُ، ويضرِّبُونَ كما تقول: يضرِّبُ . وإنَّيات النون في أمثلة مخصوصة تقوم مقام الضمة» .

انظر: الكتاب (٢٤٠/٤)، واللباب (٢/٣٣١)، والأصول (٢٧٦/٣)، والتكلمة (٥٦٤)، والبغداديات (١٥٠)، والمنصف (١٥٨/١)، وسر الصناعة (٤٤١/٢)، وشرح الملوكي للثماني (٣٤٠) .

(١) الإبدال في لَعْنَ لغة تميمية حكها الفراء، وعيسي بن عمر، قال الفرزدق:

هل أنتم عاججون بنا لعنة نرى العَرَصَاتِ أو أثر الخيام

وقال الزاجز:

حتى يقول الجاهل المستنقع لَعْنَ هذا معه مُعلقٌ

وقال أبو التَّجَمَّ:

اغْدُ لعنة في الرِّهَان نرسُلُهُ

قال العكيري: «وإنما جاز ذلك لوجهين:

* [إبدال الناء]

والنَّائِمُ مِنَ الْوَاوِ، وَالنَّائِءُ، وَالسَّيْنُ، وَالبَاءُ، وَالصَّادُ: فَمِنَ الْوَاوِ
وَالنَّائِءِ لازِمٌ فِي نَحْوِهِ: اتَّعَدَ، وَأَتَسَرَ (عَلَى الْأَفْصَحِ)^(١)، وَشَادُّ فِي
نَحْوِهِ: أَتَنْجَهُ^(٢)، وَفِي طَسْنَتِ وَحْدَهُ^(٣)، وَفِي الدَّعَالَتِ^(٤) وَلَصْنَتِ^(٥)

= أحدهما: قرب ما بين التون واللام .

والثاني: كثرة اللامات في (عل) ففرروا منها إلى التون، وكانت التون ألين منها،
إذ كانت تشبه حروف المدّ .

انظر: الإبدال لابن السكيت (١١١)، ولأبي الطيب (٢٩٦/٢)، وسر الصناعة
(٤٤٢/٢)، وأمالي القالي (٢/٢٣٤)، واللباب (٢/٣٣٣)، والممعن (١/٣٩٥)،
وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٦) .

(١) ليس في ص .

(٢) انظر: شرح الملوكي للثمانيني (٣٤٩)، وسر الصناعة (١٤٧/١)، وشرح المفصل
لابن يعيش (١٠/٣٧) .

(٣) الطَّئُسُ لغة طبيعى، وانظر: سر الصناعة (١٥٦/١)، والممعن (١٣٨٩/١)، وشرح
المفصل لابن يعيش (١٠/٤١)، وأدب الكاتب (١٠٦) .

(٤) الذَّعَالَبُ وَالذَّعَالِيْبُ: جمع ذُعُلُوبٍ، وهي الثياب الخلقة، والذعالب: جمع
ذُعَلِبٍ للجمل، أو ذُعَلِيَّةً للناقة. قال أحد بنى عوف بن سعى:

صفقة ذي ذعالب سُمُول بيع امرئ ليس بمستقل

انظر: سر الصناعة (١٥٧/١)، والرَّضِيَ على الشَّافِيَةِ (٣/٢٢١) .

(٥) ظ: ولصٌ . من شراح الشافية من جعل الإبدال في الذعالب ولصٌ ضعيفاً،
ومنهم من جعله في الذعالب شادٌّ والواو قبله عاطفة، وفي لصٌ ضعيفاً، فتضمه
ناوه، والواو قبله استثنافية.

ضعيف^(١).

* [إيدال الهاء]

والهاء من الهمزة، والألف، والباء، والتاء: فمن الهمزة مسموعٌ في: هَرَقْتُ، وَهَرَخْتُ، وَهِيَكَ، وَلَهِنَّكَ^(٢)، وهن فعلت

(١) قال عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي:

وَنَزَلْنَ نَهَدَا عَيْلَا أَبْنَاوْهَا وَبَنِي إِكَانَةِ كَالْلُصُوتِ الْمُرَدِّ

وقد أبدلت التاء من الدال لزوماً في (سِتٍ) في الأعداد، وشذوذًا في التاس وأكياس، أنشد ثعلب لعلباء بن أرقم:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بْنِ السُّعْلَاتِ

عَمَّرَوْ بْنَ يَرْبُوعَ شَرَازَرَ النَّئَاتِ

غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أَكْيَاتِ

وحكي الأصمعي عن بعض العرب أنه قرأ: (قل أعود برب النات) وحكاماً أبو عمرو لغة لقضاة.

انظر: النواذر (٤٠، ١٤٧)، وسر الصناعة (١٥٥/١)، والخصائص (٥٣/٢)، والاشتقاق (٢٢٧)، واللباب (٢٤٠/٢)، وشواذ ابن خالويه (١٨٣)، والممتنع (٣٨٩/١)، وحاشية الغزى على الجاريردي (٣٢١).

(٢) قال طفيل الغنوي، أو مضرس بن رباعي:

فَهِيَكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

وقال الآخر:

أَلَا يَسْتَأْرِقُ عَلَى قُلُلِ الْجَمَعِ لَهُنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

وانظر: هذه الألفاظ في سر الصناعة (١/٣٧١، ٢/٥٥٢)، واللباب =

فَعَلْتُ^(١)، فِي طَيْئٍ^(٢)، وَهَذَا الَّذِي؟ فِي أَذَا الَّذِي^(٣)؟ وَمِنَ الْأَلْفِ شَادُ^(٤)
فِي: أَنَّهُ^(٥)، وَحَيَّهَلَهُ^(٦)، وَفِي مَهْ مُسْتَفَهَمًا^(٧)، وَفِي يَا هَنَاءُ عَلَى رَأْيِ^(٨)،

= (٣٤٤/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٥٥)، والإبدال لابن السكين (٨٨).

(١) الأصل، ص: ومن فعلت.

(٢) انظر: سر الصناعة (٥٥٢/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠٦)، والممتع

(٣٩٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٢/١٠).

(٣) قال الشاعر:

وَأَتَى صَوَاجِبُهَا قَلْنَ: هَذَا الَّذِي مَتَّحَ السَّوْدَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

ذكر في اللسان والتأرج (ذا) أن اللحياني قد أنشد الشاهد لجميل عن الكسانبي، وفي سر الصناعة (٥٥٤/٢)، والمفصل (٣٦٩) أنه من إنشاد أبي الحسن الأخفش، ولم ينسبه، وفي الممتع (٤٠٠/٤) أنه من إنشاد المرأة، ولم ينسبه كذلك، وفي شرح شواهد الشافية (٤٧٧): «قائله مجھول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربعة المخزومي».

قلت: وليس في ديوان عمر المطبع، وهو في ديوان جميل (٢١٦) بجمع الدكتور حسين نصار، وذكره في قطعة من ثلاثة أبيات هو أولها، أما الثاني والثالث فهما لجميل أو لعمرو بن أحمر الجاهلي، ولم يوثق الأول.

(٤) إنما أبدلت الهاء من الألف في (انا) لقرب ما بين الهاء والألف في الخفاء والمخرج، حتى قال الأخفش: إنهم من مخرج واحد . قال ذلك العكيري.

انظر: اللباب (٣٤٦/٢)، وسر الصناعة (٢/٥٥٥)، وشرح المفصل لابن

يعيش (٣١٥).

(٥) انظر: الكتاب (٣٠٠/٣)، والمقتضب (٢٠٥/٣)، والأصول (١٤٤/١)، وشرح الكافية للزضي (٩٨/٣).

(٦) تقدّم الكلام في هذه المسألة في باب الوقف . انظر: ص ٢٤٧ من هذا الكتاب .

(٧) الأصل يا هناء، بالإسكان، وتحرّك إجراة للوصول مجرى الوقف، كقوله: =

ومنَ الْيَاءِ فِي هَذِهِ^(١) ، وَمِنَ التَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقُفًا^(٢) .

* [إيدال اللام]

..... واللام من النون والضاد؛ في أصيالك^(٣)

= لقد رابني قولها يا هناءً ويحك الحق شرّا يشرّ

ومعناه: يا رجل سوء . واختلف فيه البصريون، فقيل: أصله هناءً، فأبدلت واوه هاء، وقيل: بل أبدلت همزة ثم أبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في هيئات: إياتك، وقيل: لامه غير بدلي، ومضى على هذا بقلة باب سلس، وقيل: الألف بدل من الواو، والهاء للستكت، ويُطّله جواز تحريرها في السّعّة .

وقال الكوفيون والأخفش: الألف والهاء زائدتان، واللام ممحونة كما حذفت في هن وهنّة . ويرى ابن جنّي، وتبعه الزمخشري في المفصل ٣٦٩، والمصنف هنا وفي شرحه على الشافية ٧٤ وعلى المفصل ٤١١/٢ أنّ أصله هناءً، فقلبت الواو اللام لتتركها وافتتاح ما قبلها، غير معتدلين بالالف، إذ هي لسكونها حاجر غير حصين، فالمعنى ألفان، فقلبت الثانية هاء على وجه الشذوذ .

وأجاز أبو علي أن تكون الهاء بدلاً من الواو التي هي لام في هنوات، كما أجاز أن تكون الكلمة لاما هاء تارة، وواوا أخرى، وذلك نظير قولهم عضة وستة، لأنّهم قالوا: عضوّاتٌ وعضاة، ومسانةٌ ومسانهة .

وانظر تفصيل الأقوال في هذه المسألة في سر الصناعة (٥٦٠ - ٥٦١)، والأمالي الشجرية (٣٤٠ - ٣٣٧/٢)، والممتع (٤٠١/١ - ٤٠٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٥٧، ٣٣٦)، واللباب (٣٤٥/٢) .

(١) انظر: سر الصناعة ٢/٥٥٦، والممتع ١/٤٠٠، وشرح الملوكي للثمانيني ٣٥٥ .

(٢) قد سبق في باب الوقف . انظر: ص (٢٤٤) من هذا الكتاب .

(٣) قال الثابغة:

وقفت فيها أصيالنا أسائلها أئيت جواباً وما بالربيع من أخي

قليل^(١)، وفي الطَّجَعَ رَدِيٌّ^(٢).

* [إيدالُ الطَّاءِ]

والطَّاءُ مِنَ النَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوٍ^(٣): اصْنَبَرَ، وشَادَّ فِي نَحْوٍ^(٤): حُصْنُطُ.

* [إيدالُ الدَّالِّ]

والدَّالُ مِنَ النَّاءِ لَازِمٌ^(٥) فِي نَحْوٍ: ازْدَجَرَ، وادَّكَرَ، وشَادَّ فِي نَحْوٍ: فُزْدُ^(٦)،

= الشَّاهدُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ (٢)، وَانظُرْهُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي الْكِتَابِ (٢/٣٢١)، وَالْجَمْلَ (٢٣٥)، وَنَكْتَ الشَّتَّمِيِّ (١/٦٢٤).

(١) ليس في ص.

(٢) قال الشاعر:

لَمَرَأَى أَنْ لَا دَعْةٌ وَلَا شَيْءٌ مَا إِلَى أَزْطَاهُ حَقْفٌ فَالْطَّجَعُ

الشَّاهدُ مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ لِمَنْظُورِ بْنِ مَرْثَدِ (أَوْ إِبْنِ حَبَّةِ، وَحَبَّةُ أُمِّهِ) الْأَسْدِيِّ فِي الْعَيْنِيِّ (٤/٢٨٠)، وَشَرَحُ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَّةِ (٦٧٦). وَهُوَ بِلَا نِسَبَةٍ فِي سَرِّ الصَّنَاعَةِ (١/٣٢١)، وَالْمَنْصُفِ (٢/٣٢٩)، وَالْمَحْتَسِبِ (١/١٤٤)، وَالْخَصَانِصِ (١/٦٣، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ٣٢٦، ١٦٨/٣)، وَإِصْلَاحِ الْمَنْطَقِ (٩٥)، وَالضَّرَائِرِ (٣٠٠)، وَالْمَمْتَعِ (١/٤٠٣)، وَهُوَ مِنْ شَوَّاهِدِ الْمَفْتَلِ (٣٧٠).

(٣) ليس في الأصل . وإثباته أولى وأصح .

(٤) سِيَّانِي تفصيل الكلام في هذا النَّحْوِ فِي الإِدْغَامِ . انظر: ص (٤١٧) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٥) ليس في ص.

(٦) سِيَّانِي تفصيل الكلام في هذا النَّحْوِ فِي الإِدْغَامِ . انظر: ص (٤١٧) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

واجْدَمُوا^(١)، واجْدَرَ^(٢)، وَدَوْلَجَ^(٣).

* [إيدال الجيم]

والجيم من الياء المشددة في الوقف، في نحو: فُقِيمَ^(٤)، وهو

(١) ظ: وفي اجدعوا.

(٢) قال الشاعر، وهو مضرس بن ربعي الفقعي أو يزيد بن الطفريه، والأول أرجح، على خلاف فيما:

فقلت لصاحبِي لا تَخِسَّانا يَتَرَعَّ أصْوِلَة واجْدَرْ شِينَحا

انظر: الخصائص ١٧٢/١، والمنصف ٢٢٦/١، ٣٨/٣، والمفصل ٣٧١، والمعنى ٣٥٦/١، واليزدي ٩٥٥.

(٣) الدال في دولج بدل من التاء، والتاء بدل من الواو، لأنَّه من الولج، قال جرير: متخدًا في ضَغَورَاتِ ذَرْلَجاً

وهو على زنة فَوْعَلٍ . وانظر: شرح الملوكي للثماني ٣٦٧، والباب للعكبري ٣٤٩، ومعاني الرِّءَاء ٧٨/٣، وسر الصناعة ١٨٧/٢ .

(٤) هذا الإيدال يسمى عَجَجَةً، وعَجَجَةً، ونسبة سبويه في الكتاب (١٨٢/٤) إلى ناس من سعدي، وأبن السكبيت في الإيدال (٩٥) إلىبني حنظلة، وبينو سعد وبنو حنظلة كلاهما من تميم، ونسبة أبو الطيب في الإيدال (٢٦٠/١) إلىبني ذيير من بنى أسد، وأبو زيد في التَّوَادَر (٤٥٥) إلى بعض أهل اليمن، وأبن منظور (عجج) إلى قضاة، وقال: (والعججعة في قضاة كالعنترة في تميم، يحوّلون الياء جيما مع العين)، ومنه:

خالي عُونِفَ وأبو عَلْجَ المُطْعَمَانِ الشَّسْمَ بالعشيج
وبالثَّدَاءِ كُشَّلَ التَّرْزِنَجَ تُقْلَعَ بالرَّدَّ وبالصَّبِيجَ

الشاهد من الرجز، رواه ابن السكبي عن الأصمعي عن خلف عن رجل من =

شادٌ، ومن غير المشددة^(١) في نحو^(٢):
 لامٌ إِنْ كُنْتَ قِيلْتَ حَجَّنْجَ
 أشدٌ، ومن الياء المفتوحة في نحو قوله^(٣):

= أهل البدية، وهو من شواهد الكتاب (٤/١٨٢)، وإيدال ابن السكبت (٩٥)، وسر الصناعة (١٧٥/١)، والمنصف (١٧٨/٢ و ٧٩/٣)، والمحتب (٧٥/١)، والأصول (٢٧٤/٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٣٠)، والممتنع (٣٥٣/١)، والمفصل (٣٧١ - ٣٧٢).

(١) يريد بغير المشددة الساكنة، وإيدال الجيم من الياء الساكنة مقصور على الشعر، وهو فيه كالضرورة، قاله العكري، قال: وعلة هذا الإيدال أن الياء من مخرج الجيم، والجيم أبين منها.

وعلل الثمانيني لهذا الإيدال بقوله: «وإنما يدللون من الياء الساكنة لأنها إذا سكنت ضفت بسكنونها فتطرق عليها البدل وقوي».

فإن قيل: فالباء المثلثة لا بد أن يكون الأخير متخرجاً ليصح الإدغام.
 قيل له: إذا سكنت الحرف، أو نووي السكون عليه، فقد صار ساكتاً، فتطرق عليه البدل».

انظر: اللباب (٣٥٠/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٦٩)، ولابن يعيش (٣٢٩)، وشرح المفصل لصدر الأفضل (٤/٣٦٦).

(٢) الشاهد من الرجز، أنشده الراء، ولم يتبه، وفي نوادر أبي زيد (١٦٤): «وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول هذه الآيات بعض أهل اليمن». وانظر: إيدال ابن السكبت (٩٦)، وسر الصناعة (١٧٧/١)، والأصول (٢٧٤/٣)، والممتنع (٣٧٢)، والضرائر (٣٥٥/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٦٨).

(٣) الشاهد من الرجز، نسبه القيسبي في إيضاح شواهد الإيصال (٨٩٣) للعجاج، وليس في ديوانه، وإنظره غير منسوب في التكميلة لأبي علي (٥٦٦)، وسر الصناعة =

حتى إذا ما أمسَجْتُ وأمسَجْتَ

أشدَّ.

* [إبدال الصاد]

والصادُ من السِّينَ التي بعدها غيْنٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ؛ جوازاً^(١)، نَحْوُ^(٢)؛ أصْبَغَ، وصلَخَ، و﴿مَسْ صَقَرَ﴾^(٣)، وصِرَاطٍ.

= (١٧٧)، والأصول (٢٧٥/٣).

(١) قال الغزّي: «ليس هذا الإبدال عند جميع العرب، بل عند بعضهم، ولهذا قال في التسهيل (على لغة)، وذكر سببويه أنها لغة بنى العبر، وبنو العبر من تميم، ويفهم من كلام المصطف والشراح، أنَّ أصحاب هذه اللُّغَة لا يُوجِّبون الإبدال».

انظر: الكتاب (٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥١/١٠)، والتسهيل (٣١٧)، والمساعد (٤/٢٢٦)، والارتفاع (١٥٧/١)، وحاشية الغزّي على الجاريردي (٣٢٥)، وسر الصناعة (٢٢٠/١)، والممتع (٤١٠/١)، والنكت الحسان لأبي حيّان (١٦٠).

(٢) اشتراط أن تكون السِّين قبل الاستعلاء واجب، أمَّا إن وقعت بعده فلا إبدال، فلا يقال في قسْت وبخْس وغمْس وطمْس: قسْت وبخْس وغمْس وطمْس.

ولا فرق أن تأتي السِّين قبل الاستعلاء بلا فاصل، كما في صقر، أو بفصل حرف، كما في صلَخ وأصْبَغ، أو بفصل حرفين، كما في صراط، أو بفصل ثلاثة، كما في مصالِيخ، والفصل ثلاثة زاده أبو حيّان.

وكُلُّما كان الاستعلاء أقرب إلى السِّين كان الإبدال أحسن.

وانظر: التسهيل ٣١٧، والارتفاع ١٥٨/١، وحاشية الغزّي على الجاريردي

. ٣٢٥

. (٣) القمر: ٤٨

* [إيدال الزَّايِ]

والزَّايُ من السَّينِ والصَّادِ الواقعتين قبل الدَّالِ ساكتتين^(١)، نَحْوُ يَرْدُلُ، وهكذا فَرْدِيْ أَنَّهُ^(٢).

(١) وهذا الإيدال جائز، لا واجب . وإذا وقعت الصَّاد قبل الدَّال جاز فيها ثلاثة أوجه من الإيدال:

أولها: أن تبدل الصَّاد زَايَا خالصة .

وثانيها: أن تُشرب الصَّاد شيئاً من صوت الزَّايِ، فتصير حرفًا بينَ بَيْنَ، أي بين الصَّاد والزَّايِ، لثلاً يذهب صوت الصَّاد بالكُلِّية، فيذهب ما فيها من الإطباق، وإلى هذا الوجه أشار المصتف بقوله: «وقد ضُرِبَ بالصَّادِ الزَّايُ» .

وثالثها: أن تُترك الصَّاد على حالها الأولى صادًا خالصة، وإلى هذا الوجه أشار المصتف بقوله: «والبيانُ أكثر فيما» .

قال الغزي: الوجه الأول لمذرة وبني القيس وكعب وكلب، والثاني لقيس، والثالث لقرיש .

ويجوز في السَّينِ وجهان:

الأول: إيدالها زَايَا خالصة .

والثاني: تركها على حالها سيناً خالصة .

ولا تجوز فيها المضارعة، أي الإشمام وبينَ بَيْنَ كما جاز في الصَّاد .

انظر: الكتاب (٤٧٨/٤)، والارتشاف (١٥٨/١)، والحاريري وحاشية الغزي عليه (٣٢٥) .

(٢) ينسب هذا القول لحاتم الطائي، كما ينسب لكتاب بن مامدة، في قصة مشهورة، وانظر: المفصل (٣٧٣)، وشرحه لابن يعيش (٥٣/١٠)، ولابن الحاجب (٤١٤/٢)، ولصدر الأفضل (٣٦٩/٤)، وأمثال أبي عبيد (٢٣٥)، والجمهرة =

* [إشرابُ بعضِ الأحرفِ أصواتَ بعضها الآخرِ]

وقد ضُرِبَتْ بالصادِ الرايِّ دونَهَا، وضُرِبَتْ بها متحرِّكةً أَنفَسًا،
نَحْوُ: صَدَقَ، وصَدَرَ، وَالبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهِمَا^(١)، وَنَحْوُ: «مَسْ زَقَرْ»^(٢)
كُلْبِيَّةُ^(٣)، وَأَجْدَرْ وَأَشَدَرْ بِالْمَضَارِعَةِ قَلِيلٌ^(٤).



= (١٩٣/٢)، ومعجم الأمثال (١١٣/٣)، والمستحسن (٢٩٤/٢).

(١) ظ: منها.

(٢) القمر: ٤٨.

(٣) كُلْبٌ حَيٌّ عظيمٌ من قضاةِ، من القحطانية . وانظر: المعارف ١٠٣ ، والاشتقاق ٢٠ ، وسر الصناعة ١٩٦/١ ، والمفصل ٣٧٣ ، وشرح ابن يعيش ٥٢/١٠ .

(٤) عَدَ ابن الحاجب الجيم كالثين ، والثين كالجيم ، شيئاً واحداً ، أي هما حرف واحد ولا يتحقق الفرق بينهما . ووافقه على ذلك عدد من الشرائج ، وخالقه عدد .

ومذهب ابن الحاجب هنا خلاف مذهب سيبويه فيهما ، ووافقه عدد كبير من الأئمة ، فقد عدوهما حرفين ، وجعلوا الثين كالجيم من الحروف المستحسنة ، والجيم كالثين من الحروف المستهجنة .

انظر: الكتاب (٤٢٣/٤) ، وسر الصناعة (٤٦/١، ٥٦) ، ونكت الشتمري (١٢٤٣/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/١٠) ، والممعن (٦٦٥/٢) ، والمساعد (٢٤٤/٤) ، وشرح الشافية للبيزدي ٩٩٦ .

الإدغام^(١)

[تعریفه] *

آن تأتي بحرفين ساكن فمتحرّك^(٢) من مخرج واحدٍ مِنْ غير فصل^(٣).

(١) الإدغام، بإسكان الدال، إفعال مصدر أدغم، هذا لفظ الكوفيين، وهو عند البصريين
أدغام، بهمزة وصل دال مشددة على زنة افعال. ذكر ذلك ابن يعيش وغيره.

^{١٣} انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢١/١٠)، والمساعد (٤/٢٥٠)، والهمم

(٦/٢٨٠)، والأشموني (٤/٣٤٥)، والتصريح (٢/٣٩٧).

(٢) قال الجاريردي (٣٢٦): وإنما قال المصطفى: ساكن مفترتك بالفاء، دون (ثم) ليدل على انتهاء المهلة، ولم يقل: ساكن ومفترتك، بالواو، ليعلم الترتيب.

(٣) اختللت عبارات التأصريح في حد الأدغام اصطلاحاً، فمن ذلك:

ابن السراج في الأصول (٤٠٥/٣)، والعكبري في اللباب (٤٦٩/٢): الإدغام

وصلُك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من موضعه من غير فاصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وقفٍ.

الصيمرى في التبصرة (٩٣٣/٢): الإدغام جعل حرفين بمنزلة حرف واحد،

ليرفع اللسان بهما رفعة واحدة، طليباً للتحفيف.

ابن عصفور في الممتع (٦٣١/٢)، وأبو حيّان، والستيوطي في الهمم

(٦) الإدغام هو رفعُ اللسان بالحروفين رفعَةً واحدةً ووضعُك إياه بهما

وَضَعَا وَاحِدًا.

^{١٠} ابن يعيش في شرح المفصل (١٢١/١٠): الإدغام في الكلام أن تصل حرفًا

= ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف .

* [ما يدخله الإدغام]

ويكونُ في المِثْلِينِ والمُتَقَارِبَيْنِ .

* [إدغام المثلين وجوياً]

فالمِثْلَانِ^(١) واجبٌ عندَ سكونِ الأوَّلِ، إِلَّا^(٢) في الهمزتين^(٣)، إِلَّا في نَحْوِ: سَأَلَ، وَالدَّأْثَ^(٤)، وَإِلَّا في الأَلْفِ^(٥)؛ لِعَذْرَهِ، وَإِلَّا في نَحْوِ قُوْولَ؛ لِلإِلْبَاسِ، وَفِي نَحْوِ ثُنوَيِ^(٦)،

= الأَزْهَري في التَّصْرِيف (٣٩٨/٢): الإدغام اصطلاحاً رفعك اللسان ووضعك (خفضك) إيه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر .

(١) ظ: والمثلان، ص: المثلان .

(٢) ص: إِلَّا في الهمزة .

(٣) قد جاء إدغام هذه النحو في لغة رديئة، قال سيبويه: زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق وناساً معه كانوا يخفقون الهمزتين، يعني: إذا كانتا في كلمتين، نحو: فرأى أبوك، وقد تكلمت بذلك العرب، وهو رديء . وقال ابن عقيل: وقد يجوز الإدغام في الهمزتين، على ما حكى من تحقيقهما، وهي لغة رديئة .

انظر: الكتاب (٤٤٣/٤)، والمساعد (٢٥١/٤)، والتَّدْبِيل والتَّكْمِيل (٢٢٣/٦)، وحاشية الغزي على الجاربردي (٣٢٧) .

(٤) قال الأَصْمَعي: فوق مُتَالِعٍ صحراء يقال لها المَتَهِيَّة، وبغريتها وإِيَّها يقال له الدَّأْثَ، به مياه لبني أسد . انظر: معجم البلدان (٤١٦/٢) .

(٥) في عدد من نسخ المتن والشروح: وَالَّا في الأَلْفَينِ .

(٦) الأحزاب: ٥١، قراءة أبي جعفر وحمزة واقتتا (ثُنوَيِ) بواوين مظهريتين من غير إدغام، واختلف في التقل عن ورش همزًا وإبدالًا . انظر: الكشف (٨٥/١)، والإقناع (١١/٤١٠ - ٣٩١/١)، والنشر (٤١٢ - ٣٩٣) .

و﴿رِيَتَا﴾^(١)، على المختار؛ إذا خُفِّقَ^(٢)، وفي نَحْوِ: قالوا وَمَا، وفي يومٍ وعندَ تحرُّكِهما في الكلمة، ولا إِلْحاق، ولا لَبَسَ، نَحْوُ: رَدَ يَرُدُّ، إِلَّا في نَحْوِ: حَيَّيِ^(٣)، فَإِنَّهُ جائزٌ، إِلَّا في نَحْوِ: افْتَلَ، وَتَنَزَّلَ، وَتَبَاعَدَ، وَسِيَاطِي، وَتَنَقْلُ حَرْكَهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لَيْنِ، نَحْوُ يَرُدُّ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحَرْكَةِ، وَنَحْوِ: ﴿مَكْتَنِي﴾، وَمُمَكِّنِي، و﴿مَنَاسِكَهُمْ﴾، و﴿مَأْسَلَكَهُمْ﴾، من بَابِ كَلْمَتَيْنِ^(٤).

(١) مريم: ٧٤. قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر، والبرجمي عن أبي بكر: (ورينا) بتشديد الياء من غير همز. وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، والدَّاني، وأبو محمد، وابن شريح: (ورينا) بالهمزة. وروي عن أبي عمرو الوجهان. وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامرِي، وحمزة وافقاً (ورينا) بباءين مظہرتین من غير إدغام. وقرأ طلحة (ورينا) بباء خفيفة بلا همز، وقرأ سعيد بن جبیر، والأَعْسَمُ الْمَكِيُّ، ويزيد البربرِيُّ (وزينا) بالزاي وتشديد الياء. وعن حميد (ورينا) بباء قبل الهمزة. وحكى البزي (وريان) بالمد. انظر: الحلبيات (٥٦ - ٨٥)، وشواذ ابن خالويه (٨٦)، والمحتسب (١١ - ٤٣ - ٤٤)، والإقناع (٤١٣/١ - ٤٢٦)، والسبعة (٤١٢ - ٤١١)، والنشر (٣٩٤/١)، وشواذ الكرمانی (١٤٩)، والكشف (٨٥/١).

(٢) ظ: خُفِّقَتْ.

(٣) سبق في باب الإعلال. انظر: ص (٣٣٦) من هذا الكتاب.

(٤) (مكتني) من الآية ٩٥ من سورة الكهف. قرأ ابن كثير وحميد ومجاهد بإظهار التنوين، هي كذلك في مصاحف مكّة، وقرأ الباقون بالإدغام. انظر: التيسير (٢٠)، والسبعة (٤٠٠)، والنشر (٣١٥/١)، والكشف (٨٧/٢)، والتذكرة (٩٦)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٧٣/٢)، والبحر (٦١٦)، والذُّ المصنون (٥٤٧/٧). =

* [امتناع إدغام المثلين]

وممتنع في الهمزة على الأكثر، وفي الألف، وعند سُكُونِ الثاني لغيرِ الوقفِ، نحو^(١): ظَلَّتُ، ورَسُولُ الْحَسَنِ، وتميِّمُ تُذَعِّفُ في نحو: رُدَّ، وَلَمْ يَرُدَّ^(٢)، وعند الإلحاقِ، والتبني بزنة أخرى، نحو: قَرَدَ،

= (سلككم) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة، ومناسككم من الآية ٤٢ من سورة المدثر . ومذهب أبي عمرو الإدغام في المثلين في كلمتين من نحو: قَرْمَ مَالِكَ، وأمَّا إن كان في كلمة واحدة فلا يدغم، إلا في هاتين الآيتين، والباقيون يظهرون . انظر: السبعة (١٢١)، والنشر (٢٨٠/١)، والثيسير (٢٠)، والتذكرة (٩٦).

(١) قال ابن الناظم في بغية الطالب (٢٤٩): «امتناع الإدغام في نحو(ظللتُ) هو مذهب أكثر العرب، لا جمِيعهم، قال شيخنا رحمه الله: وقع في حديث الإسراء من أحداً ثُلث ابن عرفة أنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ فِي قَوْمٍ أَقْيَسَتِ الصَّلَاةَ فَأَمْتَهُمْ، ثُمَّ انْصَرَفَا . يعني أمتهم، فأبقى إدغام (أم) مع ضمير المتكلّم على لغة قوم من العرب يقولون: رَدَّتُ الشَّيْءَ، وَحَلَّتُ الْمَنْزَلَ .

قال ابن مالك في الإيجاز (١٨٦): «بعض العرب يُبقي الإدغام، يزيد في نحو ظللتُ، ويحرّك المثل المتصل بالضمير، وهي لغة رديئة .

وقال في التَّسْهيل (٣٢١): «والإدغام قبل الضمير لغية». قال ابن عقيل في شرحه: وهي لغة ناس من بكر بن وائل، فيقولون: رَدَّنَ وَرَدَّتُ، وهي لغة ضعيفة . وحكي بعض الكوفيين: رَدَّنَ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، وحُكِي في رَدَّتُ: رَدَّاتُ، بزيادة ألف، وهي في غاية الشُّذوذ .

انظر: الكتاب (٣/٥٣٥)، والممعن (٢/٦٦٠)، والمساعد (٤/٢٥٧)، والارتفاع (١/١٦٥)، وشفاء العليل (٣/١١١٩) .

(٢) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْكِيدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيَنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال: ﴿مَنْ يَرْكِيدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيَنِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] .

وسرير، وعنده ساكن صحيح قبلهما في كلمتين، نحو: قرم^(١) مالك، وحمل قول القراء على الإخفاء^(٢).

= والصحيح في هذه المسألة أن الفك لغة الحجازين، وأن الإدغام لغة غيرهم، وليس مقصوراً على تميم، تبه إلى ذلك أبو حيأن وغيره، وقد وردت اللعنان في القرآن في قوله تعالى وقال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَرَئُهُمْ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ ، فهما فصيحتان، وإن كان الفك أفصح، وهوقياس، وبه جاء غالب القرآن، وقد أجمع القراء عليه في قوله تعالى: «وَأَشَدُّهُ عَلَى الْمُوَهِّمِ»، «وَاحْلَلْ غُثْنَةً مِنْ لِسَانِ»، «وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْنَكِ»، «وَلَا تَئْنُ شَتَّكِيزْ»، ونحوها، هو متعين، على المشهور، في فعل التعجب، نحو: أَغْرِزْ عَلَيَّ، وأَخْبِطْ إِلَيْهَا، خلافاً للكسانى، فإنه أجاز إدغامه، فنقول: أحَبْ بزيد.

قال ابن مالك في الإيجاز (١٨٧): «فإن كان المستحق لسكون الوقف أفعل تعجبًا ففكه مجمع عليه، نحو: أَجْلِلْ بزيد».

وأنما وافق بنو تميم أهل الحجاز في فك هذا، ولم يوافقهم في نحو: أَرْدَدْ؛ لأن أَرْدَدْ معرض لتحرיק ثانٍ مثلية لساكن يليه، كأَرْدَدْ الشيء، وهذا شبيه بالفك المتروك إجماعاً، ولا يؤدي فك أَجْلِلْ ونحوه إلى هذا؛ لأنَّه لا يليه إلَّا الباء المجرور بها غالباً. وانظر: الكتاب (٥٢٩/٣)، والبصرة (٧٣٨/٢)، والممتنع (٦٥٦/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٥٤)، وشرح الكافية الشافعية (٤/٢١٩٠)، والارتفاع (١٦٥/١)، والتذليل والتكميل (٦/٢٢٧)، والمساعد (٤/٢٥٩)، والأشموني (٤/٣٥٢)، والهمع (٦/٢٨٧).

(١) الأصل: (قوم مالك). والقرم السيد، والفحول من الإبل، وضرب من الشجر، والأكل الضعيف.

(٢) أطبق النحاة في هذه الصورة على امتناع الإدغام، وأطبق القراء على جوازه، والجمع بين القولين مشكل. وقال الشاطبي: الجمع ممكن بأن يحمل قول القراء على الإخفاء، وقول النحاة على الإدغام الصریح.

* [إدغام المثلثين جوازاً]

وجائزٌ فيما سُوى ذلك.

* [إدغام المتقاربين]

المتقاربان: وتعني بهما ما تقاربَا في المخرج، أو في صفةٍ تقوِّم
مقامه.

* [مخارج الحروف الأصلية]

ومخارج الحروف ستة عشر تقريرًا، وإنما فلكل مخرج، فللهمزة
والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والباء وسطه، وللعنين والخاء
أدناء، وللكافِ أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللكافِ منها
ما يليهما، وللجمِّ والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك،
وللضادِ أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأض aras^(١)، وللام ما دونَ

= انظر هذه المسألة مفصولة في شرح اليزدي ٩٧٨، والإيضاح في شرح المفصل
٤٧٩/٢، والوافي في شرح الشاطبية ٦٧، وسراج القاري المبتدى في شرح
الشاطبية لابن الفاسح ٤٤، والنشر ١/٢٩٨، وكنز المعاني في شرح حرز الاماني
للجميري ١٤٣، وإبراز المعاني من حرز الاماني لأبي شامة ٧٧، ١٠١، والاتحاف
٢٦.

(١) بعدها في ظ: وخارجتها من الجانب الأيسر أيسر.

اختلاف الشراح أي الجانبيين أيسر للضاد وأكثر.

قال الرضي ٢٥٤/٣، والغياث ٣٣٣/٢، والميرزا كمال الدين ٤٨٨: ظاهر
كلام سيبويه، وصرح به السيرافي: أنَّ إخراجها من الجانب الأيمن أكثر، وقال نفره
كار ٢٣٧، والجاربردي ٣٣٦، وركن الدين ١٣٥، والنظام النسابوري ٤٥٥ =

طَرْفُ اللِّسَانِ إِلَى مُتَهَأٍ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ^(١)، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلظَّاءِ وَالدَّالِ وَالثَّاءِ طَرْفُ اللِّسَانِ وَأَصْوَلُ الثَّانِيَا، وَلِلصَّادِ وَالرَّاءِي وَالسَّيِّنِ طَرْفُ اللِّسَانِ وَالثَّانِيَا، وَلِلظَّاءِ وَالدَّالِ وَالثَّاءِ طَرْفُ اللِّسَانِ وَطَرْفُ الثَّانِيَا، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَقَلِيِّ وَطَرْفُ الثَّانِيَا الْعُلِيَا، وَلِلْبَاءِ وَالْمَيِّمِ وَالْوَaoِ مَا بَيْنَ الشَّفَقَيْنِ^(٢).

* [مخارج الحروف الفرعية]

* [المترفع الفصيح]

وَمَخْرُجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضْعَفُ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَّةٌ: هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَةَ، وَالنُّونُ الْحَفِيَّةُ نَحْوُ عِنْدَكَ، وَأَلْفُ الْإِمَالَةِ، وَلَامُ التَّفْخِيمِ^(٣)، وَالصَّادُ

= إخراجها من الجانب الأيسر أكثر .

وقال البزدي ٩٨٧: إخراجها من الجانب الأيسر أيسراً وأسهلاً .

وقال الانصاري ٥٣٣: إخراجها من الجانب الأيسر أيسراً وأكثر .

(١) قال الغزوي (٣٣٦): «قال ابن أبي الأحوص: إخراج اللام من حافة اللسان اليمنى يمكن من إخراجها من حافته اليسرى، بخلاف الصاد فإنها من اليسرى أمكن».

(٢) هذه خمسة عشر، والسادس عشر مخرج الغنة والإخفاء، وهو الخيشوم.

(٣) قال الغزوي (٢٣٩): «المذكور في كتاب سيبويه، والمفصل، والتسهيل، وغيرها، هو ألف التفخيم، نحو: الصَّلَاهُ وَالرَّكَاهُ وَالْحَيَاةُ، وهي لغة أهل الحجاز، وفُحِّمت في المذكورات لأنَّ أصلها في كل ذلك الـواو، ولم يذكروا لام التفخيم، نعم ذكرها السيرافي فقال: ومنها لام التفخيم في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد».

= وأخاف الشَّرَاحُ أَلْفَ التَّفْخِيمَ إِلَى لَامِ التَّفْخِيمِ، وَفَرَقُوا بَيْنَهُمَا بَيْنَ أَلْفِ التَّفْخِيمِ

كالرَّأْيِ^(١)، والشَّيْنُ كالجِيمِ .

* [المُتَفَرِّعُ الْمُسْتَهْجَنُ]

وأمَّا الصَّادُ كالسَّيْنِ، والطَّاءُ كالثَّاءِ، (والطَّاءُ كالثَّاءِ)^(٢)، والفاءُ كالباءُ، والضَّادُ الضَّعِيفُ، والكافُ كالجِيمِ، فَمُسْتَهْجَنٌ .

وأمَّا الجِيمُ كالكافِ، والجِيمُ كالشَّيْنِ، فلا يَتَحَقَّقُ^(٣) .

= هي الألف التي يُنْسَى بها نحو الواو، كألف الصَّلَاةِ والرَّزْكَةِ والحياةِ، وأمَّا لام التَّقْخِيمِ فهي لام (الله) إنْ كان آخر الكلمة قبلها مضموماً أو مفتوحاً، واللام الذي تلي صاداً أو ضاداً أو طاءً، مفتوحةً أو ساكنةً كصلةِ وصلَّونَ .

وانظر: الكتاب (٤/٤٣٢)، والأصول (٣٩٩/٣)، وسر الصناعة (١/٤٦)،
 (٥٠)، وشرح المفضل لابن يعيش (١٢٧/١٠)، والمعتم (٢/٦٦٥)، والمساعد
 (٤/٢٤٤)، والنشر (١/٢٠٢)، والارشاف (١/١٣) .

(١) قراءة حمزة والكساني وخلف بإشمام الصَّادُ الرَّأْيِ إذا سكتت وبعدها دال، وهذه القراءة تنطق على اثنين عشر حرفاً في القرآن، وهي: «وَمَنْ أَصْنَى» [الثَّاء: ٨٧]، و«يَصْدِيقُونَ» في ثلاثة مواضع في [الأنعام: ٤٦، و١٥٧]، و«تَصْدِيقَ» في [يونس: ٣٧]، ويوسف: [١١١] و«فَاضْدَغَ» في [الحجر: ٩٤]، و«قَضْدَهُ» في [الحل: ٩]، و«تَصْدِيَّةً» في [الأنفال: ٣٥]، و«يَصْدِرَ» في [القصص: ٢٣]، و«يَصْدُرُ» في [الزلزال: ٦]، ووافقهم رؤوس عن يعقوب في جميع ذلك من طريق عنه، ووافقهم من طريق آخر في (بصدر) في القصص والزلزال فقط . انظر: السَّيْفُ الْمُتَفَرِّعُ، والإفتاع (٢/٦٣١)، والنشر (٢/٢٥٠ - ٢٥١) .

(٢) ليس في ظ، ص .

(٣) قال ابن الناظم في بنينة الطالب (٢٥٢ - ٢٥٤): «قوله: وأمَّا الجِيمُ كالكافِ، والجِيمُ كالشَّيْنِ، فلا يَتَحَقَّقُ . ذكره في موضع الاستدراك على ناقله، ولا يخلو إِنَّما =

= أن يريده أنه لا يتحقق استعمال الجيم كالكاف والجيم كالشين عن أحد من العرب، وأن دعواه مردودة أو مشكوك فيها، وإنما أن يريده أنه لا يتحقق الفرق في النطق بين الجيم كالكاف والجيم كالشين، وبين الكاف كالجيم والشين كالجيم، وقد ذكر هذا القسم فلا حاجة إلى ذكر ذاك؛ لأنَّه تكرار لا فائدة فيه.

فإن أراد الأول فهو باطل؛ لأنَّ إمام هذه الصناعة والمرجع فيها إلى علمه سيبويه قد حكى استعمال الجيم كالكاف والجيم كالشين في لغة قليلة لقوم لا ترتضي عربتهم بعدهما حكى استعمال الشين كالجيم في لغة كثيرة حسنة، واستعمال الكاف كالجيم في لغة قليلة لقوم لا ترتضي عربتهم، فوجب قبول ذلك كله، ولا يلتفت إلى من أنكر شيئاً منه.

وإن أراد الثاني فهو باطل أيضاً؛ لأنَّ وإن لم يتحقق الفرق في النطق بين الجيم كالكاف والجيم كالشين وبين الكاف كالجيم والشين كالجيم، فليس ذكرهما تكراراً لا فائدة فيه، وهذا لأنَّ منهم من يأتي في موضع الجيم من نحو: جَرْ وَهَجَمْ وَخَلَجْ بحرف بين الجيم والكاف، ومن يأتي في موضعه بحرف بين الجيم والشين، ومن يأتي في موضع الكاف من نحو: كَسَبْ وَزَكَدْ وَمَلَكْ، بحرف بين الكاف والجيم، ومن يأتي في موضع الشين من نحو: شَكَرْ وَحَشَدْ وَتَهَشَّ بحرف بين الجيم والشين، فلا بدُّ من التبيه على هذه اللغات، ولا يصح الاستغناء بذلك بعضها عن بعض؛ لأنَّه لا يلزم من المجيء بجيم كالكاف في موضع الجيم، وبجيم كالشين في موضع الجيم، المجيء بشين كالجيم في موضع الشين، وبكاف كالجيم في موضع الكاف، كما لا يلزم من المجيء بصاد كالرَّأْي في موضع الصاد المجيء براي كالصاد في موضع الرَّأْي، فمن ثم احتاج إلى التبيه على ذلك كله».

وقال أبو حيَّان: إن قلت: ما الفرق بين الشين كالجيم والجيم كالشين حتى = عدت الأولى مستحسنة، والثانية مستقبحة؟

* [صفات الحروف] ^(١)

ومنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشديدة والخواة، (وما بينهما) ^(٢)، ومنها المُطْبَقَةُ والمُنْفَتِحَةُ، ومنها المُسْتَعْلِيَّةُ والمُنْخَفِضَةُ، ومنها حروف الدلالة والمضمنة، ومنها حروف القلقة والصافر، واللية، والمنحرف، والمكرر ^(٣)، والهاوي، والمهتوت.

فالمجهورة: ما ينحصر جرئي النفس مع تحركه، وهي ما عدا

= فالجواب: أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة، وذلك أن الجيم حرف شجري من وسط اللسان، مجهور شديد منفتح متقلقل، فهو حرف قوي بجهره وشنته، والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله، وفيه بعض قوة لتفشيءه، فلذلك كان تقریبه من الجيم مستحسناً، وكان تقریب الجيم منه مستقبحاً، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالرأي لهذا المعنى.

انظر: التذليل والتكميل (٢٦٦/٦)، والهمم (٢٩٥/٦).

(١) قال الجاربردي (٣٤٠): وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذات الحروف؛ لأنَّه لولا هي لاتحدت أصواتها، فكانت كأصوات البهائم، لا تدل على معنى.

قال الغزوي (٣٤٠): يستفاد من الفرق المذكور معرفة ما يحتاج إلى التعديل ليحسن في السمع ممَّا لا يحتاج، ومقابلة الحروف بما يشاكلها في القوَّة والضعف من المعاني، بدليل جعل القسم للشيء اليابس والصلب؛ لقوَّة القاف، والضمير للشيء الْرَّطب؛ لضعف الخاء ورخاؤتها، وفضيلة ما لكل حرفٍ على غيره ليعرف ما يجوز إدغامه في مقاربه وما لا يجوز.

(٢) ليس في الأصل.

(٣) ليس في ص.

حروفٌ سَتَّشِحْتُكَ خَصَفَةٌ^(١).

والمهموسةُ: بخلافها، ومنْلا يَقْنَعُوكَكَ .
وخالفت بعضُهم فجعلَ الضَّادَ، والظَّاءَ، والذَّالَ، والرَّاءَ، والعينَ،
والغينَ، والياءَ، منَ المهموسةِ، والكافَ والثاءَ منَ المجهورةِ، ورأى
أنَّ الشَّدَّةَ تُؤكِّدُ الْجَهْرَ^(٢).

والشَّدِيدةُ: ما يَنْخَصِرُ جَزِيُّ صورَتِهِ عندَ إِسْكَانِهِ في مَخْرَجِهِ فَلَا
يَخْرِي ، ويَجْمِعُهَا: [أَجْدُكَ قَطْبَتَ]^(٣).

(١) قال الغزي (٣٤٠): «ما عداها تسعة عشر حرفًا، يجمعها قولُ القائل: غزالٌ أدعُجْ
بَضْ ذُورٍ قَرْطٍ نَظِيمٍ، وقوله: لقد عظم زنجي ذو أطماع غضباً، وجمعها الجوهرى
في قوله: ظلُّ قَوْ رَيْضَنْ إِذْ غَزا جَنْدُ مَطْبِعٍ». وخصفة، بالوقف عليها بالهاء،
وخصفة اسم امرأة، وهو أيضًا من أسماء الرجال، ومئن سمي به خصفة بن قيس
ابن عيلان بن مضر . وخصفة: اسم وعاء التمر . انظر: المعارف (٨٩)، واللسان
والنَّاج (خصف) . والمشهور في جمع المهموسة ما ذكر المصنف، ويجتمعها أيضًا
قولهم: (حتَّى كَسَفَ شَخْصَهُ)، وقولهم: (كَسَتْ شَخْصَهُ فَحَثَّ)، وغيرها .

قال أبو حيَّان: وبعض هذه الحروف أقوى من بعض، فالصاد والخاء أقوى مما
عداهما؛ لأنَّ في الصَّادِ إِطْبَاقًا واستعلاءً وصَفِيرًا، وفي الخاء استعلاءً، وذلك من
صفات القدرة .

انظر: التَّذَليلُ والتَّكْمِيلُ (٦/٢١٧)، وشرح الهايدي للزنجماني (٢٥٥)،
والغزي (٣٤١).

(٢) الأصل، ظ: تَأكِّدُ الْجَهْرِ .

(٣) وجمعت أيضًا في: أَجَدَتْ قَطْبَكَ، وَأَجَدَتْ قُطْبَكَ، وَأَجَدَتْ طَبَّكَ، وَأَجَدَكَ
طَبَّكَ، وَأَنْجَدَ طَبَّكَ، وَأَنْجَدَ قَطْبَكَ . انظر: التَّسْهِيلُ (٣٢٠)، والمساعد =

والرُّخْوَةُ: بِخَلَافِهَا .

وما يَتَبَعَهَا: ما لا يَتَمَثِّلُ لَهُ الْانْحَصَارُ، وَلَا الْجَزِيُّ، وَيَجْمِعُهَا [١١]: لَمْ يَرُوْعَنَا؟^(٢)، وَمُثْلِثُ الْحَجَّ، وَالْطَّشْ، وَالْخَلْ .

والمُطْبَقَةُ: مَا يَنْتَطِقُ عَلَى مَخْرُجِ الْحَتَّكِ، وَهِيَ: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالظَّاءُ، وَالظَّاءُ .

والمُمْفَتَحَةُ: بِخَلَافِهَا .

والمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يَرْتَقِعُ السَّانُ بِهَا إِلَى الْحَتَّكِ، وَهِيَ: المُطْبَقَةُ، وَالخَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالقَافُ^(٣) .

والمُنْخَفِضَةُ: بِخَلَافِهَا .

وَحُرُوفُ الدَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْقُلُ رِباعِيًّا أَوْ خَمَاسِيًّا عَنْ شَيْءٍ مِّنْهَا لِسُهُولِهَا، وَيَجْمِعُهَا: مُزْ يَنْقُلُ^(٤) .

= (٤/٢٤٦)، وشرح الهادي (٢٥٥)، وحاشية الغزوي على الجاريردي (٣٤) .

(١) ليس في ص .

(٢) وجمعت أيضًا بـ: لَمْ يَرُوْعَنَا، لَمْ يَرُوْعَنَا، لَمْ يَرُوْعَنَا، ويمكن أن تجمع بـ: وَلَمْ يَرُعِي، وَلَمْ يَرُعِي لِيَعْنَى، وَلَيَرُعِي مِنْ .

(٣) ويجمعها قولهم: خُصُّ ضغطٌ قِظْ .

(٤) لا ينفك رباعي ولا خماسي عن شيء من حروف الدلالة لسهولتها، فإن خلا فاما أن يكون دخيلاً في العربية أو شادًّا لا اعتماد به .

انظر: المغرب (١٢)، وسر الصناعة (١/٦٥)، وشفاء الغليل (٧٧)، والممتع

. (٦٧٧/٢)

والمضمنة: بخلافها؛ لأنَّه صُمِّتَ عنها في بناء رباعيٍ أو خماسيٍ منها.
وحرُوفُ الفَلْقَلَة: ما ينضمُ إلى الشَّدَّةِ فيها ضغطٌ في الوقفِ،
 ويَجْمِعُها: قد طَبَّاجٌ^(١).

وحرُوفُ الصَّفَرِ: ما يُضَعُّفُ بها، وهي الصَّادُ، والسَّيْنُ، والرَّاءُ .
واللَّيْنَةُ: حروفُ اللَّيْنِ^(٢) .

والمُنْحَرِفُ: اللَّامُ؛ لأنَّ اللِّسانَ يَنْحَرِفُ به .
والمُكَرَّرُ: الرَّاءُ؛ لِتَعْثُرِ اللِّسانِ به^(٣) .

(١) وجمعت أيضًا بقولهم: قطب جدي، وجُد بقطُّ، وطبق جد، وزاد المُبرِّدُ الكاف عليها.
 انظر: المساعد (٤/٢٤٧)، وشرح الهادي (٥٥).

(٢) من بابي ضرب وعلم .

(٣) قال الغزى: «التكير ارتعداد طرف اللسان عند النطق بها، وخالف فيها إذا نطق بها أبقي صفة التكير فيها أم لا؟

فذهب مكيٌ وغيره إلى ذهابها، قالوا: وليس التكير فيها صفة ذاتية كالاستعلاء في المستعلية، وكالرخاوة في حروفها، ونظروا إخفاء التكير فيها بما ذكره الخليل من أنَّ الهمزة كالنهوع، وقد أجمع أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك، بل سلسة في النطق، سهلة في الذوق، متoscلة في اللفظ .

وذهب شريح إلى أنَّ الرَّاءَ مكررة في جميع أحوالها، قال: وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنَّه لا تكير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك، وأمَّا إذاب التكير جملة فلا نعلم أحدًا من المحققين بالعربيَّة ذكر أنَّ تكيرها يسقط عنها جملة . انتهى . حكى ذلك أبو حيَّان ثمَّ قال: وتلخص أنَّ أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة، والجمهور على إذهابها .

والهاوي: الألفُ؛ لاتساع هواء الصوتِ به .

والمهتوتُ: الناء^(١)؛ لحقافتها^(٢) .

= وقال الجعبري: التكبير لحن لا يجيزه أحد من الفراء، ومعنى قولهم: مكرر أنَّ له قبول التكبير، ولি�تحفظ عنه، على عكس قولهم: مخفف .

انظر: حاشية الغزى على الجاربردي (٣٤٤)، وكذن المعاني في شرح حرز الألماني (١٦٢)، والتذليل والتكامل (٦/٢٢٢)، والنكت الحسان (٢٨٠)، وشرح الهادي (٢٥٨) .

(١) ص: (الباء) .

(٢) هذه مسألة خلافية وخلاصتها:

أ - ذهب ابن القوطي في الأفعال (١٨٢)، وابن القطاع في الأفعال كذلك (٣٥٧/٣)، والسرقسطي فيها أيضًا (١٤٥/١)، وابن مالك في التسهيل (٣٢٠)، وإيجاز التعريف (٧٦)، وابن الكاظم في بغية الطالب (٢٥٤)، وابن عقيل في المساعد (٢٤٨/٤)، والسلسلي في شرح التسهيل (١١٧/٣)، وابن باشاذ إلى أنَّ المهتوت الهمزة .

ووُجِدَتْ هَذِهِ فِي الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ (١/٥٢ و ٣/٣٤٩ و ٤/١٧) .

ب - وذهب الرَّمْخَشِريُّ في المفصل (٣٩٦)، وابن يعيش في شرحه على المفصل (١٠/١٢١)، والمصنف في شرحه عليه أيضًا (٤٩٠/٢)، وفي شرحه على السافية (٧٨/أ)، والرَّاضِيُّ في شرح السافية (٣/٢٦٤)، والغياث في شرحها كذلك (٢٤٨/٢) إلى أنَّ المهتوت الناء .

ج - وذهب ابن جنني في سر الصناعة (١/٦٤)، وابن عصفور في الممنع (٢/٦٧٦)، والأنصاري في شرح السافية (٢٤٤)، والزنجاني في شرح الهادي (٢٥٩) إلى أنَّ المهتوت الباء، ووُجِدَتْ هَذِهِ أَيْضًا فِي الْعَيْنِ (١/٥٧)، ويرى البزدي ١٠٠٨ أنَّ هذا هو الأوفق .

* [طريق إدغام المتقابلين]

ومتي قصد لإدغام^(١) المتقابِل فلا بد من قلبه، والقياس قلب الأول، إلا لعارض في نحو: اذبحتوذا، واذبحاذه^(٢)، وفي جملة من تاء الافتعال؛ لتحووه، ولكثره تغيرها، وممّن في معهم: ضعيف^(٣)، وسيّء أصله سدس: شاذ لازم^(٤).

= د - نقل الغزّي (بhashia الجابردي: ٣٤٤) عن الجعري قوله: أنّ المهوت الهاء والهمزة.

(١) ظ: إدغام، ص: إدغام أحد المتقابلين.

(٢) أي: اتبخ عثداً، وابتخ هذه . والعثود من أولاد المعز: مازعى وقوى وأنى عليه حوله . انظر: اللباب (٤٧٣/٢)، وشرح المفصل لابن بعيش (١٣٦/١٠)، وشرح الهادي (٢٧٦).

(٣) ذكر ابن عصفور في الممتع ٦٨١/٢، أنّ هذا النوع من الإدغام كثير في كلام بنى تميم، وقال الرّاضي ٢٦٦ والأنصاري ٥٤٣: وهذه لغة بعض بنى تميم، وذكر البزدي ١٠١١ أنّه كثيراً ما سمع أهل مكة يتكلّمون بهذا، يقولون: من محو وصيّة، يريدون: من معه وصيّة؟ قلت: وهي لغة أهل دمشق في وقتنا هذا .

(٤) قال أبو حيّان في التنبيه والتكميل (٢٣٣/٦): «أماماً سُتْ فَأصلّها سِدْسُ، أبدلاً من السين بالضعف السين بالهمس، ولا حاجز بينها وبين السين الأولى إلا الدال الساكنة، وهي حاجز غير قويٍ لسكنونها وقرب مخرج الدال من مخرج السين، فكأنما اجتمع ثلاث سينات، وكرهوا إدغام الدال لعلّا تصير الكلمة كلها سينات، فأبدلوا من السين تاء، وهي حرف تقارب من السين ومن الدال، فصار سِدْسُ، ثمّ كرهوا اجتماع التاء والدال لشدة ما بينهما من التقارب حتى كأنهما مثلان، مع أنّ الكلمة قد كثُر استعمالها في لسانهم، فاستدعت التخفيف بأنّ أدغموا فقالوا: سِتْ .

= فإن قلت: هلّا قلبت السين دالاً وأدغموا فقال: سِدْسُ؟

* [امتناع إدغام المتقاربين]

ولا يُدغم منها^(١) في الكلمة ما يُؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو: وَطَدَ، وَوَنَدَ، وَشَاءَ زَنْمَاءَ^(٢)، ومن ثَمَ لِمَ يقولوا: وَطَدَا، وَلَا وَنَدَا^(٣)؛ لِمَا يَلْزُمُ مِنْ تَقْلِيلِ أَوْ لَبْسِ^(٤)، بخلافِ نَحْوِي: أَمْحَى، وَأَطَّى، وجاءَ وَذَفَ في

= فالجواب: إن قلب السين تاء أسهل لأنهما مهموسان، وأيضاً فكان يتخيل أنه قلب إدغام؛ لأنَّه قد تقلب الثاني إلى الأول.

ولم يدلله صاداً لأنَّهما ليسا بينهما إلا الإطباق، فكان يستقل أن يقال: سِصْ . وقد شبه سيبويه مجنيهم بالباء، لأجل الإدغام بمجنיהם بالكسرة في ينْجَلُ، ليقلبا الواو ياء، وهو تشبيه حسن؛ لأنَّ كسر الياء في حروف المضارعة لا يجوز إلا في هذا الموضع، وكسروا الثُّوْنَ قلبًا للواو ياء جاير على ما اطرد، كذلك هنا قلبوا السين تاء لأجل الإدغام .

انظر: الجمل للزجاجي (٤١٧)، وحاشية الغزي على الجاريري (٣٤٥) .

(١) في عدد من نسخ المتن ونسخ الشروح: (منهما)، يزيد من المتقاربين .

(٢) الرَّئْتُمْ: هو ما يقطع من أذن الدوّاب ويترك معلقاً، وينتعل ذلك بكرامها، يقال: بغير أَرْتَمْ وشَاءَ زَنْمَاءَ .

(٣) بعده في عدد من نسخ المتن والشروح: (بل قالوا: طَلَةٌ وَعَدَةٌ) .

(٤) قال ابن الناظم في بغية الطالب (٢٦٥): قوله: ومن ثَمَ لِمَ يقولوا: وَطَدَا، وَلَا وَنَدَا، كلام مردود بالنقل الصحيح . حكى ابن القطاع: وَطَدَ الشيءُ وَطَدَا وَطَدَةً: ثَبَتَ، وَوَطَدَثَةً . وَحَكَى ابن القوطة: وَنَدَتَ الورَدَ وَنَدَا، وَأَوْتَدَهُ: أَتَيَهُ فِي الْأَرْضِ .

انظر: أفعال ابن القوطة (١٥٥)، وابن القطاع (٣١٣/٣)، والرسقسطي . (٢٦٢/٤)

وَتُنْدِي فِي تَمِيمٍ^(١).

ولم تُذْعَنْ حِرْفٌ (ضَوِي مِسْتَهْرٌ)^(٢) فِيمَا يَقَارِبُهَا، لِزِيادَةِ صِفَتِهَا^(٣).
وَنَحْنُ: سَيِّدٌ وَلَيْكَ إِنَّمَا أَدْغَمَا؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ.
وَأَدْغَمَتِ الْتُونُ فِي الْلَامِ وَالرَاءِ؛ لِكَرَاهَةِ تَبَرِّهَا، وَفِي الْمِيمِ—وَإِنْ لَمْ يَقَارِبَا—لِغُنَّتِهَا، وَفِي الْوَaoِ وَالْيَاءِ؛ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا، وَقَدْ جَاءَ «لِيَتَغْضَ شَأْنِيهِمْ»^(٤)،

(١) انظر: الكتاب (٤٨٢/٤)، والأصول (٤٣٢/٣)، والممتع (٧١٦/٢)، والإدغام ليس لغة كلهم، بل لغة بعضهم، قال أبو حيّان في التذليل والتكامل (٢٢٣/٦): «وَأَمَّا وَدٌ فَالْأَصْلُ فِيهِ: وَتَنْدِي، وَفِيهِ لِغَنَّاتٍ: إِحْدَاهُمَا: لِغَةُ الْحِجَازِ وَبَعْضُ بَنِي تَمِيمِ، وَهُوَ الْإِظْهَارُ، وَالثَّانِيَةُ: لِغَةُ بَعْضِ بَنِي تَمِيمِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ لِغَتِهِمْ تَسْكِينٌ فَعَلَّ، فَيَقُولُونَ فِي فَخِذِي: فَخِذِي، وَفِي عَلْمٍ: عَلْمٌ، فَيَعْبُدُهُمْ طَرْدُ لِغَتِهِ فَسَكَنٌ وَأَدْغَمٌ فَقَالُوا: وَدٌ، وَبَعْضُهُمْ تَرَكَ لِغَتَهُ فَلَمْ يَسْكُنْ لِضَعْفِ الإِدْغَامِ فِيهِ فَأَظْهَرُ، كِلَغَةُ الْحِجَازِ، فَقَالَ: وَتَنْدِي، وَبَعْضُهُمْ أَبْدَلَ الدَّالَّاتَ وَأَدْغَمَ، فَقَالَ: وَتَنْدِي».

(٢) ضَوِي، مِنْ بَابِ عِلْمٍ: هَذِلُ وَضَعْفُ، وَالْمِسْتَهْرُ، كَمْبِرٌ: هُوَ لِلْبَعِيرِ بِمَتَرْلَةِ الشَّفَةِ لِلْإِنْسَانِ.

(٣) ص: إِلَّا لِزِيادَةِ.

(٤) نُقلَ عنْ شُجاعِ إِدْغَامِ الضَّيَّادِ فِي الشَّيْنِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَنُقلَ عَنْ أَبِي شَعِيبِ السَّوْسِيِّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ الْبَرِيدِيِّ عَنْ أَبِي عُمَرِ وَإِدْغَامِهِمَا فِي «لِيَتَغْضَ شَأْنِيهِمْ» (الثُّرُورٌ ٦٢)، وَفِي «شَقَقَتَا الْأَرْقَى شَقَقًا» [عِسٌ: ٢٦] انظر: السَّبْعَةِ (١٢٢، ٥٢٧)، وَالْإِقْنَاعِ (٢١٦/١)، وَالْأَشْرِ (٢٩٣/١). وَشُجاعٌ هُوَ أَبُو نُعَيْمَ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْبَلْخِيِّ، عَرَضَ القراءةَ عَلَى أَبِي عُمَرٍ، وَهُوَ مِنْ جَلَّ أَصْحَابِهِ.

قال الزنجاني: «روى أبو شعيب السوسي عن البريدي أنَّ أبا عمرو كان يدغمها، أي الضياد في الشين في قوله تعالى: «لِيَتَغْضَ شَأْنِيهِمْ»، ولا يدغمها =

و﴿أَغْفِرْ لِي﴾^(١)، و﴿تَخْسِفْ بِهِمْ﴾^(٢).

ولا حروفُ الصَّفِيرِ في غيرِها؛ (لغواتِ الصَّفِيرِ منها)^(٣).

= فيها في قوله تعالى: «رَبُّا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا»، ولا في قوله: «لَمْ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقَّا»، اتباعًا للرواية، ووجه الإدغام أنَّهما متقاربان في المخرج، والثَّيْنِ أفضَلُ منها بالتفَشِي وزِيادة الاستطالة، وإدغام المفضول في الأفضل جائزة، وإذا جاز إدغامها في الطَّاءِ مِمَّا رواه سَيِّبوه من اطْجَعٍ في اضْجَعٍ، ففي الشَّيْنِ أولى. وقيل: هذا فاسد لنهايَةِ الصَّادِ من الاستطالة، ولسكنِ ما قبل الصَّادِ، وفيَّ ذَلِكَ إدغامٌ فيؤدي الإدغام إلى اجتماعِ السَّاكِنَيْنِ على غيرِ شرطِهِ...، والحقُّ أَنَّ ذلك إخفاءً واختلاسًا للحركة ظنه الرَّأْوِي إدغاماً.

وقال السَّيِّرافي: ليس إدغام الصَّادِ في الشَّيْنِ عَنِي بالمنكر؛ لأنَّها مقاربة للشَّيْنِ في المخرج والثَّيْنِ أشدُّ استطالة من الصَّادِ، وفي الشَّيْنِ تفَشَّ ليس فيها، وعلى أَنَّ سَيِّبوه حكى: اطْجَعٍ، بإدغام الصَّادِ في الطَّاءِ، فدلَّ ذلك على جواز إدغامها في الشَّيْنِ؛ لأنَّ الشَّيْنِ أقوى منها وأفْشَى.

انظر: شرح الهادي (٢٧٩)، والتَّبَرِّصَةُ (٩٥٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٠/١٠).

(١) الأعراف: ١٥١، إبراهيم: ٤١، القصص: ١٦، ص: ٣٥، نوح: ٢٨. ثمْ رُوِيَ إدغام الرَّاءِ السَّاكِنَةِ في اللَّامِ عن أبي عمرو في جميع القرآن في رواية الرَّقِينَ عنه. انظر: الكشف (١٥٧/١)، والثَّيِّسِيرِ (٤٤)، والإقناع (١٩١/١)، والثَّشَرِ (١٢/٢)، والوجيز في علم التَّصْرِيفِ (٦٥).

(٢) سبا: ٩. ليس في القرآن فاءً ساكنةً بعدها باءً غيرَ هذه الآية، وقرأها الكسائي بالإدغام. انظر: الكشف (١٥٦/١)، والثَّيِّسِيرِ (٤٤)، والثَّشَرِ (١٢/٢)، والإقناع (١٧٧/١).

(٣) ليس في الأصل، ص. وفي بعض الشروح: لغواتِ صفتَها، قال الغزِي في شرح قول المصتفَ: «ولا حروفُ الصَّفِيرِ في غيرِها»: المرادُ كُلَّ واحدٍ من حروفِ الصَّفِيرِ الثلاثةِ =

ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق، على الأصح^(١).

ولا حرف حلقي في أدخل منه؛ إلا الحاء في العين والهاء، ومن ثم قالوا فيهما: إذهبْتُوْدَا، وادبَّحَادِهِ.

= لا يدغم في غير أحد هذه الثلاثة، لأن كلاً منها لا يدغم فيما سواه . انظر: حاشية الغزوي على الجاربردي (٣٤٦).

(١) صرخ ابن عصفور وابن مالك وغيرهما بجواز إدغام الحروف المطبقة في غيرها مطلقاً، وقالوا: الأولى تقبة الإطباق.

قال أبو حيّان: «بعض العرب تقبى الإطباق كما تبقي الغنة في إدغام اللون، وبعض العرب يذهبها كما يذهبها، وإذهب الإطباق مع الدال أقوى منه مع الناء لأنهما مجهران، والجهير فضل الصوت، وقال سيبويه: كل عربي، يعني إبقاء الإطباق وتركه» .

وقال الزنجاني «إذا أدمست حرفاً مطبيقاً في غيره فالآقس تقبة الإطباق على حاله، كقولك: اضيظ داود، ويسقط، وقرّظت، ووعظت، ومرضت؛ لأنّا يذهب الحرف في الإدغام، ويذهب إطباقه معه، فيكون إجحافاً بالحرف، بل يؤتي بالحرف المشدد متoscلاً . ونظير تقبة الإطباق إدغام اللون السائكة مع بقاء غتها، واللّراء السبعة على هذا مع الناء في نحو: فرّظت وأحاطت وبسّطت، وإنما نسبة في المفصل إلى أبي عمرو لأنّ آباً عمرو حجة في العربية، لأنّ غيره قرأ بخلاف ذلك . ومن العرب من يذهب الإطباق في نحو: اضيظ داود، واضيظ شواماً، فيجعلها مع الدال دالاً خالصة ومع الناء ناء خالصة لتألاً يختلف الصوت، كما تذهب الغنة عن اللون، لكن إذهب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأنّ الدال كالطاء في الجهر، والناء مهمّسة» .

انظر: الكتاب (٤/٤٦٠)، والممعن (٢/٧٠٨)، والأشهيل (٣٢٣)، والتأذيل والثكميل (٦/٢٣٥)، وشرح الهايدي (٢٨١)، والإفتاع (١/٢١٧) .

* [إدغام بعض المُتَقَارِبِ في بعض]

فالهاء في الحاء، والعين في الحاء، والهاء في الهاه والعين يقلبهما حاءين، وجاء: «فَمَنْ رُحِزَ عَنِ التَّارِ»^(١)، والغين في الخاء، والخاء في العين^(٢).

والكاف في الكاف، والكاف في القاف، والجيم في الشين.
واللام المُعَرَّفَةُ تُذْعَمُ وجواباً في مثلها^(٣)، وفي ثلاثة عشر

(١) آل عمران: ١٨٥.

انظر قراءة أبي عمرو في التيسير (٢٢)، والإقناع (٢٠٩/١)، والثشر (١١/٢٩٠ - ٢٩١)، والمساعد (٤/٢٧٠)، قال ابن الباذش: اتفق الرؤوا عن اليزيدي على الإدغام فيه عن أبي عمرو، ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه، وروي عن الدورى إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد، نحو: «لاجْتَاحَ عَنِيهِمَا»، و«الْتَّسِيْعَ عَيْسَى»، و«الْأَيْمَعَ عَاصِفَةً»^(٤). وانظر: حاشية الغزى على الجاربردي (٣٤٨)، وشرح الهادي (٢٨٢).

(٢) قال الغزى (٣٤٨): «قال الموصلي: إدغام الغين في الخاء أحسن من عكسه، أمّا أولاً: فلان الغين مجهرة والخاء مهموسة، واجتماع المهموسين أخف من المجهورين، وأمّا ثانياً: فلان الخاء أدخل في الفم، فالإدغام فيها أحسن من إدغام الداخل في الحلق . انتهى . ما ذكره نصّ عليه سيبويه». وانظر: الكتاب (٤٥١/٤).

(٣) قوله: في مثلها، أي: في لام مثلها، كلام لبن لحم، ومثل اللام المعرفة في هذا الحكم شبيهتها، وهي التي تكون للمنع الأصل، وهي الدائمة على الأوصاف المنقوله للعلمية كالصفع والعباس، والزائدة الدائمة على الأعلام كالزيز والتعمان، وكالواردة في قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدحت، وطبّلت نفس ياقيس عن عمرو

حرفاً^(١) ، وغير المعرفة لازم في نحو: «بَلْ رَانَ»^(٢) ، وجائز في الباقي^(٣) .

والثُّوْنُ السَّاكِنُ تُدْعَمُ وجوباً في حُرُوفِ يَزْمُلُونَ ، والأفضل إبقاءُ عُتْبَتِهَا في الواوِ والياءِ ، وإذهابها^(٤) في اللامِ والراءِ ، ونقلُبُ مِمَّا قبلَ الباءِ ، وتحفَّقُ في غير حُرُوفِ الحلقِ ، فيكونُ لها خمسُ أحوالٍ^(٥) ، والمُتَحْرِكَةُ تُدْعَمُ جوازاً .

= انظر: الغزي (٣٤٨) ، والمساعد (٢٧٢/٤) ، وشفاء الغليل (١١٢٣/٣) ، وتوضيح المقاصد (١٧٥/٢) ، والتصريح (٣٩٤/١) .

(١) ليس في الأصل ، ظ . والثلاثة عشر المقصودة هي التي تستوي اللام معها شمسية .
 (٢) المطفين: ١٤ . جمهور القراء على الإدغام ، إلا ما كان من سكت حفص على (بل) ثم يقول (ران) بالإظهار ، إلا ما روی في كتاب اللوامع عن قالون أنه أظهر في جميع طرقه ، إلا ما روی عن حمزة أنه يقف على (بل) بالإظهار وفقاً خفيفاً يسيراً لتبين الإظهار ، إلا ما رواه ابن عطية عن نافع أنه قرأ بالإظهار في رواية ، وبالإدغام والإملاء في أخرى . انظر: الكشف (١٥٨/١) ، والإقناع (٢٤٣/١) ، والبحر (٤٤١/٨) .

(٣) قال ابن الناظم: إدغام اللام غير المعرفة في الراء غير لازم ، وإنما هو أحسن وأكثر ، وإدغامها في غير الراء من الحروف الثلاثة عشر جائز ، ولكنه متفاوت في الحسن والضعف . وانظر: بغية الطالب ٢٥٩ ، والكتاب ٤٥٩/٤ ، والممتع ٦٩٤/٢ ، والسهيل ٣٢٣ ، وحاشية الغزي على الجاربدي ٣٤٩ .

(٤) ظ: وذهبها .

(٥) فضل ابن عصفور في الممتع (٦٩٥/٢ - ٧٠٠) الكلام في هذه الأحوال الخمس بحيث لا مطعم لتالي في زيادة .

والظاء، والدال، والناء، والظاء، والدال، والناء^(١): يُدْعَمُ بعضها في بعض، وفي الصاد، والزاي، والسين .

والإطباقي في نحو^(٢): «فَرَّقْتُ» إِنْ كَانَ مَعَهُ إِدْغَامٌ فَهُوَ إِتِيَانُ بَطَاءٍ أُخْرَى، وَجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنِينَ، بِخَلْفِ عُنْتَهِ التُّونِ فِي^(٣): «مَنْ يَقُولُ» .

والصاد، والزاي، والسين: يُدْعَمُ^(٤) بعضها في بعض .

والباء في الميم^(٥).....

(١) وتدمج هذه السنتة في الصاد والشين والجيم أيضاً، والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان، والبيان في بعضها أحسن منه في بعض . انظر: الممتعن ٧٠١/٢ .

(٢) ذكر في الإقناع أنَّ الْفَرَّاءَ أجمعوا على إدغام الظاء إذا سكتت في الناء، وأنَّ جملة ذلك في القرآن أربعة مواضع: «تَبَقَّطَ إِلَيْ» [في العائد: من الآية ٢٨] ، و«مِنْ قَبْلِ مَا فَرَّقْتُمْ» [في يوسف: من الآية ٨٠] ، و«أَحْسَطْتَ إِنَّا لَمْ» [في التهليل: من الآية ٢٢] ، و«عَلَى مَا فَرَّقْتُ» [في الزمر: من الآية ٥٦] . وذكر أنَّهم اتفقوا مع الإدغام على إبقاء الإطباقي، وأنَّه يجوز إذهابه . انظر: الإقناع (١٨٤/١ - ١٨٦، ٢١٧ - ٢١٨) .

(٣) وردت في القرآن كثيراً .

(٤) ظ: تدمج .

(٥) التقت الباء الساكنة مع الميم في القرآن الكريم في آيتين، الأولى: «يُعَذَّبُ مِنْ يَنْشَأُ» [من البقرة: ٢٨٤] ، والثانية: «أَرْكَبَ مَعْنَانَا» [من مود: ٤٢] . فأشهر ورش فيما، وأظهر ابن عامر وحمزة «أَرْكَبَ مَعْنَانَا» وحده، وخالف عن قالون والبزي وخلاقه فيه، وخالف عن قبل والبزي أيضاً في: «يُعَذَّبُ مَنْ» . والباقيون بالإدغام فيما، غير أنَّ عاصماً وابن عامر يقرآن «يُعَذَّبُ مَنْ» في البقرة بالرفع والإظهار، وقرأ الأموazi على الشببوزي عن يحيى الصلحي عن أبي بكر بن عياش بالإخفاء . ورواية ابن بويان عن أبي نشيط بالإدغام فيما، ورواية غيره عنه الإظهار فيما . =

والفاء^(١) .

* [إدغام تاء الافتعال]

وقد تُدغمُ تاءً افتَعَلَ في مثيلها، فِيقالُ: قَتَّلَ، وَقَتَّلَ، وَعَلَيْهَا: مُقَتَّلُونَ، وَمُقَتَّلُونَ، وَقَدْ جَاءَ^(٢): «مُرْدَفِينَ» إِبْرَاعًا . وَتُدغمُ التَّاءُ فِيهَا وَجُوبًا عَلَى الوجهين، نَحْوُ: أَتَّارَ، وَأَتَّارَ^(٣) .

= انظر: الإقناع (١/٢٦٣، ٢٠٠).

(١) جملة ما التقت فيه الباء السائكة عند الفاء في القرآن خمسة مواضع؛ في النساء: من الآية ١٧٤ «أَزِيَّغَلْبَ قَسْوَقَ تُؤْتَيْهِ»، وفي الرعد: من الآية ٥ «وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبْ»، وفي الإسراء: من الآية ٦٣ «أَذْهَبَ قَمَنَ»، وفي طه: من الآية ٩٧ «فَأَذْهَبَ قَلَّ لَكَ»، وفي الحجرات: من الآية ١١ «وَمَنْ لَمْ يَتَبَّعْ فَأُولَئِكَ» . فادغم فيها أبو عمرو والكسائي بلا خلاف عنهم، وخلاًد وهشام بخلاف عنهم . وقال الأهوazi: سمعت أبا عبد الله العجلاني يقول: وجدت الحذاق من أهل الأداء على إخفائها عند الفاء عن اليزيدي عن أبي عمرو . وقرأ الباقيون بالإظهار في الخمسة الموضع . انظر: الإقناع (١/٢٦٢ - ٢٦٣).

(٢) الأنفال: ٩ .

قرأ نافع وجماعة من أهل المدينة: «مُرْدَفِين»، وبباقي السبعه والحسن ومجاحد: «مُرْدَفِين»، وقرأ بعض المكتبين فيما روي عن الخليل وعن ابن عطية: «مُرْدَفِين»، وروي عن الخليل أَنَّ بعضهم يضم الراء إِبْرَاعًا لضم الميم فيقرأ: «مُرْدَفِين»، وقرئ بكسر الراء إِبْرَاعًا لحركة الدال: «مُرْدَفِين»، وقال ابن عطية: ويحسن عربة كسر الميم كذلك فتفقول: «مِرْدَفِين»، ولكتي لا أحفظه قراءة . انظر: شواذ ابن خالويه (٥٤)، والمحتسب (٢٧٣/١)، والبحر المحيط (٤٦٥/٤)، والمحرر الوجيز (١٤٢/٤).

(٣) البيان والإدغام جائزان، والبيان أحسن . انظر اليزيدي ١٠٣٨ .

وَتُذْعَمُ فِيهَا السِّينُ شَادًّا عَلَى الشَّادِ، تَحْوُ: اسْمَاعٌ؛ لامتناع: ائْمَعَ .
وَتُقْلِبُ بعْدَ حِرْفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً، فَتُذْعَمُ فِيهَا وَجْوَنًا فِي: أَظَلَّبَ ،
وَجَوَازًا عَلَى الْوَجَهِيْنِ فِي: أَظَلَّأَمَ ، وَجَاءَتِ التَّلَاثُ فِي^(١):
[هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا] ، وَيُظْلَمُ أَحِيَا نَافِظَلَلُمُ
وَشَادًّا عَلَى الشَّادِ فِي تَحْوُ: اصْبَرَ ، وَاضْرَبَ؛ لامتناع: أَطَبَرَ ،
وَأَطَرَبَ .

وَتُقْلِبُ مَعَ الدَّالِّ، وَالدَّالِّ، وَالزَّايِ، دَالًا، فَتُذْعَمُ وَجْوَنًا فِي أَدَانَ ،
وَقَوْنًا فِي أَذَكَرَ ، وَجَاءَ: أَذْكَرَ ، وَادْذَكَرَ ، وَضَعِيفًا فِي: أَرَانَ؛ لامتناع:
أَدَانَ .

وَتَنْخُوا: خَبْطُ ، وَحُصْنُطُ ، وَفُزْدُ ، وَعُدُّ فِي: خَبَطْتُ ، وَحُصْنَتُ ،
وَفُزْنَتُ ، وَعَذْنَتُ ، شَادُ^(٢) .

(١) الشاهد من البسيط، وهو لزهير وهو في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، وسر الصناعة (٢١٩/١)، والمفتل (٤٠٢)، وشرح الملكي لابن عبيش (٣١٦)، وشرح شواهد الشافية (٤٩٣).

(٢) تشبيه ناء الضمير بناءً اقتصر لغة تميم، قال علقة بن عبدة يمدح العارث بن شمر الغساني، وكان أخوه شاس أسرى عنده:
وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبْطَ بِنَعْمَةٍ فَحُنْ لِتَأْسِي مِنْ نَدَاكَ دُنْبَث
الشاهد من الطويل، وانظره في ديوانه (١٣٢)، ومنسوبنا إليه في الكتاب (٤٧١/٤)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٤٠٠/٢)، والأصول (٢٧٢/٣)، ونكت الشتمري (١٢٦٨/٢)، والتبصرة (٨٥٦/٢).

* [حُكْمُ تاءٌ تَفَعَّلُ وَتَنْفَعَلُ وَتَنْفَاعَلُ وَتَنْفَاعَلُ]

وقد تُدغمُ تاءً نحو: تَتَرَوْلُ وَتَتَأْرِوْلَا، وَضَلَا، وَلِيسَ قَلَّهَا ساكنٌ صحيحٌ^(١)، وتاءٌ تَفَعَّلُ وَتَنْفَاعَلُ، فيما يُدْغَمُ فيه التاء، فتَجِبُ^(٢) همزة الوصل ابتداء، نحو: أَطَيْرَوَا، وَأَزَيْتَوَا، وَأَنَاقَلُوا، وَأَدَارَوَا.
ونَحُوكُ إِسْطَاعَ مُدْغَمًا مع بقاء صوت السين نادرٌ^(٣).

(١) وذلك نحو قوله تعالى: «مَنْ ئَرَوْلُ» للزوم القاء الساكنين لا على حدهما، وقد قرئ «هَلْ تَرِيَصُونَ» [الثوبة: ٥٢]، و«شَهْرُ ئَرَوْلُ» [القدر: ٤، ٢] مع كون لام هن ونون الشهرين ساكنين صحيحين . وهي قراءة البزي، وهي مِنَ اصطلاح القراء على تسميتها بناءات البزي إذ يشدد النساء التي في أوائل الأفعال المضارعة، وجملة ذلك عنه واحد وثلاثون موضعًا . انظر: التذكرة (٣٤٠ - ٣٤١)، والإقناع (٦١٢/٢ - ٦١٤)، والنشر (٢٢٣/٢)، وإتحاف الفضلاء (٤٤٢).

(٢) الأصل، ص: «فيجب». وفي بعض نسخ المتن والشروح: «فَتَجِبُ».

(٣) روي عن حمزة أنه قرأ: «اسْطَاغُوا» [الكهف: ٩٧] بيدغام التاء في الطاء مع بقاء صوت السين وسكونها، وهو نادر لما عرفت، وللجمع بين الساكنين لا على حدهما . وقراءة الباقيين بالتحفيف . قال ابن مجاهد: كلهم يقرأ: «فَمَا اسْطَاعُوا» بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: «فَمَا اسْطَاعُوا» مشددة الطاء، يريد: فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنَّه جمع بين السين وهي ساكنة، والتاء المدغمة وهي ساكنة .

وقال مكي: في هذه القراءة بُعدٌ وكرامة؛ لأنَّه جمع بين ساكنين، ليس الأول حرف لين، وهو السين والطاء المشددة .

انظر: السبعة (٤٠١)، والتذكرة (٥١٨)، والإقناع (٦٩٣/٢)، والكشف (٣١٦/٢ - ٨٠/٢)، والنشر (٢٢٦/٢) .

[الحذف]^(٥)

الحذف الإعلالي والترخيمي تقدم^(٦).

وجاء غيره^(٧) في : تَعَلُّ وَتَقْاعِلُ^(٨) ، وفي نَحْرٍ^(٩) : مَسْتُ ، وَأَحَسْتُ ،

(١) الحذف باب مستقل ، وجميع ما ذكره المصطف من مسائل هنا متصل بباب الإدغام ، ولذا ألحقها بعض الشرائح بباب الإدغام ، وجعلها قومً بمثنا ، أو فضلا ، تابعاً للإدغام ، وأخرون باتاً مستقلاً ، نظراً إلى الأصل ، وعلى هذا مثبت .

(٢) ظ : تقدم ، ص : وقد تقدم .

قلت : أمّا الإعلالي فقد تقدم في باب الإعلال ، وأمّا الترخيمي فقد تقدم في باب النداء في المقدمة النحوية الكافية ، وفي تصغير الترخييم في الشافية . وعلى هذا التفسير معظم الشرائح ، أمّا الرَّاضي ٢٩٢/٣ فقال : يعني بالحذف الإعلالي ما حذف مطرداً لعلة ، كمحضًا وقاضٍ وبالترخيمي ما حذف غير مطرد كما في بدم ودم .

(٣) أي غير الإعلالي والترخيمي ، وهو الاعتراضي . انظر : شرح البزدي ١٠٤٧ ، ١٠٤٩ .

(٤) الأصل فيما : تَعَلُّ وَتَقْاعِلُ ، وقد اختلف أي التاءين هي المحذوفة ، فالبصرريون على أنَّ المحذوف الثانية ، والковفيون الأولى . وفي التسهيل (٣٢٤) أنه مذهب هشام بن معاوية الضَّرير صاحب الكسائي . وانظر : الإنصاف (٦٤٨/٢ - المسألة ٩٣) ، واتفاق الصرفة (١٣١) ، والأشموني (٣٥١/٤) ، والتصريح (٣٩٩/٢) ، والمساعد (٤/٢٧٩) .

(٥) نحو مسْتَ وَأَحَسْتَ وَظَلَّتْ أَصْلَهُ : مسْتَ وَأَحَسْتَ بسيئين وَظَلَّلتْ بلامين ، واختلف في أي المثلين هو المحذوف ، والحذف لغة سليم ، ومذهب سيبويه ، وعليه ابن عصفور ، وابن الصانع ، أنَّ مثل هذا الحذف غير مطرد ، والقول باطراده مذهب الشلوبيين وابن مالك وغيرهما . وانظر مذاهب الأقوام في المحذوف في :

وَظَلَّتْ، وَاسْطَاعَ^(١)، وَيَسْطُعُ، وجاءَ يَسْتَعِيْفُ، وَقَالُوا: بَلْعَبْرِ، وَعَلَمَاءُ، وَمِلْمَاءُ فِي: بَنِي الْعَبْرِ، وَعَلَى الْمَاءِ، وَمِنَ الْمَاءِ^(٢).

وَأَمَّا نَحُنُّ يَسْعُ وَيَتَقَيْ فَشَادُ، وَعَلَيْهِ جاءَ^(٣):

زِيَادَتَا نُعْمَانُ لَا تَشَيَّهَا تَقِيَ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابُ الَّذِي تَثْلُ

= الحلييات (١٣٩ - ١٤٠)، والممعن (٦٦١ - ٦٦٢)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٧٠)، وابن بعيش (١٠/٥٣ - ١٥٤)، والمساعد (٤/١٩٦، ٢٧٨).

(١) قد سبق الكلام في اسطاع في باب الزيادة . انظر: ص (٢٨٥) من هذا الكتاب .

(٢) وعلى هذه اللغة قول الشاعر :

غَدَةَ طَفَّتْ عَلَمَاءَ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَاعْجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطَرَتْ بَنِيمٍ

والشَّاهَدُ مِنَ الطَّوْبِيلِ، مُخْتَلِفٌ فِي نَسْبَتِهِ، فَقَدْ رَوَاهُ الْمُبَرُّدُ فِي الْكَامِلِ (٣/١٢٢٦) لِقَطْرِيِّ بْنِ الْفَجَاجَةِ، وَالْمَدَانِيِّ لِصَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْشِمِيِّ، وَأَبِي مُخْتَفِي لَعِيَّدَةِ بْنِ هَلَالِ الْيَشْكُرِيِّ، وَوَهْبِيُّ بْنِ حَرِيرِ لَحِيبِ بْنِ سَهْمِ التَّعَمِيِّ، وَالْهَشِيمِ بْنِ عَدِيِّ وَخَالِدِ بْنِ خَدَاشِ لَعْمَرِ الْقَنَا . ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْأَغَانِيِّ (١٤٢/٦ - ١٥١) فِي قَصْةِ وَقْعَةِ دُولَابٍ، وَانْظُرْ: إِثَابَاتُ الْمُحَصَّلِ (٢٥٧)، وَشَرْحُ شَوَّاهِدَ الشَّافِيَّةِ (٤٩٨ - ٥٠٤)، وَالْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ (١٤٥/١ وَ ١٨٠/٢)، وَشَرْحُ الْخَوارِجِ (١٠٦).

(٣) الشَّاهَدُ مِنَ الطَّوْبِيلِ، أَشَدَهُ أَبُو الْحَسِنِ لَعْبَدُ اللَّهِ بْنِ هَمَّامَ السَّلَوْلِيِّ مِنْ قَصِيدَةِ بَخَاطِبِ بْنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ أَمِيرِ الْكُوفَةِ زَمْنَ مَعاوِيَةَ، وَيُمْدَحُ فِيهَا الْأَنْصَارُ وَمَعاوِيَةُ، وَيُطَالَبُهُ فِيهَا بِيَنْفَاذِ عَطَائِهِ.

وَانْظُرْ: الشَّاهَدُ مَنسُوبًا إِلَيْهِ فِي نَوَادِرِ أَبِي زِيدِ (٤، ٢٧)، وَالْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ (٣١٥/١)، وَسَمْطِ الْلَّالِيِّ (٩٢٣)، وَالْأَغَانِيِّ (٥/١٦)، وَاللُّسَانُ (وَقِي)، وَشَرْحُ شَوَّاهِدَ الشَّافِيَّةِ (٤٩٦) .

يُخَلِّفُ: تَخْدَأْ يَنْخَذُ، فَإِنَّهُ أَصْلٌ^(١). وَاسْتَخَذَ^(٢) - مِنْ اسْتَخَذَ، وَقِيلَ:
أَبْدَلَ^(٣) مِنْ تَاءَ الْخَذَ - أَشَدَ^(٤) .
وَنَحُوا: تَبَشِّرُونِي ، وَتُبَشِّرِينِي^(٥) ، وَإِنِّي ، قَدْ تَقَدَّمَ^(٦) .



(١) من ذلك قوله تعالى: «لَكَيْخَذُتْ عَلَيْهِ أَجْرًا» [الكهف: ٧٧] قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبد الله والحسن وقتادة وابن بحرية: (لَتَخَذَتْ) مثل لَعْلَمَتْ، والباقيون بالتشديد وفتح الخاء (لَتَخَذَتْ) . انظر: التيسير (١٤٥)، والكشف (٢٠/٢ - ٢١)، والإقناع (٦٩١/٢)، والنشر (٣١٤/٢)، والبحر (١٥٢/٦)، وحاشية الغزي على الجاريري (٣٥٩) .

(٢) استخذ مبتدأ وخبره قوله أشد الآتي . ولسيبوه في استخذ قولان . انظر: الكتاب الصناعة (١٩٧/١)، ونكت الشتمري (١٢٧٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٤/١٠)، وللمصنف (٥٢٠/٢)، والممتع (٢٢٢/١) .

(٣) ظ: إيدال .

(٤) ص: وهو أشد .

(٥) ليس في ص .

(٦) أي: قد تقدم في النحو أنَّ نون الوقاية إذا اتصلت بالمضارع فيه نون الثنتين أو الجمع أو خطاب الجمع يجوز إباتها وحذفها حملًا على المفرد مثل: ينصرني، وفرازا من الثنين، وذلك تُبَشِّرَاني، وَتُبَشِّرَاتِي، وَتَبَشِّرِينِي، وَتَبَشِّرِي، وَتَبَشِّرونِي، وَتَبَشِّرَتِي . وإنِّي، ولكتني ولكتني جاريان مجرى ذلك مع كون إنِّي ولكتني مشتملين على الثنات . انظر: الكافية (١٤٧) .

سائلان

* [معنى قولهِمْ: ابنِ مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا]

معنى قولهِمْ: كيَفَ تَبَيَّنَ مِنْ كَذَا نَحْوَ كَذَا؟ أي: إِذَا رَكَبْتَ مِنْهَا زِنْتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ تَنْطِلُ بِهِ؟

وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلَيْهِ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ^(١) مَا حُذِفَ^(٢) فِي الْأَصْلِ قِيَاسًا، وَقِيَاسُ آخَرِينَ (أَنْ تَحْذِفَ الْمَحْذُوفَ قِيَاسًا)^(٣) أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ^(٤).

* [السائل]

فَمِثْلُ: مُحَوِّيٌّ مِنْ ضَرَبٍ: مُضَرِّبٌ^(٥)، وَقَالَ أَبُو عَلَيْهِ: مُضَرِّبٌ .
وَمِثْلُ: اسْمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ دَعَاءٍ: دُعْتُ، وَدَعْتُ، لَا: إِذْعَ، وَلَا: دَعَ .

(١) الأصل: وَحَذَفَتْ .

(٢) ص: مَا حَذَفْتَ .

(٣) لِيْس فِي الْأَصْلِ، ص .

(٤) انظر: الأصول (٣٥١/٣)، والحلبيات (٣٢٤)، والمنصف (٤٤/١)، والتأثير (٩٠٦/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٥٤٧)، ولابن يعيش (٥٠٢)، والممنع (٧٣١/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٩٤)، والكاففي شرح الهادي للزنجاني (٢٠٥)، واللباب (٤٣٠/٢) .

(٥) بتشديد الراء المكسورة . انظر: شرح الاننصاري ٥٦٦ ، والنظام التيسابوري ٥٠٦ .

خلافاً للآخرين^(١).

ومثلُ: صَحَّافَتْ من دَعَا: دَعَايَا، بِانْتَفَاقٍ؛ إِذْ لَا حَذَفَ فِي الْأَصْلِ .
ومثلُ: عَنْسَلُ^(٢) مِنْ عَمَلٍ: عَمَلُ^(٣)، وَمِنْ باعٍ، وَقَالٌ: بَشْيَعٌ ،
وَقَنْوُلُ^(٤)، بِإِظْهَارِ النُّونِ فِيهِنَّ^(٥)؛ لِلْإِلَبَاسِ بَقَعَلٌ .

(١) المسألة في الخصائص ٩١/٢

(٢) العَنْسَلُ: الثَّاقَةُ السَّرِيعَةُ . ومذهب سيبويه والأكثرین أَنَّهُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهُوَ الْمُضَيْنِ بِسُرْعَةٍ . وَحِجَّةُ هُولَاءِ أَمْرُ أَوْلَاهُ: الْاشْتِقَاقُ الْوَاضِعُ فَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ وَالْعَسَلَانِ وَهُوَ سُرْعَةُ عَدُوِ الدَّثْبِ . وَثَانِيَهَا: أَنَّ زِيادةَ النُّونِ ثَانِيَةً سَاكِنَةً أَكْثَرَ مِنْ زِيادةَ الْأَلَامِ، فِيمَا لَوْ قِيلَ أَنَّهُ مِنَ الْعَنْسِ . وَثَالِثَهَا: سُقُوطُ النُّونِ فِي بَعْضِ الْتَّصَارِيفِ .
وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْعَنْسِ، وَهُوَ الصَّلَابَةُ وَالْقَوَّةُ؛ إِذْ يُقَالُ لِلصَّخْرَةِ: عَنْسٌ، وَيُقَالُ: نَاقَةٌ عَنْسٌ: قَوِيَّةٌ، شَبِّهَتْ بِالصَّخْرَةِ لِصَلَابَتِهَا، فَوْزُنَهُ عَلَى هَذَا تَقْتَلُ،
وَالْأَلَامُ الزَّائِدَةُ الْأُخِيرَةُ .

وَضُعِّفَتْ هَذِهِ الْمَذَهَبُ بِنَدْرَةِ زِيادةِ الْأَلَامِ، وَكَثْرَةِ زِيادةِ النُّونِ ثَانِيَةً سَاكِنَةً . وَعَلَى
القول بِزِيادةِ الْأَلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْبٍ .

انظر: سِرِّ الصَّنَاعَةِ (١/٣٢٤)، وَالكتاب (٤/٢٦٩)، والخصائص (٢/٤٩)،
وسفر السَّعَادَةِ (١/٣٨٧)، والمُمْتَنِعِ (١/٨٢، ٢١٥)، وَاللِّبابِ (٢/٢٦٠)، وَشَرْحِ
الْمُفْتَلِ لِابْنِ يَعْيَشِ (٩/١٥٥)، وَشَرْحِ الْمُلوَّكِيِّ لِلشَّمَانِيِّ (٢٤٩)، وَالتَّكْمِلَةِ
(٥٥٦)، وَالْبَصَرَةِ (٢/٧٩٤) .

(٣) المسألة في الأصول (٣٥٦/٣)، وَشَرْحِ الكافية الشَّافِعِيَّةِ (٤/٢٢٠٦) .

(٤) المسألة في الأصول (٣٥٥/٣) .

(٥) ليس في ص .

ومثل: قنْعَخِر^(١) من عَمَل: عِنْمَل، ومن باع، وقال: بُشِّع، وفَنَّل، بالإظهار^(٢); للإِلَبَاس بِعَلْكَدِي^(٣) فيهن.

ولا يُنْتَى مثل جَحَنْفَل^(٤) من كَسَرَتْ، أو جَعَلَتْ؛ لرفضِهِم مثله؛ لما يَلْزَمْ من ثَقَلْ أو لَبَس^(٥).

ومثل: أَبْلَم^(٦) من وَأَيْتْ: أَوْءَ، ومن أَوَّنَتْ: أَوْ^(٧)، مدغماً؛ لوجوب الواو، بخلاف تُوْرِوي.

(١) القنْعَخِر: كل شيء فائق في نوعه وحسنِه، والثاعم الضخم الجثة.

(٢) المسألة في الأصول (٣٥٥/٣).

(٣) العَلْكَدِي: الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها.

(٤) الجَحَنْفَل: الغليظ الشفة، والغليظ مطلقاً.

(٥) انظر: المسألة في الأصول (٣٥٦/٣)، والممعن (٧٣٨/٢).

(٦) الأَبْلَم: الْخُوْصُنْ، والخُوْصُونْ: ورق المُقْلُنْ والتخل والتازجِيل والدَّؤْمَ وما شاكلها، واحدته خروصة، وجعله بعضهم ورق الشَّجَر ولم يخص به شجراً بعينه.

والمُقْلُنْ: الكندر الذي يتذخن به اليهود، وصنع شجرة شائكة كشجرة اللبان، من الأدوية، ومنه عربي وهندي وصقلاني. والمُقْلُنْ المكْتَنِي: ثمر شجرة الدَّؤْم شجرة شبيهة بالشوك في حالاتها.

يقال: العَالَ بَيْنَا، والأَمْر بَيْنَا، شَيْئُ الْأَبْلَمَةِ . وفي حديث السقيفة: الأمر بَيْنَا وبينكم كَفَدَ الْأَبْلَمَة، أي: نحن ولِيَاكُم في الحكم سواء لا فضل لأَمِيرٍ على مأمور كالخروصة إذا شَقَتْ باثنتين متساوين.

انظر: اللسان والثاج (خُوْصُنْ، مُقْلُنْ، بَلْم)، والأدوية المفردة (٣٠٥).

(٧) المسألة في المنصف (٢٩٦/٢)، والكاففي شرح الهادي (٢٢٠).

ومثُلُّ إِجْرِيدُ^(١) مِنْ وَأَيْنُتُ: إِيْنَهُ، وَمِنْ أَوْيَنْتُ: إِيْ، فِينَنْ قَالَ: أَحَيُّ، وَمَنْ قَالَ: أَحَيُّ قَالَ: إِيْ^(٢).

ومثُلُّ إِوْزَةٌ مِنْ وَأَيْنُتُ: إِيْنَاهُ، وَمِنْ أَوْيَنْتُ: إِيْنَاهُ، مَدْغَمًا^(٣).

ومثُلُّ اطْلَحَمُ^(٤) مِنْ وَأَيْنُتُ: إِيْأَيَا، وَمِنْ أَوْيَنْتُ: إِيْوِيَا^(٥).

وَسُتَّلَ أبو عَلَيَّ عن مثُلِّ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ: أَوْلَقُ^(٦)، فَقَالَ: مَا أَلَقَ الإِلَاقُ^(٧)، وَاللَّاقُ عَلَى الْلَّفْظِ، وَاللَّاقُ عَلَى وَجْهِ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَزَعَلَ.

وَأَجَابَ فِي يَاسِنْ: بِالْتِي، أَوْ بِالْتِي، عَلَى ذَلِكَ.

وَسَأَلَ أبو عَلَيَّ ابْنَ خَالَوَنِهِ عَنْ مثُلِّ مُسْنَطَارٍ مِنْ آءَةٍ فَظَاهَرَ مُفْعَالًا مِنْ سَطَرَ^(٨)، وَتَحَيَّرَ، فَقَالَ أبو عَلَيَّ: مُسَنَّاءٌ، فَأَجَابَ عَلَى أَصْلِهِ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ: مُسَنَّاء^(٩).

(١) الإِجْرِيدُ والإِجْرِيدُ: بَقْلَ لَهُ حَبَّ كَائِنُهُ الْفَلْفَلُ، يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْكَمَاءِ . اللُّسَانُ (جَرْد).

(٢) المسألة في الأصول (٣٩٠/٣)، والمنصف (٢٩٧/٢)، والممتنع (٧٦٨/٢).

(٣) المسألة في المقتضب (٣١٥/١)، والأصول (٣٩٠/٣)، والمنصف (٢٧١/٢)، والممتنع (٧٦٧/٢)، وشرح الهايدي (٢١٩)، ورسالة الملائكة (٧٩).

(٤) المسألة في الأصول (٢٨٨/٣)، والمنصف (٢٦٨/٢، ٢٦٨/٣)، وشرح الملوكى لابن يعيش (٢١٠).

(٥) الأوَّلُونَ: الْجُنُونُ، وَهُوَ أَقْفَلُ، أَوْ فَزَعَلُ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ فِيْنَيْ تَرجِيحَهِ .

(٦) بَعْدَهُ فِي عَدْدٍ مِنْ نَسْخِ الْمَنْ وَالشَّرْوَحِ: «عَلَى الْأَصْلِ».

(٧) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، ظَ.

(٨) الْمُسْنَطَارُ، وَالْمُسْنَطَارُ، وَبِكَسْرِ الْعِيمِ: ضَرْبٌ مِنْ الشَّرَابِ فِيْهِ حَمْوَضَةُ، وَالْخَمْرُ =

وسائل ابن جنني ابن خالونه عن مثل كَوْكِبٍ من وَأَيْنَتْ مُخَفَّفًا مجموعًا جمع السَّلَامَة مُضَافًا إلى ياء المتكلّم، فتحير أيضًا، فقال ابن جنني: أَوَيَّ^(١).

ومثل: عَنْكَبُوتٍ من بَعْتَ: يَتَعْقُوتُ^(٢).

ومثل: اطْمَانًا: إِيْعَعَ، مُصَحَّحًا^(٣).

ومثل: إِغَدَوَنَ مِن^(٤) قُلْتُ: إِفْوَلَ، وقال أبو الحسن:

= الحامضة، أو الحديثة، أو الصارعة لشاربها.

والآلة: شجرة، والجمع: آلة، وهو شجر له ثمر تأكله النعام، والآلة أيضًا: حكاية بعض الأصوات.

(١) المسألة في الخصائص (٨٩/٢)، وشرح الهدادي (٢١٧).

(٢) المسألة في الأصول (٣٦٧/٣)، والمنصف (٢٥٨/٢)، والممعن (٧٥٠/٢) وشرح الهدادي (٢١٠).

(٣) يقول المازني في مثل هذه المسألة إِيْعَعَ، بإدغام العين الأولى في الثانية، والأ

وعلى مذهب المازني المصطف في المتن وفي الشرح ١/٧٧، والرَّاضي ٣٠٣/٣، ولطف الله الغيات ٢/٣٨٨، وعلى مذهب الأخفش الجاربردي ٣٦٦، واليزيدي ١٠٦٦، وقره كار ٢٦٢، والميرزا كمال الدين ٥٣٨، وقره سنان ٦٢١، ولم أجد لغير ما ذكرت من الشُّرُاح تصريحًا بمذهبه.

والمسألة في المنصف ٢٦٣/٢.

(٤) الأصل، ص: من قُلْتُ: إِفْوَلَ.

إفْرَيْلٌ؛ للروايات^(١).

ومثلُ: أَغْدُوْدَنَ (من قَلْتُ وَبَعْثُ)^(٢); أَقْوُوْلَ: وَائِبُوْيَعَ، مُظَهَّرًا.

ومثلُ: مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ: مَقْوِيٌّ^(٣).

ومثلُ: عَصْفُورٍ: فُوَّيٌّ^(٤)، وَمِنَ الْعَزْفِ: غُزوَيٌّ^(٥).

ومثلُ: عَضْدٌ مِنْ قَصَبَيْتُ: قَصْرٌ^(٦).

ومثلُ: قُذَاعِمَلَةٌ: قُضَيَّةٌ، كَعْيَةٌ فِي التَّصْغِيرِ^(٧).

(١) المسألة وتاليتها في المقتضب . انظر: المقتضب (٣١٢/١)، والتأصرة (١٩١٢/٢)، والمنصف (٢٤٣/٢ - ٢٤٦)، والممتع (٧٤٧/٢ - ٧٥٠)، وشرح الهادي (٢١٠).

(٢) ليس في الأصل ، ظ.

(٣) المسألة في الكتاب (٤٠٧/٤)، والأصول (٣٦٩/٣)، والمنصف (٢٧٧/٢)، والممتع (٧٦١/٢)، وشرح الهادي (٢١٢).

(٤) المسألة في الكتاب (٤٠٧/٤)، والأصول (٣٦٩/٣)، والمنصف (٢٧٧/٢)، والممتع (٧٤٤/٢).

(٥) المسألة في الكتاب ٤٠٧، ٤٠٧، والأصول ٣٦٩/٣، والمنصف ٢٧٧/٢، والممتع ٧٤٥/٢، وشرح الهادي ٢١١.

(٦) المسألة في الأصول (٣٦٤/٣).

(٧) القذعلمة والقذعميلة من النساء وغيرهن: الخسيبة، والقصيرة، وكل ما لا شأن ولا قيمة له ، والقذعمل من الرجال: الكبير السن، كائنة وصف بذلك لضعفه وذهب قوته .

والمسألة في الأصول ٣٦٤ هي وتاليتها .

ومثلُ: قُدَّمِيَّةٌ: قُضَوِيَّةٌ .

ومثلُ: حَمَصِينِيَّةٌ^(١): قَضَوِيَّةٌ، فَتَقْلِبُ كَرَحَوِيَّةٌ .

ومثلُ: مَلْكُوتٍ: قَضَوْتُ^(٢) .

ومثلُ: جَحْمَرِشٌ^(٣): قَضَيَّيِّ، وَمِنْ حَيْثُ: حَيَّيِّ^(٤) .

(١) الحفصية: بقلة حامضة لها ثمر كثير المحتفظ، طيبة الطعم، وتجعل في الأقط.

والمسألة في الكتاب (٤٠٦/٤)، والأصول (٣٥٩/٣)، والبصرة (٩٠٨/٢)، والمنصف (٢٧٢/٢)، والمعتن (٧٤٠/٢).

(٢) ظ: قَضَوْتُ .

قلت: في هذه المسألة مذهبان، الأول: قَضَوْتُ، بعدم قلب الواو الأولى الفاء لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، هي والواو الثانية الساكنة بعدها، وعدم القلب هنا، على ما فسّره الرّاضي، لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، وأمّا أصحاب المذهب الثاني فيقولون: قَضَوْتُ، يقلّبون ويحذفون. وعلى المذهب الأول المصطف في بعض نسخ المتن، والرّاضي (٣٥٥/٣)، وعلى المذهب الثاني المصطف في الشرح (٢/٨٠)، والشرح، واختار النظام المذهب الثاني، وأجاز الأول أيضًا مرجوحًا .

والمسألة في الكتاب (٤١١/٤)، والأصول (٣٧٥/٣)، والبصرة (٩١١/٢)، وشرح الهادي (٢١١).

(٣) الجَحْمَرِش: العجوز المسنة، والأفعى العظيمة .

والمسألة في الأصول (٣٦٦/٣)، وشرح الهادي (٢١٤).

(٤) الأصل، ص: حَيَّيِّ . والتصحيح عن شرح المصطف والشرح، والمسألة في الأصول (٣٦٤/٣).

ومثُلُّ: حِيلَلَابٌ: قَضِيَضَاءً^(١).

ومثُلُّ: دَخْرَجْتُ مِنْ قَرْأَةً: قَرْأَيْتُ^(٢).

ومثُلُّ: سَبَطَرِ: قَرْأَيِ^(٣).

ومثُلُّ: إِطْمَأْنَثُ: إِقْرَأْيَاتُ، وَمَضَارِعُهُ: يَقْرَئِنِي؟، كَبْقَرْعَنِي^(٤).



(١) الحليلاب: نبت تدوم خضرته في القيط، وتقول له العامة الليلاب. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة ٤٤١.

والمسألة في الأصول (٣٧٣/٢)، والتأصيرة (٩١١/٢).

(٢) المسالة في الأصول (٣٨١/٣)، والمنصف (٢٥١/٢)، والممتع (٧٦٥/٢)، وإيجاز التعريف ابن مالك (٧٩).

(٣) السُّبْطُرُ: السُّبْطُ المُمْتَدُ التَّلْوِيلُ، وجمل سَبَطَرٌ: سَرِيعٌ، وَأَسَد سَبَطَرٌ: يَمْتَدُّ عَنِ الْوَثَةِ.

والمسألة في المنصف (٢٥١/٢)، والممتع (٧٦٤/٢)، وإيجاز التعريف لابن مالك (٧٩).

(٤) المسالة في الأصول (٣٨٠/٣)، والمنصف (٢٦٢/٢)، وشرح الهايدي (٢١٧).

[الخط]

* [تَعْرِيفُ الْخَطِّ]

الخط : تصوير اللّفظ بحروف هجائيه .

[طریق رسم اسماء الحروف] *

إِلَّا أَسْمَاءُ الْحُرُوفِ إِذَا قُصِّدَ بِهَا^(٥) الْمُسْمَىُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَكْتُبْ: جِيمُ، عَيْنُ، فَأَ^(٦)، رَأْ، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ: جَعْفَرٌ؛ لَأَنَّهُ^(٧) مُسْمَاهَا خَطَا وَلَنْفَظَا، وَلَذِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لِمَا سَأَلُوكُمْ: كَيْفَ تَنْظِفُونَ بِالجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ؟ فَقَالُوكُوا: جِيمٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا نَظِفُّمُ بِالاسْمِ، وَلَمْ تَنْظِفُوا بِالْمَسْؤُلِ عَنْهُ، وَالجَوابُ: جَهٌ؛ لَأَنَّهُ الْمُسْمَىُ، فَإِنْ سُمِّيَّ بِهَا مُسْمَى آخَرُ كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا^(٨)، وَفِي الْمُضْحَفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجَهَيْنِ، نَحْوُ^(٩): «يَس» وَ«حَم».

. (٥) لیس فی ظ.

(٦) في عدد من نسخ المتن والشروح: (فاء، راء)، بالهمزة، والرسمان صحيحان .

(٧) الأصل، ظ، عدد من نسخ الشُّروح: (لأنَّه المُستَقِي)، أي: لأنَّه المُستَقِي، أي هو مُستَقِي الجيم، وفي ص، عدد من نسخ الشُّروح: (لأنَّها)، أي: لأنَّها نفس هذه الصُّورة مُستَقِي صورة تلك الأسماء في وضع الخط، وملفوظتها مُستَقِي لملفوظاتها في وضع اللفظ.

(٨) بعدها في شرح الرّضي ٣١٢/٣: «نحو: ياسين وحاميم».

(٩) الأصل، ظ: «نحو: ياسين، وحـا مـيم». والرسمان صحيحان، والمثبت هو الأولى.

* [الأصل في الكتابة النَّظر إلى الابتداء والوقف]

والأصل في كلّ كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فمن ثُمَّ كُتِبَ نَحْوُ: رَهْ زِيدًا، وَقَهْ زِيدًا، بالهاء، ومثلُ مَهْ أَنْتَ، وَمَجِيَّهُ مَهْ جَنْتَ، بالهاء أيضًا، بخلاف الجاز، نَحْوُ حَتَّام، وَلَام، وَعَلَام؛ لِشَدَّةِ الاتِّصالِ بالحُرُوفِ^(١)، ومن ثُمَّ كُتِبَ معها بِالْفَاتِحَاتِ، وَكُتِبَ مِمْ وَعَمْ، بغيرِ نُونٍ، فَإِنْ قَصَدْتَ إِلَى الْهَاءِ كَتَبْتَهَا وَرَجَعْتَ^(٢) إِلَيْهَا وَغَيْرُهَا إِنْ شِئْتَ.

ومن ثُمَّ كُتِبَ^(٣) أَنَا زِيدُ بِالْأَلْفِ، وَمِنْ «لَكَتا هُوَ اللَّهُ»^(٤).

ومن ثُمَّ كُتِبَتْ^(٥) تَاءُ التَّائِيَّةِ فِي نَحْوٍ: رَحْمَةٌ وَقَمْحَةٌ هَاءٌ، وفيَّنْ وَقَفَ بِالْتَّاءِ تَاءٌ، بخلافِ أُخْتِي، وَبِنْتِي، وَبَابِ قَائِمَاتِي، وَبَابِ قَامَتِي هَذِهِ.

(١) ص: بالحرف.

(٢) ص: وَرَدَدَتْ . وهي كذلك في عدد من الشروح.

وفي الأصل، ظ: وَرَجَعَتِي إِلَيْهَا وَغَيْرُهَا . والرَّسْمُ الْأَوَّلُ أَوْلَى وأَصْحَاحٌ .

(٣) ظ: كَبَتْ .

(٤) الكهف: ٣٨ . والمسائل من قوله: «وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ أَنَا زِيدُ بِالْأَلْفِ» إلى قوله: «وَبَابِ القاضي بِالْيَاءِ، عَلَى الْأَفْصَحِ فِيهِما» تقدَّمت موثقة مشروحةً في باب الوقف . انظر: ص (٢٣٧) من هذا الكتاب .

(٥) الأصل، ظ: كَتَبْ .

(٦) ص: وَتَخْمَةٌ .

ومن ثُمَّ كُتِبَ المُنَوْنُ المُنْصوبُ بِالْأَلْفِ، وغَيْرُهُ بِالْحَذْفِ، وَإِذَا^(١)
بِالْأَلْفِ، عَلَى الْأَكْثَرِ، وَاضْطِرَابًا كَذَلِكَ، وَكَانَ قِيَاسُ اضْطِرَابِنْ بِوَاوُ وَأَلْفِ،
وَاضْطِرَابِنْ بِيَاءُ، وَهُلْ تَضَرِبُنْ^(٢) بِوَاوُ وَنُونُ، وَهُلْ تَضَرِبُنْ^(٣) بِيَاءُ وَنُونُ،
وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعَسْرِ تَبَيْنِهِ، أَوْ لِعَدَمِ تَبَيْنِ قَصْدِهَا، وَقَدْ يُجْرِي
اضْطِرَابِنْ مُجْرَاهُ .

وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضِي بَغْيِرِ يَاءُ، وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ، عَلَى
الْأَفْصَحِ فِيهِمَا .

وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ نَحْوُ بِزَيْدٍ، وَلِزَيْدٍ، وَكَزَيْدٍ، مُتَصِّلًا؛ لَأَنَّهُ لَا يُوقِفُ
عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْوُ مِنْكَ، وَمِنْكُمْ، وَضَرَبَكُمْ^(٤)، مُتَصِّلًا؛ لَأَنَّهُ لَا يُبَدِّلُ
بِهِ .

* [قواعد كتابة الهمزة]

وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَحْصُصُهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلِهِ، أَوْ
زِيَادَةُ، أَوْ نَقْصَرُ، أَوْ بَدَالٌ .

الْأَوَّلُ^(٥): الْهَمْزَةُ، وَهُوَ: أَوْنُ، وَوَسْطٌ، وَآخِرٌ .

(١) ص: وَاذن .

(٢) ظ: تَضَرِبُنْ .

(٣) ظ: تَضَرِبُنْ .

(٤) ظ: وَضَرَبَكَ وَضَرَبَكُمْ .

(٥) ظ: وَالْأَوَّلُ الْمَهْمُوزُ، ص: فَالْأَوَّلُ .

الأَوَّلُ^(١): أَلْفُ مَطْلَقاً، نَحْوُهُ: أَخَدُ، وَأَخَدُوا، وَإِلَيْهِ.

والوَسْطُ: إِمَّا سَاكِنٌ، فَيُكْتَبُ بِحُرْفٍ حَرْكَةٍ مَا قَبْلَهُ، مَثُلُّ: يَأْكُلُ، وَيُؤْمِنُ، وَيُشَنَّ.

وَإِمَّا مَتَحْرِكٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيُكْتَبُ بِحُرْفٍ حَرْكَتِهِ، مَثُلُّ: يَسْأَلُ، وَلَئُومُ، وَيُسْتَئِنُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْذِفُهُ إِنْ كَانَ تَحْفِيْفُهُ بِالْتَّقْلِيلِ أَوِ الْإِدْغَامِ^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْذِفُ الْمَفْتوحَةَ فَقْطًا، وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتوحَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ، نَحْوُهُ: سَاءَلَ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْذِفُهُ فِي الْجَمِيعِ.

وَإِمَّا مَتَحْرِكٌ وَقَبْلَهُ مَتَحْرِكٌ فَيُكْتَبُ عَلَى^(٤) نَحْوِهِ مَا يُسْهَلُ، فَلَذِكْ كُتِبَ نَحْوُهُ مُوجَّلٌ بِالْوَاوِ، وَنَحْوُ فَتَّوَهُ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْوُهُ: سَأَلُ، وَلَئُومُ، وَيُسْتَئِنُ، وَمِنْ مُقْرِئِكَ وَرُؤُوفِسِي^(٥)، بِحُرْفٍ حَرْكَتِهِ . وَجَاءَ فِي^(٦) سُتْلَ، وَيُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ^(٧).

(١) ظ: والأَوَّل، ص: الأَوَّل تكتب أَلْفًا مَطْلَقاً.

(٢) ص: أَوِ الْإِدْغَامِ.

(٣) الأَصْل: سَأَلُ.

(٤) ص: على نحو ما قُلْنَا.

(٥) ص: وَرُؤُوفُ.

(٦) في عدد من نسخ المتن والشروح: في نحو.

(٧) أي التَّسْهيل بجعلها بين بين المشهور، وهو مذهب سيبويه، أو بين بين البعيد، وهو مذهب الأخفش، وقد تقدّمت المسألة في باب تخفيف الهمزة. انظر: ص (٣١٦) من هذا الكتاب.

وَالآخْرُ: إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا حُذِفَ، نَحْوُ: خَبَأْ، وَخَبَّأْ، وَخَبَّأْ.
وَإِنْ كَانَ مُتَحْرِكًا كُتِبَ^(١) بِحُرْفٍ حِرْكَةٍ مَا قَبْلَهُ كَيْفَ كَانَ، مَثُلُّ: قَرَأْ،
وَيَقْرِئْ، وَرَدَّوْ، وَلَمْ يَقْرَأْ، وَلَمْ يَقْرِئْ، وَلَمْ يَرَدُّوْ.

وَالظَّرْفُ الَّذِي يُوقَفُ عَلَيْهِ لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ^(٢) كَالْوَسْطِ، نَحْوُ: جُزَّأَكْ،
وَجُزْؤُكَ، وَجُزْئُكَ، وَنَحْوُ^(٣): رِدَاعُكَ، وَرِدَاؤُكَ، وَرِدَائِكَ، وَنَحْوُ:
يَقْرُؤُهُ، وَيَقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْوِ^(٤): مَقْرُونَةٌ وَبِرِينَةٌ.

بِخَلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلُ بِهِ غَيْرُهُ، نَحْوُ: يَأْحِدُ، وَلَأْحِدُ، وَكَأْحِدٍ،
بِخَلَافِ لِتَّلَاءِ؛ لِكَثْرَتِهِ أَوْ لِكَرَاهَةِ^(٥) صُورَتِهِ، وَبِخَلَافِ لَيْنِ؛ لِكَثْرَتِهِ.

(١) ظ، ص: كتب بحركة ما قبلها.

قلت: اختللت عبارات نسخ الشافية في المتن والشروح، فجاءت هكذا: «كتب بحرف حركة ما قبله كيف كان»، أو «ما قبلها كيف كانت» أو «ما قبلها كيف كان»، أو «ما قبله كيف كانت»، أو «بحركة ما قبلها كيف كانت»، أو «بحركة ما قبله كيف كان»، أو «ما قبلها كيف كان»، أو «ما قبله كيف كانت». وجميع التركيب مؤداتها واحد، على اختلاف في رجوع الضمائر.

(٢) ظ، ص: «غَيْرِهِ بِهِ». وعلى وفاق الأصل معظم الشروح.

(٣) ظ، ص: «وَنَحْوُ: رِدَأَكَ، وَرِدُوكَ، وَرِدِئَكَ».

(٤) ظ، ص: «مَقْرُونَةٌ وَبِرِينَةٌ». والرسامان صحيحان وعلى كلّ منها عدد من الشروح
ونحو مقرونة هو ما يخفف همزه بالتشهيل والإدغام، فيقال في مقرونة وبرينة
وسوءة وشينك: مَقْرُونَةٌ، وَبِرِينَةٌ، وَسَوَّةٌ، وَشِينَكَ.

(٥) الأصل: وكرامة.

وكل همزة بعدها حرف ممد كصورتها تُحذف، نحو: خطأ، في التَّصْبِ، وَمُسْتَهْزِئُونَ، وَمُسْتَهْزِئَيْنَ، وقد تُكْتُبُ بالياء، بخلاف قرأ، ويقرأ أن؟ للبس، وبخلاف نحو^(١) مُسْتَهْزِئَيْنَ، في المُسَئَّ؛ لعدم المد، وبخلاف^(٢) نحو: ردائني ونحوه، في الأكثري، لمعاييرة الصورة، أو للفتح الأصلي، وبخلاف نحو: جنائي^(٣)، في الأكثري، للمعايرة والتشديد^(٤)، وبخلاف: لم تقرئني؛ للمعايرة واللبس.

* [الفصل والوصل]

وأما الوصل: فقد وصلوا الحروف وشبيهها بما الحرفية، نحو^(٥): «إِنَّا إِلَهُكُمُ اللَّهُ»، وأينما تكون أكن، وكلما أتيتني أكرمتك، بخلاف: إن ما عندي حسن، وأين ما وعديتني، وكل ما عندي حسن، وكذلك: مِنْ ما، وعَنْ ما، في الوجهين، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً؛ لوجوب الإدغام، ولم يصلوا متنى؛ ليلا يلزم من تغيير الياء.

ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا، بخلاف المُحَقَّقة، نحو: علمت أن

(١) ليس في الأصل.

(٢) ظ: «وبخلاف ردائني ونحوه». وقد اختلفت نسخ الشافية وشرحها في هذا التراكيب، فجاءت على هذه الصور: (وبخلاف نحو ردائني ونحو)، (وبخلاف نحو ردائني)، (وبخلاف ردائني ونحوه)، (وبخلاف ردائني).

(٣) ص: جنائي.

(٤) ظ: وللتشديد.

(٥) ط: ٩٨.

لا يقومُ، ووصلوا إِن الشَّرْطَيَةِ بِلَا وَمَا، نَحْوُهُ: ﴿إِلَا تَفْعَلُوهُ﴾^(١)، و﴿إِمَّا تَخَافُنَ﴾^(٢)، وحُذفتِ التُّونُ في الجميع؛ لتأكيدِ الاتصالِ .
وصلوا نحو^(٣) يومئذٍ وحيثندٍ في مذهبِ البناءِ، فِيمَنْ ثَمَّ كُتِبَ الهمزةُ ياءً .

وكَتَبُوا نحو الرَّجُلِ على المذهبينِ مُتَّصِلًا^(٤)؛ لأنَّ الهمزةَ كالعدمِ، أوِ اختصارًا؛ لِلنَّكْرَةِ .

* [الزيادة]

وأَمَّا الزيادةُ: فِإِنَّهُم زادوا بَعْدَ وَاوِ الجَمِيعِ الْمُتَنَطَّرِفَةِ فِي الْفَعْلِ أَلْفًا، نَحْوُهُ: أَكْلُوا، وشَرَبُوا؛ فَرَقَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاوِ الْعَطْفِ^(٥)، بِخَلْفِ نَحْوِ^(٦): يَذْعُرُ، وَيَغْزُو، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ، فِي التَّأكِيدِ بِالْفَيْ، وَفِي

(١) الأنفال: ٧٣ .

(٢) الأنفال: ٥٨ .

(٣) ليس في الأصل، وهو عن ظ، ص، والشروع .

(٤) أي: على مذهب سيبويه، وهو أنَّ اللامَ وحدَها حرفُ التَّعْرِيفِ، والهمزةُ للوصلِ، وعلى مذهبِ الخليلِ وهو أنَّ (ال) بحرفِها أداةُ التَّعْرِيفِ .

(٥) وذلك فيما تفصلُ فيه واوِ الجَمِيعِ عن لفظِ الفَعْلِ مِنَّا آخرُ الفَعْلِ لا يقبلُ الاتصالُ به، وذلك نحو ساروا، وسادوا، ونصروا، وعزوا، ثُمَّ أجري البابُ كلهُ، ما يقبلُ الاتصالُ به وما لا يقبله، على وَتِيرَةٍ واحدةٍ .

(٦) ليست في ظ، ص .

المفعول بغير ألف، ومنهم من يكتبها في نحو^(١): شاربوا الماء، ومنهم من يخذلها في الجميع^(٢).

وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين منه، وألحقو المثلث به، بخلاف الجمع.

وزادوا في عمر ودوا فرقاً بينه وبين عمر مع الكثرة، ومن ثم لم يزيدوا في التصب^(٣).

(١) ظ: في نحو شاربوا الماء وزاروا زيد.

(٢) اتفق على زيادة ألف بعد واو الجمع في الماضي والأمر، نحو: كتبوا واكتبا، وزادها الرءاء كذلك مع المضارع المفرد في الرفع خاصة، نحو: يدعوا ويغزوا، والكساني مع المضارع المفرد المستند إلى الظاهر في التصب خاصة، نحو: لن يدعوا زيد ولن يغزوا بكر، وأثنا المضارع المتصل بواو الجماعة فيمنع البصريون زيادة الألف، وزادها الأخفش في نحو: لن يكتبوا، وأجاز الكوفيون زيادتها كذلك مع الأسماء المتصلة بواو الجماعة في نحو: شاربوا الماء، كذا زادوها في نحو: هموا.

انظر: أدب الكاتب (٢٢٥ - ٢٢٦)، والكتاب لابن درستويه (٨٣ - ٨٤)، والهجاء لابن الدعآن (٥ - ٦، ٣٥)، والمساعد (٤/ ٣٧٧ - ٣٧٨)، والهمج (٣٢٤ - ٣٢٥).

(٣) ولم يزيدوا الواو مع عمرو أيفياً في مواضع آخر، قال الناظم البسابوري في شرحه (٥٥٣ - ٥٥٤) في تعليل عدم زيادة الواو في هذه الصور: «ولا في عنبر مصغرًا، أو في غيره لعدم كثرة الاستعمال، ولا في عنبر العلم إذا كان قافية؛ لبيان موقعهما في القافية، فلا يُفهي إلى اللبس، ولا إذا كان محلّي باللام كقوله:

باعَدَمَ التَّغْرِيرِ مِنْ أَيْسِرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا

وزادوا في أولئك وأوا فرقاً بينه وبين إلئك، وأخري أولاء عليه.

وزادوا في أولي وأوا فرقاً بينها^(١) وبين إلى، وأخري أولو عليه.

* [القصص]

وأما القصص: فإنهم كتبوا كل مShield من كلمة حرفًا واحدًا، نحو: شد، ومد، وادَّ، وادَّ، وأخري نحو فَتُ^(٢) مجراه، بخلاف نحو: وعدت، واجبته، وبخلاف لام التعريف مطلقاً، نحو: اللحم، والرجل؛ لكونهما كلمتين، ولكثره اللبس، بخلاف: الذي، والتي والذين؛ لكونها لا تفصل، ونحو اللذين في الشتى بلامين؛ للفرق، وحمل: اللتين عليه، وكذلك: اللاؤون وأخواته.

ونحو: يم، وعَم، وإِمَّا، وإِلَّا، ليس بقياس.

ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف؛ لكثرته، بخلاف باسم الله^(٤)، وباسم ربك، ونحوه، وكذا الألف من اسم الله والرحمن

= لعدم ورود عمر كذلك، ولا إذا كان مصغرًا لأن لفظيهما واحد، فلا تحصل تفرقة.

واعلم أن كلاً منها إذا أضيف إلى الضمير المجرور خرج من صلوح زيادة الواو فيه؛ لأن الضمير المتصل كالجزء مما قبله، فلا يفصل بينهما بالواو.

(١) ظ، ص: بينه.

(٢) ظ: وادَّ.

(٣) ظ: فَتُ. وفي عدد من الشتى: فَتُ.

(٤) ليس في ص.

مُطلقاً . ونقصوا من نَحْوِ لَلرَّجُلُ وَلِلرَّجُلِ، وَلَلدَّارُ وَلِلدَّارِ، جَرَأْ وابتداءً، الألف؛ لِتَنَالَ يلتبس بالتقى، بخلاف: بِالرَّجُلِ، وَنَحْوِه . ونقصوا مع الألفِ اللَّامِ مِمَّا في أَوَّلِه لَامٌ، نَحْوُ لِلْخِمْ، وَلِلْبَنِ؛ كراهيَة اجتماع ثلاثِ لاماتٍ^(١) .

ونقصوا من نَحْوِ أَبْنَكَ بارِّ في الاستفهام، و﴿أَضْطَقَ الْبَنَاتِ﴾^(٢)، أَلْفَ الوصلِ، وجاء في نحو^(٣) آلْرَجُلُ الْأَمْرَانِ^(٤) .

ونقصوا منِ ابْنٍ إِذَا وقع صفةٌ بينَ عَلَمِينِ الْفَهْمِ، مثلُ: هَذَا زَيْنُدُ بْنُ عَمْرِو، بخلافِ: زَيْدُ بْنُ عَمْرِو، وبخلافِ المُثَنَّى^(٥) .

ونقصوا أَلْفَ هَا معَ اسْمِ الإِشَارَةِ، نَحْوُ هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَذَا،

(١) الأصل: كراهيَة اجتماع اللامات . وأَلْذِي أَثَبْتَهُ عن (ظ، ص) هو الَّذِي في نسخ الشُّرُوحِ .

(٢) الصَّفَافَاتُ: ١٥٣ .

(٣) الأصل: وجاء في .

(٤) إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل فبعض العرب يجعل همزة الوصل بينَ بَنَنَ، وبعضهم يقلبهَا مَحْضَةً خالصةً، وهذا هو المشهور الفصيح، وقد جاءت القراءة على الوجهين في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا وَقَدْ عَصَيْتَ﴾، وقوله: ﴿أَلَّا ذَكَرْتِ﴾ . وقد مضى بيان هذا في باب الابتداء . انظر: ص (٢٣٤) من هذا الكتاب، والإقناع ٣٥٩/١، والنشر ٣٧٧/١، وشرح اليزيدي ٤٧٤ .

(٥) تُحَذَّفُ أَلْفُ (ابن) بِتَسْعَةِ شَرُوطٍ . وانظر: أدب الكاتب ٢١٦، والهجاء لابن الدِّهَانِ ١١، والمساعد ٣٦٠/٤ .

وهو لاء، بخلاف هاتا، وهاتي؛ لِقَلْتِهِ، فِإِنْ جاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ، نحو: هَا ذَاكَ، وَهَا ذَانِكَ؛ لَا تَصَالُ الْكَافِ^(١).

ونقصوا الألف من: ذلك، وأولئك، ومن الثلث، والثلثين، ومن^(٢): لكن، ولكنَّ.

ونقصَ كثيُرُ الواوِ مِنْ دَاؤَدَ، والألف من: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وبعضاً مِنْهم الألف من: عثمن^(٣)، وسليمان، ومعوية.

* [البدل]

وأَمَّا البدلُ: فِإِنَّهُمْ كَتَبُوا كَلَّا أَلْفِ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسْمِ أَوْ فَعْلِ يَاءِ، إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا يَاءُ، إِلَّا فِي نحو: يَحْمَى، وَرَى، عَلَمَيْنِ^(٤)، وَأَمَّا الثَّالِثُ فِإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كُتُبْتِ يَاءُ، إِلَّا فِي الْأَلْفِ^(٥)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْأَلْفِ^(٦)، وَعَلَى كَتْبِهِ بِالْيَاءِ فِإِنْ كَانَ مُنْتَوْنَا فَالْمُخْتَارُ^(٧) أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ

(١) ولم ينقصوا الألف فيما لو صغر، نحو هادياً وهاوياً أو أفتح الصميم، نحو ها هوذا، وهأنذا . انظر: شرح ركن الدين ١٥٨، وشرح البزدي ١١٠٧ ، والأنصارى . ٥٩٥

(٢) ليس في ص .

(٣) الأصل، ص: عثمان .

(٤) الأصل: ظ: علماً . وما في ص هو الأوفق، وهو الموفق لمعظم الشرح .

(٥) الأصل، ص: فالآلف .

(٦) هو أبو علي . انظر: الحلويات له (٩٣ - ٩٦)، والهجاء لابن الدهان (٢٩) .

(٧) لدى ابن الحاجب . انظر: شرح ابن الحاجب ٩٠/ب، وركن الدين ١٥٨ .

قياسُ المُبِرِّدِ، وقياسُ المازنيِّ بِالْأَلْفِ^(١)، وقياسُ سيبويهِ: المنصوبُ بِالْأَلْفِ^(٢)، وما سواهُ بِياءً .

ويتعرَّفُ الياءُ منَ الواوِ بالثانيةِ، نَحْوُ: فَتَبَانِ، وَعَصَمَانِ، وبِالجمعِ، نَحْوُ: الْفَتَنَاتِ، وَالْقَنَاتِ، وَبِالْمَرَّةِ، نَحْوُ: رَمِيَّة، وَغَزَوَة، وَبِالْأَنْوَعِ، نَحْوُ: رَمِيَّة، وَغَزَوَة، وَبِرَدَ الْفَعْلِ إِلَى نَفْسِكَ، نَحْوُ: رَمِيَّة، وَغَزَوَتُ^(٣)، وَبِالْمَضَارِعِ، نَحْوُ: يَرْمِي، وَيَغْزِيُّونَ^(٤) الْفَاءُ وَأَوْاً، نَحْوُ: وَعَيْ، وَبِكُونِ الْعَيْنِ وَأَوْاً، نَحْوُ: شَوَّى، إِلَّا مَا شَدَّ، نَحْوُ: الْقُوَّا، وَالصُّوَّا^(٥) .

(١) ظ: بِأَنْفَ .

(٢) تقدَّمت هذه المسألة في باب الرقف، وما نسبه ابن الحاجب للمبَرِّد هو لغيره، ومنهم سيبويه، وما نسبه لسيبوه هو لغيره، ومنهم أبو علي، في قوله له، وابن السراج . وانظر المسألة مبسوطة في ص (٢٤٢) من هذا الكتاب .
ظ: بِأَنْفَ .

(٣) ومثله ردُّ الفعلِ إِلَى مخاطبك ذكرًا كانُ أو أُنْثى، نحو: رَمِيَّة وَغَزَوَتُ، وَرَمِيَّتُ وَغَزَوَتُ، فلو قال المصتف: وباتصاله بضمير الفاعل المتحرك للمتكلَّم أو المخاطب، أو الغائب، لكان أشمل .

(٤) ص: أَوْ بِكُونَ .

(٥) ص: «الْفُؤَى وَالصُّوَّا» . وهما جمع فُؤَى وصُوَّة .

والصُّورَا: أحجار تنصب علامات بالطريق ليهتدِي بها المسافرون إلى المواقع والمسافات وغير ذلك .

فَإِنْ جُهِلَ، فَإِنْ^(١) أُمِيلَتْ، فَالْيَاءُ، نَحْوُ: مَتَىٰ، وَإِلَّا فَالْأَلْفُ^(٢).
 وَإِنَّمَا كَتُبوا لِدِي بِالْيَاءِ؛ لِقُولِهِمْ: لَدِينَكَ.
 وَكِلاً يُكْتَبُ عَلَى الْوَجْهِينِ؛ لِاحْتِمَالِهِ^(٣).

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ^(٤): بَلَىٰ، وَإِلَىٰ، وَعَلَىٰ، وَحَتَّىٰ^(٥).

(١) ظ: فإنْ أميلت نحو متى فالباء، وإنْ بـالـأـلـفـ.

(٢) بعدها في عدد من نسخ الشروح: «نحو المَنَّا». والمَنَّا: من الموازين، وهو أيضًا الْقَدْرُ . ويردُّ هذا أنَّ الفه معلوم أنها عن واو، وفي نسخة الأنصاري ٥٩٥ «فَالْأَلْفُ حَوْرٌ إِلَّا عَلَمًا» .

(٣) ص: لاحتمالها.

(٤) وبعضهم يكتب حاشا بالألف، وأخرون بالياء حاشي، ومعلوم أنها متعددة بين الفعلية والحرفية .

(٥) آخر الأصل: «تَنَّتَ الْمَقْدَمَةُ بِعُونَ اللَّهِ تَعَالَىٰ . كَتُبَ فِي رَجَبِ سَنَةِ سَتِّ عَشَرَةَ وَسَبْعِعَمَائَةٍ» .

وآخر (ص): «وَالله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمأب، والحمد لله رب العالمين» .

أَلَا يَا مُسْتَعِيرَ الْكُتُبِ دَغْنِيٌّ فَإِنْ إِعَارَةُ الْمَكْتُوبِ عَازٌ
 وَمَغْشُوْقِي مِنَ الدُّنْيَا كَاتِبٌ فَهَلْ أَبْصَرْتَ مَغْشُوْقًا يَعْزُرًا؟

قلت: هذان البيان لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢)، وقد أجابه عنهما السيد الشريف العجرجاني (ت ٨١٦) ببيان لطيفين، وهما قوله:

وَلَا تَمْنَعْ كَاتِبًا مُسْتَعِيرًا فَإِنَّ الْبَخْلَ لِلْإِنْسَانِ عَازٌ
 أَلَمْ تَسْمَعْ حَدِيثًا صَحْرَوْهُ: جَزَاءُ الْبَخْلِ عِنْدَ اللَّهِ نَازٌ

= وآخر (ظ): «وَالله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمأب .



— تَمَّ الْكِتَابُ وَرَبُّنَا مُحَمَّدٌ وَلَهُ الْمَكَارُمُ وَالْعَلَى وَالْجُودُ —

وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابِهِ سَنَةً ثَمَانِيَّةً وَثَلَاثِينَ وَسَبْعَمَائَةً .

قلت: هذا البيت المذكور أول بيتين مشهورين يحلو للكثير من المؤلفين أن يختتم بهما كتابه، وأمام الثنائي التالي فهو:

وَعَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُهُ مَا نَاجَ فُنْرِيَّ وَأَزْرَقَ عُودُ

الفهارس

١. فهرس أطراف الآيات
٢. فهرس الأحاديث والآثار
٣. فهرس الأشعار
٤. فهرس الأرجاز
٥. فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراث التصريفيين
٦. فهرس لغات العرب.
٧. فهرس النبات.
٨. فهرس المَرْبُّ.
٩. فهرس الآراء والمذاهب.
١٠. فهرس الأعلام.
١١. فهرس المصادر والمراجع.
١٢. الفهرس التفصيلي للموضوعات.

فهرس أطراف الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الظَّالِمُونَ﴾		
٧		٣٧٥ ، ٢٢٨
﴿الْمُكَذِّبُونَ﴾		
١٦		٢٢٦
٩٣		٢٢٥
﴿يَشَاءُ إِلَى﴾		البقرة: ١٤٢ ، ٢١٣ ، ٣٢٢ ، ويوس: ٣٢٣ ، ٢٥
٤٦		٤٦ ، والثور: ٢٥
١٤٨		٣٩٧
﴿دَائِيَةً﴾		البقرة: ١٦٤ ، الأنعام: ٣٨ ، هود: ٦ ، ٥٦ ، التحل: ٤٩ ، ٦١ ، النور: ٤٥
٦٠		النمل: ٨٢ ، العنكبوت: ٦٠ ، لقمان: ١٥ ، سبا: ١٤ ، فاطر: ٤٥ ، الشورى: ١٥
٢٩		الجاثية: ٤
٢٠٠		٣١٦
٢١٧		٣٩٧
١٢٣		البقرة: ٢٢٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣ ، النساء: ٤١٣
٢٥٨		﴿فَأَلَّا أُنْتَ، وَأَمِّيَّتْ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٥٣	٢٨٢	﴿أَن يُبَلِّهُ﴾
٣١١	٢٨٣	﴿الذَّيْمَ﴾
٤١٥	٢٨٤	﴿يُعَذَّبُ مَن يَتَّمَّ﴾
بِحَكْمَةِ الْعَنْزَلِي		
٢٢٥ ، ٢٢٣	٢ - ١	﴿اللَّهُ﴾
٢٤٥		
٤١٣	١٥٧	﴿الْتَّسْبِيحُ عِيسَى﴾
٢٤٠	٩١	﴿مِلْ أَرْضَ﴾
٤١٣	[١٨٥]	﴿فَمَنْ زُخْرَعْنَ التَّارِ﴾
بِحَكْمَةِ التَّسْبِيحِ		
٤٠١	١٢٢ و ٨٧	﴿وَمَنْ أَصْدَقَ﴾
٣٥٦	١٣٥	﴿وَإِنْ تَلْمُوا﴾
٤١٦	١٧٤	﴿أَوْ يَغْلِبَ قَسْوَنَ ظُفَّيْرَ﴾
	١٧٦	﴿إِنْ أَمْرُؤَ﴾
بِحَكْمَةِ التَّائِدَةِ		
٤١٥	٢٨	﴿بَتَسْطِعَتْ إِلَيْ﴾
٣٩٨ ، ٣٩٧	٥٤	﴿مَنْ يَرْهَدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾
بِحَكْمَةِ الْأَنْجَلِي		
٤٠١	١٥٧ ، ٤٦	﴿يَضْدِيْفُونَ﴾
٢٢٦	٦٧ ، ٤٠	﴿إِنْ الْمُخْنَمَ﴾
٣١١	٧١	﴿إِلَ الْمَدَايِنَا﴾

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الذكرين﴾	١٤٤	٤٣٩
بِحَكْمَ الْأَمْرِ		
﴿مَعَابِث﴾	٢٠	٣٤٥
﴿وَإِنَّا أَوْلُ الْمُتَّقِينَ﴾	١٤٣	٢٤٦
﴿أَغْيَرَ لِ﴾	٤١	٤١١
﴿وَالْقَصْصُ﴾	٢٨	الأعراف: ١٥١، وإبراهيم: ٤١، ونوح: ٢٨
بِحَكْمَ الْأَدْهَانِ		
﴿مُرْدِفِينَ﴾	٩	٤١٦
﴿وَضَيْبَائِ﴾	٣٥	٤٠١
﴿إِذَا نَشَّمْ بِالْمَذْرُورَةِ الْثَّالِثَةِ﴾	٤٢	٣٦٩
﴿وَيَهْمِي مَنْ حَيَّ﴾	٤٢	٣٣٦
﴿إِمَّا تَخَافَّ﴾	٥٨	٤٣٦
﴿إِلَّا تَفْعَلُوا﴾	٧٣	٤٣٦
بِحَكْمَ الْأَنْتِيَةِ		
﴿وَكَلَّهُ اللَّهُ هِيَ الْمُلْتَهِي﴾	٤٠	٣٦٩
﴿أَيْتَهُ﴾	٧٣	٣٢١
الثُّرْبَةُ: ١٢، والأنبياء: ٧٣، والقصص: ٤١، والسَّجْدَةُ:		
٢٤		
﴿هَلْ تُرِئُونَ﴾	٥٢	٤١٨
﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾	٤٢	٢٢٦
﴿هَلْ تُرِئُونَ﴾	٥٢	٤١٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿تَضْدِيق﴾		
﴿وَأَشَدُّ عَلَىٰ ظُلُومِهِمْ﴾	٨٨	٢٩٨
﴿آَلَّا وَقَدْ عَصَيْتَ﴾	٩١	٤٣٩
﴿إِرْجَاب﴾		
﴿إِذْ كَبَ مَعْنَانَا﴾	٤٢	٤١٥
﴿وَقَالَتُ الْخُرُوجُ﴾		
﴿مِنْ قَبْلٍ مَا فَرَّطْنَاهُ﴾	٣١	٢٢٦
﴿لَا تَنْهِيَّ عَنِّكُمُ الْيَوْمَ﴾	٩٢	٢٢٥
﴿حَرَضْتَ يَمْوَنِينَ﴾	١٠٣	١٣٤
﴿وَإِنْ تَعْجِبْ فَعَجِبْ﴾		
﴿جَعَلُوا الشَّرْءَانَ عَيْنَيْنَ﴾	٩١	٢٠٣
﴿فَاصْدَعْ﴾	٩٤	٤٠١
﴿فَصْدُ﴾		
﴿رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾	٧٣	٤١١
﴿أَذْهَبْ قَنْنَ﴾		
٦٣	٤١٦	

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَوْلَا كُنْتُ مُكْتَمِّلاً﴾		
﴿لَوْلَا اطْلَقْتَ عَلَيْهِمْ﴾	١٨	٢٢٦
﴿لَكِنْ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	٢٤٥
﴿لَعِنْدَهُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾	٧٧	٤٢١
﴿مَكْنُونًا﴾	٩٥	٣٩٦
﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾	٩٧	٤١٨
﴿إِنَّا لِهُمْ بِرَبِّهِمْ نَّاهِيٌّ﴾		
﴿رِبِّنَا﴾	٧٤	٣٩٦
﴿وَأَخْلَلْنَا عَذَابَنَا﴾		
﴿وَأَخْلَلْنَا عَذَابَنَا مِنْ لِسَانِنَا﴾	٢٧	٣٩٨
﴿فَأَذْهَبْنَا فِيَّنَا لَكَ﴾	٩٧	٤١٦
﴿إِنَّا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾	٩٨	٤٣٥
﴿وَإِنَّا لِلَّهِ بِرَبِّ الْأَبْيَاضِ﴾		
﴿وَإِنَّا لِلَّهِ بِرَبِّ الْأَبْيَاضِ﴾	٣٧	٣٥٨
﴿الْأَنْيَاءُ، ٧٣، التور﴾	٨١	٤١٣
﴿شَعْرَنَّا لَهُ﴾		
﴿لَمْ يَنْشُطْنَا﴾	١٥	٢٣٥
﴿لَمْ يَنْقُضُوا﴾	٢٩	٢٣٥
﴿وَلَنْ يُفُرُّوا﴾	٢٩	٢٣٥ ، ٢٣٤
﴿وَالْمُكْثُكَ جَلَّنَّهَا لَكُرْتَنَّا﴾	٣٦	١٩٨
﴿شَعْرَنَّا لَهُ﴾		

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَيَقْعُدُ﴾	٥٢	﴿لِكُلِّ الْجُنُودِ﴾ ٢٢٤
﴿لِيَغْضُبَ شَأْنِهِمْ﴾	٦٢	﴿لِكُلِّ الْمُرْقَابَاتِ﴾ ٤١٠
﴿أَنَاسِي﴾	٤٩	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٣٧٨
﴿مَنْ تَعْزِلُ﴾	٢٢١	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٤١٨
﴿أَخْطُثُ بِنَانَمْ﴾	٢٢	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٤١٥
﴿أَنَّا مَا يَدِي﴾	٣٩	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٢٤٦
﴿يُضِيرَ﴾	٢٣	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٤٠١
﴿وَلَا تَئْنَنْ تَسْتَكْثِرُ﴾	١٩	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٣٩٨
﴿ثُوَّرِي﴾	٥١	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٣٩٥
﴿تَخْسِفُ بِهِمْ﴾	٩	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٤١١
﴿مِنْسَاتَةَ﴾	١٤	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٣٦
﴿بِسَ﴾	١	﴿لِكُلِّ الْمُتَعَذِّرِ﴾ ٤٣٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
شِكْرُ الْمُنَافِقِينَ		
﴿أَضْطَلَ الْبَنَاتِ﴾	١٥٣	٤٣٩
شِكْرُ الظَّاهِرِ		
﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ﴾	٥٦	٤١٥
﴿فَرَّطْتُ﴾	٥٦	٤١٥
﴿ثَأْمُرُونِ﴾	٦٤	٢٢٨
شِكْرُ الْعَظِيمِ		
﴿حِم﴾		٤٣٠
غافر، فصلت، الشُّورى، الزُّخْرُف، الدُّخَان، الجائحة، الأحافاف: ١		
شِكْرُ الْأَخْوَةِ		
﴿وَمَا أَنْتَ بِإِلَّا تَنْهِيُّنِ﴾	٩	٢٤٦
شِكْرُ الْمُخَلَّبِينَ		
﴿وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ فَأُولَئِكَ﴾	١١	٤١٦
شِكْرُ الْمُلَاقِيَاتِ		
﴿وَالْمَعَادُ ذَاتُ الْتَّبَقِ﴾	٧	٩٦
شِكْرُ الْجَنَاحِينَ		
﴿فَسْنَةُ ضَبَرَى﴾	٢٢	٣٤٧
﴿عَادُلُول﴾	٥٠	٣١٩
شِكْرُ الْمُنْكَرِ		
﴿مَسْ صَمَر﴾	٤٨	٣٩١، ٣٩٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿جَانٌ﴾	٧٤ ، ٥٦ ، ٣٩	٢٢٨ ، ٢٢٥
﴿لَيْسَ لِوَقْتِهَا كَذِبَةٌ﴾	٢	١٤٤
﴿وَأَيْتُكُمُ الْمُفْتُونَ﴾	٦	١٤٣
﴿الْحَافَةُ﴾	١	٢٢٨
﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ يَأْفِسُونَ﴾	٨	١٤٤
﴿سَالَ سَابِل﴾	١	٣١٧
﴿وَأَغْضَضُ مِنْ صَوْتِكَ﴾	٦	٣٩٨
﴿مَا سَلَكْتُمْ﴾	٤٢	٣٩٦
﴿سَسِيلًا﴾	١٨	٢٧٩
﴿شَقَقَتَا الْأَرْضَ شَقَّا﴾	٢٦	٤١٠
﴿بِلْ رَانَ﴾	١٤	٤١٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْفَتَنِ﴾		
﴿وَالْأَضْحَى﴾	١	٢٠٧
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ التَّرَاجِعِ﴾		
﴿فَإِنَّمَا مَعَ الْأَعْشَرِ يُسْرًا﴾ ٦-٥ ﴿إِنَّمَا مَعَ الْأَعْشَرِ يُسْرًا﴾	٦-٥	٩٩
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُكَثَّنَةِ﴾		
﴿شَهْرُ ٥٠ تَبَرُّل﴾	٣٤	٤١٨
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُبَتَّنَةِ﴾		
﴿أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ النَّارِ﴾ ٦ ﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُرَبَّةِ﴾	٦	٣١٣
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُجَاهِدِ﴾		
﴿يَضْدُرُ﴾	٦	٤٠١
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُجَاهِدِ﴾		
﴿وَالْمُصِير﴾	١	٢٥٢
﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّيْرِ﴾	٣	٢٥٢
﴿بِحَمْدِكُوكَلِّ الْمُكَاثِرِ﴾		
﴿مِنْ شَرِّ الْوَسَوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾	٤	١٤٥
﴿مِنْ يَقُولُ﴾	وردت كثيراً	



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١١٠	أبْنَتْ بُشْرًا قَدْ أَطْلَعَ اليمَنَ
٣٩٧	تُمَّ أقيمت الصلاة فَاتَّهُمْ
٣١٣	لَسْتُ نَبِيًّا إِلَّا.....
٢١٤	لِيَسْ فِي الْحَضْرَاوَاتِ صَدْقَةٌ
٢٢٠	لِيَسْ مَنْ أَنْبَرَ أَنْصِيَامَ فِي اسْتَغْرِي
١١٠	هَذَا بُشْرٌ قَدْ أَطْلَعَ اليمَنَ



فهرس الأشعار

الصفحة	البيت
٢٥٥	في ليلة من جُمادى ذات أندية
لَا يُصْرِكَ الْكَلْبُ فِي ظُلْمَائِهَا الْطُّنْبَا	٢٥٥
٢٦٦	فَلَسْتَ لِإِنْسَيْ وَلَكِنْ لِمَلَائِكَةِ
١٠٥	تَشَرَّلَ مِنْ جَوَ السَّمَاءِ بِصُوبَ
٤١٧	ظَلَيلَتْ تَقَيْنِ الْخَنْدَرِيَسْ وَتَغْلِبَ
٢٢٧	مَعَانِمْ يَوْمِ الْبَشَرِ تُحَوِّي نِهَايَهَا
١٦٠	وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَطَطْ بِنَعْمَةِ
٣٧٨ ، ٣١٧	عَجْبَتْ وَالْدَّهَرُ كَثِيرٌ عَجَبَةً
٢٠٠	مِنْ عَنْزِيَّ سَبَّيِ لَمْ أَضْرِبَهُ
١٨٣	قَدِيدِيَّمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحَلْمِ اتَّنِي
٣١٨	أَرَى غَفَلَاتِ الْعِيشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ
٣٨٩	سَأَلَتْ هَذِيلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحْشَأَهُ
٢٤١	فَاجْتَثَتْ خَيْرَهُمَا مِنْ جَنْبِ صَاحِبِهِ
٢٦٤	دَهْرٌ يَكْرُبُ بَقْرَحَاتِ وَتَرَحَاتِ
١٠٥	إِنْ يَعْشَنْ مَصْعَبٌ فَإِنَّا بِخَيْرٍ
١٨٣	قَدْ أَتَانَا مِنْ عِيشَنَا مَا نُرْجِي
٣١٨	يَهْبُ الْأَلْفَ وَالْخَيْلَ وَيَسْقِي
٣٨٩	لَبَنَ الْبَخْتَ فِي قِصَاعِ الْخَلْنجِ
٢٠٠	وَكَنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدِيَقَاعَ
٢٤١	يَسْجُجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِنِي
٢٦٤	فَقَلَتْ لِصَاحِبِينِ لَا تَحْسَانَا
٢٦٤	أَخْوَيِضَاتِ رَائِحَةِ مَتَأْوِبَ
٢٦٤	وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبَ لَا شَسْكَةَ
٢٦٤	إِذَا كَنْتَ عَزْمَةَ عَنِ اللَّهِ وَالصَّابَا

الصفحة

البيت

فكيف لنا بالشُّرُبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا درَاهُمْ عِنْدَ الْحَانُوِيِّ وَلَا نَقْدُ فَوَاللهِ مَا نَدْرِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا درَاهُمْ عِنْدَ الْحَانُوِيِّ وَلَا نَقْدُ أَنَّدَانَ أَمْ نَعْتَانَ أَمْ يَنْبُرِي لَنَا فِي مُثْلِ نَصْلِ السَّيْفِ شَبِيمَةِ الْحَمْدُ فَمَا حَرَمَ الرَّحْمَنُ تَمْرًا فَتَّهُ وَمَا سَقَانَا مِنْ رَكِيْتِهِ سَعْدُ إِذَا طُرْحَا فِي الدَّنَّ صَرَحَ مِنْهُمَا شَرَابٌ إِذَا مَا صُبَّ فِي صَحْنِهِ وَرْدُ نُبَاكِرُ حَدَّ الرَّاهِ حَتَّى كَانَا نَرِى بِالْفَضْحِيِّ أَطْنَابَ قَبْتَنَا تَعْدُو ١٧٩
أَحَبُّ الْمُؤْقَدِينَ إِلَى مُؤْسِى ٣٧٦
تَمَّ الْكِتَابُ وَرِئَسَا مُحَمَّدُ وَعَلَى الْتَّبَّيِّيِّ مُحَمَّدٌ صَلَوَاهُ ٤٤٣
إِذَا مَا عَدَ أَرْبِعَةَ فِسَالٍ ٣٧٩
وَنَزَّلْنَاهُنَّا عَيْلًا لَبَنَوْهَا ٣٨٥
وَقَفْتُ فِيهَا أَصْنِيلَاتِنَا أَسْأَلَهُنَا وَغَرَزْتَنِي وَزَعَنْتَ أَنَّكَ لَابْنُ الصَّيْفِ تَامِزُ ١٩٠
لَقَدْ رَابَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاءً ٣٨٧
كَبَنَاتِ الْمَخْرِيِّ يَمَادَنَ كَمَا دَلَّلْتُ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُؤْجِ ٣٨١
فِعَالَةُ جَاءَ، وَالْأَنْعَالُ عَرَّ ٣٢٠
إِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَهِيجُ ١٢٣

الصفحة

البيت

ألا يا مُستَعِيرَ الْكُتُبِ دَعْنِي فِإِنَّ إِعَارَةَ الْمَكْتُوبِ عَازِرٌ وَمَغْشُوْقِي مِنَ الدَّنَيَا كِتَابٌ فَهَلْ أَبْصَرْتَ مَعْشُوقًا يَعْزِرُ ٤٤٢	٤٤٢
وَلَا تَمْنَعْ كِتَابًا مُسْتَعِيرًا فِإِنَّ الْبَخْلَ لِلإِنْسَانِ عَازِرٌ جَزَاءُ الْبَخْلِ عِنْدَ اللَّهِ نَازِرٌ ٤٤٢	٤٤٢
فَهِيَكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدَهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُه ٣٨٥	٣٨٥
يَا مَا أَحَبَبْنَا غَرَّلَانَا شَدَّنَا لَنَا مِنْ هُولَيَاتِنَا كُنَّ الضَّالُّ وَالسُّرُّ ١٦٤	١٦٤
سَالَّاتَانِي الظَّلَاقُ أَنْ رَأَيَانِي بِنُكْرِ قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْشَانِي بِنُكْرِ ٣١٧	٣١٧
رَأَيْتُكَ لَمَا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا صَدَدْتُ، وَطَبَّتِ النَّفَسَ يَا قَيْسَ عَنْ عُمَرٍ ٤١٣	٤١٣
لَحْجَارِ بْنِ أَبْجَرَ كُلَّ يَوْمٍ إِذَا يَضْحَى سُلَافَةُ خَنْدَرِي ١٠٥	١٠٥
أَطْعَتَ الْأَمْرِينَ بِصَرْمَ لَيْلِي فَطَارُوا فِي الْبَلَادِ الْيَسْتَعُورُ ٢٨٢	٢٨٢
دَعَ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِتَعْيَتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْقَاطِعُ الْكَاسِي ١٩٠	١٩٠
وَازْدَحَمْتَ حَلْقَتَا الْبَطَانِي بِأَقِ سَوَامَ وَطَارَتْ نَفُوسُهُمْ جَزَاعًا ٢٢٢	٢٢٢
دُعا دُعْوَةُ كُرْزٍ وَقَدْ أَحْدَقَوْا بِهِ فَرَاغَ وَدَعْوَاتُ الْحَيْبِ تَرُوغُ ٢٠٠	٢٠٠
لَوْ شَنْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِيَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِنَ لَا يَجِدُنَّ غَلِيلًا ١٢٧	١٢٧
زِيَادَتَا نُعْمَانُ لَا تَشَتَّتَهَا تَقِيَ اللَّهِ فِنَا وَالْكِتَابُ الَّذِي تَثْلُ ٤٢٠	٤٢٠
بَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالَهَا ٣٥١	٣٥١
أَبْثَتْ ذَكَرُ عَوْدَنَّ أَحْشَاءَ قَلِيلٍ خُوْفَقًا، وَرَفَضَتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ ١٩٩	١٩٩
وَمَنْكُنُ الْفَبَابُ طَعَامُ الْعَزَبِيِّ وَلَا تَشَتَّبِهِ نَفُوسُ التَّجَمِ ١٦٠	١٦٠

الصفحة	البيت
١٦٠	وقد علوت قنود الرحل يسفعني يوم قدديمة الجوزاء مسموم
٣٢٥	ألا وينك السررة لا تدوم ولا يبقى على الدفتر العيّم
٣٨٥	ألا يا سنا برقى على قللى الحمى لهشك من برقى على كريم
٤١٧	هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويتلهم أحياناً فيظلم
٢٣٤	وقمت للزور مرتابعاً فارقني فقلت: أهي سرت أم عاذني حلم
٣٥٤	ألا طرقتنا مية ابنة مذير فما أرق النائم إلا سلامها
١٩٩	رحلن لشقة ونصيبن نصباً لوغرات الهواجر والسموم
٣٧٦	يا دارسلمي يا اسلامي ثم اسلامي فخدف هامة هذا العالم
٣٨٣	هل أنتم عائجون بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخدام
٢٠٠	يا صاحب اجتنب الشام إن بها حمّى زعاً وحصبات وطاعوننا
٤٢٠	غداة طفت علماء بكر بن وائل واعاجت صدور الخيل شطرائهم
٣٨٦	وأتى صواحبها فقلن: هذا الذي متّح المودة غيرنا وجفانا
٢٣٣	إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه بيّث وإفشاء الوشاة قميّن
١٤٣	بشين الزمي لا إن لا إن لرمته على كثرة الواشين أي مغون
١٧٠	ألا يا ديار الحمي بالسبعين
١٩٩	وحملت زفات الصبحي فأطقتها ومالي بزفات العشي يدان
٢٢٢	ولم أكُ دونه بكليل ناب ولا رعشِ البنان ولا الجبان
٢٢٤	ولا متضائل إن ناب خطب جليل والتقت حلق الطنان
	عجبت لمولود وليس له أب وذي ولد لم يلدَه أبوان

الصفحة	البيت
٢٣٤	أَذِّرِي إِذَا يَمْنَعُ وَجْهًا أَرِيدُ الْخَيْرَ أَيْمَانِي الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَتَقْبِلُهُ أَمَ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَبَرَّكُنِي
٣٦٤	لَقَدْ عَلِمْتُ عِزَّسِي مُلِيكَةً أَنِّي أَنَا الْلَّبِثُ مَغْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا
٣٧٩	لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنَ الْعَالَىٰ وَوَخْرُ مِنْ أَرَانِيهَا



فهرس الأرجاز

الصفحة

٢٨٥	وبِلَدَةٍ قَالَصَوْ أَمْوَالُهَا مَاصِحَّةٌ رَأْدُ الضُّحَى أَقْيَاوُهَا مُشَلَّ الْحَرِيقِ وَاقِنَ الْقَصَبَا لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرِي جَدَّيَا إِنِّي لَدِي الْحَرْبِ رَخْيُ اللَّبَبِ مُعْتَزِّمُ الصَّوْلَةِ عَالِيَ التَّسْبِيرِ أَمْهَتِي خَنْدِيفُ وَالْيَاسُ أَبِي مَا بَالُ عَنِّي عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَّتْ مُسْنَبَلَةٌ تَسْنَنٌ لَئَا عَرَفَتْ دَارَالسَّلْمَى بَعْدَ حَوْلِي قَدْ عَفَتْ
٢٨٨	بَلْ جَرْزٌ تَهَاءَ كَظَهِيرِ الْحَجَّفَتْ يَا فَائِلَ اللَّهُ بْنِي السُّعْلَاتِ عَمَرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شَرَارَ الْثَّاتِ
٢٤٤	غَيْرَ أَعْفَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ عَلَى صَرْوَفِ الدَّهْرِ أَوْ ذَوْلَاتِهَا يَدِلْنَا اللَّكَةَ مِنْ لَئَانِهَا
٣٧٦	مَاصِحَّةٌ رَأْدُ الضُّحَى أَقْيَاوُهَا مُشَلَّ الْحَرِيقِ وَاقِنَ الْقَصَبَا لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرِي جَدَّيَا إِنِّي لَدِي الْحَرْبِ رَخْيُ اللَّبَبِ مُعْتَزِّمُ الصَّوْلَةِ عَالِيَ التَّسْبِيرِ أَمْهَتِي خَنْدِيفُ وَالْيَاسُ أَبِي مَا بَالُ عَنِّي عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَّتْ مُسْنَبَلَةٌ تَسْنَنٌ لَئَا عَرَفَتْ دَارَالسَّلْمَى بَعْدَ حَوْلِي قَدْ عَفَتْ

الصفحة

١٩٩	فستريج القفس من زفراتها
٣٩٠	وتنقع الغلة من غلاتها لا هم إن كنت قيلت حجج
٣٩١	حتى إذا ما أمسجت وأمسجا متخدا في ضمادات دلجا
٣٨٩	خالي عينفت وأبو علنج المطعمان الشحم بالعشيج وبالعداء كتل البرنج تقلع بالود وبالصيص
٢٥١	من يأتمن للخير فيما قصدة ثُمَّ مساعيه ويتلهم رشدة ها فهوذا فقد رجا الناس العزيز من أمرهم على يديك والغوز
٩١	من آل صعفوق وأتباع آخر من طامعين لا ينالون الغمز تفصي البازى إذا البازى كسر إذا تخاززت وما بي من خرز
١١٩	ثم كسرت العين من غير عوز أفيتني الوى بعيد المستمر أحمل ما حملت من خير وشر كالحية النضاضن في أصل الحجز

الصفحة

باعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا	
حُرَاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا	٤٣٧
لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْءَ	
مَالَ إِلَى أَرْطَاهِ حِقْفِ فَالظَّجَّ	٣٨٨
مَا بَالُ عَيْنِي عَنْ كَرَاهَةِ قَدْ جَفَّتْ	
مُسْبِلَةَ شَنَّ لَمَّا عَرَفَتْ	
دَارَ السَّلْمَى بَعْدَ حَوْلِي قَدْ عَفَتْ	
بَلْ جَزِّ تَهَاءَ كَظَهَرَ الحَجَّتْ	٢٤٤
يَا عَجَّابًا لِهِدِيَةِ الْفَلَيقَةِ	
هَلْ تَغْيِبَنَ الْقُوبَاءِ الرِّيقَةِ	٣٦٤
وَمَنْهَلِ لِيَسَ لَهُ حَوازُقُ	
وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ	٣٧٩
حَتَّى يَقُولُ الْجَاهِلُ الْمُسْتَنْطَقُ	
لَعْنَ هَذَا مَعَهُ مُعْلَقُ	٣٨٣
أَبَابُ بَحْرِ ضَاحِكِ رَهْوَقِ	٣٧٦
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيْتَهَا كُلُّ	
فَإِنَّهُ مُوَاشِكُ مُسْتَغِيلُ	
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَيْتَهَا قُلُّ	
فَإِنَّهُ أَخْرِ بِهِ أَنْ يَشْكِلُ	٣٢٥
لَمَّا رَأَتِي خَلَقَ إِنْهَلاً	٢٦٤
أَغْدُ لَعْنَا فِي الرَّهَانِ نَرْسَلُهُ	٣٨٣

الصفحة

٢٥٠	بيازل وجناء أو عيهل
	قد مر يومان وهذا الثالثي
٣٨٠	وأنت بالهجران لا تُبالني
	صفقة ذي ذعالن سُمول
٣٨٤	بيع امرئ ليس بمستقل
١٣١	فإنه أفل لأن يُؤكّد ما
٢٥٠	بهذا يُحبُّ الْخُلق الأضحى
	مروان بما مروان للبيوم التّي بي
١٤٢	ليوم رفع أو فعال مكرم
	يا هال ذات المفترض التّ تمام
٣٨١	وكفك المخصوص البنام



هرس الأمثال وأقوال العرب وتراث كتب التصريفيين

٢٦٥.....	أديتم مزطلي	الحسن عندك ؟ ٢٣٤ ، ٢٢١
٢٨٦.....	إذنُ الهو يبيتك ؟ ٢٣٤ ، ٢٢١	إذنُ الذي ؟ ٢٣٤ ، ٢٢١
٤١٢ ، ٤٠٨.....	اذبَحْدِي	أذابَ بحر ٣٧٦
٤١٢ ، ٤٠٨.....	اذبَحْتُوكا	أذبَحْتُوكا ٤٣٩
١٢٠.....	أزعْجْته فانزَعْجَ	أبْشِرْ بارِ ٣١٥
١٢٢.....	استخْبِرْ الطَّفْلِينِ	أبْشِرْ مُرْءَ ١٣٥
٣٧٤.....	استتجده يوم صالح زط	أجَدْ طَبَقَ ٤٠٤
٣٧٥ ، ٣٧٤.....	استتجده يوم طال	أجَدْ قُطبَك ٤٠٤
١٢٠.....	أسْفَقْتَه فانسْفَقَ	أثْبَتْ إِثْيَاتَه ١٤٦
١٦٤.....	أصْبَرْتَه منك	أجَدْ طَويَتْ منها ٣٧٤
٢٢٧.....	اضْرِبْتَه	أجَدْ طَويَتْ منهلا ٣٧٤
١١٢.....	أغَدَ البعير	أجَدْتَ طَبَقَ ٤٠٤
٢٢١.....	التقت حلقتا بطان	أجَدْتَ قُطبَك ٤٠٤
٣١٩.....	الخمر	أجَدْتَ قُطبَك ٤٠٤
٣٧٤.....	أنْصَتْ يوم جَدْ طاوِرَ	أجَدْكَ تَطْبِقُ ٤٠٤
٣٧٤.....	أنْصَتْ يوم زل طاه جد	أجَدْكَ تَطْبِقَ ٤٠٤
٤٣٥.....	إنْ ما عندي حسن	أخْصَنَ الرَّزْعَ ١١٢
٤٣٥.....	أينما تكن أكن	أديتم مازْرُوطَ ٢٦٥

٣١٥.....	دُوْمِرِهِم	٤٢٥.....	أَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي
٢٤٩.....	رَأَيْتُ الْبَطَّا	٢٨٨.....	أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً
٢٤٩.....	رَأَيْتُ الْحَبَّا	٢٢١.....	إِيْنَ اللَّهُ
٢٥٢ ، ٢٤٩.....	رَأَيْتُ الْحَبَّا	٣٣٠.....	إِيْتَرَّ
٢٤٩.....	رَأَيْتُ الرَّوْدَا	٢٣٢ ، ٢٣٠.....	أَيْمَنُ اللَّهُ
٢٤٩.....	رَأَيْتُ الْكَلَّا	١١٨.....	بَا عَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ
٢٦٥.....	رَجُلُ مَأْلُوقٌ	٣١٥.....	بَرِيءٌ
٢٦٥.....	رَجُلُ مَوْلُوقٌ	٤٥٩.....	بُعْتَ يَا عَبْدُ
١١٠.....	رَحْبَنَكَ الدَّارُ	٢٦٥.....	بَعِيزَرْ آرِطُ
٤٣١.....	رَهَ زَيْدًا	٤٢٠.....	بَلْعَبِيرْ
٢٥٧.....	سَأَلْتُمُونِيهَا	٣٨١.....	بَنَاتِ مَخْرِ
٤٠٤.....	سَتَشَحَّذُكَ حَصَفَةً	٢٢١.....	ثُمُودَ الشَّوْبُ
٢٥٧.....	السَّمَانَ هَوْيَنُ	٢٢٨.....	تَأْمَهَتْ
٤٠٩.....	شَاهَ رَزْنَاءُ	٢٤٥.....	ثَلَاثَةُ أَرِبَعَةٍ
١١٦.....	شَاتِمَتْهُ	١١٦.....	جَادَبَتْهُ التَّوْبَ
١٠٩.....	شَاعِرَتْهُ فَشَعَرَتْهُ أَشْعَرَةً	٤٠٦.....	جُدْ بَقْطٌ
٢٧٩.....	ضَوْضَيْتُ	١١٥.....	جَلَدَتْ الْبَعِيرَ
٤١٠.....	ضَوَى مِشَفَرٌ	٢٦٩.....	جَنَقُونَا
١٦٥.....	ضُوَيْرُبُ زِيدٌ	٤٠٤.....	حَتْ كَسْفُ شَخْصِهِ
١٦٥.....	ضُوَيْرُبُ زَيْدًا	٢٦٥.....	حِمَارٌ قَبَانِ
٣٧٤.....	طال جَهْدِي وأَمْنُ	٣٨٦.....	حَيَّهَلَةٌ
٣٧٤.....	طال يَوْمَ أَنْجَدَهُ	٤٠٥.....	خُصَّ ضَغْطِرْ قَظِ
٣٨١.....	طَامَةُ اللَّهِ عَلَى الْخَيْرِ	١٦٤.....	دُوَيْنَ هَذَا

٣١٩.....	لَحْمُر.....	٤٠٦.....	طبق جد.....
٤٠٤.....	لقد عظم زنجي ذو أطمار غضباً	٣٧٤.....	طوبى دانما.....
١٤٦.....	لَقَيْتُهُ لِقاَةَ	٤٠٤	ظَلُّ فَوْ رَضَنْ إِذْ غَزَا جَنْدُ مَطْبَعٍ
٢٢٢.....	لَمْ أَبْلِهَ	٤٢٠.....	عَلَمَاءَ.....
٤٠٥.....	لَمْ يَرْعَنَا	٢٦٢.....	عَيْشُ أَبْلَهَ
٤٠٥.....	لَمْ يَرْعَنَا	٤٠٤	غَزَالُ أَدْعَجُ بَصَّنْ دُو قَرْطَ نَظِيمٍ
٤٠٥.....	لَمْ يَرْعَنَا	١٢١.....	عَمَمَتْهُ فَاغْتَمَ
٤٠٥.....	لَمْ يَرْعَنَا؟	٣١٩.....	فَلَحْمِرِ.....
٣٨٥.....	لَهْنَكِ...	٣١٥.....	قَاصُورَيْنَكِ
١٦٤.....	مَا أَخْبَيْتَهُ	٤٠٦.....	قَدْ طَبَيجَ
٣٨٢.....	مَا زَلْتُ رَائِيْتَا	١١٥.....	قَرَزُتُ الْبَعِيرَ
٤٢٥.....	مَا شَاءَ اللَّهُ	٤٠٦.....	قطب جدو
٤٣١ ، ٢٤٧.....	مِثْلُ مَا أَنْتَ	٣٥٩.....	قُلْتَ يَا قُولُ
٤٣١ ، ٢٤٧.....	مِثْلُ مَاهَ أَنْتَ	٤٣١.....	قَهْ زِيدَا
٤٣١ ، ٢٤٧.....	مَعْجِيَّةَ مَاهَ جِنْتَ	٢٧٥.....	فَوْقَيْتُ
٤٣١ ، ٢٤٧.....	مَعْجِيَّةَ مَاهَ جِنْتَ	١٠٩.....	كَازَرَتِنِي فَكَرَبَتْهُ أَكْرُمَهُ
٤٠٥.....	مُرْ بِنْقَلِي	٢٩٦.....	كَسَاءَ أَنْبَاجَانَ
٢٤٩.....	مررُث بالبطني	٤٠٤.....	كَسْتَ شَخْصَهَ فَحَتَ
٢٤٩.....	مررُث بالحَبَّيْنِ	١٢١.....	كَسَرَتْهُ فَانْكَسَرَ
٢٤٩.....	مررُث بالرَّدِّيْنِ	٤٣٥.....	كُلُّ ما عندي حُسْنٌ
٢٤٩.....	مررُث بالكَلَّيْنِ	٤٣٥.....	كَلْمَا أَتَيْتِي أَكْرُمُكِ
٢٥٢.....	مررُث بِنِكِيزِ	٢٢١.....	لَا هَالُهُ
٢٥٢.....	مررُث بِحَمِينِ	٣٧٤.....	لِجَدْ صِرْفَ شَكْسَ آمَنْ طَيْ ثُوبَ عَزَّنَهُ

٢٥-٢٤٩	هذا الرُّدُوُّ	٣١٥	مَقْرُوٌّ
٢٤٩	هذا الرُّدُوُّ	٤٢٠	مِلْمَاء
٢٤٩	هذا الرُّدِيِّ	٢٢٧	مِنْ ابْنَكَ
٢٤٩	هذا الْكَلَزَ	٢٥٢-٢٤٩	مِنَ الْبَطْنِ
٣٩٢	هَكَذَا فَرَزِيْدِيْ أَنَّهُ	٢٤٩	مِنَ الْبَطْنِ
٣٨٥	هِنْ قَتَلْتَ فَعَلْتُ	٣٨٢	مِنْ كَثِيرٍ
٣٦٣	هُوَابْنُ عَمِيْ دِيْنَا	٣١٩	مِنَ لَخْمَرِ
٣٧٤	وَجَدَ آمِنْ طَبِيْهِ	١١٤	مَوَاتِ الْمَالِ
٤٠٥	وَلَعْنَ يَرْاعَ	٣٨٠	نَهَوْ عَنِ الْمُنْكِرِ
٤٠٥	وَلَعْنَ يَرْعَى	٣٧٤	هَادِهِ مِطْوَى
٤٠٥	وَلَيْزَعِيْ مَنْ	٣٧٤	هَدِهِ مِطْوَى
٤٠٥	وَيَرْعَى لِمَنْ	٣٨٠	هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ
٣٨٥	يَا هَنَاءَ	٢٤٩	هَذَا الْبَطْنُ
٣٢٦	يَدَنِيْتُ	٣٨٦	هَذَا الْذِي ؟
٤١٤	يَرْمُلُونَ	٢٥٢	هَذَا بَكْزَ
٢٩٦	يَوْمَ أَرْوَانَ	٢٥٢	هَذَا خَبْرُ
٢٥٧	الْيَوْمَ شَسَاهَ	٣١٥	هَذَا الْحَبُّ
٣٢٧	شَسَاثُ	٢٤٩	هَذَا الْحَبْرُ



فهرس لغات العرب

- أزد السراة ٢٤٢
 أسد ٢٤٤
 أكثر بنى أسد ٣٥٩
 أكثر العرب ٣٩٧
 أهل بغداد ٤٠٠
 أهل دمشق ٤٠٨
 أهل الكوقة ٤٠٠
 أهل مكة ٤٠٨
 أهل اليمن ٢٤٤، ١٤٠
 بعض أهل اليمن ٣٨٩، ٣٨١، ٢٣٠
 حمير ٣٨٩
 حنظلة ٤١٠، ٤٠٨
 بعض تميم ٢٤٣
 دبیر ٣٥٩
 ربيعة الفرس ٢٢٧، ٢١٥
 سعد ٣٢٠، ٣١٩، ٢٤٤، ٢٤٣
 الشافعی ٤١٢، ٣٨٥
 ضبة ٣٣٣
 بعض كلب ٣٥٧
 طمیع ٢٨٦، ٩٩
 بکر بن وائل ١٢٦، ١٣٠، ٢٣٠، ٢٤٤
 بهراء ٣٣٢
 ٣٦٣، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٦

عامر.....	١٢٧ ، ١٢٦.....	مضـر.....	٢٨٦.....
عبد القيس.....	٣١٩.....	ناس من بكر بن وائل.....	٣٩٧.....
عراقيـة.....	٤٠٠.....	ناس من تميم.....	٢٤٩.....
عنبرـية.....	٣٩١.....	ناس من سـعد.....	٣٨٩.....
فـقـعـسـيـة.....	٣٥٩.....	ناس من العـرب.....	٢٢٧.....
قرـيشـ وـمـنـ جـاـوـرـهـم.....	٣٥٩.....	ناس من عـقـيل.....	٢٢٧.....
قضـاعـة.....	٣٩٣ ، ٣٨٩ ، ٣٨٥.....	ناس من فـزـارـة.....	٢٤٣.....
قومـ منـ العـرب.....	٣٩٧.....	ناس من قـيس.....	٢٤٣.....
قـيس.....	٢٤٩.....	نـجـد.....	٢٨٦ ، ١٣٧.....
كـثـيرـ منـ قـيس.....	٣٥٩.....	نـفـرـ منـ طـئـيـه.....	٢٨١ ، ٢٣٠.....
كلـب.....	٣٩٣.....	هـذـيل.....	٢٤٨ ، ٢٠٠.....
لغـةـ رـديـة.....	٣٩٥ ، ٣٥٩ ، ١٣٤.....	هـواـزن.....	٢٨٦.....
لغـةـ عـالـيـة.....	١٣٤.....	يـمانـيـة.....	٣٨١ ، ١٤٠.....



فهرس النّبات

٩٠	جِلْبَتٌ	٤٢٥	آَهَةٌ
٤٢٨	حَمَصِيَّصَةٌ	٢٥٦	أَنَاءٌ
٢١٨	حَنْظَلٌ	٤٢٤	أُلْمٌ
٣٠١	حَوْمَانٌ	٤٢٥	إِنْجِرٌ
٩١	خَرْنُوبٌ	٣٠١	أُرْجُوانٌ
٣٤٣	خَرْقَعٌ	٢٦٥	أَرْقَلٌ
٢٧٠ ، ١٠٤	خَنْدَرِينْسٌ	٢٧١	أَنْجَحٌ
٣٠٠	رُمَانٌ	٢٧١	أَنْجُورٌ
١٥٣ ، ١٠٣	سَقْنَاجَلٌ	٣٠٢	أَرْتَكَانٌ
٣٠٦	سَيَالٌ	٢٩١	أَيْدَعٌ
٩٧	عَنْبٌ	٢١٨	بِطْلَنْجٌ
٢١٩	كَمْءٌ	٢١٩ ، ٢١٨	ئَفْرٌ
٢١٩	كَنْأَةٌ	٢١٦	تَضْبُّ
٢٧٢	مَزَرْجُوشٌ	٢١٩	جَبْ
٢٧١	نَرْجِسٌ	٢١٩	جَبَّأَةٌ
٢٧١	يَلْشَجٌ	٣٦٩	حُزْوَىٌ
٢٧١	يَلْشَجُورٌ	٤٢٩	جِيلَابٌ

فهرس المَعْرِب

٩٩	دِرْهَمٌ	٤٤٠	إِبْرَاهِيم.....
٢٧٩	سَلَسِيلٌ	٣٠١	أُرْجُوَان.....
٩٠	صَغْفُوق	٤٤٠	إِسْحَق.....
٣٤٥	طَارُوس	٣٠٣	أَسْطُوانَة.....
٢٩٨	مَاجِع	٤٤٠	إِسْمَاعِيل.....
٢٩٠	مَدْنَيْن	٢٨٠	إِصْطَبْل.....
٢٧٢	مَرْزَنْجُوش	٢٧١	النَّجَح.....
٢٩٠	مَرْزِيم	٢٧١	النَّجْرُوح.....
٤٢٥	مُسْنَطَار	٢٩٦	أَبْجَان.....
٢٧٠	مَنْجَنُون	٤٢٥	إِرْزَة.....
٢٦٩	مَنْجَنِيق	١٨٢	بَخَانِي.....
٢٧٠	مَنْجَنِين	٢٧٢	بَرْنَاسَاء.....
٣٠١	مَورَق	٩٠	جِلْبَت.....
٢٧١	نَرْجِس	٢٩٤	حَوْلَاكِيَا.....
٢٩٨	يَاجِع	٢٧٠ ، ١٠٤	خَنْدِرِينِس.....



فهرس آراء والمذاهب

- ابن أبي إسحاق ٣٩٥
 ابن أبي الريح ١٨١
 ابن الأعرابي ٢٩٦
 ابن جني ٩٠ ، ١٤١
 ابن فارس ٢٥٧
 ابن فلاح ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٣١ ، ٢٦١ ، ٢٦٣
 ابن القطاع ٢٦٩
 ابن القوطية ٤٠٧ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥
 ابن كيسان ٤٢٦ ، ٤٠٧ ، ٣٦٣ ، ٣٤٨
 ابن خالويه ١٤٥ ، ١٨١ ، ١١١
 ابن مالك ٢٨٢ ، ٢٤٥
 ابن دريد ٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٣١٩
 ابن السراج ٤١٢ ، ٣٧٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥
 ابن المؤدب ٣٢٨
 ابن معط ٤٤١ ، ٣٩٤
 ابن السكري ٣٦٨
 ابن ملكون ١٥٦
 أبو بكر الأثباتي ١٩٢
 أبو جعفر النحاس ٣٧٧

- ابو حاتم ٣٤٧
 أبو الخطاب ٢٤٤، ٢٤٢
 أبو زيد الأنصاري ١٠٩، ٢١٩
 ٣٤٧، ٢١٤، ٢٥٤
 أبو سعيد السيرافي ١٠٨، ١٠٢
 ١٥٧، ١٧٤، ١٨٠، ١٩٩، ٢٥١
 ٤١١، ٣٩٩، ٢٩٧، ٢٧٢، ٢٦٨
 أبو عبيدة ٢٤٢، ٢٦٧
 أبو علي الفارسي ٩٠
 ٩٢، ٩٤، ١٠٢، ١١١، ١٣٣
 ١٤٢، ١٤٤، ٢٤٣، ٢٠٨، ١٥٢
 ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥١
 ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣١٩
 ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٦٨، ٣٨٢، ٣٧٤
 ٤٤١، ٤٤٠، ٤٢٥، ٤٢٢
 أبو عمرو الجرمي ١٨٧، ١٨٠
 ٢٥٧، ٢٥٤، ٢٥٢، ٢٠٨
 ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٨
 أبو عمرو بن العلاء ١٠٩، ٢٤٥
 ٢٥١، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٨٥
 بعض البغداديين ٢٣٠
 بعض البصريين ٢٧٨
 ٢٨٧، ٣٨٤، ٣٩٤، ٣١٩، ٣٤٧
 ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٦٧
 بعض الكوفيين ٢١٢، ١٥٧، ٨٨
 ١٨٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧
 بعض التصريفيين ٢٥٩، ١٩٤
 ١٣٩، ١٠٠، ٩٩، ٩٣
 الأخفش ١٤٢، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٤، ١٨٥

- | | |
|---------------------|---|
| البغداديون | ١٥٦، ٢٦٧، ٣٥٣ |
| الزجاج | ١٣٠، ٢٢٥، ٢٢١ |
| الزمخشي | ٢٢١..... |
| السرقسطي | ٤٠٧..... |
| سيوريه | ٨٨، ٩٣، ٩٢، ١٠٠، ١٠٥، ١١١، ١١٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٩ |
| جمهور البصريين | ١٤١، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٥٨ |
| جمهور الكوفيين | ١٥٧..... |
| جمهور النحاة | ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٤ |
| الخليل | ٩٢، ٩٣، ١٢٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ |
| الرماني | ٢٥٣..... |
| الأخيدى | ١٠٥..... |
| الرهاصي | ٤٣٦، ٤٣٠، ٤٤٧، ٣٥٨ |
| طائفة من التحويلين | ٣٥٣..... |
| عبد القاهر الجرجانى | ٢٩٣..... |
| الأبيدي | ١٠٥، ٩٠..... |
| الصimirي | ٣٩٤، ٣٧٤، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٥٨، ٣٩٣، ٤١٣، ٤١١، ٤٠٢، ٣٩٩، ٣٩٥ |
| الرهاصي | ٤٤١، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٣، ٤٢١ |

- عيسى بن عمر ١٥٩، ٩٨
 الفراء ٤٣٧، ٤١٩، ٣٩٤، ٣٨٧، ٣٥٣، ٨٨
 ، ٢٢٨، ١٥٧ المازني ٩٣، ٩٢
 ، ٢٧٠، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٤، ٢٤٣، ١٦٥، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٣٩
 ، ٣٣٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٢٨٦، ٢٢١، ٢١٩، ٢١٢، ٢٠١، ١٨٥
 ، ٤٤١، ٤٢٦، ٣٧٥، ٣٤٥، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٥٢، ٢٤٤، ٢٤٣
 ، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٧٧، ١٧٦، ١٦٢، ١٦١، ١٨٠
 ، ٢١٢، ٢١١، ٢٠٨، ١٨٤، ١٨١، ٣٢٠، ٣١٩، ٢٩٨، ٢٨٦
 ، ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٥٦، ٣٥٥
 ، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١ قطرب ٣١٠
 كراع التمل ٤٢٣، ٤٢٢ محمد بن حبيب ٣٠٢، ٢٥٧
 الكسائي ١٩٥، ١٩٤، ٩٤ معظم التصريفيين ٩٣، ٩٢
 ، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٠٨ ١٦٤، ١٤١، ١١١، ١٠٩، ٩٣، ٩٢
 ، ٣٠٩، ٣٠٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٤٤، ٢٣٦ الميداني ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٢٧
 الكوفيون ٤١٩ هشام بن معاوية الضرير ٨٩، ٨٨، ١٠٠، ١٤٠، ١٤١ يونس بن حبيب ١٥٦، ١٥٩، ١٥٧، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٣، ٢٢٨، ٢١٧، ١٨١
 ، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٧٣، ٢٧٦، ١٨٦، ١٨٧ ٢٧٤



فهرس الأعلام

الأخفش الأوسط.....	١٠٠.....	١٥٣	الشافعي.....	٣٣٢
أبو عبيدة.....	٢٧٤.....	١٨٦	، ، ، ٢٨٨	٢٦٧
أبو علي الفارسي.....	٤٢٢.....	٤٢٥	، ، ، ٣٥٤	٤٢٦
الأصمي.....	٢٥٤.....	٨٧	عمر بن داود بن سليمان الفارسي.	
الأمير عماد الدين إسماعيل بن الملك	١٥٩.....	١٥٩	أبو عمرو بن العلاء.....	
الأفضل.....	٨٧	١٥٩	عيسى بن عمر.....	
ثعلب.....	٢٢٧.....	٢٨٦	الفراء، ٩٢، ١٣٧، ١٤١، ٢٦٩	
ابن جنني	٤٢٦.....	١٠٩	الكسائي.....	٩٢
حفص.....	٢٢٤.....	٢٦٧	ابن كيسان.....	
ابن خالونية	٤٢٦ ، ٤٢٥.....	٤٤١	المازني.....	
الخليل ...، ٩٢، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٨٧	، ٣٢١.....	٤٤١	المُبرّد.....	١٧٦
سيبوه.....	١٨١.....	١٨٧	يونس	١٨١
	، ، ، ٢٨٥	١٨٦		
	٤٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٤٨	٣١٨		

فهرس المصادر والمراجع

١. ائتلاف التصريحة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، العامّة لشؤون المطابع الأميركيّة، ط١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
٢. الإبدال: لابن السكّيت، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميركيّة، ط١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
٣. ابن الحاجب النحووي، آثاره ومذهبـه: د. طارق عون الجنابي، بغداد، مطبعة أسدـ، ١٩٨٢ م .
٤. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع، رسالة دكتوراه بدار العلوم، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدائم .
٥. آثار البلاد في أخبار العباد: لزكرياً بن محمد القزويني، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
٦. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: للمقدسي البشاري، ليدن، بربيل، ط٢، ١٩٦٠ م .
٧. أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٨. ارتشاف الضرب: لأبي حيان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماص، القاهرة، مطبعة المدنـي، ط١ - ١٤٠٨ هـ - ١٨٨٧ م .
٩. الإرشاد إلى علم الإعراب: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، د. محسن سالم

- العميري، مكّة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
١٠. الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
١١. الاستدراك على سيبويه: للزبيدي، تحقيق د. حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٢. أسماء الكتب المتمم لكتاب الظنون: لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، تحقيق د. محمد ألتونجي، القاهرة، الخانجي، ١٩٧٧ م.
١٣. إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبد الباقى عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ هـ.
١٤. الأشباء والنظائر: للسيوطى، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الرسالة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
١٥. الاشتراق: لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
١٦. إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٠ م.
١٧. الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٨. إعراب القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٩. الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية: لزكي محمد مجاهد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٩٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٠. الأعلام: للزركلي، بيروت، دار العلم للملائين، ط٤، ١٩٨٤ م.
٢١. الأفعال: لابن القطاع، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٢. الأنفال: لابن القوطية، تحقيق علي فودة، القاهرة، ط١، ١٩٥٢ م.
٢٣. الأنفال: لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٢٤. الافتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطيويسي، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٢ م.
٢٥. الإنقاض في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٦. الألفاظ الفارسية المعربة: لأدي شير، القاهرة، دار العرب، ط٢، ١٩٨٧ م.
٢٧. أمالی ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٨. الأمالی التحويۃ: لابن الحاجب، تحقيق د. هادي حمودي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٩. الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق، دار المأمون، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٠. إنباء الرواۃ على أنباء النهاۃ: للقططي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣١. الانتصار لسيبویہ على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد التميمي المشهور بابن ولاد، تحقيق د. عبد المحسن سلطان، بيروت، دار الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٣٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط ٥، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٣٤. إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، بيروت، مؤسسة الريان، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٥. إيضاح المكتنون: لإسماعيل باشا، طهران، ١٩٤٧ م.
٣٦. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناني العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٩٨٣ م.
٣٧. باب الهجاء: لابن الدهان، تحقيق د. فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٨. البحر المحيط: لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٣٩. البداية والنتهاية: لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وأسانذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٠. البدر الطالع: للشوكتاني، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
٤١. البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عبد الشيبي، بيروت، دار الغرب الإسلامي ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٤٢. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: لبدر الدين بن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق: حسن أحمد العثمان.
٤٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحوة: للسيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٤٤. البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٤٥. تاج العروس: للزبيدي، بيروت، دار الفكر.
٤٦. تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط ٣.
٤٧. التأخي بين التَّصْغِير والتَّكْسِير بواعثه ومسائله: للدّكتور حسن أحمد العثمان - مكتبة المكتبة المكية - ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٤٨. التَّبَصْرَةُ وَالتَّذَكْرَةُ: للصميري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، دمشق، دار الفكر، ١٤٨٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٤٩. التبيان في إعراب القرآن: للعكري، تحقيق علي محمد الباجوبي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م.
٥٠. التبيين عن مذاهب التَّحْوِيرَين البصريين والكافيين: لأبي البقاء العكري، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العيكان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٥١. التَّخْمِيرُ شَرْحُ الْمُفْتَلِ: لصدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٥٢. تذكرة النهاة: لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٥٣. التَّذَكِيلُ وَالتَّكَمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ: لأبي حيَانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط ١.
٥٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل برकات، مصر، المكتبة العربية، ط ١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٧٦ م.
٥٥. تصحیح التصحیف وتحریر التحریف: لابن أبيک الصندی، تحقيق السيد الشرقاوی، القاهرة، مطبعة المدنی، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٦. التَّصْرِيفُ بِمَضْمُونِ التَّوْضِيحِ: لِلشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ، بَيْرُوتُ، دَارُ الْفَكْرِ .
٥٧. التَّصْرِيفُ الْمُلُوكِيُّ: لِابْنِ جَنَّى، تَحْقِيقُ أَحْمَدِ الْخَانِيِّ، وَمَحْبِيِ الدِّينِ الْجَرَاجَ، ط٢ .
٥٨. التَّعْلِيقُ شَرْحُ الْمُقْرَبِ: لِبَهَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّحَاسِ الْحَلَبِيِّ، تَحْقِيقُ دَخِيرِيِّ عَبْدِ الرَّاضِيِّ عَبْدِ اللَّطِيفِ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ، مَكْتَبَةُ دَارِ الزَّمَانِ، ط١، ١٤٢٦ هـ .
٥٩. تَفْسِيرُ الْأَلْفَاظِ الدَّخِيلَةِ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْ ذِكْرِ أَصْلِهَا بِحَرْوَفَهُ: لَطَوِيبِيِّ الْعَنْسِيِّ، الْقَاهِرَةُ، دَارُ الْعَربِ، ١٩٨٨ مـ .
٦٠. تَقوِيمُ الْلِّسَانِ: لِابْنِ الْجُوزِيِّ، تَحْقِيقُ دَعْمِ الْعَزِيزِ مَطْرُ، الْقَاهِرَةُ، مَطْبَعَةُ الْقَاهِرَةِ الْجَدِيدَةِ، ط٢، ١٩٨٣ مـ .
٦١. التَّكْمِلَةُ: لِأَبِي عَلَيِّ الْفَارَسِيِّ، تَحْقِيقُ كَاظِمِ بْنِ الْمَرْجَانِ، الْعَرَاقُ، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ مـ .
٦٢. تَهْذِيبُ الْلُّغَةِ: لِلْأَزْهَرِيِّ، مَصْرُ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ مـ .
٦٣. تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ إِلَى الْفَتِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: لِلْمَرَادِيِّ، تَحْقِيقُ دَعْمِ الرَّحْمَنِ عَلَيِّ سَلِيمَانَ، مَصْرُ، مَطْبَعَةُ الْحَلَبِيِّ، ط٢ .
٦٤. التَّيسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: لِلدَّانِيِّ، بِعَنْيَةِ أُوتُوبِرْتِزِلِّ، بَيْرُوتُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ط٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ مـ .
٦٥. جَمِيْهُ الْأَمْثَالُ: لِأَبِي هَلَالِ الْعَسْكَرِيِّ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمِ، وَعَبْدِ الْمُجِيدِ قَطَامِشَ، الْقَاهِرَةُ، الْمَؤْسَسَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ، ط١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ مـ .
٦٦. الْجَمِيْهُ: لِابْنِ درِيدِ، بَيْرُوتُ، دَارُ صَادِرٍ، مَصْوَرَةٌ عَنْ طَبْعَةِ دَارِ الْمَعْارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ .
٦٧. الْجَنَّى الدَّانِيُّ: لِلْحَسَنِ بْنِ قَاسِمِ الْمَرَادِيِّ، تَحْقِيقُ فَخْرِ الدِّينِ قَبَاوَةِ، وَمُحَمَّدِ نَدِيْمِ فَاضِلِّ، بَيْرُوتُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَلَمِيَّةِ، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ مـ .

٦٨. حاشية الغزّي على شرح الجاريردي على الشافعية بهامش الشرح المذكور، مع مجموع التصريف، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٦٩. حاشية الغزّي على شرح الجاريردي على الشافعية، تحقيق: ناصر علي الغامدي، وعبد الله سرحان القرشي، رسالتا ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٧٠. حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر.
٧١. حاشية الصبان على الأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
٧٢. الحجّة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم، د. عبد الفتاح شلبي، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٧٣. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م.
٧٤. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٠ م.
٧٥. خزانة الأدب: للبغدادي، بيروت، دار صادر، ط١.
٧٦. الخصائص: لابن جيّى، تحقيق محمد علي التجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٧٧. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر: للمتحبى، بيروت، دار صادر.
٧٨. الدّارس في تاريخ المدارس: لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق جعفر الحسني، مصر، المركز الإسلامي للطباعة، ١٩٨٨ م.
٧٩. الدر المصورون: للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١.

٨٠. الدارية في تخريج أحاديث الهدایة: لابن حجر، صحّحه وعلق عليه: عبد الله هاشم اليماني المدّنی، بيروت، دار المعرفة.
٨١. درة الغواص في أوهام الخواص: للحریری، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهیم، مصر، النہضة، ١٩٧٥ م.
٨٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقیطي، تحقيق د. عبد العال سالم مکرم، الكويت، دار البحوث العلمیة، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٨٣. دقائق التّصريف: للقاسم بن محمد المؤذب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال، بغداد، المجمع العلمي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٨٤. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحمدی أبو النور، القاهرة، دار التراث.
٨٥. رسالة الملائكة: لأبي العلاء المعمری، تحقيق الدكتور محمد سليم الجندي، بيروت - دار صادر - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٨٦. رصف المباني في شرح حروف المعانی: للإمام أحمد بن عبد التور المالقی، تحقيق د. أحمد محمد الخزاط، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٩٤ هـ.
٨٧. روضات الجنات في أحوال العلماء السادات: للخوانساري، تحقيق أسد الله إسماعيلیان، بيروت، مصورة عن مطبعة مهراستوار بقم، إیران، ١٣٩٢ هـ.
٨٨. زاد المسیر في علم التفسیر: لابن الجوزی، بيروت، المکتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٨٩. السّبعة في القراءات السّبع: لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٩٠. سر صناعة الإعراب: لابن جنی، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٩١. سفر السعادة: للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالى، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٩٢. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: للمرادي، بيروت، دار البشائر، ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٩٣. سنن الترمذى، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مصطفى البابى الحلبى، ط١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
٩٤. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ: لابن الحنبلى، تحقيق د. صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٩٥. سير أعلام البلاء: للذهبى، تحقيق د. بشار عواد معروف، د. يحيى هلال السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٩٦. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق د. عبد المنعم فائز، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٩٧. شجرة التور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، بيروت، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة عن طبعة المطبعة السلفية، هـ ١٣٩٤.
٩٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلى، بيروت، دار الفكر.
٩٩. شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق أحمد دولة محمد الأمين.
١٠٠. شرح أبنية سيبويه: لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٠١. شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطانى، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩ م.
١٠٢. شرح الألفية: لابن عقيل، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٠٣. شرح الألفية: لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
١٠٤. شرح الألفية: للأشموني، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
١٠٥. شرح الألفية: للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ط ٢.
١٠٦. شرح الأنموذج في التّحوُّل، لمحمد بن عبد الغني الأرديبلي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
١٠٧. شرح التحفة الوردية: لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي، تحقيق د. عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٠٨. شرح التسهيل: لمصنفه ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختارون، القاهرة، دار هجر، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٠٩. شرح التصريف العزي: للفتاازاني، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ط ١، ١٩٨٣ م.
١١٠. شرح التصريف الملوكى: لعمر بن ثابت الثمانىنى، تحقيق د. إبراهيم سليمان البعيمى، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١١١. شرح الدرة الألفية: لابن الخبار، أحمد الثالث، برقم ٧٩٦.
١١٢. شرح الشافية: للشيخ ذكرياء الأنصاري = المناهج الكافية في شرح الشافية.
١١٣. شرح الشافية: للطفل الله الغيث = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية.
١١٤. شرح الشافية: للجاري بريدي، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١١٥. شرح الشافية: للجاري بريدي، تحقيق رفعت عبد الحميد محمود الليثى، جامعة الأزهر، أسيوط، رسالة دكتوراه، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١١٦. شرح الشافية: للحضر الميزدي، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان،
بيروت، مؤسسة الريان، ط١،
١١٧. شرح الشافية: للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف،
ومحمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١١٨. شرح الشافية: لمصنفها، مصورة لدبي عن السليمانية، شهيد علي باشا،
برقم ٢٥٨٨.
١١٩. شرح الشافية لنقره كار، مجموعة التصريف، بيروت، عالم الكتب، ط٣،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٢٠. شرح الشافية: لركن الدين الأسترابادي، رسالة ماجستير في الجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق عبد الله العتيبي.
١٢١. شرح الشافية: لركن الدين الأسترابادي، تحقيق د. عبد المقصود محمد
عبد المقصود، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٢٢. شرح الشافية: لمحمد بن محمد الأزراني الساكتاني، مصورة لدبي عن
النسخة الخطية المحفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض.
١٢٣. شرح الشافية: لنظام الدين النسابوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة، تحقيق ثريا مصطفى عقاب.
١٢٤. شرح الشافية: لسان الدين الرومي، قره سنان = الصافية شرح الشافية.
١٢٥. شرح الشافية: لعصام الدين الإسفرايني، إسطانبول، مطبعة أحمد كامل،
ط١، ١٢٨٥هـ، بحاشية شرح نقره كار.
١٢٦. شرح القصائد السبع: لابن النحاس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢٧. شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر

١٢٨. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
١٢٩. شرح الكافية: للرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٣٠. شرح الكتاب: لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى.
١٣١. شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المثلث.
١٣٢. شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
١٣٣. شرح جمل الرجائي: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الفيصلية، مكة المكرمة، مصورة عن طبعة سابقة.
١٣٤. شرح جمل الرجائي: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، مكة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٩ هـ.
١٣٥. شرح شواهد المغني: للسيوطى، نشر أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
١٣٦. شرح شواهد شرحي الرضا والجاربدي على الشافية: للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراوى، ومحمد محى الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥ م.
١٣٧. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرؤوف الدورى، بغداد، مكتبة العانى، ط١، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١٣٨. شرح عيون الإعراب: لابن فضال المجازعي، أبي الحسن علي بن فضال، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، القاهرة، دار المعارف.
١٣٩. شرح لامية الأفعال: لابن الناظم، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.
١٤٠. شرح ملحة الإعراب لنظمها، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م، حدائق حلوان، مطبعة عبر للكتاب والأعمال التجارية.
١٤١. الشعر والشعراء: لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصر، دار المعارف، ١٩٦٦ م.
١٤٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: للسلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤٣. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق د. محمد كشائش، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٤٤. الشقاق التعمانية: لطاش كيري زاده.
١٤٥. الصافية شرح الشافية: لسان الدين يوسف الرومي، فره سنان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، تحقيق: تهاني بنت محمد سليم الصدقدي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٤٦. الصحاح: للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملائين، ط٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٤٧. ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٤٨. الطالع السعيد الجامع أسماء نجاء الصعيد: للأدفوي، تحقيق سعد محمد حسن، مصر، الدار المصرية، ١٩٦٦ م.
١٤٩. طبقات الشاعرية الكبرى: للسيكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
١٥٠. طبقات الشعراء: لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
١٥١. طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، العراق، النجف، مطبعة التعمان، ١٩٧٤ م.
١٥٢. طبقات فحول الشعراء: لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مصر، مطبعة المدنى.
١٥٣. علل القراءات: لأبي منصور الأزهري، تحقيق نوال إبراهيم الحلوة، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
١٥٤. علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، الدرويش، الزبائن، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٥٥. العين: للخليل، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الأعلى، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٥٦. غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجوزي، عني بنشره ج. براجسترaser، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٥٧. الغاية في القراءات العشر: للحافظ أبي بكر النيسابوري، تحقيق محمد غيث الجنبي، الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٥٨. الفتح العين في طبقات الأصوليين، د. عبد الله مصطفى المراغي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١٥٩. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطان، دمشق، دار قتيبة، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٦٠. فصل المقال: لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المعجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٦١. الفصيح: لعلب، تحقيق د. عاطف مذكر، مصر، مطابع سجل العرب.
١٦٢. فقه اللغة: للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، ومصطفى شلبي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
١٦٣. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، مطبعة وزارة الثقافة والشئون الدينية، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٦٤. القاموس المعحيط: للقفير وزآبادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٦٥. قصد السبيل: للمحبي، تحقيق د. عثمان محمود الصيني، الرياض، التربية، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٦٦. الكافي في الإفصاح عن مسائل الكتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق د. فيصل الحفيان، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٦٧. الكافي في شرح الهداي: للزننجاني (قسم الصرف)، رسالة ماجستير، تحقيق حسن هنداوي، مصر، جامعة عين شمس.
١٦٨. الكافية: لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
١٦٩. الكامل: للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٧٠. الكتاب: لابن درستويه، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية، ط١، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
١٧١. الكتاب: لسيبوه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
١٧٢. الكتاب: لسيبوه، القاهرة، بولاق، ط١، ١٣١٦ هـ.
١٧٣. كشاف اصطلاحات الفنون: للمولوي محمد أعلی بن علي التهانوي، بيروت، دار صادر.
١٧٤. كشف الظنون: لحاجي خليفة، إسطنبول، مطبعة وكالة المعارف، ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ م.
١٧٥. كشف المشكل في التحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د. هادي عطية مطر، بغداد، الإرشاد، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٧٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محبي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٧٧. الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوبي، تحقيق عدنان دروش، ومحمد المصري، بيروت، دار الرسالة، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٧٨. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكاري، تحقيق غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٧٩. لحن العامة: للزبيدي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، مطبع سجل العرب، ١٩٨١ م.
١٨٠. لسان العرب: لابن منظور، بيروت، دار صادر.
١٨١. ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة المعرفة، ط٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٨٢. ما تلحن فيه العامة: للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مطبعة المدنى، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
١٨٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة: للفزار القبروانى، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادى، الكويت، دار العروبة.
١٨٤. ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود: لابن جنّي، تحقيق د. عبد الباقى الخزرجى، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٨٥. ما يحتمل الشعر من الضرورة: لأبي سعيد السيرافى، تحقيق د. عوض بن حمد القووى، الرياض، مطابع الفرزدق، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٨٦. مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، مكتبة الخانجى.
١٨٧. مجالس العلماء: للزجاجى، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجى، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٨٨. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٢ .
١٨٩. مجمع الأمثال: للميدانى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابى الحلى .
١٩٠. المحتسب: لابن جنّي، تحقيق علي النجدى ناصف، د. عبد الفتاح شلبى، إسطنبول، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. مصورة عن الطبعة الأصل .
١٩١. المحرر الوجيز: لابن عطية، تحقيق المجمع العلمي بفاس .
١٩٢. المحكم: لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابى الحلى، ط١، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
١٩٣. مختصر تاريخ دمشق: لابن عساكر، اختصار ابن منظور، تحقيق أحمد راتب حموش، ومحمد ناجي العمر، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٩٤. المختصر في أخبار البشر: لابن كثير، بيروت، دار المعرفة .
١٩٥. مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، عنى بنشره: ج. براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤ م .
١٩٦. المخصص: لابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق .
١٩٧. المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، تنسيق وترتيب د. هادي حسن حمودي، بيروت، دار الآفاق، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٩٨. المذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٩٩. مرآة الجنان: للإياغي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
٢٠٠. مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء: لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، تحقيق علي محمد الجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
٢٠١. المرتجل: لأبي محمد عبد الله بن أحمد المشهور بابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
٢٠٢. المزهر في علوم اللغة: للسيوطى، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر .
٢٠٣. المسائل البصرىات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، القاهرة، مطبعة المدنى، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
٢٠٤. المسائل الحلىات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوى، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٠٥. المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوى، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

٢٠٦. المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٠٧. المسائل العصديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٠٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.
٢٠٩. المسائل المنشورة: لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، دمشق، مجمع اللغة العربية.
٢١٠. المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
٢١١. المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٢١٢. مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: لعبد الله محمد الحبشي، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢١٣. المصتف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
٢١٤. المعارف: لابن قيبة، تحقيق د. ثروت عكاشة، مصر، دار المعارف، ط٤.
٢١٥. معاني القرآن: للفراء، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢١٦. معاني القرآن: للأخفش، تحقيق الدكتورة: هدى محمود فراعة، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢١٧. المعتمد في الأدوية المفردة: للملك المظفر يوسف بن عمر الغساني التركماني، صحيحة وفهرسه مصطفى السقا، بيروت، دار القلم.
٢١٨. معجم البلدان: لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ط١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢١٩. معجم المطبوعات: ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز الإسلامي للطباعة.
٢٢٠. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الخانجي، ط٣، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.
٢٢١. المغرب: للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦ م.
٢٢٢. مفتاح السعادة ومصباح السيادة: لطاش كبرى زاده، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٢٣. المفتاح في الصَّرْف: للجرجاني، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت، الرِّسالة، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢٢٤. المفصل: للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط٢.
٢٢٥. المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف.
٢٢٦. مقاييس المقصور والممدود: لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، الرياض، دار إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٢٧. المقتضد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٢ م.
٢٢٨. المقتضب: للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عصبة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
٢٢٩. المقرب: لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبورى، بغداد، مطبعة العانى، ط١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
٢٣٠. المقصور والممدود: للفراء، تحقيق ماجد الذهبي، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٣١. الملخص في ضبط قوانين العربية: لأبي الحسين عبد الله بن أبي جعفر المشهور بابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٣٢. المجتمع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٣.
٢٣٣. الممدود والمقصور: لأبي الطيب الوشاء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٣٠٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٣٤. المناجح الكافية في شرح الشافية: ذكريٰ بن محمد الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، أسفل شرح الشافية لنقره كار.
٢٣٥. المناجح الكافية في شرح الشافية، ذكريٰ بن محمد الأنصاري، تحقيق د. رزان يحيى خدام، دمشق، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، سلسلة إصدارات الحكمة.
٢٣٦. المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية: للطفل الله الغياث، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٤ م.
٢٣٧. المنصف: لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٢٣٨. الموجز: لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥ م.
٢٣٩. نتائج الفكر: للسهلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الرياض، دار الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢٤٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، مصر، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.
٢٤١. نزهة الطرف في علم الصرف: للميداني، تحقيق الدكتور السيد محمد عبد المقصود درويش، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٤٢. النّشر في القراءات العشر: لابن الجوزي، تحقيق علي محمد الضّباع، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٤٣. نظم الفرائد وحصر الشرائط: للمهليبي، تحقيق الدكتور عبد الرّحمن العثيمين، القاهرة، الخانجي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٤٤. النّكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، للسيوطى، مخطوط في السليمانية، لاله لي، برقم ٣٥٢٧.

٢٤٥. النّكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٤٦. النّهاية في غريب الحديث: لابن الأثير، تحقيق د. طاهر أحمد الزّاوي، د. محمود الطناحي، ط١، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٢٤٧. التّوادر: لأبي زيد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٤٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصطفين: لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنى.

٢٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطى، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢٥٠. الوافي بالوفيات: للصفدي، نشر باعتماء هلموت ريتز، ألمانيا، دار النّشر: فرانز شتاينر فيسبادن، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

٢٥١. الوجيز في علم التّصريف: لابن الأباري، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٥٢. الوسيط في تفسير القرآن: للواحدى، تحقيق محمد علي معاوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغنى الجمل، وعبد الرّحمن عويس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٥٣. وفيات الأعيان: لابن خلّakan، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

الفهرس التفصيلي للموضوعات

تقديم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا للطبعة الأولى	٥
مقدمة الطبعة الثانية	١١
منهج المحقق في الدراسة والتحقيق :	١٢
وصف نسخة الشافية المعتمدة في التحقيق	١٣
القسم الأول : الدراسة	١٥
المبحث الأول : ترجمة ابن الحاجب	١٧
شيوخه	١٩
تلاميذه	٢٤
آثاره	٣٠
المبحث الثاني : الشافية وأثرها في التأليف الصّرفي	٣٧
تنبيه	٨٢
القسم الثاني : النص المحقق	٨٥
المقدمة	٨٧
تعريف التصريف	٨٨
أنواع الأبنية	٨٨
الميزانُ الصَّرْفِيُّ	٨٩
* مراعاة القلب المكاني في الميزان	٩٢
* ما يُعرف به القلب المكاني	٩٢
* مراعاة الحذف في الميزان	٩٣

٩٣	الصَّحِيحُ وَالْمُعْتَلُ مِنَ الْأَبْنَى
٩٥	أَبْنَى الْأَسْمَاءِ
٩٥	* أَبْنَى الْأَسْمَاءِ الْثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ
٩٧	* رَدَ بَعْضُ الْأَبْنَى إِلَى بَعْضٍ
٩٩	أَبْنَى الْأَسْمَاءِ الْرَّبَاعِيَّ الْمُجَرَّدِ
١٠٣	أَبْنَى الْأَسْمَاءِ الْخَمْسِيَّ الْمُجَرَّدِ
١٠٤	أَبْنَى الْأَسْمَاءِ الْمَزِيدِ فِيهِ
١٠٥	أَحْوَالُ الْأَبْنَى
١٠٦	أَبْنَى الْأَفْعَالِ
١٠٦	الْمَاضِي
١٠٦	* أَبْنَى الْمَاضِيِّ الْثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدِ
١٠٦	* أَبْنَى الْمَاضِيِّ الْثَّلَاثِيَّ الْمَزِيدِ فِيهِ
١٠٩	مَعَانِي الْأَبْنَى
١٠٩	* مَعَانِي قَعْلٌ
١٠٩	* مَعَانِي فَعْلٌ
١١٠	* مَعَانِي قَعْلَـاً
١١٢	مَعَانِي صِبَغِ الرَّوَابِدِ
١١٢	* مَعَانِي أَفْعَلٌ
١١٤	* مَعَانِي قَعْلَـاً
١١٦	* مَعَانِي فَاعْلَـاً
١١٨	* مَعَانِي تَقَاعَلٌ
١١٩	* مَعَانِي تَقْعَلٌ
١٢٠	* مَعَانِي اتَّقَاعَلٌ

١٢١.....	* معانٍ انتُعلَ
١٢٢.....	* معانٍ استنْعلَ
١٢٤	أبنية الفعل الرباعي
١٢٤.....	* بِنَاءُ الفعل الرباعي المجرّد
١٢٤.....	* بِنَاءُ الفعل الرباعي المزید فيه
١٢٥	المضارع
١٢٥.....	* مضارع فَعَلَ
١٢٩.....	* مضارع فَعِلَ
١٣٠	* مضارع فَعُلَ
١٣٠.....	* مضارع غير الثلاثي المجرّد
١٣٢	الأمرُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول وأفْعُلُ التفضيل
١٣٣	الصّفة المشتبهة
١٣٣.....	* بناؤها من فَعِلَ
١٣٤.....	* بناؤها من فَعُلَ
١٣٤.....	* بناؤها من فَعَلَ
١٣٤.....	* ومن الجميع
١٣٥	المصدر
١٣٥.....	* أولاً مصادرُ الثلاثي المجرّد
١٣٦.....	* مصادرُ فَعَلَ
١٣٧.....	* مصادرُ فَعِلَ
١٣٨.....	* ثانية: مصادرُ المزید فيه والرباعي
١٤١.....	* ثالثاً: المصنَدُ المبني
١٤١.....	* المصنَدُ المبنيٌ من الثلاثي المجرّد

١٤٣.....	* المصدرُ الينيُّ من غيرِ الثلاثيِّ
١٤٣.....	* زايغاً: مجيءُ المصدرِ على زنة مفعولٍ
١٤٤.....	* خامسًا: مصادرُ الرباعيِّ المجرَّد
١٤٦	اسماء المرأة والنوع ..
١٤٧	اسماء الزَّمان والمكان ..
١٤٧.....	* أولاً: منِ الثلاثيِّ ..
١٤٧.....	* ما جاءَ منهَا على غيرِ القياس ..
١٤٨.....	* ثانِيَا منِ غيرِ الثلاثيِّ ..
١٤٩	اسم الآلة ..
١٥١	المُصْفَر ..
١٥١.....	* حدُّ المُصْفَر ..
١٥٢.....	* طريق تصغيرِ المتمكن ..
١٥٣.....	* حُكُم تصغيرِ الخمسيِّ ..
١٥٤.....	* ما يردهُ التَّصغيرُ إلى أصله ..
١٥٥.....	* تصغيرُ ما كانَ على حرفين ..
١٥٧.....	* تصغيرُ ما ثالثُه علةً أو همزةً ..
١٥٩.....	* تصغيرُ ما كانَ مؤنَّا بلا علامةٍ تأنيث ..
١٦٠.....	* تصغيرُ المختوم بـألفٍ تأنيثٌ مقصورة أو ممدودة ..
١٦١.....	* تصغيرٌ مزيدُ الثلاثيِّ ..
١٦٢.....	* تصغيرٌ مزيدُ الرباعيِّ ..
١٦٣.....	* تصغيرُ الجمع واسمُ الجمع ..
١٦٣.....	* شواذُ التَّصغير ..
١٦٤.....	* تصغيرُ المُصْفَر ..

١٦٥.....	* تصغير التَّرْتِيجِينِ
١٦٥.....	* تصغير المبني القابل للتصغير
١٦٥.....	* ما رُفِضَ تصغيره
١٦٦	المنسوب
١٦٦.....	* تعريفه
١٦٨.....	* طريقة
١٧١.....	* النَّسْبُ إلى الْثَّلَاثَيِّ المكسور العين
١٧١.....	* النَّسْبُ إلى ما ثالثه مدة
١٧٥.....	* النَّسْبُ إلى معتن اللام
١٧٧.....	* النَّسْبُ إلى ما قبل آخره ياءً مشددة
١٧٨.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ألف
١٧٩.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ياء
١٨٠.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ياء أو واو سكناً ما قبلهما
١٨٢.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ياءً معتنٌ ما قبلهما
١٨٢.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ياءً مشددةً بعد ثلاثة
١٨٣.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره همزةً بعد الألف
١٨٤.....	* النَّسْبُ إلى ما آخره ياء أو واوً بعد ألف
١٨٥.....	* النَّسْبُ إلى ما جاء على حرفين
١٨٨.....	* النَّسْبُ إلى المُركَب
١٨٨.....	* النَّسْبُ إلى الجمع
١٨٩.....	* شوادَ النَّسْب
١٩٠.....	* النَّسْبُ بغير ياء
١٩٢	جمع التَّكْسِير

* تكسير الاسم الثلاثي المذكر ١٩٢
* امتناع بعض زنات الجمع في الأسماء ١٩٦
* تكسير الاسم الثلاثي المؤنث ١٩٨
* تصحيح الاسم الثلاثي المؤنث ١٩٩
* تصحيح الثلاثي المؤنث صفة ٢٠٢
* جمع المؤنث المعنى ٢٠٢
* جمع المؤنث المحذف للأم ٢٠٢
* تكسير الثلاثي المذكر صفة ٢٠٣
* جمع الثلاثي المؤنث صفة ٢٠٤
* تكسير الثلاثي المزيد بمدّة ثلاثة أسماء ٢٠٥
* المذكر منه ٢٠٥
* المؤنث منه ٢٠٦
* تكسير الثلاثي المزيد بمدّة ثلاثة صفة ٢٠٧
* المذكر منه ٢٠٧
* المؤنث منه ٢١٠
* تكسير ما كان على فاعل ٢١٠
* تكسير المؤنث بالف التأنيث المقصورة أو الممدودة ٢١٣
* تكسير ما كان على أفعل ٢١٤
* تكسير ما كان على نحو فغلان ٢١٥
* تكسير ما كان على قييل ٢١٥
* تكسيرسائر زنات الصفات ٢١٦
* تكسير الرباعي: مجرداً، ومزيداً، وما أحق به ٢١٦
* تكسير الحُمَاسِيَّ ٢١٧

٢١٨.....	* تكثيرُ اسم الجنس
٢١٩.....	* تكثيرُ اسم الجمع
٢٢٠.....	* شوادُ الجمع
٢٢٠.....	* جمُعُ الجمع
٢٢١	القاء السَّاكِنِين
٢٢١.....	* المَواضِعُ الَّتِي يُغْتَفِرُ فِيهَا الْقِيَاءُ السَّاكِنِين
٢٢٢.....	* حذفُ المدَّةُ أَوْلَى السَّاكِنِين التَّقِيَا فِي غَيْرِ المَواضِعِ الْمُغْتَفِرَةِ
٢٢٢.....	* القياسُ تحرِيكُ أَوْلَى السَّاكِنِين إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً
٢٢٤.....	* تحرِيكُ ثانِي السَّاكِنِين لِعَلَةٍ
٢٢٥.....	* الأصلُ فِي تحرِيكِ أَوْلَى السَّاكِنِين الْكَسْرُ
٢٢٧.....	* تحرِيكِ أَوْلَى السَّاكِنِين مَعَ اغْتِفارِ التَّقَاهُمَا
٢٢٩	الابتداء
٢٣٣.....	* إِثبات همزة الوصل وصَلَا لحنُ
٢٣٤.....	* السُّكُونُ الْعَارِضُ
٢٣٧	الوقف
٢٣٧.....	* تعريف الوقف
٢٣٧.....	* بيان وجوه الوقف
٢٤٠.....	* الوقفُ بِإِبْدَالِ التُّونِ الْقَافِ
٢٤٢.....	* الوقفُ عَلَى المُفْصِّرِ
٢٤٤.....	* الوقفُ عَلَى المُخْتَرِمِ بِالثَّاءِ
٢٤٥.....	* الوقفُ عَلَى أَنَا بِالْأَلْفِ
٢٤٧.....	* الوقفُ بِالْحَاجِي هَوَ السَّكْتِ
٢٤٧.....	* الوقفُ بِالْحَذْفِ أَوِ الإِثْبَاتِ

٢٤٩.....	* الوقفُ على المهموز
٢٥٠.....	* الوقفُ بالتضعيفِ
٢٥١.....	* الوقفُ بالثقلِ
٢٥٣	المقصور والممدود
٢٥٣.....	* تعريفُ المقصور
٢٥٣.....	* تعريفُ الممدود
٢٥٣.....	* القياسيُّ مِنَ المقصورِ والممدودِ
٢٥٣.....	* المقصورُ القياسيُّ
٢٥٥.....	* الممدودُ القياسيُّ
٢٥٦.....	* السَّماعيُّ مِنَ المقصورِ والممدودِ
٢٥٧	ذو الرِّيادة
٢٥٧.....	* حُروفُ الرِّيادة
٢٥٨.....	* المقصود بالإلحاد
٢٥٩.....	* طُرقُ معرفةِ الرِّيادة
٢٦٠.....	* الطَّريقُ الأوَّلُ: الاشتراقُ
٢٦٥ ...	* إذا رجعتَ الكلمةً إلى اشتراقين واوضحين جازَ اعتبارُ كُلِّ منها
٢٦٦.....	* إنْ لم ترجعِ الكلمةً إلى اشتراقين واوضحين فالعملُ بالترجيح
٢٧٠.....	* الطَّريقُ الثاني: عدمُ النَّظيرِ
٢٧٠.....	* خروجُ الكلمة عن النَّظيرِ بتقديرِ أصلَةِ الحرفِ دليلُ زِيادَتِه
٢٧١.....	* خروجُ الكلمة عن النَّظيرِ بتقديرِ أصلَةِ الحرفِ وبتقديرِ زِيادَتِه دليلُ زِيادَتِه
٢٧٣.....	* الطَّريقُ الثالثُ: غَلَبةُ زِيادةِ الحرفِ في مَوْضِعِه
٢٧٤.....	* الزَّانُدُ من حرفِ التَّضعيفِ

٢٧٥.....	* ما يُضَعَّفُ وما لا يُضَعَّفُ مِنَ الأصول
٢٨٠.....	* زيادة الهمزة
٢٨١.....	* زيادة الميم
٢٨١.....	* زيادة الياء
٢٨٣.....	* زيادة الروا و والألف
٢٨٤.....	* زيادة الثُّون
٢٨٤.....	* زيادة الناء
٢٨٤.....	* زيادة السُّين
٢٨٦.....	* زيادة اللام
٢٨٧.....	* زيادة الهاء
٢٨٩.....	* حُكْمُ ما تَعَدَّدَ فِيهِ الرَّاءُونَ الْغَالِبُ زِيادَتُهُ مَعَ فَقْدِ الاشتقاقِ
٣٠٥	الإِمَالَة
٣٠٥.....	* تعرِيفُها
٣٠٥.....	* أسبابُها
٣٠٧.....	* مَوَانِعُ الإِمَالَة
٣٠٩.....	* إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ قَبْلَ هَاءِ التَّائِيَتِ ()
٣١٠.....	* إِمَالَةُ الْمُبَيَّنَاتِ
٣١٠.....	* إِمَالَةُ الْفَتْحَةِ مُنْفَرِدةً
٣١١	تَخْفِيفُ الْهَمْزَة
٣١١.....	* تعرِيفُهُ، أنواعُهُ، أسبابُه
٣١١.....	* تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ
٣١٢.....	* تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ الْمُتَحْرِكَةِ السَّاكِنَ مَا قَبْلَهَا
٣١٥.....	* حُكْمُ الْوَقْفِ عَلَى الْهَمْزَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ

* تخفيفُ الهمزة المتحرّكة المتحرّك ما قبلها	٣١٦
* الترَامُ حذفٌ همزةٌ: حُذِّفَ وُكُلَّ، دون مُزَ	٣١٨
* تخفيفُ ما أوَّله همزةٌ دخلتْ عليها أَلَ	٣١٩
* تخفيفُ الهمزتين المجتمعتين في كلمة	٣٢٠
* تخفيفُ الهمزتين المجتمعتين في كلمتين	٣٢٢
إِعْلَانٌ	٣٢٤
* تعريفه	٣٢٤
* أنواعه	٣٢٤
* حروفه	٣٢٤
* موقعُ الواوِ والياءِ	٣٢٥
* أحوال الواوِ والياءِ فاعين	٣٢٧
* أحوال الواوِ والياءِ عينين	٣٣٤
* تضييغُ العينِ لاغتنالِ اللَّامِ	٣٣٦
* بعضُ ما لا يعلُّ من الصيغِ وأسبابُ ذلك	٣٣٩
* قلبُ الواوِ والياءِ - عينين - همزةٌ	٣٤٤
* حكمُ الياءِ عيناً لفْعلِي	٣٤٧
* حكمُ الواوِ المكسورِ ما قبلها عيناً	٣٥٠
* قلبُ الواوِ ياءً إذا اجتمعتْ مع ياءٍ وسكنَ السَّابِقِ	٣٥٢
* إعلانُ الواوِ والياءِ بالتلقلِ	٣٥٤
* إعلانُ الواوِ والياءِ عينين بالحذفِ	٣٥٧
* اللغاثُ في الأجوافِ المبنيِ للمفعولِ	٣٥٩
* شرطُ إعلانِ العينِ في الاسمِ غيرِ الثلاثيِ وغيرِ العاريِ على الفعلِ	٣٦١
* إعلانُ الواوِ والياءِ لامينِ الفاءِ	٣٦١

٣٦٢.....	* شروط قلب الواوِ الواقعَة لاماً ياءً
٣٦٥.....	* شروط قلب الواوِ والياء همزةً إذا تطرقتا
٣٦٥.....	* قلب الياء واواً في فعلٍ
٣٦٨.....	* قلب الواوِ ياءً في فعلٍ
٣٧٠.....	* قلب الياء ألفاً والهمزة ياءً في فعاليٍ وشبيهٍ
٣٧١.....	* إعلال الواوِ والياء لامين بالاسكان
٣٧١.....	* إعلال الواوِ والياء لامين بالحذفِ
٣٧٢.....	الإِبَدَالُ ..
٣٧٣.....	* تعريفه
٣٧٣.....	* أماراتُ الإِبَدَالِ ..
٣٧٣.....	* حروفُ الإِبَدَالِ ..
٣٧٥.....	* إيدالُ الهمزة
٣٧٧.....	* إيدالُ الألفِ
٣٧٨.....	* إيدالُ الياء
٣٨٠.....	* إيدالُ الواوِ
٣٨١.....	* إيدالُ الميم
٣٨٢.....	* إيدالُ الثُّونِ
٣٨٤.....	* إيدالُ التاءِ
٣٨٥.....	* إيدالُ الهاءِ
٣٨٧.....	* إيدالُ اللامِ
٣٨٨.....	* إيدالُ اللاءِ
٣٨٨.....	* إيدالُ الدالِ
٣٨٩.....	* إيدالُ الجيم

٣٩١.....	* إيدال الصاد
٣٩٢.....	* إيدال الرأي
٣٩٣.....	* إشراب بعض الأحرفِ أصواتَ بعضها الآخرِ
٣٩٤	الإدغام
٣٩٤.....	* تعريفه
٣٩٥.....	* ما يدخله الإدغام
٣٩٥.....	* إدغام المثلين وجواباً
٣٩٧.....	* امتناع إدغام المثلين
٣٩٩.....	* إدغام المثلين جوازاً
٣٩٩.....	* إدغام المتقاربين
٣٩٩.....	* مخارجُ الحروفِ الأصلية
٤٠٠.....	* مخارجُ الحروفِ الفرعية
٤٠٠.....	* المُتعرّجُ الفصيح
٤٠١.....	* المُتعرّجُ المُستَهجنُ
٤٠٣.....	* صفاتُ الحروفِ
٤٠٨.....	* طريقُ إدغام المتقاربين
٤٠٩.....	* امتناعُ إدغام المتقاربين
٤١٣.....	* إدغامُ بعض المتقاربِ في بعض
٤١٦.....	* إدغامُ تاء الافتعالِ
٤١٨.....	* حُكْمُ تاءَ تَقْعَلْ وَتَقْعَلْ وَتَقْعَلْ
٤١٩	الحذف
٤٢٢	مسائل التمرير
٤٢٢.....	* معنى قولهِم: ابنِ مِنْ كذا مِثْلَ كذا

٤٢٢	* المسائل
٤٣٠	الخط
٤٣٠	* تَعْرِيفُ الْحَطْ
٤٣٠	* طرِيقُ رسم أسماء الحُرُوفِ
٤٣١	* الأصلُ في الكتابة النَّظرُ إلى الابتداء والوقفِ
٤٣٢	* قواعدُ كتابة الهمزة
٤٣٥	* الفصلُ والوصلُ
٤٣٦	* الزِّيادة
٤٣٨	* التَّقصُّ
٤٤٠	* البَذْلُ
٤٤٥	الفهارس
٤٤٧	فهرس أطراف الآيات
٤٥٧	فهرس الأحاديث والأثار
٤٥٩	فهرس الأشعار
٤٦٥	فهرس الأرجاز
٤٦٩	فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراتيب التصريفين
٤٧٣	فهرس لغات العرب
٤٧٥	فهرس النَّبات
٤٧٧	فهرس المعرَب
٤٧٩	فهرس الآراء والمذاهب
٤٨٣	فهرس الأخلاص
٤٨٥	فهرس المصادر والمراجع
٥٠٧	الفهرس التفصيلي للموضوعات
٥٢١	الفهرس الإجمالي للموضوعات

الفهرس الإجمالي للموضوعات

٨٧	المقدمة
٨٨	تعريف التصريف
٨٨	أنواع الأبنية
٨٩	الميزانُ الصرفيُّ
٩٣	الصَّحِيحُ وَالْمُعْتَلُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ
٩٥	أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ
٩٩	أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الرِّباعِيِّيِّ الْمُجَرَّدِ
١٠٣	أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسِيِّيِّ الْمُجَرَّدِ
١٠٤	أَبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَزِيدِ فِيهِ
١٠٥	أَخْوَالُ الْأَبْنِيَةِ
١٠٦	أَبْنِيَةُ الْأَفْعَالِ
١٠٦	الماضي
١٠٩	مَعْنَى الْأَبْنِيَةِ
١١٢	مَعْنَى صِيغَ الرَّوَايَةِ
١٢٤	أَبْنِيَةُ الْفَعْلِ الرِّباعِيِّ
١٢٥	الضارع
١٣٢	الأُمُّ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَقْلَلُ التَّفْضِيلِ
١٣٣	الصَّفَّةُ الْمُشَبَّهَةُ
١٣٥	المصدر

١٤٦	اسم المَرَّة والثُّرع
١٤٧	أسماء الزَّمَان والمَكَان
١٤٩	اسم الْآلة
١٥١	الْمُصَفَّر
١٦٦	المنسوب
١٩٢	جمع التَّكْسِير
٢٢١	النَّقَاء السَّاكِنَين
٢٢٩	الابتداء
٢٣٧	الوقف
٢٥٣	المقصور والممدود
٢٥٧	ذو الرِّيَادَة
٣٠٥	الإِمَالَة
٣١١	تخفيفُ الهمزة
٣٢٤	الإِغْلَالُ
٣٧٣	الإِبْنَادُ
٣٩٤	الإِدْغَام
٤١٩	الحذف
٤٢٢	مسائل التَّمَرِين
٤٣٠	الخط
٤٤٧	فهرس أطْرَافِ الْأَيَّات
٤٥٧	فهرس الأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ
٤٥٩	فهرس الأَشْعَارُ
٤٦٥	فهرس الأَرْجَازُ

فهرس الأمثال وأقوال العرب وتراتيب التصريفين	٤٦٩
فهرس لغات العرب	٤٧٣
فهرس الآيات	٤٧٥
فهرس المعرَب	٤٧٧
فهرس الآراء والمذاهب	٤٧٩
فهرس الأعلام	٤٨٣
فهرس المصادر والمراجع	٤٨٥
الفهرس التفصيلي للموضوعات	٥٠٧
الفهرس الإجمالي للموضوعات	٥٢١



صدر حديثاً ..

النهائيون
في غريب الحديث والأثر

بِهِمْ
محمد البراء الباهلي وابن حماد الجوزي
المعروف بـ ابن الأثير
المولى العزيز

لـ د. أحمد بن محمد الخطاط

عاصمة تحقيق عشر شيخ خطاطية

المطبعة العثمانية

مؤسسة الريان
كتاشيرت

المكتبة الملكية

صدر حديثاً ..

صلوات محمد بن العقبة

تأليف
السيد محمد بن عبد الله الشعبي

المكتبة الكبيرة

مكتبة الشفاعة
تأسيسها

صدر حدیثاً ..

الفتاوى الفطسونية

أَفْنَعَ الْكَوَافِرَ إِنَّمَا لَا تَخْرُجُ الْمَسَايِّلُ

لِإِسْلَامِ الْكُلُّ فَلَا يُؤْمِنُ بِالْعِصَمَةِ
بِعِصَمِ الْبَيْتِ إِلَّا هُمْ قُرْبَانٌ لِلْمُهَاجِرِ
أُبْنَى عَنْ دِينِهِمْ فَلَمَّا كَانَتْ بَعْدُ الْوَاعِدِ
لِلْمُهَاجِرِ تَقْبَدَ الْمَهْدَى الْمُطْهَوِيَّتِ
الْمُرْكَبَةِ مِنْ الْجَهَنَّمِ ۝ ۷۰۸ ۝ ۷۰۸ ۝ ۲۲۱

لُقْيَقَ

لِذِكْرِهِ

موقعاً ملائلاً ملائلاً
مناشئ

بحمد الله، قد كان المكتبة الملكية شرف إصدار أول طبعة علمية مختصة لهذا الكتاب سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، بتحقيق الدكتور حسن أحمد العشان (الشافعي).

وها نحن أولاً، نُصدِّر الطبعة الثانية، وقد عكَّفَ المحقق على مراجعتها وتصويبها وتصحيحها مرات ومرات، مما يجعلها أكثر تحقيقاً وتدقيقاً، وأقوى تغريباً وتنويعاً، وأنفع وأغْزَى تحشيةً وتعليقًا.

وإنْ بُنِيَّ ما يُبَنُّ الطبيعتين مِنْ زمان قضاه المحقق أستاذ العلم التصريف في عدد من جامعات المملكة، وعملَ فيه على تأليف وتحقيق عديد من كتب التصريف وشرح الشافية؛ يجعلُ الارتياج إلى هذه الطبعة، ولا طمأنَّ إليها، أدعى وأقوى وأكَّدَ.

ولا يخفي أنَّ شافية ابن الصاحب رحمه الله تعالى أول كتاب صرفي ضروري دقيقه جميع أبواب التصريف، مع الإتقان والجودة والتحقق، ولذا كان عدَّه من كتب درسٍ عدَّه.

المكتبة الملكية

بحمد الله، قد كان لـ **المكتبة الملكية** شرف إصدار أول طبعة علمية محققة لهذا الكتاب سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، يتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان (الشافيجي).

وها نحن أولاء نُصدرُ الطبعة الثانية، وقد عكفَ المحققُ على مراجعتها وتصويبها وتصحيحها مراتٍ ومراتٍ، مما يجعلُها أكثر تحقيقاً وتدقيقاً، وأقوى تخريراً وتوثيقاً، وأنفع وأغزر تحشيةً وتعليقًا.

وإنْ بُعدَ ما بينَطبعتين من زمانِ قضاه المحقق أستاذُ علم التصريفِ في عددٍ من جامعات المملكة، وعملَ فيه على تأليفِ وتحقيقِ عددٍ من كتبِ التصريفِ وشرحِ الشافية؛ يجعلُ الارتياح إلى هذه الطبعةِ، والاطمئنانَ إليها، أدعى وأقوى وأكَدَ.

ولا يخفى أنَّ شافيةَ ابن الحاجبِ رحمة الله تعالى أَوَّلَ كتابَ صرفيٍ ضمَّ بينَ دفتيه جميعَ أبوابِ التصريفِ، مع الإتقانِ والجودةِ والتحقيقِ، ولذا كانَ عُمدةً من كتبِ درسَ بعده.

المكتبة الملكية